الثورة العرابية
والاحتلال الانجليزى

بقلم

عبد الرحمن الرافعى

الطبعة الثالثة

١٣٨٥ - ١٩٦٦



الناشر

الدار القومية للطباعة والنشر

القاهرة

الثَّوْرَةُ العَرَابِيَّة

والاحتلال الانجليزى

بقلم
عبدالرحمن الرافعى

الطبعة الثالثة
١٣٨٥ – ١٩٦٦

مقدمة الطبعة الثالثة

الحمد لله فقد ظهرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب سنة ١٩٣٧ والطبعة الثانية سنة ١٩٤٩ وهاهى ذى الطبعة الثالثة تظهر فى أوائل سنة ١٩٦٦ والله ولى التوفيق

يناير سنة ١٩٦٦

عبد الرحمن الرافعى

مقدمة الطبعة الثانية

شهدت مصر منذ مطلع الحركة القومية فى تاريخها الحديث ست ثورات أرختها فى هذه المجموعة، فالثورة الأولى شبت سنة ١٧٩٨ ، والثانية سنة ١٨٠٠ ، وكلتاهما قامت فى وجه الحملة الفرنسية ، وقد أرخت الأولى فى الجزء الأول من « تاريخ الحركة القومية » ، والثانية فى الجزء الثانى ، ولما جلا الفرنسيون عن البلاد تجاذبتها أطماع المماليك والترك والانجليز ، وأبت الأمة بعد أن أخذ العامل القومى يظهر فيها على مسرح الحوادث السياسية أن تذعن لهذه الأطماع ، وكان من نتائج هذه الروح ثورة الشعب على حكم المماليك سنة ١٨٠٤ ، ثم على الوالى التركى سنة ١٨٠٥، وانتهت هذه الثورة بالمناداة بمحمد على واليا على مصر ، وقد أرخت هاتين الثورتين فى الجزء الثانى من « تاريخ الحركة القومية » .

وبعد ست وسبعين سنة قامت الثورة العرابية سنة ١٨٨١ فى عهد الخديو توفيق ، وكانت غايتها تحرير البلاد من الحكم الاستبدادى ومن التدخل الأجنبى معا ، وقد أفردت لها هذا الكتاب .

واذ انتهت الثورة العرابية بالاخفاق وجاء الاحتلال البريطانى سنة ١٨٨٢ فى أعقابها ، وكان على يده اخمادها ، فقد تعاقبت الحوادث والأحداث ، والأمة والاحتلال ، فى شد وجذب ، حتى اذا ما انتهت الحرب العالمية الأولى ، وشهدت الأمة نقض العهود والمواثيق ، وترادف المحن والمظالم ، ثارت ثورتها المشهورة سنة ١٩١٩ ، وقد خصصت لها كتاب (ثورة سنة ١٩١٩)

ذكرت هذا البيان لمناسبة ظهور الطبعة الثانية من كتاب (الثورة العرابية) ، وهى ذات الطبعة الأولى، لم أغير فيها شيئا ، ولم أضف اليها شيئا ، الا الفهرست الهجائى للكتاب ، وكانت الطبعة الأولى خلوا منه ٠

وفيما يلى الأقسام التى ظهرت من هذه المجموعة :

(تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر) فى جزءين ، يشتملان على تاريخ مصر القومى فى عهد الحملة الفرنسية الى انتهاء هذه الحملة ، ومن جلاء الفرنسيين الى ولاية محمد على ٠

« عصر محمد على » ويتناول تاريخ مصر القومى فى عهده ٠

« عصر اسماعيل » فى جزءين ، يتضمنان تاريخ مصر القومى فى عهد خلفاء محمد على ، ثم كتاب (الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى) ، فكتاب (مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال) ، ثم كتاب (مصطفى كامل) ، فكتاب (محمد فريد) ، ويشتملان على تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٩٢ الى

سنة ١٩١٩ ، فكتاب (ثورة سنة ١٩١٩) ، ثم كتاب (فى أعقاب الثورة المصرية) وقد ظهر الجزء الأول منه مشتملا على تاريخ مصر القومى من ابريل سنة ١٩٢١ الى وفاة « سعد زغلول » سنة ١٩٢٧ ٠

والحمد لله أولا وأخيرا ؟

يونية سنة ١٩٤٩

عبد الرحمن الرافعى

مقدمة الطبعة الاولى

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا كتاب الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى ، وقد يستوقف النظر فى عنوانه أن تكون الثورة مقرونة بالاحتلال اقتران الضد بالضد ، ولكن هكذا شاءت الأقدار والحوادث السياسية أن تنتهى الثورة العرابية بالاخفاق ، وأن يعقبها الاحتلال الانجليزى الذى كان على يده اخمادها .

الثورة العرابية هى الحركة القومية التى ظهرت أوائل سنة ١٨٨١ ، واستمرت الى نهاية ١٨٨٢ ، وكانت فى مبدئها ترمى الى انصاف الضباط الوطنيين وتخويلهم حقوقهم المشروعة فى المناصب والرتب العسكرية ، ووضع حد للاضطهاد الذى كانوا يعانونه من الرؤساء الترك والشراكسة فى الجيش ، ثم تطورت الى حركة عامة ، اشتركت فيها طبقات الأمة كافة ، للتخلص من الحكم الاستبدادى وتقرير مبادىء العدل والحرية والدستور ، وقد نجحت فى تحقيق مطالب الضباط الوطنيين ومطالب الأمة معا ، فنال الضباط حقوقهم فى الترقى ، وتقرر النظام الدستورى ، وأنشىء مجلس النواب الذى تمثلت فيه سلطة الأمة وكفل للمصريين حقوقهم وحرياتهم .

ظهرت الثورة العرابية على يد أحمد عرابى وصحبه فى أوائل عهد الخديو توفيق باشا ، على أنها فى مقدماتها وأسبابها ترجع الى عهد اسماعيل ، اذ فزعت الطبقة المثقفة من الأمة الى التخلص من مساوىء النظام القديم وانقاذ البلاد من تدخل الدول الأوروبية فى شئونها ، وما أفضى اليه هذا

التدخل من انشاء صندوق الدين وفرض الرقابة الثنائية على ماليتها ، وتأليف لجنة دولية للفحص عن شئونها المالية والادارية ، ثم تنصيب وزيرين أوروبيين فى الوزارة المصرية ، وطغيان النفوذ الأجنبى عليها ، فاتجهت الأفكار الى تقرير النظام الدستورى لكى يكفل للبلاد حكما عادلا ، ويضع حدا للتدخل الأجنبى فى شئونها ، ونجح الأحرار فى دعوتهم ، وألف شريف باشا وزارته الوطنية فى أواخر عهد اسماعيل ، وجعلها مسئولة أمام مجلس شورى النواب ، فوضع الحجر الأساسى للنظام البرلمانى فى مصر ، ثم سن دستورا يحقق سلطة الأمة ، وهو المعروف بدستور سنة ١٨٧٩ ، وانضم الخديو اسماعيل الى هذه الحركة مدفوعا برغبة التخلص من سيطرة الدول على سلطانه فى الحكم ، وانتهت أزمة الخلاف بينه وبين الدول بخلعه فى ٢٦ يونية سنة ١٨٧٩ ، فتعطل صدور الدستور زهاء سنتين فى أوائل حكم الخديو توفيق باشا ، حتى قامت الثورة العرابية ، فكان من نتائجها الأولى تأليف مجلس نواب كامل السلطة ، واعلان دستور سنة ١٨٨٢ الذى لا يختلف فى جوهره عن دستور سنة ١٨٧٩ .

فالثورة العرابية هى ولا ريب استمرار للحركة الوطنية التى ظهرت فى عهد اسماعيل ، كاستمرار الشجرة فى نموها ، هذه أولى الحقائق التى تخلص لنا من دراسة الثورة العرابية ، تليها حقائق ونتائج أخرى فصلنا الكلام عنها فى هذا الكتاب .

ان الآراء عن الثورة العرابية تختلف باختلاف تفكير كل باحث ووجهة نظره ، وباعث توجيهه ، واذا كانت هذه الآراء موضع خلاف بين الكتاب والمؤرخين ، فمن الواجب علينا فى دراستنا للثورة أن نعنى قبل كل شىء باستقراء الحوادث وتمحيصها ، وتدوينها على وجهها الصحيح ؛ فهذا الاستقراء هو الأساس الذى يجب أن تبنى عليه الآراء مهما اختلفت ، وقد اجتهدت من هذه الناحية فى استخلاص الحقائق عن الثورة وحوادثها وأشخاصها ، من غير تحيز أو محاباة ، ثم بنيت عليها ما عن لى من الرأى ، على أننى حرصت جهد الاستطاعة على ألا أخلط بين الوقائع والرأى فيها ،

لأدع للقارىء حرية الحكم على الحوادث والأشخاص ، فان دراسة التاريخ لا تؤدى الى الفائدة المرجوة منها الا اذا استوفى الباحث حوادثه ، وحقق أسبابها ونتائجها ، ثم كون لنفســه حكما عنها ، وهـذا ما دعانى الى ايراد الوثائق الرسمية التى لابست الحوادث ، ليتسنى للقارىء أن يستخرج منها الحكم الذى يقتنع به ويرتاح اليه ، فالوثائق الرسمية ، ورواية الوقائع على صـحتها ، هى العناصر التى يسـتمد منها الباحث حكمه على الأشـخاص والحوادث ، من غير أن يتقيد بما كتب الكتاب والمؤلفون •

للثورة العـرابية ، كما لكل ثورة ، أنصـار وخصوم ، فلهـا أنصار يتحيزون اليها ويسوغون مواقفها كلها على السواء ، ويدافعون عن رجالها فى كل ما عملوا ، كأنهم على حق فى الخطأ والصواب جميعا ، ولها خصوم يتحاملون عليها فينكرون حسناتها ويعدون عليها السـيئات ، وانك لتلمح هذا التحامل أو ذلك التحيز فيما تطالع من مختلف المؤلفات والمذكرات عن الثورة العرابية ، ولقد بدا لى ازاء هذه الآراء المتباينة أن أدرس الثورة من غير سابق حكم عليها ، لأنتهى الى رأى يهـدى اليه البحث والتمحيص ، وهذا ما أدعو اليه كل محب للحقيقة ، وبذلك تجلى الغموض الذى يلابس كثيرا من حوادث الثورة ، ونجعل منها صفحة واضحة من عبر المـاضى ، فان التجارب خير هاد الى ما ينفع الأمم فى حياتها القومية ، وهى العلم الذى لا يعلمه الا الزمن •

على أنى حين أخذت فى دراسة الثورة قد اختلج فى نفسى شـعور ملازم من العطف عليها ، لأنها على ما كان من نهايتها فانما قامت فى الأصل لغرض نبيل هو انقاذ الأمة من مظـالم الاستبداد ، واقامة قواعد الحكم الدستورى ، وتحرير البلاد من التدخل الأجنبى • لكن هـذا الشعور لم يصرفنى عن تعرف أخطائها وزلاتها ، وبخاصة أخطاء زعمائها وأقطابها ، لأن هذه الأخطاء كان لها دخل أيما دخل فيما صارت اليه من الحبوط والاخفاق •

وخلاصة ما انتهيت اليه فى هذه الناحية أن للثورة مرحلتين مختلفتين، فالمرحلة الأولى تبدأ بظهورها على عهد وزارة رياض باشا فى فبراير سنة ۱۸۸۱ ، ذلك حين اعتقلت الحكومة أحمد عرابى وصاحبيه على فهمى وعبد العال حلمى وأحالتهم الى مجلس عسكرى لمحاكمتهم بتهمة التمرد والعصيان ، فثار زملاؤهم الضباط وقادوا الجند الى قصر النيل ، حيث كان الزعماء معتقلين ، فاقتحموه عنوة وأطلقوا سراحهم ، فاضطربت الوزارة لهذا الحادث الجلل ، واضطر الخديو توفيق باشا الى الاذعان لمطالب الثوار ، فاستقال عثمان باشا رفقى وزير الحربية الذى قدم الضباط للمحاكمة ، وعين بدله محمود باشا سامى البارودى الذى كان موضع ثقة العرابيين ، فكان ذلك أول انتصار للثورة ، وبعد فترة من الهدوء الظاهرى عادت الحرب سجالا بين الخديو والضباط ، فاعتزم هؤلاء احداث انقلاب فى نظام الحكم ، ونفذوا عزمهم ، اذ حشدوا قوات الجيش المرابطة بالعاصمة فى ميدان عابدين يوم ۹ سبتمبر سنة ۱۸۸۱ ، وقدموا للخديو مطالبهم فى شكل مظاهرة عسكرية ، وقوام هذه المطالب سقوط وزارة رياض باشا ، وتأليف مجلس النواب وزيادة عدد الجيش ، فاضطر الخديو الى النزول على حكمهم ، واستقالت وزارة رياض ، ثم عهد الخديو الى شريف باشا تأليف الوزارة تحقيقا لارادة العرابيين ، فألف شريف وزارته الدستورية ، ودعا الى انشاء مجلس نيابى كامل السلطة ، فاستجاب له الخديو وأمر باجراء الانتخابات العامة، وانتخب مجلس النواب ، وافتتحه الخديو يوم ٢٦ ديسمبر سنة ۱۸۸۱ ، فكان افتتاحه يوماً مشهوداً فى تاريخ الحركة القومية ، وأخذ يضطلع بمهمته ، تتعلق به الآمال وترنو اليه الأبصار ، وعرض عليه شريف باشا الدستور الذى وضعه سنة ۱۸۷۹ ليقر ماراه فى شأنه ، أى أنه جعل من المجلس « جمعية تأسيسية » تضع الدستور وتقره ، وبذلك نالت البلاد مجلساً نيابياً تتمثل فيه سلطتها الدستورية والتشريعية .

الى هنا سارت الأمور سيراً حسناً ، فكانت على صراطها المستقيم ،

وانتصرت الثورة على طول الخط ، وحققت آمال البلاد ، ولكنها استهدفت لدسائس السياسة الإستعمارية التى لم تكن تنظر بعين الرضا الى قيام النظام الدستورى فى مصر ، فأخذت الدولتان الانجليزية والفرنسية تلقيان العقبات والعراقيل فى سبيل استقرار هذا النظام ، وتنتحلان لأنفسهما التدخل فى شئون البلاد ، وكان أول مظهر لهذا التدخل مذكرة ٧ يناير سنة ١٨٨٢ التى قدمتها الدولتان ، وقوامها أنهما حيال الحوادث الأخيرة قد أجمعتا على تأييد سلطة الخديو ، ثم عارضتا فى تخويل مجلس النواب حق تقرير الميزانية ، بحجة أن تقريرها يمس حقوق الدائنين أو ينال منها ، وهى حجة واهية ظاهرة البطلان ، لما تضمنه الدستور من أن المجلس يراعى فى تقرير الميزانية العهود والاتفاقات المالية التى ارتبطت بها الحكومة ازاء الدول •

واجهت البلاد أزمة سياسية خطيرة نشأت عن تقديم مطالب الدولتين، وكان مجلس النواب ينظر وقتئذ فى الدستور الذى عرضه عليه شريف باشا تمهيدا لاقراره ، فرأى شريف باشا درءا للأزمة أن يؤجل مجلس النواب قراره النهائى فى المادة المتعلقة بالميزانية ، ويرجئها الى حين ، حتى تنجلى الغمة ، ويفاوض الدولتين فى مطالبهما •

والتأجيل فى ذاته لم يكن مضيعا لحقوق الأمة فى الدستور ولا مخلا بها ، لأن وضع الدستور فى صيغته النهائية قد يستغرق وقتا يطول أو يقصر على حسب الأحوال والملابسات ، فكان من المستطاع اتقاء الأزمة بتأجيل البت فى هذه المادة ، ولكن ظهر فى الميدان عامل جديد كان له أثره فى تطور الحوادث ، وهو طموح محمود باشا سامى البارودى الى الرياسة ، ورغبة العرابيين فى التخلص من شريف باشا ليجعلوا الوزارة مؤلفة من خاصة رجالهم ، فاتخذوا من طلبه تأجيل البت فى مادة الميزانية وسيلة لتوهين مركزه ، وبدت منهم الرغبة فى اقصائه عن الحكم ، وظهرت هذه النية جلية فى موقف مجلس النواب حياله ، مما دعاه الى تقديم استقالته ، فقبلها الخديو وتألفت وزارة البارودى •

ومن ثم ابتدأت المرحلة الثانية للثورة ، ومن رأيي أن الثورة أخذت تتعثر في سيرها منذ بدء هذه المرحلة ، وأن زعماءها أخطأوا في تنحية شريف باشا عن الحكم ، لأنه كان أقدر من سواه على معالجة الأزمات واحباط الدسائس والمؤامرات التي كانت تدبرها السياسة الاستعمارية الانجليزية .

كانت هذه الدسائس والمؤامرات أهم العوامل في اخفاق الثورة العرابية ، اذ لا نزاع في أن الحكومة الانجليزية قد انطوت على نية نمت عليها الحوادث التي تعاقبت في ذلك العهد ، وهي خلق الأسباب والذرائع الباطلة لاحتلال البلاد ، على أن مصر كانت تستطيع أن تحبط هذه المؤامرات وتنجو من أشراكها ، أو على الأقل تخفف من عواقبها ، ولو أنها عرفت كيف تواجهها ، فانه ما من أمة الا وهي عرضة لمؤامرات خصومها المتربصين بها ، وليست تخلو أمة من أحداث تستهدف لها في حياتها السياسية والقومية ، وانما يختلف مصير الأمم تبعا لمقدرة كل منها على مواجهة الأزمات والتغلب عليها ، وعندي أن أول ما استعانت به السياسة الانجليزية في تدابيرها هو وقوع الانقسام بين الخديو والعرابيين ، فان هذا الانقسام قد فتح الثغرات لتدخل الانجليز ، كما أنه أضعف قوة المقاومة في البلاد ، اذ انقسمت الى معسكرين كلاهما يبغي الكيد للآخر ويضمر له ، في وقت كان الانجليز يعدون فيه العدة للقضاء على المعسكرين معا ، ولا تتسع مقدمة الكتاب للاسهاب في تفاصيل هذا الانقسام ، ولكني أذكر هنا خلاصة رأيي في هذا الصدد ، وهو أن العرابيين والخديو كلاهما لم يقدر مضار الانقسام ولم يتبين عواقبه ، وكلاهما يحتمل تبعته ومسئوليته ، ففي الحق ان تبعاتهما من هذه الناحية تكاد تكون متعادلة متكافئة ، ولكن من الحق أيضا أن نقول ان الموقف قد تغير منذ ضرب الاسكندرية ، اذ انحاز الخديو الى الجيش الانجليزي وساعده على التغلغل في البلاد ، فهو المسئول عن هذا الموقف ، على أن الذي يؤخذ على العرابيين في مدة الحرب أنهم لم يبذلوا من المدافعة والاستبسال فيها ما يثير في الأمة روح

الاقدام والتضحية ، مما هو أخص واجبات زعماء الثورة فى ساعة الخطر ، ثم انهم بعد وقوع الهزيمة ، وفى خلال محاكمتهم ، لم يقفوا الموقف اللائق بمن جعلوا أنفسهم قدوة للأمة ، بل استحبوا الحياة وآثروها على الواجب الوطنى ، فتضاءلت فى صفحة الثورة روح البطولة والتضحية تلك الروح التى هى غذاء الحركات القومية ، ومادة الحياة فيها ، وسبيل الأمم الى المجد والعظمة .

ان دراسة الثورة تقتضى أن نستجلى حسناتها وأخطاءها ، ونوفيها مالها وما عليها ، وبذلك نستطيع أن نتفهمها على حقيقتها ، ونؤدى الواجب نحوها فليست مهمة المؤرخ القومى أن يحجب عن الأجيال المتعاقبة أخطاء الأجيال الماضية والحاضرة ، بل عليه أن يشير اليها ويدل عليها فى رفق وهوادة ، ففى ذلك تحقيق للغرض الأسمى من التاريخ ، وهو الاعتبار بالحوادث ، وتفهم الحاضر على ضوء الماضى ، واذ كنت قد أخذت فى دراسة هذه المراحل من تاريخ مصر الحديث ، فقد اجتهدت فى أن أتبع هذه الخطة وأقيم البحث عليها ، لأنها قاعدة لا معدل عنها لمن أراد الحقيقة ، وهى فى لزومها كواجب الاشادة بمآثر تاريخنا القومى ، فبهاتين القاعدتين تتكشف لنا الحقائق التى هى تراث الماضى وثمرة التاريخ .

على هذا الأساس وضعت كتاب الثورة العرابية ، فبدأته ببيان حالة مصر السياسية فى أوائل حكم الخديو توفيق ، وما كان من استقالة وزارة شريف باشا لمخالفة الخديو اياه فى برنامجه الدستورى ، ثم تأليف وزارة يرأسها الخديو ، الى قيام وزارة رياض باشا التى شبت الثورة فى عهدها ، وبحثت فى أسباب الثورة ومقدماتها ، فذكرت أسبابها الخاصة ثم أسبابها العامة من سياسية واقتصادية واجتماعية ، يلى ذلك شرح وقائع الثورة من واقعة قصر النيل الى واقعة عابدين فسقوط وزارة رياض باشا وتأليف وزارة شريف باشا (الثالثة) التى تعد « وزارة الأمة » ، وتطور الحوادث فى عهدها حتى انشاء مجلس النواب وانعقاده ، ثم أزمة يناير سنة ١٨٨٢

واستقالة شريف باشا وتأليف وزارة البارودى « وزارة الثورة » ، واعلان دستور سنة ١٨٨٢ ، ثم تاريخ مجلس النواب فى دور انعقاده الأول وما اضطلع به من الأعمال القيمة فى المدة الوجيزة التى اجتمع خلالها ، تلك الأعمال التى تعد بحق صفحة مشرفة من تاريخ مصر القومى ، وبرهانا جليا على حسن استعداد مصر للحياة الدستورية منذ خمسين سنة ونيف ، ثم ماأعقب انفضاض المجلس من تلاحق الفتن والأحداث ، فكأن انفضاضه كان نذير الانتكاس والرجعة ، فمن مؤامرة الضباط الشراكسة ، الى احتدام الخلاف بين الخديو ووزارة البارودى ، وما تطاير من الاشاعات عن عواقب هذا الخلاف ، الى حضور الأسطولين البريطانى والفرنسى ، وما انطوى عليه مجيئهما من نذر الشر والعدوان ، الى مذبحة الاسكندرية التى دبرتها الدسائس الاستعمارية ، الى مهزلة مؤتمر الاستانة وما تجلى فيه من نقض الانجليز عهودهم فى المسألة المصرية ، ثم اعتدائهم على استقلال مصر وضربهم الاسكندرية بقنابل أسطولهم ، وانتهازهم فرصة الخلاف والانقسام بين الخديو والعرابيين واحتلالهم البلاد بحجة تأييد الخديو ، ووقوع الحرب التى انتهت بهزيمة العرابيين ، يلى ذلك دراسة شخصيات زعماء الثورة ، والبحث فى أسباب اخفاقها ، وبه ختام الكتاب .

ان الحديث عن الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى ليس حديثا قديما ، بل هو أقرب الحديث صلة بحالتنا الحاضرة ، لأنه اذا كانت الثورة قد طويت صفحتها منذ خمس وخمسين سنة ، فالاحتلال الذى جاء في أعقابها لايزال على أسف منا قائما ، حتى اليوم (١٩٣٧) ، ومن واجبنا أن نعرف كيف وقع هذا الاحتلال ، وان فى حقائق تلك البرهة من الزمن مايضىء لنا السبيل ويكشف لنا عن كثير من حقائق عصرنا الحاضر ، ويفسر التاريخ بالتاريخ ، أسأل الله أن يلهمنا الاخلاص والتوفيق فى خدمة الوطن العزيز ؟

فبراير سنة ١٩٣٧ — **عبد الرحمن الرافعى**

الإهداء

من والد الى ولده

الى من كان فى حياته قرة عينين ، وقلب والدين ، وروحا ثالثة لجسمين ، من أسلم الروح يوم ٩ مايو سنة ١٩٣٥ ، حين استتم الثانية عشرة من عمره

الى الزهرة الغضة التى كتب لها أجل الأزهار والرياحين، فما ازدهت حتى ذوت ، وما نشرت جمالها حتى انطوت .

الى نور الحياة ، أضاء على القلب ثم انطفأ ، ولمع للعين ثم اختفى .

الى رمز البنوة ، وموضع حنان الأمومة والأبوة ، وحيد والديه ، ومعقد أملهما فى الحياة ، من يرقد الآن تحت الثرى، بعيدا بعيدا عن أعيننا ، نائيا نائيا بجسمه وشخصه ، قريبا

قريبا بروحه وذكراه ، الى ولدى المرحوم محمد أمين الرافعى ، أهدى هذا الكتاب .

فبراير عام ١٩٣٧ عبد الرحمن الرافعى

سلسلة تاريخ مصر القومى

نذكرها هنا خلاصة مباحث المجلدات الخمسة التى ظهرت قبل هذا الكتاب من تاريخ مصر القومى (١) :

الجزء الأول من تاريخ الحركة القومية

مقدمة الكتاب

الفصل الأول : نظام الحكم فى عهد المماليك

الفصل الثانى : تطور نظام الحكم فى عهد الحملة الفرنسية

الفصل الثالث : نظم الحكم التى أسسها نابليون فى مصر

الفصل الرابع : المجمع العلمى

الفصل الخامس : المقاومة الأهلية فى عهد الحملة الفرنسية ، فى الاسكندرية

الفصل السادس : فى البحيرة ــ معركة شبراخيت ــ نهب القرى

الفصل السابع : فى القاهرة ــ واقعة امبابة أو معركة الاهرام

الفصل الثامن : عود الى الاسكندرية ــ واقعة أبو قير ــ ديوان الاسكندرية

الفصل التاسع : فى رشيد

الفصل العاشر : عود الى البحيرة ورشيد

الفصل الحادى عشر : فى القليوبية والشرقية

---

(١) ظهرت بعد ذلك مجلدات أخرى كما هو مبين بنهاية هذا الكتاب .

الفصل الثانى عشر : عودة الى القاهرة ـ سياسة الحفلات
الفصل الثالث عشر : ثورة القاهرة الأولى
الفصل الرابع عشر : فى المنوفية والغربية
الفصل الخامس عشر : فى الدقهلية ودمياط
الفصل السادس عشر : المقاومة فى الوجه القبلى
الفصل السابع عشر : استمرار المقاومة فى الوجه القبلى
الفصل الثامن عشر : وثائق تاريخية
الفصل التاسع عشر : مراجع البحث

الجزء الثانى

مقدمة الجزء الثانى

الفصل الأول : اعادة الديوان فى عهد نابليون ـ نظام الديوان الجديد
الفصل الثانى : الحملة على سورية
الفصل الثالث : الحالة فى مصر أثناء الحملة على سورية
الفصل الرابع : سياسة نابليون فى مصر بعد عودته من سورية ـ معركة أبو قير البرية
الفصل الخامس : اضطراب الأحوال فى فرنسا ورحيل نابليون
الفصل السادس : قيادة الجنرال كليبر
الفصل السابع : معاهدة العريش
الفصل الثامن : نقض المعاهدة ومعركة عين شمس
الفصل التاسع : ثورة القاهرة الثانية
الفصل العاشر : مقتل الجنرال كليبر
الفصل الحادى عشر : قيادة الجنرال منو
الفصل الثانى عشر : هزيمة الفرنسيين وجلاؤهم عن مصر

الفصل الثالث عشر : نتائج ظهور العامل القومى على مسرح الحوادث السياسية
المناداة بمحمد على واليا لمصر ـ السيد عمر مكرم ـ روح الحركة ـ ختام الثورة
الفصل الرابع عشر : وثائق تاريخية

عصر محمد على

الفصل الأول : الزعامة الشعبية فى السنوات الاولى من حكم محمد على
الفصل الثانى : الحملة الانجليزية سنة ١٨٠٧ وفشلها
الفصل الثالث : اختفاء الزعامة الشعبية من الميدان
الفصل الرابع : انفراد محمد على بالحكم
الفصل الخامس : تحقيق الاستقلال القومى ـ حروب مصر فى عهد محمد على
الفصل السادس : فتح السودان
الفصل السابع : حرب اليونان
الفصل الثامن : الحرب فى سورية والاناضول
الفصل التاسع : معاهدة لندن ومركز مصر الدولى
الفصل العاشر : دعائم الاستقلال ـ الجيش
الفصل الحادى عشر : الاسطول
الفصل الثانى عشر : التعليم والنهضة العلمية
الفصل الثالث عشر : أعمال العمران والحالة الاقتصادية
الفصل الرابع عشر : نظام الحكم فى عهد محمد على
الفصل الخامس عشر : الحالة الاجتماعية
الفصل السادس عشر : شخصية محمد على والحكم على عصره
الفصل السابع عشر : ابراهيم باشا

عصر اسماعيل

الجزء الاول

الفصل الأول : الرجعية فى عهد عباس الاول
الفصل الثانى : النهضة الوطنية فى عهد سعيد باشا
الفصل الثالث : عصر اسماعيل ـ سياسته الخارجية
الفصل الرابع : قناة السويس
الفصل الخامس : السودان فى عهد اسماعيل
الفصل السادس : الجيش
الفصل السابع : البحرية
الفصل الثامن : حروب مصر فى عهد اسماعيل
الفصل التاسع : التعليم والنهضة العلمية والادبية

الجزء الثانى

الفصل العاشر أعمال العمران
الفصل الحادى عشر : مأساة الديون
الفصل الثانى عشر : الحركة الوطنية والحياة النيابية
الفصل الثالث عشر : خاتمة النزاع بين الخديو اسماعيل والدائنين
الفصل الرابع عشر : نظام الحكم فى عهد اسماعيل
الفصل الخامس عشر : الحالة المالية والاقتصادية
الفصل السادس عشر : الحالة الاجتماعية
الفصل السابع عشر : شخصية الخديو اسماعيل والحكم على عصره

الفصل الأول

حالة مصر فى أوائل حكم الخديو توفيق

نظرة عامة

تقلد محمد توفيق باشا مسند الخديوية يوم الخميس ٢٦ يونيه سنة ١٨٧٩ (٦ رجب سنة ١٢٩٦ هـ) ومصر اذ ذاك تجتاز مرحلة من أدق المراحل فى تاريخها القومى ، فالشعب يئن من المظالم والضرائب الفادحة التى عاناها فى عهد اسماعيل ، ويتطلع الى حكم جديد ينتهى فيه عهد الاسراف والمظالم ، وتخف وطأة الضرائب والمغارم ، والخواطر ساخطة على التدخل الأجنبى فى شئون مصر وما تعدد من مظاهره ، وتلاحق من أشكاله ووسائله ، فمن انشاء صندوق الدين ، الى فرض الرقابة الثنائية الانجليزية الفرنسية على مالية مصر ، الى تغلغل نفوذ الأجانب عامة فى البلاد ، وقد بدأت ثورة الأفكار والتطلع الى الحرية والنظم الدستورية فى أواخر عهد اسماعيل وتأصلت فى نفوس الطبقة المثقفة من الأمة ، واتسع مداها فى أوائل عهد توفيق واتجهت الأفكار الى اقرار تلك النظم والعمل على توطيدها لكى تستقر على أساس مكين .

فالبلاد اذن كانت تتطلع الى نظام جديد يضع حداً للاسراف والنفوذ الأجنبى ، ويوطد أركان العدل والحرية والدستور ، والناس يأملون فى

الخديو الجديد أن يعالج الارتباك المالى الذى نشأ عن قروض اسماعيل ويقر النظم الدستورية التى تكفل حقوق الأفراد وحريتهم، وكان يحدوهم الى هذا الأمل ما اتصف به توفيق باشا من الاستقامة فى حياته الشخصية والبعد عن الاسراف والتبذير ، والرغبة عن الظلم والقسوة ، فلا جرم أن استقبلت الأمة خاصتها وعامتها ولايته الحكم بشىء من الغبطة والابتهاج والتطلع الى اصلاح ما اعوج من الشئون .

وبين هذا وذاك ، كانت المطامع الأوروبية وبخاصة الانجليزية ترقب تطور الحوادث لكى تحقق أغراضها الاستعمارية فى مصر ، وقد بدأت هذه المطامع تتحرك نحو أهدافها من سنة ١٨٧٥ حين اشترت انجلترا أسهم مصر فى قناة السويس ، فان هذه المأساة كانت نذيراً بتوثب انجلترا لبسط يدها على البلاد ، وكانت فرنسا تطمع فى أن يكون لها من النفوذ فى مصر مثل مالانجلترا أو يزيد ، والدول والجاليات الأجنبية عامة كانت ترمى الى مد نفوذها المالى والاقتصادى فيها ، وتركيا كانت لا تفتأ تفكر فى اغتنام الفرصة لكى تنتقص المزايا والحقوق التى نالتها مصر ، فلا غرو ان كانت البلاد ، كما أسلفنا ، تجتاز مرحلة دقيقة فى تاريخها القومى حين ولى أمرها الخديو توفيق .

نشأة الخديو توفيق

هو محمد توفيق بن اسماعيل بن ابراهيم بن محمد على ، ولد يوم الخميس ١٠ رجب سنة ١٢٦٨ هـ (٣٠ ابريل سنة ١٨٥٢) ولما نشب وترعرع ألحقه والده بمدرسة المنيل فتلقى فيها العلوم الأولية ، ثم انتقل الى المدرسة التجهيزية فتلقى فيها علومها ، ودرس اللغات العربية والفرنسية والانجليزية والتركية والفارسية ، وتزوج سنة ١٨٧٣ بالأميرة أمينة الهامى (أم المحسنين) كريمة الأمير ابراهيم الهامى نجل عباس باشا الأول ، ولم يتزوج من غيرها ، وخالف فى ذلك سنة أبيه فى الاستكثار من الزوجات

والخطايا والقيان ، ورزق منها سنة ١٨٧٤ بالأمير عباس حلمى (الخديو عباس الثانى) وفى سنة ١٨٧٦ بالأمير محمد على ، ثم رزق منها بالأميرتين خديجة ونعمت .

ولما بلغ التاسعة عشرة من عمره قلده أبوه رياسة المجلس الخصوصى الذى كان بمثابة مجلس الوزراء ، ثم ولى وزارتى الداخلية والأشغال ومرن قليلا على أحكام الادارات والدواوين ، ثم قلد رياسة الوزارة فى ١٠ مارس سنة ١٨٧٩ عقب سقوط وزارة نوبار باشا حين اشتد النزاع بين اسماعيل والدول الأوروبية ، وكانت هذه الوزارة تضم وزيرين أوروبيين، أحدهما انجليزى والآخر فرنسى ، ولم تدم طويلا اذ قام الخلاف بينها وبين مجلس شورى النواب ، واستهدفت لحركة معارضة قوية انتهت بسقوطها وتأليف وزارة محمد شريف باشا الأولى فى سنة ١٨٧٩ ، وهى الوزارة التى بقيت تتولى الحكم الى أن خلع اسماعيل .

فلما ورد النبأ البرقى بخلعه يوم الخميس ٢٦ يونيه سنة ١٨٧٩ تلقى توفيق باشا فى اليوم ذاته نبأ اسناد منصب الخديوية اليه ، وكانت سنه اذ ذاك ثمانى وعشرين سنة هجرية الا ثلاثة أيام ، فأقيمت حفلة تنصيبه فى مساء ذلك اليوم بالقلعة ، وكان يوما مشهودا ، فتوجه من سراى الاسماعيلية (التى كانت دار سكناه) الى القلعة يصحبه فى عربته أخواه الأمير حسين كامل باشا (السلطان فيما بعد) والأمير حسن باشا ، وشريف باشا رئيس مجلس الوزراء ، تتبعه عربات الأعيان والكبراء وقناصل الدول ، وابتدأ اطلاق المدافع ايذانا بتحرك الموكب من سراى الاسماعيلية ، وأطلقت مائة مرة ومرة ، اتباعا للرسوم المعتادة ، ولما بلغ سراى القلعة جلس فى قاعة التشريفات وكان بها كبار العلماء والموظفين والقناصل والأعيان ، وتلقى تهانى المهنئين بجلوسه على العرش ، وبعد الفراغ من الحفلة أطلقت المدافع ثانية مائة مرة ومرة ، وعاد الخديو الى سراى الاسماعيلية .



الخديو محمد توفيق باشا

خديو مصر

من سنة ١٨٧٩ الى سنة ١٨٩٢

لم يكن فى ماضى توفيق قبل ولايته الحكم ما يسترعى النظر أو يدل على اتجاه معين فى سياسته ، على أن هذا الماضى كان يبعث الأمل فى أن يكون عهده خيراً من عهد اسماعيل ، فقد شهد المتاعب التى استهدفت لها البلاد بسبب اسراف أبيه وتورطه فى القروض ، وتولى الوزارة فى ظروف اشتد فيها نفوذ الدول الأوروبية بسبب هذا الاسراف ، ورأى بعينه مافرضته انجلترا وفرنســا على أبيه من أن يكون لهما وزيران يمثلانهما ويحميان مصالح الدائنين من الأوروبيين ، وكان له فى استقامته الشخصية وميله الى الاقتصاد ما يجعله بمنأى عن أخطاء أبيه .

على أن ثمة ناحية ضعف فى شخصيته ، وهى أنه كان ضعيف الرأى مترددا ، قليل الشجاعة والحزم ، فاستشعر الخوف من النفوذ الأوروبى من يوم توليته الحكم ، وكان همه الأول طوال عهده النزول على ارداة الدول الأوروبية ، ولم يكن مؤمنا بالنظام الدستورى ، بل كان فى خاصة نفسه من أنصار الحكم المطلق ، ومن ذلك كله تولدت فى عهده الأزمات والمشاكل التى جاوزت فى خطورتها وعواقبها ماحدث فى عهد أبيه ، وفى الحق أن اسماعيل كان أكثر شجاعة واقداما من توفيق ، ولو كان توفيق يجمع الى خصاله الطيبة شجاعة أبيه ، وجرأته ، وعلو همته ، لنجت البلاد من الكوارث التى وقعت فى عهده ، ولتغير مجرى التاريخ القومى الى خير مما كان وأقوم .

تأليف وزارة شريف باشا (الثانية)

كان محمد شريف باشا ، الوزير المشهور ، رئيسا للوزارة حين ولى توفيق باشا الحكم ، فقدم استقالته جريا على العادة المتبعة عند تغيير ولى الأمر ، ولكن توفيق باشا رغب اليه فى البقاء وتأليف الوزارة كرة أخرى ، وكتب اليه فى هذا الصدد بتاريخ ٢ يوليه سنة ١٨٧٩ كتابا رقيقا يؤكد فيه ثقته ويعرب عن آماله فى الاصلاح . قال فيه [1] :

« يا وزيرى العزيز

« لقد استعفت الوزارة فأكلفك بتشكيل وزارة جديدة ، ولا أزيدك بحقيقة الحال علما .

« ولما قضت العناية الأزلية بتوليتى أمر بلادى جعلت على واجبات

(١) نشر أصل الكتاب بالفرنسية فى جريدة المونيتور اجبسيان (الجريدة الرسمية الفرنسية للحكومة) عدد ٣ يولية سنة ١٨٧٩ ، وتعريبه فى كتاب مصر للمصريين لسليم خليل نقاش ج ٤ ص ١٠ .

ليس من همى الا النهوض بها بأمانة وشهامة على علمى بمقدار صعوبتها وجسامة المطاليب المتراكمة على مع الارتباك والفترة المالية التى انزعجت منها الخواطر اذ وقفت حركة التجارة وأوجدت فترة فى البلاد لم تقع فى مصر من قبل ، على أنى عظيم الميـل الى بلادى شـديد الرغبة فى تحقيق آمال الأمة التى أظهرت السرور بولايتى وفى اخراجها من هذه الحال السيئة ، ومع هذه العواطف فانى عازم عزما أكيدا على بذل الجهد وصرف الهمة الى التماس أحسن الوسائل لازالة هذا الاختلال المفسد لكثير من المصالح ، وذلك بتقرير الاقتصـاد الحق القانونى فى نفقـات الحكومة ورعاية الأمانة والاسـتقامة فى الخدم العمـومية واصـلاح شئون الهيئة القضائية والهيئة الادارية ، تلك هى الوسائل الأولى التى يهمنى اتخاذها لتقوى بها المملكة على استرجاع قوتها وتوسيع موارد ثروتها وانجاز وعودها ووفاء عهودها ، الا أن ادراكى لهذه الغاية التى هى موضوع آمالى يتوقف على مساعدة الأمة بجملتها ووجود الغيرة الوطنية فى قلوب مأمورى الحكومة وصدق العزيمة فى الذين يساعدوننى على ادارة الأعمـال مسئولين عما يفعلون ، ويقينى أن لا أفقد هاته المساعدات ولا أعدم من الله الكريم مددا وأنك ستنهض بما كلفتك به على الوجه الموافق لنيتى وللغاية التى أسعى اليها ، فاقبـل ياوزيرى العزيز تأييد مودتى الصادقة » . (محمد توفيق)

لبى شريف باشا دعوة الخديو وألف الوزارة فى ٣ يوليه سنة ١٨٧٩ (١٣ رجب سنة ١٨٩٦ هـ) كما يأتى : شريف باشا للرياسة والداخليه والخارجية ، اسماعيل أيوب باشا للمالية (وكان وكيلها) . على غالب باشا للحربية (وكان مديرا للمنوفية) محمود سامى باشا البارودى للمعارف والأوقاف (وكان مأمور ضبطية ـ محافظ ـ العاصمة) . مصطفى فهمى باشا للأشغال (وكان محافظا للاسكندرية) . مراد حلمى باشا للحقانية وكان رئيس محكمة مصر المختلطة [1] .

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٥ يولية سنة ١٨٧٩ .

وأصدر الخديو الأمر الآتي الى شريف باشا باعتماد تأليف الوزارة :

« حيث انه بنـاء على ما اقتضته ارادتنـا وأمرنا دولتكم به شفاهيا من استقراركم بوظيفة رياسة مجلس النظار مع بقاء نظارتي الداخلية والخارجية بعهدتكم واجراء انتخاب هيئة جديدة بمعرفتكم، قد استنسبتم تعيين اسماعيل أيوب باشا لنظارة المالية وعلى غالب باشا لنظارة الجهادية ومصطفى فهمى باشا لنظارة الأشغال العمومية ومحمود سامى باشا لنظارة المعارف والأوقاف ومراد حلمى باشا لنظـارة الحقانية فصار استحسـان ذلك بطرفنا وبتاريخه صدرت أوامرنا للمشار اليهم بتعيينهم في تلك النظارات ولزوم اصدار هذا لدولتكم اشعارا بما ذكر » [1] .

كانت هذه الوزارة ثانية الوزارات التي تولى شريف باشا رآساتها ، ولذلك أسميناها وزارة شريف باشا الثانية [2] ، وقد أبدى الخديو نحوها عطفا كبيرا ، ولم يكتف بالكتاب الرقيق الذى بعث به الى شريف باشا حين عهد اليه رآستها ، بل أصدر بعد تأليفها « أمرا ساميا » أوضح فيه برنامجه في الحكم وهو يعد بمثابة خطاب عرش للخديو الجديد ، قال فيه :

« ان العناية الالهية سلمت زمام الحكومة المصرية الى يدنا ، فضلا منها واحسانا ، فقد تشرفنا بأمر شريف بذلك من متبوعى الأفخم وسلطانى الأعظم نصره الله فهذه نعمة لا يؤدى شكرها الا بحسن القيام بأداء وظائف ذلك المقام ، وهذا انما يكون بتوفيقه تعالى ، فعلى السعى والاجتهاد فى تمشية مصالح العباد وادارة أمور الحكومة على محور الاستقامة ، وانى أعلم أن المقام صعب ، لكن بحسن اخلاصى وبما رأيته من حسن القبول من الناس

---

(١) مجموعة الدكريتات والأوامر العالية قسم أول ص ١٠٢ .

(٢) وزارته الأولى تألفت أواخر عهد اسماعيل فى ابريل سنة ١٨٧٩ ، وبقيت حتى خلعه وكانت مؤلفة كما يأتى : شريف باشا للرياسة والداخلية والخارجية . واسماعيل راغب باشا للمالية . شاهين باشا كنج للحربية والبحرية . محمد زكى باشا للاشغال . ذو الفقار باشا للحقانية . محمد ثابت باشا للمعارف والاوقاف . عمر باشا لطفى لتفتيش عموم الاقاليم .

جميعا خصوصا من سكان الديار المصرية عموما ومن المأمورين كافة أعتقد أن ذلك الصعب يهون ويحصل التيسير ، ولعلمي أن الحكومة الخديوية يجب أن تكون شورية ونظارها مسئولين فاني اتخذت هذه القاعدة للحكومة مسلكا لا أتحول عنه ؛ فعلينا تأييد شورى النواب ، وتوسيع قوانينها ، لكي يكون لها الاقتدار في تنقيح القوانين وتصحيح الموازين وغيرها من الأمور المتعلقة بها ، وبحسب مقتضيات الأحوال صار انتخاب هيئة جديدة بمعرفتكم وتحت رياستكم واني معتقد في مأموري الحكومة المصرية الصدق والاستقامة ، ومؤمل بأنهم يسيرون في المستقبل بالسيرة المرضية ، ويعرفون أن أعظم الغنى غنى النفس ، وأعلى الشرف شرف العفة ، وأغلى الحلي حلية الاستقامة ، وأقوم الطرق طريق الحق والعدالة .

« فأول ما يجب المبادرة اليه من الأمور هو دفع المشكلات المالية التي هي منشأ الصعوبات كلها ، فيلزم بذل المساعي المقتضاة لايصال الحقوق الى أربابها مع ملاحظة مصاريف الحكومة ، وهذه المسألة وان كانت صعبة بسبب المضايقة الحاصلة لكن مأمولي حصول التخلص منها باتخاذ التدابير الحسنة ، ولا شك أنكم تبذلون في ذلك جهدكم بالاتحاد مع سائر النظار ، ويجب علينا اصلاح المحاكم والمجالس لأنها هي ملجأ أرباب الحقوق ، وبها يأخذ الضعيف حقه من القوي ، وينجو الرشيد من جور الغوي ، ويجب علينا أيضا دوام السعي في تعميم التربية العمومية لتنوير أذهان الأهالي بتحسين حال المدارس وتنسيق نظامات مفيدة لها على الوجه المرغوب ، وأيضا يجب الاهتمام بالأشغال العمومية النافعة وتوسيع دائرة الزراعة لأنها منبع الغنى في القطر المصري ، والتجارة أيضا مما يلزم الاعتناء بشأنها والسعي في تكثيرها واعطاء كمال الحرية لها ، هذا مع الاهتمام باصلاح ما يلزم اصلاحه من أصول الادارة في جهات الحكومة بأجمعها واراحة العباد على قدر الامكان ، فهذه أظنها سبل الرشاد ومناهج العدل والسداد ومسالك تدبير الممالك في كافة الأقطار ، فالأمل أن تصرفوا هممكم في رؤية

أمور الحكومة متحدين فى القلوب متفقين فى الأفكار ، وفقنا الله الى مافيه الخير والصلاح انه ولى التوفيق » [1] .

وأول ما يلفت النظر فى هذا الخطاب تأييد الخديو للنظام الدستورى واعتزامه العمل بمبادئه والوعد بتوسيع سلطة مجلس شورى النواب لكى يكون الوزراء مسئولين أمامه ويتسنى له تعديل القوانين وتعديل الميزانيات، ولو صدقت نيته فى هذه الأغراض لانتظمت الأحوال واستقر هذا النظام ، وكان بقاء شريف باشا على رأس الوزارة من العوامل المهيئة لاقراره ونجاحه ، فليس يخفى أنه بدأ فى أواخر عهد اسماعيل يحقق آمال البلاد من هذه الناحية ، فألف وزارته الأولى فى أبريل سنة ١٨٧٩ على قاعدة مسئولية الوزارة أمام مجلس شورى النواب ؛ ووضع دستورا جديدا على أحدث المبادىء العصرية عرضه اذ ذاك على مجلس النواب ، ولكن الأزمة السياسية التى انتهت بخلع اسماعيل حالت دون صدور المرسوم الخديوى بانفاذه ، ولو سارت الأمور سيرا حسنا لبادر توفيق باشا الى اعلان هذا الدستور وانفاذه ، وبذلك كان يبدأ عهده بعمل جليل يوطد دعائم الشورى ويكسبه محبة الشعب وثقته وينهض بالبلاد نهضة سلمية خالية من العنف والثورة ، ولكن توفيق باشا لم يكن فى خاصة نفسه يميل الى الدستور كما أسلفنا ، وهو على ما اتصف به من ضعف العزيمة والتردد وقلة الحزم والهمة ، فانه كان يحرص على السلطة المطلقة جهد استطاعته ، ومن هنا شجر الخلاف بينه وبين شريف باشا ، فان شريفا كان من أنصار النظام الدستورى ، بل هو مؤسس هذا النظام فى مصر ، أما توفيق باشا فقد كان من أنصار الحكم المطلق وقد بقى محتفظا بالسلطة المطلقة معتصما بها مدة

(١) الوقائع المصرية عدد ٥ يولية سنة ١٨٧٩ .



محمد شريف باشا

مؤسس النظام الدستورى فى مصر

١٨٢٦ - ١٨٨٧ (١)

سنتين • ولو استطاع أن يستبقيها أكثر من ذلك لفعل ، ولكنه اضطر فى سبتمبر سنة **١٨٨١** الى النزول عن سلطانه المطلق تحت تأثير ثورة الجيش كما سيجىء بيانه •

وقد يبدو عجيبا أن يعلن الخديو فى كتابه الى شريف باشا تأييده للنظام الدستورى، ثم يعمل على نقيض ذلك ، ولكن هذا التناقض بين القول والعمل من الأمور المألوفة فى حكومات الاستبداد ، ومما قوى فى نفسه

---

(١) ترجمنا له فى كتاب « عصر اسماعيل » ج ٢ ص ٢٤٤ من الطبعة الاولى •

نزعة الاستبداد رغبته في اكتساب ثقة وكلاء الدول، وخاصة قنصلى انجلترا وفرنسا ، فانهما لم ينظرا بعين الرضا والاطمئنان الى اقرار الدستور فى مصر ، ولا الى تخويل مجلس النواب سلطة تعديل الميزانية ، فوافق هذا الاتجاه هوى فى نفسه •

لم يكن توفيق باشا يميل اذن الى بقاء شريف باشا فى الوزارة طويلا، لاختلافهما فى النزعة ، واستمساك شريف بسياسته فى تقرير النظام الدستورى • ولكن توفيق أراد أن تمر الأيام الأولى من عهده فى مجراها من الهدوء والسلام ، فاستبقى شريف باشا ريثما تنتهى تلك الفترة •

فرمان ٧ أغسطس سنة ١٨٧٩ ، وما فيه من القيود

وكان الخديو قلقا على مركزه لتأخر مجىء الفرمان السلطانى باسناد الخديوية اليه جريا على العادة المتبعة فى ذلك العصر ، وكثرت الاشاعات والأقاويل فى تعليل هذا التأخير ، وذهب الناس فى ذلك مذاهب شتى ، وأرجفوا به ، وواقع الأمر أن تركيا أرادت أن تنتقص من حقوق الخديوية المصرية منتهزة فرصة خلع الخديو اسماعيل بارادة سلطانية ، فزعمت أن لها حق تعديل المزايا التى اعترفت بها من قبل فى فرمان ٨ يونيه سنة١٨٧٣ (١٣ ربيع الثانى سنة ١٢٩٠ هـ) ، المسمى بالفرمان الجامع ، لما اشتمل عليه من أقصى المزايا التى نالتها مصر من تركيا ، ولكن انجلترا وفرنسا طلبتا بلسان سفيريهما بالاستانة أن تطلعا على نص الفرمان الجديد قبل اعلانه وأبلغتا الباب العالى أنهما لا تقبلان من السلطان استرداد المزايا التى أقرتها تركيا فى فرماناتها السابقة ، ولم تكن الدولتان تقصدان فى ذلك صالح مصر ، بل كانتا تبغيان ألا يزداد نفوذ تركيا فيعرقل مطامعهما فيها، وقد رضيت الحكومة التركية أن تطلع السفيرين على مشروع الفرمان، وألا تجرى فيه من التعديلات الا ما تقرره الدولتان ، وبعد مفاوضة بينهما وبين وزارة الخارجية العثمانية صدر الفرمان الى توفيق باشا بتاريخ ٧

أغسطس سنة ١٨٧٩ (١٩ شعبان سنة ١٢٩٦ هـ) ، وقد احتوى تعديلات تنتقص المزايا التى نالها الخديو اسماعيل فى فرمان ٨ يونيه سنة ١٨٧٣ ، وهذه التعديلات هى :

(١) فيما يتعلق بحق مصر فى عقد المعاهدات مع الدول الأجنبية ، قيد الخديو بوجوب ابلاغ نصوص هذه المعاهدات الى الباب العالى قبل نشرها ، ولم يكن هذا القيد واردا فى فرمان سنة ١٨٧٣ .

(٢) حدد عدد الجيش المصرى بثمانية عشر ألف جندى فى وقت السلم ، وكان فرمان سنة ١٨٧٣ يطلق عدده من كل قيد .

(٣) قيد حق الخديو فى الاستدانة ، فحظر عليه عقد القروض الا اذا كان الغرض منها تسوية الحالة المالية الحاضرة وأن تعقد بموافقة دائنى مصر .

وقد قبلت الدولتان هذه القيود ، اذ لم تريا فيها ما ينافى مصالحهما .

وبعد أن صدر الفرمان على النحو المتقدم ، حمله الى مصر مندوب عن السلطان عبد الحميد ، وهو على بك فؤاد باشكاتب المابين الهمايونى ، فتلى بالقلعة بديوان الغورى يوم ٤ أغسطس سنة ١٨٧٩ (٢٦ شعبان سنة ١٢٩٦ هـ) أى بعد تولية توفيق باشا للأريكة الخديوية بنحو شهرين ، وقد تضمن تأييد قاعدة توارث العرش الواردة فى فرمان ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ (١٢ محرم سنة ١٢٨٣ هـ) القاضى بانتقال مسند خديوية مصر وملحقاتها وقائمقاميتى سواكن ومصوع الى أكبر أولاد اسماعيل ، ومن هذا الى أكبر أبنائه ، ثم اشتمل على التعديلات المتقدم ذكرها مع تسويغها بأن الامتيازات التى نالتها الخديوية بموجب فرمان سنة ١٨٧٣ قد ترتبت عليها المشاكل الحاضرة ، قال فى هذا الصدد : « وقد ظهر أن بعض أحكام الفرمان العلى الشأن المبنى على تسهيل هذه المقاصد الخيرية المبين فيه الامتيازات الحائزة لها الخديوية المصرية قديما نشأ منه الأحوال المشكلة الحاضرة المعلومة فصار

تثبيت المواد التى لا يلزم تعديلها من هذه الامتيازات وتأكيدها وصار تعديل المواد المقتضى تبديلهـا وتعـديلها واصلاحها [1] » وذكر الامتيـازات التى أثبتها وهى :

الاستقلال الداخلى التام ، أى حق الحكومة المصرية فى سن القوانين والنظامات الداخلية على اختلاف أنواعها ، ثم عقد المعاهدات التجارية مع الدول الأجنبيـة والمعـاهدات الخاصـة بتنظيم علاقات الأجانب بالحـكومة والبوليس ، واشتمل على التعديلات الثلاثة المتقدم ذكرها ، ثم نص على وجوب دفع الجزية السـنوية لتركيا ومقـدارها ٧٥٠٫٠٠٠ جنيـه عثمانى (٦٨١٫٤٨٦ ج مصرى) وعلى عدم جـواز التنازل عن الامتيـازات التى أعطيت لمصر ولا التنازل عن أى جزء من الأراضى المصرية ، أو تركها الى الغير . وهذا النص الأخير له أهميته فى بطلان قرار الحكومة الصادر سنة ١٨٨٤ باخلاء السودان ، وبطـلان الاتفاقات التى عقـدتها مصر مع الدول الاستعمارية بعد الاحتلال وتنازلت فيها عن جزء من أملاكها فى السودان، وبخاصة اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ .

انقاص المخصصات الخديوية

وبدت رغبة الخديو توفيق فى الاقتصاد واجتناب الاسراف فيما حدد لنفسه وللعائلة الخديوية من المخصصات السنوية ، فقد خصص له مجلس الوزراء ١٠٠٫٠٠٠ جنيـــه مصرى ولوالدته ٣٥٫٠٠٠ جنيـه ولحـــرمه ٢٠٫٠٠٠ جنيه ولأبيه الخديو السابق اسماعيل باشا ٣٠٫٠٠٠ جنيه ولوالدته ٢٥٫٠٠٠ جنيه ولزوجاته ٣٦٫٠٠٠ جنيه ولكريمته الأميرة توحيدة هانم ١٨٫٠٠٠ جنيه ولكل من نجليه الأمير حسين باشا كامل والأمير حسن باشا ١٨٫٠٠٠ جنيه ، ومجموع ذلك ٣٠٠٫٠٠٠ جنيه ، فلما رفع اليه القرار

---

(١) عن الفرمان المنشور فى الوقائع المصرية عدد ١٦ أغسطس سنة ١٨٧٩ .

بذلك تنازل لوالده عن ٢٠٠٠٠ر٢٠ جنيه تضم الى مرتبه وأبطل ما كان مخصصا لوالدته وحرمه وقدره ٥٥٠٠٠ر٥٥ جنيه ، فنزلت بذلك مخصصات العائلة الخديوية الى ٢٤٥٠٠٠ر٢٤٥ جنيه [1] . وكان هـذا مثلا حسنا في الاقتصاد ومساعفة للبلاد في محنتها المالية ، وقد زادت هذه المخصصات في ميزانية ١٨٨٠ كما سيجيء ببيانه (ص ٥٥) .

استقالة وزارة شريف باشا

لم يكد الخديو توفيق يطمئن على مركزه بورود الفرمان السلطاني حتى أعلن رغبته في التخلص من شريف باشا ، فلقد غادر مندوب السلطان القاهرة قاصدا الاستانة يوم ١٧ أغسطس سنة ١٨٧٩ ، وبعد غروب ذلك اليوم استدعى الخديو شريف باشا والوزراء فوفدوا عليه واجتمعوا به ، وبعد انتهاء الاجتماع قدمت الوزارة استقالتها ، فكانت الاستقالة مفاجأة قوبلت بالدهشة ، لأن شريف باشا كان حائزا ثقة الخديو حتى ورد الفرمان ولم يتبين الناس أسباب الاستقالة ، وهي ترجع في واقع الأمر الى استمساك شريف ببرنامجه الدستوري ومخالفة الخديو اياه في وجهة نظره ، وثمة سبب آخر أغرى الخديو بوزيره الأمين ، وهو عدم اطمئنان وكلاء الدول — وخاصة قنصلي انجلترا وفرنسا — الى بقائه في الوزارة لميوله الدستورية ، فأوعزا الى الخديو أن ينفض يده منه اذ لم يكن يروق لهما اقرار النظام الدستوري في البلاد .

كان مجلس شورى النواب مؤجلا في بداية عهد الخديو توفيق . اذ كانت أخرى جلساته يوم ٦ يوليه سنة ١٨٧٩ (١٦ رجب سنة ١٢٩٦) [2] وقد قررت الحكومة وقتئذ تأجيل اجتماعه الى أجل غير مسمى ، حتى يتم

---

(١) الوطن عـدد ٥ يوليـه سـنة ١٨٧٩ . مذكرات عرابي ص ٦٠ . مصر للمصريين ج ٤ ص ١٠ .

(٢) عصر اسماعيل ج ٢ ص ٢٢٧ طبعة أولى والوقائع المصرية عدد ١٣ يولية سنة ١٨٧٩ .

النظر فى مشروع الدستور وقانون الانتخاب اللذين وضعهما شريف باشا فى أواخر عهد اسماعيل ، فسعى شريف فى استمالة الخديو واقناعه باصدار هذا الدستور ، وطلب اليه تشكيل مجلس النواب تنفيذا لما وعد به فى كتابه اليه حين ألف الوزارة،فخالفه الخديو فى وجهة نظره ورفض طلبه متعللا بعدم موافقة قنصلى انجلترا وفرنسا [1] فقدم شريف باشا استقالته وتعاهد هو وزملاؤه الوزراء على ألا يقبلوا الدخول فى وزارة جديدة الا اذا أجيب طلبهم وتألف مجلس النواب . وقد كان هذا عهدا جليلا من أعضاء الوزارة ولعله أول عهد من نوعه فى حياة مصر الدستورية . فان اجتماع الوزراء على أن لا يحكموا البلاد من غير دستور هو مثل عال فى الاستمساك بالمبادىء القويمة وتضحية المناصب فى سبيل الواجب القومى .

ولقد بر الوزراء بعهدهم . ما عدا اثنين منهم وهما محمود سامى باشا البارودى.ومصطفى فهمى باشا . فقد نقضا العهد ورضيا أن يشتركا فى الوزارة التى أعقبت وزارة شريف . ثم فى وزارة رياض باشا.وكان أول برنامج لها وقف الحياة النيابية . وصرف النظر عن الدستور . ومن تهكم الأقدار أن محمود سامى باشا البارودى الذى نكث عهده فى الاستمساك بالحكم النيابى . وارتضى الاشتراك فى وزارة حكمت البلاد حكما مطلقا زهاء السنتين . هو الذى صار فيما بعد من أكبر زعماء الثورة العرابية . وكان من الناعين على شريف باشا تهاونه فى أمر الدستور (فى عهد وزارته الثانية) واشترك هو والعرابيون فى اكراهه على الاستقالة

(٢) هما المسيو تريكو Tricou معتمد فرنسا وقنصلها العام والسير لاسيل Lascelles معتمد انجلترا ، ثم عين السير ادوار ماليت Edward Malet السكرتير الاول للسفارة الانجليزية فى الاستانة معتمدا لانجلترا وقنصلا عاما لها فى مصر وتسلم مهام منصبه فى نوفمبر سنة ١٨٧٩ على عهد وزارة رياض باشا وبقى يشغل هذا المنصب حتى انتهاء الثورة العرابية والاحتلال الانجليز مصر اذ خلفه السير ايفلين بارنج (اللورد كرومر) فى مايو سنة ١٨٨٣ ، وعين البارون دى رنج De Ring معتمدا لفرنسا وقنصلا عاما لها فى ديسمبر سنة ١٨٧٩ ، وكلاهما بدرجة وزير مفوض .

(فبراير سنة ١٨٨٢) كما سيجيء بيانه ، متذرعين بهذه الحجة الواهية ، على حين كانت الأطماع في رآسة الوزارة هي التي أثارت عليه هذه الحملة .

تأليف وزارة يرأسها الخديو

بعد أن استقالت وزارة شريف باشا ، ألف الخديو وزارة من غير رئيس ، وتولى هو رآستها ، وأعضاؤها هم : منصور باشا يكن للداخلية . على حيدر باشا للمالية . ذو الفقار باشا للحقانية . مصطفى فهمي باشا للخارجية . محمد مرعشلي باشا للأشغال . عثمان رفقي باشا للحربية والبحرية . محمود سامي باشا البارودي للأوقاف . على ابراهيم باشا للمعارف [1] .

الغاء مجلس النظار

كان تأليف وزارة يرأسها الخديو بدعة في مناهج الحكم ، ونقضا للنظام الذي تقرر في مرسوم ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ [2] القاضي بانشاء مجلس النظار . وأن يتولاه رئيس منهم ، فتشكيل الوزارة الجديدة من غير رئيس يشعر بنية الخديو الإستبدادية ، واعتزامه الرجوع الى طريقة اسماعيل القديمة ، من تعيين وزراء لا تتألف منهم هيئة مستقلة ، بل كانوا كسكرتيرين له ، وقد بدت هذه الرغبة في البيان الذي نشرته « الوقائع المصرية » في صدد ذلك التغيير ، وهذا نصه :

« بناء على استعفاء حضرة دولتلو شريف باشا رئيس مجلس النظار ، ألغيت هذه الرياسة . وصدرت الادارة السنية في ٣٠ شعبان سنة ١٢٩٦

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٤ أغسطس سنة ١٨٧٩ .

(٢) هو المرسوم الذي أصدره اسماعيل لنوبار باشا بانشاء مجلس النظار .

(**١٨ أغسطس سنة ١٨٧٩**) بأن كل ناظر يكون مسئولا عن جميع الأمور المختصة بنظارته ومن الآن فصاعدا ستجرى رؤية جميع المعضلات بمجلس عال . ينعقد تحت رياسة الجناب الخديوى [١] .

فهذا البيان معناه الغاء مجلس النظار والغاء رآسته . والغاء النظام الذى تأسس على مقتضاه ، وقد تأيد هذا المعنى بالكتاب الذى بعث به الخديو الى كل من الوزراء الذين أقامهم . اذ جاء فيه :

« بما أن مجلس النظار صار لغوه وابطاله ، وتقرر لدينا أن كل مينستر (ناظر) يكون مسئولا عن الأشغال المنوطة بادارة نظارته ، وأن المواد التى كان جاريا تقديمها ورؤيتها بذلك المجلس ، هذه من الآن فصاعدا يكون النظر فيها بمجلس يجرى انعقاده بمعيتنا من النظار تحت رآستنا ، وكل من النظار اذا وجد عنده أشياء من هذا القبيل يستصحب معه أوراقها ومعلوماتها عند حضوره الى المجلس لأجل رؤيتها وحصول المداولة عنها حسب اللازم ، فعلى هذا وما هو معلوم لدينا فيكم من كمال اللياقة والأهلية قد عيناكم ناظرا على ديوان . . . . . وأصدرنا أمرنا هذا لكم للمعلومية والمبادرة فى مباشرة مأموريتكم هذه بكمال الاعتناء والاهتمام على الوجه المرغوب كما هو مطلوبنا » [٢] .

اعادة الرقابة الثنائية

ان الرقابة الثنائية قد فرضت على المالية المصرية فى عهد اسماعيل ، بمقتضى المرسوم الصادر فى **١٨** نوفمبر سنة ١٨٧٦ ، وعين اذ ذاك رقيبان أوروبيان باسم « مفتشين عموميين » ، وهما : المستر رومين Romaine مراقبا انجليزيا على الايرادات . والبارون دى مالاريه Malaret

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٤ أغسطس سنة ١٨٧٩ .

(٢) الوقائع المصرية ٢٤ أغسطس سنة ١٨٧٩ .

مراقبا فرنسيا على المصروفات.فلما تألفت وزارة نوبار باشا الأولى فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ ، وفيها وزيران أوروبيان وقف العمل مؤقتا بنظام الرقابة الثنائية اكتفاء بالوزيرين الأوروبيين ، على أن تعود الرقابة اذا فصل أحد الوزيرين الأجنبيين من غير موافقة حكومته ، وبعد استقالة وزارة نوبار باشا ، ثم وزارة توفيق باشا ، تألفت وزارة شريف باشا الوطنية فى أواخر عهـــد اسماعيل وليس فيها وزير أوروبى ، فعرض على الدولتين الانجليزية ، والفرنسية اعادة الرقابة الثنائية ، ولكن الأزمة السياسية كانت قد اشتدت بين الخديو اسماعيـــل والدول ، فلم يعين الرقيبان ، وانتهت بخلع اسماعيل .

فلما تولى توفيق باشا الحكم أصر على أن تكون الوزارة خاليــة من وزراء أوروبيين مقابل اعادة الرقابة الثنائية . فتألفت وزارة شريف باشا، وكذلك الوزارة التى رأســـها الخديو ، دون أن يكون فيهمـا وزيران أوروبيان . وفى عهد الوزارة الأخيرة أصدر الخديو مرسوما فى٤سبتمبر سنة ١٨٧٩ باعادة العمل ، بنظام الرقابة الثنائية كما تقررت فى مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ وتعيين السـير افلن بارنج Evelyn Baring (اللورد كرومر) مفتشا (رقيبا) على الايرادات ، بدلا من المستر رومين.والمسيو دى بلنيير De Blignières رقيبا على الحسابات والدين العمومى بدلا من البارون دى مالاريه [1] وكان هذا التعيين بترشـــيح الدولتين الانجليزية والفرنسية .

نفى السيد جمال الدين الأفغانى

وقد نهجت هذه الوزارة . فى مدتها القصيرة ، منهج الاســتبداد والاضطهاد . وكل أبرز عمـل لها ، نفى السيد جمال الدين الأفغانى من

(١) الوقائع المصرية عدد ١٤ سبتمبر سنة ١٨٧٩ .

مصر ، بقرار صدر من مجلس الوزراء.وقد أذاعت الوزارة بلاغا رسميا من ادارة المطبوعات ، بتاريخ ٢٦ أغسطس سنة ١٨٧٩ سوغت فيـــه نفي السيد بعبارات جارحة ، ملؤها الكذب والافتراء [١] .

وزارة رياض باشا
٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩

كان رياض باشا في أوروبا حين قدم شريف باشـا استقالته ، فلما ألف الخديو الوزارة أرسل في اسـتدعائه . ففهم النـاس أن نية الخديو قد اتجهت الى اسناد وزارة الداخلية اليه ، على أنه في الحقيقة كان ينوى أن يعهد اليه تأليف وزارة جديدة .

جاء رياض باشا الى الاسكندرية يوم ٣ سبتمبر سنة ١٨٧٩ . وذهب منها الى القاهرة . وقابل الخديو ، وتبادلا الآراء فيما يكون عليـه نظـام الحكم . وفي ١٢ سبتمبر سـنة ١٨٧٩ عهد اليـــه الخديو تأليف وزارة جديدة ، وبعث اليه في اليوم نفسه بكتاب بالفرنسية بين فيه القواعد التي يسير عليها ، فأعاد هيئة مجلس النظار ، بعد الغائها ، واحتفظ لنفسه بحق حضور جلساته . وتولى رآسته عند الاقتضـاء . ومن ذلك الحين جرت العادة بأن تعقد جلسات المجلس تارة برآسة ولى الأمر ، وطورا برآسـة رئيس النظار . قال في كتابه :

« عزيزى رياض باشا »

« انى لما أخذت أخـيرا زمام رياسة مجلس النظار بيدى لم يخطر بفكرى اعادة الحكومة الشخصية . وانما كان ذلك بالنظر لاحتيـاجات الوقت مع الرغبة في تقريب وتأييد العلاقة المحكمة بيني وبين أعضاء هيئة

---

(١) نشر هذا البلاغ في الوقائع المصرية عدد ٣١ أغسطس سنة ١٧٨٩ – يراجع كتابنا « عصر اسماعيل » ج ٢ ص ١٦١ و ١٧٤ (الطبعة الأولى) .

النظار ، ولم يخطر ببالى أن يكون ذلك أمرا قطعيا ، ولا أمرا مخالفا للأصول التى اتخذتها منذ أخذى بزمام الحكومة أعنى الحكم بالاشتراك مع نظارى وبواسطتهم • وهذه الأصول من مقتضى الأمر الصادر بتاريخ ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ ، ولا يتعلق بى ألا تكون مرعية الاجراء على الدوام • ولا يخفى على سعادتكم ما انطوى عليه ضميرى فى هذا الخصوص كما لا تخفى عليكم أفكارى المتعلقة بأمر الاستقامة والتقدم والنظام والاقتصاد التى أتمنى نجاحها وانتشارها فى ادارة المملكة •

« وانى لمتيقن أنكم مشتركون معنا فى هذه الأفكار والتصورات ! وأنكم عازمون عزما قويا على بذل مجهودكم فى تنفيذ هذه الأفكار بالتمام، وانى لأعرف درجة اخلاصكم وحسن طويتكم بالنسبة لخدمة الوطن ومراعاة قوانينه ونظاماته مع رغبتكم فى بذل المجهود بحفظ حقوقه•ولهذا فانى مع ثقتى وحسن يقينى فيكم أكلفكم بتشكيل هيئة نظارة جديدة ، وأحلت رياسة مجلس النظار على عهدتكم حافظا لنفسى حق الحضور فى جلساته ، وتولى رياسته عند الاقتضاء • وانى لمتيقن أنكم ستعتنون كل الاعتناء فى انتخاب رفقائكم النظار • ثم ترفع أسماؤهم الينا لأصدق على توظيفهم•وبعد أن تشكل هيئة النظار تأخذ فى الأشغال على مقتضى ما نص عليه فى الأمر الصادر المؤرخ فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ ، فانه لا يزال مرعى الاجراء فى جميع أحكامه التى لا يعتريها تغيير بأمرنا هذا ، وان المحافظين والمديرين ، ومأمورى الضبطيات • ووكلاء النظارات ، وكتاب أسرارها ، ومفتشى الأقاليم ، ومديرى الادارات المهمة لا يكون نصبهم ولا عزلهم الا بعد المداولة فيه بمجلس النظار ، والتصديق عليه من لدنا • وأما باقى الموظفين : فيكون تنصيبهم وعزلهم بمقتضى أوامر تصدر رأسا من نظارهم ، الذين هم تابعون لهم • ولا يخفى عليكم أننا فى شاغل من المسائل المهمة • وقد دعتنى الحاجة الى أن أذكركم من جملة تلك المسائل بأهمية ترتيب ميزانية الايرادات والمصروفات السنوية ، بطريقة منتظمة ،



مصطفى رياض باشا

١٨٣٤ - ١٩١١

(الذى شبت فى عهده الثورة العرابية)

وبالترتيب النهائى المختص بالتحصيل الذى هو شديد الارتباط بالميزانية وبتنظيم حالة المالية المتأخرة المتعلقة بها جميع المنافع المستدعية لحسن غايتنا ومعظم همنا ، وانى على يقين بأنى أعتمد عليكم فى حل هذه المسائل ومشاكلها من الأمور المهمة ، ولخبرتكم التامة ، وحبكم للوطن لا تهملون فى شىء يعود على القطر بالاصلاح الحقيقى الذى هو متمنى الجميع ، ويجب على كل منا أن يبذل غاية جهده فى تمهيد سبله (١) .

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٧٩ . وقد كتب الاصل بالفرنسية وكذلك جواب رياض باشا ونشرا فى جريدة (المونيتور اجبسيان) عدد ٢٤ سبتمبر سنة ١٨٧٩ ونشرت الوقائع تعريبهما .

فرفع رياض باشا الى الخديو الكتاب الآتى تعريبه ، متضمنا تأليف الوزارة وبيان أسماء أعضائها :

« مولاى

« لقد تفضلتم على بتكليفى بتشكيل نظارة جديدة ، وانى لأشكر الجناب العالى على وثوقه بى ثقة تامة أعلم قدرها وأشكر أيضا مولاى حيث تكرم على بالاعتماد بسبب اخلاصى للوطن العزيز وادارته ، وغاية آمالى تحقيق المقاصد الكريمة التى أبداها سيدى بهذه المناسبة ، ويلزمنى أن أساعد على قدر امكانى بالاتحاد فى ذلك مع رفقائى الموافقين على مثل هذه المقاصد لانفاذ الآراء المستدعية للسعادة والتقدم التى جعلتها الحضرة الخديوية أساسا لحكومتها وعدتها أعظم وسيلة للتوصل الى اصلاح حالة القطر المصرى ، ولهذا الفكر الصائب بذلت همتى فى أداء ما دعيت اليه ، ولأجل تشكيل النظارة الجديدة أعرض على سدتكم السنية التوجيهات الآتية للتصديق عليها :

عثمان رفقى باشا ناظر الجهادية والبحرية ، مصطفى باشا فهمى ناظر الخارجية ، على باشا مبارك ناظر الأشغال ، حسين فخرى باشا ناظر الحقانية ، على باشا ابراهيم ناظر المعارف ، محمود باشا سامى البارودى ناظر الأوقاف .

« فاذا وافق هذا الانتخاب لدى حضرتكم الفخيمة الخديوية ، فألتمس صدور أمرها الكريم بذلك مع تفضلها على بتوليتى نظارة الداخلية اصالة ونظارة المالية مؤقتا كما تفضلت على بتوليتى رياسة مجلس النظار .

« وأقدم مزيد الاحترام التام للأعتاب العلية وأتشرف بأن أكون خادم جلالتكم الأمين وتابع سيادتكم الخاضع المطيع » [1] .

---

(١) الوقائع المصرية . العدد السابق .

وعلى مقتضى هذا الكتاب صدر الأمر الخديوى يوم ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ بتأليف وزارة رياض باشا •

شخصية رياض باشا

مثل رياض باشا دورا طويلا على مسرح السياسة المصرية ، سواء قبل الثورة العرابية أو في خلالها أو في عهد الاحتلال ، وعمر طويلا اذ توفي سنة ١٩١١ عن سبع وسبعين سنة ، فهو من الشخصيات البارزة في تاريخ الادارة المصرية •

ولد سنة ١٨٣٤ م (سنة ١٢٥٠ هـ) • وهو من عائلة تعرف بعائلة الوزان [1] ، وكان أبوه ناظرا لدار الضرب (الضربخانة) المصرية ، التحق منذ صباه بالوظائف الأميرية اذ دخل في خدمة الحكومة كاتبا بديوان المالية في يناير سنة ١٨٤٨ قبل أن ينال حظا موفورا من التعليم ، وأخذ يتدرج في الوظائف حتى التحق كاتبا بالمعية سنة ١٨٤٩ ، ثم دخل في سلك فرقة الموسيقى برتبة ملازم ونال في وقت قصير رتبة يوزباشى ثم صاغ ثم رتبة بكباشى ، وعين سنة ١٨٥٢ ياورا بمعية عباس الأول ونال الحظوة عنده فرقاه الى رتبة أميرالاى وجعله مهردارا له (حامل الختم) ، ثم عينه مديرا للجيزة وأطفيح ، وأخذ يترقى في المناصب العالية حتى صار في عهد اسماعيل عضوا في المجلس المخصوص الذى كان بمثابة مجلس الوزراء ، ثم صار وزيرا سنة ١٨٧٨ في وزارة نوبار باشا الأولى التى سقطت بتأثير ثورة الجيش في فبراير سنة ١٨٧٩ ، وتولى رياسة الوزارة لأول مرة في عهد الخديو توفيق كما رأيت في سياق الحديث •

---

(١) هى عائلة مصرية اسلامية ، ولا صحة لما يزعمه بعض المؤلفين من أن رياض باشا من أصل اسرائيلى أناضولى ، فهو مصطفى رياض بن اسماعيل أفندى الوزان بن أحمد الوزان ابن حسن الوزان كبير الحكومة المصرية المتوفى سنة ١٢٠٤ هـ (١٧٩٠ م) •

يرجع اختيار الخديو لرياض باشا الى ما عرف عنه من موافقته اياه في الميل الى الحكم المطلق ، والرغبة عن نظام الشورى،والاذعان للتدخل الأجنبي ، فكان من هذه الناحية غبطة للدوائر الأجنبية ، وخاصة وكلاء الدول السياسيين ، وقد بدت منه هذه الميول منذ عهد اسماعيل ، وظهر الفرق جليا بينه وبين شريف باشا في هذا الصدد ، فليس يخفى ما حدث على أثر ارتباك شئون مصر المالية من انشاء صندوق الدين • وفرض الرقابة الثنائية على مالية مصر ، وامعان الحكومتين الانجليزية والفرنسية في تدخلهما ، وطلبهما من الخديو اسماعيل تأليف لجنة أوروبية، عرفت بلجنة التحقيق العليا ، لفحص شئون الحكومة المالية ، فنزل اسماعيل على ارادتهما وأصدر مرسوما بتأليف هذه اللجنة في يناير سنة ١٨٧٨ ، وكان تأليفها امتهانا لكرامة الحكومة ومظهرا من مظاهر التدخل الأوروبي في أمورها ، وقد تألفت من أعضاء أوروبيين يمثلون الدولة الدائنة وليس فيهم عضو مصري سوى رياض باشا ، وكان اختياره بطلب الدوائر الأجنبية ، وهذا يدلك على ارتياحها الى مسلكه وسياسته ، قارن هذا برفض شريف باشا (وكان وقتئذ وزيرا للخارجية) الحضور أمام اللجنة عندما استدعته لتسمع أقواله وما ترتب على رفضه من حدوث أزمة سياسية أدت الى استقالته ، تجد الفرق محسوسا بين ميول الرجلين ونزعتهما ، وهذه اللجنة هي التي أوعزت بتأليف وزارة نوبار باشا وفيها وزيران أجنبيان ، وهي المسماة بالوزارة المختلطة ، وكان فيها رياض باشا وزيرا للداخلية،فكانت سياستها قائمة على ممالأة الاجانب وحماية مصالحهم حتى سميت «الوزارة الأوروبية » ، وفي عهدها عزل كثير من الموظفين الوطنيين وأسندت مناصب كبيرة في الحكومة الى طائفة من الأوروبيين ، ولما سقطت في فبراير سنة ١٨٧٩ أعقبتها وزارة توفيق باشا ، القصيرة المدة ، وفيها الوزيران الأوروبيان ، وتولى فيها أيضا رياض باشا وزارة الداخلية ، فكان من أعمالها فض مجلس شورى النواب تخلصا من مراقبته ، وقد تولى رياض باشا ابلاغ هذا القرار الى المجلس وتنفيذه ، واصطدم بالنواب في جلسة

تاريخية ، فاعترض فيها هؤلاء على قرار الحكومة ومسلكها ، وعلى رياض باشا كما فصلنا ذلك فى كتاب عصر اسماعيل ج ٢ ص ٢١١ (من الطبعة الأولى) • فهذه السوابق لم تكن تدعو الى الاطمئنان لسياسة رياض باشا، وقد تبين من تتابع الحوادث أن ميوله للحكم المطلق ، وكراهيته للشورى وخضوعه للنفوذ الأوروبى لم تفارقه فى عهد وزارته ، وكانت هذه الميول من أسباب قيام الثورة العرابية اذ كان أول مطالب العرابيين فى سبتمبر سنة ١٨٨١ هو اسقاط وزارة رياض باشا ، وهذه النزعات ترجع الى شخصية رياض ، فقدكان منأبرز صفاته التعاظم والكبرياء ، والزراية بالشعب ، وقد عرف عنه الذين اتصلوا به هذه الصفات ، فهو من طراز الباشوات القدماء الذين كانوا ينظرون الى الشعب بعين الزراية ، ولا يعترفون له بحقوق الرقابة على شئون الحكومة ، ومع أن شريف باشاكان أعرق منه فى الارستقراطية فانه كان يخالفه فى نزعته،ويدعو الى تخويل الأمة حقوقها فى الدستور والحكم النيابى،ولعل ذلك راجع الى أن شريف باشا يختلف فى نشأته وثقافته عن رياض ، فقد كان أبوه قاضيا لقضاة مصر ، وانتظم هو فى سلك المدارس النظامية ، ثم استكمل علومه فى مدارس فرنسا الحربية فنال فيها قسطا موفورا من الثقافة والتهذيب ، واستروح فى فرنسا نسيم الحرية والنظم الدستورية،أما رياض فلم يتلق تعليما عاليا فى المدارس النظامية ، وكان حظه من العلم غير موفور ، بل هى قشور اقتبسها بذكائه الفطرى ومرانه وقوة ذاكرته ، فظل محدود الفكر ، ولم ينفذ ببصيرته الى أبعد مما يراه الباشوات القدماء من حاشية الخديويين والأمراء ، ولميكن يمتاز عنهم الا بالذكاء والهيبة والهمة وقوة الارادة ، وكان على شاكلتهم فى الغرور والاعتداد بالنفس ، وهذا الغرور من الأسباب التى جنحت به الى الاستبداد فى الرأى ، لأنه لم يكن يرى نفسه فى حاجة الى استشارة النصحاء أو الاستعانة بآراء الغير •

على أن رياض باشا كان من الوجهة الادارية حاكما ممتازا ، ففي الحق أن له في هذه الناحية مزايا لا يستهان بها، كان حازما قوى الشكيمة، بارز الشخصية ، ماضى الارادة ، محبا للعمل ، لا يهن فيه ولا يمل منه يقظا على رقابة مرءوسيه ، يشعرهم دائما بأنه عليهم رقيب عتيد ، ويأخذهم بالشدة والحزم اذاهم قصروا في القيام بواجباتهم ، وقد كان بلا مراء أكفأ معاصريه من الوجهة الادارية ، وأكثرهم جلدا على العمل ، وهذه المزايا قد ساعدت كثيرا على انتظام الأداة الحكومية في عهده ، ثم كانت له ميزة كبرى غير ذلك ، وهي نزاهته واستقامته ، وحبه للعدل ، وتعففه عن الرشوة ، وتلك صفات لم تكن مألوفة في طبقة الحكام ، وانها لتستحق ما هي جديرة به من حسن التقدير ، فشخصية رياض باشا تجمع كثيرا من المزايا الى جانب كثير من النقائص ، وبهذه الصفات المتباينة تولى وزارته الأولى في عهد الخديو توفيق ، وهي الوزارة التي شبت في عهدها الثورة العرابية .

المسألة المالية

كانت المسألة المالية أهم مشكلة واجهتها مصر ، حين ولى توفيق باشا الحكم ، اذ لم يكن خافيا أن مطالب الدائنين كانت من أكبر العوامل في خلع اسماعيل ، فاجتهد توفيق باشا في ارضاء الدول ، تفاديا من أن يستهدف لغضبها ، كما استهدف أبوه من قبل ، وقد بادر الى الاتفاق مع الدولتين الانجليزية ، والفرنسية على اعادة العمل بنظام (الرقابة الثنائية) ، وصدر المرسوم الخديوى بذلك قبل تأليف وزارة رياض باشا كما تقدم بيانه ، واقتصر المرسوم على تعيين الرقيبين (المفتشين العموميين) دون أن يبين حدود منصبيهما ، فكان مطلوبا من رياض باشا أن يضع نظاما لهذا المنصب لكي لا تنقلب الرقابة سلطة فعلية في ادارة شئون الدولة .

نظام الرقابة الثنائية

ولكن رياض باشا لم يكن من صفاته أن يقاوم التدخل الأوروبى ، فترك لقنصلى الدولتين ، الانجليزية والفرنسية ، وضع مشروع اللائحة التى تحدد سلطة الرقيبين ، وعرض هذا المشروع على مجلس الوزراء ، وجرت فى شأنه مناقشة طويلة ، انتهت باقراره كما هو ، فجاء مشروعا هادما لسلطة الحكومة الأهلية ، يجعل للرقيبين من النفوذ والسلطان أكثر مما لوزراء الدولة ، وهما وان لم يعدا من الوزراء رسميا لكن تقرر لكل منهما راتب يزيد عن مرتب الوزير ، ولهما الحق فى حضور جلسات مجلس الوزراء جميعها . والاشتراك فى مداولاته ، على ألا يكون لهما الا رأى استشارى ، وأنت تعرف معنى الاستشارة هنا ... فهى تؤدى حتما معنى السيطرة غير المحدودة على جميع المصالح ، وقد نص المرسوم على أن الوزراء وسائر الموظفين مكلفون بتقديم كل ما يطلب منهم الرقيبان من البيانات ، وعلى وزير المالية خاصة ، أن يقدم لهما كل أسبوع كشفا مفصلا عن ايراد الخزانة العامة ومصروفاتها ، وكل ادارة مكلفة بتقديم مثل هذا الكشف كل شهر ، ويتقاسم الرقيبان النظر فى المصالح العمومية التى لهما مراقبتها والاشراف عليها ، أى جميع مصالح الحكومة ، ولا يحق للحكومة عزلهما الا برضا من حكومتيهما ، وبهذه الاختصاصات صار الرقيبان يتدخلان فى كل شأن من شئون الحكومة المالية .

صدر المرسوم الخديوى بوضع هذا النظام فى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ ، فأثار السخط فى نفوس المصريين ، لما تبينوا من أحكامه المهينة ونصوصه المذلة ، وكان صدوره من أهم الأسباب لتبرم الناس بوزارة رياض باشا وخيبة آمالهم فيها .

التنازل عن أرباح مصر فى قناة السويس

صفقة خاسرة

كان لمصر بمقتضى عقد امتياز قناة السويس حصة فى أرباحها السنوية تبلغ ١٥ فى المائة من مجموع تلك الأرباح تئول اليها كل عام ، وكانت هذه الحصة هى البقية الباقية من الفائدة التى تعود على مصر من القناة ، بعد أن باع الخديو اسماعيل أسهمها فيها ، ففى أوائل عهد توفيق عرض الرقيبان الأوروبيان — السير افلين بارنج (اللورد كرومر) والمسيو دى بلنير — على الحكومة أن تبيع هذه الحصة مقابل ٧٠٠٫٠٠٠ جنيه، وكانت مرهونة من قبل لنقابة من الماليين بباريس ، وقد عرض هذا المشروع على مجلس الوزراء يوم ١٤ يناير سنة ١٨٨٠ فى جلسة غير اعتيادية ، عقدت خصيصا للنظر فى هذه المسألة ، وحضر الجلسة السير بارنج والمسيو ليرون ديرول Liron d'Airoles نائبا عن المسيو دى بلنير الذى كان فى باريس يفاوض فى اتمامها ، فأيد السير بارنج (كرومر) ابرام الصفقة ودافع عنها دفاعا طويلا ، وكانت وجهة نظره أن الحكومة المصرية لا تستطيع الوفاء بدين النقابة التى ارتهنت هذه الحصة ، فأولى بها أن تبيعها، ولم يخف على رياض باشا خطر هذه الصفقة اذ صرح فى جلسة مجلس الوزراء أن لها جانبا سياسيا لأن الحكومة اذا باعت حصتها فى الربح فلا يبقى لها أى حق مادى فى قناة السويس ، مع أن القناة قائمة فى أرض مصر ، وأنه عقد المجلس خصيصا للنظر فى هذه المسألة ، على أنه مع هذه الملاحظة لم يعارض فى ابرام الصفقة ، بل سوغها بحجة الضرورة اليها ، وقال حسين فخرى باشا وزير الحقانية : ان الرهن هو السبيل الى البيع فلا يمكن اجتناب بيع هذه الحصة ما دامت الحكومة لا تستطيع وفاء قيمة الرهن ، وقال على باشا مبارك وزير الأشغال : اننا مضطرون الى بيع هذه الحصة مع شديد الأسف فان الجميع يسعون فى الحصول على جزء من رأس مال القناة ولو كان سهما واحدا ونحن نتجرد من كل حق فيها ،

ثم عاد السير افلين بارنج (كرومر) الى تسويغ هذا البيع . وانتهت الجلسة باقراره [1] مقابل ثمن بخس مقداره ٢٢ مليون فرنك ، وهي بلا شك صفقة خاسرة ، لأن قيمة هذه الحصة الآن (١٩٣٧) تبلغ عشرين مليون جنيه ، وتغل ايرادا سنويا لا يقل في السنة عن ٨٦٩ر٠٠٠ جنيه ، أي أكثر من الثمن الذي بيعت به الحصة كلها ، وهذا يدلك على ما في الصفقة من الخسران المبين .

ميزانية سنة ١٨٨٠

هي أول ميزانية وضعت في عهد توفيق ، وقد رفع بها رياض باشا تقريراً الى الخديو ، وصدر المرسوم بتقريرها في ٢٠ يناير سنة ١٨٨٠ [2]،
تقريرا الى الخديو ، وصدرالمرسوم بتقريرها في ٢٠ يناير سنة ١٨٨٠ [2]،
وقد قدرت فيها الإيرادات بمبلغ ٨ر٥٦١ر٦٢٢ جنيها ، والمصروفات بمبلغ ٣ر٦٤١ر٥٤٤ جنيها ، يضم اليها ٦٨١ر٤٨٦ جنيها قيمة الجزية السنوية ، التي كانت تؤدى لحكومة الاستانة ، والباقي ومقداره ٤ر٢٣٨ر٥٩٢ جنيها خصص للدين العام [3] ، أي أن مخصصات الديون كانت تبلغ أكثر من نصف الايرادات ، وسنذكر هنا أقلامَ هذه الميزانية [4] ، لأنها تعطينا فكرة عن الحالة المالية في ذلك العهد [5] .

---

(١) محضر جلسة مجلس الوزراء يوم ١٤ يناير سنة ١٨٨٠ .

(٢) و (٣) الوقائع المصرية عدد ٢٣ يناير سنة ١٨٨٠ .

(٤) كما نشرت في الوقائع المصرية عدد ٢٣ يناير سنة ١٨٨٠ .

(٥) راجع « للمقارنة » مفردات ميزانية سنة ١٨٧١ – ١٨٧٢ في كتابنا « عصر اسماعيل » ج ٢ ص ٣٠٥ (طبعة أولى) ، ويلاحظ في معرض المقارنة أن ايرادات الحكومة في سنة ١٩٣٤ – ١٩٣٥ بلغت ٣٣ر٧١٥ر٩٠٧ ج ومصروفاتها ٣١ر٦٠٠ر٢٥٢ ج ، وفي سنة ١٩٤٦ – ١٩٤٧ بلغت الايرادات ٩٧ر٣٩٤ر٠٠٠ ج والمصروفات ١٠٣ر٥٠٣ر٢٠٠ .

الايرادات

(١) الأموال المقررة

	جنيه مصرى	جنيه مصرى
أموال الأطيان	٥ر٢٢٧ر٣٨٨	
عوائد الأملاك	٦٢ر١٩٦	
ويركو أرباب الكارات (ضريبة أصحاب الحرف)	٢٠٨ر٠٩٣	
عوائد الأغنام والمعز	١٢ر٦٧٤	
عوائد العربات وحيوانات الأجرة	١٠ر٨٠٧	
عوائد معاصر الزيت	٣ر٤٦٨	٥ر٥٢٤ر٦٢٦

(٢) الأموال والايرادات غير المقررة

من المحاكم	١٨٠ر٥٤٨	
من الجمارك	٦٢٢ر٥٢٩	
من البريد	٧٥ر٩٥٠	
من الدخولية	٢٤٧ر٦٥٥	
من المصلح (الملح)	١٠٠ر٠٠٠	
التسجيل والطوابع	٦١ر١٧٧	
مصايد الأسماك	٧٦ر٢١٦	
عوائد الرسالة	٨٥ر٧٤٣	
عوائد أوزان وحمل وسلخانات وغيره	٨٠ر٧٦٤	١ر٥٣٠ر٥٨٢

(٣) السكك الحديدية والتلغراف

	جنيه مصرى	جنيه مصرى
السكك الحديدية	١ر٠٥٠ر٥٠٠	
التلغراف	٢٩ر٠٠٠	١ر٠٧٩ر٥٠٠

(٤) وابورات البوستة الخديوية

	١٢٨ر١٠٠	١٢٨ر١٠٠

(٥) ايرادات المصالح الأخرى

ميناء الاسكندرية	٥٠ر٠٠٠	
الانجرارية (ادارة الملاحة النيلية)	٣٢ر٩٣٩	
الفنارات	٤١ر١٤٣	
الضربخانة	١٩ر٤٢٤	
الموانى (ما عدا ميناء الاسكندرية)	١ر٥٤٣	
سكة حلوان	٧ر٩٩٢	١٥٣ر٠٤١

(٦) الايرادات المتنوعة

ايجار ومتحصلات أملاك الميرى	٤٠ر٠٠٤	
رسوم تمغة ومصاغات	٥٦٥	٤٠ر٥٦٩

(٧) المتحصلات المتنوعة

ايرادات مصلحة الصحة	١٦ر٥٦٢	
الجهادية	١٧٨	
البحرية	١ر١٨١	
ايرادات المدارس	١ر٢٦٥	

	جنيه مصرى	جنيه مصرى
الأشغال العمومية	٤ر١١٢	
مستقطع نظير أطيان معاش	١٧٦	
رســـوم الأرضية فى زمن الموالد والأعياد	٣٢٦	
رسوم تقاسيط الروزنامة وغيرها	٥٢٨	
متحصلات أخرى	٦ر٣٠٠	٣٠ر٣٥٨
(٨) سلفيات الفلاحين		
تحصيل ثمن البذور المعطاة ســلفا لأهالى الوجه القبلى فى سنة ١٨٧٨	٢٩ر٩٣٥	٢٩ر٩٣٥
(٩) مستقطع نظير الاحتياطى		
المستقطع من رواتب الموظفين	٤٤ر٩١١	٤٤ر٩١١
		٨ر٥٦١ر٦٢٢

المصروفات

	جنيه مصرى	جنيه مصرى
(١) خراج مصر		٦٨١ر٤٨٦
(٢) الدين العمومى		
الدين المنتظم [١]		•••••

(١) ترك على بياض فى الميزانية لانه لم يكن قد تم تحديد المقدار المخصص للدين المنتظم « الكونسليد » وللدين غير المنتظم ، ولكن تخصص مبلغ ٤ر٢٣٨ر٥٩٢ جنيها للدين العام اجمالا فى كتاب رياض باشا الى الخديو بطلب التصديق على الميزانية .

جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٠٠٠٠٠	غير المنتظم	
٣١٥ر٠٠٠		(٣) مخصصات الخديو والعائلة الخديوية
٤١ر٨٢٢		(٤) المعية السنية
٥ر٧٩٦		(٥) مجلس النظار
١١ر٣٣٦		(٦) نظارة الخارجية
		(٧) نظارة المالية
	٨٧ر٠٠٢	ديوان العموم
	١٩ر٥٠٠	التفتيش العمومى (المراقبة الثنائية)
	٢٠ر٧٤٥	صندوق الدين العمومى
	٥٠ر٠٠٠	التاريع (ادارة المساحة)
	١٥٨ر٤٢٧	المديريات والمحافظات والدوائر البلدية
	٤٢ر٥٢٥	دخوليات
	١١ر٧٨١	ادارة مصايد الاسماك
	٤ر٢٦٥	تحصيل عوائد الرسالة
	٤ر٤٦٠	ميناء الاسكندرية
	٢٤ر٥٨٦	الفنارات
	٦ر٤٧٢	الضربخانة
	١٠٢ر١٩٩	أقلام متنوعة
		(٨) نظارة الجهادية والبحرية
	٣٦٠ر٠٠٠	الحربية
٤١٤ر٧٣٤	٥٤ر٧٣٤	البحرية

(٩) نظارة المعارف

	جنيه مصرى	جنيه مصرى
ديوان العموم	٥ر٩٠٦	
المدارس والمكاتب	٤٢ر٩٩٢	
أقلام متنوعة	١٠ر٥١٧	٥٩ر٤١٥

(١٠) نظارة الداخلية

ديوان العموم	٤٦ر٠٢٠	
مجلس النواب	٢ر٣١٢	
المديريات والمحافظات	١١٣ر٢٨٦	
الضبطيات	١٥٧ر١١٧	
خدمة المطافىء	٨ر٩٨١	
ادارة منع بيع الرقيق	٢ر٥٦٧	
الصحة والمستشفيات	٦٠ر١٥٤	
الرزنامة	٨٨ر٣٧٣	
الدفترخانة المصرية	٢ر٠٧٣	٤٨٠ر٨٨٣

(١١) نظارة الحقانية

ديوان العموم	٢٤ر٠٥٢	
المحاكم المختلطة	١٣٢ر٠٤٣	
المحاكم الشرعية	٣١ر٣١٨	
المجالس (المحاكم) المحلية	٥٦ر٨٨٧	٢٤٤ر٣٠٠

(١٢) نظارة الأشغال العمومية

ديوان العموم	٢٨ر٧٦٠	

	جنيه مصرى	جنيه مصرى
مصالح الأقاليم	٢٣٫٨٢٠	
حفظ أبنية الحكومة	٢٨٫٠٠٠	
أشغال حفظ النيل	٤٨٫٢٥٠	
أشغال صناعية	٦٤٫٥٧٠	
القناطر الخيرية ورياح المنوفية	١٦٫٢٧٩	
رياح البحيرة	١٢٫٢١٧	
ترعة الابراهيمية	٢١٫٧٦٣	
ترعة الاسماعيلية	١٨٫٤٦٣	
ترعة المحمودية	١٨٫٩٧٨	
كوبرى قصر النيل	١٫٩٩١	
سد أبو قير	٢٫٥٤٥	
الموانى « ما عدا ميناء الاسكندرية »	٥٫٥٢٠	
مجلس الزراعة	٢٫٦٢٠	
تنظيم مدينة مصر	٥٢٫٦٥٨	
تنظيم مدينة الاسكندرية	٢٧٫٤٦٩	
تنظيم المحافظات والمدن الكبيرة	١٠٫٣٩١	
المتحف « الانتكخانة »	٤٫١١٠	
المعادن والمحاجر والملاحات	١٦٫٢٧٨	
الانجرارية	٣٠٫٣٣٠	
التياترات	٧٣٥	
سكة حلوان الحديدية	٩٫٠٣٤	٤٤٧٫٨٧١

(١٣) السكك الحديدية والتلغرافات

عموم المصلحة	٢٥٫٦٣٠	
تشغيل	٧٩٫٣٩٠	

	جنيه مصرى	جنيه مصرى
ادارة الخطوط	٨٨ر٢١٠	
ادارة الورش والعمليات	٢٠٦ر٦٠٠	
المخازن	٨ر١٣٠	
التلغراف	٣٤ر٧٠٠	٤٤٢ر٦٦٠
(١٤) الجمارك		
الجمارك	٣٧ر٨٢٨	
خفر السواحل	١٢ر٠٠٠	٤٩ر٨٢٨
(١٥) البوستة		٦٤ر٧٣٩
(١٦) وابورات البوستة الخديوية		١٢٧ر٨٣٦
(١٧) المصلح		
الملاحات وأشوان الملح	١٢ر٩٢٣	
ثمن الملح ونقله	٨ر٦٣٩	٢١ر٥٦٢
(١٨) لوازم الأشوان والمخازن		
مصروفات الأشوان والمخازن فى المحروسة	٢ر٥٩٢	
تموين الأشوان والمخازن	١٢ر٥٠٠	١٥ر٠٩٢
(١٩) مبالغ احتياطية للمصروفات الطارئة		١٥٠ر٠٠٠
(٢٠) معاشات		٢١٦ر٧٣٦
المجموع ما عدا الدين		٤ر٣٢٣ر٠٣٠

رحلة الخديو فى الأقاليم

كان الخديو توفيق يميل فى بدء حكمه الى التحبب الى الأمة ، فاعتزم زيارة الأقاليم ليتصل بالأعيان والرعية ، ويتعرف أحوالهم ، وقد تمت هذه الرحلة فى عهد وزارة رياض باشا .

بدأت سياحة الخديو فى ٨ يناير سنة ١٨٨٠ ، فزار مديريات الوجه القبلى حتى أسوان وعاد الى القاهرة فى ١٢ فبراير ، فدامت سياحته أكثر من شهر ، ثم استأنف السياحة فى ١٠ أبريل فزار مديريات الوجه البحرى وثغرى دمياط ورشيد ، وعاد الى العاصمة فى ٤ مايو ، وقد زار فى طوافه كبار الأعيان فى المديريات ، وأقاموا له الحفلات الفخمة ، وأسرفوا فى التنافس للانفاق على المآدب والولائم والأفراح لاستقبال الخديو فى دورهم ، مما أدى الى استدانة الكثيرين منهم الأموال الباهظة من المرابين ، فازدادت الحالة المالية ضيقا ، ولم تجن البلاد من هذه السياحة فائدة تعادل الأموال الطائلة التى ضاعت فيها ، والخسائر الفادحة التى تكبدها الأعيان فى وقت كانوا ينوءون فيه بالأثقال والمغارم .

لجنة التصفية

كان مطلوبا من الحكومة وضع نظام مالى لتسوية الديون العامة وبيان طريقة وفائها وأداء فوائدها وأقساطها ومقدار ما يخصص لها من ايرادات الخزانة السنوية ، وتحديد علاقة الدائنين بالحكومة ، فاتفق الخديوى والدول التى لها معظم الديون وهى فرنسا وانجلترا وألمانيا والنمسا وايطاليا على تأليف لجنة دولية سميت (لجنة التصفية) للقيام بهذه المهمة ، وبعد تعهده واياها بتنفيذ كل ما تقرره من الخطط ، أصدر مرسوما فى ٣١ مارس سنة ١٨٨٠ بتأليفها من عضوين تعينهما الحكومة الفرنسية ، وعضوين تعينهما الحكومة الانجليزية ، وعضو واحد عن كل من ألمانيا والنمسا وايطاليا ،

وعضو واحد عن مصر [1] ، وأوضح المرسوم اختصاص اللجنة وهو بحث الحالة المالية والنظر فى الملاحظات التى يقدمها أصحاب الشأن ممن يهمهم الأمر ، وتحضير قانون يحدد علاقات الحكومة والدائرة السنية والدائرة الخاصة بالدائنين والطريقة التى بمقتضاها تتم تصفية الديون السائرة ، ثم تحـــديد الايرادات التى يمكن تخصيصها فى الميزانية للديون المنتظمة (الثابتة) والديون السائرة ، مع تحديد المقدار الذى يفى بحاجات الحكومة ومطالبها،وخول المرسوم اللجنة حق مراقبة تنفيذ ما تصدره من القرارات وذلك بالاتفاق مع المراقبين الاوروبيين ، ونص كذلك عـلى امكان اطالة مدتها بعد صدور قانون التصفية الى أجل لا يتعدى ثلاثة أشهر ، وتعهد الخديوى فى المرسوم باصدار القانون الذى تحضره اللجنة ، وهو المعروف بقانون التصفية ، ومعنى ذلك أن الحكومة المصرية تقيدت بداءة ذى بدء بانفاذ التشريع الذى تفرضه الدول من غير أن يكون لها رأى يعتد به فى وضعه ، اذ لم يكن لها الا مندوب واحد فى لجنة التصفية ، وهذا يبين لك مقدار استسلام توفيق ورياض للنفوذ الأوروبى •

أعضاء لجنة التصفية

وفى ٥ أبريل سنة ١٨٨٠ أصدر الخديو مرســوما بتعيين أعضـاء اللجنة [2] وهم : السير رفيرس ويلسن Rivers Wilson (الذى كان رئيسا للجنــة التحقيق العليا فى عهد اسماعيل ووزيرا للمالية فى وزارة نوبار باشا) والسير أوكلن كولفن Auckland Colvin مندوبين عن انجلترا والمسيو بليج دى بوغاس Bellaigue de Boghas والمسيو ليرون ديرول Liron D'Airoles عن فرنسـا • وفون كريمر Kremer عن النمســا ودى تريسكو De Treskow عن ألمانيا • والمسيو بارافللى Baravelli

(١) الوقائع المصرية عدد ٤ ابريل سنة ١٨٨٠ •
(٢) الوقائع المصرية عدد ٧ ابريل سنة ١٨٨٠ •

عن ايطاليا . وبطرس بك (باشا) غالى مندوبا عن الحكومة المصرية ، وعهد المرسوم برئاسة اللجنة الى السير ريفرس ويلسن ، وفى اليوم ذاته وقع قناصل الدول الممثلة فى اللجنة ميثاقا بأن تقبل دولهم القانون الذى تضعه اللجنة ، وأن تبلغه الى الدول الأخرى المشتركة فى تأسيس المحاكم المختلطة لكى توافق عليه ، وهاك أسماء الموقعين على هذا الميثاق :

البارون ساورما Sauruma قنصل ألمانيا العام . دى شيفر De Schaeffer قنصل النمسا . دى رنج De Ring قنصل فرنسا . ادوار ماليت Edward Malet قنصل انجلترا . دى مارتينو De Martino قنصل ايطاليا .

وفى خلال مداولات اللجنة عين السير أوكلن كولفن مراقبا (مفتشا) بدلا من السير افلن بارنج (كرومر) الذى تقلد ادارة مالية الهند مع بقاء السير كولفن عضوا بلجنة التصفية ، وعين البارون دى فتسيره Devetsera بدلا من فون كريمر الذى استعفى من عضوية صندوق الدين ولجنة التصفية .

قانون التصفية

ولما أتمت اللجنة عملها قدمت الى الخديوى القانون الذى وضعته ، فأصدر به مرسوما فى ١٧ يوليه سنة ١٨٨٠ [1] ، وهو المعروف بقانون التصفية ، الذى يعد أساس نظام مصر المالى حتى سنة ١٩٠٤ ، ولما له من خطر الشأن أبرق قنصل فرنسا العام الى حكومته بصدوره يوم توقيع الخديو عليه[2] .

ومن أهم أحكامه تحديد نفقات الحكومة السنوية بمبلغ ٤٫٨٩٧٫٨٨٨

(١) نشر فى الوقائع المصرية عدد ١٩ يولية سنة ١٨٨٠ .

(٢) برقيه البارون دى رنج الى المسيو دى فرسينيه . الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٠ – ٨١ وثيقة رقم ١١٣ ورقم ١١٤ .

جنيها فقط من الايرادات بما فى ذلك الجزية السنوية التى كانت تدفعها مصر الى تركيا (ومقـدارها ٦٨١ر٤٨٦ جنيها مصريا) ، وما يبقى من الايرادات أى ما يزيد على نصفها يخصص للدين العام ، وخصص من ذلك لخدمة الدين الموحد صافى ايرادات مديريات الغربية والمنوفيـة والبحيرة وأسيوط ، وايرادات الجمارك بما فيها عوائد الدخان ، وفى حالة عـــدم كفاية هذه الموارد لأداء الكوبونات تلزم الحكومة بدفع الفرق ، وكل ما يزيد من الايرادات المخصصة لذلك وما يحصل من موارد أخرى غـــير ثابتة ، يستخدم فى استهلاك الدين الموحد ، وغير هــذا اذ اتفق أن زيادة الايرادات المخصصة له لم تعادل نصفا فى المائة من مجموع الدين الموحد ، تقوم الحكومة بأداء كمالة هذا النصف فى المائة من زيادة الايرادات الحرة على المبلغ المحدد لنفقات المصالح الاميرية وهو ٤ر٨٩٧ر٨٨٨ جنيها .

وقضى القانون كذلك بتخصيص أملاك الدائرة السنية والدائرة الخاصة لضمان دين الدائرة السنية ، مع وضعها تحت ادارة مصلحة دولية ، وحدد لهذا الدين فائدة خمســـة فى المائة منها أربعة فى المائة بضمان الحكومة وواحد فى المائة فائدة تكميلية تدفع أيضا اذا سمحت بذلك ايرادات الأملاك ، وكل ما يزيد من الايرادات يخصص بعد دفع فائدة خمسة فى المائة لتكوين مال احتياطى غايته ٣٥٠ر٠٠٠ جنيه ثم لاستهلاك هذا الدين ، وتقرر أيضا ضم دين الدائرة الخاصة الذى أنشىء بموجب اتفاقية ١٣ يوليه سنة ١٨٧٧ الى دين الدائرة السنية على أن تقوم وزارة المـالية بدفع القسط السنوى اللازم لخدمته وقدره ٣٤ر٠٠٠ جنيه مع ابقاء ايرادات مديرية (قنـــا) مخصصة لقرض الدومين بصفة ضمانة ثانية كما تقرر ذلك بموجب الاتفاق الاضافى المؤرخ ١٤ أبريل سنة ١٨٨٠ .

كان قانون التصـفية نظاما مجحفا فرضـته الدول الأوروبيـة على الحـكومة المصرية لتسوية علاقاتها بالدائنين ، وغنى عن البيان أن الروح التى أملت أحكامه هى محاباة الدائنين الاجانب وايثارها على مصالح البلاد .

وأهلها ، وارهاق المصريين فى سبيل وفاء الديون وفوائدها ، فقد خصص القانون للديون كما أسلفنا أكثر من نصف الدخل فى الميزانية ، بحيث لم يبق من الايرادات السنوية ما ينتظر أن يفى بحاجات البلاد ورواتب الموظفين ، أو يكفى لانفاذ مشاريع الاصلاح ، وجعل لمصر ميزانيتين ، الأولى خاصة بالدين العام ، وهى تزيد عن نصف ايراداتها ، وقد جعلها القانون ميزانية مضمونة بحيث اذا نقصت عن قيمة الكوبونات تلتزم الحكومة باداء العجز ، أما اذا زادت عنها فان الزيادة تبقى أيضا مخصصة للدين ، والميزانية الثانية خاصة بنفقات الحكومة وهذه حددها القانون بالمبلغ الزهيد المتقدم ذكره ، بحيث لا يزيد ولو زادت ايرادات الحكومة، واذا نقص فلا شأن للدائنين بهذا النقص ، بل يبقى المخصص لديونهم كما فرضه القانون ، وفى هذا من التناقض والظلم والاستهانة بمصالح البلاد وحقوقها ما لا يحتاج الى بيان .

ولم تحفل اللجنة فى وضع هذا القانون الا بحقوق أصحاب الديون الأوروبيين ، أما ديون الأهلين ، كقرض المقابلة ، ودين الرزنامة ، فلم يحسب لها فى القانون أى حساب ، مع أن الأهالى دفعوا نحو ١٥٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه فى المقابلة وأربعة ملايين فى دين الرزنامة، وأصبحت المبالغ التى اقترضتها الحكومة من الأهلين فى عهد اسماعيل بموجب سندات على المالية ، لاقيمة لها ، على خلاف سندات الديون التى فى يد الاجانب، فلا غرو أن قوبل صدور قانون التصفية بالسخط والاستياء ، وكان من أسباب قيام الثورة العرابية .

الغاء قانون المقابلة

ويتصل بالتسوية المالية الغاء قانون المقابلة ، وقد صدر المرسوم بذلك فى ٦ يناير سنة ١٨٨٠ [1] .

(١) الوقائع المصرية عدد ١٢ يناير سنة ١٨٨٠ .

كان هذا القانون يقضى بأنه اذا دفع الملاك الضريبة المربوطة على أطيانهم لمدة ست سنوات مقدما ، تعفى الحكومة اطيانهم على الدوام من نصف المربوط عليها، وهى وسيلة ابتدعها الخديو اسماعيل سنة ١٨٧١ لابتزاز الأموال من الاهلين ، وكانت بمثابة قرض اجبارى استدانته الحكومة من أصحاب الأطيان ، فوقع عليهم بسببه حيف كبير ، ولكن الغاء قانون المقابلة أصابهم منه حيف آخر ، فان مرسوم ٦ يناير سنة ١٨٨٠ قضى باعادة الضرائب الى نصابها الأصلى من غير اعفاء ، مع الوعد باستنزال جزء من الضريبة بنسبة المبالغ التى تكون قد دفعت (وهو المسمى تعويض المقابلة) على أن يجرى تحقيق عن المبالغ المدفوعة فعلا على يد لجان ألفتها الحكومة ، وصارت المبالغ المدفوعة من الملاك عرضة للضياع .

كان الغرض من الغاء قانون المقابلة زيادة ما تجبيه الحكومة من الضرائب ، وقد زادت فعلا بمقدار ما كان يقضى به القانون من اعفاء الملاك الذين دفعوها من نصف المربوط على أطيانهم ، وصار حتما عليهم دفع المربوط كله ، مع أن مادفعه الملاك من أقساط المقابلة بلغ كما أسلفنا خمسة عشر مليون جنيه ، فكان واجبا رد هذا المبلغ الضخم الى من أخذ منهم قبل حرمانهم من الحق الذى اكتسبوه بموجب هذا القانون ، ولكن الحكومة جعلت المبالغ المدفوعة موضع تحقيق ، على أن يكون التعويض تبعاً لما ينتجه التحقيق ، وجاء قانون التصفية قاضيا بأن مايثبت دفعه من المقابلة يخصم منه ماعساه يكون مطلوبا للحكومة من متأخرات الأموال أو الديون أو غيرها ، والباقى يرد الى أصحابه مقسطاً على خمسين سنة ، وحدد قانون التصفية ما يخصص سنويا لأقساط المقابلة بمبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه ، وهى قاعدة تنطوى على اهدار حقوق الاهلين والاستهانة بها ، وهكذا كانت وزارة رياض باشا تنظر الى الدائنين الوطنيين بغير العين التى كانت تنظر بها الى الدائنين الأجانب ، فهؤلاء ترعاهم وتحقق مطالبهم وأطماعهم ، أما الدائنون الوطنيون فانها تنقض عهود الحكومة معهم كما رأيت فى الغاء قانون المقابلة .

الغاء السخرة وتخفيض الضرائب

لوزارة رياض باشا أعمال أخرى عدا التسوية المالية المتقدم ذكرها ، فمن أعمالها الحسنة الغاء السخرة ، وكانت سائدة فى مصر الى ذلك الحين، وقوامها تسخير الأهلين فى العمل بغير أجر فى المشاريع العامة ، كاقامة الجسور ، وشق الترع ، وتشييد دور الحكومة ، ثم تسخيرهم أيضا فى خدمة مصالح الخديو وحاشيته والأمراء والكبراء وكبار الموظفين والأعيان فأمر رياض باشا بالغاء السخرة ، وفيما يتعلق بأعمال المنافع العمومية ، فقد وضع نظام البدل النقدى ، ليفتدى من يشاء نفسه من العمل البدنى فيها ، فخفت وطأة السخرية عن الأهلين .

وأبطل الضرب بالكرباج فى تحصيل الضرائب ، فكان ذلك من أعظم حسناته .

وجعل الأموال الأميرية على أقساط معينة تؤدى فى مواعيد محددة ، بما يوافق مصلحة الزارعين والملاك ، ولا يلجئهم الى بيع حاصلاتهم بأبخس الأثمان ، وصدر المرسوم الخديو بذلك فى ٢٥ فبراير سنة ١٨٨٠[1] ، وقرر توزيع مياه الرى توزيعا عادلا بين الأهلين ، وألغى ضريبة (الملح) بموجب المرسوم الصادر فى ١٣ ديسمبر سنة١٨٧٩وبقى الملح احتكارا فى يد الحكومة .

وألغى نحو ثلاثين ضريبة من الضرائب الصغيرة ، وصدر بذلك مرسوم ١٧ يناير سنة ١٨٨٠ [2] وهاك بيان أهمها : الضريبة أو العوائد الشخصية ، وكانت مفروضة على أشخاص الأهالى ، ضريبة الدمغة على المصوغات ، عوائد الرخص للقبانية والصيارفة والدلالة على ما يباع من المصوغات ، عوائد الوزن ، عوائد بيع المجوهرات ،رسوم الارضية والاقامة بالشوارع ، العوائد المتحصلة من طائفة الغجر ، عوائد بيع المواشى بمصر

---

(١) الوقائع عدد ٢٨ فبراير سنة ١٨٨٠ .
(٢) الوقائع عدد ١٩ يناير سنة ١٨٨٠ .

والاسكندرية والسويس ، ضريبة الاثنين فى المائة المضافة الى عوائد الاملاك رسوم القيد عن العرضحلات ، عوائد معاصر الزيت ، عوائد الصوف ، عوائد مقالى الحمص ، عوائد الدخولية والتنظيم فى جميع القرى ، مع استمرارها فى المدن والبنادر المهمة ، ونص المرسوم على اعفاء الزارعين من ضريبة الويركو ، أى الضريبة على أرباب الحرف والصناعات ، ومعظم هذه الضرائب مما وضعته الحكومة فى عهد اسماعيل ، وكان المتحصل منها ١٥٠٫٠٠٠ جنيه ، وهو مبلغ ضئيل لا تقاس به الشدائد التى كان الأهلون يعانونها فى أداء تلك الضرائب ، والمضار التى كانت تصيب الصناعة والتجارة من جرائها .

وفى مقابل الغائها زادت الحكومة من ضرائب الاطيان العشورية ١٥٠ الف جنيه بموجب مرسوم ١٨ يناير سنة ١٨٨٠ [١] ، لكى يتحقق معنى من معانى المساواة بين دافعى الضرائب [٢] .

امتلاك الحكومة قصور اسماعيل

وأصدر الخديو أمرا فى ١٦ يونيه سنة ١٨٨٠ باعتبار القصور الآتى بيانها وهى التى بناها اسماعيل أو التى امتلكها هو أو أفراد العائلة الخديوية ملكا للحكومة ، والحقت بالاملاك الأميرية المعدة للمنفعة العامة ، وقد بنى الامر على أنه « تبين من حسابات نظارة المالية ومن دفاتر الدائرة الخاصة أن العقارات والسرايات وملحقاتها المبينة أدناه صار بناء بعضها وشراء البعض الآخر بمال الحكومة ، وأنها لازمة للمصالح العمومية أو لاقامة خديو مصر ، وأنها كانت لغاية الآن مخصصة لما ذكر ، وحيث أن العقارات المذكورة لا يصح بناء على ذلك أن تكون ملكا لاحد الناس وان كانت قد

---

(١) الوقائع المصرية عدد ١٩ يناير سنة ١٨٨٠ .

(٢) رسالة البارون دى رنج قنصل فرنسا العام فى مصر الى المسيو دى فرسينيه ـ الكتاب الاصفر ١٨٨٠ ـ ١٨٨١ وثيقة رقم ١٠ .

تحررت بها حجج بأسماء بعض عائلتنا » [1] ، وهذه القصور والعمارات هى كما وردت فى الأمر المذكور :

سراى عابدين • سراى الاسماعيلية • سراى القصر العالى • المكان الكائن بخط الاسماعيلية والذى كان معروفا بمخزن الموبيليات • مطبعة بولاق وما يتبعها من الآلات والمهمات والأبنية • اسطبلات بولاق • سراى الجزيرة وما يتبعها من المبانى والحديقة البالغ مساحة كل ذلك ٦٢ فدانا والأراضى التى تتبعها ويبلغ مقدارها ٣٥٩٥ فدانا • سراى الجيزة وما يتبعها من المبانى والحديقة ومقدار ذلك كله ٥١٧ فدانا • اللوكندة والكشك والحمامات وملحقاتها بحلوان • حديقة النزهة بالاسكندرية • سراى الرمل (مصطفى باشا) وما يتبعها من المبانى والقشلاقات والاسطبلات • سراى أدفينا • سراى المنصورة • سراى الروضة • سراى المنيا •

ميزانية سنة ١٨٨١

وضعت الحكومة ميزانية سنة ١٨٨١ بالاتفاق مع الرقيبين الأوروبيين، وصدر بها الأمر العالى فى ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٨٠ ، وقدرت فيها الايرادات بمبلغ ٨٫٤١٩٫٤٢١ جنيه ، والمصروفات بمبلغ ٨٫٣٠٨٫٨٧٠ج ، فتكون زيادة الايرادات على المصروفات ١١٠٫٥٥١ جنيه [2] •

اصلاح التعليم

أصدر الخديو مرسوما فى ٢٧ مايو سنة ١٨٨٠ بتأليف لجنة للنظر فى تنظيم التعليم وما يقتضى اجراؤه لذلك من التعديلات فى مناهجه ، وأسند رآستها الى على باشا ابراهيم وزير المعارف ، وأعضاؤها هم : عبد الله باشا

(١) الوقائع المصرية عدد ١٧ يونية سنة ١٨٨٠ •

(٢) الوقائع المصرية عدد ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٠ وبه تفصيل ارقام الميزانية •

فكرى • الجنرال لارمى باشا Larmee Bacha الدكتور سالم باشا سالم • المسيو دوربك Daure Bey مفتش التعليم • روجرس بك Rogers Bey المسيو فيدال بك (باشا) ناظر مدرسة الادارة (الحقوق) وقتئذ [1] •

وقد عملت اللجنة فى اصلاح برامج التعليم ، وقدمت تقريرا بوجوب تأسيس مدرسة عليا للمعلمين (نورمال) لتخريج أساتذة المدارس ، وزيادة عدد المدارس الابتدائية ، وقد أنشئت مدرسة المعلمين فعلا ، وافتتحت فى ١٠ يناير سنة **١٨٨١** [2] وتولى نظارتها المسيو موجل Mougel

وأنشئت مدرسة خاصة بتعليم أنجال الخديو وأنجال بعض الأمراء والذوات ، سميت (المدرسة العليا) نسبة الى محمد على باشا مؤسس الأسرة الحاكمة ، وافتتحها الخديو فى أول يناير سنة **١٨٨١** [3] ، وكان مقرها بميدان عابدين ، وأنشئت مدرسة ليلية لتعليم الشبان الذين تعوقهم أعمالهم المعاشية عن تحصيل التعليم نهارا ، وافتتحت ليلة أول مارس سنة **١٨٨١** •

وفى **٢٨** مارس سنة **١٨٨١** صدر مرسوم آخر بانشاء هيئة دائمة ، عرفت بالمجلس الأعلى للمعارف ، لابداء الرأى فى كل مايختص بمشروعات التعليم ، وانشاء المدارس الجديدة ، ونظام المدارس عامة ، ويتألف هذا المجلس برآسة وزير المعارف ، وكان وقتئذ على باشا ابراهيم ، ومن عدد كبير من الأعضاء ، ذكرت أسماؤهم فى المرسوم وهم : على باشا مبارك وزير الأشغال العمومية • حسين فخرى باشا وزير الحقانية • المسيو مونى Money أحد مديرى صندوق الدين • المسيو ليرون ديرول Liron Dairoles باشكاتب الرقابة الثنائية • الجنرال ستون باشا Stone رئيس هيئة أركان حرب الجيش المصرى • عبد الله باشا فكرى وكيل وزارة المعارف • الجنرال

(١) الوقائع المصرية عدد أول يونية سنة ١٨٨٠ •
(٢) الوقائع المصرية عدد ١٢ يناير سنة ١٨٨١ •
(٣) الوقائع المصرية عدد ٢ يناير سنة ١٨٨١ •

لارمى باشا Larmee ناظر المدارس الحـربية • الدكتور سالم باشـا سالم رئيس مجلس الصحة العمومية • الدكتـور جالياردوبك Gaillardot Bey ناظر مدرسة الطب• المسيو ماسبيرو Maspero ناظر المتحف•المسيو موجيل Mougel ناظر مدرسة المعلمين • اسماعيل بك (باشا) الفلكى ناظر مدرسة المهندسخانة ، روجرس بك Rogers Bey ناظر قلم الأملاك الأميرية ، المسيو فيدال بك (باشا)Vidal Bey ناظر مدرسـة الادارة (الحقـوق) • المسيو جيجون بك Guigon ناظر مدرسة الصنائع • اسبيتا بك Spitta مدير دار الكتب ؛ المسيو مونتان Montant ناظر دروس (مدير تعليم) المدرسة العلية) صادق بك شنن ناظر المدرسة التجهيزية ، الدكتور عثمان بك غالب (باشا) وكيل مدرسة الطب ، الشيخ حسين المرصفى الأستاذ بمدرسة المعلمين ، الشيخ محمـد عبده (الأسـتاذ الامام) المحرر الأول بالوقائع المصرية، الشيخ زين المرصفى من العلماء ، الشيخ حسونة النواوى الأستاذ بمدرسة الحقوق ، المسيو برنار Bernard الأستاذ بمدرسة الألسن[1]

ولا شك أن تأليف مجلس المعارف هو عمل صالح ، كان ينتظر أن يكون له الأثر الحسن فى نهضـة التعليم ، ولكن المجلس لم يدم طـويلا لسقوط وزارة رياض باشا ، ثم صرف النظر عنه بسبب الحوادث العرابية، هذا ومما يسترعى النظر فى تأليفه أن أغلبية أعضائه من الأجانب ؛ على غير حاجة الى هـذا العدد الجم منهم ، وبعضـهم لا يمت الى التعليم بصلة كالمسيو مونى مدير صندوق الدين ، والمسيو ليرون ديرول باشكاتب الرقابة الثنائية ، مما يدل على أن الروح التى أملت تأليف هذا المجلس هى روح التعظيم من شأن الأجانب والعمل على كسب رضاهم ، والاطمئنان اليهم ، وهى من عيوب رياض باشا الجوهرية ، وليس من المعقول أن ينهض مجلس بالتعليم القومى نهضة صادقة وفيه هذا العدد الجم من الأوروبيين ولهم فيه الأغلبية ، وقد افتتح المجلس يوم ١٤ ابريل سنة ١٨٨١ [2] •

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٣٠ مارس سنة ١٨٨١ •

(٢) الوقائع المصرية عدد ١٠٨٩ •

اصلاح الوقائع المصرية

ومن حسنات رياض باشا اصلاح الوقائع المصرية ، فقد جعلها يومية بعد أن كانت تصدر مرتين فى الأسبوع وعهد برآسة تحريرها الى الشيخ محمد عبده (الأستاذ الامام) [1] وكان محررا بها ، كما عهد اليه اختيار محرريها ،وبدأت تظهر فى شكلها الجديد منذ ٩ اكتوبر سنة ١٨٨٠ (العدد ٩٣٣) ، فاختار لها من الكتاب البارزين فى ذلك العصر الشيخ عبد الكريم سلمان والشيخ سعد زغلول (باشا) والشيخ ابراهيم الهلباوى (بك) والشيخ سيد وفا .

الاصلاح القضائى

وعنيت وزارة رياض باشا بالاصلاح القضائى . فوضعت اللائحة الأولى لترتيب المحاكم الشرعية ، وصدر المرسوم بها فى ١٧ يونيه سنة ١٨٨٠ (٩ رجب سنة ١٢٩٧ هـ) ، وهى أول لائحة نظمت شئون القضاء الشرعى ، ووجهت شيئا من العناية الى اصلاح المجالس (المحاكم) القديمة ، فأصدرت أوامرها الى المجالس ألا يزيد مكث القضية بالمجلس على أكثر من ثلاثة شهور . وألفت لجنة لاصلاح نظام المجالس المحلية (المحاكم)

احصاء النفوس

وألفت لجنة للنظر فيما يجب اتخاذه لاجراء تعداد عام للسكان برآسة محمد سلطان باشا وعضوية كل من : اسماعيل باشا محمد . وسليمان باشا أباظه . وعلى بك الزينى . وروجرس بك . ويعقوب بك أرتين. وأمتشى بك مدير مصلحة الاحصاء .

الى هنا انتهينا من الكلام عن أعمال وزارة رياض باشا ، وقد أسلفنا القول انه فى عهدها شبت الثورة ، فلننتقل الآن الى الكلام عن أسباب الثورة العرابية ومقدماتها .

(١) كان الشيخ أحمد عبد الرحيم رئيسا لتحريرها قبل الشيخ محمد عبده .

الفصل الثانى

مقدمات الثورة العرابية وأسبابها

ظهرت الثورة العرابية فى عهد وزارة رياض باشا ، ومن الواجب قبل أن نعرض لوقائعها وحوادثها ، أن نذكر شيئا عن مقدماتها وأسبابها •

توصف الثورة العرابية بأنها ثورة عسكرية ، وهذا صحيح لا مراء فيه اذا لاحظنا أن دعاتها والقائمين بها هم من ضباط الجيش ، وأنها قامت وتحركت وفازت وقتا ما بقوة الجيش ، ثم انتهت بهزيمته •

ولكن مما لا ريب فيه كذلك أنها ليست ثورة عسكرية فحسب ، بل هى أيضا ثورة قومية ، اشتركت فيها طبقات الأمة كافة ، واذا أردنا أن نستقصى أسبابها وجدناها على نوعين : أسباب خاصة أو مباشرة ، وهى المرتبطة بطبقة الضباط والجند وموقفهم من الحكومة وموقف الحكومة منهم وأسباب عامة ، وهى التى تتصل بحالة الشعب ، والعوامل التى دفعته الى مناصرة الثورة وتأييدها ، واذ كانت الأسباب الخاصة أقوى أثرا فى ظهورها وتطورها ، فلنبدأ بالكلام عنها •

الأسباب الخاصة

ترجع هذه الأسباب الى تذمر الضباط الوطنين من سوء معاملة

رؤسائهم ، وخاصة عثمان باشا رفقى وزير الحربية فى عهد وزارة رياض باشا .

كان عثمان باشا رفقى قائداً شركسيا متعصبا لجنسه ، يتحيز للضباط الذين من أصل شركسى أو تركى أو أرناءودى ، ويعمل على جمع زمام السلطة فى أيديهم ، ويؤثرهم على الوطنيين فى الترقيات والتعيينات ، وينظر الى هـؤلاء بعين الزراية والبغض ، فهو وحـده يعد من أسـباب الثورة العرابية ، وكان من ناحية الكفاية جاهلا ، قليل الادراك والذكاء ، عديم المـواهب ، قليـل النظر في العـواقب ، يمثل طبقـة الرؤساء العسكريين المنحدرين من سلالة الترك والشراكسة الذين كانت لهم رآسة الجيش فى عهد اسماعيل وأوائل عهد توفيق ، ولم يكن الضباط الوطنيون يجدون منهم فى الجملة انصافا ، ولا مساواة ، ولا معاملة حسنة ، ولو أن اسماعيل درج على سنة سعيد فى تشجيعه المصريين وترقيتهم فى المناصب العسكرية ، لســادت روح المساواة فى الجيش ولما هيـأ أمثال عثمان رفقى السبيل الى الفتنة ، فقد كان سعيد يميل بطبعه الى ترقية الضباط الوطنيين ، واعطائهم حقهم فى التقدم ، وفى عهده ارتقى كثير منهم الى المراتب العسكرية العالية ، خذ لذلك مثلا عرابى باشا ذاته ، فانه مع كونه نشأ فى الجيش جنديا بسيطا (نفرا) قد ارتقى الى مرتبة الضباط ، ونال درجاتها فى قليل من الزمن ، فصار ملازما سنة ١٨٥٨ ، ثم ارتقى الى درجة يوزباشى سنة ١٨٥٩ ، ثم نال رتبة « صاغ » فى تلك السنة ، ورتبة البكباشى سنة ١٨٦٠ ، ثم صار قائمقاما فى سبتمبر من تلك السنة ، أما فى عهد اسماعيل فقد ظل تسعة عشر عاما برتبة قائمقام ، وقس على ذلك سائر الضباط الوطنيين .

ولا مراء فى أن اسماعيل كان يميز الضباط والرؤساء الشراكســة والترك على الوطنيين فى المعاملة ، رغم مابدا منهم من العجز والجهل وعدم الكفاية ، مما ظهر أثره جليا فى الهزائم التى حاقت بالجيش المصرى سنة ١٨٧٥ - ١٨٧٦ فى حرب الحبشة ، وعلى ماكان لهذه الهزائم من أسوأ الأثر

فان اسماعيل لم يحاسب أولئك القواد والضباط على ماوقع منهم من الاهمال والتقصير ، وقيل انه اعتزم محاكمة راتب باشا قائد هذه الحملة ، ولكن ما لبث أن رجع عن ذلك ، بل قربه اليه وجعله من خاصة بطانته ، وهذا يدلك على شديد ميله الى تلك الفئة ، فكانت لها الحظوة لديه ، ثم لدى الخديو توفيق ، ولو ظلت روح المساواة التى بثها سعيد فى الجيش سائدة فى عهد اسماعيل وتوفيق ، لما قامت الثورة العرابية ، لأن عرابى وصحبه لم يثوروا الا حين طفح الكيل من محاباة أمثال عثمان باشا رفقى للترك والشراكسة ، واضطهادهم للضباط الوطنيين ، فعرابى وصحبه كانوا على حق فى المرحلة الأولى من الثورة ، لأن الطبيعة البشرية مفطورة على كراهية الظلم والاضطهاد ، ومن صفات النفس الانسانية الثورة على المظالم ، ولم تكن المظالم التى يشكو منها الضباط الوطنيون مقصورة على حرمانهم حقوقهم فى الترقى ، بل كانوا كذلك هدفا لأشد ضروب العنت والارهاق ، اذ كان يكفى أن تلصق بأى منهم تهمة ما ، ولو لم تكن صحيحة ، ليكون جزاؤه أن تنزع منه درجته أو يقصى عن منصبه ، أو ينفى الى أقاصى السودان ، وتصبح حياته عرضة للخطر لأوهى الأسباب .

فالثورة العرابية كانت ثورة دفاع عن الحق ، ودفاع عن الحياة ، وليس من ينكر ما كان عليه معظم الرؤساء الشراكسة والترك والارناءود من الغلظة والغطرسة ، والزهو والخيلاء ، والزراية بالوطنيين . فان هذه النزعات كانت فاشية فيهم ، لا فى مصر وحدها ، بل فى سائر بلاد السلطنة العثمانية القديمة ، اذ كان العرب عامة يعانون سوء معاملة الترك لهم واضطهادهم اياهم ، وكانت هذه المعاملة من أسباب قيام الفتن والثورات فى السلطنة العثمانية ، حتى نهاية الحرب العالمية الأخيرة (الأولى) .

وما دمنا فى صدد الأسباب المباشرة للثورة ، فلا جدال فى أن ظهور أحمد عرابى كان فى مقدمة هاتيك الأسباب ، فهو الذى بث فى نفوس الضباط روح التضامن والاتحاد للمطالبة بحقوقهم المهضومة ، وتقدم

الصفوف لعرض مطالبهم جهاراً على ولاة الأمور،وكانت هذه المطالبفاتحة الثورة كما سيجيء بيانه ، فهذه الجرأة كان لها أثر كبير فى ظهور الثورة ، ولو لم يظهر عرابى ، ولم تكن له تلك الشخصية التى اجتذبت اليه صفوف الضباط وبث فيهم روح التضامن والاقدام ، لكان محتملا ألا تظهر الثورة العرابية ، أو لظهرت فى زمن آخر ، وفى ظروف وملابسات أخرى ، غير التى ظهرت فيها .

وهناك سبب من الأسباب المباشرة ، يرجع الى شخصية الخديو توفيق، فقد كان من أخص صفاته التردد والضعف ، فلم يعالج الثورة فى مهدها بالحزم والشدة ، أو بالعدل ورفع المظالم التى شكا منها الضباط ، بل كان موقفه منها موقف التردد والتناقض ، لا يستقر على رأى واحد ، ولا على خطة واحدة ، بل كان يقابل حركة الضباط تارة باللين وآونة بالشدة ، ثم يجنح الى التراخى والضعف ، ثم الى الشدة بعد الضعف ، ولم يكن صريحا فى سياسته ولا فى تصرفاته ، وكان أيضا يميل الى الدسائس ويبيح لبطانته أن تمضى فى كيدها وتدبيرها ، ثم لا تلبث أن تنكشف فتثير عليه سخط الضباط وتدفعهم الى الثورة ، وكان له عدا ذلك من ظروفه العائلية ما يشجع عوامل التحريض على الثورة ، فان اسماعيل كان لا يفتأ يسعى فى العودة الى الحكم ، ولا يرضيه أن يستقر ابنه على العرش ، ومن هنا جاء الظن بأن له ضلعا فى مؤامرة الضباط الشراكسة التى أججت نار الخلاف بين الخديو والعرابيين ، كما سنذكره فى موضعه ، وكذلك كان له من الأمير محمد عبد الحليم بن محمد على الكبير منافس قوى فى التطلع الى مسند الخديوية ، وكان وجود عبد الحليم [1] فى الأستانة ــ مهبط الفتن والدسائس ــ واتصاله برجال المابين ، عاملا قويا لتهيئة الأفكار لتوقع خلع توفيق ، كما خلع أبوه من قبل ، هذا فضلا على أن الأمير حليم كان بحسب نظام الوراثة القديم أحق بالعرش من توفيق لأنه أكبر أفراد الأسرة

---

(١) يسمى عادة الامير حليم ، وقد جرينا على هذه التسمية أحيانا .

الحاكمة سنا ، ولم يتبدل هذا النظام الا فى عهد اسماعيل ، اذ جعل العرش فى ذريته (فرمان ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦) ، فكان توفيق أول من أفاد من النظام الجديد • ولم يكن قبل صدور هذا الفرمان يتطلع الى العرش ، ولا كان معترفا له بالزعامة من أمراء آل بيته وبخاصة الأميرات اذ كن ينعين على والدته أنها قينة من جوارى اسماعيل ، فهذا المركز القلق من شأنه أن يغرى على الثورة ، أضف الى ذلك أن أعضاء وزارة رياض باشا كانوا مختلفى الرأى والنزعات فى مواجهة الثورة ، فكان هذا الموقف وما ينطوى عليه من الاضطراب والتناقض من العوامل التى أعانت على ظهور الثورة ونجاحها •

الأسباب العامة

وثمة أسباب عامة يشترك فيها الشعب بجميع طبقاته ، منها أسباب سياسية ، وأخرى اقتصادية وثالثة اجتماعية •

الأسباب السياسية

فالأسباب السياسية ترجع الى تذمر المصريين عامة من سوء نظام الحكم القائم ، ورغبتهم فى التخلص منه ، فقد كان قوام هذا النظام استبداد الحكام واضطهادهم الأهلين •

لم يكن ثمة عدل ولا قانون ولا قضاء ينتصف للمظلوم ويعطى كل ذى حق حقه ، ولا حرية ولا مساواة ، ولا ضمانات قانونية تكفل للناس حقوقهم وحياتهم ، وكان الضرب بالكرباج شائعا يتخذه الحكام وسيلة لتحصيل الأموال أو أداة للقسوة والتعذيب، حقا ان رياض باشا أمر بابطاله، ولكن أوامره فى هذا الصدد لم تنفذ تنفيذا تاما ، وبقى الكرباج فى كثير من النواحى أداة للحكم ، وكانت السخرة مضروبة على البلاد ولم تكن

مقصورة على المنافع والأعمال العامة ، بل كانت تستخدم لاستصلاح أطيان ذوى السلطة والجاه من الحكام والأمراء ، وكان النفى الى أقاصى السودان عقوبة يعانيها الكثيرون لمجرد الشبهة أو النكاية ، ذكرت جريدة المونيتور أجسيان [1] أنه لما ألف شريف باشا وزارته بعد قيام الثورة العرابية تقدمت له عرائض كثيرة من المحكوم عليهم بالنفى الى السودان يطلبون رفع الظلم عنهم ، وبلغ عددهم ٩١٢ منفيا ، وهو عدد كبير يدلك على كثرة المظالم التى كان الناس يعانونها قبل قيام الثورة ، وقد تبين من تحقيق هذه الشكايات أن كثيرين من المنفيين كان يتقرر نفيهم لمجرد محضر موقع من بعض الأفراد باتهام أى شخص بأنه خطر ، أو لمجرد خطاب من أية سلطة محلية بهذا الاتهام ، ولم تكن المظالم مقصورة على طبقة دون أخرى ، بل كانت عامة ، يعانيها العامة والخاصة ، ولم يكن ينجو من شرها الا من كانت تشملهم رعاية أولى الأمر ، على أن هذه الرعاية لم تكن مضمونة البقاء ، بل كثيرا ما تنقلب غدرا لغير ما سبب سوى أهواء الطغاة وتقلباتهم •

فالمصريون كانوا اذا يتطلعون الى التخلص من نظام الحكم القائم ، وقد أدركت الطبقة الممتازة من الأمة أن اصلاح هذا النظام انما يكون بقيام الدستور وانشاء مجلس نيابى يوطد مبادىء العدل والحرية ، ويتحقق فيه معنى الرقابة على الحكام ، ويحول دون ارتكاب المظالم ، فيأمن الناس على حقوقهم وعلى حياتهم ، ومن هنا اتحدت الطبقة المثقفة من الأمة والضباط الوطنيين فى الشعور والميول ، وأجمع الكل على المطالبة بالمجلس النيابى ، فالثورة العرابية كانت من هذه الوجهة ثورة على المظالم وثورة على الحكم الاستبدادى •

وليس يخفى أن البلاد عرفت شيئا من النظام الدستورى من قبل ، اذ أنشىء مجلس شورى النواب سنة ١٨٦٦ على عهد اسماعيل ، ولكنه كان مجلسا لا سلطة له • فلم يكن له أى أثر فى رفع المظالم عن الأهلين ، وقد

---

(١) الجريدة الرسمية الفرنسية للحكومة ــ عدد ٦ أكتوبر سنة ١٨٨١ •

بدأت روح الحياة والمعارضة تظهر بين أعضائه فى أواخر عهد اسماعيل ، وتطلعت أفكار الخاصة من النــواب والأعيان الى اصـــلاح نظامه وتوسيع اختصاصه ، وحقق شريف باشا هــذه الآمال بوضع دســتور على أحدث المبــادىء العصرية ســنة ١٨٧٩ • ولكن الأزمة التى انتهت بخلع الخديو اسماعيل حالت دون اصداره والعمل به كما أسلفنا ، وبينما كانت الطبقة المثقفة ترتقب اعلان الدستور على يد الخديو توفيق ، اذا بهم يرون شريف باشا يستقيل لمعارضة الخديو اياه فى تشكيل مجلس النواب ، واصراره على الحكم المطلق ورأوا الخـديو يؤلف وزارة برآســته • مما ينم عن ميوله الاستبدادية ، ثم يكلف رياض باشا تأليف وزارة كان من مبادئها الأساسية حكم البلاد حكما مطلقا، وحرمانها أى نظام دستورى، حتى مجلس شورى النواب القديم على ما كان عليه من ضعف السلطة ، فقد ظل معطلا زهاء سنتين ، طوال عهد وزارة رياض باشــا ، ولم ينس النــاس ما كان لهذا المجلس من بعض المواقف الطيبة فى أواخر عهد اسماعيل ، وانه عطل فى عهد توفيق ، فكان لزاما أن يستأنفوا الجهاد للدستور ، وكان طبيعيــا اذا دعاهم داع الى الثورة أن يلبوا نداءه طائعين مستبشرين ، ويبين لك من هذه الناحية أن الثورة العرابية هى استمرار للحركة الوطنية التى ظهرت فى أواخر عهد اسماعيل وامتداد لها •

اضطهاد المعارضة

وكانت سياسة رياض باشا من أسباب ظهور الثورة ، فقد استهدف لحركة مقاومة قوية لما بدا منه من المعارضة فى انشاء مجلس النواب، وانحيازه للنفوذ الأوروبى ، وما عرف عنه من الاســتخفاف بميــول الشعب وعدم اكتراثه لآراء الخاصة من الكبراء والأعيان ، واصراره على قمع كل معارضة بالشدة ، واضطهاده للمعارضين ، ومن أمثلة هذا الاضطهاد تجريده الفريق شاهين باشا كنج وزير الحربية السابق من رتبــه وألقابه لاتصــاله بالحزب

الوطنى ، وتقديم السيد حسن موسى العقاد للمحاكمة ، ونفيه الى أقاصى السودان لاعتراضه على الغاء قانون المقابلة ، كما سيجىء بيانه فى الأسباب الاقتصادية ، ثم اضطهاده للصحف المعارضة لوزارته .

استهدفت الصحف المعارضة للاضطهاد فى عهد توفيق باشا ، ثم فى عهد وزارة رياض ، واستخدمت الحكومة اللائحة القديمة المسماة لائحة أو نظامنامة المطبوعات [1] لانذار الصحف أو تعطيلها ، ففى عهد الوزارة التى رأسها توفيق باشا عطلت الحكومة جريدة (مرآة الشرق) لمدة شهر ، وأنذرت جريدة (التجارة) ثم عطلت الحكومة جريدة (مرآة الشرق) لمدة خمسة أشهر « لأنها اعتادت الدخول فيما لا يعنيها ونشرت مطالعات سخيفة مخترعة من تلقاء نفسها خرجت فيها عن حدود وظائفها [2] » ، وفى عهد وزارة رياض باشا أنذرت جريدتا (مصر) و (التجارة) لنشرهما مقالات عدتها الحكومة غير معتدلة تخدش الأذهان ، ثم عطلتا تعطيلا نهائيا لاصرارهما على خطة المعارضة .

كانت جريدتا (مصر) و (التجارة) من أقوى صحف المعارضة ، تجلت فيهما روح السيد جمال الدين الأفغانى ، ولا غرو فصاحبهما ومنشؤهما هو أديب اسحق من خاصة تلاميذ الحكيم الأفغانى ، أنشئت الأولى سنة ١٨٧٧ والثانية سنة ١٨٧٨ فى أواخر عهد اسماعيل ، وكانتا فى عهد توفيق لا تفتأ كل منهما تنشر المقالات الحماسية وتنتقد سياسة الحكومة وتندد بتفريطها فى حقوق البلاد ، فلم تطق وزارة رياض باشا صبراً على مسلكهما وأصدرت قرارها بتعطيلهما تعطيلا نهائيا ، ويتبين من عبارات القرار مبلغ حنق الحكومة وغضبها على الصحفين وعلى صحف المعارضة عامة ، وهذا نص القرار :

« حيث سبق صدور الانذارات مرارا عديدة وتنبيهات شفاهية من

(١) هى غير قانون المطبوعات الذى صدر فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ على عهد وزارة شريف باشا الثالثة .

(٢) الوقائع المصرية عدد ٧ سبتمبر سنة ١٨٧٩ .

ادارة المطبوعات الى أصحاب امتياز الجرائد الأهلية عموما ، والى أصحاب امتياز جـريدتى مصر والتجارة خصـوصا ، بعدم خـروجهم عن حدود وظائفهم ولا ينشرون ما يوجب تشويش الأفكار ، صدر له آخر انذار بأنه اذا رجع لمثل ذلك ، فتلغى جريدتاه بالكلية ، وحيث انه بعد هذا الانذار لم يترك مسلكه الأول لما نشره فى جريدة (التجارة) نمرة ١٢٣ الصريح فى أنه لا يرجع عما هو مصر عليـه ، وحيث ما اعتادت على نشره هاتان الجـريدتان ضرره أكثر من نفعه ، اقتضى الحـال صـدور الحكم من ادارة المطبوعات بالغائهما مؤبدا » [١] .

وأنذرت جريدة (مصر الفتاة) لطعنها على الحكومة لمناسبة توسيع اختصاصات الرقيبين الماليين [٢] ثم عطلت تعطيـلا نهائيا لنشرها مقـالات وأخبـارا عدتهـا الحكومة مهيجة للخـواطر والأفكار [٣] ، ومنعت جرائد (النحلة) [٤] و (أبو نضارة) ثم (أبو صفارة) و (القاهرة) و (الشرق) من دخول القطـر المصرى ، وأنذرت جـريدة (الاسكندرية) ثم عطلتها شهرا ، وعطلت جريدة (المحروسة) لمدة خمسة عشر يوما [٥] ، ولم يقتصر الاضطهاد على الصحف العربية ، بل تناول الصحف الأوروبية ، فعطلت جريدة (الريفورم) تعطيلا نهائيا ، وأغلقت مطبعتها بحجة أنها تنشر مقالات مثيرة للأفكار [٦] وأنذرت جريدة (الفار دالسكندرى) [٧] .

فالصحف المعارضة وما كانت تبثه فى الأفكار من روح التبرم بنظام الحكم والتطلع الى الحرية والدستور ، وما لقيته من الاضطهاد ، كل ذلك كان من الأسباب الممهدة للثورة والمحرضة عليها .

---

(١) الوطن العربى عدد ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٧٩ .

(٢) المونيتور اجيبسيان عدد ١٤ نوفمبر سنة ١٨٧٩ .

(٣) الوقائع المصرية عدد ١٧ نوفمبر سنة ١٨٧٩ .

(٤) الوقائع المصرية عدد ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٧٩ والمونيتور اجيبسيان عدد ٢٦ ابريل سنة ١٨٨٠ .

(٥) الوطن عدد ١٦ أكتوبر سنة ١٨٨٠ .

(٦) المونيتور اجيبسيان عدد ٢٦ مايو سنة ١٨٨٠ .

(٧) المرجع ذاته عدد ٢٧ مايو سنة ١٨٨٠ .

تأسيس الحزب الوطنى

اشتد ساعد الحركة بتأليف جمعيـة من الناقمين من سياسـة رياض باشا ، عرفوا بالحزب الوطنى ، وقد نشروا فى ٤ نوفمبر سنة **١٨٧٩** أول بيان سياسى لهم وطبعوا منه عشرين ألف نسخة ، وسعى رياض فى معرفة ناشريه لاقصائهم الى السودان فلم يستطع الى ذلك سبيلا [١] ، ويقول المسيو جون نينيه الذى عاصر حوادث الثورة العرابية : ان اخفاق رياض فى تعقب ناشرى هذا البيان شجع خصومه على متابعـة العمل لاسـقاطه ، وان منهم الخديو توفيق ذاته ، ومن بينهم الباشوات الأربعة : شريف باشا واسماعيل راغب باشا وعمر باشا لطفى وسلطان باشا ، وانهم أوفدوا الى باريس أديب اسحق لانشاء جريدة القـاهرة [٢] وقد رحل فعـلا الى أوروبا بعـد الغاء جريدتيه (مصر) و (التجارة) ، وأصدر بباريس جريدته معارضة لوزارة رياض . وكانت من أشد الصحف لهجة ضدها ، فكانت من أقوى العوامل فى اثارة الأفكار على رياض ووزارته ، وتعقبها رياض لمنع تداولهـا فى مصر ، ولكن الباشوات الأربعة كانوا يوزعونها فى أنحاء البلاد ، وتعددت الاجتماعات السرية فى منزل سلطان باشا لتنظيم الحزب الوطنى ، وقويت الروابط بين منظميه ، وكان فى مقدمتهم سلطان باشا وأحمد عرابى بك وصاحباه عبد العال حلمى وعلى فهمى ، ومحمود سامى باشا البارودى وسليمان باشا أباظة (مدير الشرقية) وحسن باشا الشريعى (مدير المنيا) ، ومحمود باشـا فهمى ، ويقـول المسيو جون نينيه : ان الغـرض من ضم المديرين الى الحزب هـو نشر الدعاية له فى الأقاليم ، وان سـلطان باشا بوجاهته وثرائه ؛ اذ كان يمتلك نحو ثلاثة عشر ألف فدان من أجود الأطيان ، كان يطمع فى رياسة الحزب رغم ضعف أخلاقه ودخيلة نفسه ، ولم يكن يتطلع الى الوزارة لأنه لم يكن كفؤا لهـا ، بل كان يرنو الى رياسة مجلس النواب [٣] .

---

(١) جون نينيه ــ عرابى باشا ص ٣٧ .

(٢) المرجع السابق ص ٣٨ .

(٣) المرجع السابق ص ٣٩ .

ويقول عرابى فى مذكراته عن تأسيس الحزب الوطنى : انه تألف من لفيف من العظماء والكبراء والعلماء والنبهاء ، ويرجع تأليفه الى التذمر من تغلغل النفوذ الأوروبى فى الحكومة ، فألف أولئك الكبراء حزبا سريا أسموه (الحزب الوطنى) جعلوا مركزه مدينة حلوان [1] ونشروا عدة منشورات فى الصحف الفرنسية نصحوا فيها الحكومة بمراعاة مصالح البلاد وأعلنوا عن وجود الحزب الوطنى ، وبينوا واجباته وحقوقه ، ثم اعترضوا على الدين الممتاز واختصاصه بالضمان وطلبوا المطالب الآتية :

أولا ــ أن تعاد الى الحكومة المصرية جميع الأملاك المسماة بالخديوية .

ثانيا ــ أن يلغى النص القاضى بتخصيص السكة الحديدية للقرض الممتاز (فى قانون التصفية) فان لم يرض بذلك الدائنون من الانجليز تعين عليهم قبول ذلك الدخل كما هو من غير أن تؤخذ بقية الفائدة المخصصة لهم من الدخل العام .

ثالثا ــ أن تكون الديون الممتازة والسائرة والمنتظمة دينا واحدا مضمونا بمال الأمة والبلاد بفائدة مقدارها ٤٪ فى المائة .

رابعا ــ أن تقام ادارة مراقبة وطنية خاصة مؤقتة يكون فيها ثلاثة من الأجانب تعينهم الدول وتقرهم الحكومة المصرية [2] .

فرواية عرابى عن تأسيس الحزب الوطنى لا تختلف فى جوهرها عن رواية نينيه ، ويقول عرابى : انه لما علمت الحكومة بوجود هذا الحزب شددت الرقابة على زعمائه وهددتهم واضطهدتهم ، وكان الفريق شاهين باشا كنج وزير الحربية السابق من زعماء هذا الحزب ، فاحتمى بالحماية الايطالية ، وغادر مصر الى ايطاليا فصدر أمر الخديو فى ١٤ يونيه سنة ١٨٨٠ بتجريده من رتبه وألقابه ومحو اسمه من دفاتر ضباط الجيش ، وبنى الأمر على أنه دخل فى حماية دولة أجنبية دون أن يعطى له اذن

---

(١) ومن هنا سماه بعض الكتاب (جمعية حلوان) .
(٢) مذكرات عرابى ص ١٤٩ .

بذلك وأنه سافر من مصر بدون جواز سفر مستعينا بجواز سفر حصل عليه من حكومة أجنبية دون أن تعترف به الحكومة المصرية .

يتبين مما تقدم أن الحزب الوطنى كان له أثر كبير فى ظهور الثورة العرابية ، وكانت بالاسكندرية جمعية أخرى عرفت بجمعية (مصر الفتاة) رفعت عريضة الى الخديو بمطالب الحرية وأنشأت جريدة (مصر الفتاة) للدعوة الى الحرية ، وهى الجريدة التى عطلتها الحكومة كما تقدم بيانه .

وثمة عامل آخر ، يتصل بالأسباب السياسية ، كان له أثره فى التحريض على الثورة ، ويعد من مقدماتها ، وهو حدوث سابقة للثورة العرابية ، ونعنى بها ثورة الضباط على وزارة نوبار باشا أواخر عهد اسماعيل فى فبراير سنة ١٨٧٩ ، فان تلك الثورة هى صورة مصغرة للثورة العرابية ، اذ قامت على أكتاف الضباط ، وكان الباعث عليها شكواهم من تأخر مرتباتهم واحالة ٢٥٠٠ منهم على الاستيداع ، فذهب نحو ستمائة ضابط منهم يتبعهم لفيف من طلبة المدرسة الحربية ونحو ألفين من الجنود الى وزارة المالية بحجة رفع ظلاماتهم الى نوبار باشا والسير ريفرس ولسن وزير المالية وقتئذ ، فهجموا على نوبار باشا واعتدوا عليه بالضرب .وكذلك اعتدوا على السير ريفرس ويلسن ، واقتحموا أبواب الوزارة واحتلوا غرفها وقاعاتها وحبسوا نوبار باشا ورياض باشا (وكان وزيرا للداخلية) والسير ريفرس ويلسن فى احدى غرف الدور الأعلى ، وكانت نتيجة تلك الثورة سقوط وزارة نوبار ، فهذا الفوز الذى أحرزه الضباط سنة ١٨٧٩ قد أغرى عرابى وصحبه بالثورة سنة ١٨٨١ .

الأسباب الاقتصادية

لم تكن الحالة الاقتصادية خيرا من الحالة السياسية ، بل كانت أدعى منها الى الثورة ، فالديون التى اقترضها الخديو اسماعيل ألقت على البلاد عبئاً جسيما من الأثقال الفادحة ، واضطرت الحكومة الى تخصيص نصف

موارد الميزانية لسداد فوائد الديون ، فكان ذلك سببا لتذمر الأهلين ، خاصتهم وعامتهم ، لأن تخصيص هذا المبلغ الضخم ، الذى يجبى كل عام من عرق الفلاح وكده ، معناه حرمان الأهلين ثمرة جهودهم ومتاعبهم ، واضاعتها لحساب الدائنين ، هذا فضلا عن فداحة الضرائب فى مجموعها ، وعدم توزيعها توزيعا عادلا ، واقتضائها بوسائل القهر والارهاق ، فانضم الأهلون الى الثورة وشايعوها آملين أن تخفف عنهم أعباء الضرائب ، وكان استفحال نفوذ الأجانب عامة واستحواذهم على مرافق البلاد الاقتصادية مما دعا الى تبرم الأهلين بنظام الحكم ، فان الامتيازات التى كانوا يتمتعون بها ، والمزايا التى نالها التجار والمرابون منهم ، وقد أكسبتهم الأموال الطائلة فأثروا على حساب الخزانة المصرية ، وعلى حساب الأهلين •

وزاد فى تذمر المثقفين والأعيان استسلام الحكومة فى عهد وزارة رياض باشا لمطالب الدائنين وحكوماتهم ، فقد أقرت نظام الرقابة الثنائية كما أملاه القنصلان الانجليزى والفرنسى ، وخولت الرقيبين الأوربيين سلطة واسعة المدى فى شئون الحكومة المالية ، واتسع النفوذ الأوروبى داخل الحكومة بوساطة الرقيبين ، وخارج الحكومة لاستجابتها لمطالب الماليين الأوربيين ، والترخيص لهم باستثمار موارد البلاد ومرافقها الاقتصادية ، فانشئت فى عهد وزارة رياض باشا عدة مؤسسات مالية واقتصادية زادت من طغيان النفوذ الأوروبى فى حياة مصر الاقتصادية ، كالبنك العقارى (وقد تأسس فى ١٥ فبراير سنة ١٨٨٠) ، وشركة تكرير السكر ، والشركة العمومية لاجراء الأشغال بالديار المصرية ، وشركة المقاولات وغيرها ، وكلها شركات أجنبية برءوس أموال أوروبية ، وأعضاؤها من الأوروبيين ، وعقود تأسيسها التى صدرت بها الأوامر العالية لم تراع فيها مصالح الأهلين فى شيء ، فهذا الاسراف فى رعاية المصالح ورءوس الأموال الأوروبية ، وتمكينها من التغلغل فى كيان البلاد المالى والاقتصادى ، كل ذلك كان له أثره فى تبرم الناس بالوزارة ، فضلا عن أنه كان فى ذاته عملا غير صالح ولا يتفق والروح القومية •

وزاد الأعيان سخطا على الوزارة الغاؤها (قانون المقابلة) ، فانضموا الى صفوف المعارضة ، ذلك أن ابطال ما كان يقضى به هذا القانون من اعفائهم من نصف المربوط على أطيانهم من الضرائب ، فيه ضياع أموالهم التى أدوها للحكومة مقابل هذا الاعفاء ، وقد كان أكثر الأعيان اعتراضا على هذا الالغاء السيد حسن موسى العقاد ، فقدم بذلك مظلمة الى لجنة التصفية نشرها فى جريدة (الريفورم) ، ووصف فيها هذا العمل بأنه استبداد ، وأبان أن قانون المقابلة وما احتواه من المزايا لدافعى الضرائب مقدما هو عقد لا يجوز نقضه من جانب الحكومة وحدها ، وأن الأهالى قد احتملوا شدائد كثيرة فى أداء المقابلة ، وباعوا فى هذا السبيل مصوغاتهم وأملاكهم ، واستدانوا الديون الفادحة ، فكان لزاما على الحكومة أن ترد جميع ما أداه المالكون الى أصحابه ، بحيث لا يسرى مرسوم الالغاء الا بعد رد ما أخذته الحكومة ، فرأى رياض باشا أن فى تقديم هذه المظلمة الى لجنة التصفية ونشرها فى جريدة (الريفورم) معنى التشهير بالحكومة واثارة الأفكار عليها ، وبخاصة لأن العقاد دعا الأهالى الى توقيع عرائض بهذا المعنى ، فأمر بالقبض عليه وقدمه للمحاكمة ، فحكم عليه مجلس مصر الابتدائى بالحبس سنتين ، وشدد المجلس الاستئنافى هذا الحكم ، فزاده الى خمس سنوات ، ولم تكتف الحكومة بذلك ، بل قضى (مجلس الأحكام) بنفيه الى فازوغلى بأقاصى السودان[1] ونفذ فيه الحكم وسيق الى فازوغلى ، ولم يفرج عنه الا فى عهد وزارة شريف باشا بعد انشاء مجلس النواب [2] ، يضاف الى ذلك صدور قانون التصفية (يوليه سنة ١٨٨٠) ، فقد ظهر فيه من التحيز للدائنين الأجانب والاجحاف بالأهلين ، ما زاد الناس كرها لوزارة رياض باشا ، وازداد الأعيان والملاك سخطا عليها لما فرضته عليهم من زيادة ضريبة العشر على أطيانهم كما تقدم بيانه .

(١) الوقائع عدد ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٨٠ .
(٢) الوطن عدد ٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ .

ومن مظاهر سياسة الحكومة الاقتصادية انقاص عدد الجيش توفيرا للنفقات ، وهذا النقص كان له سبب آخر يتصل بالحالة السياسية ، وهو صدور الفرمان السلطانى لتوفيق باشا مشتملا على انقاص عدد الجيش العامل الى **١٨** ألف جندى ، ولكن السبب الاقتصادى كان له أكبر الأثر فى هذا النقص ، لأن عدد الجيش نقص الى اثنى عشر ألفا [١] ، أى الى أقل مما حدده الفرمان السلطانى ، وقد استتبع هذا النقص احالة كثير من الضباط الى الاستيداع ، ووقوعهم فى الضيق المالى ، ولم تعن الحكومة بتدبير وظائف لهم تعوضهم ما نقص من رواتبهم ، فانضموا بطبيعة الحال الى الناقمين ٠

وشارك الموظفون ضباط الجيش فى شعورهم ، اذ رأوا من مظاهر اتساع سلطة الرقيبين الأوروبيين ما يثير فى نفوسهم روح السخط والتبرم ، وأهم هذه المظاهر ازدياد نفوذ الموظفين الأوروبيين فى دور الحكومة ، وزيادة عددهم ، وتمييزهم بالمرتبات الضخمة ، فاستاء لذلك الموظفون الوطنيون ٠

وخلاصة ما تقدم أن الثورة العرابية هى من الوجهة السياسية ثورة على الاستبداد والمظالم ، ومن الوجهة الاقتصادية ثورة على التدخل الأوروبى فى شئون مصر المالية وعلى النظم الاقتصادية التى كانت تعانيها البلاد قبل الثورة ٠

الأسباب الاجتماعية

ان حالة المجتمع المصرى كانت بلا مراء مستعدة عند أول دعوة لتلبية نداء الحرية والثورة ، وذلك بفضل انتشار التعليم من عهد محمد

---

(١) احصاء المسيو مونج Monge القائم بأعمال قنصل فرنسا العام فى مصر ـ الكتاب الاصفر سنة ١٨٨١ وثيقة رقم ١٤ المؤرخة فى ٢٧ ابريل سنة ١٨٨١ ٠

على باشا ، فالمدارس التى أسسها ، والبعثات العلمية التى أوفدها الى الخارج، قد خرجت طبقة مثقفة نالت حظاً موفوزاً من العلوم ، وليس يخفى أن العلم من شأنه أن يهذب النفوس وينير البصائر ، وينهض بالعقول والأفكار ، ويسمو بها الى التماس الرقى والتقدم ، ويعرفها معانى الحرية والمساواة والحقوق الانسانية ، ويهيب بها الى محاكاة الأمم الحرة فى الثورة على الاستبداد ، فالنهضة العلمية كان لها فضل لا ينكر فى توجيه أنظار المثقفين الى التبرم بالإستبداد والتطلع الى الحرية والدستور ، واقترنت النهضة العلمية بنهضة فى الأدب قوامها الشعراء والكُتاب من أدباء ذلك العصر ، والأدب بما يطبع فى نفس الأديب من التطلع الى المثل العليا ، يمهد للنهضات الوطنية ويغذيها ، ويحدو الأمم الى الاستمساك بالحرية والكرامة الانسانية ، والنفور من الذل واباء الضيم والمهانة •

فالعلوم والآداب كان لها أثرها فى تمهيد الأفكار لقبول الثورة ، وفى الدعاية لها ، وقد كان لقصائد الشعراء ومقالات الأدباء وما كان يلقيه الخطباء فى المحافل والمجتمعات أثر كبير فى التحريض على الثورة •

وكانت الصحافة من العوامل القوية فى ترقية الأفكار بما تكتب عن الشئون العامة فى مصر والخارج ، وما تنشر من المقالات عن مختلف الأحوال السياسية والاجتماعية ، وما تحوى من التنويه بالأعمال النافعة وانتقاد الأعمال الضارة ، فكان لها فضل كبير فى تفتيح أذهان الناس ، وتبصيرهم بالحقائق ، وتهذيبهم وتثقيفهم ، وكان لصحف المعارضة أثرها فى احراج مركز الحكومة ، وتبرم الناس بها ، وقد استهدفت هذه الصحف للانذار والتعطيل كما تقدم بيانه ، فكان الاضطهاد يكسبها عطف الناس ويزيدهم تعلقا بها وتأييدا لآرائها وأفكارها الحرة •

ويتصل بالأسباب الاجتماعية تأثير السيد جمال الدين الأفغانى فى المجتمع المصرى ، فقد ظهرت على يده بيئة استضاءت بأنوار العلم والعرفان، وارتوت من ينابيع العلم والحكمة ، وتحررت عقولها من قيود الجمود

والأوهام ، وبفضله خطا فن الكتابة والخطابة فى مصر خطوات واسعة ، ولم تقتصر حلقات دروسه ومجلسه على طلبة العلم بل كان يؤمها كثير من العلماء والموظفين والأعيان ، وكان يحمل بين جنبيه روحا كبيرة ، ونفسا قوية ، تزينها صفات وأخلاق عالية ، فأخذ يبث فى النفوس روح العزة والشهامة ، ويحارب روح الذلة والاستكانة ، وكان بنفسيته ودروسه وأحاديثه ومناهجه فى الحياة ، مدرسة أخلاقية رفعت من مستوى النفوس ، وكانت على الزمن من العوامل الفعالة للتحول الذى بدا على الأمة ، وانتقالها من حالة الخضوع والاستكانة ، الى التطلع للحرية والتبرم بنظام الحكم القديم ومساوئه ، والسخط على تدخل الدول فى شئون البلاد ، ولئن نفى جمال الدين من مصر فى أوائل حكم توفيق ، فان روحه ومبادئه وتعاليمه تركت أثرها فى المجتمع المصرى وهيأته للثورة ، ولا غرو فكثير من أقطابها هم من تلاميذه أو مريديه أو المتأثرين بتعاليمه ، ولو بقى فى مصر حين نشوب الثورة لكان جائزا أن يمدها بآرائه الحكيمة وتجاربه الرشيدة ، فلا يغلب عليها الخطل والشطط، ولكن شاءت الأقدار والدسائس الانجليزية أن ينفى السيد من مصر ، وهى أحوج ما تكون الى الانتفاع بحكمته وصدق نظره فى الأمور [١] .

ظهور عرابى باشا
نشأته وماضيه

قلنا ان ظهور عرابى كان من الأسباب المباشرة فى ظهور الثورة ، ولا غرو فهو حامل لوائها وقائد زمامها ، والى اسمه نسبت ، وفى شخصه تمثلت ، فلنذكر قبل الكلام عن وقائع الثورة شيئا عن نشأة زعيمها .

ولد أحمد عرابى فى **٧** صفر سنة **١٢٥٧** هـ (**٣١** مارس سنة **١٨٤١**)

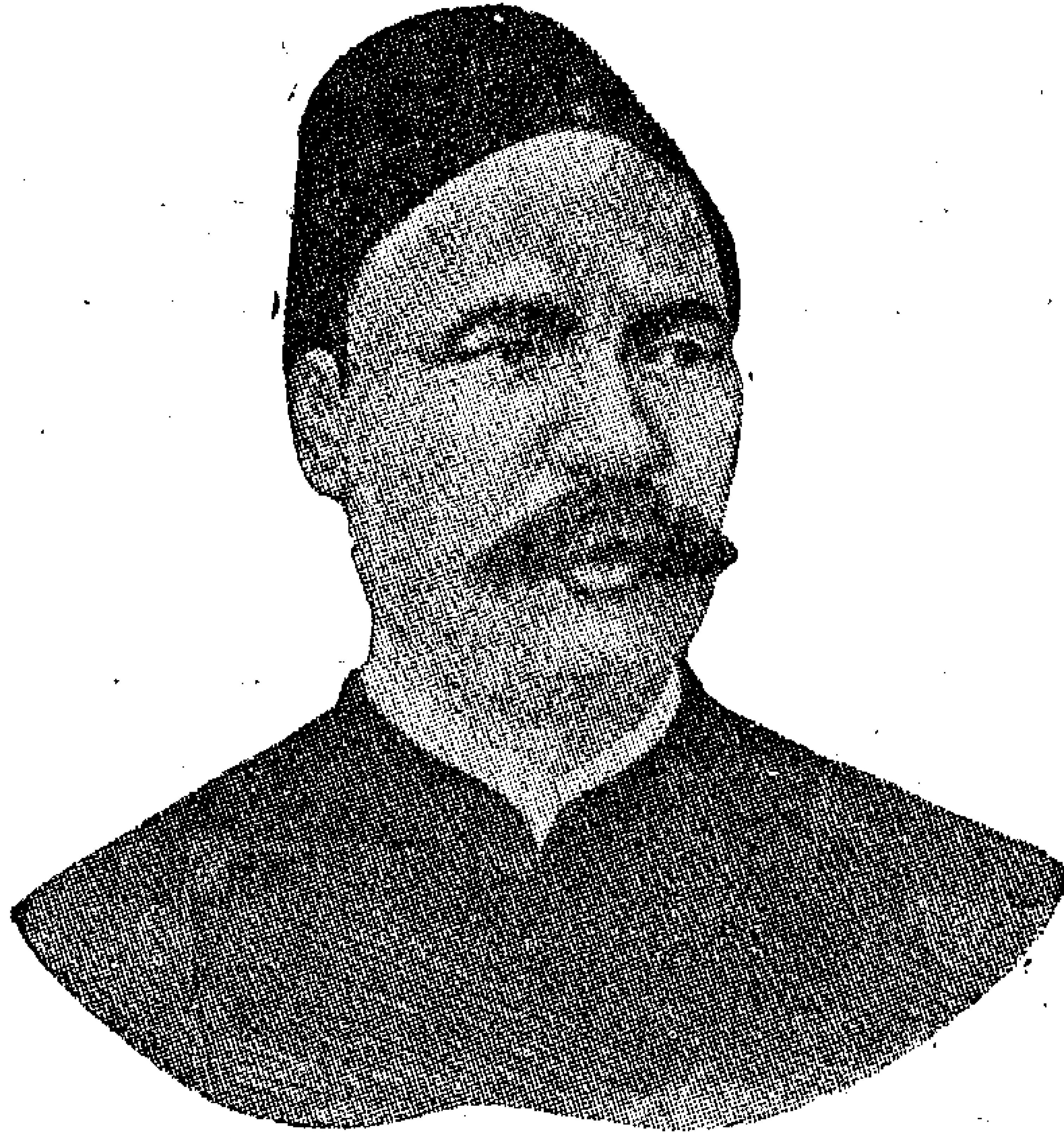
(١) راجع ترجمة حياة السيد جمال الدين الافغانى ــ « عصر اسماعيل » ج ٢ ص ١٠٧ (من الطبعة الاولى) .

فى قرية رزنة[1]، وهى قرية من أعمال مديرية الشرقية ، على مقربة من الزقازيق ، وكان أبوه شيخ البلد ، وهو من عائلة بدوية استوطنت تلك القرية فى عهد جد عرابى ، ولما شب وترعرع علمه أبوه مبادىء القراءة والكتابة فى مكتب القرية ، وعهد الى رجل يدعى ميخائيل غطاس ، كان صرافا فى البلد ، فدربه على الكتابة والأعمال الحسابية ، ومكث يتمرن على يديه نحو خمس سنوات[2] ثم أرسله أبوه الى الجامع الأزهر سنة١٢٦٥هـ (١٨٤٩ م) لطلب العلم ، فمكث فيه أربع سنوات ، أتم فى خلالها استظهار القرآن الكريم ، وتلقى شيئا من اللغة والفقه والتفسير .

وبعد أن عاد الى بلده ، دون أن يتم دراسته فى الأزهر ، اقترع بالعسكرية فى ١٥ ربيع الأول سنة ١٢٧١ هـ (٦ ديسمبر سنة ١٨٥٤) جنديا بسيطا (نفرا) تنفيذا لما قرره سعيد باشا من تجنيد أولاد العمد والمشايخ، ولاجادته القراءة والكتابة والحساب عين كاتبا بدرجة (بلوك أمين) بالأورطة الرابعة من آلاى المشاة الأول ، ثم رقى الى مرتبة الضباط ، حين اعتزم سعيد باشا ترقية المصريين فى الجيش ، فنال رتبة ملازم من تحت السلاح سنة ١٨٥٨ وهو بعد فى السابعة عشرة ، ثم رتبة يوزباشى سنة ١٨٥٩ ، ثم رتبة صاغ سنة ١٨٥٩ ، ثم رتبة بكباشى سنة ١٨٦٠ ، ثم صار قائمقام فى سبتمبر سنة ١٨٦٠ [3] ، وقد حظى برضا سعيد باشا ورافقه فى زيارته للمدينة المنورة ياورا له سنة ١٨٦١ (١٢٧٧هـ) ، وكان لهذه الزيارة أثر كبير فى نفسه اذ آنس من سعيد عطفا كبيرا على طبقة الفلاحين ، ثم بدا لسعيد أن ينقص عدد الجيش ، فألغى بعض الفرق وفصل ضباطها عن الخدمة وكان منهم أحمد عرابى ، ثم أمر باعادتهم قبيل وفاته ، وعاد عرابى الى سابق رتبته .

---

(١) مذكرات عرابى ص ١١ .
(٢) مصر للمصريين لسليم خليل نقاش ج ٤ ص ٨٢ .
(٣) مذكرات عرابى ص ١١ .



أحمد عرابى باشا

زعيم الثورة العرابية

١٨٤١ - ١٩١١

فلما توفى سعيد وخلفه اسماعيل فقد عرابى عطف ولى الأمر اذ لم يكن اسماعيل يأخذ بسنة سلفه فى العطف على الضباط الوطنيين ، وعادت الحظوة فى الجيش الى الضباط الشراكسة ، فكان ذلك من أسباب تذمر عرابى واتجاه أفكاره الى المطالبة بحقوق الضباط المصريين .

ووقع له حادث فى عهد اسماعيل كان له أثر كبير فى اتجاه أفكاره ونزعاته السياسية ، ذلك أنه وقعت خصومة بينه وبين اللواء خسرو باشا الشركسى أدت الى تقديمه الى مجلس عسكرى ، والحكم عليه بالسجن واحدا وعشرين يوما ، فاستأنف عرابى هذا الحكم أمام المجلس العسكرى

الأعلى فقضى بالغاء الحكم الابتدائى ، فحدث خلاف بسبب هذا الحكم بين وزير الحربية وقتئذ (اسماعيل سليم باشا) ورئيس المجلس الأعلى على باشا سرى ، لأن الوزير كان يرغب فى تأييد الحكم الابتدائى ، فسعى لدى الخديو اسماعيل فى فصله عن الجيش ، فتم له ما أراد ، وقد أورثته هذه الحادثة بغضا شديدا للشراكسة .

ورفع ظلامته من هذا القرار الى الخديو اسماعيل ، وظلت بين النظر والاهمال ثلاث سنوات ، وقد توسط له بعد ذلك بعض الخيرين فالتحق بوظيفة فى دائرة الحلمية ، وفى أثناء قيامه بهذه الوظيفة تزوج من كريمة مرضعة الأمير الهامى باشا ، وهى أخت حرم الخديو توفيق من الرضاعة ، وتوصل بذلك الى استصدار أمر من الخديو اسماعيل بالعفو عنه واعادته الى الجيش برتبته العسكرية ، ولكنه حرم مرتبه طول مدة فصله ، فتأصلت فى نفسه روح الكره لرؤساء الجيش من الشراكسة والترك الذين كانوا سببا فى تأخير ترقية الضباط المصريين ومنهم عرابى ذاته ، فقد ظل تسعة عشر عاما برتبة قائمقام ، وهى الرتبة التى نالها فى عهد سعيد باشا ، وكان يشهد محاباة الرؤساء لصغار الضباط الذين من أصل شركسى ، ممن هم دونه مرتبة ، حتى فاقوه فى الرتب العسكرية لا لسبب سوى انهم « من مماليك أو أبناء مماليك العائلة الخديوية » كما يقول عرابى [1] .

ومن ذلك الحين أخذ يبث فى نفوس الضباط الوطنيين فكرة الاتحاد والمطالبة بحقوقهم ورفع الحيف عنهم ، وكان للباقته وفصاحته فى الكلام واستشهاده ببعض الأحاديث الشريفة النبوية والحكم المأثورة تأثير كبير فى نفوس الضباط اجتذبهم اليه ومال بهم الى تلبية ندائه والاستماع لنصائحه والاقتناع بآرائه ، ذكر محمود باشا فهمى فى هذا الصدد أن عرابى دخل سنة ١٢٩٢ هـ (١٨٧٥ م) أحد الألايات المرابطة بناحية رشيد فأخذ من ذلك الوقت فى تأليف قلوب الضباط الوطنيين « أولاد العرب » وجمع

(١) مذكرات عرابى ص ٤٩ .

كلمتهم على ولائه واظهار الأسف لحرمانهم من الترقيات فى حين أن الضباط الترك والشراكسة مغمورون بها [1] .

ولما تولى توفيق باشا مسند الخديوية رقى عرابى الى رتبة أميرالاى فى يونيه سنة ١٨٧٩ (رجب سنة ١٢٩٦ هـ) وأصدر أمره بذلك وهو فى الاسكندرية ، فتوجه عرابى الى سراى رأس التين وقدم للخديو شكره مقرونا بعبارات الاخلاص والولاء والدعاء ، فشمله الخديو برعايته ، وجعله ضمن ياورانه وعينه ميرالايا على ألاى المشاة الرابع الذى كان مركزه بالقاهرة ، ويعرف بألاى العباسية [2] وظل يشغل هذا المنصب حتى شبوب الثورة .

من هذا البيان يتضح أن ليس فى نشأة عرابى شىء يستوقف النظر ، بل هى نشأة عادية لرجل عادى ، لم يتميز فى ماضيه بعمل من أعمال البطولة ، ولم يخض غمار المعارك والحروب حتى تتكون فيه الروح الحربية الطموح الى عظائم الأمور ، ولم يشترك فى الحملات والتجاريد الحربية فى عهد سعيد ولا فى عهد اسماعيل ، عدا حملة الحبشة المشئومة سنة ١٨٧٥ اذ كان مكلفاً فيها بمهمة ادارية وهى ايصال الذخيرة والميرة الى الجيش ، ولم يساهم فى وقائع تلك الحملة ومعاركها ، ولم يتلق من قبل من الفنون العسكرية ما يجعل منه ضابطا كفؤا يعتمد عليه فى قيادة الجيش والمعارك بل هو ضابط « من تحت السلاح » كان فرداً أو (نفراً) كما هو الاصطلاح العسكرى ، ثم صار ضابطاً لأن سعيد باشا وضع قاعدة امكان ترقية الضباط من تحت السلاح ، رغبة منه فى اكثار عددهم .

ولا غبار على هذه النشأة فى شىء ، فالجندى البسيط قد يصل بالمران الى مرتبة كبار القواد وكفاءتهم ، على أن عرابى لم ينل كفاءة حربية ممتازة سواء قبل ظهور الثورة أو بعدها .

---

(١) البحر الزاخر ج ١ ص ٢٠٦ .
(٢) مذكرات عرابى ص ١٥١ .

ولم يكن من ناحية الثقافة على حظ كبير من العلم ، فهو لم ينتظم فى سلك المدارس التى كانت قائمة فى ذلك الحين والتى تخرج فيها طائفة من نوابغ العلماء ، بل كل ما تلقاه هو مبادىء القراءة والكتابة والحساب ، وبعض اللغة والعلوم الشرعية فى الأزهر ، على أنه لم يكمل علوم الأزهر ، فان مدة تحصيله فيه لم تزد على أربع سنوات ، وهى لا تكفى لينال الطالب حظا من العلوم ، فلا هو حصل على قسط ما من العلوم العصرية فى المدارس النظامية ، ولا استكمل علوم الأزهر ، ومن هنا كان حظه قليلا من الثقافة وسعة الاطلاع والنضج الفكرى ، ويقول هو عن نفسه فى مذكراته انه قرأ كتابا باللغة العربية عن تاريخ نابليون بونابرت ، ولما طالعه شعر بحاجة مصر الى حكومة شورية دستورية ، وتاقت نفسه الى كثير من التواريخ العربية ، وازداد ميله الى حكم الشورى حين سمع سعيد باشا يلقى خطابه فى (قصر النيل) قال فيها مخاطبا الحاضرين من العلماء والرؤساء الروحانيين وأفراد الأسرة الحاكمة وكبار رجال الحكومة الملكيين والعسكريين :

« أيها الاخوان ، انى نظرت فى أحوال هذا الشعب المصرى من حيث التاريخ ، فوجدته مظلوما مستعبدا لغيره من أمم الأرض ، فقد توالت عليه دول ظالمة له كثيرة ، كالعرب الرعاة (الهيكسوس) والأشوريين ، والفرس ، حتى أهل ليبيا ، والسودان ، واليونان ، والرومان ، وهذا قبل الاسلام ، وبعده تغلب على هذه البلاد كثير من الدول الفاتحة ، كالأمويين ، والعباسيين ، والفاطميين ، من العرب ، والترك والأكراد ، والشركس ، وكثيرا ما أغارت فرنسا عليها حتى احتلتها فى أوائل هذا القرن فى زمن (بونابرت) ، وحيث انى أعتبر نفسى مصريا ، فوجب على أن أربى أبناء هذا الشعب ، وأهذبه تهذيبا ؛ حتى أجعله صالحا لأن يخدم بلاده خدمة صحيحة نافعة ، ويستغنى بنفسه عن الأجانب ، وقد وطدت نفسى على ابراز هذا الرأى من الفكر الى العمل » [١] .

(١) مذكرات عرابى ص ١٦ .

ويقول عرابى فى مذكراته تعليقا على هذه الخطبة ، أنه لما انتهى سعيد باشا من القائها خرج المدعوون من الأمراء والعظماء غاضبين حنقين ، مدهوشين مما سمعوا ، وأما المصريون فخرجوا ووجوههم تتهلل فرحا واستبشارا ، ويقول انه اعتبر هذه الخطبة أول حجر فى أساس مبدأ (مصر للمصريين) ، قال : « وعلى هذا يكون المرحوم سعيد باشا هو واضع أساس هذه النهضة الشريفة فى قلوب الأمة المصرية الكريمة •

تولى عرابى مهمة سياسية خطيرة ــ لأن قيادة الثورة هى عمل سياسى قبل كل شىء ــ على حين لم يكن له من الاستعداد السياسى ما يجعله أهلا لقيادتها والسير بها فى طريق النجاح ، وكل ما امتاز به هو لسان زلق ، وصوت جهورى ، وترسل فى الحديث ، واستشهاد بالآيات الشريفة والأحاديث النبوية والحكم المأثورة ، أو بعبارة أخرى انه كان خطيبا لبقا فصيحا ، وليست الخطابة وحدها كافية للنهوض بالأعباء الجسام ، واقتياد الحركات القومية وسط الزوابع والأعاصير ، بل يجب أن يكون الى جانب الخطابة نضج فى الفكر ، وبعد نظر فى الأمور ، أو عبقرية تغنى عن كل ذلك ، وتلهم العبقرى تدبير الخطط وابتكار البرامج المحققة لأغراض الثورة ، ولم يكن عرابى من العباقرة •

وقد يرجع نزوعه الى الثورة الى أصله البدوى ، فانه ذكر عن نسبه أنه ينحدر من سلالة بدوية عراقية ، ومعلوم أن أكثر البدو يميلون الى التمرد والثورة ، على أنهم سرعان ما ينقلبون خاضعين اذا آنسوا القوة من جانب خصومهم • وهذا مع الأسف ما انتهى اليه عرابى ، فقد أذعن للقوة واستسلم لها فى واقعة التل الكبير ، ولم يبذل خلال المعركة أو بعدها من قوة المقاومة والنضال والتضحية ما يسمو به الى مصاف الأبطال •

وكان ذكاؤه محدودا ، على أنه كان على جانب كبير من الغرور ، والاعتداد بالنفس ، وكان يعول كثيرا على أقوال المنجمين والعرافين ، وهذه جوانب ضعف كبير فى شخصيته •

والشيء البارز في حياته أنه كان ذا شخصية جذابة تؤثر فيمن حوله وتجتذبهم اليه ، فأقواله كانت تقع من نفـوس الضباط والسـامعين موقع الاقتناع ، وزملاؤه ومعاصروه كانوا يعترفون له بالزعامة ، وهذا مظهر لقوة الشخصية ، ولولا أنه ذو شخصية كبيرة قوية لما استطاع أن يجمع الجيش وضباطه على محبته والانضواء تحت لوائه والائتمار بأمره .

هذه كلمة موجزة عن نشأة عرابى وماضيه ، وصورة عامة لشخصيته، فلنتتبعه الآن ، ولنتابع عمله ، في ظهور الثورة ، ثم في أطوارها ومراحلها، الى اخفاقها ونهايتها .

الفصل الثالث

بدء الثورة

واقعة قصر النيل ـ أول فبراير سنة ١٨٨١

قلنا فى بيان أسباب الثورة أن عثمان باشا رفقى وزير الحربيـة فى وزارة رياض باشا ، كان وحده من أسباب الثورة العرابية ، لمـا ظهر منه من التعصب للشراكسة والترك والاجحاف بحقوق الضباط الوطنيين فى الجيش .

مقدمات الواقعة

تصرفات عثمان باشا رفقى

فمن تصرفاته التى أثارت روح السخط والتبرم وضعه قانونا جديدا للقرعة العسكرية من شأنه اذا نفذ بالدقة أن يحول دون ترقى الضباط من تحت السلاح ، أى قصر الترقيات على المتخرجين فى المدارس الحربية .

صدر المرسوم الخديوى بهذا القانون فى ٣١ يوليه سنة ١٨٨٠ (١) ـ ٢٣ شعبان سنة ١٢٩٧ هـ ـ وهو يقضى بأن الجندى يبقى فى العسكرية

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٤ أغسطس سنة ١٨٨٠ والأعداد التالية .

العاملة أربع سنوات ثم يعود بعد هذه المدة الى بلده ، ويبقى رديفا مدة خمس سنوات مع تردده على مركز مديريته شهرين من كل سنة لحضور التمرينات العسكرية ، وبعد مضى السنوات الخمس يقيم فى بلده بغير عمل، ويسمى حينئذ جنديا احتياطيا رهن الطلب لمدة ست سنوات أخر ، وبعد انقضائها تنتهى مدة خدمته العسكرية الأصلية والاحتياطية ، وينسخ اسمه من دفاتر الجهادية •

تذمر عرابى وصحبه من هذا القانون ، واعتقدوا أنه انما وضع لمنع ترقية المصريين فى الجهادية ، وقصر الترقيات على الضباط الشراكسة والترك ، لأن جعل مدة الخدمة العاملة أربع سنوات ، يحول دون امكان ترقية الجنود ضباطا من تحت السلاح • لعدم كفاية هذه المدة للحصول على المعلومات العسكرية التي تؤهلهم للترقى ، وليس من سبيل الى ترقيتهم اذا ما صاروا من الرديف أو الاحتياطى ، فوضع هذا القانون يؤدى الى منع نظام الترقى من تحت السلاح ، ذلك النظام الذى سهل لكثير من الوطنيين أن يصلوا الى مرتبة الضباط ، ومنهم عرابى وزملاؤه ، ولو أن هذا القانون لم يقترن بممالأة عثمان رفقى للشراكسة واضطهاده للوطنيين لما كان صدوره باعثا على السخط والتذمر ، ولكن الملابسات التى اقترنت به جعلت الضباط الوطنيين يعتقدون أن الغرض من وضعه هو النكاية بهم •

ولم يكتف عثمان باشا رفقى باصدار هذا القانون ، بل كان فى تصرفاته يؤثر الضباط الشراكسة والترك فى الترقيات والتعيينات ، ويضطهد الوطنيين ، وآخر ما بدا منه ـ مما عجل بالثورة ـ أنه أصدر أمرا بنقل الميرالاى عبد العال بك حلمى حشيش قائد ألاى طره (وكان يعرف بالألاى السودانى) الى ديوان الجهادية (وزارة الحربية) وجعله معاونا بها، وفى هذا تنقيص من درجته ومركزه ، وأمر بتعيين خورشيد بك نعمان بدله ، وهو من أصل شركسى ، وأصدر أمرا آخر بفصل أحمد بك

عبد الغفار قائمقام ألاى الفرسان وعين بدله ضابطا شركسيا يدعى شاكر بك طمازه .

علم عرابى بهذه الأوامر قبل نشرها ، اذ كان ليلة ١٦ يناير سنة ١٨٨١ ــ ١٤ صفر سنة ١٢٩٨ ــ مدعوا الى وليمة بدار نجم الدين باشا لمناسبة عودته من الحج ، فسمع بها من أحد كبار المدعوين ، فثار لها غاضبا ، وقال لصاحبه وهو يحادثه : « ان هذه لقمة كبيرة لا يقوى عثمان رفقى على هضمها[1] » ، وعاد الى داره ساخطا محنقا ، فألفى كثيرا من الضباط ينتظرونه ليتشاوروا واياه فيما يجب عمله ، اذ كانوا قد بلغهم أيضا نبأ تلك الأوامر .

اجتماع الضباط ومطالبهم

اجتمع فى تلك الليلة بمنزل أحمد عرابى بك ، كل من : الميرالاى عبد العال بك حلمى حشيش قائد ألاى طره ، والبكباشى خضر افندى خضر من ضباط الألاى المذكور ، والميرالاى على بك فهمى الديب قائد الألاى الأول (ألاى الحرس الخديوى) بقشلاق عابدين ، والبكباشى محمد أفندى عبيد من ضباط الألاى المذكور ، والبكباشى ألفى أفندى يوسف من ضباط الألاى الرابع الذى كان عرابى قائدا له ، وأحمد بك عبد الغفار قائمقام ألاى الفرسان ، وكانوا فى شدة الهياج والغضب لصدور هذه الأوامر ، وأخذوا يتشاورون فيما يجب عمله لمنع نفاذها ، فاتفقوا على اختيار عرابى بك رئيسا لهم ، وعهدوا اليه العمل للتخلص من هذه الحالة ، على أن يتضامنوا واياه فى تنفيذ ما يأمر به ، قال عرابى يصف ما دار فى هذا الاجتماع من الحديث ، بعد أن أخبره الضباط بنيات عثمان باشا رفقى :

---

(١) مذكرات عرابى ص ١٥٢ .

قلت : ماذا تريدون اذاً ؟ فقالوا انما جئنا لنرى رأيك، فقلت : رأيى أن تطيبوا نفوسكم ، وتهدئوا روعكم ، وتعتمدوا على رؤسائكم وتفوضوا اليهم النظر فى مصالحكم ، وهم يتخذون من بينهم رئيسا يثقون به كل الوثوق ، ويسمعون قوله ويطيعون أمره ، ويحفظونه بمعاضدتكم اذا أرادت الحكومة به شرا ؟ فقالوا كلهم : انا فوضنا اليك هذا الأمر ، فليس فينا من هو أحق به وأقدر عليه منك ، فقلت كلا ، بل انظروا غيرى وأنا أسمع له وأطيع ، وأنصح له جهدى ، فقالوا : انا لا نبغى غيرك ، ولا نثق الا بك ، فأبنت لهم أن الأمر عصيب ، ولا يسع الحكومة الا قتل من يتصدى له ، فقالوا : نحن نفديك ونفدى الوطن العزيز بأرواحنا ، فقلت لهم أقسموا لى على ذلك ، فأقسموا[1] على السيف والمصحف ، ثم كتب عرابى من فوره عريضة الى رياض باشا بالشكوى من تعصب عثمان باشا رفقى لجنسه ، واجحافه بحقوق الضباط الوطنيين ، وطلب فيها وضع حد لما يصيبهم من اضطهاده ، وعزله من منصبه واعادة قائمقام الفرسان .

يقول عرابى فى مذكراته ان العريضة تتضمن مطالب عديدة يرمى معظمها الى تغيير نظام الحكم ، وهى (١) عزل ناظر الجهادية وتعيين غيره من أبناء الوطن .(٢) تشكيل مجلس نواب من نبهاء الأمة تنفيذا لما وعد به الخديو كتابة عقب ارتقائه مسند الخديوية (٣) ابلاغ الجيش العامل الى ١٨٠٠٠ جندى (٤) تعديل القوانين العسكرية لكى تكون كافلة للعدل والمساواة بين رجال الجيش[2] .

ويلوح لنا أن ورود هذه المطالب كلها فى عريضة الضباط أمر مبالغ فيه ، ومشكوك فى صحته ، فالمستر بلنت (وقد قص له عرابى واقعة قصر النيل) يقول ان العريضة كانت مقصورة على عزل عثمان باشا رفقى من منصبه[3] ، والشيخ محمد عبده ينفى رواية عرابى ، ويقول ان العريضة

(١ ، ٢) مذكرات عرابى ص ١٥٤ .
(٣) بلنت — التاريخ السرى للاحتلال ص ١٠٢ .

تتضمن الشكوى من الحيف الذى وقع بالضباط من عثمان رفقى وطلب عزله وأنه لم يرد بها أية اشارة الى الدستور أو الى زيادة الجيش الى ١٨٫٠٠٠ جندى ، [1] وقال على باشا فهمى فى استجوابه ان العريضة مقصورة على طلب عزل عثمان رفقى ، وذكر البارون دى رنج De Ring قنصل فرنسا العام فى مصر فى رسالته عن واقعة قصر النيل ان العريضة مقصورة على اعادة قائمقام الفرسان [2] .

فهذه الروايات ترجح عدم المطالبة بتأليف مجلس النواب أو زيادة عدد الجيش فى عريضة الضباط ، ومنطق الحوادث يؤيد ذلك ، فان المقام لم يكن يقتضى المبادرة الى طلب المجلس النيابى أو تعديل القوانين العسكرية وزيادة عدد الجيش ، بل كان الأمر لا يعدو المطالبة بعزل عثمان باشا رفقى ، والظاهر أن عرابى حين كتب مذكراته بعد وقوع حوادثها بسنين خلط بين مطالب الضباط فى واقعة قصر النيل ومطالبهم بعد انتصارهم فيها ، على أن طلب عزل عثمان رفقى هو فى نفسه مطلب خطير يدل على جرأة كبيرة من الضباط ويجعل من العريضة عملا كبيرا من غير حاجة الى مبالغة فى محتوياتها .

والآن نعود الى سياق الحديث فنقول : بعد أن كتب عرابى العريضة تلاها على الحاضرين فوافقوا عليها ، ووقع هو عليها بختمه وختم على بك فهمى وعبد العال بك حلمى ، ووضع المجتمعون الخطط الكفيلة بالمحافظة على النظام عند قيامهم بما اعتزموه ، والمحافظة على حياتهم اذا أرادت الحكومة أن تبطش بهم [3] .

---

(١) رسالة الشيخ محمد عبده فى ٣ مارس سنة ١٩٠٣ — المرجع السابق ص ٣٥٥ والبحر الزاخر لمحمود باشا فهمى ج ١ ص ٢٠٦ .
(٢) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨١ وثيقة رقم ١ .
(٣) مذكرات عرابى ص ١٥٤ .

يعد هذا الاجتماع فاتحة الثورة العرابية ، لأن تعاهد زعماء الضباط على مقاومة تنفيذ الأوامر العسكرية ، والجهر بمناصبة وزير الحربية العداء ، والمطالبة بعزله ، واختيارهم عرابى بك رئيسا لهم ، وحلفهم اليمين على التضامن واياه ، ومفاداته ومفاداة الوطن بأرواحهم ، كل ذلك معناه التمرد والخروج على النظام وتحدى الحكومة والاستهانة بهيبتها وقوتها ، أو بعبارة أخرى هى الثورة على الحكومة .

وفى غداة ذلك اليوم أى فى ١٧ يناير سنة ١٨٨١ ذهب الميرالايات الثلاثة أحمد عرابى بك ، وعلى بك فهمى الديب ، وعبد العال بك حلمى حشيش ، الى وزارة الداخلية ، وقدموا العريضة الى خليل باشا يكن وكيل الوزارة ، وطلبوا اليه تقديمها الى رياض باشا ، فذهب اليه ، ثم عاد وأخبرهم بأن رياض باشا يطلب أن يقابلوه ، فلما قابلوه وعدهم بالنظر فى الأمر ، وبعد أسبوع من هذه المقابلة ذهبوا الى داره وقابلوه ثانية وسألوه عما تم فى أمر العريضة ، فأجابهم متهددا متوعدا قائلا لهم : ان تقديم مثل هذه العريضة يؤدى الى الهلاك وأن أمرها أشد خطرا من العريضة التى قدمها محمد افندى فنى [1] وعوقب عليها بالنفى الى السودان، فأصر عرابى وصحبه على طلباتهم ، وأبان عرابى أن ما يطلبونه هو حق وعدل ، وانتهى الحديث بأن أخبرهم بأنه سينظر فى طلباتهم ، وانصرفوا على ذلك .

(١) رئيس قلم الترجمة بوزارة المالية وقد اتهم بانه حرر عريضة تتضمن الطعن والتنديد بادارة المالية ونسبها لبعض الضباط فحوكم على ذلك وحكم عليه المجلس العسكرى بالفصل من خدمة الحكومة وحبسه سنتين بالطوبخانة (٢ رمضان سنة ١٢٩٧) ونشر الحكم فى الوقائع المصرية عدد ٨ نوفمبر سنة ١٨٨٠ ثم عفا عنه الخديو بعد أن ساءت حالته بالسجن اذ قضى به ثمانية أشهر (الوقائع المصرية عدد ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٨٠) .

الضباط الثلاثة



عرابى ، على فهمى الديب ، عبد العال حلمى

(الذين على أيديهم بدأت الثورة العرابية)

وفى ٣١ يناير سنة ١٨٨١ اجتمع مجلس الوزراء فى سراى عابدين برآسة الخديو ، وبحث فى أمر هذه العريضة، فاستقر الرأى على وجوب محاكمة الضباط الثلاثة : أحمد عرابى بك ، وعلى فهمى بك ، وعبد العال حلمى بك ، أمام مجلس عسكرى ، وكان الأمر موضع جدل طويل فى المجلس ، اذ كان رياض باشا يميل الى احالة تحقيق ما فى العريضة على مجلس عسكرى، ولكن عثمان باشا رفقى رأى وجوب القبض على الضباط الثلاثة الذين اجترأوا على تقديمها ومحاكمتهم أمام مجلس عسكرى ، وانضم الخديو الى هذا الرأى ، وتابعه أغلب الوزراء ، وأخذ عثمان باشا رفقى على عهدته تنفيذه وأن يكون مسئولا اذا حصل ما يخل بالامن [1]، ويقول محمود باشا سامى البارودى انه حصلت مناقشة طويلة بمجلس النظار فى هذا الصدد وان رياض باشا عارض عثمان باشا رفقى وقال انه يخشى حصول فتن ، وأخيرا قال له : ان كنت واثقا من عدم حصول أدنى أمر فلا مانع من الاجراء ، وقد تكفل بذلك عثمان باشا وبعدها تقرر وقفهم وتشكيل المجلس العسكرى [2] .

استقر اذن رأى مجلس الوزراء على محاكمة الضباط الثلاثة ، وأصدر الى وزير الحربية أمراً بالقبض عليهم وسجنهم ، وتأليف المجلس العسكرى لمحاكمتهم برآسة الجنرال استون باشا أركان حرب الجيش المصرى وعضوية اسماعيل باشا كامل وخسرو باشا ورضا باشا وشبوقى باشا ولارمى باشا ودى بلتش باشا ، ولم يعرف الضباط الثلاثة ما تقرر فى شأنهم ولم يخطرهم عثمان باشا رفقى بأمر القبض عليهم ، ولا نفذه بطريقة عسكرية تشعر بهيبة الحكومة وسلطانها ، بل تحايل على تنفيذه واتبع طريقة ملتوية تنم عن الضعف والدس ، فقد أرسل اليهم فى مساء ذلك اليوم تذاكر

---

(١) الوطن عدد ٢٢ فبراير سنة ١٨٨١ .
(٢) محضر استجواب محمود باشا سامى البارودى مصر للمصريين ج ٧ ص ٦٧ .

يدعوهم فيها الى الحضور لديوان الوزراء (بقصر النيل) [1] صباح اليوم التالى (أول فبراير) للمداولة معهم فى ترتيب الاحتفال بزفاف الاميرة جميلة هانم شقيقة الخديو .

فاحس عرابى ورفيقاه المكيدة المدبرة لهم ، لانه لم تجر العادة بأن يستدعى وزير الحربية ثلاثة من أمـراء الألايات للمذاكرة فى مثل هـذا الشأن ، فاستعدوا للدفاع عن حياتهم ، واتفقوا على أن يلبوا الدعوة وأن يذهبوا الى قصر النيل ،على أن يصحبهم بعض ضباط الألاى الاول (الاى الحرس ، وكان مقره بقشلاق عابدين) كعيون يرقبون الحالة عن بعد لكى يبادروا الى اخبار اخوانهم بما يقع اذا أصاب الضباط الثلاثة مكروه .

وصل عرابى وصاحباه الى قصر النيل ، فألفوه غاصا بكبار الضباط الموالين للحكومة ، وكان المجلس العســكرى منعقدا ، فتلا على الضباط الثلاثة الأمر القاضى باعتقالهم ومحاكمتهم ، ثم نزعت منهم سيوفهم ايذانا بانفاذ الأمر ، وكان ذلك حوالى الظهر ، وسيقوا الى قاعة السجن بقصر النيل ، بين صفين من الضباط الشراكسة ، وتقاذفت عليهم ألفاظ الشماتة والسباب ، ووقف عليهم الحرس وبأيديهم السيوف مسلولة ، وعين عثمان باشا رفقى ثلاثة ضباط بدلهم على ألاياتهم الثلاثة ، فجعل الميرالاى محمود بك طاهر قومندانا للألاى الرابع بدلا من عرابى بك ، والميرالاى خورشد بك نعمان ميرالايا للألاى السودانى بطره بدلا من عبد العال حلمى بك ، والقائمقام خورشـــد بك بسمى ميرالايا لألاى الحرس بدلا من على بك فهمى ، واعتزم تنفيذ هذا الأمر فورا ، فأصحب الضباط الجـــدد الثلاثة بثلاثة من القواد (اللواءات) ليتسلم كل منهم بحضوره قيادة ألايه،فجعل

---

(١) هو القصر المعروف بثكنات قصر النيل ، وقد بناه سعيد باشا ، وجدده الخديو اسماعيل باشا وجعله مقرا لوزاة الحربية وكانت تسمى وزارة (الجهادية) واستمر مقرا لها فى عهد الخديو توفيق الى أن احتله الانجليز عقب دخولهم العاصمة سنة ١٨٨٢ ، وجلوا عنه سنة ١٩٤٧ .

مع طاهر بك اللواء طه باشا لطفى ، ومع خورشيد نعمان اللواء خورشيد باشا طاهر ، ومع خورشد بك بسمى الفريق راشد باشا حسنى •

الهجوم على قصر النيل
واطلاق سراح الضباط الثلاثة

فلما علم عيون الألاى الأول باعتقال الضباط الثلاثة،أسرعوا بالعودة الى مركز الألاى بقشلاق عابدين ، وأنهوا الى ضباطه ما وقع ، فهاج الضباط جميعا ، واعتزموا انقاذ اخوانهم ، ونهض البكباشى محمد افندى عبيد [1] مناديا الجند النداء العسكرى بالاحتشاد والتأهب للمسير،فاعترضه قائمقام الألاى خورشد بك بسمى ، وسأله عن سبب هذا النداء ، فلم يجبه بكلمة ، وأمر بعض الجنود باعتقاله فى احدى قاعات القشلاق ، واصطف الجنود بأسلحتهم ، وساروا بقيادة محمد افندى عبيد وقصد بهم الى قصر النيل ، حيث الضباط المعتقلون ، وبينما كان الجند يستعدون للخروج من القشلاق ، علم الخديو بهذه الحركة ، وشهدها بنفسه من سلاملك السراى المقابل للقشلاق ، فأمر الفريق راشد باشا حسنى سر ياوره بأن يتوجه اليهم لوقف الحركة ، فلم تجد هذه الوساطة نفعا ، فاستدعى الخديو الضباط فلم يحضر أحد [2] •

سار جنود الألاى الأول من قشلاق عابدين الى قصر النيل ، فلما بلغوه وضع البكباشى محمد عبيد الحصار حوله ، وأمر بقية الجند بالهجوم على الديوان ، فهجم الجنود حاملين بنادقهم وفى أطرافها الرماح (السنك)، واقتحموا الديوان صائحين صاخبين ، فوقع الرعب فى نفوس القواد والضباط الموجودين بالديوان ، وفى مقدمتهم عثمان باشا رفقى (وزير الحربية) وبادروا الى الفرار ، أما عثمان رفقى فقد فر من احدى النوافذ

(١) هو الذى صار فيما بعد الأميرالاى محمد بك عبيد واستشهد فى واقعة التل الكبير
(٢) مذكرات عرابى ص ١٦٠ • مصر للمصريين ج ٤ ص ٥٨ •



عثمان رفقى

وزير الحربية فى وزارة رياض باشا

(والذى كانت تصرفاته السبب المباشر لظهور الثورة العرابية)

الى ورشـــة التَرزية يطلب النجاة لنفسه ، ولما لم يجـده الجند اقتحموا بأسلحتهم غرفة أفلاطون باشا وكيل الحربية وطلبوا انقاذ ضباطهم ، وفى أثناء ذلك أحاط فريق من الجند بأفلاطون باشا ، فرغب فى التخلص منهم ، فضربوه وجرح فى رقبته جرحا خفيفا ، وهم أستون باشا ولارمى باشـا ودى بلتش باشا باغاثته ، فضربهم المتجمهرون ، وأخذ الجند يبحثون عن الضباط المعتقلين ، وتفرقوا لذلك فى جميـع الغرف والجهات ، وكسروا الأبواب والشبابيك وكل ما عاقهم عن السير الى أن وصلوا الى مقر الضباط الثلاثة ، ففك البكباشى محمد عبيد سراحهم [1] .

---

(١) عن الوطن عدد ١٢ فبراير سنة ١٨٨١ .

اجتماع الجند بميدان عابدين

خرج الضباط الثلاثة من قصر النيل ظافرين ، وساروا يحيط بهم الجند الى قشلاق الألاى الأول بميدان عابدين ، وكان عرابى وصحبه على عهد مع ضباط الألايات الثلاثة أن يتضامنوا معهم ويبادروا الى نجدتهم اذا حل بهم مكروه •

أما ألاى طره ، الذى كان على رأسه عبد العال حلمى ، فانه لم يكد يعلم بما حل بعرابى وصاحبيه حتى هب لنجدتهم ، فلما حضر الميرالاى الجديد ، خورشد بك نعمان ، ليتسلم الألاى يصحبه خورشد باشا طاهر وأحمد بك حمدى الياور الخديوى ، بادر البكباشى خضر افندى خضر الى اعتقالهم ووضعهم تحت الحفظ فى غرفة القائمقام فرج بك الدكر ، واعتقله معهم ، ثم أمر بتوزيع الأسلحة والذخيرة على الجنود ، وسار بهم الى قصر النيل لانقاذ الضباط الثلاثة ، وقد شعر ناظر محطة طره بهذه الحركة ، فأرسل تلغرافا الى الخديو ينبئه بها ، فأوفد الخديو أحد ياورانه لمقابلة خضر افندى خضر واخباره بما تم من الافراج عن الضباط الثلاثة، واقناعه بالرجوع من حيث أتى واطلاق سراح الضباط الذين سجنهم بطره ، فلم يلق الياور اليه أذنا صاغية ، واستمر الجند سائرين بقيادة خضر افندى خضر ، وسار بهم الى ميدان عابدين لكى يشاهد الضباط الزعماء بعد الافراج عنهم ، فلما وصلوا الى ميدان عابدين ، استقبله الألاى الأول بالتعظيم العسكرى وعزف الموسيقى ، وتقدم ضباط الاى طره الى عرابى وصاحبيه فهنؤوهم بالسلامة ، وتعانقوا فرحين مستبشرين، واحتشد الناس فى الميدان لمشاهدة هذا المنظر الذى لم يألفوه من قبل ، وعندئذ وقف عرابى خطيبا بأعلى صوته وأثنى على اخلاص الضباط والجند واتحادهم لانقاذه وصاحبيه من السجن •

وأما الاى العباسية (ألاى عرابى) فقد تخلف عن الاشتراك فى الحركة ، ولم يحضر الا ليلا بعد عزل عثمان رفقى ، كما سيجىء بيانه •

عزل عثمان رفقى
وتعيين البارودى وزيرا للحربية
أول انتصار للثورة

كان احتشاد جنود الألايين بأسلحتهم فى ميدان عابدين كافيا لايقاع الاضطراب فى نفس الخديو وحاشيته ، وقد استدعى وزراءه وخاصة رجاله حين بلغه نبأ ما حدث فى قصر النيل ، وتشاوروا فيما يصح عمله ازاء هذه الحركة ، فأشار محمود سامى باشا البارودى (وكان وقتئذ وزيرا للأوقاف) باجابة طلبات الجند ، وقال انى أراهم مطيعين بدليل هتافهم باسم الخديو ، ولم ير الخديو بدا من الاذعان ، واتفق الرأى على أن يذهب البارودى يصحبه خيرى باشا رئيس الديوان الخديوى ليقابلا عرابى وصاحبيه ويتعرفا ما يطلبون ، فقابلاهم وعرفا منهم أنهم يطلبون عزل عثمان باشا رفقى ويلتمسون العفو عنهم لان عثمان باشا هو السبب فيما حدث ، فعاد البارودى وخيرى باشا الى الخديو وعرضا عليه حديثهما مع الثلاثة الضباط ، فأمر باستدعائهم فحضروا والتمسوا منه العفو فعفا عنهم[1] .

واستقال عثمان باشا رفقى ، وأصدر الخديو أمره باسناد وزارة الحربية الى البارودى مع بقاء وزارة الأوقاف فى عهدته ، فتم بهذا التعيين ثلاثة انتصارات نالها الحزب العسكرى فى يوم واحد ، أولها اطلاق سراح الضباط الثلاثة ، وثانيها عزل عثمان باشا رفقى الذى كان خصما لهم ، ثم اسناد وزارة الحربية الى نصير لهم ، ومن هنا توطدت صلات الثقة بين البارودى والضباط ، اذ برهن على أنه كان مؤيدا لهم داخل مجلس الوزراء ، وظل عضدا لهم وموضع ثقتهم طوال عهد الثورة .

وهذا نص الأمر العالى الصادر من الخديو الى رئيس مجلس الوزراء فى أول فبراير سنة ١٨٨١ (٢ ربيع الأول سنة ١٢٩٨ هـ) بتقليد البارودى

---

(١) استجواب محمود باشا سامى البارودى ، مصر للمصريين ج ٧ ص ٦٨ .



محمود باشا سامى البارودى

وزير الحربية فى عهد وزارتى رياض باشا وشريف باشا

ثم رئيس وزارة الثورة

وزارة الحربية : « بناء على استعفاء عثمان رفقى باشا من نظارة الجهادية صار احالة نظارة الجهادية الى محمود سامى باشا حسب ما تقرر وصدر له أمرنا بذلك فى تاريخه وهذا لدولتكم بالاشعار » [1] .

موقف الألاى الرابع

قدمنا أن الألاى الرابع (ألاى العباسية) تخلف عن الحضور الى ميدان عابدين عند احتشاد الجند ، وبيان ذلك أنه لم يكن مؤازرا حركة

---

(١) الوقائع المصرية عدد ١٨٢٠ .

الثورة فى مبدأ الأمر ، فلما صدرت الأوامر السابقة ، وتعين أميرالاى جديد له ، وهو الميرالاى محمود بك طاهر ، ذهب هذا صحبة اللواء طه باشا لطفى الى مركز الألاى ليتسلم منصبه ، فاستقبله ضباطه بالاحترام والاذعان ، وقبلوه أميرا عليهم ، وأبدى البكباشى الألفى افندى يوسف خضوعه وخضوع زملائه لأوامر الحكومة ، ولكن لم يمض قليل من الزمن حتى بلغهم اجتماع الألايين الآخرين فى ميدان عابدين ، ثم ماكان من عزل عثمان رفقى وتعيين محمود باشا سامى البارودى وزيرا للحربية، وصدور العفو من الخديو عن الميرالايات الثلاثة ، فوقع ضباط الألاى المتخلف فى الحيرة والارتباك وسقط فى أيديهم وتحرج مركزهم أمام زملائهم ، واضطر طه باشا وطاهر بك الى الانسحاب ومغادرة مركز الألاى ، أمام ضباطه ، فأخذ يلوم بعضهم بعضا على تخلفهم على اللحاق باخوانهم ، وينسب كل منهم هذا التخلف الى الآخرين ، وأخيرا اتفقت آراؤهم على الذهاب الى ميدان عابدين ليظهروا اخلاصهم لعرابى،ويلتمسوا منه العفو عن تأخيرهم ، فذهبوا ليلا وقابلوا عرابى فقبل عذرهم ظاهرا ، وبقوا بالقشلاق بقية الليل ، وعادوا صباحا الى العباسية مع أميرالايهم الأصلى (عرابى) •

قضى عرابى وجنوده بقية الليل فى قشلاق عابدين وأقام دوريات من جنود الألايين لحراسة القشلاق ، اتقاء مكيدة قد تدبر ضدهم ، وانقضى الليل بسلام ، وفى الصباح عاد ألاى العباسية الى مركزه وعاد الألاى السودانى الى طره ، وأفرج عن المسجونين الذين اعتقلهم الثائرون بالأمس ، وهم اللواء خورشيد باشا طاهر وخورشيد بك نعمان والقائمقام فرج بك الدكر والياور الخديو أحمد بك حمدى •

عرابى والقناصل

وفيما كان عرابى على رأس هذه الحركة أرسل الى قنصلى انجلترا

وفرنسا كتابا يسوغ فيه عمله ويبسط فيه شكواه من تصرف الحكومة ، وكان البارون دى رنج De Ring قنصل فرنسا العام يعطف على مطالب الضباط ، وينكر على وزير الحربيـــة تصرفاته ، وقد عرف فى الجملة بالعواطف الطيبة نحو مصر ومناوأته المطامع الانجليزية فيها ، ومن هنا جاء الظن أنه أرسل الى عرابى كتابا يمدحه فيه على ثباته ويشجعه على عـدم المبالاة بالحكومة [1] والواقع أنه لم يرسل اليه كتابا ما ، بل تدخل لدى الخديو لانصاف الضباط الوطنين وتهدئة الحالة ، قال فى هذا الصـــدد يصف بنفسه واقعة أول فبراير وملابسـاتها : « على أثر تعيين ضـــابط شركسى بدلا من قائمقام ألاى الفرسان كتب كثـير من الضباط الوطنيين عريضة الى رياض باشا يطلبون فيها اعادة الضابط المفصول ، وكان وطنيا، فقوبلت هذه العريضة بالاهمال ، ولم يقف الأمر عند هــذا الحد ، بل اعتقل فى هذا الصباح (أول فبراير) قواد الألايات الثــلاثة التى ينتمى اليها الضباط الموقعون على العريضة ، وذلك بأمر وزير الحربية الشركسى، فأثارت هذه التصرفات القاسية هياج الجند وأطلقوا سراح رؤسائهم عنوة ظهر اليوم ، وقد أبلغنى هذه الأخبار ضابطان وطنيان ، وقدما لى عريضة من القواد الثلاثة يطلبون فيها تدخل هيئة القناصل بوساطتى لعزل عثمان باشا رفقى وأشـــياعه ، فامتنعت طبعا عن التدخل فى الأمر ، ونصـــحت للضابطين بتهدئة خواطر زملائهما،ثم ذهبت الى السير ادور ماليت (قنصل انجلترا العام) لنتوجه معا الى الخديو ، وقد ذهبنا اليه ووجدناه معوزرائه، وكان سموه قد أوفد وزير الأوقاف (محمود باشا سامى البارودى) الى الضباط الثوار لمخابرتهم بقصد كسب الوقت ، وبعـد أن مكثنا معه هنيهة قصيرة نصحنا له أنا والسيرماليت فى حالة اصرار الضباط والجند على عزل عثمان باشا رفقى أن يذعن بدلا من التسبب فى وقوع كارثة ، ولم يكن المسيو دى بلنير ولا المستر كولفن (الرقيبان الماليـان) حاضرين مجلس

---

(١) رواية مصر للمصريين ج ٤ ص ٨٦ .

الوزراء ، على أن الحركة ليست موجهة ضدهما ، ولا ضد الاوروبيين على العموم ، ولكن مركز رياض باشا قد يتزعزع من جرائها » [1] .

وقد نقم الخديو ورياض باشا من البارون دي رنج عطفه على الضباط الوطنيين وتأييده اياهم ، فأرسل الخديو باتفاقه مع رياض الى المسيو جول جريفي رئيس جمهورية فرنسا رسالة يشكو فيها مسلك القنصل العام ، وكانت نتيجة هذا المسعى استدعاء البارون دي رنج الى فرنسا في ٢٢ فبراير سنة ١٨٨١ [2] ثم نقله من منصبه ، فغادر مصر على كره من الضباط الوطنيين في أول مارس سنة ١٨٨١ ، وكان نقله انتصارا لوزارة رياض باشا ، وقد اغتبطت السياسة البريطانية لهذا النقل لانها كانت ترى في البارون دي رنج عاملا مناوئا لها ومؤيداً للحركة الوطنية في مصر .

وعين بدله المسيو سنكفكس Scienkiewicz معتمدا وقنصلا عاما لفرنسا في مصر ، فحضر الى القاهرة وقدم أوراق اعتماده الى الخديو في ٢٦ يوليه سنة ١٨٨١ بسراى رأس التين [3] .

خطبة الخديو في الضباط

أراد الخديو بعد انقضاء أيام على واقعة قصر النيل أن يجتذب اليه قلوب ضباط الجيش ، ويزيل تأثير الحادثة من نفوسهم ، فاستدعى الى سراى عابدين يوم ١٢ فبراير سنة ١٨٨١ ضباط ألايات العاصمة من رتبة بكباشي فما فوقهم ، وحضر الاجتماع وزير الحربية (البارودى) وكبار رؤساء الجيش من رتبة فريق ولواء ، فلما انتظم عقدهم ، ألقى الخديو فيهم خطبة ضمنها العفو عما حدث يوم أول فبراير ، وأكد لهم أنه لم يبق

---

(١) رسالة البارون دى رنج فى أول فبراير الى المسيو بارتلمى سان هيلير وزير خارجية فرنسا — الكتاب الاصفر سنة ١٨٨١ وثيقة رقم ١ .

(٢) الكتاب الاصفر — المرجع السابق وثيقة رقم ٥ .

(٣) الوقائع المصرية عدد ٣١ يولية سنة ١٨٨١ .

فى نفسه أثر منها ، وطلب اليهم احترام النظام وطاعة الحكومة ، وهذا نص الخطبة[1] :

« انكم تعلمون حق العلم ما عندى من الميل والمحبة للعساكر والالتفات الى شئونهم من يوم استلامى لزمام الحكومة ، وذلك لما هو متحقق لدى أنهم متحدون معى فى مقاصدى الحسناء التى هى دوام حفظ الأمنية واستقامة الأحوال الادارية فى هذا القطر ، فلذلك لا أخفى عنكم ما حصل لى من الأسف بأسباب الحركة التى حدثت وانقضت ، ومع هذا فانى قد عفوت ولم يبق فى قلبى من أثرها شىء بالكلية ، فيلزمكم أن لا تشتغلوا من الآن فصاعدا بشىء خارج عن حدود وظائفكم ، واجتهدوا فى أداء واجباتكم العسكرية ، ومن المعلوم أن كل سعيى واجتهادى يتجه الى اصلاح الأحوال وتحسين الأمور ، وهيئة النظار الحاضرة متحدة معى فى هذه المقاصد الخيرية ، ومجتهددة فى تتميم مايجب من الاصلاحات اللازمة ، وليس بخاف عليكم ما تم بهذا القطر من الاصلاحات المالية والادارية فى ظرف سنة واحدة ، وذلك مما يوجب على كل محب لهذا الوطن ابداء الشكر واظهار علامات المسرة ، وحاصل ما أقول لكم ان العساكر ليس لهم وظيفة سوى التمسك بالقوانين الجهادية والسعى فى أداء واجباتهم العسكرية ، والامتثال لولى أمرهم ، وانى لعلى يقين من أنكم تعتقدون بأن أكمل الصفات العسكرية هى الاستقامة والامتثال فى كل الأمور والأحوال ، فمن الواجب عليكم أن تحافظوا على ذلك وتجعلوا أعمالكم دائرة على هذا المحور القويم » .

فقابل الضباط هذه الخطبة باظهار الولاء للخديو والامتثال للأوامر والقوانين والنظامات العسكرية ، وانصرفوا داعين شاكرين .

وكان الظن أن مثل هذه الخطبة ترد النظام الى الجيش ، وتدعو الضباط الى الاطمئنان الى نيات الحكومة نحوهم ، اذ لم يكن خافيا أنهم كانوا يتوجسون شرا من ناحيتها ، ويتوقعون أن تتربص بهم الدوائر

---

(١) كما نشرت فى الوقائع المصرية عدد ١٢ فبراير سنة ١٨٨١ .

للاقتصاص منهم اذا أمكنتها الفرصة وبذلك تزداد هوة التنافر اتساعا بينهم وبين الحكومة ، فأراد الخديو بهذه الخطبة أن يدخل الطمأنينة الى نفوسهم ويدعوهم الى الثقة بمقاصد الحكومة ، ولكن الحوادث جاءت على خلاف ما كان يظن ويتوقع •

مطالب العرابيين
بعد واقعة قصر النيل

لم يطمئن عرابى وصحبه على مركزهم وعلى حياتهم بعد واقعة قصر النيل ، فبالرغم من عزل عثمان باشا رفقى ، وتعيين وزير حربية يعطف عليهم ويؤيدهم ، فانهم كانوا يخشون على حياتهم أن تمتد اليها يد الاغتيال انتقاما مما فعلوا ، وأقاموا لهم حرسا من المخلصين لاشخاصهم ، وزادوا من عدد الخفراء لحراسة منازلهم ليلا ، واختاروا ضباطا من خاصة أوليائهم لنقل المراسلات السرية بينهم ، وصاروا اذا انتقلوا من مراكز آلاياتهم الى بيوتهم اصطحب كل منهم حرسا من العساكر المسلحين للمحافظة على حياتهم يلازمونهم حتى يعودوا الى مراكزهم ، وأكثروا من الاجتماعات السرية ، يعقدونها ليلا فى منزل عرابى ، ويدعون اليها من يثقون باخلاصهم من الضباط للتشاور فيما يفعلون ، وتنفيذ ما يستقر عليه رأيهم ، وقد أسفرت هذه الاجتماعات عن تقديم عريضة من جميع الألايات بالمطالب الآتية :

أولا ــ صرف نقود بدل التعيينات التى تؤخذ من مخازن الجهادية وتباع للألايات ، وذلك حفظا لحقوق العساكر من التلاعب بها والخيانة التى كانت فاشية فى المأمورين ورؤسائهم ، وخصوصا فى صنف المسلى (السمن) فانه كان يصرف للألايات من الشحم الذى يصنع فى تريستا ، ويأتى فى براميل باسم مسلى وكان كريه الطعم والرائحة لا يصلح للطعام ، ولكن لم يكن أحد ليجسر على المجاهرة بالحقيقة ، لما للتجار المتعهدين بتوريده من المداخلة مع الرؤساء •

ثانيا ـ عدم استقطاع مرتبات الضباط والعساكر فى مدة الاجازات التى تعطى لهم اذا لم تتجاوز ثلاثين يوما ، واذا تجاوزت هذه المدة يستقطع نصفها فقط .

ثالثا ـ أن يؤخذ من الضباط والعساكر نصف الأجرة فى السكك الحديدية .

رابعا ـ ابطال ورشة الترزية لما فيها من التلاعب والغبن الفاحش وصرف أثمان الملابس نقدا لتشترى من الخارج بمعرفة الألايات .

خامسا ـ عدم جواز الترقى للعسكرى ما لم يسن لذلك قانون خاص يجرى العمل على مقتضاه .

سادسا ـ زيادة مرتبات جميع الضباط والعساكر بالنسبة لارتفاع أسعار الحاجات عن قيمتها من منذ ثمانين سنة ، أى حين انشاء العسكرية وترتيب تلك المرتبات الدنيئة .

سابعا ـ سن قانون يشمل حالات الترقى والتقاعد والمكافآت والاجازات وتسوية معاش الاستيداع .

ثامنا ـ ارجاع أحمد بك عبد الغفار قائمقام السوارى الذى فصله عثمان باشا رفقى من الخدمة من غير محاكمة ولا سبب يوجب ذلك [1] .

اجابة معظم هذه الطلبات

أجابت الحكومة معظم هذه الطلبات ، فعنيت وزارة الحربية باصلاح مأكل الجيش ، وصار يطبخ لهم فى معظم الوجبات اللحم وأنواع الخضر والأرز باللبن والحلوى، بدلا من العدس والفول اللذين كانا طعامهم الدائم، وصار يعطى للجنود السودانية شراب البوظة المصنوعة من الشعير ، كمألوف عادتهم وتصرف لأولادهم ونسائهم جرايات زيادة عن جرايات الجند .

(١) مذكرات عرابى ص ١٦٦ .

وعرض محمود سامى باشا البارودى على مجلس الوزراء وجوب سن القـوانين اللازمة لاصـلاح حالة الجنـد ، وزيادة رواتب الضـباط والعساكر ، وتعديل النظامات والقوانين العسكرية كافة ، فوافق مجلس الوزراء على اقتراح وزير الحـربية ورأى البـدء بزيادة رواتب الضباط والجنود، وتأليف لجنة للنظر فيما يجب اجراؤه من التعديلات والاصلاحات فى النظم والقوانين العسكرية، ورفع رياض باشا الى الخديو فى ٢٠ ابريل سنة ١٨٨١ تقريرا بذلك [1] أشار فيه طلب ناظر الجهادية زيادة رواتب الضباط والجند ، ثم قال : « قد تراءى للمجلس أن زيادة المرتبات التى يلتمسهـا تستوجب ضرورة تقليل باقى مصروفات العسكرية برية وبحرية ، ويرى أيضا لزوم جعل العساكر الذين تحت السلاح أحد عشر ألفا من صف ضباط ونفر [2] وأنه ينبغى أن يتحد كل من ناظر المالية والجهـادية فى البحث عما اذا كان يحتمل الحصول على بعض وفورات من تحسين ترتيب مصالح ادارة نظارة الجهادية والبحرية ، هـذا ، ولم يبين ناظر الجهادية لزوم تحسين حالة الضباط بالنظر لمرتباتهم فقط ، بل بالنظر للترقى أيضا فانه قد ترقى فى الواقع ونفس الأمر فى مدة السـنوات الأخيرة من حكم حضرة اسماعيل باشا عدد وافر من الضباط ، وانبنى على ذلك أنه قد صار عدد الضباط المستودعين أكثر من عدد الضباط الذين فى الخدمة العسكرية الذين هم مع ذلك كافون كفاية كلية للوازم المصلحة ، ففضلا عن استخدام كثير من الضباط فى المصالح الملكية مازال موجودا الآن ١٠٤٥ ضابطا فى حالة الاستيداع، فيلزم ازالة هذه الحالة ، وينبغى أيضا وضع قواعد صريحة لربط الشروط التى بموجبها يسوغ ترقية أى ضابط الى رتبة أعلى من رتبته ، غير أنه لا يمكن النظر والبحث بوجه مفيد فى الطرق والتدابير

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢١ ابريل سنة ١٨٨١ .

(٢) كذا فى الوقائع المصرية عدد ٢١ ابريل سنة ١٨٨١ ، وفى مذكرات عرابى (من صنف ضباط ونفر) ولعله خطأ فى النقل ، لأن عبارة الوقائع أدق وأضبط وتوافق أيضا النص الوارد فى مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨١ ص ٧٣ .

المقتضى اتخاذها لأجل الوصول الى الغاية المقصورة الا بواسطة قومسيون يتركب من أشخاص تكون لهم أهلية خصوصية فى مثل هذه المواد » [1].

زيادة رواتب الضباط والجنود

وبناء على هذا التقرير صدر مرسومان بتاريخ ٢٠ ابريل سنة **١٨٨١** (٢١ جمادى الأولى سنة **١٢٩٨** هـ) يقضى الأول بزيادة رواتب الضباط والجنود على النحو الآتى :

المرتب القديم	المرتب الجديد	
قرش شهريا	قرش	
٧٥٠٠	٨٠٠٠	فريق
٦٠٠٠	٦٥٠٠	لواء
٤٠٠٠	٥٠٠٠	أميرالاى
٢٥٠٠	٣٥٠٠	قائمقام
٢٠٠٠	٢٥٠٠	بكباشى
١٢٠٠	١٥٠٠	صاغ قول أغاسى
٥٠٠	٩٥٠	يوزباشى
٤٠٠	٧٥٠	ملازم أول
٣٥٠	٦٠٠	ملازم ثان
١٣٠	٢٥٠	صولقول أغاسى
٥٠	٨٠	باشجاويش
٤٠	٦٥	بلوك أمين
٣٠	٥٥	شاويش
٣٠	٤٠	أونباشى
١٠ ١٩	٣٠	نفر [2]

(١) الوقائع المصرية عدد ٢١ ابريل سنه ١٨٨١ .

(١) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨١ ص ٧٢ ، ومذكرات عرابى ص ١٧٠ .

تأليف لجنة لاصلاح القوانين العسكرية

ويقضي المرسوم الآخر بتأليف لجنة (قومسيون) برياسة وزير الحربية والبحرية للنظر والبحث في القوانين والنظم العسكرية المعمول بها وقتئذ ، وادخال كل ما ترى لزومه من التعديلات والاصلاحات فيها وما ينبغي اجراؤه من الاصلاح في المدارس الحربية ، واعداد مشروع قانون بشروط الدخول في سلك الضباط وتعيينهم وترقيتهم واستيداعهم ورفتهم وتقاعدهم ، وتسوية حالة الضباط المحالين الى الاستيداع .

ألفت هذه اللجنة من الأعضاء الآتية أسماؤهم : حسن أفلاطون باشا . الجنرال استون باشا Stone Pacha . الجنرال جولد سميث Gold Smith . محمد مرعشلي باشا . راشد حسني باشا . اسماعيل كامل باشا . الجنرال لارمي باشا Larmee . دي بلوتش باشا De Plotz خالد باشا . محمد رضا باشا . محمد كامل باشا . دي برناردي بك De Bernard . محمد شوقي بك . أحمد عرابي بك . حسن مظهر بك . محمد خلوصي بك . عبد الرحمن بك سليم . سليمان يسري بك . فرهاد بك . محمد نسيم بك .

فأخذت اللجنة توالي الاجتماع لاعداد القوانين العسكرية الجديدة ، وهي القوانين التي صدرت في عهد وزارة شريف باشا كما سيجيء بيانه .

احتفال وزير الحربية
بزيادة رواتب الضباط

أقام محمود سامى باشا البارودى بعد صدور هذين المرسومين حفلة فى ديوان الجهادية (وزارة الحربية) بقصر النيل ابتهاجا بزيادة رواتب الضباط والجند وتأليف لجنة اصلاح النظم العسكرية ، وكأنما أراد أن يعلن أول ثمرة لتقلده وزارة الحربية ليكسب ثقة الضباط والجند ، ويزداد بهم نفوذا وسلطانا •

استكملت هذه الحفلة مظاهر الرونق والفخامة ، اذ أعد فيها البارودى مأدبة فاخرة دعا اليهـا الوزراء وعلى رأسـهم رياض باشا ، ثم المراقبين الأوروبيين ، وضباط الجيش ، ولما تكامل جمعهم جلسوا الى موائد الطعام، فتناولوا المآكل الفاخرة •

خطبة محمود سامى باشا البارودى

ثم قام محمود سامى باشا البارودى وألقى خطبة نوه فيها بفضـل الحكومة ، وأعـرب عن فضل الخـديو فيما تقرر من الاصـلاحات ، ودعا الضباط الى الخضوع لأوامر الحضرة الخديوية ، ولعله أراد بهذه الخطبة أن يزيل من الأذهان تأثير التمرد الذى وقع من الجيش يوم أول فبراير سنة ١٨٨١ ، وهاك نص الخطبة :

« هذه ليلة أنس دعتنا الى الاجتماع فيها دواعى المحبة والائتلاف ، تذكارا لمآثر الحكومة الخديوية الجليلة التى وجهت عزيمتهـا الى اصلاح أحوال الأهالى جميعا ، وتعميم العدل فيهم وايصال كل الى ما يستحق ، وقد رأينا فى هـذا الزمن القليـل من عهد ما استلم خـديوينا المعظم زمام الحكومة تغييرا مهما اذ تبدل فيه العسر باليسر ، والظلم بالعدل ، والنقم بالنعم ، وتقدمت فيه البلاد الى نجاحها تقدما سريعا ، وما ذلك الا من حسن

مقاصد هذا الجناب وطهارة سجاياه ، خصوصا وأنه اصطفى لمساعدته على مقاصده الجليلة رجلا غيورا على الهمة ، زكى النفس ، وهوحضرة دولتلو رياض باشا ، فلم يأل جهدا فى العمل ، ولم يقصر فى تذليل المصاعب باتحاده مع حضرات رفقائه الكرام حتى وصلنا الى هذه الغاية التى لا ينكر أحد حسنها ، ولا ريب فى أن هذه نعم يجب علينا استبقاؤها وحفظها والاستزادة منها ، ولن يكون ذلك الا اذا قرناها بالشكر عليها ، فقد قالوا : الشكر سياج النعم ، وحقيقة الشكر أن يكون جميعنا مخلصا للحكومة فى خدمته قائما بواجباته لها ، معضدا لجميع مقاصدها ، خاضعا لأوامر الحضرة الخديوية التى هى السبب فى هذا الخير العظيم ، وعلى ذلك لا بد أن ننادى جميعا : فليحى الجناب الخديوى أطال الله بقاءه » .

خطبة رياض باشا

ثم قام بعده رياض باشا وارتجل خطابا وجهه الى الضباط ، هذا نصه :

« هذه ليلة سرور ، تجلى فيها روح الصدق والاخلاص ، واجتمعت فيها القلوب على قصد أداء الشكر للجناب الخديوى غير أن تذكار محامده ومآثره الجليلة يجعل للشكر موضعا يقع موقع الفرض الشرعى .

« ان محسنات العدل ووجوه الاصلاح التى امتازت بها مدة حكم الجناب الخديوى فى هذه الأوطان أمر معلوم ، يعد تعدادها من قبيل تحصيل حاصل ، وأنتم معاشر الضباط تعلمون ذلك حق العلم ، فلا حاجة الى بسط الكلام فيه ، ومن أراد توضيح الحقيقة فليقارن ما بين الحالة الحاضرة وما قبلها بسنتين يظهر له الفرق الجلى والبون التام ما بين الحالتين ، وان ضباط العسكرية وهم من أشرف أعضاء الحكومة ، ممن شملتهم هذه الحسنات وعمتهم فوائد الاصلاح ، ومن أهم وجوهه التى شهدناها فى عصر الخديو الجليل تقرير الأمن على الأرواح والأموال ، وحفظ الحقوق

الشرعية وأداؤها لأربابها ، ويلزم لدوام ذلك ثبوت الطمأنينة ورسوخ قاعدة الراحة العمومية ، ومدار ذلك وأساسه انتظام حال العسكرية .

« وقد رأيتم من أنفسكم أن حقوقكم وصلت اليكم ، وأنتم روح الضبط والربط ، وأنتم قوة الحاكم وآلته المنفذة ، فاذا بدأكم الحاكم بحسن الالتفات ونظر اليكم بعين الرأفة والرحمة ، فعليكم وجوبا كما أخذتم مالكم ، أن تؤدوا ما عليكم ، وهو طاعة ولى الأمر الذى هو السبب الأعظم فى جميع هذه الخيرات التى شملتنا ، بل هو الذى أنعش فى هذا الوطن روح الحياة بعد أن أشرف على الموت والدمار ، فعليكم أن تكونوا دائما على قدم الاستعداد لتنفيذ أحكامه والمحافظة على أوامره ونواميسه العادلة ، وعلينا جميعا أن نبتهل الى الله تعالى بدوام بقائه وتأييد عزه ، وأن ينادى لسان الصدق منا : فليعش الجناب الخديوى » [1] .

خطبة عرابى بك

وبعد أن جلس رياض باشا ، قام أحمد عرابى بك (باشا) وأجاب بتحقيق ما قاله وزير الحربية ورئيس الوزراء .

لم ترد خطبة عرابى بنصها فى الوقائع المصرية ، ولا فى مذكرات عرابى ، وخلاصتها كما جاءت فى كتاب (مصر للمصريين) أنه بين ما وصلت اليه الحكومة فى ذلك العهد من التقدم ، ناسبا جميع ذلك الى همة الجناب الخديوى واستقامة وزرائه وغيرتهم على المصالح ، ثم قال : اننا على الدوام مطيعون لأوامره السامية ، ونحن آلته المنفذة الحاضرة بين يديه يديرها كيف يشاء ، وفى أى وقت أراد ، واننا بلسان واحد نسأل الله تعالى أن يحفظه لنا ويطيل بقاءه ويعززه برجال حكومته ويمتع البلاد بأحكامه العادلة آمين » [2] .

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٧ ابريل سنة ١٨٨١ .
(٢) مصر للمصريين ج ٤ ص ١٠٥ .

ويقول عرابى باشا فى مذكراته انه قال : « اننا لا نريد الا الاصلاح واقامة العدل على قاعدة الحرية والاخاء والمساواة ، وذلك لا يتم الا بانشاء مجلس النواب وايجاده فعلا ، ونحن مطيعون للحكومة ، بل نحن الآلة المنفذة لأوامرها العادلة ، وكلنا بلسان واحد نسأل الله سبحانه وتعالى أن يحفظ الحضرة الخديوية ، ويوفق رجال حكومته الكرام لاصلاح البلاد واسعاد العباد » [1] .

مظاهر الخلاف وبوادر الشقاق بين الحكومة والضباط

الى هنا سارت الأمور سيرا حسنا ، واطمأن ضباط الجيش الى حسن مقاصد الحكومة ، وهدأت الأفكار بعض الهدوء ، ولكن الخديو وحاشيته لم يكونوا فى خاصة أنفسهم راضين عن النفوذ الذى ناله الحزب العسكرى بعد حادثة قصر النيل ، ولم يكن عفو الخديو عن زعماء الحركة الا عملا ظاهرا ، اذ دلت الحوادث والملابسات على أنه كان يبغى تهيئة الوسائل لقمع الحركة والانتقام من مدبريها ، وزاد فى هذه الحالة النفسية ما كان يسمعه من حاشيته والمقربين اليه (ومعظمهم من الشراكسة) من عبارات التحقير للضباط « الفلاحين » والتهوين من أمرهم ، وتحريضه على الايقاع بهم ، واستعادة هيبته ونفوذه ، وكان من أخص صفات توفيق باشا التردد والضعف وسرعة الانقياد لمن يقع تحت تأثيرهم .

وكان زعماء الحركة من العرابيين [2] أنفسهم شاعرين بالقلق على مصيرهم ، بل على حياتهم وأرواحهم ، عالمين بأن الخديو لم يعف عنهم ، ولم يجب طلباتهم فى واقعة قصر النيل الا مضطرا تحت ضغط الجيش الذى

---

(١) مذكرات عرابى ص ١٧٦ .

(٢) كلمة العرابيين ترادف كلمة الحزب العسكرى ، لأن الحزب العسكرى كان يتألف من عرابى وأنصاره ، ومعظمهم من الضباط .

جاء ميدان عابدين مهددا متوعدا ، وانه لا ينى يعمل لاسترداد سـلطته ونفوذه ، فبقى الفريقان يسىء كل منهما الظن بالآخر ، ويأخذ حذره منه ، وتعددت الحوادث التى باعدت بينهما وزادت هوة الخلاف والعداء اتساعا •

حادثة آلاى طره

فمن ذلك أنه حدث فى أوائل شهر مارس سنة ١٨٨١ أن أخذ بعض ضباط الصف فى الألاى الســودانى (ألاى طره) يكتبون عريضة الى الخديو ، مضمونها أنهم كانوا يجهلون الغرض الذى يرمى اليه رؤساؤهم الضباط من حركة أول فبراير سنة ١٨٨١ ، وأنهم لا يرغبون ولا يريدون البقاء تحت قيادتهم ، وأنه اذا نقل أى واحد منهم الى أية جهة فلا يعارضون أمرا من الأوامر التى تصدر بذلك ، وكانت العريضة مكتوبة بعبارات تدل على روح الولاء للخديو ، والانتقاض على الثورة ، والتماس العفو عن اشتراكهم فى واقعة قصر النيل ، وبلغ عدد الموقعين عليها تسعة من صف الضباط ، منهم باشجاويش شركسى ، والباقون من السودانيين •

وفيما كانت هذه العريضة تختم ، علم بها ضباط الألاى ، فبـادروا الى ضبطها ، وأمر عبد العال بك حلمى قومندان الألاى بالقبض على الموقعين عليها واجراء تحقيق لمعرفة الموعزين بها ، وانتهى التحقيق بكتابة عبد العال بك حلمى تقريرا نسب فيه الى الباشجاويش الشركسى تحريض السودانيين على كتابة العريضة ، وانه لم يفعل ذلك الا بايعاز من يوسف كمال باشا ناظر الدائرة الخديوية (الخاصة) وأن المحرض ذهب بهم اليه فمنح كلا منهم ثمانية جنيهات ، وشجعهم على الاستمرار فى خطتهم وطلب عبد العال بك فى تقريره عزل يوسف كمال باشا من منصبه ، وسجن الباشجاويش الشركسى مدة ستة شهور ، عقابا على تدبيره هذه المكيدة ، مع العفو عن صف الضباط السودانيين لسلامة نيتهم ، فكان ما أراد ، وأجيب الى طلبه

فسجن الباشجاويش ، وأصدر الخديو أمرا بفصل يوسف كمال باشا من نظارة الدائرة الخاصة[1]

ويقول محمود باشا سامى البارودى : ان فحوى شكاية عبد العال حلمى من يوسف باشا كمال أنه كان يقصد عمل عصبة فى الألاى لقتل عبد العال وبعض الضباط ، وقد قدمت اليه هذه الشكوى ، فأبلغها فى الحال الى رياض باشـــا ، وتوجها معا الى الخديو وتداول واياهما فى شأنها ، فاستصوب الخديو فصل يوسف كمال اخمادا للفتنة[2] ، ويقول المسيو مونج Monge الذى كان قائما بأعمال قنصل فرنسا العام بمصر وقتئذ فى رسالته عن هذه الحادثة ان كبار الضباط شـــكوا الى رياض باشا تدخل يوسف كمال باشا وما يفضى اليه من الاخلال بالنظام العسكرى وان رياض باشا ذهب من فوره الى الخديو وأصر على عزل يوسف باشا ، وان كبار الضباط أصبحوا على ما يظهر مؤيدين للوزارة ، وقد أكد له رياض أن النظام عاد الى نصابه ، وأن الثقة التامة قد توطدت بين الجيش والوزارة[3]

حادثة فرج بك الزينى

وثمة حادثة أخرى تتصل بالأولى ، ذلك أن ضابطا ســـودانيا من المستودعين برتبة أميرلاى يسمى فرج بك الزينى ، كان يســـكن عزبة مجاورة لمركز ألاى طره ، وكان بعض صف ضباط هذا الألاى وعساكره يزورونه ويختلفون اليه ، فلما علم بذلك عبد العال بك حلمى ارتاب فى أمر هذه الزيارات ، وظن أن فرج بك هذا ربما يكون عاملا على ايقاع النفرة بين صف الضباط وميرالايهم (عبد العال) ، فأصـــدر أوامره بعدم

(١) مذكرات عرابى ص ٢١٩ .
(٢) محضر استجواب البارودى ـ مصر للمصريين ج ٧ ص ٦٩ .
(٣) رسالة المسيو مونج وزير خارجية فرنسا فى ٢١ مارس سنة ١٨٨١ ـ الكتاب الاصفر سنة ١٨٨١ وثيقة رقم ١١ .

ذهاب أحـد اليه ، ولم يكتف بذلك بل أمر بالقاء القبض عليه ، فاعتقل وأودع السجن ، وكتب عبد العال فى شأنه تقريرا الى وزارة الحربية يتهمه فيه بتحريض الجنود على العصيان والخروج عليه وعلى الضـباط ، ويطلب محاكمته ، وكان هذا التقرير كافيا لادانته فحوكم أمام مجلس عسكرى وصدر عليه الحكم بالنفى الى السودان

وهنا يقول عرابى : « ان دسيسة فرج بك الزينى كانت أيضا من يوسـف كمال باشا ، وان الخديو أراد أن يعوضه عما فاته فى مصر من رعايته ، فلما نفى الى السودان أرسل الى رءوف باشا حكمدار السودان وقتئذ ليلحقه بخدمة الحكومة السودانية ومنحه رتبة لواء ، فصار يعرف بفرج باشا الزينى[1] » ، وهو الذى صار له شأن فى حوادث الثورة المهدية وقتله الثوار سنة ١٨٨٥[2] .

حادثة التسعة عشر ضابطا

هم من ضباط الألاى السودانى ، وعلى رأسـهم يوزباشى يسمى (سـليم صائب) لم يكونوا راضين عن الحركة التى قام بها عرابى فى الجيش ، فقدموا عريضة الى وزارة الحربية ضد عرابى وعبد العال حلمى يعلنون فيها استنكارهم لتظاهر الجنود وخـروجهم على النظام ، ويطلبـون نقلهم من ألايهم ، ونسبوا الى عرابى فى تقريرهم أنه يحرضهم على تقديم عريضة للخديو بطلب اسـقاط وزارة رياض باشا ، وتشـكيل مجلس النواب .

فلما تقدمت هذه العريضة الى وزارة الحربية أصدر محمود باشا سامى البارودى أمرا بتشكيل لجنة للتحقيق ، وكانت اللجنة متشبعة بروح

(١) مذكرات عرابى ص ٢٢٠ .

(٢) مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال ص ١٣٤ و ١٤٧ (طبعة أولى) و ١١٨ و ١٢٩ طبعة ثانية .

العرابيين ، اذ كان أحمد عرابى ، وأحمد عبد الغفار بين أعضائها ، فسألت الضباط المذكورين عن عريضتهم فأيدوها ، وبذلت لهم النصائح بالعدول عنها فلم يمتثلوا وأصروا عليها ، وزادوا على ما جاء بها أن فى الألاى عدة اختلاسات ثابتة فى دفاتره ومراسلاته •

عورضت حركة الضباط المذكورين بحركة أخرى أحبطتها ، وذلك أنه تقدمت الى وزارة الحربية تقارير من بقية ضباط الألاى بطلب محاكمة مقدمى العريضة على أمور ذكروها فى تلك التقارير ، فحوكموا وحكم عليهم بالفصل من الألاى واحالتهم الى الاستيداع •

ابعاد الضباط غير الموالين للحركة من الجيش

وسعى عرابى وصحبه من ناحيتهم الى ابعاد الضباط غير الموالين لهم من مراكزهم ، وكان أكثرهم هدفا للاضطهاد البكباشى ألفى أفندى يوسف الذى يرجع اليه السبب فى تخلف ألاى العباسية عن اللحاق بالجيش فى ساحة عابدين يوم واقعة قصر النيل ، فقد صار موضع السخط والزراية من بقية ضباط الألاى ، ولم تعد أوامره محترمة وصار مركزه حرجا أمام مرءوسيه ، الى أن اجتمعوا به يوما وطلبوا اليه فى صراحة تقديم استقالته من خدمة الألاى ، لأنهم لا يرغبون فى بقائه ، فاعترضهم يوزباشى يدعى خليل أفندى على ودافع عنه دفاعا شديدا ، فانتهره الضباط وأوسعوه تعنيفا وسبا ، ووصل نبأ الحادثة الى عرابى ، فاستدعى البكباشى وأمره بالاستعفاء من الألاى ، فقدم استعفاءه وأحيل الى الاستيداع ، وأمر عرابى بسجن اليوزباشى خليل افندى على ، فسجن وأحيل الى الاستيداع أيضا ، وأوعز عرابى الى ضباط ألاى القلعة بتقديم عريضة للوزارة بطلب عزل قائدهم محمد بك صدقى بحجة أنه مشـــتغل بالتفريق بينهم ، فعزل وعين بدله الأميرالاى ابراهيم بك حيدر ، وكذلك فعل بقائد ألاى الطوبجية ، حسين بك حسنى الترك ، فقد طلب ضباطه عزله ، فأجيب طلبهم ، فعزل وعين بدله الميرالاى اسماعيل بك صبرى •

طلب زيادة عدد الجيش وانشاء مجلس النواب

وطلب الضباط زيادة عدد الجيش العامل ، وابلاغه الى ١٨٫٠٠٠ مقاتل ، وانشاء حصون جديدة ، وقدموا عرائض بذلك ، كما طلبوا فيها انشاء مجلس نيابى تكون الوزارة مسئولة أمامه مع تخويله حق تقرير الميزانية[١] .

الامتناع عن الذهاب الى السودان

على أن عرابى وشيعته قد بالغوا فى الاستهانة بكل أمر تصدره الحكومة ، حتى عرضوا فى بعض المواطن مصالح البلاد للخطر ، فمن ذلك أن الحكومة فى عهد وزارة شريف باشا الثالثة أرادت ارسال ألاى طره (الألاى السودانى) الى السودان لتعزيز قوات الجيش المصرى ، وكانت الحاجة تدعو الى ذلك ؛ اذ كانت دعوة المهدى قد أخذت فى الظهور وبدأ المهدى يتحدى سلطة الحكومة فى السودان ، ولكن عرابى وصحبه اعتقدوا أن الغرض من ارسال ألاى طره الى السودان تفريق الجماعة العسكرية واضعافها ، قال عرابى فى هذا الصدد : ان القوة التى كانت موجودة فى جهات السودان كانت تكفى لحفظ النظام فيها ، وانه لم يكن ثمة سبب يدعو الى تعزيزها بالألاى السودانى[٢] ، وهذا جهل وخطأ فى التقدير ، يرجع الى أن عرابى لم يكن يعنى كثيرا بمسألة السودان ، ولا يقدر مبلغ حاجة مصر الى ارتباطه بها ، بل كل ما يسترعى نظره من شأن السودان أنه منفى للمغضوب عليهم من الحكومة ، وهذه ناحية ضعف كبيرة فى سياسته ، كما أن عليه جزءا كبيرا من تبعة استفحال ثورة المهدى وما أعقبها من الكوارث ، لأن المهدى ما كان ليتغلب على قوات الحكومة لولا

---

(١) رسالة لمسيو مونج Monge القائم بأعمال قنصل فرنسا العام فى مصر الى وزير خارجية فرنسا فى ٣٠ مايو سنة ١٨٨١ ـ الكتاب الاصفر سنة ١٨٨١ وثيقة رقم ١٦ .
(٢) مذكرات عرابى ص ٢٢٣ .

عجزها عن امداد الجيش المصرى بسبب ارتباك أحوالها وتسلط العرابيين عليها ، ومن أخطائهم التى لا تغتفر أنهم حالوا دون امداد الجيش المصرى هناك خوفا على وحدتهم أن تضعف ، على أن هذه الوحدة لم تلبث أن تفككت ، فلا هم أدوا واجبهم نحو السودان ، ولا هم قاموا به نحو مصر .

الامتناع عن العمل فى حفر الرياح

ويقول عرابى : ان الحكومة أرادت استخدام جنود الألايات فى حفر الرياح التوفيقى الذى كان مزمعا انشاؤه على أن تزيد مرتبات الضباط والجند الذين تستخدمهم فى هذا العمل ، ولكنه رأى فى ذلك دسيسة يراد منها تسليم سلاح الجند وايداعه مخازن الحربية ، فرفضوا العمل فى الرياح، وحجتهم أن هذا ليس من شئون العسكرية ، وأن الحكومة تستطيع أن تشهر حفر الرياح بالمناقصة بين المقاولين .

حادثة مقتل الجندى بالاسكندرية

هى حادثة هامة كان لها أثر كبير فى تطور الحوادث ، وبيانها أن الخديو كان يقضى صيف سنة **١٨٨١** بالاسكندرية ، وقد حدث فى **٢٥** يوليه أن عربة لأحد تجار الثغر يقودها سائق أوروبى كانت تسير فى الشارع المؤدى الى سراى رأس التين ، فصدمت جنديا من فرقة المدفعية (الطوبجية) وأصابته اصابة قاتلة ، نقل على أثرها الى المستشفى وتوفى هناك ، وكان الخديو وقتئذ بالسَراى ، فارتأى رفاق القتيل أن يحملوه اليها، ويلتمسوا من الخديو الاهتمام بمعاقبة الجانى ، وكان هذا العمل بالغا فى الخروج على النظام ، لأن مثل هذه الحادثة لا ترفع الى الخديو ، وليس من اللائق بمقامه أن يذهب الجنود الى قصره حاملين القتيل يعرضونه عليه ، ويطلبون منه معاقبة الجانى ، اذ أن السراى الخديوية ليست مخفر بوليس تحمل اليه جثث القتلى ، وقد دخل الجند السراى فى جلبة وضجة ،

وصاحوا طالبين معاقبة الجانى ، فغضب الخديو من الجند ، وأمر بطردهم ، فانصرفوا ، وبعد أيام صدر الأمر بتشكيل مجلس عسكرى لمحاكمتهم ، فحوكموا ، وصدرت عليهم أحكام بالغة منتهى القسوة ، فقد حكم على الجندى الذى دعا رفاقه الى حمل القتيل الى السراى بالأشغال الشاقة المؤبدة ، وحكم على رفاقه وهم ثمانية بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات ، وبأن يقضوا مدة العقوبة بليمان الخرطوم ، ثم يكونوا بعد ذلك من أفراد الجيش بالأقطار السودانية ، وأقر الخديو الحكم ونفذ فى المحكوم عليهم ، وسيقوا الى السويس ومنها الى سواكن ثم الى الخرطوم •

كان لهذا الحكم الشديد وقع أليم فى النفوس ، وكتب عبد العال بك حلمى تقريرا الى وزير الحربية (البارودى) يشكو فيه من قسوته ، وذكر بعض الحوادث التى تجرى فى ألايه ، والدسائس التى لا تنقطع ، وقارن بين قسوة الحكم فى هذه الحادثة وانفاذه ، وبين ما عومل به التسعة عشر ضابطا الذين خرجوا عن الطاعة واكتفى باحالتهم الى الاستيداع •

استقالة البارودى

وتعيين داود باشا يكن وزيرا للحربية

رفع وزير الحربية هذا التقرير الى الخديو ، فاستاء من ذلك وعده تطاولا على مقامه ، وغضب على البارودى ، واعتزم اقصاءه عن وزارة الحربية ، واستدعى الوزارة بالتلغراف من القاهرة ، فوفدوا الى الاسكندرية واجتمعوا بالخديو فى سراى رأس التين ، وتداولوا فى حادثة الجندى القتيل ، وما فعل رفاقه ، وقرر الخديو أن بقاء البارودى فى وزارة الحربية هو منشأ هذه الفوضى ، ولا سبيل الى اعادة النظام الا بعزله ، فلم ير البارودى بدا من أن يقدم استقالته ، فقبلت فى الحال ، وعين الخديو صهره داود باشا يكن بدله ، ثم أعقب ذلك صدور أمر آخر بعزل أحمد باشا الدرملى محافظ العاصمة ؛ لما كان معروفا عنه من مشايعة الحركة الثورية ،



داود باشا يكن

وزير الحربية فى أواخر عهد وزارة رياض باشا

وتعيين عبد القادر باشا حلمى مكانه ، وكان مكروها من العرابيين [1] .

قابل عرابى وصحبه هذا التغيير بالانزعاج والتبرم ، وتوجسوا خيفة من عواقب ابعاد البارودى الذى كانوا يطمئنون اليه ، ويركنون الى اخلاصه ، وتوقعوا شرا مستطيرا من تعيين صهر الخديو على رأس الوزارة التى تملك ناصية الجيش[2] ، على أنهم كتموا شعورهم ، وأخذوا يتدبرون فيما يجب عليهم عمله للمحافظة على حياتهم بعد هذا التغيير ، وذهبوا الى داود باشا فى ديوان الجهادية ، يهنئونه بمنصبه الجديد ، وطلبوا اليه أن

---

(١) هو عبد القادر باشا حلمى الذى صار فيما بعد حكمدارا للسودان وأبلى البلاء الحسن فى تثبيت سلطة الحكومة المصرية وقمع ثورة المهدى . وأقصته السياسة الانجليزية عن منصبه فى أوائل عهد الاحتلال .

(٢) يقول المسيو سنكفكس قنصل فرنسا العام بمصر فى رسالته الى وزير خارجية فرنسا عن تعيين داود باشا وزيرا للحربية : انه يمثل الخديو معنويا ــ الكتاب الاصفر سنة ١٨٨١ وثيقة رقم ٢١ .

يجعل فاتحة أعماله اصدار قوانين الاصلاحات العسكرية التى وضعتها اللجنة ، فوعدهم بذلك ، ولكنه لم يلبث أن أصدر منشورا أبلغه جميع الألايات نهى فيه الضباط عن اجتماعهم فى المنازل أو فى أحياء المدينة ، ونبه على عدم ترك مراكز الألايات ليلا أو نهارا ، وأنذرهم بأنه اذا وجد اثنان منهم أو أكثر مجتمعين معا فى المدينة فسيجرى ضبطهم بيد رجال الضبطية واعتقالهم ، وأن كل من تكلم منهم مع آخر فى الأمور السياسية يسجن بالقلعة ، وشدد على الضباط فى اتباع هذه الأوامر وأخذ يراقب تنفيذها ، فيذهب بنفسه ليلا الى مراكز الألايات ليتحقق من تنفيذ أوامره ، وبث عبد القادر باشا حلمى محافظ العاصمة الجديد العيون والجواسيس على منازل رؤساء الحزب العسكرى ، وخاصة عرابى وعبد العال وأحمد بك عبد الغفار ، لمنع اجتماعاتهم ، فارتاعوا من ذلك ولزموا ألاياتهم .

كان الغرض من صدور هذه الأوامر تفريق اجتماعات الضباط ، اذ كانت هذه الاجتماعات الوسيلة العملية لتبادلهم الآراء والأفكار ، وتعاهدهم على التضامن واتحاد الكلمة ، واتفاقهم على الخطط التى يتبعونها لحفظ كيانهم وتحقيق مطالبهم ، فداود باشا يكن قد حقق بهذه الأوامر المخاوف التى ساورت عرابى وصحبه من تعيينه وزيرا للحربية بدلا من البارودى ، قال عرابى فى هذا الصدد : « ولما كانت تلك الأوامر مخالفة للقوانين العسكرية ومهينة للشرف العسكرى فقد ردت اليه من طرف أمراء الألايات » ، ومعنى ذلك أنهم أصروا على نقضها وعدم العمل بها ، وكان هذا منتظرا ، لأنه لا يكفى أن يصدر وزير الحربية مثل هذه الأوامر لتكون موضع الاحترام والتنفيذ ، بل يجب أن يكوّن للحكومة من الهيبة والقوة ما يكفل تنفيذها ، والواقع أنه منذ الساعة التى هجم فيها الجنود على قصر النيل فى أول فبراير سنة ١٨٨١ وأطلقوا سراح عرابى وصحبه وأخرجوهم من السجن وأكرهوا عثمان باشا رفقى على الهرب ، ثم أكرهوا الخديو بعد ذلك على عزله من منصبه ، من هذا اليوم سقطت هيبة الحكومة ، فلم يعد فى استطاعتها أن تأخذ الجيش بالقوة ، لأن قوتها لم يكن قوامها الا ذلك

الجيش نفسه ، فلما خرج زمامه من يدها أصبحت عديمة الحول والقوة ، ولم يكن خافيا أن الجيش بضباطه وجنوده قد صار الى جانب عرابى ، فان الدعوة التى قام بها وهى تخويل الضباط الوطنيين حقوقهم ، ومساواتهم بالعنصر الشركسى ، هى دعوة محببة الى نفوس الجند والضباط ، وانتصاره الأول فى واقعة قصر النيل ، واكراهه الخديو على اجابة مطالبه الأولى ، قد زاد من نفوذه ، وجعل الضباط المترددين ينضمون اليه ، لأن انتصار الزعيم فى خططه من أعظم العوامل فى نجاح دعوته ، وتأييد الناس له والتفافهم حوله ، هذا فضلا عن أن ضباط الجيش وجنوده قد لمسوا ثمار الحركة التى قام بها عرابى ، فان أول ما عمله محمود سامى باشا البارودى حين تولى وزارة الحربية زيادة رواتب الضباط والجند ، فمثل هذا العمل من شأنه أن يزيد الجيش التفافا حول عرابى ، أضف الى ذلك أن معسكر الحكومة كان منقسما على نفسه ، فالخديو لم يكن مخلصا للوزارة ، ولا لرياض باشا ، وكان ينقم منه أنه لا يرجع اليه فى كليات الأمور وجزئياتها، وكان يميل فى خاصة نفسه الى أن يستبدل به وزيرا يخضع لأوامره ، ويكون آلة فى يده ، ومن هنا جاء اتصاله بزعماء الضباط بوساطة على بك فهمى قائد الألاى الأول (ألاى الحرس) ، فقد كان على فهمى موضع ثقة الخديو؛ اذ كان متزوجا من سيدة شركسية ، فتظاهر الخديو وقتا ما بالعطف على الضباط نكاية برياض ، وجعل من على بك فهمى واسطة فى ابلاغ هذا العطف الى زعمائهم ، ولكن هذا العطف لم يصل الى درجة الاتفاق على تدبير مظاهرة ٩ سبتمبر كما يقول جون نينيه[1] بل كان عطفا غير محدد ولا مستقر ، يفضى به الخديو أحيانا حين كان يضيق صدره عن احتمال رياض فى الوزارة ، ويقول عرابى توضيحا لهذه الحالة النفسية ان رسالة الخديو له على لسان على فهمى مقصورة على هذه الكلمات : « أنتم ثلاثة جنود وأنا رابعكم » [2] ، وهذا ما جعل عرابى يعتقد يوم واقعة عابدين أن

---

(١) فى كتابه (عرابى باشا) ص ٤٠ .

(٢) بلنت التاريخ السرى للاحتلال ص ٣٥٠ .

الخديو فى جانب الضباط لرغبته فى التخلص من رياض [1] ، ولم يكن الخديو فى تظاهره حينا بالعطف على حركة الضباط بعيد النظر فى العواقب، بل كان محدود الفكر ، ضعيف الرأى ، اذ لم يقدر أن اضعاف مركز رياض باشا هو اضعاف لمركزه هو ٠

ولم يكن خافيا على العرابيين ما صار اليه معسكر الحكومة من الضعف والانقسام ، ولذلك لم يترددوا حين رأوا الحكومة تتنكر لهم أن يعالنوها بالثورة ، فقد روى عرابى فى مذكراته أن مأمور الضبطية الجديد (المحافظ) أحاط منازل الزعماء بالعيون والجواسيس ، وأخذ فى تدبير المكايد لقتلهم غيلة ، ولم يكن هذا بعيد الاحتمال ، فان ما فعله الخديو اسماعيل فى اسماعيل باشا صديق المفتش وقتله غيلة لم يكن خافيا على أحد ، فذهب عرابى وصحبه الى اسماعيل راغب باشا ، الذى عرف بحسن السياسة وكمال الاقتدار على تذليل المصاعب كما يقول عرابى عنه ، ليستنيروا برأيه، وعرضوا عليه الموقف من كل وجوهه ، فسألهم عن مبلغ استعدادهم ، وعما يمكن أن يحشدوه من العساكر ، وعن مقدار الأسلحة والذخائر الموجودة فى المخازن والألايات ، ثم أشار عليهم بارسال بلوك من العساكر لقتل الخديو ، وأظهر استعداده لأن يقودهم بعد ذلك « بما أوتى من الحكمة وأصالة الرأى » ٠

هكذا ذكر عرابى تلك الرواية فى مذكراته ص ٢٢٦ ، قال : «فعلمنا مبلغ حكمته واستعذنا بالله من شر رأيه ، لأننا لم نرد الا الاصلاح بالتى هى أحسن ، ولأن ذلك العمل الفظيع كان ضد مبادئنا على خط مستقيم »٠

فمثل راغب باشا ، ولم يكن من المتهورين ، ولا من دعاة الثورة ، لا يمكن أن يبدو منه هذا الرأى غير المشروع الا اذا عرف مبلغ ما وصلت اليه الحكومة من الضعف والانحلال ٠

---

(١) بلنت التاريخ السرى للاحتلال ص ٣٥٠ ٠

الفصل الرابع

أوج الثورة

واقعة عابدين ـ ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١

مقدمات الواقعة

لم يكن لواقعة قصر النيل أثرها فى الجيش فحسب ، بل كان لها أثر بالغ فى الأمة ، اذ جعلت لعرابى مكانة كبيرة فى البلاد ، وأخذت الألسنة تلهج باسمه وتمتدح شجاعته واقدامه ، والواقع أن الحادثة فى ذاتها وما تنطوى عليه من الجرأة على الحكومة ، وكسر شوكتها ، واطلاق سراح المسجونين ، وعزل وزير الحربية عثمان باشا رفقى الذى كان موضع سخط الضباط الوطنيين ، وتعيين وزير يعطف عليهم ويؤيدهم ، ثم الاصلاحات التى قام بها البارودى ، وأخصها زيادة رواتب الضباط والجند ، كل هذه الأعمال جعلت من عرابى زعيما قوميا اتجهت اليه الأنظار لتحقيق أمانى الشعب ، ولم يكن الجيش يصدر عن أفكار وعواطف تخالف أفكار الجماهير ، بل كان فى واقع الأمر يمثل الأمة فى أفكارها ونفسيتها ، فهو أول شىء طبقة من صميم الأمة ، وضباطه وجنوده متصلون بها بروابط القرابة والدم ، وكانوا يمثلون الأمة من هذه الناحية ومن كونهم جاءوا من مختلف نواحى المديريات ، وكانت المظالم التى شكا منها

زعماء الجيش تشبه المظالم التى كانت البلاد تشكو منها ، ولم يكن الناس راضين عن الحكومة وسياستها،بل كانوا يتبرمون بمظالم الحكام وينقمون من الوزارة استسلامها للنفوذ الأجنبى وخضوعها لأوامر القناصل ومحاباتها الموظفين الأجانب فى مصـــالح الحكومة وتمييزها اياهم بالرواتب الكبيرة والمزايا العديدة ، فلا غرو أن اغتبط الناس بتحقيق مطالب الجيش ، وذاع فى البلاد اسم عرابى كمنقذ للأمة من المظالم ، ومحقق للآمال ، وقد لقى عرابى عطفا وتأييدا من جميع الطبقات ، وفى مقدمتها العلماء والأعيـــان وعمد البلاد ومشايخ العربان ، وأخذ هو يبث أفكاره بينهم ليكونوا عدته وحزبه ، ويتأهب للقيام بحركة جريئة توطد نفوذه وسـلطانه ، ويطمئن بها على حياته وحياة صحبه الموالين له فى الجيش ، وهى المطالبـة بتأليف المجلس النيابى ، مع اسقاط وزارة رياض باشا ، أو بعبارة أخرى احداث انقلاب فى نظام الحكم ، واحلال حكم الشورى محل الحكم الاستبدادى.

قال عرابى فى مذكراته يصف استعداده لهذه الحركة : «ثم أخذت فى نشر أفكارى بين علماء الأمة وأعيانها وعمد البلاد ومشـــايخ العربان طالبا منهم مساعدتى فى حفظ الأمن والراحة العمومية حتى نتفرغ للنظر فى مصالح البـــلاد ، ونتوفر على انتشالها من وهدة الاضمحلال وهاوية التـــلاشى التى سقطت فيها أو كادت بتفريط الحكومة فى حقوق الأمة ، وبيعها كثيرا من الأراضى للأجانب مع تعيين كثير منهم فى ادارات الحكومة ومصالحها بالمرتبات الفادحة ، وسعيها فى رفع الأحجار الطبيعية الموجودة فى بوغاز الاسكندرية ، وغير ذلك مما كان ينذر بأوخم العواقب ، ثم أبنت لهم أن سكوتنا عن حفظ حقوقنا عجز وجبن فاضح ومشـاركة للحكومة فى التفريط فى وطننا العزيز ، وأفضيت اليهم بأننا قد اعتمدنا على البارى سبحانه وتعالى فيما اعتزمناه من منع كل ما من شأنه الاجحاف بحقوقهم ، وسبيل ذلك اسقاط الوزارة الحاضرة التى لا تريد بالبلاد خيرا ، وتشكيل مجلس نواب يعهد اليـــه فى الوصول بنا الى الحرية المنشودة ، وختمت المنشور بطلب مساعدة أبناء البلاد وتأييدهم ، وبناء على ذلك وفدت علينـا

الوفود من جميع أنحاء القطر ، وسلمتنا عرائض النيابة عنها ، وفوضت الينا العمل لما فيه سعادة البلاد وخلاصها من براثن رجال الاستبداد ، معلنة تضامنها معنا فى كل ما نقوم به من أعمال الاصلاح وما ينتج عنهـــا من النتائج » [1] .

ولما اطمأن عرابى الى أن الجيش فى قبضة يده ، والأمة تنـاصره ، شرع فى احداث الانقلاب الذى كان يرجوه فى نظام الحكم ، أو بعبارة أخرى أخذ يتأهب لمتابعة الثورة التى بدأها يوم أول فبراير سنة ١٨٨١ .

وكانت الحكومة من ناحيتها تدفعه الى الثورة دفعا ، بما بدا منها من الحركات العدائية التى قصدت منها تفريق شمل زعمـاء الجيش وضباطه تمهيدا للتنكيل بهم ، فهى أولا لم تصدر القوانين العسكرية الجديدة التى وضعتها لجنة الاصلاح المتقدم ذكرها،وكان هذا اخلالا بوعدها فى تحسين حالة الضباط والجنود ، وبرهانا على سوء مقاصدها نحوالجيش ، واشتدت هذه المقاصد ظهورا من يوم عودة الخديو من مصيفه بالاســـكندرية الى العاصمة ، وكأنما كان مجيئة نذيرا بانفاذ خطة الحكومة فى القضـاء على نفوذ الحزب العسكرى .

دبرت هذه الخطة فى الاسكندرية أثناء مصيف الخديو بها ، فقـد خيل اليه أنه استمال جنود ألاى الحرس وضباطه ، وعلى رأسهم على بك فهمى ، وجعلهم عدته فى انفاذ أوامره ، واستمال اليـــه أيضا قائد ألاى الاسكندرية (حسين بك مظهر) . فاعتزم نقل الألاى المذكور الى القاهرة ليكون له فى العاصمة ألايان تحت طاعته .

لم يكد الخديو يصل الى العاصمة حتى أخذ ينفذ خطته ، وقوامهـا تفريق وحدات الجيش ، ونقل الفرق المواليـــة للحزب العسـكرى من

---

(١) مذكرات عرابى ص ٢٢٩ ، وجاء فى كتاب مصر للمصريين ج ٤ ص ٩٠ ملخص النشرة التى أرسلها عرابى الى الأعيان فى هذا الصدد وهى لا تخرج عما ذكره عرابى فى مذكراته .

العاصمة لكى يستبدل بها فرقا أخرى موالية للخديو ، فأصدر داود باشا يكن وزير الحربية أمرا بأن ينقل الألاى الثالث من المشاة (ألاى القلعة) الذى كان يرأســه ابراهيم بك حيدر الى الاســكندرية بدلا من ألاى الاسكندرية (الألاى الخامس) ، وأن يأتى هذا الى القاهرة مكانه ، فلما علم ضباط الألاى الثالث بهذا الأمر اضطربوا له وأوجسوا شرا من عواقبه . وذهبت بهم الظنون والوساوس كل مذهب ، وخشــوا أن يكون غرض الحكومة الانتقام منهم والتنــكيل بهم ، وكانت الظروف مؤيدة لظنونهم ، وسرت بينهم اشاعة أن فى نية الحكومة اغراقهم فى كوبرى كفر الزيات حين سفرهم بالقطار الى الاســكندرية ، وعادت الى أذهانهم حادثة اغراق الأمير أحمد باشا رفعت ابن ابراهيم باشا فى كفر الزيات فى عهد سـعيد باشا [1] .

واتفقت كلمة ضباط الألاى على رفض الاذعان لأمر وزير الحربية ، والامتناع عن مغادرة القلعة ، فلما جمع ابراهيم بك حيــدر قائد الألاى ضباطه وتلا عليهم أمر الوزير أعلنوا جميعا أنهم يرفضــون الاذعان له ، فكتب الى وزير الحربية يخبره بذلك ، واعتزم عرابى وصـحبه تحريك الجيش والسير به الى سراى عابدين فى شكل مظاهرة عســكرية لاملاء ارادتهم على الخديو ، لكى يضعوا حدا للحالة القلقة التى وصلت اليهــا البلاد ، ولاحداث الانقلاب الذى أرادوه .

٧ المظاهرة العسكرية فى ميدان عابدين

اتفقت كلمة زعماء الضباط على اقامة المظاهرة العسكرية أمام سراى

---

(١) تتلخص هذه الحادثة فى أن سعيد باشا أقام بالاسكندرية سنة ١٨٥٨ حفلة دعا اليها أمراء البيت الخديوى ، فلبوا الدعوة من بينهم الأمير أحمد باشا رفعت ، وفيما كان الاميران عبد الحليم وأحمد رفعت عائدين الى القاهرة بقطار خاص مع حاشيتيهما سقطت العربة التى تقلهما فى النيل عند كوبرى كفر الزيات ، فغرق الأمير أحمد رفعت ونجا الأمير عبد الحليم ، وكان لهذا الحادث ضجة كبيرة ، اذ ذهبت أقوال الناس فيه مذاهب شتى ، وقيل انّ سقوط العربة فى النيل كان متعمدا لاغراق الأميرين .

عابدين يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ ووضعوا لها خطة محكمة ، وهي حضور جميع ألايات الجيش المرابطة بالقاهرة الى ميدان عابدين فى أصيل ذلك اليوم ، لتقديم طلبات الأمة الى الخديو ، وقوامها اسقاط الوزارة ، وتأليف المجلس النيابى ، وزيادة عدد الجيش ، فخاطب عرابى جميع ألايات المشاة والفرسان والمدفعية الموجودة وقتئذ بالعاصمة لموافاته بميدان عابدين فى الساعة العاشرة عربى [1] عصر يوم الجمعة ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ (١٥ شوال سنة ١٢٩٨ هـ) ، لعرض طلباتهم على الخديو ، وأرسل الى وزير الحربية يبلغه أن يخبر الخديو ، بأن جميع الألايات ستحضر الى ساحة عابدين فى الساعة المذكورة « لعرض طلبات عادلة تتعلق باصلاح البلاد وضمان مستقبلها » ، وأرسل أيضا الى قناصل الدول يطمئنهم أن لا خوف على رعاياهم من هذه المظاهرة ، لأنها مقصورة على أحوال البلاد الداخلية .

محاولة الخديو منع المظاهرة

فلما وصل كتاب عرابى الى وزير الحربية أبلغه من فوره الى الخديو ، فاضطرب له وخشى مغبة هذه « المظاهرة » المسلحة ، فاستدعى فى الحال رياض باشا رئيس الوزارة ، وفاوضه فى الأمر بحضور أحمد خيرى باشا رئيس الديوان الخديوى والجنرال استون باشا رئيس أركان حرب الجيش فاتفقت كلمتهم على محاولة اقناع قواد الألايات بالعدول عن هذه المظاهرة ، واتخذوا فى الاقناع وسيلة تدل فى ذاتها على اضطراب مركز الخديو ، وما وصل اليه من الضعف ، فقد أوفد أولا طه باشا لطفى ياوره الى عرابى وصحبه ليعدلوا عن عزمهم ، فذهب طه باشا اليهم وسألهم عن مقصدهم من المظاهرة ، وحاول اقناعهم بالعدول عنها ، فألفى منهم اصرارا على عزمهم ، وأجابوه بأنهم يريدون « عرض طلبات عادلة لا بد منها لضمان حرية الأمة وسعادتها » ، فعاد أدراجه وأبلغ الخديو بما رأى وسمع ،

---

(١) الساعة الرابعة أفرنجى مساء .

فاعتزم الخديو اقناع رؤساء الجند بنفسه ، فذهب ومعه رياض باشا وأحمد خيرى باشا الى مركز ألاى الحرس بقشلاق عابدين ، وجمع الضباط والعساكر وخاطبهم برفق ولين قائلا : « أنتم أولادى وحرسى الخصوصى، فلا تتبعوا التعصب الذميم ، ولا تقتدوا بأعمال الألايات الأخرى » ، فأجابوا بالسمع والطاعة ، وتظاهر على بك فهمى قائد الألاى بالخضوع والبقاء على ولائه للخديو ، ولكنه كان يضمر غير ما يظهر ، وأمره الخديو أن يوزع العسكر على نوافذ السراى وأبوابها من الداخل ليحموها ويتخذوا منها متاريس لهم عند الاقتضاء ، ففعل ، وبعد أن أتم توزيع جنود الحرس على السراى ، ذهب الخديو يصحبه رياض باشا وخيرى باشا الى القلعة ليحاول اقناع الألاى الثالث بالعدول عن الاشتراك فى الحركة ، ولما وصل وجد الألاى مصطفا تحت السلاح متأهبا للزحف على ميدان عابدين ، ينتظر صدور الأمر ليتحرك ، فاستدعى الخديو ضباط الألاى ، ووبخهم على مخالفة الأوامر الصادرة اليهم ، فأنكروا المخالفة ، فسأل ابراهيم بك حيدر قائد الألاى عن سبب هذه الحركة ، فأجابه ان البكباشى (فوده افندى حسن) هو الذى أغرى الضباط بالمخالفة ، وكان فوده افندى على مقربة من رياض باشا ، فأمسكه هذا من طوقه وقال له : «أمثلك يعارض أوامر الحكومة ويمنع تنفيذها ؟ »

وهنا ظن الجنود والضباط أن الخديو يريد شرا بالبكباشى ، فهاجوا، وانبرى اليوزباشى محمد افندى السيد فأمر حملة الأبواق (البروجية) بأن يعلنوا الجنود بتركيب السلاح على رءوس البنادق فضربوا نوبة (سونكى ديك) ، فأسرع العسكر الى تركيب السنك فى رءوس بنادقهم، وأحاطوا بالخديو ورياض باشا صارخين (اترك البكباشى) ، فأمر الخديو بتركه ، وقال للبكباشى : « مر العسكر بأن يتفرقوا عنا يابكباشى »، فأمرهم بالعودة الى صفوفهم [1] ، وأخذ الخديو يخاطب الضباط والجند قائلا :

(١) مذكرات عرابى ص ٢٣٣ .

« ألست خديويكم ؟ ألست ولى أمركم ؟ هل تأخر لأحد منكم راتب أو نقصت له مؤونة أو حرم من حقه فيملبس أو نحوه ؟ فلم جهرتم بالعصيان وخالفتم أوامرى ؟ » فأجابوه بقولهم : « نحن جميعا مطيعون لأوامر ولى نعمتنا ، ولكن قيل لنا ان الغاية من الأمر بسفرنا هو اغراقنا فى النيل عند مرورنا فوق كوبرى كفر الزيات»[1] ووجد الخديو أن لا فائدة ترجى من اقناع هذا الألاى ، فتركه وانصرف ، وأراد أن يبذل محاولة أخرى لاقناع ألاى العباسية ، فقصد اليه من طريق الجبل يصحبه رياض باشا ، وخيرى باشا ، ولما وصل الى مركزالألاى طلب حكمداره (عرابىبك) فلم يجده، وأخبره اليوزباشى حكمدار الخفر بأنه توجه بالألاى جميعه ومعهم آلاى الطوبجية الذى كان يتولى رياسته اسماعيل بك صبرى بمدافعه وذخيرته الى ميدان عابدين منذ ساعة ، فعلم الخديو أن الجند لا بد قد وصلوا ، أو على وشك الوصول الى الميدان ، فقفل راجعا الى السراى ومعه رياض باشا وخيرى باشا ، ودخلها من الباب الخلفى (الباب الشرقى المسمى باب باريس) وصعد الى ديوانه .

أما الألاى السودانى (ألاى طره) فقد تحركبقيادة قائده عبد العال بك حلمى فى الموعد المضروب ، وقصد الى ميدان عابدين من طريق المنشية ، فلما وصل الى ساحة المنشية أمر العسكر بالاستراحة قليلا لكى ينظفوا ملابسهم من الغبار ويستريحوا من وعثاء المسير ، وهناك بلغه خبر ذهاب الخديو الى القلعة ، فاصطحب بلوكين من ألايه ، وصعد الى القلعة ليستطلع جلية الأمر ، ويقف علىالسبب الذى دعا الخديو الى ترك سرايه والمجىء الى القلعة فى الوقت الذى حدده زعماء الجيش لعرض مطالبهم ومطالب الأمة عليه ، فلما وصل عبد العال حلمى الى مركز الألاى علم بما حدث ، وبحبوط مسعى الخديو فى محاولته ، وكان الوقت قد حان للذهاب الى ميدان عابدين ، فنزل من القلعة وخلفه الألاى الثالث جميعه

---

(١) مذكرات الشيخ محمد عبده ـ تاريخ الاستاذ الامام للسيد محمد رشيد رضا ج ١ ص ٢٢١ .

بقيادة البكباشى فوده حسن المتقدم ذكره ، وقد تولى قيادة الألاى لتخلف حكمداره ابراهيم بك حيدر الذى امتنع عن الاشتراك فى المظاهرة •

احتشاد الجيش فى ميدان عابدين

احتشد الجيش فى الموعد المضروب فى ميدان عابدين ،وكان أول من حضر الى الميـــدان ألاى الفرسان (السوارى) بقيـــادة أحمد بك عبد الغفار ، ولعله بادر بالحضور ، لأنه كان من أول الناقمين من النظام القديم ، اذ فصله وزير الحربية الأسبق (عثمان باشا رفقى) لغير ما سبب، ثم جاء عرابى ممتطيا جواده شاهرا سيفه ، يقود ألاى العباسية ويصحبه ألاى المدفعية (الطوبجية) يقوده اسماعيل بك صبرى ، ومعه المـــدافع بذخيرتها ، وكانت بطاريات المدافع تتخلل أورطة المشاة أثناء المسير ، ولما وصل عرابى تفقد على بك فهمى فلم يجـده ، وأخبره بعض الضباط أنه وزع ألاى الحرس داخل السراى ، ومعه كمية وافرة من الذخيرة ، وأنه على استعداد للدفاع عنها اذا مست الحاجة ، فبعث اليه من فوره بالمـلازم محمد افندى على ليســتدعيه ، فحضر على بك فهمى ، فسأله عرابى عن سبب جعله العسكر على أبواب السراى ومنافذها من الداخـل ، ولم يكن هذا اتفاقهم من قبل ، فطمأنه على بك فهمى ، وقال له : « ان السياســة خداع » ، أى أنه لم يفعل هذا الا لمخادعة الخديو ، وأنه باق على عهده ، فطلب اليه عرابى أن يسحب ألايه من السراى ويأخذ مكانه فى الميدان ، ففعل ، وأمر بخروج الألاى من السراى ، فخرج منها الجند جميعـا ، واصطفوا الى جانب اخوانهم فى المكان المعين لهم من الدائرة ، ثم تم ترتيب ألاى المدفعية والفرسان والمشاة على شكل مربع ، وجاء بعد ذلك الألاى الثانى من قصرالنيل يقوده بعض ضباطه وهم احمد افندى صادق اليوزباشى، واحمد افندى عبد السلام ، ورسول افندى اليوزباشى ، وذلك لامتناع قائده الميرالاى محمد بك شوقى والبكباشية عن الاشتراك فى الحركة ، ثم جاء

الألاى الثالث قادما من القلعة ، بقيادة البكباشى فوده افندى حسن،والألاى السودانى قادما من طره بقيادة عبد العال بك حلمى ، ثم أورطة المستحفظين يقودها القائمقام ابراهيم بك فورى ، وبذلك اكتمل الجيش فى ميدان عابدين ، اذ لم يبق ألاى من الألايات المرابطة بالعاصمة الا حضر الى الميدان،وبلغ عدد الجنود المحتشدين فى الميدان نحو أربعة آلاف بأسلحتهم ومدافعهم (١) ، وغصت أطراف الميدان بالجموع الحاشدة من الناس الذين جاءوا ليشهدوا هذا المنظر ، وامتلأت نوافذ البيوت المجاورة للسراى وأسطحتها بالنظارة ، وكان الموقف رهيبا ، لأن مجىء الجيش متهددا متوعدا ، واحتشاده بأسلحته وذخائره ومدافعه أمام السراى الخديوية ، يحاصرها ويسد المسالك على من فيها ، كل ذلك خليق بأن يفزع الخديو ووزراءه ، وخاصة بعد أن رأى أن حرسه الخاص قد تخلى عنه فى هذه الساعة العصيبة ، وانضم الى الجيش الثائر •

كان الخديو كما أسلفنا قد عاد الى السراى ودخلها من الباب الشرقى وصعد الى ديوانه ، وشهد تجمع الجنود فى الميدان ، وكان الوزراء قد توافدوا على السراى ، وجاء أيضا بعض قناصل الدول ، والسير أوكلن كولفن المراقب المالى الانجليزى ، فشهدوا هذا المنظر الذى لم يألفوا مثله فى مصر من قبل •

نزول الخديو الى الميدان

وقد ظن الخديو أنه لو نزل الى الميدان فان ما له من الهيبة التقليدية فى نفوس الرعية والجند يصد الجيش وضباطه عن التمرد ، فنزل من السراى الى حيث رؤساء الجند ، يصحبه المستر كوكسن Cookson قنصل انجلترا فى الاسكندرية ، وكان نائبا عن القنصل العام السير ادوار

---

(١) احصاء جريدة الوطن عدد ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨١ •

مالت لغيابه بالاجازة ، والسير أوكلن كولفن المراقب المالى الانجليزى ، وبعض عساكر الحرس الخاص ، فلما توسط الميدان نادى عرابى ، فجاءه راكبا جواده شاهرا سيفه ، وخلفه نحو ثلاثين ضابطا شاهرى السيوف ، فلما دنا من الخديو صاح به أحد رجال الحرس : أن ترجل واغمد سيفك ، ففعل ثم أقبل عليه ، وهنا يقول عرابى : ان المستر كوكسن أشار على الخديو بأن يطلق عليه مسدسه ، ولكن الخديو لم يعمل باشارته وقال له : « أفلا تنظر الى من حولنا من العسكر ؟ » أى أنه خشى مغبة العمل بنصيحة المستر كوكسن ، والواقع أنها نصيحة لا تنم عن اخلاصه للخديو ، ولا حسن قصد من المستر كوكسن ، فلو أن الخديو أمكنه أن يقتل عرابى فى هذه اللحظة لما أمن على حياته من الجند والضباط .

أما ما فعله الخديو فى هذه المواجهة فانه صاح بالضباط الذين جاءوا خلف عرابى : أن اغمدوا سيوفكم ، وعودوا الى بلوكاتكم ، فلم يفعلوا ، وظلوا وقوفا فى أماكنهم ، وكانوا كحرس خاص لعرابى ، فلم يغادروه حتى انتهى الحوار بينهما .

مطالب عرابى

ولما وقف عرابى أمام الخديو وحياه التحية العسكرية خاطبه الخديو بقوله « ما هى أسباب حضورك بالجيش الى هنا ؟ » .

فأجابه عرابى : جئنا يا مولاى لنعرض عليك طلبات الجيش والأمة ، وكلها طلبات عادلة .

فقال الخديو : وما هى هذه الطلبات ؟

فأجابه : هى عزل رياض باشا ، وتشكيل مجلس النواب ، وابلاغ عدد الجيش الى العدد المعين فى الفرمانات السلطانية .

فقال الخديو : كل هذه الطلبات لا حق لكم فيها ، وأنا خديو البلد وأعمل زى ما أنا عاوز ، فقال عرابى : ونحن لسنا عبيدا ولا نورث بعد اليوم [1] .

فلما وصل الحوار الى هذا الحد أشار المستر كوكسن على الخديو بالرجوع الى السراى لافتا نظره الى سوء المغبة ، اذا زادت المناقشة عن هذا الحد ، فرجع الخديو ومن كان بمعيته الى داخل السراى .

ثم عاد منها المستر كوكسن ومعه السير أوكلن كولفن ، وخاطب عرابى كرسول من قبل الخديو قائلا : ان عزل الوزارة من خصائص الخديو ، وطلب تشكيل مجلس النواب ليس من حقوق الجهادية، وزيادة الجيش لا لزوم لها ، لأن مالية الحكومة لا تساعد على ذلك .

فقال عرابى : اعلم يا حضرة القنصل أن طلباتى المتعلقة بالأهالى لم أعمد اليها الا لأنهم أقامونى نائبا عنهم فى تنفيذها بوساطة هؤلاء العساكر الذين هم عبارة عن اخوانهم وأولادهم ، فهم القوة التى تنفذ بها كل مايعود على الوطن بالخير والمنفعة ، وانظر الى هؤلاء المحتشدين خلف العساكر ،

---

(١) هذا الحوار هو الذى استخلصناه من متعدد الروايات ، وقد أضاف الشيخ محمد عبده الى طلبات عرابى طلبا رابعا ، وهو عزل شيخ الاسلام الشيخ محمد العباسى المهدى (ص ٢٢٢ من تاريخ الأستاذ الامام ج ١) ، ولكن عرابى لم يذكره فى مذكراته (ص ٢٣٦) ونفاه فى مذكراته المخطوطة ، وكذلك شفيق باشا ، وقد كان شاهد عيان للواقعة (ص ١٢٠ من مذكرات شفيق باشا) .

وأورد عرابى عن حواره مع الخديو رواية أخرى ، وهى أن الخديو قال له جوابا على طلباته الثلاثة : « كل هذه الطلبات لا حق لكم فيها وأنا ورثت ملك هذه البلاد عن آبائى وأجدادى وما أنتم الا عبيد احساناتنا » فأجابه عرابى : « لقد خلقنا الله أحرارا ولم يخلقنا تراثا وعقارا ، فوالله الذى لا اله الا هو اننا سوف لا نورث بعد اليوم » (ص ٢٣٦ من مذكرات عرابى) ، والرواية التى ذكرناها هى التى سمعها المستر بلنت من عرابى نفسه حين قص له الواقعة (التاريخ السرى للاحتلال ص ١١١) ، فهى اذن أصدق وأدق من رواية عرابى التى دونها فى مذكراته بعد وقوع الحوادث بعدة سنين ، وظاهر على رواية عرابى فى مذكراته أن عليها مسحة التحوير والتعديل تفخيما للكلمات والعبارات ، وهذا ما جعلنا نرجح رواية بلنت لأنها أقرب الى الواقع والى أسلوب الحوار الطبيعى .

فهم الأهالى الذين أنابونا عنهم فى طلب حقوقهم ، واعلم علم اليقين أننا لا نتنازل عن طلباتنا ، ولا نبرح هذا المكان ما لم تنفذ .

فقال القنصل : علمت من كلامك أنك ترغب فى تنفيذ اقتراحاتك بالقوة ، وهذا أمر ينشأ عنه ضياع بلادكم وتلاشيها .

قال عرابى : كيف يكون ذلك ؟ ومن ذا الذى يعارضنا فى أحوال داخليتنا ؟ فاعلم أننا سنقاوم من يتصدى لمعارضتنا أشد المقاومة الى أن نفنى عن آخرنا .

قال القنصل : وأين هى قوتكم التى ستدافع بها ؟

قال عرابى : عند الاقتضاء يمكن أن نحشد مليونا من العساكر يدافعون عن بلادهم ويسمعون قولى ويلبون اشارتى .

فقال القنصل : وماذا تفعل اذا لم تجب الى ما تطلب ؟

فقال عرابى : أقول كلمة أخرى ، فقال القنصل : وما هى ؟ فقال عرابى : لا أقولها الا عند اليأس والقنوط .

قبول مطالب عرابى

سقوط وزارة رياض باشا

وهنا انقطعت المخابرات بين الفريقين ، وتداول الخديو فى الموقف مع من كانوا بداخل السراى من وزراء وقناصل وغيرهم ، ومرت ساعة وهم يتداولون ، فرأوا أن لا بد من الاذعان لمطالب الجند ، لأن الجيش بأكمله يؤيد هذه المطالب ، ولم يكن لدى الخديو أية قوة يعتمد عليها ، فاستقر الرأى على اجابة هذه المطالب تدريجيا ، وأن يبدأ بسقوط الوزارة ، فقدم رياض باشا استقالته الى الخديو ، وكان هذا أوج الثورة .

أبلغ عرابى هذا القرار ، وطلب اليه الخديو قبول اسناد رياسة الوزارة الجديدة الى على حيدر باشا يكن ، فلم يوافق على ذلك لما له من صلة القرابة بالخديو ، فعرض عليه تعيين محمد شريف باشا رئيسا ، فقبل ، وكان شريف باشا وقتئذ بالاسكندرية فاستدعى بالتلغراف للحضور الى العاصمة .

وبعد أن أجيبت مطالب عرابى توجه الى الخديو فى السراى وشكر له ارضاءه مطالب الأمة ، فأقسم انه مرتاح لما فعل ، وانه وافق على تلك الطلبات بنية صادقة ، فكرر عرابى الشكر والدعاء له ، وأصدر أمره الى الألايات بالرجوع الى مراكزها ، ما عدا الألاى السودانى فانه قضى ليلته فى ضيافة ألاى الحرس بقشلاق عابدين .

البيان الرسمى عن الواقعة

ونشرت الوقائع المصرية فى عدد الأحد ١١ سبتمبر سنة ١٨٨١ (١٧ شوال سنة ١٢٩٨ هـ) البيان الآتى :

« فى ليلة السبت ١٦ شوال سنة ١٢٩٨ (١٠ سبتمبر سنة ١٨٨١) استعفت نظارة دولتلو رياض باشا فقبل استعفاؤها وكلف دولتلو شريف باشا بتشكيل نظارة جديدة » .

ولم يكتف رياض باشا بالاستقالة ، بل رحل الى أوروبا خوفا على حياته ، فأبحر من الاسكندرية يوم الأربعاء ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، ولم يعد من أوروبا الا بعد أن شبت الحرب فى مصر ، وتبين رجحان كفة الانجليز فى ميدان القتال .

الفصل الخامس

وزارة شريف باشا

(الثالثة)

قلنا ان شريف باشا كان بالاسكندرية يوم المظاهرة العسكرية التى أدت الى سقوط وزارة رياض باشا ، وانه اســتدعى بالتلغراف فى ذلك اليوم ، فسافر من محطة (الحدرة) فى قطار مخصوص ووصل الى القاهرة فجر اليوم (١٠ سبتمبر سنة ١٨٨١) وذهب اليه عرابى بمنزله ، وهنأه برياسة الوزارة الجديدة ، وفاوضه فى أشـخاص الوزراء الذين يؤلف منهم وزارته .

تردد شريف باشا فى قبول الوزارة

كان طبيعيا أن يتدخل عرابى فى تأليف الوزارة ويكون له رأى فى أشخاصها ، لأنه هو الذى توصل بقوة الجيش الى اسـقاط وزارة رياض واختيار شريف باشا ذاته للرياســة ، ولم يكن شريف يجهل ذلك أو يتجاهله ، ولكنه كان رجلا أنوفا ، مستقل الرأى ، حفيظا على كرامته ، لا يقبل أن يتلقى الأوامر من غيره ، فضلا عن أنه كان يشعر فى خاصـة نفسه بخطر تدخل الجيش فى السياسة ، وانه اذا استمر هذا التدخـل

وصار قاعدة متبعة فى ادارة الشئون العامة ، فانه يؤدى الى فساد الأداة الحكومية ، ويفضى الى انشاء دكتاتورية عسكرية لا يؤمن معها عدل أو حرية أو دستور ، ولذلك اجتهد فى وضع حد للتدخل العسكرى فى شئون الحكومة كما سيجىء بيانه •

أما فيما يتعلق باختيار أعضاء وزارته،وتدخل عرابى فى هذا الصدد، فان هذا التدخل جعله يتردد أياما فى قبول رياسة الوزارة ، فقد رغب اليه عرابى أثناء المقابلة الأولى فى اختيار محمود سامى باشا البارودى للحربية ، ومصطفى فهمى باشا للخارجية ، « لما يعلمه من ميلهما الى العدل والحرية » كما يقول عرابى فى مذكراته ، ولم يكن هذا اعتقاد شريف باشا فيهما ، وقد صارح عرابى أنه لايقبل اشتراكهما معه فى الوزارة ، لانهما حين كانا عضوين فى وزارته الثانية التى ألفها فى أول عهد الخديو توفيق تعاهدا واياه كما تعاهد سائر الوزراء على أنه اذا رفض الخديو الموافقة على تشكيل مجلس النواب استقالت وزارته على ألا يشترك أحد من أعضائها فى الوزارة التى تخلفها ما لم يقبل الخديو تشكيل المجلس النيابى ، فنكث البارودى ومصطفى فهمى عهدهما ، قال شريف باشا فى هذا الصدد مخاطبا عرابى : « انى لا أقبل أن يكون فى وزارتى محمود سامى ولا مصطفى فهمى ، لأنهما لم يوفيا بالعهد الذى تعاهدنا عليه من قبل ، فقد اتفقنا على أنه اذا رفض الخديو الموافقة على تشكيل مجلس النواب استقالت وزارتنا ، ولايشترك أحد منا بعد ذلك فى الوزارة الجديدة ، ولكنهما نكثا العهد وقبلا الدخول فى وزارة رياض باشا ، التى قامت بعد وزارتنا والتى سقطت بالأمس ، لذلك لا أستطيع أن أشتغل معهما » (١)

ولكن عرابى كان حريصا على اسناد وزارة الحربية الى البارودى ، لما ثبت من ولائه للحركة واخلاصه للجيش ، ولم ينس أنه على يده حين تولى وزارة الحربية أجيبت مطالب العرابيين الأولى ، وهى زيادة رواتب

---

(١) مذكرات عرابى ص ٢٣٨ •

الضباط والجند وتأليف لجنة لاصلاح القوانين العسكرية ، وأن الخديو قد أقصاه بعد ذلك من وزارة الحربية لاخلاصه للحزب العسكرى ، أما مصطفى فهمى فكان عرابى يميل الى تقليده وزارة الخارجية لما كان يتظاهر به من الاخلاص للحركة ، على أنه لم يبد منه أى عمل ايجابى يدل على هذا الاخلاص ، وكل ما عرف عنه أنه من يوم أن أشترك فى مقتل اسماعيل باشا صديق على عهد الخديو اسماعيل ملىء قلبه رعبا من هول هذا الحادث ، ونفرت نفسه من استبداد الخديوين [1] ، ومن هنا اطمأن له العرابيون ، وأراد عرابى أن يقنع شريف بقبول مرشحيه ، فقال له « ان لكل وقت حكما ، وانى واثق بحبهما للحرية والعدل والمساواة ، وفضلا عن ذلك ، فان العسكرية لاتطمئن لغير محمود سامى باشا » .

فعرض شريف باشا على عرابى أن يقبلوه هو وزيرا للحربية ، ولعله أراد بذلك أن يراقب بنفسه ابتعاد الجيش عن التدخل فى سياسة الدولة ، اذا هو تولى وزارة الحربية ، قال مخاطبا عرابى : « أفلا ترضون أن أكون ناظرا للجهادية ؟ فانى قد ربيت معكم فى العسكرية » ، والحق أن حجة شريف باشا كانت قوية ، لأنه تلقى التعليم العالى فى المدارس الحربية ، ونال قسطا وافرا من علومها وفنونها فى أرقى مدارس فرنسا ، وهو بلاشك أكفأ فى هذا الصدد من محمود سامى، ومن القواد العرابيين، ولكن عرابى أصر على اختيار البارودى للحربية ، وقال لشريف باشا : « لقد اخترناك رئيساًللوزارة ، ولابد من مراعاة ميول رجال العسكرية » فأصر شريف باشا على عدم قبول مرشحيه ، وانتهت المقابلة الأولى على غير اتفاق .

ومضت أيام وشريف باشا متردد فى قبول الرياسة ، ولم يكن يستطيع غيره أن يضطلع بأعبائها وينقذ الموقف ، وفى ذلك يقول المسيو سنكفكس قنصل فرنسا العام بمصر فى رسالته الى وزير خارجية فرنسا : « اذا لم

(٢) كان مصطفى باشا فهمى محافظ العاصمة حين اعتزم الخديو اسماعيل قتل اسماعيل باشا صديق « المفتش » ، وقد شهد بحكم منصبه مصرع المفتش فى الباخرة التى اقلته من سراى الجزيرة والقاء جثته فى النيل (نوفمبر سنة ١٨٧٦) .

يقبل شريف باشا الوزارة ، فستبقى البلاد بلا حكومة »[1] ، وظل فى تردده حتى عاهده العرابيون ألا يتدخل الجيش فى السياسة ، وأن يكون خاضعا لاوامر الحكومة ، فقبل تأليف الوزارة وألفها يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، ورضى باسناد الحربية الى البارودى ، والخارجية الى مصطفى فهمى .

وهاك نص العهد الذى رفعه اليه ضباط الجيش ، بعد أن عهد اليه الخديو تأليف الوزارة وقبل أن يعلن قبولها رسميا :

« نحن ضباط الجيش المصرى ، نعتقد الاعتقاد التام فى حسن صداقة وغيرة دولتكم ، وخلوص طويتكم ، وسلامة نيتكم فى خدمة الوطن العزيز ، والمحافظة على حقوقه ، والسعى فى رفاهية أهله ، ولهذا وكوننا جميعا نحب تقدم وطننا العزيز ، فنلتمس من دولتكم قبول مسند رياسة مجلس النظار ، ونسترحم من دولتكم انتخاب نظار الدواوين ممن يكونون موصفين بالصفات الحسنة ، والعرض عنهم للحضرة الفخيمة الخديوية للقيام بأعباء خدمة الوطن العزيز ، واعلانا لصداقتنا وانقيادنا لأوامر الحكومة التى تصدر فى صالحها العمومى ،فقد أمضينا هذه العريضة ، ونحن على يقين أن تقع لدى دولتكم موقع القبول أفندم »[2] .

وقدم كبراء البلاد وأعيانها التماسا الى شريف باشا يقرب من التماس الضباط فى العبارة ، ويطابقه فى المعنى ، وغايته اعلان ثقتهم بصداقته ، وميلهم جميعا اليه ، وانعقاد قلوبهم عليه ، وأنهم كافلون ضامنون ألا يقع فى المستقبل شىء من الحوادث التى تنسب الى رجال العسكرية ، وواثقون من أمتهم ومن رجال العسكرية الذين هم أبناؤهم واخوانهم بزوال كل خطر ، وانقطاع جميع الأسباب التى توجب الخوف والاضطراب ، ويسألون الله تعالى تأييد دولته وتوفيقه لاصلاح أحوال البلاد بعناية الجناب الخديوى المعظم »[3] .

---

(١) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨١ ، وثيقة رقم ٢٧ ــ ١١ سبتمبر سنة ١٨٨١ .
(٢و٣) الوقائع المصرية عدد ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨١ .

تأليف وزارة شريف باشا ـ ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١

قبل شريف باشا تأليف الوزارة ، بعد أن حصل على هذه العهود والمواثيق ، فألفها فى ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١ على النحو الآتى : •

شريف باشا للرياسة والداخلية ، محمود سامى باشا البارودى للحربية والبحرية ، على حيدر باشا للمالية ، اسماعيل باشا أيوب للأشغال ، مصطفى فهمى باشا للخارجية ، محمد زكى باشا للمعارف والأوقاف ، محمد قدرى بك (باشا) للحقانية (١) •

وهذه الوزارة هى ثالثة الوزارات التى ألفها شريف باشا ، وقد رفع الى الخديو كتاباً ضمنه الأسباب التى حدت به الى قبول رياسة الوزارة فى ذلك الظرف الدقيق والمبادىء العامة التى جعلها برنامجا لوزارته ، قال فيه :

« مولاى :

« قد تفضلتم على وفوضتم الى أمر تشكيل هيئة نظارة جديدة والقيام برياستها فى الحالة الصعبة التى نشأت عما حصل من الحوادث بمصر أخيراً، ولم أقدم فى بادىء الأمر على قبول هذه المسئولية الجسيمة ، لاحتمال أن يحدث من الأحوال الحاضرة أموراً خطرة ومكدرة ، ولكن حيث أن حضرتكم العلية قد استشارت من يوثق بهم من ذوى المكانة والاحتشام ،

(١) الوقائع المصرية عدد ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وقد أنعم على محمد قدرى بك بالباشوية وهو صاحب التآليف المشهورة « مرشد الحيران الى معرفة أحوال الانسان » فى المعاملات المدنية الشرعية ، و « الأحكام الشرعية فى الأحوال الشخصية » ، و « قانون العدل والانصاف فى القضاء على مشكلات الاوقاف » ، وقد صدر فى اليوم ذاته أمر آخر بتعيين بطرس بك (باشا) غالى باشكاتبا (سكرتيرا عاما) لمجلس الوزراء ، وابقاء خليل باشا يكن وكيلا للداخلية ، والمسيو بلوم باشا وكيلا للمالية ، وتجران بك (باشا) باشكاتبا للخارجية ، والمسيو روسو بك مديرا لعموم الاشغال بوزارة الاشغال • وأفلاطون باشا وكيلا للحربية (الوقائع المصرية عدد ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨١) ، وقبل تأليف الوزارة رسميا عين أحمد باشا الدرملى مأمورا لضبطية العاصمة (محافظا) بدلا من عبد القادر باشا حلمى نزولا على ارادة العرابيين •

ورأت بالاتحاد معهم أن اشتراكى فى ادارة أمور الحكومة ، يعود بالنفع على الوطن ، وأصرت على تكليفى بذلك ، فلم يكن لى حق بعد ذلك فى التردد ، وصرت مستعداً للقيام بادارة عموم مصالح الحكومة ، باذلا جهدى أولا فى ازالة ماهو قائم بالخواطر من الاضطراب ، ومنع وقوع نوازل كالتى ألمت بمصر فى هذه الأيام ، وقد توجهت عنايتكم السنية منذ جلوسكم على مسند الخديو الجليلة المصرية لتأييد حسن الاقتصاد فى مصروفات الحكومة ، وتصفية الحالة المالية ، وبث روح الاستقامة فى المصالح العمومية ، وادخال مايناسب من الاصلاحات الخيرية فى ادارة البلاد ، وقد قاربت تصفية الحالة المالية من الانتهاء ، وصارت الميزانية تنشر فى كل عام بوجه الانتظام ، وحيث ان تفتيش المالية (الرقابة الثنائية) الذى كان عند احداثه موضعا للقدح بطرق متنوعة قد ساعد مساعدة قوية على اصلاح أمور المالية ، وكان لحكومتكم عضداً قويا ، فيجب لهذين الوجهين دوام بقائه على الهيئة التى تشكل بها على مقتضى الأمر العالى الصادر فى ١٥ نوفمبر ١٨٧٩ ، أما مقاصد دولتكم الخيرية المواجهة نحو اصلاح الادارة فانها قد أخذت بالقبول التام وتعلقت بانجازها الآمال ، فمتى استتبت الأمنية واستقرت الثقة العمومية أفرغ الجهد فى تحقيق تلك المقاصد التى وجهت اليها عنايتكم العلية لاظهار نتائجها الخيرية ، وابذل الهمة فى تنظيم المجالس المحلية (المحاكم) ووضع قوانين متناسقة متقنة النظام صريحة الأحكام ، وفى تحديد القوى العمومية ، أعنى القوة المنوطة بوضع القوانين ، والقوة القضائية المكلفة بالحكم على موجبها ، والقوة التنفيذية ، وتعيين خصائص كل قوة منها وحدودها ، واجراء الأعمال العمومية النافعة ، ونشر المعارف واتساع دائرتها فى أرجاء القطر ، فان جميع هذه المواد جديرة بالتفات حكومتكم السنية اليها وحقيقة بالاعتناء بها ، وستستمر الحكومة على النظر والبحث فيما يتعلق بتجديد مدة المحاكم المختلطة ، مع الاهتمام والسعى التام فى تحسين الحالة التى هى عليها الآن .

« وقد ازدادت أهمية المسائل المتعلقة بالجمارك نظراً لاتساع نطاق

الزراعة والتجارة ، ولذلك ستوجه حكومتكم السنية اعتنائها ومزيد اهتمامها الى اجراء المخابرات اللازمة لعقد معاهدات مع الدول بشأن الجمارك والتجارة •

« فما هي يامولاى مهام الأمور التى ستقوم بانجازها الهيئة الجديدة التى كلفت بتشكيلها ورياستها ، فاذا وقعت هذه الأفكار لديكم موقع الاستحسان وفازت بالقبول التام ، وأسعفتنى العناية الخديوية بالمساعدة القوية ، فانى بمعونة الله تعالى وحسن توفيقه أجتهد فى ارشاد الوطن الى طريق الفوز والنجاح ، والتقدم والفلاح ، وأعيد اليه النظام والراحة والسلام •

« وغاية رجائى من مولاى ، أن يتقبل مزيد احترامى ، واننى لدولته خادم مخلص خاضع »[1] •

وهذه ترجمة الخطاب الذى أرسله الخديو بالفرنسية الى شريف باشا :

« عزيزى شريف باشا

« ان فى قبولكم أمر تشكيل هيئة نظارة جديدة ، والقيام برياستها حال كون الوطن محفوفا بالمصاعب ــ دليلا قويا على اخلاصكم وحميتكم الوطنية ، وانى لم أكلفكم بتحمل أعباء هذه المأمورية الجسيمة الا لعلمى بغيرتكم ، ووثوقى باخلاصكم •

« ولقد سرنى ما رأيته من اشتراك من يوثق بهم من ذوى المكانة والاحتشام مع وجوه البلاد وسائر أهاليها فى الالحاح عليكم بقبول المسند الجليل الذى دعتكم اليه ثقة العموم بكم ، وانى موافق على ماتضمنه تقريركم من مهام الأمور ، وأرى كما ترون انه متى عادت الطمأنينة الى الخواطر تهتم حكومتى باجراء الاصلاحات الادارية والقضائية ، فان

---

(١) الوقائع المصرية عدد ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨١ •

تنظيم المحاكم ، ووضع القوانين المتناسقة المتقنة النظام ، الصريحة الأحكام، وتحديد القوى العمومية ، وتعيين وظائف كل منهـا ، وانتظام سيرها ، والنظر فى الأعمال المتعلقة بتجديد مدة المحاكم المختلطة ، وتوسيع دائرة المعارف ونطاق الأشغال العمومية ، والزراعة والتجارة ، وعقد ما يلزم من المعاهدات بشأن الجمارك والتجارة ، كل هذه من المواد ذات المصلحة العمومية العائد نفعها على البلاد ، وانى على الدوام مستعد لمساعدتكم كل المساعدة على نجازها بصدق نية واخلاص طوية ، أما تمام الوفاق بين تفتيش المالية وحكومتى فهو أمر لازم يجب دوامه وتمكينه .

وثق يا عزيزى بمالك لدينا من حسن المودة وصفاء المحبة » (١) .

يتبين من كتاب شريف باشا الى الخديو ، أنه يشير فى بدايته الى أن قبوله الوزارة كان بناء على استشارة الخديو من يثق بهم من ذوى المكانة والاحتشام ، واتفاقهم رأيا على استحسان اسنادها اليه ، وهذا معناه أنه قبلها نزولا على ارادة الأمة الممثلة فى أشخاص ذوى الرأى والمكانة، وهو فى هذا المعنى يعبر عن المبدأ الذى لازمه فى وزاراته كلها ، ثم وضع فى كتابه ما يطمئن الدول والجاليات الأجنبية على مصالحها . بالتزامه احترام نظام الرقابة الثنائية (التفتيش المالى) ، وقد قصد بذلك أن لا يستهدف لمعاداة الدول ، وخاصة بعد سقوط وزارة رياض باشا التى كانت موضع ثقتها ، لأن سقوط الوزارة الرياضية يعد فى نظر الدول الأجنبية انقلابا كبيرا فى نظام الحكم ، قد يزعزع طمأنينة رعاياها ، ولأن شريف باشا ذاته لم يكن مرضيا عنه من الدوائر الأجنبية من يوم أن وقف مواقفه المشهورة فى عهد اسماعيل ، اذ اعترض على تدخل لجنة التحقيق الأوروبية ، ورفض الحضور أمامها ، ثم ألف وزارته الوطنية الأولى التى أقصى منها الوزيرين الأوروبيين ، وكان تأليفها سببا لاغضاب الدول الأوروبية واعتبار قيامها تحديا لها ، فكان لزاما على شريف باشا

---

(١) الوقائع المصرية عدد ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨١ .

أن يضع في برنامج وزارته الجديدة ما يدعو الدول الأجنبية الى الاطمئنان على مصالح رعاياها ، وقوام هذه المصالح بقاء الرقابة الثنائية ، كما نظمت في مرسوم ١٥ نوفمبر سنة ١٧٨٩ على عهد وزارة رياض باشا .

وسرد شريف باشا في كتابه أهم المسائل التي سيعنى بها في الشؤون الداخلية ، ومما يلفت النظر تخصيصه فقرات طويلة للاصلاح القضائي ، وما وعد به من تنظيم المجالس المحلية (المحاكم) ووضع القوانين الخاصة بها ، ولعل من أسباب هذه العناية البارزة أن وزارة الحقانية أسندت الى العلامة قدري باشا صاحب التواليف الشهيرة في تبويب الأحكام الشرعية، وعلى يده وضعت لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الجديدة وسنت قوانينها في عهد وزارة شريف باشا الثالثة ، ثم الرابعة .

ابتهاج الأمة بوزارة شريف باشا

ابتهجت الأمة بتأليف وزارة شريف باشا ، واستبشرت خيرا بانبلاج عهد الحرية وزوال عهد الاستبداد ، وسرى شعور الفرح والسرور الى طبقات الشعب كافة ، قال المستر بلنت يصف هذا الشعور كما شاهده اذ كان بمصر في ذلك الحين :

« كانت الأشهر الثلاثة التي أعقبت هذه الحادثة الشهيرة من أسعد الأوقات التي مرت بمصر من الوجهة السياسية ، ويسرني أن حظيت بمشاهدتها بعيني رأسي ، ولو أني كنت سمعت بها سماعا لشككت فيها ، وعندي أنها لم يكن لها شبيه في الأيام التي رأيتها في مصر ، وأخشى أن تكون مقطوعة النظير في الأيام التي يمكن أن أراها فيها ، فجميع الأحزاب الوطنية ، وجميع سكان القاهرة ، اتحدوا لتحقيق الآمال القومية ، ولم يكن الخديو على ما ظهر أقل منهم شعورا بذلك ، وكان قد سر بعد انقضاء الأزمة لتخلصه من رياض والمراقبة الثنائية البغيضة ، وقد وثق بأن شريفا لا بد أن يخلصه عاجلا أو آجلا من عرابي ، ثم ان شريفا وزملاءه من

وجهاء الأتراك الأحرار لم يكونوا كذلك أقل سرورا بعودة السيطرة اليهم ، بل ان الأتراك الرجعيين أنفسهم قد سروا بما سموه انتصارا على أوروبا ، ونجا العسكريون من كابوس الخطر الذى طالما هددهم ، وارتاح المصلحون المدنيون للحريات التى اعتقدوا اليوم أنهم لا بد حاصلون عليها، أما الذين شكوا وأساءوا الظن للنهاية ، فقد اعترفوا كذلك بأن النتائج قد سوغت الالتجاء للقوة ، وما كان لها من نصر لم تسفك فيه نقطة دم ، وتصاعدت من أنحاء مصر صيحة فرح وسرور لم يسمع مثلها على جوانب النيل منذ مئات السنين ، وقد حدث فعلا أن الناس كان يستوقف بعضهم بعضا فى شوارع مصر ، ويتعانقون على غير تعارف سابق ، ويبتهجون معا لعصر الحرية المدهش الذى بدا لهم فجأة ، كما يبدو الفجر بعد ليل مخيف طويل ، وكانت الصحف قد أسرعت بنشر الأنباء السارة ، وقد حررتها رقابة الشيخ محمد عبده المستنيرة من قيودها السابقة ، واستطاع الناس أن يجتمعوا ويتكلموا بلا خوف أينما شاءوا فى الأقاليم ، وبلا وجل من تدخل البوليس والجواسيس ، وقد سرت عدوى السرور الى كل الطبقات ، فالمسلمون والمسيحيون واليهود قد سروا جميعا ، وشاطرهم السرور جماعة الأوروبيين الذين كانت لهم صلات وثيقة بالحياة الوطنية ، وقد اعترف القناصل وحتى الأجانب أنفسهم بأن العصر الجديد خير من العصر القديم، وأن رياضا قد أخطأ ، وأن أعمال عرابى اذا لم تكن كلها سديدة فليست كلها خطأ ، وكان المسلك الذى سلكه عرابى نحو الخديو والوزراء الجدد مسلكا صحيحا نبيلا ، وقد اجتمع عدة مرات بالخديو ، فكانت خطته ودية، كما أظهر لشريف باشا ومحمود سامى الذى عاد فتقلد وزارة الحربية أنه ، وقد تم عمله ونالت البلاد حريتها يريد أن يتنحى جانبا ويترك أمر ترقيتها لأصدقائه المدنيين ، وكل الخطب التى ألقاها فى ذلك العهد ــ وبعضها مدون فى الكتب الزرقاء ــ مشبعة بهذا المعنى الحكيم ، وتنم عن تشبعه هو نفسه بأسمى الآراء الانسانية التى كانت من مقومات عمله السياسى ، وليس فى هذه الخطب الا العطف الواسع المدى على جميع المذاهب والطبقات ،

ولا يمكن أن تجد فيها أثرا للسخط على المراقبة المالية الأوروبية التى كان هو نفسه فى مقدمة المعترفين بفوائدها ، وكان المعنى السائد على خطبه هو أن الحكم التركى المطلق القديم قد انتهى ، وابتدأ عصر جديد من الحرية الأهليــة والســلام وحسن النيــة المتبادل بين جميع النــاس ، ولم يمض أسبوعان اثنان على تقلد وزارة شريف أزمة الحكم حتى سار عرابى فى طليعــة فرقته الى رأس الوادى بين هتــاف سكان العاصـــمة المعترفين له بالجميل »[1] .

سياسة شريف باشا

تعد وزارة شريف باشا الثالثة « وزارة الأمة » فقد ألفها برغبة زعماء البلاد وأعيانها ، ثم حقق الثقة التى أولتها الأمة اياه ، واضطلع بالمهمة التى ألقتها الثورة على عاتقه ، وأول ما رسم من الخطط الحكيمة اعادة النظام الى الجيش ، فان الثورة العرابية باعتبار أنها ثورة عسكرية قد أخرجت الجيش عن مهمته الأصلية ، وهى حفظ النظام ، وجعلته أداة سياسية للسيطرة والحكم ، وهنــا موضع الخطــر ، اذ بذلك يختل النظــام العسكرى ويفقد الجيش روح النظام والقيام بالواجب ، ويتسرب الانقسام الى صفوفه ، ثم تقع الحكومة فريسة الفوضى ، فبذل شريف جهده فى الحيلولة بين الجيش والسياسة .

مقابلة وفد الضباط لشريف باشا

وقد انتهز فرصة مقابلته لكبار الضباط فأوضح لهم مبادئه المتقدمة ، ذلك أنه فى يوم الجمعة **١٦** سبتمبر سنة **١٨٨١** (**٢٢** شوال سنة **١٢٩٨هـ**)

(١) بلنت . التاريخ السرى للاحتلال ص ١١٣ من الترجمة العربية ـ و ١٥٢ من الأصل الانجليزى .

أى عقب تشكيل الوزارة بيـومين ، ذهب وفد من الضبـاط وعلى رأسهم عرابى لمقابلته وتهنئته بالوزارة وشكره على قبـوله الرياسة ، فلما انتظم عقدهم ، ألقى عرابى بين يدى شريف باشا الكلمة الآتية :

« اننى بلسـان قومى أعرض لدولتكم أننا جميعـا واثقون بصـداقة دولتكم وخلوص طويتكم لمحبة الوطن وأهله وجازمون بأن هذه الصفات التى تحلت بها ذاتكم الشريفة تكون وقاية لبلادنا وسببا فى استتباب الراحة العمومية فيها ، واننا نعلم واجباتنا والفـروض التى تحتمها علينـا وظائفنا العسكرية ، وأعظمها حفظ البلاد ومن فيها ، ولذلك فاننا نقر بأننا القوة المنفذة لما يصدر من الأوامر التى تكون ان شاء الله فى خير وقاضية باصلاح شئون البلاد ، الا أن لنا حقوقا معلومة يمنحها لنا القانون ، ونرجو من الله أن يحسن الينا بنوالها بمساعدة دولتكم وتوفيق الله تعالى ونسأله سبحانه أن يوفقنا جميعا لما فيه الخير والصلاح . أمين »[1] فأمن عليه الحاضرون .

فترى فى هذا الخطاب أن عرابى يتعهد من جديد باحترام النظام ، اذ يقر بأن الجيش هو القوة المنفذة لـما يصدر اليه من الأوامر .

خطبة شريف باشا فى الضباط

وقد اغتنم شريف هذه الفرصة لينبه الضباط على واجبهم فى ابعاد الجيش عن السياسة ، فأجاب على كلمة الشكر بقوله :

« فى علمكم ما قال الأقدمون : آفة الرياسة ضعف السياسة ، ولا حكومة الا بقوة ، ولا قوة الا بانقياد الجنود انقيادا تاما ، وامتثالهم امتثالا مطلقا .

« كل حكومة عليهـا فرائض وواجبـات ، من أهمها صيانة الوطن

(١) الوقائع المصرية عدد ١٧ سبتمبر سنة ١٧٨١ .

وحفظ الأمن العمومى فيه ، وهذا وذاك لا يتأتيان الا بطاعة رجالها العسكرية ، فترددى أولا فى قبول الرياسة ما كان الا تجافيا عن تأسيس حكومة غير قوية تخيب بها الآمال ويزيد معها الاشكال ، فأكون عرضة للملامة بين اخوانى فى الوطن وبين الأجانب ، وحيث اغاثتنا الألطاف الالهية وحصل عندى اليقين بانقيادكم ، فقد زال الاضطراب من القلوب ، ورتبت الهيئة الجديدة من رجال ذوى عفة واستقامة ، فأوصيكم بملاحظة الدقة فى الضبط والربط ، لأنهما من أخص شئون العسكرية ، وأساس قواها ، واعرفوا أنكم مقلدون وظيفة وطنية ، فقوموا بأداء واجباتها الشريفة ، وعلى القيام بأداء كل ما يزيدكم فخرا وسؤددا ، وفقنا الله واياكم » .

فهذه الخطبة على ايجازها ، جمعت أسمى ما يقوله زعيم سياسى صائب الرأى بعيد النظر فى الظروف التى تألفت فيها وزارته ، اذ لم يكن خافيا أن الدول الاستعمارية وخاصة انجلترا ، كانت تتطلع الى الثورة العرابية لكى تتخذ منها ذريعة للتدخل فى شئون البلاد ، ولم تخف هذه المطامع عن عرابى ذاته ، فقد ذكر فى مذكراته أنه كان يلاحظ هو وصحبه عقب واقعة قصر النيل كثرة تردد السير ادوار مالت قنصل انجلترا فى مصر على الخديو ليلا ونهارا ، فأوجسوا من ذلك خيفة على مصير البلاد ، وخشوا من مطامع انجلترا ، وتحدثوا بأنها تطمع فى احتلال وادى النيل أسوة بما فعلته فرنسا فى تونس ، اذ احتلتها سنة ١٨٨١ .

فشريف باشا سعى جهده فى ألا يتخذ دعاة الاستعمار من الثورة ذريعة للتدخل فى شئون البلاد ، من أجل ذلك لم يفته النصح للعرابيين ألا يقحموا الجيش فى غمار السياسة ، فتضطرب الأحوال ، وتتفتح الثغرات للتدخل الأجنبى ، ولم يكن يخفى أن زعماء الثورة من الضباط قد داخلهم شىء كثير من الزهو والخيلاء اذ كانوا قوام الحركة ، وبفضلهم سقطت وزارة رياض باشا البغيضة الى الرأى العام وتألفت وزارة شريف .

المرجوة من الأمة ، فلو لم يكن شريف عظيم النفس ، قوى الشخصية ، لجعل خطبته تمليقا لضباط الجيش ، اكتسابا لثقتهم وتأييدهم ، ولكنه على العكس خاطبهم بلهجة الناصح الأمين ، ودعاهم الى التزام حدود واجباتهم، وهى الطاعة والنظام والذود عن الوطن ، ولم يكن مثل شريف ليقبل أن يكون أداة فى يد الجيش وزعمائه ، لأنه لم يقصد من تأليف الوزارة مجدا ولا سلطة ، وقد عرف عنه التعفف والنزاهة فى كل أدوار حياته ، وشهد له ماضيه بأنه لا يحرص على المناصب ، وأنه يزهد فيها اذا رآها تخالف مبدأه وكرامته ، ولقد كان من الوجهة الدستورية أسبق فى الكفاح للدستور من العرابيين ، فعلى يده تطور نظام مجلس النواب ، اذ تألفت وزارته الأولى فى عهد اسماعيل على قاعدة تقرير مبدأ المسئولية الوزارية أمام المجلس ، وعلى يده وضع دستور سنة ١٨٧٩ على أحدث المبادىء العصرية ، ولم يحل دون صدور المرسوم الخديوى بانفاذه الا خلع اسماعيل ، ومن أجل الدستور استقال من وزارته الثانية فى أوائل عهد الخديو توفيق ، وبرنامجه سنة ١٨٨١ حين ألف وزارته الجديدة ، كان استئنافا لجهاده فى سبيل الدستور منذ سنة ١٨٧٩ أى قبل أن تظهر الحركة العرابية بسنتين ، فلا غرو أن يشعر شريف بعزة النفس والاستقلال فى الرأى ازاء العرابيين .

مقابلة وفد الأعيان ــ ١٨ سبتمبر سنة ١٨٨١

وفى يوم الأحد ١٨ سبتمبر سنة ١٨٨١ (٢٤ شوال سنة ١٢٩٨هـ) قابله فى وزارة الداخلية وفد من وجوه البلاد وأعيانها ، وعلى رأسهم محمد سلطان باشا ، وسليمان باشا أباظه ، وحسن باشا الشريعى ، وأحمد بك المنشاوى ، وأمين بك الشيمى ، والشيخ على الليثى ، وعبد السلام بك المويلحى ، والشيخ الصباحى ، والشيخ أحمد محمود ، وابراهيم افندى الوكيل ، وقدموا له عريضتين موقعا على كل منهما من ١٥٠٠ من عمد

البلاد وكبار الأهلين ، الأولى بمثابة ضمانة لتعهدات ضباط الجيش ، وهذا نصها :

« نحن الواضعون أسماءنا أدناه علماء ومشايخ وأعيان وعمد مصر واسكندرية والثغور والوجهين البحرى والقبلى ، لاعتقادنا التام بحسن صفات وخبرة دولتلو شريف باشا ، قد التمسنا منه أن يستلم ادارة أشغال رياسة مجلس النظار الذين صار انتخابهم بمعرفة دولته بالحكومة المصرية والعرض عنهم للحضرة الخديوية ، واظهاراً لصداقتنا التامة ولخلوص نية الجيش نحن ضامنون صدق وصحة التعهدات التى من مقتضاها تمام الانقياد لأوامر دولتلو شريف باشا »

أما العريضة الثانية فتتضمن طلب انشاء مجلس النواب ، وسيرد الكلام عنها فيما يلى :

فلما قابل الوفد شريف باشا ، تكلم سلطان باشا قائلا ما خلاصته : « انى أعرض على مسامع دولتكم أن هؤلاء الوجهاء والنبهاء قد تمثلوا بين يدى مراحمكم ليظهروا ما عندهم من الفرح والسرور ، حيث تفضلتم بقبول مسند الرياسة الجليل ، فانهم يعلمون ما لدولتكم من الميل الحقيقى لاجراء الاصلاح الذى كثيرا ما أملوه ؟ وليعرضوا أنهم متكفلون بالجيوش المصرية الذين هم فى الحقيقة أبناؤهم واخوانهم ، وليلتمسوا من مكارمكم ما يعلمونه فى سمو أفكاركم من بث روح الحرية فى البلاد ، ونشر العدل والمساواة بين أصناف الناس ، وحيث ان دولتكم على هذه الأفكار السامية ، فهذا الجمع يلتمس من كرمكم بالأصالة عن نفسه ، وبالنيابة عن اخوانه الموقعين على هاتين العريضتين ، أن تمدوا اليهم ساعد المساعدة القوى ، وتسعفوهم بما علموه فى همتكم من الاقدام وقوة العزيمة ، وان مساعدتهم على نوال ما طلبوه لا تتحقق الا بأن تكون دولتكم الواسطة العظمى فى رفع هذه العريضة الى الجناب الخديوى المعظم أعزه الله ، وليست هذه بأول مرة

رأها الناس من حبكم لبث الحرية فى البلاد ، فان أفكاركم السامية لم تزل، ولا تزال متوجهة نحو كل ما فيه الخير والمنفعة لهذه الأوطان » [1] .

فأجابهم شريف باشا معربا عن اخلاصه فى مساعدتهم ، وميله الحقيقى الى منافعهم ، وعزمه على أن يسعى جهده فيما تتقدم به البلاد ، وتتحقق به راحة العباد ، وصرح « بأن تشكيل مجلس النواب هو الوسيلة الوحيدة لما نقصده من الاصلاح ، والسبب القوى لما تبتغونه من النجاح » ، ووعدهم بأن يأخذ فى مساعدتهم على قدر ما يصل اليه الامكان ، وبشرهم بأن أفكاره متوجهة نحو هذا المشروع منذ أزمان ، وأن أعماله ستكون مؤيدة لما انطوت عليه فكرته ، فلا يألو جهدا فيما يوجب ظهوره من حيز القول الى عالم الوجود [2] ، فانصرف الوفد مسرورا من هذه التصريحات مؤملا تحقيق آماله فى الدستور على يد شريف باشا .

برنامج الحزب الوطنى

ذاعت أنباء الحركة العرابية فى أوروبا بعد سقوط وزارة رياض باشا وتأليف وزارة شريف باشا ، واختلفت الآراء فى تقديرها ، فرأى زعماء الحركة أن يدلوا الى المستر بلنت بخلاصة مقاصدهم ومبادئهم فى بيان سمى (برنامج الحزب الوطنى) ، نشره المستر بلنت بواسطة السير وليم جريجورى فى جريدة التيمس بتاريخ أول يناير سنة ١٨٨٢ ، وقد تلقاه المستر بلنت عن جماعة من الزعماء ، منهم الشيخ محمد عبده ، وكان وقتئذ رئيسا لتحرير « الوقائع المصرية » ومحمود باشا سامى البارودى ، وعرابى باشا ، وهذا نصه :

١ - يرى الحزب الوطنى المحافظة على الروابط الودية الحاصلة بين الحكومة المصرية والباب العالى ، واتخاذ هذه الروابط ركنا يستند عليه فى

(١) الوقائع المصرية عدد ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ .
(٢) الوقائع المصرية العدد السابق .

عمله ، ويعترف بالسلطان عبد الحميد كمتبوع وخليفة وامام المسلمين ، ولا يريد تبديل هذه الصلات والروابط مادامت الدولة العلية فى الوجود، ثم يعترف باستحقاق الباب العالى لما يأخذه من الخراج بمقتضى القوانين وما يلزمه من المساعدة العسكرية ، اذا طرأت عليه حرب أجنبية ، كما يحافظ الحزب على حقوقه وامتيازاته الوطنية بكل ما فى وسعه ، ويقاوم من يحاول اخضاع مصر وجعلها ولاية عثمانية ، وله ثقة بدول أوروبا لا سيما انجلترا فى متابعة ضمان استقلال مصر الداخلى •

٢ ــ يخضع الحزب للجناب الخديوى الحالى ، وهو مصمم على تأييد سلطته ما دامت أحكامه جارية وفقا للعدل والقانون حسب ما وعد به المصريين فى شهر سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وقد قرن رجاله هذا الخضوع بالعزم الأكيد على عدم عودة الاستبداد والأحكام الظالمة التى أورثت مصر الذل ، وبالالحاح على الحضرة الخديوية بتنفيذ ماوعدت به من الحكم النيابى. واطلاق عنان الحرية للمصريين ، ويطلبون من سموه التعاون معهم بأمانة فى تحقيق هذه الأغراض ، ويعدونه بمساعدته فى ذلك قلبا وقالبا ، كما أنهم يحذرونه من الاصغاء الى الذين يحسنون اليه الاستبداد والاجحاف بحقوق الأمة أو نكث المواعيد التى وعد بانجازها •

٣ ــ رجال الحزب يعترفون تماما بفضل فرنسا وانجلترا اللتين خدمتا مصر خدمة صادقة ، ويعترفون باستمرار المراقبة الأوروبية كضرورة اقتضتها الحالة المالية وضمانة لتقدم البلاد ، ويعترفون صراحة بالديون الأجنبية حرصا على شرف الأمة وان كانت تلك الأموال لم تقترض لمصلحة مصر ، بل أنفقت فى مصلحة حاكم ظالم كان لا يسأل عما يفعل ، ومعلوم لهم أن ما حصلوا عليه من الحرية والعدل كان بمساعدة هاتين الدولتين فهم يشكرونهما ويثنون عليهما •

ثم انهم يرون أن النظام الحالى لم يكن الا وقتيا ، والا فانهم يؤملون أن يستخلصوا ماليتهم من أيدى أرباب الديون شيئا فشيئا حتى يأتى يوم

تكون مصر فيه بيد المصريين ، وهم لا يخفى عليهم شيء من الخلل الحاصل فى المراقبة ومستعدون لاذاعته فانهم يعلمون أن كثيرا من المستخدمين فى قلم المراقبة لا يقدرون على القيام بوظائفهم ولا يراعون حق الشرف والاستقامة ، وبعضهم يأخذ الرواتب الجسيمة بلا استحقاق مع وجود من يقوم بعملهم من المصريين على أحسن أسلوب براتب لا يوازى خمس راتب الأجنبى ، وبهذا يحكمون بوجود الظلم وخلل الادارة ما دام هذا الاسراف الخارج عن الحد •

وهم يتعجبون من اعفاء الأجانب من الضرائب ، وعدم خضوعهم لقانون البلاد مع تمتعهم بخيرها واقامتهم فيها ، ولكنهم لا يريدون مداركة هذا الاصلاح بقوة أو جفوة ، بل يقتصرون على اقامة الحجة ويطلبون من فرنسا وانجلترا التبصر فى هذا الأمر ، فانهما أخذتا على نفسيهما مراقبة المالية ، فهما مطالبتان بنجاحها وباستخدام أهل الأمانة والاستقامة فيها ، لأنهما مسئولتان عن رفاهية مصر بعد أن نزعتا ادارة ماليتها من أهلها ، وتكفلتا بنجاحها •

٤ ـ رجال الحزب الوطنى يبتعدون عن الأخلاط الذين شأنهم احداث القلاقل فى البلاد ، اما لمصلحة شخصية ، أو خدمة للأجانب الذين يسوؤهم استقلال مصر ، وهؤلاء الأخلاط كثيرون فى البلاد ، والمصريون يعلمون أن الصمت على حقوقهم لا يخولهم الحرية فى بلاد ألف حكامها الاستبداد وكرهوا الحرية ، فان اسماعيل باشا لم يمكنه من الظلم والاستبداد الا سكوت المصريين ، وقد عرفوا الآن معنى الحرية الحقيقية فى هذه السنين الأخيرة ، فعقدوا خناصرهم على استكمال تربيتهم القومية، وهم يرجون أن يكون ذلك بواسطة مجلس النواب (الذى انعقد الآن) وبواسطة حرية المطبوعات بطريقة ملائمة ، وبتعميم التعليم ونمو المعارف بين أفراد الأمة ، وهذا كله لا يحصل الا بثبات هذا الحزب ، وحزم رجاله •

ويرى الحزب أن أعضاء مجلس النواب ربما أكرهوا على الصمت كما حصل لمجلس الاستانة ، وقد يستعان عليهم بالصحافة بجعلها آلة تفوق نحوهم السهام فيتكدر صفو الراحة ، ويحرم أبناء البلاد من الوقوف على الحقائق ، ولهذا فوض الوطنيون أمرهم الى أمراء الجهادية ، وطلبوا منهم أن يصمموا على طلبهم لعلمهم أن رجال العسكرية هم القوة الوحيدة فى البلاد ، وهم يدافعون عن حريتهم الآخذة فى النمو ، وليس فى عزمهم ابقاء الحال على ما هى عليه ، بل متى تحصلت الأمة على حقوقها عدلوا عن السياسة الحاضرة ، فان أمراء الجهادية عازمون على ترك التدخل فى السياسة متى فتح المجلس ، فهم الآن بصفة حراس على الأمة التى لا سلاح لها ، ولهذا يطلبون زيادة الجند الى ١٨٠٠٠ عسكرى ويرجون التفات قلم المراقبة لهذه الزيادة عند تقرير الميزانية •

٥ ـ الحزب الوطنى حزب سياسى لا دينى ، فانه مؤلف من رجال مختلفى العقيدة والمذهب ، وأغلبيته مسلمون ، لأن تسعة أعشار المصريين من المسلمين ، وجميع النصارى واليهود وكل من يحرث أرض مصر ويتكلم بلغتها منضم اليه ، لأنه لا ينظر لاختلاف المعتقدات ، ويعلم أن الجميع اخوان وأن حقوقهم فى السياسة والشرائع متساوية ، وهذا مسلم به عند أخص مشايخ الأزهر الذين يعضدون هذا الحزب ويعتقدون أن الشريعة المحمدية الحقة تنهى عن البغضاء وتعتبر الناس فى المعاملة سواء ، والمصريون لا يكرهون الأوروبيين المقيمين بمصر من حيث كونهم أجانب أو نصارى ، واذا عاشروهم على أنهم مثلهم يخضعون لقوانين البلاد ويدفعون الضرائب ، كانوا من أحب الناس اليهم •

٦ ـ آمال الحزب معقودة على اصلاح البلاد ماديا وأدبيا ، ولا يكون ذلك الا بحفظ الشرائع والقوانين ، وتوسيع نطاق المعارف ، واطلاق الحرية السياسية التى يعتبرونها حياة للأمة ، وللمصريين اعتقاد فى دول أوروبا التى تمتعت ببركة الحرية والاستقلال أن تمتعهم بهذه البركة ، وهم

يعلمون أنه لم تنل أمة من الأمم حريتها الا بالجد والكد ، فهم ثابتون على عزمهم ، آملون فى تقدمهم ، واثقون بجانب الله تعالى اذا تخلى عنهم من يساعدهم – ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨١[١]

أعمال وزارة شريف باشا

حفلت وزارة شريف باشا الثالثة بكثير من الأعمال الجليلة ، على الرغم من قصر المدة التى وليت فيها الحكم ، وقد انتهز فرصة الثقة العامة التى أولتها الأمة وزارته ، والهدوء الذى ساد البلاد منذ تقلد الرياسة ، فأكب وزملاؤه على العمل لاصلاح شئون الحكومة ، وتحقيق آمال البلاد .

العلاقات الخارجية

قلنا ان شريف باشا وضع نصب عينيه أن يمنع التدخل الأجنبى فى شئون مصر ، مع استبقاء العلاقات الودية بينها وبين الدول ، فمبدؤه من هذه الناحية أن يحتفظ بحقوق البلاد مع احترام ما للدول ورعاياها من المصالح فيها ، لكى لا يدع لها وسيلة لمناصبته العداء ، فأرسل عقب تأليفه الوزارة الى قناصل الدول كتابا بتاريخ ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨١ يعرب فيه عن حرصه على العلاقات الودية بين مصر والدول[٢] .

وقد كسبت وزارة شريف باشا ثقة معتمدى الدول واحترامهم ، قال المسيو سنكفكس Scienkiewicz معتمد فرنسا وقنصلها العام فى هذا الصدد :

---

(١) مصر للمصريين ج ٤ ص ٢١٧ – مع بعض تعديلات اقتضاها الرجوع الى الأصل الانجليزى المنشور فى كتاب المستر بلنت (التاريخ السرى للاحتلال) ص ٥٥٦ .
(٢) المونيتور اجبسيان (الجريدة الرسمية الفرنسية للحكومة) عدد ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨١.

« مضى وقت طويل لم تتمتع فيه مصر بما يسودها الآن من الهدوء ، وقد أفضى الى السير ادوار مالت بهذه الملاحظة فى حديث لى معه » [1] .

الاصلاح الادارى

وجه شريف باشا عنايته الى اصلاح الادارة . فأرسل الى المديرين والمحافظين فى ٢٦ سبتمبر سنة ١٨٨١ منشورا بالقواعد الأساسية التى يجب ان يسيروا عليها ، وهو يتضمن حثهم على الاستقامة واقرار العدل بين الناس وحسن القيام على حفظ الأمن ، وينبههم فيه على مبدأ من أهم المبادىء فى النظم الحكومية ، وهو الفصل بين السلطة الادارية والسلطة القضائية [2] .

رفع المظالم

عنى شريف باشا برفع المظالم عن الناس واطلاق سراح المسجونين والمبعدين الذين ثبت أن ظلما حاق بهم .

وقد تقدمت له شكاوى عديدة من مئات من المنفيين الى السودان ومن أهليهم يطلبون رفع الظلم عنهم [3] كما تقدم بيان ذلك فى الفصل الثانى (ص ٧٥) ، ورفعت اليه شكاوى عديدة من المسجونين بغير أحكام ، فألف شريف باشا لجنة للفحص عن حالة جميع المنفيين الى السودان ، وتحقيق التهم التى من أجلها تقرر نفيهم ، حتى اذا ما ثبت للجنة براءتهم قررت الحكومة اعادتهم ، ونيطت أيضا بتحقيق حالة المسجونين بغير أحكام وقد أفرج عمن ثبتت براءتهم وعاد المنفيون من السودان ، وكان منهم أحمد بك

(١) رسالة المسيو سنكفكس الى وزير خارجية فرنسا فى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٨١ ـ الكتاب الأصفر سنة ١٨٨١ ـ ٨٢ ، وثيقة رقم ١ .

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٨١ .

(٣) المونيتور اجبسيان عدد ٦ أكتوبر سنة ١٨٨١ .

أبو منيت من أعيان سوهاج ، والسيد حسن موسى العقاد من أعيان العاصمة، فلما عاد العقاد الى القاهرة قابل الجمهور رجوعه بالابتهاج والحماسة ، وأقيمت المآدب الكبيرة احتفالا بقدومه .

الحكومة والجيش

تقدم القول بتأليف لجنة لاصلاح القوانين العسكرية ووضع قوانين جديدة تكفل هذا الاصلاح وتحقق المطالب التى تقدم بها العرابيون ، لتحسين حالة الضباط والجنود ، وقد أتمت اللجنة مهمتها ووضعت هذه القوانين فى عهد وزارة رياض باشا حين كان محمود باشا البارودى وزيرا للحربية فيها ، ولما أقصى عنها وعين بدله داود باشا يكن أهمل شأن هذه القوانين ولم تصدر بها المراسيم الخديوية ، وكان ذلك من أهم أسباب ثورة الجيش يوم واقعة عابدين .

القوانين العسكرية الجديدة

فلما ألف شريف باشا وزارته عنى باصدار هذه القوانين وانفاذها ، فرفع الى الخديو تقريرا فى ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨١ (٢٨ شوال سنة ١٢٩٨) [1] عرض فيه القوانين العسكرية الخمسة الآتى أنجزتها اللجنة وقدمتها الى مجلس الوزراء ، وطلب اصدار المراسيم باقرارها ، وهى :

(١) قانون الاجازات العسكرية البرية والبحرية .

(٢) قانون تسوية حالة الضباط المحالين الى الاستيداع .

(٣) قانون معاشات الجهادية البرية والبحرية .

(٤) قانون القواعد الأساسية للترقى .

---

(١) مجموعة الأوامر العاليه سنة ١٨٨١ ص ١٤٣ .

(٥) قانون الضمائم والامتيازات والاعانات العسكرية •

فصدرت بها المراسيم الخديوية فى ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وقد تضمنت هذه القوانين من القواعد ما يرمى الى تحسين حالة الضباط والجنود وكفالة حقوقهم فى الترقيات والمرتبات والمعاش •

واستصدرت الوزارة فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٨١ مرسوما آخر بتنظيم التعليم فى المدارس الحربية ، يشتمل على برامج التعليم فيها ، وشروط الالتحاق بها ، وبيان التعليمات العسكرية فيها ، وما الى ذلك •

وقد ابتهج الضباط بصدور هذه القوانين ، وازدتهم ثقة بوزارة شريف باشا ، وذهب وفد منهم الى داره وقدموا له شكرهم وشكر زملائهم على عنايته ، واهتمام وزارته باصدارها ، وأعربوا له عن حسن مقاصدهم وكامل ثقتهم به وبوزارته ، وعاهدوه على أن لا يخالفوا له أمرا ، وأن ينقادوا لارادة الحكومة ، ولا يترددوا فى الذهاب الى أية جهة تأمرهم بالذهاب اليها •

نقل ألاى عبد العال حلمى الى دمياط
وألاى عرابى الى الشرقية

رغب شريف باشا فى نقل زعماء الحركة من القاهرة الى الأقاليم لكى يخفف من ضغط الحزب العسكرى على الحكومة ، ويحقق مبدأه الذى تولى الوزارة على أساسه ، وهو ابعاد الجيش عن السياسة جهد المستطاع ، وقد أقنع عرابى وصحبه بأن مصلحة البلاد تقضى بابعاد الألايات التى يتولون قيادتها عن العاصمة حتى تهدأ الخواطر ، ويقوى سلطان الحكومة حيال الدول ، وزاد فى حجة شريف باشا ارسال الحكومة التركية وفدا الى مصر برياسة على نظامى باشا لتحقيق أسباب تمرد الجيش وخروجه على الخديو ، فقد ورد نبأ قيام هذا الوفد من الاستانة فى ٣

أكتوبر سنة ١٨٨١ كما سنفصل ذلك فيما يلى ، فاتخذ شريف باشا من هذا الحادث وسيلة لاقناع زعماء الضباط بالابتعاد عن العاصمة لكى يكون ذلك دليلا على اذعانهم للحكومة ، وتنفيذهم أوامرها وترك سلطة الحكم فى يدها ، ولكى يمتنع الاتصال بينهم وبين الوفد العثمانى القادم ، فلا ينفسح المجال أمامه للدس والتفرقة ، فاقتنعوا بهذه الحجة ، واستقر رأى وزارة الحربية على نقل ألاى عبد العال حلمى الى دمياط ، وألاى عرابى الى رأس الوادى بالشرقية ، ويقول عرابى فى مذكراته : انهم قبلوا ذلك على شرط صدور الأمر الخديو بانتخاب النواب لكى يطمئن على انشاء المجلس النيابى ، وفعلا صدر الأمر المذكور فى ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ .

وكان سفر الألايين الى مقرهما الجديد فرصة للمظاهرات الوطنية التى تجلت فيها حماسة الأهلين وعواطفهم نحو الجيش ، وتجد فى وصفها وما ألقى فيها من الخطب صورة حية للتطور السياسى الذى ظهر فى نفسية الشعب وأفكاره وعواطفه .

كان ألاى عبد العال حلمى بك هو السابق بالسفر الى مركزه الجديد وكان يوم سفره يوما مشهودا ، فقد انتقل الألاى الى محطة العاصمة مارا وسط المدينة ، وسبقه اليها معظم ضباط العسكرية وضباط المستحفظين والبوليس للقيام بواجب التوديع ، وامتلأت المحطة بالمودعين ، ولما وصل اليها الألاى أخذ مصطفى بك العنانى أحد أعيان القاهرة ومن كبار تجارها ينثر الورد والرياحين على رءوس العساكر ، وسقى الناس شرابا سكريا فى ذلك اليوم ، اكراما للجيش المنقذ للبلاد من هاوية الاستبداد ، وحضر محمود سامى باشا البارودى وزير الحربية ليودع الألاى المسافر يصحبه عرابى بك ، وتبودلت الخطب الحماسية فى المحطة قبل قيام القطار ، فألقى خطيب الثورة السيد عبد الله نديم خطابا موجها الى الضباط والجند ، بدأه بقوله : « حماة البلاد وفرسانها ! » وتضمن الثناء على الجيش ورؤسائه ، لما قاموا به من دك صرح الظلم والاستبداد ، واحياء روح العدل والحرية

ونشر علم الاخاء والمساواة والاتحاد ، ثم قال مخاطبا الضباط والجند الذين جاءوا لتوديع المسافرين (وقد اعتزم السفر معهم الى دمياط) :

أخوكم الحر يودعكم ويسير باخوانكم الى دمياط ، فاجعلوا عروة الود وثيقة ، ولا تحلوا حبل الاتحاد الذى جاهدتم الأنفس فى احكامه ، الى أن قال : ومن محاسنكم التى تفخرون بها ، ويعرف لكم بها الفضل ، طاعتكم لأوامر الحكومة وامتثالكم لارشاداتها،وربط قلوبكم بمحبة مولانا الخديو ورجاله الكرام ، خصوصا هذا الرئيس البر الرءوف القائم بخدمة الأمة وبلادها (يقصد شريف باشا) ، ثم ختم خطابه بقوله : وأحسن ما يؤرخ به اسم الجهادية عند النوازل ، أن يقال (مات شهيد الأوطان) ، فنادى الجميع (رضينا بالموت فى حفظ الأوطان) [1] •

وألقى السيد حسن الشمسى صاحب جريدة (المفيد) خطابا آخر فى هذا المعنى ، فشكر عرابى الخطيبين ، ودعا الحاضرين الى الاستمساك بعروة الاتحاد والمحافظة على شرف البلاد •

ثم نهض عبد العال بك حلمى ، وألقى خطابا وجيزا قال فيه :

« أيها الاخوان،انا نودعكم والقلوب معكم ، وكلمة الوطنية تجمعنا، فاجعلوا حبل المواصلة بيننا ممدودا ، وثقوا بعزمكم ولا تطيعوا الوشاة فيما يفترون علينا ، كما أننا لا نسمع من واش كلاما ، واعلموا أننا فى تيـــار أفكار ان لم نحفظ أنفسنا بالاتحاد هلكنا • وكلنا يعلم حسن طوية مولانا الخديو ، وطهارة بواطن رجاله الفخام ، فنحن نخدم أفكارهم بأرواحنا ، ونقضى العمر فى طاعتهم ما داموا على الحق ، والله الحفيظ علينا وعليكم ، وهو على كل شيء قدير » •

واســتمرت مظاهر التـــوديع والتكريم الى أن تحرك القطار المقل للألاى يصحبهم السيد عبد الله نديم ، وسار قاصدا دمياط ، فلما وصـل

---

(١) عن مذكرات عرابى ص ٢٥٩ •

اليها هرع أهلها الى استقبال الألاى بالحفاوة والتكريم ، فألقى السيد عبد الله نديم خطابا حماسيا مدح فيه الجيش ورؤساءه ، وقال : انهم هم الذين أنقذوا البلاد من جور الاستبداد ، ثم استقر الألاى فى مركزه بثكنات دمياط .

وقد رأى عبد العال بك حلمى من محافظ دمياط وقتئذ اسماعيل باشا زهدى ومن اسماعيل بك صال أوغلى حكمدار الطوبجية ، اعراضا وانحرافا عن الولاء لعرابى ، اذ لم يحضرا لاستقبال الألاى يوم قدومه ، فشكاهما الى عرابى ، وكانت النتيجة احالة المحافظ والحكمدار الى المعاش

سفر ألاى عرابى

وفى ٦ أكتوبر سنة ١٨٨١ [1] سافر ألاى عرابى من العاصمة بين مظاهر الحماسة والتكريم ، فتحرك من مركزه بالعباسية فى الساعة الثامنة صباحا قاصدا المحطة ، وشق المدينة من باب النصر تتقدمه موسيقاه تعزف بألحانها الحربية فتثير الحماسة فى النفوس ، الى أن بلغ المشهد الحسينى ، فاصطف الألاى أمام المسجد ، ثم دخل عرابى وزار مقام الحسين رضى الله عنه يصحبه بعض الضباط ، وأداروا بيرق الألاى على الضريح الشريف ، ودعوا الدعوات الصالحة ، ثم خرجوا وسار الألاى الى المحطة ، مارا بالموسكى ، ثم شارع البوستة ، فشارع كلوت بك ، وكانت الشوارع تزخر بالمتفرجين ، وازدحمت المحطة بالمودعين ، اذ حضر اليها جميع ضباط الجيش المصرى ورؤسائه وكثير من الأعيان والتجار وعامة الناس ، قال عرابى فى مذكراته : « وبالجملة فان هذا الاحتفال كان فى ذلك اليوم مما لم يسبق له مثيل فى مصر » ، وقام عرابى خطيبا فى الحاضرين ، وألقى الخطبة الآتية :

« سادتى واخوانى : بكم ولكم قمنا وطلبنا الحرية وقطعنا غرس

(١) هذا التاريخ عن جريده المونيتور اجبسيان عدد ٦ اكتوبر سنة ١٨٨١ .

الاستبداد ، ولا ننثني عن عزمنا حتى نحيي البلاد وأهلها ، وما قصدنا بسعينا افسادا ولا تدميرا ، ولكن لما رأينا أننا بتنا في اذلال واستعباد ولا يتمتع في بلادنا الا الغرباء حركتنا الغيرة الوطنيةوالحمية العربية الى حفظ البلاد وتحريرها والمطالبة بحقوق الأمة ، وقد ساعدتنا العناية الالهية ، ومنحنا مولانا وأميرنا الخديو ما طلبناه من سقوط وزارة المستبد علينا السائر بنا في غير طريق الوطنية ، وتمتعنا بمجلس الشورى لتنظر الأمة في شئونها ، وتعرف حقوقها كباقي الأمم المتمدنة في العالم ، ومن قرأ التواريخ يعلم أن الدول الأوروبية ما تحصلت على الحرية الا بالتهور واراقة الدماء وهتك الأعراض وتدمير البلاد ، ونحن اكتسبناها في ساعة واحدة من غير أن نريق قطرة دم ، أو نخيف قلبا ، أو نضيع حقا ، أو نخدش شرفا ، وما أوصلنا الى هذه الدرجة القصوى الا الاتحاد والتضافر على حفظ شرف البلاد ، فالآن ننادي بصوت واحد : « فليعش الخديو واهب الحرية ، فليعش الجيش المصري طالب الحرية ، فلتعش الحرية في مصر خالدة مؤبدة » .

« نحن الآن في نعمة جليلة ، وعزة جميلة ، وقد فتحنا باب الحرية في الشرق ليقتدي بنا من يطلبها من اخواننا الشرقيين ، على شرط أن يلزم الهدوء والسكينة ، ويجانب حدوث ما يكدر صفو الراحة ، الى أن قال :

« ان الطمأنينة عادت كما كانت ، وعدنا الى ما نشأنا عليه من طاعة مولانا الخديو ، وخضوعنا له ولوزرائه الفخام ، فلا تأخذكم الأراجيف واشاعات أعداء الوطن ، وثقوا بسعي أميرنا ورجاله » ، ثم قال :

« واني سائر باخوانكم الى رأس الوادي ، فأستودعكم الله جميعا ، وأقبل أخي على بك فهمي بالنيابة عن الجيش كله ، وأخي محمد افندي عبيد بالنيابة عن جميع المودعين من أمتنا الشريفة المحبوبة » [1] .

ثم قام خطيب الثورة (السيد عبد الله نديم) وكان قد عاد من

(١) مذكرات عرابي ص ٢٦٢ .

دمياط ، فخطب الحاضرين بمعنى ما خطب عرابى ، وكان مصطفى بك العنانى وبعض الأهالى ينثرون الزهور والرياحين على رءوس العساكر ، ويقدمون لهم الحلوى ويسقون الناس شرابا سكريا كالعادة المألوفة فى الأفراح الوطنية ، ولما قرب وقت مسير القطار صاح عرابى مودعا جميع المشيعين ، ثم تحرك القطار فى منتصف الساعة الحادية عشرة [1] قاصدا مدينة الزقازيق ، وصحب عرابى فى سفره السيد عبد الله نديم ، واستقبل وصحبه وجنده فى المحطات بمظاهر الفرح والسرور والتكريم ، وكان السيد عبد الله نديم يخطب فى الناس فى كل محطة بمعنى ما تقدم ، واستمرت مظاهر الاحتفالات حتى بلغ القطار محطة الزقازيق ، فاستقبل القادمين جمهور الأعيان والأهالى والتجار ، يتقدمهم أمين بك الشمسى كبير تجار البندر ، وهتفوا لعرابى وللجيش هتاف الدعاء ، ونثروا على العساكر الورود والأزهار العطرية وسقوهم الشراب السكرى ، ونزل عرابى من القطار وحيا جميع المستقبلين ، وألقى خطبة حماسية بدأها بقوله :

« سادتى واخوانى

« أنا أخوكم فى الوطنية ، واسمى أحمد عرابى ، ولدت فى بلدة (هرية رزنة) من بلاد الشرقية هذه ، فمن عرفنى منكم فقد عرفنى ، ومن لم يعرفنى فقد عرفته بنفسى ، وها أنا واقف بين أيدى الأهل والخلان » ، وأخذ يشيد بما قام به وزملاؤه الضباط بما لا يخرج عن الخطبة السابقة .

ثم استأنف القطار السير قاصدا رأس الوادى حيث كان مركز الألاى ، وبعد أن استقر به عرابى وجنده يومين ، دعاه أمين بك الشمسى ودعا معه صحبه من الضباط الى وليمة شائقة فخمة تكريما لهم ، فلبوا الدعوة ، وألقى عرابى فى الوليمة خطبة بمعنى الخطبة السابقة [2] . وشكر أمين بك الشمسى على كرمه وأثنى عليه الثناء المستطاب .

---

(١) الونيتور اجبسيان عدد ٦ أكتوبر سنة ١٨٨١ .
(٢) مذكرات عرابى ص ٢٦٦ .

ثم وقف السيد عبد الله نديم وألقى خطبة حماسية ، تعالى فى أثنائها هتاف الاستحسان من الحاضرين .

وفى اليوم التالى دعى عرابى لوضع الحجر الأساسى للمدرسة الأميرية بالزقازيق ، فلبى الدعوة وحضر الحفلة ، ووضع الحجر الأساسى للمدرسة باسم الخديو ، وألقى بهذه المناسبة خطبة ذكر فيها فوائد التعليم ، وحث الحاضرين على العناية بتعليم أبنائهم ليعدوهم لخدمة بلادهم فى المستقبل .

وكذلك دعى الى وليمة أعدها أحمد بك السيد أباظة بناحية (شرويدة) ، ووليمة أخرى أعدها الشيخ أحمد محجوب عمدة ناحية (العصلوجى) ، ووليمة ثالثة عند سليمان بك السيد أباظة ، ورابعة عند سليمان أباظة باشا .

وصفوة القول أنه فى الفترة الوجيزة التى أقامها برأس الوادى كان محفوفا بأعظم مظاهر التكريم والتمجيد ، ولا غرو فان ما تم على يده من سقوط نظام الحكم الاستبدادى وانبثاق نور الحرية والدستور ، ووجوده فى المديرية التى هى مسقط رأسه ، كل ذلك من شأنه أن يبعث الحماسة فى نفوس الأهلين ويجمعهم على محبته وتمجيده .

تعيين عرابى وكيلا لوزارة الحربية

بقى عرابى فى منصبه بالشرقية نحو ثلاثة أشهر يتنقل فى الجهات ويبث أفكاره بين الأعيان والأهلين ، وقد أوجست الحكومة خيفة من ابتعاده عن العاصمة وتركه يجمع حوله الأتباع والأنصار بعيدا عن رقابتها ، فاقترح البارودى تعيينه وكيلا لوزارة الحربية ، فصدر الأمر العالى بذلك فى ٤ يناير سنة ١٨٨٢ [1] ، وعاد الى العاصمة واستقر بها ، وتوطدت الثقة بينه وبين البارودى ، وعظم نفوذه ، وصارت داره كعبة لطلاب الحاجات

(١) المونيتور اجبسيان عدد ٩ يناير سنة ١٨٨٢ .

وذوى الشكايات يقصدون اليه من كل فج ، حتى أصبحت تشبه مجموع دوائر الحكومة لكثرة من كان يفد عليها من الزائرين والشاكين ، وتردد عليه مكاتبو الصحف الأوروبية وبعض السياسيين الانجليز ليأخذوا عنه الأحاديث والبيانات عن الحركة التى قام بها،فازدادت شهرته فى الأوساط الأوروبية .

تتمة أعمال وزارة شريف باشا

تشريع الموظفين الملكيين

عنى شريف باشا بوضع قوانين للموظفين الملكيين تحدد سلطتهم وتنظم علاقة الرؤساء بالمرءوسين منهم ، وشروط تعيينهم وترقيتهم وتأديبهم وفصلهم ، بما يكفل حسن قيام الموظفين بواجباتهم ، ومراعاة العدل فى معاملتهم ، واقصاء الفوضى والمحسوبية والاستبداد من دواوين الحكومة ، وكان يرمى بهذا التشريع الى تنظيم حالة الوظائف والموظفين الملكيين ، بعد أن صدرت القوانين المنظمة لحالة الجهاديين ، فرفع الى الخديو تقريرا بضرورة تأليف لجنة لتحضير هذه القوانين ، وصدر المرسوم بتأليفها فى ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٨١ برياسة محمد زكى باشا وزير المعارف والأوقاف وعضوية كل من : محمد سلطان باشا ، وسليمان باشا أباظة والمسيو بوترون Bouteron وبلوم باشا وبطرس بك غالى وسلامه باشا ابراهيم وتجران باشا والمستر فتزجرالد Fitz Gerald وأحمد نشأت بك ويعقوب أرتين بك [1] ثم أضيف اليهم المسيو مازوك Mazuc وعبد الرحمن بك الهراوى [2] .

---

(١) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨١ ص ١٩٠ .

(٢) المرجع السابق ـ أمر ٩ نوفمبر سنة ١٨٨١ ص ٢١١ .

الاصلاح القضائى ـ انشاء المحاكم الأهلية

أهم اصلاحات الوزارة الشريفية بعد الاصلاح الدستورى هو انشاء المحاكم الأهلية (الوطنية) ، ووضع نظامها الجديد .

ففى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ (٢٥ ذى الحجة سنة ١٢٩٨ هـ) صدر القانون المعروف بلائحة ترتيب المحاكم الأهلية [١] ، وهى تتضمن معظم القواعد العامة للنظام القضائى الحالى ، وأهمها :

(١) وجوب العمل بالقوانين بعد نشرها واعلانها فى الجريدة الرسمية «ويكون اجراء العمل بمقتضاها فى القطرالمصرى بعد مضى ثلاثين يوما من تاريخ الاعلان،وأما فى السودان وباقى ملحقات الحكومة المصرية فيكون العمل بها بعد مضى سبعين يوما » .

(٢) عدم سريان القوانين على الماضى ، وصدورالأحكام باسم الحضرة الخديوية ، ووجوب استنادها الى القوانين التى سيجرى نشرها أو القوانين واللوائح الجارى العمل بموجبها متى كانت أحكامها غير مخالفة لنصوص القوانين المذكورة .

(٣) رتبت اللائحة أنواع المحاكم الجديدة ، فقضت بانشاء محكمة ابتدائية فى كل من مصر والاسكندرية ، وفى كل مديرية من الوجه البحرى والقبلى ، وفى السودان وباقى ملحقات الحكومة المصرية ، وانشاء محاكم جزئية فى دوائر اختصاص المحاكم الابتدائية،ومحكمتين استئنافيتين، احداهما بمصر ، والأخرى بأسيوط ، « أما فيما يختص باستئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بالسودان وباقى ملحقات الحكومة المصرية فيتقرر فيما بعد بأمر الحضرة الخديوية » ، ومحكمة نقض وابرام بالقاهرة وكان اسمها فى اللائحة (محكمة التمييز) ، وانشاء النيابة العمومية .

(٤) ونصت اللائحة على عدم جواز عزل قضاة المحاكم ، انما

(١) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨١ ص ٢١٥ .

للحكومة حق استبدال من ترى فيه عدم اللياقة والاستعداد منهم فى أثناء السنوات الثلاث الأولى من تاريخ تعيينه ، ونصت على عدم نقل القضاة من محكمة الى أخرى الا برضاهم وبمقتضى أمر يصدر من الحضرة الخديوية بناء على طلب وزير الحقانية وبعد أخذ رأى محكمة النقض والابرام •

(٥) تقررت فى اللائحة قواعد اختصاص هذه المحاكم على النظام الجارى العمل به اليوم (١٩٣٧) •

ولا غرو فلائحة ترتيب المحاكم الحالية الصادرة فى ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ مقتبسة من لائحة ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ ، ويرجع معظم الفضل فى وضع اللائحتين الى العلامة قدرى باشا وكان يتولى وزارة الحقانية فى وزارة شريف باشا ، وقد صدرت فى عهدها اللائحة الأولى ، وتهيأت الحكومة لانفاذها ، ولكن استقالة وزارة شريف باشا فى فبراير سنة ١٨٨٢ وتلاحق حوادث الثورة العرابية حالا دون افتتاح المحاكم الجديدة ، الى أن صدرت اللائحة الحالية فى ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ على عهد وزارة شريف باشا الرابعة ، وكان العلامة قدرى باشا يتولى فيها وزارة المعارف ، وقد خلت هذه اللائحة من كثير من مزايا لائحة ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ ، كالنص على عدم جواز عزل القضاة وعدم جواز نقلهم الا بالضمانات المتقدم ذكرها وانشاء محكمة للنقض والابرام ومحكمة استئناف ثانية بأسيوط وسريان النظام القضائى الجديد على السودان ، والسبب فى كل ذلك يرجع الى أن لائحة ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ صدرت فى عهد الاحتلال فلم تشمل كل القواعد التى تقررت فى اللائحة الأولى •

وقد دخلت لائحة ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ فى حيز التنفيذ عقب صدورها ، اذ صدرت الأوامر الخديوية بتعيين اسماعيل يسرى باشا نائبا عموميا لدى المحاكم الأهلية ، وتعيين كل من أحمد أمين بك ، وميخائيل

كحيل بك ، وحسين واصف بك وكلاء نيابة ، [1] وتعيين شفيق منصور بك نائبا للوكيل العمومى لدى المحاكم الأهلية [2] •

الصحافة وقانون المطبوعات

اشتدت لهجة الصحف متأثرة بانتصار الثورة واجابة مطالبالعرابيين وانبلاج نور الحرية ، فوجهت حملاتها الى الأجانب والدول الأجنبية ، فأصدرت ادارة المطبوعات انذارا رسميا الى الصحف كلفتها فيه بأن تلزم حدود الاعتدال فى كتابتها ، استبقاء للعلائق الودية بين مصر والدول الأجنبية •

الغاء جريدة (الحجاز)

أنشئت هذه الصحيفة سنة ١٨٨١ لصاحب امتيازها السيد ابراهيم سراج المدنى ، وحملت على الدول الأوروبية فى مقالاتها ، واستمرت فى حملاتها رغم انذارها ، فأصدر مجلس الوزراء قرارا بالغائها [3] وأصدرت وزارة الداخلية الى محافظ العاصمة أمرا بانفاذ هذا القرار (٨ نوفمبر سنة ١٨٨١) •

الغاء جريدة (ليجبت) L'EGYPTE

ولم تقتصر لائحة المطبوعات القديمة على الصحف العربية ، بل شملت الصحف الأوروبية أيضا ، فقد نشرت جريدة (ليجبت) فى عدد ٢ أكتوبر سنة١٨٨١مقالا فيه تعريض بالنبى عليه الصلاة والسلام ، فلفتت جريدة (المفيد) الحكومية الى هذا المقال ، فصدر القرار بتعطيلها والغائها،

---

(١) ص ٢٤٠ و ٢٤١ من مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨١ ٠
(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٥ يناير سنة ١٨٨٢ ٠
(٣) الوقائع المصرية عدد ٨ نوفمبر سنة ١٨٨١ ٠

وزعم صاحبها أن الحكومة لا تملك تطبيق لائحة المطبوعات القديمة على الصحف الأجنبية ، وهدد بتدخل قنصل فرنسا ، ولكن القنصل لم يتدخل، ومر الحادث بسلام •

صدور قانون المطبوعات

ان قانون المطبوعات الذى كان العمل جاريا به فى الجملة حتى ظهور قانون ١٨ يونيه سنة **١٩٣١** صدر على عهد وزارة شريف باشا فى **٢٦** نوفمبر سنة **١٨٨١** [١] ، وهو ولا شك قانون مقيد لحرية الصحافة ، ولا ندرى ماذا كان الباعث على صدوره ، ومن الذى أوعز بوضعه ، وهل كانت الحكومة وقتئذ تخشى اطلاق الحرية للصحف فوضعت لها هذا القانون ؟

ان وزارة رياض باشا قد عطلت بعض الصحف قبل صدور هذا القانون لاشتدادها فى لهجة كتابتها ، وكانت تعتمد على «لائحة المطبوعات» القديمة التى كان العمل جاريا بها من قبل ، وكذلك فعلت وزارة شريف كما تقدم بيانه،ولم تكن البلاد فى حاجة الى صدور قانون جديدللمطبوعات يضاعف قيود الصحافة ، فصدوره يعد موضع نقد لوزارة شريف باشا ، ومن أهم ما وضعه من القيود فرض تأمين قدره مائة جنيه على الصحف التى تصدر أكثر من ثلاث مرات فى الأسبوع ، وخمسون جنيها على الصحف التى تصدر أقل من ذلك ، وعدم جواز انشاء مطبعة الا برخصة من وزارة الداخلية بعد ايداع تأمين مقداره مائة جنيه ، وللحكومة فى كل حال نزع هذه الرخصة « عند الاقتضاء » ، وتخويل الحكومة حق انذار الصحف وتعطيلها « محافظة على النظام العمومى أو الدين أو الآداب » وذلك بقرار من وزير الداخلية ، وفى حالة التعطيل يصدر القرار بذلك

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٨١ •

بعد انذارين ، ويجوز تعطيـــل الجريدة بقرار من مجلس الوزراء دون سبق انذار •

وقررت الحكومة سريان هـــذا القانون على الصـــحف والمطـابع الأجنبية [1] ، وأنذرت فعلا بموجبه مجلة المحاكم المختلطة (جازيت دى تريبينو) الانذار الأول فى ٨ يناير سنة ١٨٨٢ ، لخوضها فى المســائل السياسية ، دون أن يكون لها رخصـــة بذلك ولأنها نشرت أفكارا مسيئة للبلاد « واستعملت التمويهات المنطوية على سوء القصد » وأنذرتها للمرة الثانية فى ١١ يناير لعـدم نشرها الانذار الأول واســتمرار خوضها فى المسائل السياسية والادارية [2] •

وقد عين أحمد بك رفعت ناظرا (مديرا عاما) لقلم المطبـــوعات ، والشيخ محمد عبده (الأستاذ الامام) رئيسا لقلم المطبوعات العربيةوالتركية، والمسيو ارنست فوكلين رئيسا لقلم المطبوعات الافرنجية •

حفظ الآثار العربية

عنى شريف باشا باحياء الآثار العربية وحفظها وصيانتها وتجديدها ، فاستصدر مرسوما فى ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨١ بتأليف لجنة عهد اليها بهذه المهمة ، وأسند رياستها الى وزير الأوقاف ، وأعضاؤها هم : مصطفىفهمى باشا • محمود سامى باشا البارودى•محمود بك (باشا) الفلكى•اسماعيل بك (باشا) الفلكى • فرانس بك • روجرس بك • تجران بك (باشا) • عزت افندى • يعقوب افندى صبرى (بك) • المسيو بودرى • على افندى فهمى • [3] ثم حسين باشا فهمى والمسيو بورجوان[4] •

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٨١ •
(٢) الوقائع المصرية عدد ١٤ يناير سنة ١٨٨٢ •
(٣) الوقائع المصرية عدد ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨١ •
(٤) الوقائع المصرية عدد ٢٥ يناير سنة ١٨٨٢ •

مدرسة الآثار القديمة

وأنشأت الوزارة مدرسة للآثارالمصرية القديمة واللغة الهيروغليفية، وافتتحت في أول يناير سنة ١٨٨٢ ، وعين ناظرا لها العالم الأثرى المشهور أحمد بك كمال (باشا) [١] .

احصاء عدد السكان

واستصدر شريف باشا من الخديو أمرا عاليا باجراء التعداد العام لسكان القطر المصرى ، وحدد لهذا الاحصاء يوم ٣ مايو سنة ١٨٨٢ [٢] ، وأصدر منشورا بطريقة اجرائه ، وعهد الى قلم الاحصاء بوزارة الداخلية جمع نتائج التعداد فى المدن والقرى ، ولهذه المناسبة أمر بتنمير البيوت تمهيدا لاحصاء سكانها .

وكانت النتيجة التى ظهرت بعد ذلك عن هذا الاحصاء ، أن سكان القطر المصرى (عدا السودان) بلغوا يوم ٣ مايو سنة ١٨٨٢ – ٦٫٨٠٦٫٣٨١ نسمة [٣] .

التعليم

أدخلت وزارة شريف باشا عناصر جديدة من كبار الموظفين الوطنيين فى مجلس المعارف الأعلى ، فضمت الى أعضائه اسماعيل أيوب باشا ومحمد قدرى باشا [٤] وحسين فهمى باشا وكيل ديوان الأوقاف ، ومحمود بك (باشا) الفلكى ناظر الرصدخانة وقتئذ وعلى فهمى بك وكيل ديوان المكاتب الأهلية [٥] .

---

(١) الوقائع المصرية عدد أول يناير و ١٨ يناير سنة ١٨٨٢ .

(٢) أمر ٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ – مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨١ ص ٢٤٣ والمونيتور اجبسيان عدد ٥ يناير سنة ١٨٨٢ .

(٣) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨٦ ص ٣٤٢ .

(٤) مجموعة الاوامر العالية سنة ١٨٨١ ص ١٨٨ .

(٥) مجموعة الاوامر العالية سنة ١٨٨١ ص ١٩٢ .

وعملت على تحسين حالة أساتذة المدارس ونظارها وزيادة رواتبهم اجابة لاقتراح مجلس المعارف الأعلى •

مشيخة الجامع الأزهر

كان الشيخ محمد العباسى المهدى يتولى الافتاء ومشيخة الجامع الأزهر حين قامت الثورة العرابية،ولم يكن من أنصارها ولا من المحبذين لها أو الراجين فيها خيرا ، فوقعت النفرة بينه وبين عرابى ، فلما انتصرت الثورة وسقطت وزارة رياض باشا سعى عرابى وصحبه فى خلعه من المشيخة ، فأوعزوا الى بعض الشيوخ أن يرفعوا لولاة الأمور شكاياتهم من معاملته ، وقد نقموا منه أنه وضع نظام الامتحان لاجازة العلماء بالتدريس ، وكانوا لا يريدون وضع أى نظام لتخريج العلماء •• ووقع الخلف بينه وبينهم أيضا بشأن الجراية وتوزيعها •

فألفت الحكومة لجنة لتحقيق هذا الخلاف برياسة أحمد رشيد باشا ، وعضوية كل من عبد الله فكرى باشا ، ومحمد حافظ باشا ، وأحمد صادق باشا ، وأخذت تسمع شكاية الشيوخ ، فلم تر على شىء منها مسحة الجد والحق ، ولكن نظرا لما رؤى من اتساع نطاق الدسائس الموجهة ضد الشيخ العباسى • ولما كان يبذله عرابى من المساعى للايقاع به ، رأت اللجنة حسم الخلاف بابقائه فى منصب الافتاء ، واسناد مشيخة الأزهر الى عالم آخر ، ومعنى ذلك عزله من المشيخة ، واستندت اللجنة الى ما ظهر لأعضائها من ضرورة ازالة الوحشة بين الشيخ والعلماء وحسم الخلاف بينهم سواء صحت الدعوى عليه أو لم تصح ، ورأت أيضا أن مشيخة الأزهر أسندت الى الشيخ العباسى زيادة على منصب الفتيا فى الحنفية ، وأن المشيخة كانت معهودة من قبل الى علماء الشافعية ،فاستحسنت اسناد المشيخة الى أحد علماء المذهب الشافعى ، وأخذت الحكومة برأى اللجنة ، ورغبت الى علماء الأزهر أن يختاروا لأنفسهم شيخاً من الشافعية ، وأن يختاروا

من أهل المذاهب الثلاثة الأخر (الحنفى والمالكى والحنبلى) ثلاثة من العلماء ليشاورهم شيخ الجامع فى شئون الأزهر ، وانحسم الخلاف على ذلك ، وصدر أمر الخديو فى ١٢ محرم سنة ١٢٩٩ هـ (٥ ديسمبر سنة ١٨٨١ م) بانفصال الشيخ العباسى المهدى من مشيخة الأزهر [١] ثم تعيين الشيخ محمد الانبابى من كبار علماء الشافعية شيخاً للأزهر فى ١١ ديسمبر سنة ١٨٨١ [٢] .

واعتمدت الحكومة انتخاب الشيخ محمد عليش شيخاً للسادة المالكية ، والشيخ يوسف الحنبلى شيخا للحنابلة ، والشيخ عبد الله الدرستاوى للحنفية ، على أن يشاورهم شيخ الجامع فى شئون الأزهر المهمة بحيث لايبرم فيها أمرا حتى يستقر عليه رأيهم ورأى غالبيتهم .

ميزانية سنة ١٨٨٢

طلبت وزارة الحربية فى شهر ديسمبر سنة ١٨٨١ زيادة ٢٥٠ ألف جنيه على ميزانيتها ، لكى تزيد عدد الجيش الى ١٨٫٠٠٠ جندى ، وكذلك طلبت بعض الوزارات الأخرى زيادة المخصص لها ، ولما كان من اختصاص الرقابة الثنائية الاشراف على وضع الميزانية فقد طالت المفاوضة فى هذا الصدد بين الحكومة والرقيبين ، ثم استقر الاتفاق على زيادة ميزانية الحربية ١٥٤٫٩٦١ جنيه ، فقد كانت فى ميزانية سنة ١٨٨١ ــ ٣٦٨٫٠٠٠ جنيه فزادت الى ٥٢٢٫٩٦١ جنيه بما فيها مائة ألف من الاعتماد غير الاعتيادى ، ونوه الى هذه الزيادة معتمد فرنسا فى رسالته الى المسيو جامبتا [٣] .

وصدر الأمر العالى فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨١ بتقرير ميزانية سنة

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ .
(٢) عدد ١١ ديسمبر سنة ١٨٨١ .
(٣) رسالة سنفكس الى جامبتا فى ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٨١ ، الكتاب الاصفر سنة ١٨٨١ ــ ٨٢ وثيقة رقم ٨ .

١٨٨٢ ، وقـدرت فيهـا الايـرادات المخصصة للدين العمـومى بمبلغ ٤٫٣٧٧٫٢٢٥ جنيه مصرى ،والمصروفات المخصصة له بمبلغ ٤٫٠٩٧٫١٠٠ جنيـه ٠ والايرادات غير المخصصـة للدين بمبـلغ ٤٫٣٦٩٫٣٣١ جنيـه والمصروفات غير المخصصة له بمبلغ٤٫٣٦٦٫٨٦٨[1]وتقرر فتح اعتماد بمبلغ ٥٤٠٫٠٠٠ جنيه من الميزانية غير الاعتيادية لسنة ١٨٨٢ لصرفها فى مطالب الوزارات والمصالح ، فمنها ١٠٠ ألف جنيه لوزارة الحربية و ١٧٠ ألف جنيه لوزارات الأشغال ، و ٧٠ ألف جنيه للسكك الحديدية ، و ١٠٠ ألف جنيه للسودان وهرر والبحر الأحمر ، و١٠٠ ألف جنيه احتياطى للمصروفات غير المنظورة ٠

موقف تركيا حيال مصر

لم يكن موقف تركيا حيال مصر موقفا سليما ولا نزيها ، بل كانت ترمى الى انتهـاز الفرص لانتقاص مـزايا الاستقلال الذى نالته مصر فى عهد محمد على ثم فى عهد اسماعيل ، واسترداد هذه المزايا والتدخل فى شئون مصر الداخلية ، ومع أن تركيا كانت وقتئذ من الضعف والارتباك بحيث لاتستطيع أن تجعل مصر ولاية عثمانية خاضعة لحكمها ، فقد كانت السياسةالتركية قائمة على الدس وقصر النظر ، فهى لم تدع وسيلة الا انتهزتها لاحراج مركز مصر والوقيعة بها ، وقد تقدم الكلام عن محاولتها انتقاص حقوق مصر فى الفرمان الذى تلقاه الخديو توفيق ، وكان موقفها من يوم أن ظهرت الثورة العرابية الى أن وقع الاحتلال موقفا مشئوما ، قوامه الختل وسوء النية والخداع ، فضلا عن الجهل وقصر النظر ، وكان ذلك من أكبر العوامل المساعدة على وقوع الاحتلال ٠

حدثت واقعة عابدين يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ وانتهت بسلام ، وتألفت وزارة شريف باشا المرجوة من الأمة ، وهدأت الأحوال ، وابتدأت

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨١ ٠

الوزارة الجديدة تحقيق برنامجها بين مظاهر الثقة والاطمئنان ، وبالرغم من ذلك فان الحكومة التركية رأت فى هذه الحادثة فرصة جديدة للتدخل فى شئون مصر وانتحال حق الاشراف عليها ، فقررت ارسال لجنة الى مصر للنظر فى الحوادث الأخيرة ، وقد عرفت هذه اللجنة بالوفد العثمانى ، وهو مؤلف من على نظامى باشا سر ياور السلطان عبد الحميد وعلى بك فؤاد من أعضاء مجلس شورى الدولة ونجل عالى باشا الصدر الأعظم المشهور وفى معيتهما قدرى بك وصفر أفندى وسيف الله أفندى من ياوران السلطان .

الوفد العثماني الأول

برياسة على نظامي باشا ـ أكتوبر سنة ١٨٨١

تحرك هذا الوفد من الاستانة يوم ٢ أكتوبر سنة **١٨٨١** قاصدا الى مصر ، ولم يسبق تأليفه مخابرة بين حكومة الاستانة والحكومة المصرية حتى يعرف مقصدها من ايفاده ، بل فوجئت البلاد بتلغراف من الاستانة ينبىء بقيام هـذا الوفد ، فقوبل النبـأ بالدهشة ، لأن حالة البلاد لم تكن تسيغ ايفاده فضلا عما يحدثه مجيئه من هياج الخواطر واثارة الهواجس فى وقت كانت البلاد محتاجة فيه الى اقرار الطمأنينة فى النفوس ، ولكن الحكومة العثمانية كانت فى الواقع تتعمد احداث حدث يثير الخواطر فى مصر ، فلعلها كانت تأمل أن تستفيد من الثورة ، أو لعلها نظرت بعين الاستياء الى قيام وزارة حرة تقيم النظام الدستورى فى مصر ، لأن مثل هذا النظام لم يكن لترضى عنه حكومته الاستانه التى جبلت على كراهية الحرية والدستور ، هذا الى أن على رأسها وقتئذ السلطان عبد الحميد الذى بدأ عهده بتعطيل القانون الأساسى العثمانى ، والغـاء مجلس المبعـوثين (النواب) وتشتيت دعاة الحرية وأنصارها ، أضف الى ذلك أن الخديو توفيق لم يكن منظورا اليه فى الاستانة بعين الرضا والعطف ، لأن سلطان

تركيا لم يكن ليغفر له اغفاله الذهاب الى عاصمةالسلطنة ، حين ولايته الحكم ، ليقدم له فروض الولاء ، ومن هنا ندرك سببا من العوامل التى دعت الى تأخير ارسال الفرمان،وما أدخلت الحكومة العثمانية فيه من القيود والتعديلات ، حقا أن توفيق باشا اعتذر عن عدم ذهابه الى الاستانة بارتباك أحوال مصر وضرورة وجوده فى عاصمة ملكه ، ولكن هذا العذر لم يكن ليقبله حكام الاستانة ، اذ كان من أخص صفاتهم الغطرسة والكبرياء وسوء الظن والانتقام ، لذلك انتهزوا كل فرصة لاحراج مركز الخديو واثارة المشاكل والعقبات فى وجهه ، ففكرة ارسال وفد الى مصر فكرة قوامها الكيد وسوء القصد ، وقد استاء لها شريف باشا .وأبدى مخاوفه منها [1] .

جاء هذا الوفد الى الاسكندرية يوم الخميس ٦ اكتوبر سنة ١٨٨١ ، ووصل أعضاؤه الى القاهرة فى مساء ذلك اليوم ونزلوا ضيوفا على الحكومة بقصر النزهة .

وفى صبيحة الجمعة ذهبوا الى سراى الاسماعيلية لمقابلة الخديو ، فاستقبلهم بالترحاب وتبادل واياهم عبارات التحية والود ، وأبلغوه تحيات السلطات وأعربوا له عن تمام رضاه وسروره لما يبذله فى تحسين أحوال البلاد ، وأن الغرض من ارسال هذا الوفد هو اظهار الثقة بالخديو وتأييد نفوذه وتثبيت مركزه ، فرد عليهم بعبارات الشكر المألوفة ، ثم انصرفوا عائدين الى قصر النزهة ، وهناك رد لهم الخديو الزيارة .

زيارة على نظامى باشا لديوان الحربية

وذهب على نظامى باشا الى قصر النيل حيث كان ديوان الحربية ومركز الألاى الثانى،فاستقبله محمود سامى باشا البارودى وزير الحربية، وهناك استدعى طلبه بك عصمت قائد الألاى ومعه الضباط من رتبة قائمقام

---

(١) رسالة المسيو برتلمى سان هيلير وزير خارجية فرنسا الى المسيو تيسو سفير فرنسا فى الاستانة ــ الكتاب الأصفر سنة ١٨٨١ رقم ٣٦ .

وبكباشى ، وألقى فيهم خطابا باللغة التركية عربه لهم البارودى حثهم فيه على طاعة الخديو وتنفيذ أوامره ٠

فاجابه طلبه بك عصمت بقـوله : « ان العســاكر المصرية جموعا وأفرادا على قدم الطاعة والانقياد لولى أمرنا الخديو المعظم ، يتلقون أوامره بالامتثال ، ويقفون عند حد نواهيه ، فان كلا منا يعلم أن أول واجب على الجند هو اطاعة ولى الأمر والاذعان لما يأمر به ، وما منا الا محب للجناب الخديوى ميال بكليته الى الامتثال لاشارته [1] » ٠

ولما انتهى من كلامه وقف على نظامى باشا ، وصافح طلبه بك ومن معه من الضباط ، وأثنى عليهم الثناء الجميل ، ثم بقى مع محمود باشا سامى البارودى نحو نصف ساعة وانصرف ٠

زيارته للعلماء

وزار بعد ذلك شيخ الجامع الأزهر ونقيب الأشراف والشيخ محمد عليش شيخ المالكية ، وكانوا فى أحاديثهم معه يثنون على الجيش ويطرون أعماله ، ويذكرون فضله فيما نالته البلاد ٠

تأثير حضور الوفد من الوجهة الدولية

استاءت فرنسا وانجلترا من حضور الوفد العثمانى على غير اتفاق معهما ، وعدتاه تدخلا من تركيا فى شئون مصر الداخلية ، وطلبتا من الحكومة العثمانية تقصير مدة اقامته [2] ، وانتهزت انجلترا هذه الفرصة لتعلن نفـوذها فى مصر حيال حضـور الوفد ، فطلب السـير ادوار مالت

---

(١) الوقائع المصرية عدد ١٢ أكتوبر سنة ١٨٨١ ٠

(٢) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨١ وثائق رقم ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ ٠

قنصل انجلترا العام من حكومته ارسال بارجة حربية الى مياه الاسكندرية[1]، فأجابت طلبه واتفقت مع الحكومة الفرنسية على أن ترسل كل منهما بارجة ، على أن تعود البارجتان من الاسكندرية حين مبارحة الوفد العثماني أرض مصر ، وقد وصلت فعلا البارجة الفرنسية ألما Alma الى مياه الاسكندرية ، ثم جاءتها البارجة الانجليزية انفنسبل Invincible وغادرتا الميناء يوم ٢٠ اكتوبر غداة سفر الوفد العثماني ، فكانت هذه المظاهرة البحرية أول مظاهرة من هذا النوع أثناء الثورة العرابية ، والمظاهرة الثانية وقعت فى شهر مايو سنة ١٨٨٢ كما سيجيء بيانه ، ويلاحظ أن البارجة انفنسبل هى احدى البوارج التى اشتركت فى ضرب الاسكندرية يوم ١١ يوليه سنة ١٨٨٢ ، فحضور الوفد العثماني كان باعثا على مجيء هذه البوارج ، فلا جرم كان حضوره ضارا بمصر من جميع النواحى .

عودة الوفد الى الاستانة

وظل رجال الوفد العثماني فى مصر بضعة عشر يوما بين مقابلات وولائم ، وأجمعت كلمة من حادثوهم من ذوى المقامات على أن البلاد ليس فيها أى اضطراب ، وأكد لهم الخديو أن الجيش على طاعته ، وبذلك انتهت مهمتهم ، واتضح أن مجيئهم لم يكن له مسوغ ، ولا كانت له نتيجة ما ، وعادوا الى الاسكندرية يوم ١٨ أكتوبر سنة ١٨٨١ ، وفى صباح اليوم التالى انقلبوا راجعين الى الاستانة .

الى هنا انتهينا من بيان الأعمال التى قامت بها وزارة شريف ، وتطور الحوادث فى عهدها ، وقد بقى علينا أن نفصل القول فى أهم عمل تم على يدها وهو انشاء المجلس النيابى ، وهو ما سنوفى الكلام عنه فى الفصل الآتى .

---

(١) رسالة اللورد لايبنس Lyons سفير انجلترا فى باريس الى وزير خارجية فرنسا — ٨ أكتوبر سنة ١٨٨١ . الكتاب الاصفر سنة ١٨٨١ وثيقة ٤١ .

الفصل السادس

انشاء مجلس النواب

سبق القول بأنه على أثر تأليف وزارة شريف باشا ، قدم اليه تقريران من أعيان البلاد ، أحدهما بمثابة ضمان منهم لتعهدات الضباط باحترام النظام ، والثانى خاص بطلب انشاء مجلس النواب ، وهذا ما سنفصله فيما يلى :

قدم هذا التقرير موقعا من ١٦٠٠ من وجوه البلاد وأعيانها ، متضمنا المطالبة بتأليف مجلس النواب ، وقد ألمع التقرير الى المزايا التى تعود على البلاد من تأليفه ، وأشار الى مجلس شورى النواب الذى أنشىء فى عهد اسماعيل ، وطلب موقعوه أن يكون للمجلس الجديد من الحقوق والسلطة مثل ما للمجالس النيابية فى أوروبا ، وهذا التقرير يعد من الوثائق الهامة فى تاريخ مصر الدستورى ، وهو شبيه فى أهميته باللائحة الوطنية التى قدمت للخديو اسماعيل من كبراء البلاد وأعيانها لتوسيع سلطة مجلس شورى النواب ، واليك نص التقرير :

« لما كان لا ينتظم نظام العالم ، ولا يقوم قوام الهيئة الاجتماعية الا بالعدل والحرية حتى يكون كل انسان آمنا على نفسه وماله ، حرا فى أفكاره وأعماله ، مما فيه سعادته وحسن حاله ، وهذا لا يتأتى الا بايجاد

حكومة شورية عادلة لا تشوبها شوائب الاستبداد ، ولا تتطرق اليها طوارق الفساد ، اتخذت الممالك المتمدنة العادلة مجالس ملية من نبهاء أممها ، ينوبون عنها فى حفظ حقوقها تجاه هيئة حكوماتها ، ويكونون الواسطة الحقيقية فى تنفيذ ما تصدره الحكومات من الأحكام العادلة ، وعلى هذه القواعد ، ولأجل هذه المقاصد كان قد اتخذ لحكومتنا مجلس نواب فى العهد السابق ، وبما أن مقاصد خديوينا المعظم جميعها خيرية ونياته سليمة فطلبا لحفظ بلادنا من بوائق الدهر تجاسرنا بعرض هذا راجين من المراحم الداورية صدور الأمر الكريم بتشكيل مجلس نواب لأمتنا المصرية يكون له ماللمجالس الأمم الأوروبية المتمدنة من الحقوق الشرعية ازاء هيئة الحكومة ، وبذلك تكون الحضرة الفخيمة الخديوية قد خولتنا نعمة لاتعادلها نعمة ، وتصير حكومتها العادلة أنموذجا شريفا يبرهن على حسن نتائج العدل والحرية أمام العالم ، واننا على يقين من قبول التماسنا هذا وفقا لارادة ولى النعم ، أدام الله اجلاله » (1) .

وقد حقق شريف باشا هذا المطلب ، اذ كان مقتنعا قبل قيام الثورة العرابية بضرورة انشاء مجلس نيابى كامل السلطة .

ففى ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ (١١ ذى القعدة سنة ١٢٩٨) رفع الى الخديو تقريرا باجابة مطالب الأمة فى هذا الصدد ، ضمنه مزايا النظام الدستورى وضرورة اقراره فى مصر ، وطلب تمهيدا لتأليف المجلس النيابى الجديد اجراء انتخابات عامة طبقا للائحة مجلس شورى النواب القديم ، على أن تعرض الوزارة على المجلس المنتخب مشروع اللائحة الأساسية التى تكفل نهوضه الى مستوى المجالس النيابية الصحيحة (2) أو بعبارة أخرى انه دعا الى انتخاب مجلس شورى النواب على أن يكون (جمعية تأسيسية) تضع الدستور الجديد .

---

(١) مذكرات عرابى المخطوطة ص ١٥١ .

(٢) الوقائع المصرية عدد ٥ أكتوبر سنة ١٨٨١ .

خلاصة نظام مجلس شورى النواب القديم

دعا شريف باشا فى تقريره الى اجراء انتخابات ، طبقا لنظام مجلس شورى النواب القديم ، فاتماما للبيان نذكر هنا أهم قواعد هذا النظام كما استخلصناها من لائحته الأساسية ولائحته الداخلية (النظامية) ليسهل على القارىء المقارنة بين قواعده وقواعد القانون الأساسى (الدستور) الذى عرضه شريف باشا وقرره مجلس النواب الجديد •

يتلخص نظام مجلس شورى النواب فى القواعد الآتية :

١ ــ ان هذا المجلس لم تكن له سلطة قطعية فى أى أمر من الأمور ، وهو وان كان يصدر قرارات فيما يعرض عليه من الشئون الا أن هذه القرارات لا تعدو أن تكون « رغبات » ترفع الى الخديو ، وله فيها القول الفصل •

٢ ــ يتألف المجلس من عدد لا يزيد على ٧٥ عضوا ينتخبون لمدة ثلاث سنوات ، ويتولى انتخابهم عمد البلاد ومشايخها فى المديريات ، وجماعة الأعيان فى القاهرة والاسكندرية ودمياط ، وكان عدد نواب كل مديرية على حسب التعداد ، فينتخب واحد أو اثنان عن كل قسم من أقسام المديرية بحسب كبر القسم وصغره ، وينتخب ثلاثة نواب عن القاهرة ، واثنان عن الاسكندرية ، وواحد عن دمياط •

٣ ــ يشترط فيمن ينتخب عضوا أن يكون مصريا ، ومن المتصفين « بالرشد والكمال » ، ولا تقل سنه عن خمس وعشرين سنة ، وألا يكون ممن صدرت ضدهم أحكام جنائية بالليمان أو من المحكوم عليهم بالافلاس أو الطرد من وظائف الحكومة بحكم ، واشترط فى العضو العلم بالقراءة والكتابة فى الانتخاب السابع ، أى بعد مضى ثمانى عشرة سنة على تأسيس هذا النظام ، لأن مدة كل مجلس ثلاث سنوات ، ومعنى ذلك أن النواب كانوا يعفون من هذا الشرط فى الانتخابات الستة الأولى ، ولوحظ فى هذا التمييز أن هذه المدة كانت تكفى لانتشار التعليم فى البلاد ، بحيث يشترط

فى الأعضاء بعد انقضائها أن تكون لهم دراية بالقراءة والكتابة ، واشترط فى الناخبين أن يكون لهم المام بالقراءة والكتابة فى الانتخاب الحادى عشر، أى بعد انقضاء ثلاثين سنة على الانتخاب الأول .

٤ - يجتمع المجلس شهرين فى كل سنة ، من ١٥ كيهك الى ١٥ أمشير (من منتصف ديسمبر الى منتصف فبراير) ، ويكون اجتماعه فى القاهرة ، وجلساته سرية ، وللخديو جمع المجلس أو تأخيره أو اطالة مدة اجتماعه أو تبديل أعضائه (حله) واجراء انتخابات جديدة (مادة ١٦ و١٧ من اللائحة الأساسية) .

٥ - تعيين رئيس المجلس ووكيله منوط بالخديو ، دون أن يكون للمجلس رأى أو ترشيح فى هذا التعيين .

٦ - ينتخب المجلس من بين أعضائه لجانا تسمى (أقلاما) ، ومن أعمالها الفحص عن صحة نيابة الأعضاء ، وتعرض قراراتها على هيئة المجلس ، ومن يقرر المجلس صحة انتخابهم تعرض أسماؤهم على الخديو، ليعطى كل واحد منهم « البيرولدى » أى الأمر باعتماد عضويته .

هذه هى أهم القواعد الجوهرية لمجلس شورى النواب القديم ، وخلاصتها أنه مجلس استشارى ينتخب أعضاؤه بواسطة عمد البلاد ومشايخها لمدة ثلاث سنوات ، ويجتمع شهرين فى كل سنة ، وجلساته سرية ، وليس له رأى نافذ فيما يعرض عليه من الشئون [1]

الانتخابات

وفى نفس اليوم الذى رفع فيه شريف باشا تقريره الى الخديو صدر الأمر العالى باجراء الانتخابات العامة وتحديد يوم غرة صفر سنة ١٢٩٩ (٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨١) لافتتاح مجلس النواب [2] .

---

(١) مقتبس من كتابنا « عصر اسماعيل » ج ٢ ص ٩٣ من الطبعة الأولى و ٧٨ من الطبعة الثانية .

(٢) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨١ ص ١٨٧ .

ولا شك فى أن جعل انتخاب النواب موكولا الى عمد البلاد ومشايخها ، يسهل على الحكومة السيطرة على الانتخابات واملاء ارادتها فيمن يختارهم العمد والمشايخ ، ولكن شريف باشا حرص حرصا شديدا على أن تجرى الانتخابات حرة بعيدة عن تدخل الحكومة،وأصدر منشورا بذلك الى جميع المديريات والمحافظات نبه فيه المديرين والمحافظين على ترك الانتخابات حرة [1] ، وهو أول منشور انتخابى فى تاريخ مصر الحديث يقضى باحترام حرية الانتخابات العامة .

وفى الحق ان الحكومة لم تتدخل فى هذه الانتخابات ولم تتعرض لحرية الناخبين فى انتخاب من يريدون ، فكان الانتخاب حرا بكل معانى الحرية ، وكذلك كان حرا من تدخل العرابيين واملاء ارادتهم على الناخبين وترشيح أشياعهم وأتباعهم ، وقد كان فى استطاعة حزبهم باعتباره صاحب الفضل فى انشاء مجلس النواب أن يتدخل فى الانتخابات ، ويملى ارادته على الناخبين لكى يضمن تأليف غالبية النواب من أتباعه ومرشحيه ، ولوفعل ذلك لقضى على حرية الانتخاب قضاء مبرما ، ولكن حسنا فعل اذ ترك الناخبين أحرارا فى انتخاب من يأنسون فيهم الاستقامة والاخلاص والكفاية ، ولم يسلبهم حرية الاختيار التى هى قوام الحياة الدستورية الصحيحة ، فجاءت الانتخابات صورة صادقة لارادة الناخبين ، وضرب العرابيون بذلك مثلا فى احترام حرية الانتخاب .

أعضاء مجلس النواب سنة ١٨٨١

وقد أسفرت الانتخابات عن تأليف مجلس النواب من الأعضاء الآتية أسماؤهم [2] .

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٣٠ أكتوبر سنة ١٨٨١ .

(٢) عن جريدة المحروسة عدد ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨١ .

نواب القاهرة

محود بك العطار • عبد السلام بك المويحلى (باشا) • أحمد أفندى السيوفى (باشا)

نواب الاسكندرية

السيد سعيد الغريانى • عبد المجيد أفندى البيطاش

نائب دمياط

عبد السلام أفندى خفاجى (بك)

نواب القليوبية

محمد بك الشواربى (باشا) • الشيخ سليمان منصور • مصطفى آفندى علام • ابراهيم أغا أبو حشيش •

نواب الدقهلية

هلال بك منير • يوسف أفندى صالح • على بك القريعى • الشيخ أحمد على سعده • الشيخ حسنين سويلم • الشيخ العدل أحمد • الشيخ جاد مصطفى •

نواب البحيرة

محمد بك الصيرفى • الشيخ أحمد الصوفانى • الشـــيخ أحمد على محمود • ابراهيم أفندى الوكيل • بسيونى أفندى أبو الفضـل • محمد أفندى عوض • محمد أفندى دبوس • الشيخ أحمد الحناوى •

نواب المنوفية

محمد أفندى الجندى • أحمد بك مصطفى • على بك شعير • السيد أفندى الفقى • أحمد أفندى عبد الغفار • حسين أفندى أبو حسين •

نواب الغربية

محمد بك المنشاوى • أحمد بك الشريف • مصطفى أفندى أبو العز (باشا) • السيد محمد أبو النظر شتا • الشيخ أحمد الصباحى • الشيخ رزق نوير • الشيخ ابراهيم سعيد (باشا) ، محمد أفندى الشاذلى • الشيخ ابراهيم يونس •

نواب الشرقية

سليمان باشا أباظة • الشيخ عبد الوهاب العفيفى • أحمد بك أباظة• محمد أفندى عبد الله • أمين بك الشمسى (باشا) ، أحمد أفندى نصير • الشيخ زيد جمعة • على أفندى مكاوى •

نواب الجيزة

عباس أفندى الزمر • السيد أحمد عفيفى • مراد افندى السعودى • خليل افندى أبو زيد •

نواب الفيوم

السيد طلبه حزين • السيد معتوق • خليفة الهوارى •

نواب بنى سويف

احمد افندى سالم الريدى ، اسماعيل افندى سليمان ، على افندى كساب • السيد محمد أبو المكارم

نواب المنيا

محمد سلطان باشا • على افندى شعراوى (باشا) • حسن باشا الشريعى • يوسف افندى عبد الشهيد (بك) • محمد افندى جلال (بك) • محمد افندى مصطفى عميرة •

نواب أسيوط

محمود بك سليمان (باشا) • السيد عبد الحق عبد الله • عثمان افندى غزالى • محفوظ افندى رشوان • الحاج جبر افندى محمد • حسين افندى جمعة • مهنى افندى يوسف عمر •

نواب جرجا

أحمد أغا الدقيشى • السيد رضوان عطية • السيد رشوان حمادى• السيد سرور شهاب الدين • عبد الشهيد افندى بطرس •

نواب اسنا

أحمد بك على العديسى • عبد الرحيم افندى محمد سليمان

نواب قنا

محمد افندى أبو سحلى • على افندى ابراهيم • السيد احمد محمد • السيد طايع سلامه

هؤلاء هم نواب الأمة سنة ١٨٨٢ (١) ، ويلاحظ أن عددهم يزيد على

---

(١) راجع أسماء أعضاء مجلس شورى النواب فى عهد اسماعيل فى كتابنا (عصر اسماعيل) ج ٢ ص ٩٧ و ١٣٠ و ١٧٧ ، وأعضاء (مجلس المشورة) فى « عصر محمد على » ص ٥٧٣ ، وأعضاء الهيئات التمثيلية التى تألفت على التعاقب فى عهد الحملة الفرنسية بالجزء الأول ص ٩٦ والجزء الثانى ص ١٦ و ١٨ و ٢٢٠ من « تاريخ الحركة القومية » .

٧٥ وهو العدد الذى تنص عليه اللائحة الأساسية لمجلس شورى النواب ، وقد نشأ هذا الفرق عن زيادة عدد المراكز والأقسام فى المديريات .

رئيس المجلس ومكتب المجلس

ولما كانت المادة الثالثة من اللائحة النظامية لمجلس شورى النواب تجعل تعين رئيس المجلس ووكيله منوطا بالخديو فقد أصدر توفيق باشا أمرا بتعيين محمد سلطان باشا رئيسا للمجلس (١)

وعين عبد الله باشا فكرى كبيرا لكتاب المجلس (سكرتيرا عاما) مع بقائه وكيلا لوزارة المعارف العمومية (٢) وأديب اسحق كاتبا ثانيا «سكرتيرا» مع بقائه ناظرا لقلم الانشاء والترجمة بوزارة المعارف (٣) .

وكان هذا التعيين مطابقا لرغبات العرابيين والرأى العام ، فان سلطان باشا كان الى ذلك الحين من خاصة أنصار الحركة ، وأكبر مؤيدى عرابى ، وفى داره كانت تعقد الاجتماعات الوطنية ، وعبد الله باشا فكرى كان من معاضدى الحركة ومؤيديها ، وقد اختاره البارودى بعد ذلك وزيرا للمعارف فى الوزارة التى ألفها ، وأديب اسحق كان فى عهد وزارة رياض باشا السابقة من أشد المعارضين لها كما تقدم بيانه (ص ٧٧) .

افتتاح مجلس النواب
٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١

كان افتتاح مجلس النواب يوما مشهودا من أيام مصر التاريخية ، استقبلته الأمة مغتبطة مبتهجة بما نالته من تقرير حريتها السياسية بانشاء

---

(١) الوقائع المصرية عدد ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨١ .

(٢) وفى عهد وزارة البارودى خلا مركز كبير كتاب المجلس (سكرتير عام) بدخول عبد الله باشا فكرى فى الوزاره فعين على بك فهمى رفاعه بدله كبيرا لكتاب المجلس مع تعيينه وكيلا لوزارة المعارف (الوطن عدد ١٨ فبراير سنة ١٨٨٢) .

(٣) هو قلم أنشىء فى أكتوبر سنة ١٨٨١ للترجمة والتدريب على فنون الكتابة والانشاء وأسندت رياسته الى أديب اسحق ـ الوقائع المصرية عدد ١٣ أكتوبر سنة ١٨٨١ .

مجلس يمثلها ويشرف على شئونها وأقدارها ، وقد كان هذا المجلس حقا رمزا لهذه الحرية ، ولولا دسائس الانجليز ومكايدهم لكان فاتحة عصر جديد لنهضة مصر وتقدمها •

أعدت قاعة اجتماع المجلس بديوان وزارة الأشغال ، (قاعة اجتماع مجلس الشيوخ الآن) وحدد يوم الاثنين ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ (٥ صفر سنة ١٢٩٩) لافتتاحه [1] ، فلم تكد تشرق شمس ذلك اليوم حتى ازدحم الديوان والشوارع المفضية اليه بالجماهير ، واصطفت أورطة من الألاى الأول المشاة (ألاى الحرس) على جانبى الطريق من باب الديوان الى سلم القاعة بقيادة البكباشى محمد عبيد (الذى تقدم الكلام عن الدور الذى قام به فى واقعة قصر النيل) ومعها موسيقاها العسكرية تصدح بألحان الفرح والسرور والابتهاج ، وحضر النواب وأخذوا مجالسهم ووجوههم تتهلل غبطة وسرورا ، وفى نحو الساعة العاشرة صباحا تحرك الركب الخديوى من سراى الاسماعيلية ، فأطلقت المدافع من القلعة ايذانا بتحرك الموكب ، وكان فى صحبة الخديو فى عربته شريف باشا رئيس مجلس الوزراء ، وأحمد خيرى باشا المهردار (حامل الختم) ورئيس الديوان الخديوى ، وطلعت باشا كاتب الديوان الخديوى •

فلما أقبل الركب صدحت الموسيقى بالسلام ، وهتف الجنود بحياة الخديو منادين النداء المعتاد « افندمزجوق باشا » (يعيش أفدينا) ، وكان فى انتظاره على سلم المجلس جميع الوزراء ورئيس مجلس النواب وبعض أعضائه ، فتلقوه بالاجلال ، وقصد الى الغرفة المعدة لاستراحته ، فلبث بها هنيهة قصيرة ، ثم أنهى اليه سلطان باشا أن المجلس قد استعد وكمل اجتماع الأعضاء ، فسار الخديو ودخل قاعة الاجتماع فى نحو الساعة الحادية عشرة ، وحيا الأعضاء ، فتلقوه بجميل الاعزاز والاجلال •

---

(١) كان محددا لافتتاحه يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ كما تقدم بيانه فى الأمر العالى لاجراء الانتخابات ، ولعدم اكمال معدات الاجتماع فى المكان الذى خصص بوزارة الاشغال أرجىء الى يوم ٢٦ ديسمبر •

خطبة العرش

وأخذ مجلسه يحف به كبار رجال الدولة . وافتتح المجلس بتلاوة خطبة العرش وقد تلاها بنفسه ، وهذا نصها :

« أبدى لحضرات النواب مسروريتى من اجتماعهم لأجل أن ينوبوا عن الأهالى فى الأمور العائدة عليهم بالنفع ، وفى علم الجميع أنى من وقت ما استلمت زمام الحكومة عزمت بنية خالصة على فتح مجلس النواب ، ولكن تأخر افتتاحه للآن بسبب المشكلات التى كانت محيطة بالحكومة ، فأما الآن فنحمد الله على ماتيسر لنا من دفع المشكلات المالية بمساعدة الدول المتحابة ، ومن تخفيف أحمال الأهالى على قدر الامكان ، فلم يبق مانع من المبادرة الى ما أنا متشوق لحصوله وهو مجلس النواب الذى أنا فاتحه فى هذا اليوم باجتماعكم . وأنتم تحيطون علما أن جل مقاصدى ومساعى حكومتى هو راحة الأهالى ورفاهيتهم وانتظام أمورهم بتعميم العدالة بينهم ، وتأمين سكان القطر على اختلاف أجناسهم ، وهذا منهجى واضحا مستقيما ، وعليه سيرى منذ توليت أمركم ، محبا للتربية ونشر العلوم والمعارف ، فعلى المجلس أن يكون مساعدا للحكومة فى هذه الأمور كلها ، خالصا مخلصا فى خدمة الوطن منحصرة أفكاره ومذاكرته فى المنافع العمومية ، مع مراعاة قرار لجنة التصفية وسائر تعهدات الحكومة مع الدول ، سالكا المسلك المعتدل والمنهج القويم الذى هو أهم شىء فى هذا الوقت الذى هو عصر الترقى والتمدن ، فالواجب علينا الاعتدال والتأنى وحسن التبصر ، وأن نكون يدا واحدة فى اتمام الأعمال النافعة ، متوسلين بعناية الله تعالى وامداد رسوله الكريم ، ومتمسكين بقوة ارتباطنا بالحضرة الشاهانية والدولة العلية أدامها الله ،نسأل الله حسن النجاح انه ولى التوفيق » [1]

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ .

ولما انتهى الخديو من تلاوة خطبة العرش هتف الجميع له وأطلقت المدافع من القلعة مؤذنة بانتهاء الخطاب ، مبشرة باجتماع مجلس النواب ، ثم برح الخديو مكان الاجتماع وصدحت الموسيقى بنغمات التحية له ، وعاد الى سرايه فى موكب حافل •

وتعد خطبة الخديو توفيق من الوثائق الهـــامة فى تاريخ مصر الدستورى ، لأنها أول خطبة لولى الأمر فى افتتاح أول مجلس نيابى كامل السلطة فى تاريخ مصر الحديث ، وهى فى مجموعها سديدة المعانى واضحة الأسلوب ، متضمنة اعلان الخديو انضمامه الى الأمة فى اقرار النظـــام الدستورى ، وقد ألقاها بنفسه دون أن يستنيب عنه رئيس مجلس الوزراء كما هو العرف البرلمانى ، فكان فى القائه اياها تثبيتا وتوكيدا لما احتوت عليه من الآراء والمعانى •

لم تكن جلسة الافتتاح علنية • وذلك طبقا للائحة مجلس شـــورى النواب القديمة ، ولكن الحكومة تجاوزت عن تطبيق هذا النص ، فدخل كثير من النظارة مكان الاجتماع ، ووقفوا حول مجلس الأعضاء حتى انتهت حفلة الافتتاح ، ولم يدع أحد من قناصل الدول الى حضـــور الحفلة باعتبارها حفلة سرية طبقا للائحة القديمة ولأن هذا الاجتماع من شئون البلاد الداخلية • وقد أعد فى القاعة ١٢٠ كرسيا لجلوس النواب ، وكانوا فى الواقع أقل من ذلك ، ولكن الحـــكومة كانت معتزمة تعديل اللائحة الأساسية القديمة بزيادة عدد النواب عن بعض المديريات ، وانتخاب نواب عن السودان ، فأعدت منذ افتتاح المجلس المقاعد الكافية لهذا العـــدد ، وأعدت كذلك نحو ٤٠٠ كرسى للنظارة ، لاعتزامها جعل جلسات المجلس علنية فى اللائحة الجديدة •

خطبة رئيس مجلس النواب

وبعد انصراف الخديو دخل النواب مكان الأقلام (اللجان) وظلوا

مستريحين ساعة من الزمن ، ثم عادوا الى قاعة المجلس ، واستأنفوا اجتماعهم ، فألقى فيهم محمد سلطان باشا الخطبة الآتية :

أيها السادة النواب

« نحمد الله الذى جعل أمرنا شورى ، ونصلى ونسلم على نبيه المأمور بالشورى والآمر بها ، وبعد فقد سمعتم ما تضمنته المقالة الخديوية الكريمة من حسن القصد وسمو الارادة ، فما زادكم الا يقينا بما عهدتم بالجناب المعظم من صفاء النية وكرم العنصر وسلامة الطوية والارتياح الى المصلحة الوطنية ، وقد اجتمعم فى هذا المقام الرفيع بعناية الجناب العالى ورجال حكومته السنية للنظر فى أمور أوطانكم وأنتم خلاصة وجهاء القطر وبضعة أعيانه ونبهائه ، فواجباتكم من هذا القبيل تقضى عليكم بالحكمة والاعتدال والثبات ،ولا أزيدكم علما أن الوطن العزيز محتاج الى الاصلاح والتنظيم قابل للتقدم والعمران ، جامع لأسباب المنافع الكلية فما عليكم الا السعى والاجتهاد لنوال المراد ، ولكنكم لاتجهلون أن علينا حقوقا واجبة الحفظ ، وذمما لازمة الرعاية ، وانا قد أمرنا شرعا بحفظ العهود ورعى الذمم ، فمن تلك العهود شدة الارتباط وصلة التابعية للدولة العلية التى هى مركز قوتنا ومرجع سطوتنا ، وقد عرفنا منها العناية وعرفت منا الاخلاص ، فلابد من ثباتنا على هذه الحال بالنظر اليها . ولاشك أن تقدمنا واستقامة أمورنا وتأييد أمر الشورى فينا يسر هذه الدولة العلية لما ينشأ لنا عنه من القوة التى تكون جزءا من قوتها الكلية ، ومن الذمم والمواثيق علاقتنا المالية والتجارية مع الدول العظمى ، فهذه الذمم واجبة الرعاية لما يترتب على حفظها من استحكام صلات المودة بيننا وبين هاتيك الدول التى ينبغى لنا الاعتقاد برغبتها فى انتظام أمورنا وميلها الى كل ما يعود علينا بالنفع كما صرح بذلك عظماء رجالها على منابر المجالس النيابية وفى المنشورات الرسمية ، فاذا حفظنا تلك العهود ورعينا هذه الذمم وعرفنا حقوق الوطن علينا ولم نذهل عن شىء من الواجبات ، لزمنا الأخذ بأسباب

الحكمة والثبات للنظر فيما يجلب لنا النفع ويدرأ عنا الضرر ويثبت للناس جدارتنا بما وصلنا اليه ويحقق بنا ظن أبناء الوطن الذين جعلونا موضع ثقتهم واعتمادهم •

« فوجهوا اخوانى همتكم فى السعى بالحكمة والاعتدال والتبصير والثبات ، فمن جد وجد ، ومن سار على الدرب وصل »[1] •

خطبة سليمان باشا أباظة

ثم ألقى سليمان باشا أباظة نائب الشرقية الخطبة الآتية :

سعادة الرئيس :

« الحمد لله على سوابغ آلائه ونوابغ نعمائه ، وبعد فقد أبان سعادة رئيس مجلسنا الهمام ما تضمنته المقالة الخديوية الكريمة من حسن القصد وصفاء النية والميل الى المصلحة الوطنية ، وأوضح بعد ذلك حق الوطن علينا وواجباتنا بالنظر الى العهود الواجبة الحفظ ، والذمم اللازمة الرعاية، وهذا موقف الشكر له والثناء عليه ، أقوم فيه أصيلا عن نفسى ونائبا عن سائر اخوانى النواب ، فياسعادة الرئيس الهمام ، لقد علمت وأنت أولنا أن ليس منا من قبل النيابة على علم بعظم واجباتنا الوطنية والسياسية الا وفى عزمه أداء حق الوطن وحفظ العهود المرعية وخدمة الأمة بما يجلب لها النفع ويدرأ عنها الضر ، ويا اخوانى لقد علمتم أن الأنظار محدقة الينا والأفكار محومة علينا ، وأن الوطن العزيز محتاج الى الاصلاح كما قال سعادة الرئيس ، فلندخل الاصلاح من بابه ، ونأخذ فيه بأسبابه ، لاننظر الا الى المصلحة العمومية ، ولا نهتم الا بالمنفعة الوطنية ، وقد حصل لنا اليقين بأن يد الجناب الخديوى المعظم منبسطة لمساعدتنا ، وعناية رجال حكومته متوجهة الى تأييد مجلسنا ، وأن الأمة تتوقع منا الاجتهاد فى سبيل الحكمة والسداد ، فما أجدرنا بتحقيق الآمال ، وما أحقنا بالسعى فيما يصلح به

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٨١ •

الحال ويحسن المآل ، وقد آن الشروع فى العمل ، فلنقبل عليه بنفوس راضية ، وقلوب صافية ، وأفكار متوجهة الى حقوق الوطن ، ونيات معقودة على أداء الواجبات ، والله ولى توفيقنا عليه توكلنا واليه ننيب »[1] .

وبقى المجلس بعد ذلك مجتمعا ، وأخذ ينظر فى نظامه الداخلى ، وقد كان افتتاح المجلس بمثابة عيد قومى عام ، تجلت فيه مظاهر الابتهاج والغبطة والسرور العظيم ، فوفد على العاصمة فى ذلك اليوم كثير من الزائرين من مختلف المديريات لمشاهدة حفلة الافتتاح ، وأقيمت الولائم والحفلات فى القاهرة والاسكندرية ابتهاجا بافتتاح المجلس الجديد ، واشترك فيها كثير من النواب والأعيان والموظفين وطبقات الشعب كافة ، وعبرت الصحف أصدق تعبير عن شعور الرأى العام نحو هذا الحادث الهام فى حياة مصر القومية .

الجواب على خطبة العرش

اجتمع المجلس يوم افتتاحه وانتخب من بين أعضائه لجنة عهد اليها تحضير الجواب على خطاب العرش وتقديمه الى الخديو ، وهذه اللجنة مؤلفة من عشرة أعضاء من النواب البارزين وهم :

أحمد بك الشريف . عبد السلام بك المويلحى . محمد بك الشواربى . أمين بك الشمسى . هلال بك منير . محمود بك سليمان . احمد بك على . مراد أفندى السعودى . اسماعيل افندى سليمان . على بك شعير .

وقد أعدت اللجنة الجواب وأقره المجلس ، وفى يوم الخميس ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨١ (٨ صفر سنة ١٢٩٩) ذهب سلطان باشا رئيس المجلس ومعه عبد الله باشا فكرى كبير الكتاب وأعضاء اللجنة العشرة الى سراى

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٨١ .

الاسماعيلية بملابسهم الرسمية لتقديم جواب المجلس على خطاب العرش ، فقابلهم الخديو بحضور الوزراء ، وتلا محمود بك سليمان الجواب ، وهذا نصه :

« بعد حمد الله تعالى على توفيقه وارشاده ، والصلاة والتسليم على من اصطفى من عباده ، نقوم لدى هذه السدة الخديوية الكريمة نحن معاشر نواب الأمة المصرية مقام النيابة عن جميعها فى تقديم واجب الشكر لهذا الجناب الخديوى الفخيم على انعطاف عواطفه نحو مجلس الشورى النيابية الذى افتتحه بنطقه الشريف اظهارا لمقصده الجليل من حيز القول الى عالم الفعل واجابة لرغبة الأمة ، ونظرا للمصلحة العامة ،بعد أن زالت العوائق دونه وامتنعت الموانع بيننا وبينه بجلائل هممه الخديوية التى ذللت لها صعاب المسائل ، وخضعت دونها رقاب المشاكل ، حتى صفا الوقت واطمأنت الحال ، ودنا المنى وانقادت الآمال ، ولقد شنف أسماعنا وانعش أرواحنا ذلك النطق الكريم ، وملك أفئدتنا وملأها سرورا وطربا بما تضمن من الافصاح عما عرفناه لولى النعمة وألفناه من نزاهة النية ونبالة القصد ، حتى لقد نطقت السرائر بما بدا على قسمات الوجوه من سمات السرور، فلم تدع للألسنة من حاجة للتعبير عن فرط محبة عظيمة من أمة كريمة لمولى متفضل عليها متحبب اليها محب لحريتها مشغوف بخيرها ومنفعتها .

« فلم يبق الا أن نبذل غاية مافى السعة ونأتى على قاصية الاستطاعة فى نفع هذه الأمة التى ندبتنا للنظر فى منفعتها واستنابتنا عن أنفسها لرؤية مصالحها ، سالكين فى ذلك من مسالك الحزم والتبصر وحسن النظر ماتحسن بعناية الله مغبته ، وتحمد بيمن توفيقه عاقبته ، ويعضد مقاصد حكومتنا السنية المتجهة للسداد والرشاد وسلامة البلاد والعباد ، ويؤيد مالنا من روابط التبعية للذات السنية السلطانية والدولة العلية العثمانية التى منحتنا عواطفها الكريمة من الامتيازات المرعية ما جلت به النعمة وعظمت المنة ، ويؤكد علائقنا الودادية مع الدول الأجنبية المحبة لمنفعتنا وفائدة بلادنا

مبتهلين الى الله جل ثناؤه وتقدست آلاؤه فى أن يحرس لنا هذا الخديوى الفخيم ، ويديم لأوطاننا به النفع العميم ، أدام الله توفيقنا على أحسن ما يرام وبلغ به الوطن العزيز غاية المرام » (١)

وتعد خطبة رئيس مجلس النواب يوم افتتاح المجلس وتعقيب سليمان باشا اباظة عليها وجواب المجلس على خطبة العرش من الوثائق الهامة فى تاريخ المجلس ، وهى صور ناطقة تمثل لنا جانبا من الحياة السياسية والآداب البرلمانية فى ذلك العصر ، ولغة هذه الوثائق ومعانيها حسنة ـ فى مجموعها ـ وتدل على سهولة ايلاف نواب سنة ١٨٨١ للأساليب البرلمانية الحديثة .

لجان المجلس

انتخب المجلس فى يوم الافتتاح لجانا (أقلاما) على نظام اللائحة القديمة ، فأسفرت النتيجة عن انتخاب اللجان الآتية :

(لجنة المدن) برئاسة عبد السلام بك المويلحى . (لجنة الشرقية) برئاسة أمين بك الشمسى . (لجنة الغربية) برئاسة محمد بك المنشاوى (لجنة الأقاليم الوسطى) برئاسة اسماعيل أفندى سليمان . (لجنة قبلى) برئاسة محمود بك سليمان (٢)

تحقيق صحة نيابة الأعضاء

اجتمع المجلس يوم ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨١ (٨ صفر سنة ١٢٩٩) برئاسة سلطان باشا وحضور ٧٣ عضوا وتليت عليهم القرارات الصادرة من اللجان عن تحقيق صحة نيابة الأعضاء ، فتبين أن نواب البحيرة يزيدون عن

(١) و (٢) الوقائع المصرية عدد ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨١ .

المقرر لها ثلاثة ، لأن عدد نوابها خمسة وقد انتخب عنها ثمانية ، فاستعفى أحدهم الشيخ أحمد الحناوى ، وتبين أن الأصوات التى نالها الشيخ أحمد الصوفانى أقل من أصوات محمد بك الصيرفى ، وكذلك محمد أفندى عوض ، فقرر المجلس صرف النظر عن الشيخ أحمد الحناوى والشيخ أحمد الصوفانى ومحمد افندى عوض ، والاكتفاء بالخمسة الباقين من نواب البحيرة مع التصديق على انتخاب باقى النواب [1]

اللجنة الدستورية

وتناقش الأعضاء بهذه الجلسة فى هل يسير المجلس على أحكام اللائحة الأساسية القديمة التى انتخب على أساسها ، أو ينتظر وضع اللائحة الجديدة (الدستور) ، فتقرر أن يسير المجلس على أحكام اللائحة القديمة الى أن تقرر اللائحة الجديدة ، وانتخب المجلس لجنة للنظر فى اللائحة الجديدة التى اعتزمت الوزارة وضعها وتقديمها للمجلس لاعتمادها ، فكان تأليف اللجنة قبل أن يحال الى المجلس مشروع اللائحة بمثابة استعجال لوضعه ، وقد تألفت اللجنة كما يلى :

عبد السلام بك المويلحى ، عبد المجيد افندى البيطاش ، الشيخ احمد محمود ، احمد بك على ، محمود بك سليمان ، أمين بك الشمسى ، عبد الشهيد افندى بطرس ، احمد افندى عبد الغفار ، الشيخ ابراهيم سعيد ، محمد المنشاوى بك ، حسن باشا الشريعى ، اسماعيل افندى سليمان ، مراد افندى السعودى ، احمد بك أباظة ، على بك القريعى ، واستقر رأى المجلس على اسناد رئاسة هذه اللجنة الى حسن باشا الشريعى[2] .

(١) الوقائع المصرية عدد اول يناير و ١٠ يناير سنة ١٨٨٢ .
(٢) مضبطة مجلس النواب – الوقائع المصرية عدد ١٠ يناير سنة ١٨٨٢ .

وقد سميت هذه اللجنة (لجنة اللائحة) ، وسنجرى على تسميتها في سياق الكلام (اللجنة الدستورية) طبقا للمصطلحات البرلمانية

اللائحة الأساسية الجديدة (الدستور)

اشتغلت وزارة شريف بوضع الدستور ، وكان يسمى فى اصطلاح ذلك العصر (اللائحة الأساسية) أو (القانون الأساسى) ، وقد وضع على أحدث المبادىء العصرية اذ يتضمن القواعد الرئيسية للنظم البرلمانية ، كتقرير مبدأ المسئولية الوزارية أمام مجلس النواب ، وتخويل المجلس حق اقرار القوانين ، بحيث لاتصدر الا بتصديق منه ، وتقرير الميزانية ، والرقابة على أعمال الحكومة وموظفيها ، والزامها بعدم فرض أى ضريبة أو اصدار أى قانون أو لائحة الا بعد تصديق المجلس ، وقد أخذ بنظرية وحدة الهيئة النيابية فجعلها ممثلة فى مجلس النواب دون مجلس الشيوخ .

وتستطيع أن تدرك الفرق الكبير بين الدستور الذى وضعه شريف باشا سنة ١٨٨١ ونظام مجلس شورى النواب فى عهد اسماعيل سنة ١٨٦٦ بمراجعة نصوصهما ومقارنتهما بعضهما ببعض ، ويخلص لك من هذه المقارنة أن البلاد نالت دستورا حقيقيا سنة ١٨٨١–١٨٨٢، وهو مقتبس من الدستور الذى وضعه شريف باشا ذاته فى أواخر عهد اسماعيل والذى سميناه دستور سنة ١٨٧٩ [1] ، ولم ينفذ فى حينه لما وقع من التدخل الأوربى الذى انتهى بخلع اسماعيل .

تقديم الدستور الى مجلس النواب

ولما أتم شريف باشا وضع الدستور عرضه على مجلس النواب للمناقشة فيه واقراره ، أى أنه جعل من المجلس جمعية تأسيسية تملك وضع الدستور .

(١) نشرناه فى كتاب عصر اسماعيل ج ٢ ص ٢٣٠ (من الطبعة الأولى) .

ففى عصر يوم ٢ يناير سنة ١٨٨٢ (١٢ صفر سنة ١٢٩٩) جاء الى مجلس النواب يصحبه سائر الوزراء ، فعرض الدستور على هيئة المجلس ، وألقى فى هذا المقام خطبة ضافية ذكر فيها خلاصة ما احتواه من القواعد ، وألمع الى أنه بوضــع هذا الدستور انما ينفذ الخطة التى رآها من ثلاث سنوات فى عهد اسماعيل ، وهذا أهم ما جاء فى الخطبة :

أيها السادة النواب :

« انى لا أقدر أن أعبر عن سرورى بالحضور بينكم فى هذا اليــوم الذى أعده مبدأ لعصر جديد ان شاء الله يعود على القطر بالتقدم والنجاح»

« حضراتكم تعلمون أنه من منذ ثلاث سنوات تراءى لى أن الطريقة الوحيدة لخلاص البلاد من الورطات التى كانت محيطة بها هى توســيع نطاق الشورى واشتراك رأى نواب الأهالى مع الحكومة فى نظر كل أمر منهم تعود منه المنفعة ، وكنت قدمت مشروعا لمجلس النــواب الذى كان موجودا ، وهو أجرى فيه تغييرات لم يتيسر للحكومة النظر فيها ، ثم طرأت حوادث سياسية ومالية ليست خافية عليكم ، فترتب عليها تعويق اتمــــام المشروع ، والحمد لله قد زالت العوائق ، وانى لأعد نفسى سعيدا حيث أن أفكارى فى هذا الخصوص ما كانت الا نتيجة مقاصد الحضرة الخديوية ، وهذه الأفكار قد طابق عليها عموم الأهالى ، ولهذا حصل انتخاب حضراتكم، واجتمعتم ، فلنهنىء القطر على ذلك ونهنىء أنفسنا وندعو للذات الشاهانية وللحضرة الخديوية ببقائهما مصدرا لكل خير ، ولما كانت لائحة النواب التى اجتمعتم على مقتضاها لاتلائم أفكارنا جميعا كما أوضحت ذلك من منذ ثلاث سنوات وكررته بالمعروض الذى رفعته أخيرا للسدة الخديوية عند طلب اجتماع مجلسكم هذا ، فاشتغلت مع رفقائى بتحضير لائحة موافقــة لمقاصد العموم ، وقد تمت ، وها أنا الآن أقدمها لحضراتكم للنظر فيها ، ومع كون هذه أول مرة اجتمع فيهــا مجلس نواب حر ، وكان يلزم أن السلطة التى تعطى له لاتكون مطلقة بالكلية حتى يحكم المستقبل باطلاقها

بالتدريج شيئا فشيئا ، لكن حيث أن مقصدنا جميعـــا واحد ، وهو خير البلاد ، والحكومة معتقدة بكفاءة النواب وعلمهم بحقوقهم وواجباتهـــم ومحبتهم للوطن ، فقد أعطت لكم الحرية التامة فى ابداء آرائـــكم وحق المراقبـة على أفعال مأمورى الحكومة من أى درجـة وأى صنف كانوا ، وتصرح لكم بنظر الموازين العمومية وابداء رأيكم فيها ونظر كافة القوانين واللوائح ، وقد التزمت الحكومة بعدم وضع أى ضريبة ولا نشر أى قانون أو لائحة مالم يكن بتصديق واقرار منكم ، وكذلك تعهدت بأن تجعـــل النظار مسئولين لديكم عن كل أمر يترتب عليه اخلال بحقوقهم ، والغاية فانه لم يحجر عليكم فى شىء ما ، ولم يخرج أمر مهم عن حد نظركم ومراقبتكم ، انما لايخفاكم الحالة المالية التى كانت عليها مصر مما أوجب عدم ثقة الحكومات الأجنبية بها ونشأ من ذلك تكليفها بترتيب مصـــالح وتعهدها بالتزامات ليست خافية عليكم ، بعضها بعقود خصوصـية والبعض بقانون التصفية ، فهل يتيسر للحكومة أن تجعل هذه الأمور موضعا لنظرها أو لنظر النواب ؟ حاشا ، لأنه يجب علينا قبل كل شىء القيام بتعهداتنا وعدم خدشها بشىء ما حتى نصلح خللنا وتزداد ثقة العموم بنا ونكتسب أمنيـــة الحكومات الأجنبية ، ومتى رأت منا تلك الحكومات الكفاءة لتنفيذ تعهداتنا بحسن اخلاص بدون مساعدتها فتتخلص شيئا فشيئا مما نحن فيه،وانى لو أثق بأن بصيرة وحكمة النواب ومساعدتهم للحـــكومة لابد وأن يترتب عليهما ازدياد الثقة بنا .

« وحيث أن الثمرة المقصودة من اجتماع المجلس وهى نفع البلاد لايمكن الحصول عليها الا بعد التصديق على لائحة اجراءاته ، فالمأمول من حضراتكم المبادرة بنظرها حتى أننا نشرع فى الأعمال النافعة المهمة ، ولكونه من تتمة وضـــع مجلس نواب لزوم ترتيب مجلس للادارة وتحضـــير القوانين ومحاكمة المأمورين عن كل أمر يجرونه خارج عن حد واجباتهم أو مخالف للقوانين واللوائح فى أثناء تأدية وظائفهم ، فقد عمل عن ذلك مشروع وها هو مقدم للمجلس ، المأمول أيضـــا الاسراع بنظره حتى

يصدر مع اللائحة ، وان شاء الله سنقدم لحضراتكم عما قريب مشروع لائحة للانتخاب ، نسأله تعالى ببركة نبيه الكريم أن يقرن أعمالنا بالنجاح ويوفقنا للاتحاد قولا وفعلا لما يكون فيه الاصلاح » [1]

ولما عرض شريف باشا على المجلس مشروع الدستور (اللائحة) أحيل الى اللجنة الدستورية السابق الكلام عنها ، فأخذت تنظر في مواده وتوالى اجتماعاتها لهذا الغرض ، ولما أتمت مهمتها قدم سلطان باشا رئيس مجلس النواب الى شريف باشا ملاحظات المجلس عليه ، وذلك في يوم ١٨ يناير سنة ١٨٨٢ (٢٧ صفر سنة ١٢٩٩) ، وقد أقرت اللجنة معظم مواد المشروع مع تعديلات يسيرة في بعضها لاتغير من جوهره شيئا ، فوزع شريف باشا على الوزراء المشروع مع ملاحظات اللجنة ليتذاكروا فيه ، وكاد الأمر يتم بالاتفاق بين الحكومة والمجلس على نصوص الدستور ، لولا الأزمة السياسية التى أدى اليها تدخل فرنسا وانجلترا في وضع الدستور وانتهت بسقوط وزارة شريف باشا .

(١) الوقائع المصرية عدد ٤ يناير سنة ١٨٨٢ .

الفصل السابع

أزمة يناير سنة ١٨٨٢

مذكرة فرنسا وانجلترا الى الحكومة المصرية

اعترض وضع الدستور أزمة سياسية خطير نسميها أزمة يناير سنة ١٨٨٢ •

ترجع هذه الأزمة الى سوء نية الدولتين انجلترا ، وفرنسا ، حيال مصر وائتمارهما بالنظام الدستورى ، الذى كاد يستقر باعلان اللائحة الأساسية ، ولم يكن بقى على اعلانها وصدور المرسوم بها سوى اجراءات شكلية من تبادل الرأى بين مجلس النواب والحكومة على التعديلات الطفيفة التى أدخلتها لجنة المجلس فى مشروع اللائحة •

ولكن انجلترا وفرنسا أرادتا أن تحدثا حدثا يخلق الاضطراب فى مصر ، وقد يودى بالدستور ، وذلك بتدخلهما فى شئون مصر الداخلية ، وايقاع الفرقة بين الخديو والأمة ، لكى تتخذا من هذه الفرقة ذريعة للتدخل المسلح •

مذكرة ٧ يناير سنة ١٨٨٢

ففى اليوم الثامن من شهر يناير سنة ١٨٨٢ [1] توجه السير ادوار مالت Edward Malet معتمد انجلترا والمسيو سنكفنكس Scien Kiewicz المعتمد الفرنسى مجتمعين الى سراى عابدين ، وقدما الى الخديو مذكرة مشتركة من الدولتين مؤرخة ٧ يناير سنة ١٨٨٢ ، مكتوبة بصيغة رسالة برقية من وزارة خارجية كل منهما الى معتمدها فى مصر ، وأبلغاها أيضا الى شريف باشا ، وهذا تعريبها :

« كلفتم غير مرة بأن تنهوا الى علم الخديو وحكومته ارادة فرنسا وانجلترا وعزمهما على تأييده للتغلب على الصعوبات المختلفة التى قد تعترض انتظام الشئون العامة فى مصر .

« ان الحكومتين على تمام الاتفاق فى هذا الصدد ، وان الحوادث الأخيرة ، وبخاصة الأمر الصادر من الخديو باجتماع مجلس النواب ، قد هيأت الفرصة لتبادلهما الآراء مرة أخرى فى هذا الشأن ، فالمرجو أن تبلغوا توفيق باشا بالاشتراك مع السير ادوار مالت الذى كلف بمثل ما كلفتم به ، بأن الحكومتين الفرنسية والانجليزية تعتبران أن تثبيت سمو الخديو على العرش طبقا لأحكام الفرمانات التى قبلتها الدولتان رسميا هو الضمان الوحيد فى الحال والاستقبال لاستتباب النظام ولتقدم سعادة مصر ورفاهيتها التى يهم فرنسا وانجلترا أمرها ، والحكومتان متفقتان اتفاقا وطيداً على بذل جهودهما المشتركة لمقاومة كل أسباب المشاكل الداخلية والخارجية التى قد تهدد النظام القائم فى مصر ، ولا يخامرهما شك فى أن الجهر بعزمهما فى هذا الصدد سيكون له أثره فى اتقاء الأخطار التى يمكن أن تستهدف لها حكومة الخديو ، ومن المحقق أن هذه الأخطار ستلقى من فرنسا وانجلترا اتحادا وثيقا للتغلب عليها ، وتعتقد الحكومتان أن سمو

---

(١) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨١ - ٨٢ وثيقة رقم ٢٦ .

الخديو يجد من هذه التأكيدات الثقة والطمأنينة والقوة التى هو فى حاجة اليها لادارة شئون الشعب المصرى والبلاد المصرية »[1] .

ومعنى هذه المذكرة ان الدولتين انتحلتا لنفسيهما حق القوامة والرقابة على مصر واقرار الأمن والنظام فيها ، والتدخل فى شئونها الداخلية ، وظاهر من عباراتها أن فرنسا وانجلترا كانتا تنظران بعين الاستياء الى تأليف مجلس النواب وقيام النظام البرلمانى فى مصر ، ولم تكتما الاعراب عن هذا الاستياء صراحة فى المذكرة ، اذ جعلتا من الحوادث الموجبة للتدخل « صدور الأمر الخديوى باجتماع مجلس النواب » .

وترمى المذكرة الى مكاشفة الخديو بأن الدولتين مؤيدتان له ، ومعنى هذا التأييد فى الملابسات التى كتبت فيها هو أغراؤه بالسعى لاسترداد السلطة المطلقة ، والعبث بالنظام الدستورى الجديد ، والدس والتفريق بين الخديو والحركة الوطنية ، وهكذا دأب السياسة الاستعمارية فى مصر والشرق ، فان من وسائلها الى تحقيق أغراضها التفريق بين الأمة وولى الأمر ، وبين الأمة بعضها وبعض ، وبديهى أن مثل هذا الأسلوب فى مخاطبة الخديو يلقى فى روعه انه فى استرداده السلطة المطلقة يجد من الدولتين مؤيدا ونصيرا ، فالغرض من تقديم هذه المذكرة هو ايقاع الفرقة واغراء العداوة والانقسام فى مصر ، واثارة الهياج والاضطراب فيها ، هذا الى ما احتوت عليه من ايلام عواطف الأمة وجرح كرامتها واستثارة غضبها فى مدرجة الانتقال من الحكم الاستبدادى الى النظام الدستورى ، مما تتوقع معه الدولتان تهيئة الفرصة لتدخلهما المسلح فى شئون البلاد .

مصدر الفكرة فى ارسال هذه المذكرة

ومن الواجب استقراء للحوادث أن نبين مصدر الفكرة فى ارسال هذه المذكرة الى الحكومة المصرية ، فنقول ان مبتدعها هو المسيو جامبتا

---

(١) عربناها عن النص الفرنسى الوارد فى الكتاب الاصفر سنة ١٨٨١ - ١٨٨٢ - وثيقة رقم ٤٢ - برقية جامبتا الى سنكفكس .

Gambetta السـياسى الفرنسى الشـهير ، فقـد تولى رياسـة الوزارة ووزارة الخارجية الفرنسية فى نوفمبر سنة ١٨٨١ عقب سقوط وزارة جول فرى Jules Ferry الذى كان يتولى الخارجية فيها المسيو بارتلمى سان هيلير Barthelemy Saint Hiiaire ، وكان سان هيلير حريصا على مبدأ عدم التـدخل فى شئون مصر الداخلية ، فلما خلفه جامبتا أراد أن يعلن نشاطه ويحيى النفوذ الفرنسى فى مصر ، وقد ساءه انشاء مجلس النواب ، اذ كان يكره الحرية للشعوب الشرقية ويدعو الى استعبادها قاطبة ، هذا فضلا عن اتصاله بالماليين اليهود وأخصهم جماعة روتشلد وهم حملة معظم سندات الدين المصرى ، فاجتمعت هذه العوامل وجعلته حربا على النظـام الدستورى ، ففاوض اللورد جرانفيل Granville وزير خارجية انجلترا فى ضرورة التدخل المشترك فى المسألة المصرية ، واقترح ارســال تلك المذكرة الى الخديو توفيق لمناسبة افتتاح مجلس النواب ، والفكرة فى ذاتها لا تدل على الحكمة أو بعد النظر حتى من الوجهة الفرنسية ، فان افتتاح مجلس النواب لم يكن ليستدعى تأييد الدولتين للخديو ، اذ ما شأنهما فى ذلك ؟ على انه لم يطلب منهما تأييدا الى ذلك الحين ، ثم ان تأييده فى هذا الصدد هو احراج لمركزه أمام المصريين ، واظهار له بمظهر الناقم من انشاء مجلس النواب ، وفى ذلك ما يفسح المجال لاساءة الظن به ويبعد عنه محبة الشعب ، ويغرى به منافسيه فى العرش ، على أن فرنسا لم تستفد من ارســال هذه المذكرة وما أعقبها من اشـتداد الخلاف بين الخديو والعرابيين ، بل الذى استفاد من كل هذه الأحداث هم الانجليز ، فالفكرة كانت من كل ناحية عقيمة خالية من روح الحكمة وحسن السياسة .

عرض اذا جامبتا فكرته على اللورد جرانفيل ، فقبلها مغتبطا ، وكان ذلك فى عهد وزارة غلادستون الذى يسمونه شيخ الأحرار فى انجلترا ، وهى الوزارة التى قررت الحملة على مصر ووقع الاحتلال فى عهدها ، وهذا يدلك على حقيقة مقـاصد وزارة الأحرار فى انجلترا نحو مصر ، وقد طلب اللورد جرانفيل الى جامبتا أن يتولى هو وضع المذكرة المشتركة ،

فوضعها ، واتفقت الحكومتان على تقديمها الى الخديو ، فقدمها له القنصلان كما أسلفنا •

قوبلت هذه المذكرة في مصر بالسخط العام ، وهاجت لها الخواطر ، وقلق الناس قلقا عظيما ، وأدرك رؤساء الجيش من رجال الحركة الوطنية أن المذكرة موجهة أولا وبالذات الى حركتهم ، فاجتمعوا فى ديوان وزارة الحربية (قصر النيل) للتشاور فى الأمر ، وهناك وافاهم محمود باشا سامى البارودى وزير الحربية ، فهدأ روعهم ، وذهب الى زملائه الوزراء ، وأنهى اليهم ما أثارته المذكرة في نفوس الضباط من السخط والاستياء ، فتوجه الوزراء ، وعلى رأسهم شريف باشا الى الخديو ، وتداولوا الأمر بينهم ، فاستقر رأيهم على ابلاغ المذكرة الى الباب العالى ، مع الاعراب عن عدم قبولها ، وتوجه شريف باشا الى معتمدى فرنسا وانجلترا ، وأنهى اليهما اعتراضه على المذكرة [1] •

وكان جامبتا يبغى أن يدوم اتفاق الدولتين فى شئون مصر ، على أن الاتفاق لم يدم طويلا ، فان الدولتين ما لبثتا أن اختلفتا رأيا فى تحديد موقفهما حيال المسألة المصرية ، وما لبث جامبتا ذاته أن سقط وسقطت وزارته فى يناير سنة ١٨٨٢ ، وخلفه دى فريسينيه De Freycinet فظل يتولى رياسة الوزارة ووزارة الخارجية حتى ٢٩ يوليه سنة ١٨٨٢ ، وكان عهده أشأم عهود السياسة الفرنسية فى المسألة المصرية ، اذ ترك الانجليز يحتلون مصر ، فجامبتا لم يخدم بمذكرته التى ابتدعها سوى السياسة الانجليزية ، ومهد بها السبيل لهذا الاحتلال •

تدخل آخر فى وضع الدستور

كانت مذكرة الدولتين حلقة من سلسلة خطة مبيتة لاحراج مركز الحكومة البرلمانية التى أسست فى مصر ، فقد أعقبها اعتداء آخر على حقوق

(١) برقية سنكفكس معتمد فرنسا الى جامبتا ـ الكتاب الاصفر سنة ١٨٨١ ـ ١٨٨٢ وثيقة رقم ٣٤ وثيقة رقم ٢٨ •

البلاد ، اذ طلب قنصلا الدولتين من شريف باشـــا بايعـــاز من الرقيبين الأوروبيين ألا يخول مجلس النواب حق تقرير الميزانية ، وقدما اليه فى ٢٦ يناير سنة **١٨٨٢** مذكرة بهذا المعنى أثناء اشتغال (اللجنة الدستورية) بالنظر فى اللائحة الأساسية ، واليك خلاصة المذكرة التى قدمها الرقيبان الى قنصليهما :

ان مجلس النواب يريد أن يخول حق تقرير الميزانية ، وهذا الحق ولو كان مقصورا على المصالح التى لم تخصص ايراداتها للدين العام فانه يضر بالضمانات المقررة للدائنين ، لأن من نتائجه المحتومة احلال مجلس النواب محل مجلس الوزراء فى ادارة شئون البلاد ، ولما كان الرقيبـــان لا يملكان سوى التنبيه فى تقاريرهمـا الى ما يلاحظـــانه من التصرفات الحكومية الضارة ، فان هذا الحق الذى له نتائجه العملية أمام وزراء يملك الخديو تغييرهم ، يصبح لاقيمة له أمام مجلس نواب غير مسئول ، وهذه الحالة تزداد خطورتها لما هو معروف عن مجلس النواب من عدم الخبرة ومن ميوله العدائية نحو العنصر الأوروبى فى الحكومة [1] .

وقد أيد المعتمـــدان الفرنسى والانجليزى وجهة نظر الرقيبين ، وأيدتهما أيضا حكومتاهما [2] . وكان الرقيبـــان الانجليزى والفرنسى لا يفتآن يضعان العثرات والعراقيل أمام الحركة الوطنية ، فالســـير كولفن الرقيب الانجليزى كان من غلاة المستعمرين الانجليز الذين كانوا يريدون جعل مصر مستعمرة انجليزية ، ولا يكتم كراهيته للحركة الوطنية ، وكان معتادا على أساليب الاستعمار منذ كان موظفا فى حكومة الهند ، وله تأثير كبير على السير ادوار مالت القنصل البريطانى العام ، فكان بذلك محور السياسة العدائية ضد مصر ، وكان دى بلنير الرقيب الفرنسى مناوئا أيضا للعرابيين ، وقد اختلف والبارون دى رنج قنصل فرنسا العام فى أوائل

---

(١) برقية سنكفكس معتمد فرنسا الى جامبتا ــ الكتاب الأصفر سنة ١٨٨١ ــ ١٨٨٢ وثيقة رقم ٣٤ ووثيقة رقم ٣٨ .

(٢) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨١ ــ ١٨٨٢ . وثيقة رقم ٤١ و ٤٢ .

الحركة العرابية لما كان يبديه دى رنج من العطف عليها ، حتى لقد شكاه من أجل ذلك الى حكومته منضما الى الخديو ورياض فى سعيهما الى نقله كما تقدم بيانه (ص ١١٠) ، فليس عجيبا أن يقف الرقيبان موقف التحدى والمعارضة ازاء مجلس النواب .

كان هذا التدخل تحديا بالغا لكرامة البلاد وحقوقها ، وتدبيرا مبيتا بين الدولتين للتدخل المسلح وخلق الذرائع للاحتلال ، اذ ما شأن انجلترا وفرنسا بنظام مجلس النواب المصرى ؟ وأى قانون يخولهما حق التدخل فى وضع الدستور والمطالبة بحرمان المجلس حق تقرير الميزانية ؟

لا شك أن هذا عدوان منكر لا سند له من الحق ولا من العهود المبرمة بين مصر والدولتين ، لا سيما أن مشروع اللائحة الأساسية كان ينص فى صراحة لا ابهام فيها على احترام اتفاقات مصر الخاصة بتسوية الديون ، وفى هذا النص الكفاية لاطمئنان الدول ورعاياها على حقوقهم ، أما التذرع بهذه الديون لحرمان مجلس النواب حق تقرير الميزانية ، وهو أهم خصائص البرلمان،فهو الظلم والاعتساف والتحكم الذى لا مسوغ له ، وهو الطمع الاستعمارى الذى لا يحترم حقا ولا يرعى عهدا .

موقف شريف باشا

لا شك أن الموقف كان على جانب كبير من الخطر ، فهناك أولا حقوق الأمة وكرامتها ، ولا تقبل أمة تحترم نفسها أن تنزل على ارادة دولتين غاصبتين تريدان حرمان مجلس النواب حقا من أقدس حقوقه ، وهو تقرير الميزانية ، وهناك من جهة أخرى الخطر الماثل أمام رجل الدولة ، اذ يرى البلاد هدفا للتدخل المسلح من جانب الدولتين المتحفزتين للاحتلال ، وقد ارتأى شريف باشا درءا للأزمة ألا يبت مجلس النواب قراره النهائى فى المادة المتعلقة بالميزانية ، وأن يرجئها الى حين حتى تنجلى الغمة ، وبذلك يتفادى التدخل المسلح الذى لم يكن فى

استطاعة مصر أن تصده ، لما كانت عليه وقتئذ من الضعف والارتبـاك ، والتأجيل في ذاته لم يكن مضيعا لحقوق الأمة في الدسـتور ، بل كثيرا ما يكون التأجيل من الوسائل السياسية التي يعمد اليها لاتقاء الأزمات ، على أن وضع الدستور قد يستغرق وقتا يطول أو يقصر ، على حسب الظروف والملابسات ، ولم يكن النص الخاص بالميزانية في ذاته مسـتعجلا ، لأن ميزانية سنة ١٨٨٢ كان قد صدر المرسوم باعتمادها في ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨١ (ص ١٨٤) ، أي قبل انعقاد مجلس النواب ، فالبحث في أمر الميزانية لا تبدو أهميته العمليـة الا في ختام سـنة ١٨٨٢ حيث توضع ميزانية سنة ١٨٨٣ ، فارجاء البت في هذا النص لم يكن له من الخطـر ما يدعو الى التصـادم بين المجلس والوزارة ، وقد نصح المستر بلنت الزعماء العرابيين بالاعتدال في موقفهم من هذه الأمة وبأن لا يقطعوا برأي في نص الميزانية قبل أن تفاوض الوزارة حكومتي فرنسا وانجلترا ، وأيده الشيخ محمد عبده في نصيحته ، وروى عنه أنه قال في هذا الصدد : « قد لبثنا عدة قرون في انتظار حريتنا ، فلا يشق علينا أن ننتظر الآن بضـعة أشهر » [1] • ولكن نصيحة الاثنين ذهبت عبثا •

كتاب شريف باشا الى مجلس النواب [2]

عرض شريف باشا على مجلس النواب فكرة التأجيل ، وذلك أنه أعاد اليه يوم ٣١ يناير سنة ١٨٨٢ (١١ ربيع أول سنة ١٢٩٩) مشروع اللائحة الأساسية ومعه كتاب الى رئيس المجلس يتضمن أن قنصلي فرنسا وانجلترا يريان أن لا حق للمجلس في تقرير الميزانية ولكنهما مع ذلك يقبلان المفاوضة في هذه المسألة على أن يتم الاتفاق بين الحكومة والنواب على باقي نصوص اللائحة ، وطلب شريف باشا في كتابه الى مجلس النواب

---

(١) بلنت ــ التاريخ السرى للاحتلال ص ١٣٣ من الترجمة و ص ١٨٠ من الأصـل الانجليزى •

(٢) الوقائع المصرية ــ مضبطة مجلس النواب ــ عدد ١٤ فبراير سنة ١٨٨٢ •

اقرار اللائحة كما عدلها مجلس الوزراء ، وأن تترك النصوص المتعلقة بالميزانية الى حين ، وأن يبدى النواب رأيهم فى أمر الميزانية لتجعله الحكومة أساسا للمفاوضة مع الدولتين [1] .

وفى الحق أنه كان من المستطاع تفادى الأزمة أو تأجيلها حتى حين ، بتأجيل البت فى مواد الميزانية ، ولكن زعماء النواب ورؤساء الجيش لم يقبلوا هذا الحل ، وارتأوا رأيا آخر يناقضه ، وهو تقرير مادة الميزانية فى الحال ، ويلوح لنا أن ثمة عاملا آخر غير الاقتناع كان له دخل فى الأخذ بهذا الرأى ، وهو انصراف العرابيين عن شريف ، ورغبتهم فى اقصائه عن الحكم ، واسناد رآسة الوزارة الى رجل منهم ، اذ لم يكن يخفى أن شريف باشا وان كان قد ألف وزارته على قاعدة اجابة مطالب العرابيين ، لكنه كان يشعر حيالهم بشىء من الاستقلال والكرامة ، وهذا ما جعل العرابيين يرغبون فى التخلص منه ، ويستبدلون به رجلا من خاصتهم ، وقد ساعد على ظهور هذه الرغبة طموح محمود باشا سامى البارودى الى رآسة الوزارة ، فقد كان البارودى كثير الطموح الى السلطة والجاه ، والى العرش أيضا ، كما أقر بذلك عرابى فى مذكراته [2] ، ومن هنا تعقدت الأزمة ، وامتنع الأخذ برأى شريف باشا ، لأن البارودى وهو وزير الحربية فى وزارة شريف باشا ، قد زين للعرابيين أن يتشبثوا

---

(١) الوقائع المصرية ــ مضبطة مجلس النواب ــ عدد ١٤ فبراير سنة ١٨٨٢ .

(٢) كتب عرابى فى مذكراته (ص ٢٧١) فى هذا الصدد ما يأتى :

« وفى أوائل شهر يناير سنة ١٨٨٢ خلوت بالمغفور له محمود باشا سامى ناظر الجهادية فأطنب فى الثناء على لقيامى بنشر راية الحرية فى مصر وملحقاتها من بعد مضى خمسة آلاف سنة على المصريين وهم يرسفون فى قيود الاستبداد والإستعباد ثم أقسم أنه مستعد لأن يضحى حياته ويجود بآخر نقطة من دمه فى تنفيذ رغبتى ، ويجرد حسامه وينادى باسمى خديويا لمصر اذا رغبت فى ذلك ، فقلت له : « مه يامحمود باشا ، فانى لا أريد الا تحرير بلادى ولا أرى سبيلا لنوالنا ذلك الا بالمحافظة على الخديو كما صرحت بذلك مرارا وتكرارا وليس بى طمع أصلا فى الاستئثار بالمنافع الشخصية ولا أريد انتقال الاريكة الخديوية الى عائلة أخرى لما فى ذلك من الضرر ، مع علمى بأنك تنتسب الى الملك الأشرف (برسباى) . فقال : أنا لا أقول لك الا حقا ، وأنت أحق بهذا الأمر مني ومن غيري فشكرته على ثقته بي وتم الحديث » .

برأيهم، ويرفضوا التأجيل، ويقروا مادة الميزانية فورا ، وقد رتب على هذه الخطة وصوله الى الرياسة ، لأنه كان مفهوما أن رفض النواب رأى شريف باشا يؤدى بداهة الى استقالته ، فيدعى هو الى تأليف الوزارة الجديدة .

وقد كان ما رتبه البارودى ، فلما وصل كتاب الحكومة الى مجلس النواب فى ٣١ يناير سنة ١٨٨٢ ، ظهرت على كثرة النواب روح المعارضة المطلقة ، واجتمعوا فى منزل سلطان باشا رئيس المجلس ، وقضوا عدة ساعات يتشاورون فى اتخاذ قرار نهائى ؛ وانتهى تشاورهم الى الاتفاق على رفض طلب التأجيل واسقاط الوزارة .

كتب المسيو سنكفكس فى هذا الصدد يقول : « اجتمع زعماء الحزب الوطنى هذه الليلة (٣١ يناير سنة ١٨٨٢) ، واتفقوا على اسقاط وزارة شريف باشا ، ويريد النواب والضباط تأليف وزارة أعضاؤها منهم جميعا، والوزارة الجديدة على أهبة تسلم مناصب الحكم ، ولا تنتظر الا الفرصة المناسبة ، وستسند رياستها الى محمود باشا سامى البارودى وزير الحربية الحالى الذى سيعهد بالحربية الى عرابى بك ، وسيضطر شريف باشا الى الاستقالة أو حل المجلس ، ومن المستحيل أن أتكهن على وجه التحقيق بما سيقع من الحوادث فى القريب العاجل ، ولكن الأمر المحقق أننا نقترب من أزمة شديدة ، وهذا ما لا شك فيه » [1] .

فاذا لاحظت أن المسيو سنكفكس بعث بهذه الرسالة يوم ٣١ يناير، أى قبل أن يجتمع مجلس النواب ويبحث فى كتاب شريف باشا ويقرر فى شأنه مايراه ، أدركت أن الأمر كان مبيتا على اسقاط وزارة شريف وتأليف الوزارة الجديدة ، وأن اجتماع المجلس لم يكن الغرض منه سوى اقرار ما دبره الزعماء .

---

(١) رسالة المسيو سنكفكس Scienkiéwicz الى المسيو دى فريسينيه رئيس وزارة فرنسا فى ٣١ يناير سنة ١٨٨١ . الكتاب الاصفر سنة ١٨٨١ - ١٨٨٢ وثيقة رقم ٦٤ .

تقرير اللجنة الدستورية
فى كتاب شريف باشا

بحثت اللجنة (الدستورية) فى كتاب شريف باشا ، ووضعت عنه تقريرا عرض على مجلس النواب بجلسة الأربعاء أول فبراير سنة ١٨٨٢ (١٢ ربيع الأول سنة ١٢٩٩) ، أى فى اليوم التالى لورود الكتاب ، وخلاصته أنها ترى لأهمية المسألة عرضها على هيئة المجلس ليقرر فيها ما يراه ، وتضمن التقرير أيضا أن ثمة تعديلات أخرى طفيفة أدخلها مجلس الوزراء فى مشروع اللائحة ، رأت أيضا عرضها على المجلس[1].

اجتماع مجلس النواب
والبحث فى كتاب شريف باشا

فلما اجتمع مجلس النواب يوم أول فبراير سنة ١٨٨٢ عرض سلطان باشا على الهيئة كتاب شريف باشا وتقرير اللجنة الدستورية ، ثم عرضت اللائحة الأساسية المرسلة من اللجنة الى مجلس الوزراء ، والتغيير الذى أدخله المجلس عليها ، وتناقش الأعضاء فى ذلك مناقشة دلت على أن النية كانت مبيتة من قبل على رفض طلب التأجيل ، ووجوب الاسراع بتقرير مواد الميزانية كما كانت فى مشروع الدستور ، وتحدى شريف باشا واحراجه لحمله على الاستقالة ، فقد قرر المجلس اعتبار اللائحة (الدستور) قانونا مستعجلا ، واستعجال اللجنة فى نظر التعديلات التى أدخلتها الحكومة على مشروع اللائحة ، واعداد الجواب على كتاب شريف باشا ، وتقديم تقريرها عن ذلك كله الى المجلس قبل ظهر الغد (الخميس ٢ فبراير سنة ١٨٨٢) ، وفى ذلك من العجلة ما ينم عن استعجال سقوط الوزارة من غير موجب .

---

(١) الوقائع المصرية عدد ١٤ فبراير سنة ١٨٨٢ .

فاستمرت اللجنة الى ما بعد الغروب تدرس التعديلات التى أدخلها مجلس الوزراء على مشروع اللائحة ، فأقرت بعضها ورفضت البعض الآخر ، ووضعت نصا جديدا للمواد المتعلقة بالميزانية ، وهو « أن تعرض الميزانية على مجلس النواب فينظر ويبحث فيها ويعين من أعضائه لجنة مساوية لمجلس النظار عددا ورأيا ليقرروها جميعا بالاتفاق أو الغالبية ، فان وقع بينهم خلاف وكان العدد متساويا من الجانبين وجب اعادة الميزانية للنواب ، فاما أن يؤيدوا رأى النظار ، واما أن يؤيدوا رأى لجنة النواب ، فان كان الأول وجب تنفيذ الميزانية ، وان كان الثانى ولم يمكن حصول الوفاق كان الحكم فى ذلك حكم بند الخلاف ، وهو أنه عند وقوع الخلاف بين النظار والنواب على أمر ما ، فاما أن يفض (يحل) مجلس النواب ، واما أن يستعفى النظار ، وفى هذه الحال أى اذا أيد النواب رأى اللجنة وخالفوا رأى النظار تنفذ الميزانية فى المهم الضرورى منها لادارة المصالح وعدم تأخير الأشغال تنفيذا مؤقتا ، ويبقى الباقى من أمر الميزانية الى ما بعد تسوية المسألة بأى طريقة ووسيلة » .

تقرير اللجنة الدستورية

ووضعت اللجنة تقريرها عن المهمة التى عهد بها المجلس اليها ، وخلاصته وجوب الاستمساك بتقرير مادة الميزانية فى الدستور كما وضعتها اللجنة ، ورفض التأجيل ، وعرضت بموقف شريف باشا فى هذه المسألة ، واقترحت فى تقريرها ألا يكون الرد على تقريره كتابة ، وارتأت أن يكون الرد مشافهة حسما للأمر [1] ، وفى هذا ما يدل على أن الفكرة التى سرت فى المجلس هى التخلص من وزارة شريف باشا .

(١) الوقائع المصرية عدد ٤ فبراير سنة ١٨٨٢ .

قرار مجلس النواب

اجتمع مجلس النواب ظهر يوم الخميس ٢ فبراير سنة ١٨٨٢ (١٣ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ هـ) ليصدر قراره فى هـــذه المســألة الخطيرة ، وحضر من أعضائه ٧٢ عضوا ، وبعد افتتاح الجلسة تلى تقرير اللجنة ، ثم جرت مناقشة وجيزة انتهت بقبول رأيها •

قال محمد بك الشواربى : لا بأس من تشكيل لجنة تسير الى الجناب الخديوى طالبة من حضرته السنية اقرار اللائحة التى استقرت عليها آراء النواب ، فذلك أدنى للنتيجة وأولى من المراسلة ، خصوصا بعد ظهــور المسألة بالمظهــر الجديد المنوه عنه فى رقيم رئيس مجلس النظار (كتاب شريف باشا) •

ابراهيم أفندى الوكيل ـ أوافق على رأى محمد بك الشواربى فى ارســال اللجنة ولكن أرى أن تســير أولا الى دولة رئيس مجلس النظار فتذكر له سوء تأثير رقيمه فى المجلس (تأمل) ، ونطلب منه التصديق على اللائحة بلا مخابرة ولا تأجيل، فان أبى فاللجنة تقصد الجناب العالى وتسأله التصديق على قبول اللائحة سريعا •

أحمد أفندى عبد الغفار ـ أرى أن يكتب مع ذلك رد الرقيم بانكار مافيه لكى لا يحسب السكوت عنه اعترافا بما فيه وقبولا •

أحمد أفندى محمود ـ ان ســير اللجنة على الوجه الســابق الذكر كاف فى رد الرقيم وحاسم للأمر بلا مراء ، ومع هذا فان تقرير اللجنــة الذى تلى الآن علينا وقبل مضمونه بالاتفاق رد لا مشاحة فيه يثبت فى سجل المجلس وينشر فيعلم لدى الرأى العمومى •

بعض النواب ـ أحسنت[1] •

---

(١) مضبطة مجلس النواب ـ الوقائع المصرية عدد ١٤ فبراير سنة ١٨٨٢ •

وأخذت الآراء على اقتراح تأليف اللجنة المنوط بها مقابلة الخديو ، فأقره المجلس وقرر أن يكون عدد أعضائها خمسة عشر عضوا ، وشرع لفوره فى انتخابهم بالاقتراع السرى ، فأسفر الاقتراع عن انتخاب الأعضاء الآتية أسماؤهم ، وكلهم من النواب البارزين :

حسن باشا الشريعى • سليمان باشا أباظه • محمد بك الصيرفى • أحمد بك على • أحمد بك الشريف • محمد بك الشواربى • أحمد أفندى محمود ، أحمد أفندى عبد الغفار • أحمد بك السيوفى • ابراهيم أفندى الوكيل • أمين بك الشمسى • على بك شعير • عبد الشهيد أفندى بطرس • محمود بك سليمان • مهنى أفندى يوسف عمر •

واقترح أحمد أفندى محمود توجه اللجنة حالا لأداء مهمتها ، قائلا: يرجى انفضاض الجلسة لتسير اللجنة برسالتها قبل فوات الوقت(ولا ندرى أى وقت كان يخشى فواته ؟) ، فوافق المجلس على الاقتراح بالاجماع ، وانفضت الجلسة فى ختام الساعة الأولى بعد الظهر •

وفى نفس اليوم (٢ فبراير سنة ١٨٨٢) ذهب الاعضاء الخمسةعشر الى وزارة الداخلية ، وقدموا الى شريف باشا لائحة المجلس للتصديق عليها وقالوا : ان تأخير التصديق عليها مضر بمصلحة الامة ، ولا سيما أن هذه اللائحة هى طبق الحقوق المتبعة فى مجالس نواب الدنيا ، ولا يمكن أن نترك هذا اليوم يمضى بغير قبول اللائحة أو رفضها ، فأجابهم شريف باشا بأنه مستعد للتصديق على جميع بنود اللائحة ما عدا البند المختص بالميزانية فلا يمكنه التصديق عليه الا بعد مفاوضة انجلترا وفرنسا ، فقالوا له ان هذا من خصائصكم ولا داعى الى توقف الدولتين فان هذه المسألة لا تمس مصالحهما ، فأصر على رأيه ، فقالوا : « اننا نأسف أنه سيصدق عليها سواك » ، وقاموا وأخذوا اللائحة معهم ، فقال لهم شريف باشا : دعوا هذه اللائحة لننظر فيها • فقالوا لا لزوم لذلك ، وأخذوها

وانصرفوا [1] ، وهذا الحوار يدل على نية التخلص من وزارة شريف باشا وقد كان يجدر بالنواب أن يتريثوا فى الامر ، والا ينقلبوا بهذه السرعة على ما كان موضوع آمالهم حتى الامس ، ومما يستوقف النظر ويدعو الى الأسف أن يكون أول عمل هام لمجلس النواب هو التخلص من الرجل الذى أنشأه وناضل من أجله ووضع نظامه الأساسى ، ولكنها الاهواء والمطامع كان لها الأثر البالغ فى ركوب هذا المسلك .

ثم توجه النواب الخمسة عشر الى سراى عابدين ، وقابلوا الخديو ، وقالوا : اننا جازمون بمحبتكم للوطن واصلاحه ، ولهذه الغاية منحتم الامة المصرية مجلس الشورى وقد نقحنا لائحة له ، غير أن دولتو شريف باشا متوقف عن التصديق عليها ، مع أنه لا داعى لتوقفه ، اذ ليس لها دخل بالعقود الدولية ، وطلبوا سرعة انجاز هذه المسألة ، فقال لهم الخديو: واذا كانت الوزارة متوقفة ، فما العمل ؟ فقالوا : تستعفى وتشكل وزارة أخرى تصدق على اللائحة ، فوعدهم الخديو خيرا .

استقالة شريف باشا

وبعد أن خرج النواب من عند شريف باشا كتب استقالته وتوجه بها الى سراى عابدين ثم سار الى سراى الاسماعيلية ، وهناك التقى بقنصلى انجلترا وفرنسا وأصر على استعفائه ، وقد كان فى استطاعته أن يبقى متمسكا بالوزارة ويستصدر من الخديومرسوما بحل مجلس النواب واجراء انتخابات جديدة لأن القانون الاساسى الذى وضعه يخوله هذا الحق ، فضلا عن أن لائحة مجلس شورى النواب القديمة تخول الخديو حل المجلس اطلاقا، ولكنه لم يفعل، وآثر الإستقالة احتراما للروح الدستورية

(1) عن الوطن عدد ١١ فبراير سنة ١٨٨٢ ، ولئن عدلت صحيفة الوطن عن هذه الرواية بعد نشرها فنعتقد أن هذا العدول كان بايعاز من الحكومة وأن الرواية التى نشرتها اصلا مطابقة للواقع .

السليمة ، لأن حل مجلس النواب فى مفتتح الحياة النيابية ولما يمض على اجتماعه شهر هو عبث ظاهر بروح الدستور •

ولما تلقى الخديو استقالة شريف باشا وعلم باصراره عليها استدعى النواب الخمسة عشر ، فحضروا مساء وطلب اليهم أن ينتخبوا رئيسا للوزارة ، فلم يرضوا متعللين بأن هذا من حقوق الخديو ، وانقضى اليوم دون أن يعلنوا رأيهم ، وفى اليوم التالى (الجمعة) طلبهم الخديو وكلفهم اختيار رئيس للوزارة ، فاختاروا محمود سامى باشا البارودى بشرط أن يصدق على اللائحة ويصدر الأمر الكريم باعتمادها ، وطلب منهم الخديو أن يختاروا بقية الوزراء ، فقالوا : ان هذا الأمر من خصائص الرئيس ، ولكنه ألح عليهم ، فذهبوا الى سراى البارودى واتفقوا على اختيار أعضاء الوزارة ، وهكذا سقطت وزارة شريف باشا وخلفتها وزارة محمود سامى البارودى •

ويعد سقوط وزارة شريف باشا وتأليف وزارة البارودى اقصاء تاما لسلطة الخديو ، وانتصارا حاسما للحزب العسكرى ، لأن الخديو لم يكن راغبا فى تغيير شريف باشا ولم يكن له رأى ما فى تولى البارودى رياسة الوزارة ولا اختيار أعضاء وزارته ، على أن المتسبب فى سقوط وزارة شريف هما الحكومتان الانجليزية والفرنسية بتقديمهما مذكرة ٧ يناير سنة ١٨٨٢ ، فاستقالة شريف كانت النتيجة الأولى لهذه المذكرة المشئومة •

وقد ذاعت شهرة عرابى فى أوربا عقب سقوط الوزارة ، بعد ماتبين أن له النفوذ الفعال فى مجلس النواب ، اذ استطاع بواسطته اسقاط الوزارة التى رغب فى التخلص منها •

الفصل الثامن

وزارة البارودى

نزل الخديو على ارادة الحزب العسكرى (وفى الظاهر ارادة النواب)، فأسند رياسة الوزارة الى محمود سامى باشا البارودى، وأرسل اليه الكتاب الآتى يعهد اليه فيه تأليف الوزارة :

« حيث دعت الأحوال لانفصال محمد شريف باشا بناء على استعفائه واقتضى الحال لانتخاب بدله ممن يكون متأهلا ولائقا لمقام الرياسة ، ومن المسلم عندى أن سعادتكم أهل لذلك لما اتصفتم به من كمال الدراية وحلية الصدق والاستقامة ، فقد انتخبتكم لهذا المقام الخطير وقلدتكم رياسة النظار ، فيجب المبادرة بانتخاب هيئة النظار اللازم وجودها معكم وتسميتها والعرض لطرفنا عنها لصدور أمرنا باعتمادها ، وحيث ان نهاية قصدى وغاية آمالى انما هو السعى وصرف الجهد لما فيه عمارية وسعادة الوطن واصلاح أحواله ، فأملى فيكم القيام بهذه المساعى الحسنة وفقنا الله جميعا لما فيه الاصلاح والنجاح» [1] .

وكان البارودى قد اجتمع بداره مع النواب الخمسة عشر قبل أن يصدر له المرسوم الخديوى ، وتشاوروا معا فى الأشخاص الذين تتألف منهم وزارته ، فاستقر رأيهم على أن تكون مؤلفة على النحو الآتى :

(١) الوقائع المصرية عدد ٤ فبراير سنة ١٨٨٢

البارودى للرياسة والداخلية • أحمد عرابى بك (باشا) للحربية والبحرية • على صـــادق باشا للمالية • مصطفى فهمى باشا للخارجيـة والحقانية • عبد الله باشا فكرى للمعارف • حسن باشا الشريعى للأوقاف • محمود بك (باشا) فهمى للأشغال •

قدم البارودى الى الخديو كتابه بقبول تأليف الوزارة ، ضمنه المبادىء التى اعتزم اتخاذها برنامجا له ، وهو لا يختلف فى مجموعه عن الكتاب الذى رفعه شريف باشا حين ألف وزارته ، وكتابه الآخر الذى قدمه اليه فى ٤ أكتوبر بتأليف مجلس النواب ، فأجابه الخديو بكتاب يقره فيه على المبادىء التى بسطها وصدر المرسوم بتأليف الوزارة على النحو المتقدم فى ٤ فبراير سنة ١٨٨٢ [١] ، وكان عرابى ومحمود فهمى لم ينالا بعد رتبة الباشوية ، فلما توليا الوزارة أنعم الخديو عليهما برتبة اللواء فنـالا لقب الباشوية •

وتعد وزارة البارودى وزارة العرابيين ، ففيها أكبر زعمائهم (عرابى والبارودى ومحمود فهمى) ، وفيها عضو من النواب وهو حسن باشـا الشريعى من كبار أعضاء مجلس النواب ، واختياره هو تنفيذ جزئى للنظام البرلمانى الذى يقضى بأن يكون معظم الوزراء من أعضاء البرلمان ، وباقى الوزراء من المناصرين للحركة العرابية ، وقد بقى فيها مصطفى باشا فهمى وزيرا للخارجية ، وهو الوزير الوحيد من الوزارة السابقة ، وقد استبقاه البارودى لاحتياجه اليه فى مخابرة قناصـل الدول ، اذ كان البـارودى لا يعرف الفرنسية ، ولأن مصطفى فهمى لم يكن له لون سياسى خاص ، بل كان دائما يعمل مع الكفة الراجحة ، وهو الذى تولى رياسة الوزارة فى عهد الاحتلال ونفذ قاعدة الخضوع التام للسياسة البريطانية ، وتعـد وزارة البارودى وزارة الثورة ، ففى عهدها اشتد الخـلاف بين العرابيين والخديو حتى نادوا بخلعه كما سيجىء •

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٥ فبراير سنة ١٨٨٢ •

قلنا : ان كتـــاب البارودى الى الخديو لا يختلف فى مجموعه عن الكتاب الذى رفعه اليه شريف باشا حين ألف وزارته وكتابه الآخر الذى قدمه اليه فى ٤ أكتوبر سنة ۱۸۸۱ بتأليف مجلس النواب ، فالبارودى قد عنى فى كتابه بتطمين الدول الأجنبية على الحقوق والمزايا التى اكتسبتها بمقتضى اتفاقات الديون ، وعنى بالاصلاحات الداخلية التى يجب انفاذها لانهاض البلاد ، ولم يخرج فى اشارته الى اللائحة الأساسية عن التقرير الذى رفعه شريف باشا الى الخديو فى صدد اقرار النظام الدستورى .

والخلاف الحقيقى بين وزارة شريف باشا ووزارة البارودى هو فى اقرار المواد المتعلقة بالميزانية فورا ، وكان شريف باشـا يرى تأجيلها الى حين ، وثمة فارق آخر فى التشكيل،فان وزارة البارودى مؤلفة من صميم العرابيين ، وحسبك أن فيها عرابى باشا وزيرا للحربية ، وقد كانت فى ذلك الحين أهم الوزارات شأنا وأعظمها نفوذا ، وربما كان هـــذا من أهم الأسباب الحقيقية التى أدت الى تغيير الوزارة ، لأن عرابى كان يطمع فى أن يتولى وزارة الجهادية بعد أن ارتقى فى عهد وزارة شريف باشـا الى منصب وكيلها كما كان يطمع البارودى فى رياسة الوزارة وهكذا كان التطلع الى المناصب الوزارية (ولم يزل) من أسباب ما حل بمصر من الكوارث .

ويقيننا أن الثورة العرابية قد بدأت تسلك سبيلا بعيداً عن الحكمة من يوم أن اتفق زعماؤها علىاسقاط وزارة شريف باشا ، فان شريف كان بلا نزاع أقدر من البـــارودى على حسن تدبيرالأمور فى تلك الأوقات العصيبة ، اذ له من ماضيه السياسى وثقافته واختباره ما يجعـــل له كفاية ممتازة فى الاضطلاع بالمهام السياسية ، أما البارودى فقدكانت نشأته أدبية وحربية فحسب ، وعلى أنه من أعلام الأدب وكبار الشعراء ، وله فى ذلك المقام الذى لا يبارى ، لكن هذه المزايا ليست هى المطلوبة لتصريفسياسة مصر ، وخاصـــة فى ذلك العصر المضطرب ، أضف الى ذلك أن النشأة الحربية اذا اجتمعت الى الشعر والأدب تثير فىالنفس روح الخيالوالتطلع

الى أقصى مراتب المجد والعلاء ومن هنا جاءت آمال البارودي بعيدة الأفق ، لا تقف عند حد ، حتى بلغت التطلع الى العرش كما أسلفنا ، وليست هذه الآمال مما لا يرد بخواطر بعض الزعماء فى أثناء الانقلابات ، وانما هى أقرب شيء يخطر ببالهم ، ويجيش بصدورهم ، والتاريخ شاهد على ذلك ، فان تغيير العروش وسقوط التيجان لا يحدث عادة الا فى خلال الثورات والانقلابات ، ولا شك أن الخديو توفيق لم يكن بالصفات ولا بالمزايا التى تجعله مرضيا عنه وعن سياســـته فى الحكم ، وقد كان الكلام فى تغييره واسناد الخديوية الى الأمير حليم باشا مما تفيض به مجالس الناس فى ذلك العهد ، فلا غرابة فى أن تساور البارودى فكرة أحقيته فى اعتلاء العرش ، على أن المسألة ليست مسألة أولوية بالجدارة والاستحقاق ، بل ان مصلحة البلاد تتنافى والتفكير فى هذه المطامع ، وما تجره اليه من الفتن والدسائس والتدخل الأجنبى ثم الاحتلال .

الابتهاج بتأليف وزارة البارودى

قوبلت وزارة البارودى بالابتهاج العام فى مختلف الدوائر العسكرية والمدنية ، مثلما قوبلت به وزارة شريف باشا عند تأليفها ، لأن تأليف كلتا الوزارتين كان تحقيقا لرغبة الأمة ، ومع ما كان لشريف باشا من المكانة العظيمة فى النفوس فان موقفه فى أزمة يناير ســـنة ۱۸۸۲ وما ارتآه من تأجيل البت فى المواد المتعلقة بالميزانيـــة عد ضعفا أمام مطالب الدولتين ، والشعور العام يتجه (غالبا) الى جانب المستمسك بحقوق البلاد كاملة ، لأن الرأى العام ، وبخاصة فى أوقات الثورة والهياج ، ليس لديه الوقت ولا العناصر الكافية للتفكير وتقدير العواقب والاستمساك بحكم العقل ، فهو يتبع من يدعوه الى التطرف . وثمة عامل آخر حبب وزارة البارودي الى النفوس ، وهو اسناد وزارة الحربيـــة الى عرابى ، فانه كان فى ذلك الحين زعيم الثورة ، ومحبوب الجماهير ، فتقلده وزارة الحربية كان وحده كافيا لابتهاج الناس بتأليف وزارة البـــارودى ، فلا غرو أن عدت الأمة تأليفها بمثابة عيد استقبلته بالفرح والغبطة والسرور .

منشور البارودى الى المديرين والمحافظين

وعلى أثر تقلد البارودى رياسة الوزارة وضع منشـــورا أرسله الى المديرين والمحـــافظين يتضمن برنامجه فى الحكم ، وهو لا يختلف فى مجموعه عن كتابه الى الخديو بقبول تأليف الوزارة •

المناصب الكبيرة

صدرت المراسيم فى ٧ فبراير سنة١٨٨٢بتعيين حسين باشا الدرهمللى وكيلا لوزارة الداخلية بدلا من خليل باشا يكن الذى استقال لمناســـبة استعفاء شريف باشا ، ويعقوب سامى بك وكيلا لوزارة الحربية ، وعـلى فهمى بك وكيلا لوزارة المعارف ، وابقاء المسيو بلوم باشا وكيلا للمالية ، وبطرس بك غالى وكيلا للحقانية ، وتيجران بك وكيلا للخارجية،وحسين فهمى باشا وكيلا للأوقاف ، والمسيو روسو بك مديرا للأشغال العمومية ، وتعيين محمد زكى باشا مديرا للسكك الحديدية وميناء الاسكندرية بدلا من على صادق باشا ، وأحمد فريد باشـا مديرا للدائرة البلدية بمصر ، وعين أحمد رفعت بك باشكاتبا (ســكرتيرا عاما) لمجلس الوزراء [١] مع بقائه مديرا عاما للمطبوعات •

عرابى باشا فى وزارة الحربية

بدأ عرابى باشا عمله فى الوزارة بارسال منشور الى وحدات الجيش بتقلده مسند الوزارة قال فيه :

« حيث ان مسند نظارتى الجهادية والبحرية الجليلتين قد أحيـــل الى عهدتنا من طرف الجناب الخديوى المعظم بارادة سنية موشحة بتاريخ

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٨ فبراير سنة ١٨٨٢ •

١٥ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ نمرة ١١ فاعتقادى ووثوقى بمساعدة حضرتكم وعموم حضرات الضباط والصف الضباط والعساكر فى القيام بواجبات هذه النظارة مع الاستمرار فى سيرها على المحور اللائق الموافق لنص أحكام القوانين العسكرية قد جرأنى على قبول هذا المسند الجليل حالة كونى عالما بما أنتم عليه من وثوق حضرة الجناب الخديوى بنا ، ولهذا لزم تحريره لحضرتكم اخطارا بما ذكر واعلان كافة الضباط والصف ضباط وعساكر الألاى ادارة حضرتكم وفقنا الله جميعا لما فيه النجاح والاصلاح[1] »

وأخذ عرابى فى تنفيذ القوانين والاصلاحات العسكرية الصادرة فى عهد وزارة شريف باشا ، فابتدأ بصرف استحقاق ورثة المتوفين فى الحروب ، وأحال ثلثمائة من الضباط العاملين والمستودعين الى المعاش بحجة تجاوزهم السن القانونية وفيهم كثيرون من الترك والشركس[2] .

وقد عظم شأن عرابى بتقلده وزارة الحربية ، فانها الوزارة التى كانت تتطلع اليها الأنظار فى ذلك الحين ، وفيها كانت تتمثل سلطة الحكم، وقوة الحركة الوطنية ، فأصبح عرابى الرئيس الفعلى للحكومة ، وزاد من مكانته نيله رتبة لواء (باشا) ، لما صار للألقاب والرتب من الأثر الذى لا ينكر فى نفوس العامة والخاصة ، وصار له الأمر والنهى ، لا فى وزارة الحربية فحسب ، بل فى كل وزارات الحكومة ، وأصبح دكتاتورا محضا، وأضحت داره ملجأ لطلاب الحاجات وأصحاب الشكايات .

الشروع فى قتل عبد العال حلمى

اقترن تأليف وزارة البارودى بحادثة أثارت ضجة كبيرة فى أوساط الضباط ، وتردد صداها فى البيئات الأخرى ، وهى الشروع فى سم

---

(١) مصر للمصريين ج ٤ ص ٢٣٠ .

(٢) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٢٣٦ .

الميرالاى عبد العال بك حلمى ، أحد زعماء العرابيين ، وقد نسب الجمهور الحادثة الى دسائس السراى ، وتفصيلها كما ثبت من التحقيق أن عبد العال حلمى كان وصيا على ابن لزوجته يدعى محمد حسين التلميذ باحدى المدارس ، وكان لهذا الغلام مال يمسكه عند عبد العال ، فأراد الغلام الانتقام منه فدس له السم في اللبن ، وقد حال دون شربه السم أن خادما لعبد العال اكتشفته فى اللبن فنبهت اليه سيدها فظهرت الجريمة وأبلغها عبد العال الى ولاة الأمور .

وقعت هذه الحادثة يوم ٣ فبراير سنة ١٨٨٢ [1] واهتمت الحكومة بتحقيقها ، فأسفر التحقيق عن اعتراف التلميذ محمد حسن بجريمته وبأن الذى أغراه على ارتكابها تلميذ آخر فى مدرسة القبة يدعى محمد ماهر ، ووافقه هذا على أقواله واعترف الاثنان بأن الباعث على الجريمة هو رغبة محمد حسن فى الحصول على ماله من عبد العال .

وقد اهتم الضباط بهذه الحادثة اهتماما كبيرا ، ومع أنها جريمة شخصية محض ، فانهم عدوها جريمة سياسية يقصد منها التخلص من أحد كبار زعمائهم ، واهتم لها الرأى العام تبعا لذلك ، وانتهت المحاكمة بالحكم على محمد حسن ومحمد ماهر بالسجن احدى عشرة سنة فى فازوغلى بأقاصى السودان ، وبالحبس ستة أشهر على العطار الذى باع السم لمحمد حسن ، وكوفىء عبد العال حلمى بالباشوية فى الترقيات العسكرية التى أعقبت تأليف وزارة البارودى ، واتخذ العرابيون هذه الحادثة سببا لتهديد الخديو والتلويح بخلعه ، قال المسيو سفنكس معتمد فرنسا فى هذا الصدد ما يأتى :

« حدث شروع فى سم الكولونل عبد العال ، وكان هذا الحادث ضجة كبرى ، وقد هاج الأفكار هيجانا شديدا وذاعت بسببه الاشاعات الباعثة على أشد القلق وقيل أنه سيعلن خلع الخديو
On allait jusqu' à annoncer la déposition du Khedive .

---

(١) الوطن عدد ١١ مارس و ١٩ ابريل سنة ١٨٨٢ .

وكانت النتيجة العملية لهذه الضجة أخبار الخديو على امضاء دكريتو بتعيين خمسة لواءات وتسعة وعشرين ميرالايا وقائمقاما » [1] .

وهذا الحادث يدلك على مبلغ الغرور الذى استحوذ على زعماء الثورة بعد سقوط وزارة شريف وتأليف وزارة البارودى ، فان التحدث عن خلع الخديو لمناسبة حادثة شخصية لا أهمية لها كحادثة الميرالاى عبد العال حلمى هو عمل خارج عن حدود الحكمة والتعقل ، ويدل على انحدار الثورة فى طريق الشطط والخطل .

الترقيات العسكرية

قلنا ان عرابى نال رتبة الباشوية (لواء) بعد أن تقلد وزارة الحربية، ونال معه هذه الرتبة محمود باشا فهمى وزير الأشغال ، وقد نظم حركة ترقيات شاملة فى صفوف الجيش وسعت كل الضباط الذين ناصروه وأيدوه وأخلصوا للحركة ، وهاك أهمها :

رقى الى رتبة لواء (باشا) كل من يعقوب سامى بك وكيل وزارة الحربية ، والميرالايات على فهمى بك ، وعبد العال حلمى بك ، وطلبة بك عصمت ، وحسن بك مظهر ، وعلى بك الروبى .

ورقى الى رتبة أميرالاى القائمقامون : خليل كامل بك وعيد محمد بك ، وحامد أمين بك وحسن بك رأفت ، ومحمد بك أمين ، وسليمان بك نجاتى .

ورقى الى رتبة قائمقام عشرون بكباشيا، وهم عمر أفندى رحيمى مدير أقلام معاشات ولوازم الحربية ، واحمد افندى فرج ، وسليمان سامى داود افندى ، وخضر افندى خضر ، وبدوى افندى منسى ، ومحمد عبيد افندى

---

(١) برقية سنكفكس الى دى فريسنيه فى ١٣ مارس سنة ١٨٨٢ ـ الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ٤ .

(بطل واقعة التل الكبير) ، وعبد القادر افندى عبد الصمد ، ومحمد افندى الزمر ، وعلى افندى عيسى ، ومحمد أفندى حلمى ، وفرده افندى حسن، ومحمد افندى نجاتى ، وعباس افندى وهبى ، ومحمد افندى بهجت ، وعبد الرحمن افندى حسن ، وعلى افندى داود ، والسيد افندى محمد محافظ العريش ، وعلى افندى انور ،ومحمد افندى سالم حيكمباشى الألاى الثانى ، ومحمد افندى عامر حكيمباشى الألاى السابع [1] .

ورقى نحو أربعة وخمسين صاغقول اغاسى الى رتبة صاغ ، و ٥٤ يوزباشيا الى رتبة صاغ و ١٥٠ ملازما أول الى رتبة يوزباشى ، ومثل هذا العدد من الملازمين الثوانى الى رتبة ملازم أول ، ونحو هذا العدد من الباشجاويشية الى رتبة ملازم ثان [2] ، وأنعم على ابراهيم بك فوزى حكمدار أورطة المستحفظين برتبة أميرالاى وعين مأمور ضبطية العاصمة (محافظاً) بعد وفاة احمد باشا الدره مللى .

وزارة البارودى والسودان

ظهرت دعوة المهدى فى مايو سنة ١٨٨١ ، ونال أول انتصار على قوات الحكومة فى واقعة (آبا) يوم ١٢ أغسطس سنة ١٨٨١ ، ثم انتصر عليها ثانيا فى واقعة راشد يوم ٩ ديسمبر سنة ١٨٨١ ، وكان حكمدار السودان وقتئذ محمد رءوف باشا ، فروعته هذه الانتصارات ، وأرسل يطلب المدد من مصر ، وقد أعد شريف باشا ألاى طره لارساله مدداً الى السودان ، ولكن بعد أن سقطت وزارته ، تغير مسلك الحكومة ، فصرفت النظر عن ارسال هذا المدد .

---

(١) الوقائع المصرية عدد ١٢ مارس سنة ١٨٨١ م .
(٢) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٢٣٧ .

وكل مـا عملته وزارة البارودى لاعادة النظـام فى السـودان أن استصدرت من الخديو أمرين عاليين فى ٢١ فبراير سنة ١٨٨٢ ، أحدهما يقضى بجعل عموم السودان بما فيه شرقى السودان ومحافظة سواحل البحر الأحمر ومديرية هرر وزيلع وبربره وتاجورة حكمدارية واحدة ، وانشاء وزارة (نظارة) للسودان ، والثانى يقضى بتعيين عبد القادر باشا حلمى حكمدارا لعموم السودان وناظراً على الأقاليم السودانية وملحقاتها [1]

وقررت أيضاً تأليف لجنة برياسة عبد القادر باشا حلمى للنظر فى أحوال السـودان وما يلزم عمله لتنظيم شئونه ، وأعضاؤها هم الجنرال استون باشا رئيس أركان حـرب الجيش المصرى وحسن حلمى باشا وابراهيم فوزى بك أميرالاى سفرية السودان ورامى بك ، وسعيد أفندى ناصف من مستودعى الجهادية وعبد القادر أفندى عبد الصمد من الضباط وأحمد أفندى فهمى من موظفى وزارة الأشغال [2] .

ولكن هذه اللجنة لم تعمل عملا ما ، ولم يكن لها أى أثر فى صد تيار الثورة ، وتهاونت الوزارة عامة فى مسألة السودان ، مما كان له أثر كبير فى استفحال ثورة المهدى ، وبدأ منها هذا التهاون فى العدول عن ارسال المدد الذى قرره شريف باشا قبل سقوط وزارته ، واحتجت بأن القوة التى بالسودان كافية لاقرار النظام فيه ، وأن مجلس النظار قـرر لذلك صرف النظر عن الألاى الذى كان معدا لارساله الى السودان » وأن يخلى سـبيل أنفـاره ليتوجهـوا الى بـلادهم ويحـال ضـباطه على قلم الاستيداع [3] .

وفى الوقت الذى نشر فيه هـذا البيـان كانت جموع المهدى قـد

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٢ فبراير سنة ١٨٨٢ .
(٢ ، ٣) الوقائع المصريه عدد ٢ مارس سنة ١٨٨٢ .

انتصرت غير مرة على قوات الحكومة ، وبلغ بالوزارة تهاونها فى شأن السودان أنها مع تعيينها عبد القادر باشا حلمى حكمدارا للسودان ووزيرا لوزارته قد أبقته فى مصر ، مع مسيس الحاجة الى ذهابه فورا الى مقر منصبه لقمع الثورة ، ولم يبارح القاهرة الا فى أوائل مايو سنة ١٨٨٢ ، وعينت على بك الروبى أحد الزعماء العرابيين وكيلا لوزارة السودان ، مع بقائه أيضاً فى مصر فكأنها خلقت مناصب دون عمل ما .

التقسيم الادارى للسودان

وفى ٢ ابريل سنة ١٨٨٢ صدر مرسوم باجراء تعديل فى التقسيم الادارى للسودان ، وتضمن بيان حدود السودان المصرى ومديرياته قبل أن تعبث به المطامع الانجليزية .

فجعل من السودان أربعة أقسام ، وهى :

(القسم الأول) حكمدارية اقليم غربى السودان ومركزها بالفاشر ، وتكون عموما لمديريات دارفور وكردفان وشكا وبحر الغزال ودنقلة .

(القسم الثانى) حكمدارية وسط السودان ومركزها بالخرطوم ، وتكون عموما لمديريات الخرطوم وسنار وبربر وفشودة وخط الاستواء .

(القسم الثالث) حكمدارية اقليم شرقى السودان ، وتؤلف من التكا وملحقاتها ومن محافظتى سواكن ومصوع وملحقاتهما الى باب المندب.

(القسم الرابع) حكمدارية عموم هرر وملحقاتها ، وتتألف من مديرية هرر ومحافظتى زيلع وبربرة وملحقات الجهات المذكورة ، ويكون مركزها بهرر مع بقاء المحافظين بكل من محافظتى زيلع وبربرة لأهمية وجودهما (١) .

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٤ ابريل سنة ١٨٨٢ .

وقد بلغ من تهاون الوزارة فى أمر المهدى أن أذاعت الجريدة الرسمية (الوقائع المصرية) بيانا كاذبا عن مقتله ، اذ ادعت وقوع معركة بينه وبين قوات الحكومة انتهت بقتله [1] على حين أنه كان يزداد سطوة وقوة فى نواحى السودان ، وقد زاد من اعراضها عن حوادث السودان انصرافها الى اجراءات القمع والمحاكمة التى اتخذتها فى حكاية مؤامرة الضباط الشراكسة التى سنتكلم عنها فى الفصل الحادى عشر .

وجملة القول : ان سياسة وزارة البارودى حيال السودان كانت سياسة خاطئة، وكان لها الأثر السيىء فى استفحال ثورة المهدى ، ولا غرابة فى ذلك ، فان البارودى وعرابى وصحبهما كانوا لايقدرون السودان حق قدره ، بل كانوا ينظرون اليه كمنفى للمغضوب عليهم ، وهذا تفريط يلقى عليهم تبعة كبيرة فيما صار اليه أمر السودان .

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٨ مايو سنة ١٨٨٢ .

الفصل التاسع

دستور سنة ١٨٨٢

كان أول ما عنيت به وزارة البارودى اعلان الدستور ، فاجتمع مجلس الوزراء فى يوم الثلاثاء ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ (١٨ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ هـ) برياسة الخديو للنظر فى مشروعه ، فنقحه بعض التنقيح ثم أقره وأرسله صحبة عبد الله باشا فكرى وزير المعارف وحسن باشا الشريعى وزير الأوقاف الى مجلس النواب ليبدى رأيه فى هذه التنقيحات .

مناقشة مجلس النواب

فى المشروع النهائى للدستور

واجتمع مجلس النواب فى هذا اليوم نفسه ، وحضر الجلسة عبد الله باشا فكرى وحسن باشا الشريعى ، لتقديم مشروع الدستور الى المجلس ، وألقى عبد الله باشا فكرى فى هذا الصدد الكلمة الآتية :

« ان سعادة ناظر الأوقاف ، وهذا الفقير ، مكلفان من جانب هيئة النظار بأن نقدم لهذا المجلس الكريم صورة اللائحة التى أرسلت الى الجناب الخديو المعظم وترتب على رفضها استبدال النظارة السابقة بالهيئة الحاضرة ، فهذه اللائحة قد أرسلها الجناب العالى الى مجلس النظار وتليت فيه وحصل

القرار على جميع ما تضمنت ما خلا بعض مواد وقتية خصوصية لم تجد لها الحكومة محلا فى لائحة دائمية معدة للبقاء أزمنة طويلة ان شاء الله ، فرأت أن تصدر بها أوامر كريمة خصوصية ترد مع الأمر الكريم الذى يصدر باللائحة الأساسية ، وكذلك أدخلت فى مادتين اثنتين تغييرا يسيرا لايخرج عن حد البيان والايضاح ، ومأمول الحكومة أن مجلسكم الكريم يسارع الى قبول اللائحة كما قررت فيه ، ليأخذ من ثم فى أعماله المهمة العائدة بالفائدة على الوطن » .

فتناقش المجلس فى المواد التى رأت الحكومة حذف بعض عباراتها على أن تصدر بها مراسيم خاصة ، وهى المادة التاسعة ، وقد حذفت منها العبارة المتعلقة باجتماع المجلس فى تلك السنة ، ونصها « وحيث ان المجلس قد ابتدأ هذه السنة فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ فتكون نهاية مدته الاعتيادية فى ٢٦ مارس سنة ١٨٨٢ تمام الثلاثة الأشهر » ، والمادة الرابعة عشرة وقد حذفت منها العبارة المتعلقة برئيس المجلس فى دور الانعقاد الأول ، ونصها « وحيث ان الرئيس الحالى قد عين بأمر الحضرة الخديوية من النواب فيستمر على رئاسته المدة المذكورة » ، والمادة الثانية والخمسون ، ونصها « مدة بقاء أعضاء المجلس المجتمعين الآن فى وظيفة النيابة هى خمسة أعوام اعتبارا من تاريخ انعقاده » وقد حذفت رأسا ليصدر بمفادها مرسوم خاص ، فوافق المجلس على هذه التعديلات ، كما وافق على التعديل الذى أدخلته الحكومة فى المادة العشرين المتعلقة بملاحظة النواب على المأمورين واخبارهم بما يقع منهم ، وقد كان منصوصا فيها على أن الاخبار يكون فى أثناء انعقاد المجلس ، فصار نصها :

« للنواب حق الملاحظة على موظفى الحكومة جميعا ولهم فى أثناء اجتماع المجلس أن يشعروا بواسطة رئيسه كلا من النظار بما يرون لزوم الاخبار عنه من تعد أو خلل أو قصور يقع فى أثناء تأدية الوظيفة من أحد موظفى الحكومة التابعين لنظارته » فقبل المجلس هذا التعديل .

وقبل أيضا التعديل الذى أدخلته الحكومة على نص المادة ٣٦ الخاصة بالميزانية فى العبارة الآتية :

« ما يقع فيه الخلاف من الميزانية ينفذ الضرورى منه الخ » .

فقد رأت الحكومة أنه ربما وقع الخلاف على تعيين الضرورى وغير الضرورى بين مجلس النظار ولجنة النواب ، فيكون ذلك خلافا على خلاف وتقف به الأعمال فعدلتها كما يأتى :

« أما ما حصل فيه الخلاف من الميزانية فاذا كان مقررا فى ميزانية السنة السابقة ولم يكن مخصصا لأعمال جديدة مثل أشغال عمومية وغيرها ينفذ مؤقتا الى أن يعقد المجلس الثانى بمقتضى المادة ٢٣ » قال عبد الله باشا فكرى فى تفسير هذا التعديل : « ان هذا الايضاح لا يغير مقصود المجلس فيما أظن ، بل هو عين المراد من عبارته ، الا أنه يمنع اللبس والاشكال ، ويضمن عدم وقوف الأعمال ، فلا ريب عندى أن المجلس الكريم يتلقاه بالقبول » ، فقبله المجلس .

وعلى ذلك تم تصديق مجلس النواب على اللائحة الأساسية . وهنا قال عبد الله باشا فكرى : هذا كل ما رأته الحكومة فى اللائحة ، وهو كما تبين لكم جزئى يسير ، أما سائر المواد فقد قبلت فى مجلس النظار بنصها ، وبذلك انحسم الخلاف الذى اشتد وامتد حتى أوجب اسـتعفاء النظارة السابقة ، وكان سببا فى تعطيل مجلس النواب أياما كثيرة مع أهمية الأعمال المطلوبة منه والتى يروم القيام بها جلبا للمنفعة العمومية .

أمين بك الشمسى ــ نرجو من هيئة النظار أن تسرع فى التصديق على اللائحة وارسالها ، فوعد عبد الله باشا فكرى بذلك وانفضت الجلسة[1]

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٠ فبراير سنة ١٨٨٢ .

صدور المرسوم الخديوى بالدستور

وقد وقع الخديو المرسوم بصدور الدستور فى ذلك اليوم (٧ فبراير سنة ١٨٨٢) ، وفى اليوم التالى الأربعاء (٨ فبراير — ١٩ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ هـ) اجتمع مجلس النواب وحضر الجلسة محمود سامى باشا البارودى رئيس مجلس الوزراء ، وقدم الدستور الى المجلس موقعا من الخديو كما تقرر فى الجلسة الماضية ، وألقى لهذه المناسبة خطبة قيمة تعد من أبلغ ما كتب البارودى ، ومن أقوى الخطب السياسية ، بل هى قطعة رائعة من الأدب السياسى لما تضمنته من المعانى السامية والآراء السديدة والنصائح الحكيمة والأسلوب البليغ . قال :

خطبة البارودى

« أيها السادة النواب

« أحسب نفسى سعيد الطالع بحضورى بينكم حاملا الى حضراتكم القانون الأساسى الذى سيكون ان شاء الله قاعدة لجميع أعمالكم ، ويسرنى كل السرور أننى لم أحمله اليكم الا بعد يقينى أنه خير أساس يمكنكم أن ترفعوا عليه من الأعمال ما يعزز شأن البلاد وينمى ثروتها ويقوى أصول العدالة فيها .

« وهذه نعمة من الله سيقت الينا على حين احتياجنا اليها ، والحمد لله قد وصلنا الى المرغوب مع احترامنا شرائع الحكمة ونواميس السكينة ، ولم يكن شىء من الوسائل يفيدنا لو لم تكن عناية جناب خديوينا الأعظم هى سندنا فى جميع أعمالنا ، ومقاصده السامية هى مرشدنا فى سبيل سيرنا ، فهو الكريم الذى أجريت هذه النعمة على يديه ، فأول واجب علينا ، أن نقوم لحضرته العلية بفروض الشكر وواجبات الثناء .

« الا أننى أعلم كما تعلمون أن مجرد وضع القانون على أصول الحرية

وقواعد العدالة لا يكفى فى وصولنا الى الغاية المقصودة من اجتماع حضراتكم ، بل لا بد أن ينضم الى ذلك خلوص النية من كل واحد منكم فى المحافظة على حدود هذا القانون ودقة النظر فى الوقوف عندها بحيث تكون جميع الأعمال والأفكار منحصرة فى دوائرها ، وقد قال عقلاء السياسيين : ان الوصول الى هذا النوع من الكمال أعنى حصر جزئيات الأعمال وكلياتها فى دائرة القانون انما ينال بعد العناء وطول التجارب ، لكنى لا أعد هذا صعبا عليكم ، فان العناية الالهية ساعدت سعد البلاد بوقوع الانتخاب على حضراتكم ، وأنتم على أكمل درجات العقل والفضيلة ، ولا عناء فى اتباع القانون الا على القاصرين ، وفى أملى أنكم ستحققون ما يظنه أحباء البلاد فيكم عند ما تبتدئون فى الأعمال المهمة التى تهيأتم الآن لمباشرتها ، بأن تستعملوا صادق النظر للوقوف على ما فيه خير بلادكم وتوجهوا الى ذلك ماضى الهمم حتى لا يضيع الزمن الطويل فى الحصول على فائدة قليلة ، وهذا لا يكون الا بتخليص الأفكار وتمحيص الطوايا من شوائب النزعات الشخصية بأن نجعل الأعمال وقفا على المصالح العمومية التى نفعها فى الحقيقة عائد عليكم وعلى أبنائكم .

« ان التفات النظر الى الخصوصيات يبعث فى القلوب محاسدات ومنافرات تحمل على الخلاف الدائم ، نعوذ بالله ، وانكم تعلمون أن الذين رقوا الى ذروة العز وأوج الشرف لم ينالوا ذلك الا باخلاصهم فى طلب النفع العام ، فاعترف العالم بفضلهم وأجلتهم القلوب فأعلتهم أعلى المنازل ، فثبتوا فى مكانتهم ما داموا بحلية الاخلاص وانى أهنىء نفسى بوقوفى بين عقلاء البلاد العارفين بحقوق بلادهم عليهم ، العالمين بأن شرفهم معقود بشرف أوطانهم ، الموقنين بأنهم لن يكونوا نوابا حقيقيين الا اذا أقاموا على صدقهم براهين من العمل وحججا من الثبات فى خطة الاعتدال حتى يقنع بها البعيد كما عرفها القريب .

« وفى علم حضراتكم أيها السادة أننى عند استلامى رياسة النظار

رفعت الى جناب خديوينا الأعظم تقريرا بينت فيه مبادىء الهيئة الحاضرة ، وأظنكم قرأتموه وتأملتم معانيه ، وقد تكرم على جناب الخديوى بقبوله ، وانى مؤمل فيكم أن تكونوا عضدا لنا وســاعدا قويا على تتميم ما قصدنا ليستقر أمر النظام وتتوافر لدينا أسباب الثروة والرفاهية ، ونحفظ الحقوق التى لنا ، ونؤدى الواجبات التى علينا ، ونوفى بجميع عهودنا لمن عاهدناه ، ونكون بذلك قد أرضينا سلطاننا الأعظم الذى يسره نجاحنـا وتقدمنـا ، وأرضينا جميع الدول المتمدنة التى تحب أن ترانا حائزين لشرفنا حافظين لحقوقنـا قائمين بعهودنا ، وآخر ما نتواصى به ألا نجعل للتعصب المشربى دخلا فى الأعمال الوطنية التى كلفتكم البلاد أن تقوموا بأدائها ، وأن تكون الوطنية الحقة هى الباعث القوى على كل فكر ، والغاية القصوى من كل قول وعمل ، نسأل الله تعالى أن يوفقنا جميعا لما فيه رفعة أوطاننا وتقــدم بلادنا وأن يمتع البلاد ببقاء حضرة خديوينا المعظم أيده الله » [1] .

ولما انتهى من خطبته قدم للمجلس نسخة الدستور مصدقا عليها من الخديو [2] والأوامر العالية الثلاثة المتقدم ذكرها .

فنهض عبد السلام بك المويلحى وألقى كلمة شكر للبـــارودى على اسراعه بالتصديق على الدستور ، ورد عليه البارودى باسمه واسم زملائه بأنهم لم يفعلوا الا الواجب ، ثم ألقى سلطان باشا بلسان النواب كلمة شكر أخرى ، وانتهت الجلسة اذ كانت الساعة السابعة .

مقابلة النواب للخديو

وبعــد انفضاض الجلسة توجه النواب الى السراى الخديوية ليؤدوا للخديو واجب الشكر ، فلما مثلوا بين يديه تلقاهم بالبشر والايناس، وتقدم سلطان باشا بالنيابة عنهم وقال :

(١) الوقائع المصرية عدد ١٢ فبراير سنة ١٨٨٢ .
(٢) نشرنا نص الدستور فى قسم الوثائق التاريخية .

« ان حضرات النواب وفدوا الى هذه الساحة الفيحاء ليقدموا للجناب المعظم شكرهم وامتنانهم على ما أولاهم جنابه الكريم من النعم وما منحته حضرته العلية لأهل القطر من التفضل والاحسان » ، ثم دعا للجناب الخديوى بدوام العز والاقبال ، وأمن جميع الحاضرين ، فوقع ذلك موقع القبول لدى الخديو وشكر النواب على صنعهم الجميل ، ثم جلسوا ودارت بينهم أحاديث ودية ، وأعرب لهم الخديو عن ميله الغريزى لمحبةالاصلاح وحسن مساعيه لمنفعة رعيته ، وأنه لا يقصد بهم الا الخير ، ولا يريد لهم غير خطة التقدم والعمران ، ثم نصح لهم أن يسلكوا جادة الخير ويسيروا فى سبيل المنافعالعمومية بقلوب ثابتة ونيات صادقة ، متخذين الحزم مرشدا والسكون والتأنى دليلا ، ووعدهم بأنه مستعد لمساعدتهم فى كل ما أرادوه من الأعمال النافعة للبلاد ، فخرجوا من لدنه شاكرين ، ثم قصدوا الى ديوان الداخلية وكرروا الشكر لرئيس مجلس الوزراء،فقابلهم بالترحاب، وكان عنده أثناء المقابلة وزراء المالية والحقانية والخارجية والأشغال ، فقدم لهم النواب شكرهم وثناءهم ، وأنابوا عنهم سلطان باشا فى تقديم الشكر عنهم للوزراء ، ثم انصرفوا فرحين مسرورين .

المراسيم الملحقة بالدستور

وفى يوم صدور الدستور (٧ فبراير سنة ١٨٨٢) صدرت الثلاثة المراسيم الأخرى التى اتفقت الحكومة مع المجلس على أن تصدر بها أوامر خديوية : الأول يقضى بجعل نيابة أعضاء مجلس النواب القائم لمدة خمس سنوات [1] تبتدىء من تاريخ انعقاده ، والثانى ببقاء محمد سلطان باشارئيسا للمجلس للمدة المذكورة ، والثالث بتحديد مدة اجتماع المجلس فى تلك

---

(١) كانت مدة المجلس طبقا للائحة سنة ١٨٦٦ التى انتخب على أساسها ثلاث سنوات فلما صدر دستور سنة ١٨٨٢ الذى يقضى بجعلها خمس سنوات صدر المرسوم الخديوى بسريانها على مجلس النواب القائم .

السنة وجعل نهايتها فى يوم ٢٦ مارس سنة ١٨٨٢ لتكون مدة الدورة النيابية ثلاثة أشهر اذ كان ابتداؤها فى يوم ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ [1] .

موقف انجلترا وفرنسا من الدستور

استقبلت الدوائر السياسية الانجليزية والفرنسية اعلان الدستور بالسخط والاستياء ، وبدت هذه المظاهر على شدتها من الرقيبين الأوروبيين : كولفن ودى بلنير ، فقد أرسلا معا مذكرة مشتركة الى قنصليهما بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٨٨٢ ، أى عقب تأليف وزارة البارودى بيومين وقبيل اعلان الدستور بيوم واحد ، اعترضا فيها على هذا الانقلاب ، وتجلت فى مذكرتهما روح التبرم بالنظام الدستورى بأكمله والنقمة من تخويل مجلس النواب حق تقرير الميزانية ، وتحريض حكومتيهما على محاربة هذا النظام ، وهذا تعريبها :

« عندما صدرت الدكريتات المنظمة لاختصاصات الرقابة الثنائية ، كانت السلطة الحقيقية فى يد الخديو ، وفى يد الوزراء بطريق النيابة عنه ، فأمكن الاكتفاء باعطاء الرقيبين العموميين الحق فى اصدار آراء وملاحظات ، وكان مفروضا أن يعمل بآرائهما ، وقد تحقق ذلك وتقدمت حالة البلاد المالية بعد أن كانت منذ سنتين فى غاية الخطورة ، أما الآن فقد تغير ميزان السلطة ، اذ تحولت الى مجلس النواب والى بعض الرؤساء العسكريين الذين يخضع المجلس لنفوذهم ، وقد أدى هذا الانقلاب الى تغيير خطير فى نظم الدولة ، فان سلطة الخديو والوزراء التى تزعزعت بتأثير ثورة الجيش فى أول فبراير سنة ١٨٨٢ قد استمرت فى الضعف يوما بعد يوم ، ووصلت الأمور فى هذا الصدد الى أن مجلس النواب الذى كان فى عهد الخديو السابق (اسماعيل باشا) أداة مطواعة فى يده وكان

(١) الوقائع المصرية عدد ٩ فبراير سنة ١٨٨٢ .

يقر ما يعرض عليه من النظم المالية على ما فيها من الجور وما تؤدى اليه من فادح الأضرار ، أصبح لا يتردد اليـــوم في التمسك بحقوق ومطالب تناقض حالة البلاد الاجتماعيه ، حتى وصل به الأمر الى أن اضطر الخديو الى تغيير الوزارة التى كانت حائزة لثقته ، وتحت ضـــغط بعض الضباط اضطر أن يعهد برياسة الوزارة الى وزير الحربية،وأصبحت سلطة الخديو لا وجود لها .

« وفى هذه الظروف الحالية لا فائدة من التصريح من جانب الحكومة المصرية بأنها لا تنوى المساس بسلطة الرقيبين ، فان هذه السلطة ستسير فى طريق الزوال لا محالة اذا أصبحت وجها لوجه أمام مجلس نواب وجيش، لا أمام الخديو ووزرائه الذين يعينهم باختياره ، ذلك أن الخديو ووزراءه لم يكونوا يستطيعون أن يتحملوا أمام الدوائر والحكومات الأجنبية مسئولية أعمال يعترض عليها الرقيبان ، وكان هذا هو الضمان الوحيـد لسلطتنا ، وكان ضمانا كافيا حتى اليوم ، ولكنه أصبح الآن خياليا أمام وزراء المجلس النيابى والجيش ، اذ ليس عليهم من سلطان سوى نفوذ الرؤساء العسكريين والنواب الذين يستمدون منهم السلطة ، وهذا ما وقع الآن ، لأن الوزارة التى تألفت حديثا قد استقر عزمها على تخويل مجلس النـواب حق تقرير الميزانية رغم المعارضة الصريحة فى ذلك من الرقيبين ، ولا يغيب عن الذهن أن وزارة شريف باشا لم تسقط الا لانها لم تشأ اغفال المعارضة التى بدت من الحكومتين الانجليزية والفرنسية فى هذا الصدد ، فقبول الحالة الحاضرة هو تسليم بالعبث الخطير الذى يصيب نفوذ انجلترا وفرنســا ، وبعبـــارة أخرى هو الغاء نفوذ الرقيبين اللذين ليس لهما من السلطة الا ما يستمدانه من حكومتيهما ، ومن خطل الرأى والاسترســال وراء الأوهام ألا نلمح فى هذا التغيير مقدمات محتومة لسلسلة من التصرفات لا تبقى على شيء من الاصلاحات المالية التى تمت فى خلال السنوات الأخيرة ، ومن الجلى من

الآن أن تتنبأ بقرب وقوع الارتباكات المالية من جـديد ، تلك الارتباكات التى عالجتها لجنة التحقيق العليا ولجنة التصفية » •

القاهرة فى ٦ فبراير سنة ١٨٨٢

(توقيع الرقيبين)

بلنيير ـ كولفن (١)

ويبدو من هذا الكتاب مبلغ سخط الرقيبين على النظام الدستورى ، وبخاصة على تخويل مجلس النواب حق تقرير الميزانية ، ولم يكتف دى بلنيير (الرقيب الفرنسى) بهـذه المذكرة ، بل طلب الى المسيو سنكفكس معتمد فرنسا أن يبلغ المسيو دى فريسينيه رئيس الوزارة الفرنسية الترخيص له بالاستقالة من منصبه مبالغة منه فى الاحتجاج على ما يعده (انقلابا) فى نظام الحكم •

على أن الحكومتين الفرنسية والانجليزية لم تنفذا وعيـدهما الذى تضمنته مذكرة ٧ يناير سنة ١٨٨٢ ، بل بقيتا وقتا ما فى موقف الانتظار ، أما من الناحية الفرنسية فلأن وزارة دى فريسينيه كانت مترددة غير مستقرة على خطة ما ، تجاه المسألة المصرية ، وكان دى فرسينيه يرى بادىء الأمر عدم احراج وزارة البارودى ، وأرسل الى المسيو سنكفكس برقية بهـذا المعنى قال فيها :

«اتبعوا خطة التحفظ الرسمى المقرون بالعطف نحو الوزارة الجديدة ، وساعدوا بصفة خاصة على المساعى التى تبذل بحسن نية لاحترام الاتفاقات الدولية ، وأوضحوا أننا لا نقصـد عرقلة تقدم النظم الداخليـة المصرية ما دامت مصالحنا لا تمس » (٢) •

وقد سعت وزارة البارودى من ناحيتها فى اقناع الدوائر الأوروبيـة السياسية بأنها باصدار الدستور لا تقصد المساس بمصالح الدول ، وأرسلت

(١) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨١ ـ ١٨٨٢ ص ١١٨ •

(٢) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨١ ـ ١٨٨٢ وثيقة رقم ٨١ •

مذكرة الى معتمدى فرنسا وانجلترا بتفسير مواد الميزانية فى الدستور وانبات أنها لا تخالف فى شيء تعهدات مصر المالية ازاء الدول [1] ، فسكتت الحكومة الفرنسية على احتجاج الرقيبين ولم تؤيده ، وقبل دى فريسينيه استقالة دى بلنيير ، وعين بدله المسيو دى برديف De Bredif ، فكانت الاستقالة وقبولها انتصارا لوزارة البارودى •

هذا من الناحية الفرنسية ، أما من الناحية الانجليزية ، فالحكومة البريطانية لم تر من مصلحتها التعجيل بالتدخل ، اذ كانت ترقب الحوادث لتتدخل فى مصر بمفردها دون أن تشاركها فرنسا أو تعارضها ، ذلك أنها رأت فى تدخل الدولتين معا ما يحول دون تحقيق مطامعها فى مصر،فآثرت الانتظار حتى يتسنى لها التدخل المنفرد،وفي ذلك يقول المسيو ريناك [2] :

« ان الرأى العام البريطانى كان متأثرا من آراء بعض المحافظين الذين كانوا يؤثرون تأجيل الحوادث بقدر المستطاع آملين أن تأتى الفرصة للتدخل المنفرد فى وادى النيل دون الاشتراك مع فرنسا » •

وقد كان هذا الموقف موهما العرابيين أن لا خوف من تدخل الدولتين مشتركتين أو منفردتين ، فأغرقوا فى حسن الظن بالمستقبل ، ولم يحسبوا حسابا لتدابير السياسة الانجليزية التى كانت تعد العدة وتتخير الوقت المناسب لتتدخل بمفردها وتملى ارادتها بما يحقق أطماعها فى مصر •

الابتهاج العام باعلان الدستور

كان لصدور المرسوم الخديوى بالدستور رنة فرح فى البلاد ، اذ قوبل بالابتهاج العام ، وأطنبت الصحف فى مزاياه واستبشرت خيرا باعلانه وأقيمت الحفلات العظيمة تيمنا به وابتهاجا بصدوره ، وكانت هذه الحفلات

---

(١) المرجع السابق وثيقة رقم ٨٢ •
(٢) فى كتابه عن (وزارة جامبتا) •

صورة ناطقة للحياة السياسية والفكرية فى ذلك العصر ، وهذا ما يدعونا الى ذكر خلاصة عنها .

حفلة جمعية المقاصد الخيرية

أهم هذه الحفلات الحفلة التى أقامتها جمعية (المقاصد الخيرية) [1] بالعاصمة ليلة الاثنين ١٣ فبراير سنة ١٨٨٢ ، فقد كانت حفلة جامعة لكل مظاهر الفخامة ، حضرها محمود باشا سامى البارودى وعرابى باشا وبقية الوزراء وعدد جم من كبار الضباط والعلماء والنواب والأعيان ، فازدحم بهم المكان ، ولما اكتمل جمعهم نهض (خطيب الثورة) عبد الله نديم وافتتح الاجتماع بقصيدة كان لها وقع جميل فى النفوس ، ثم شكر الحاضرين على اجابتهم دعوة الجمعية واحتفالهم بالتصديق على لائحة النواب (الدستور) .

ثم دعا ابراهيم افندى اللقانى الى الخطابة ، فألقى خطبة أبان فيها الفرق بين ما كانت عليه البلاد من الاستبداد وما صارت اليه من الحرية والشورى ، وختم كلامه بالدعاء للخديو والوزراء .

وبعد أن جلس قام السيد عبد الله نديم مرة أخرى وأثنى على الخطيب وعقب على خطبته مبينا فضل العصر الجديد على العصر الماضى ، ثم دعا الى الخطابة مصطفى افندى ماهر (باشا) ، وتكلم بما أملته روح الشباب ، وحث على الاجتهاد فى تحصيل العلوم والفنون ، واستحث ذوى الغيرة من الأغنياء على انشاء (بنك أهلى) يستغنى به الأهلون عن الاقتراض من المرابين بالفوائد الفاحشة ، وانتقل من ذلك الى النصح بالاتحاد وائتلاف الكلمة .

---

(١) هى جمعية أسست سنة ١٨٨٠ تضم بعض كبراء مصر ، وكان الامير عباس حلمى ولى العهد « الخديو عباس الثانى » رئيسا لها ، ومحمود سامى باشا البارودى نائب الرئيس وقد أنشأت مدرسة مجانية ومستشفى لعلاج الفقراء .

وبعد أن انتهى من خطبته نهض عبد الله نديم للمرة الثالثة وعقب عليها بالافاضة فى بيان التربية الابتدائية والوجوه اللائقة فيها ، ثم دعا الى الخطابة الشيخ محمد عبده ، خطيب الجمعية الرسمى [1] ، وكان وقتئذ رئيس تحرير « الوقائع المصرية » فألقى خطبة ضافية أبان فيها مزايا الحكومة الدستورية وقد سماها (الحكومة القانونية) ، ونوه فيها بوجوب اسناد النيابة الى المتعلمين مما أثار استياء بعض العرابيين كما سيجىء بيانه ، وحث على تعميم التعليم ودعا الى احترام حرية القول والكتابة وسن القوانين المبينة لحقوق الأفراد وواجباتهم •

وقام النديم مرة رابعة وعلق على خطبة الشيخ محمد عبده بما توجهت اليه فكرته ، واستطرد الى الكلام عن أحوال المدارس والمكاتب •

ثم دعا النديم الى الخطابة (أديب اسحق) وكان وقتئذ الكاتب الثانى لمجلس النواب ، فقام وألقى خطبة عبر فيها عن شعور النواب وتضامنهم والوزارة فى كل ما يجلب الفخر للبلاد •

وبعد أن انتهى أديب اسحق من كلامه أعقب خطبته فترة استراحة « جلس فيها الخطباء يستريحون من تعب الخطابة » على حد تعبير الوقائع المصرية ، وأخذ الحاضرون يتذاكرون فيما سمعوا من الخطب •

وحصل حوار بين السيد عبد الله نديم واثنين من الحاضرين فيما ذكره عن أساليب التعليم ، ثم قام فتح الله افندى صبرى [2] ، وألقى خطبة فى الحث على الاتحاد والثبات ، وانتهى الاجتماع فى الساعة التاسعة مساء ، وانصرف المجتمعون فرحين مسرورين •

وقد دل هذا الاجتماع على ظواهر عدة تعطينا فكرة واضحة عن الحالة السياسية فى ذلك العصر ، فمن ذلك أن فكرة الحرية والدستور كانت قد

---

(١) كذا فى وصف الاجتماع المنشور بالوقائع المصرية عدد ١٥ فبراير سنة ١٨٨٢ •

(٢) هو أحمد فتحى زغلول أفندى (باشا) كما يؤخذ من الوقائع المصرية عدد ٢٠ فبراير سنة ١٨٨٣ •

عمت الطبقة المثقفة من الأمة ، كما يدل عليه ابتهاجهم باعلان الدستور ، وأن مستوى التفكير قد بلغ حدا لا يقل عن مستوى العصر الحاضر ، بل قد يزيد عليه فى البلاغة والمنطق ، فان عبارات الخطباء وأسلوبهم وطريقة أدائهم لأفكارهم تدل على حظ كبير من العلم والثقافة ، ويلاحظ أيضا أن معظم خطباء هذه الحفلة من تلاميذ السيد جمال الدين الأفغانى ، بل كثير من عباراتهم عليها طابع السيد وأسلوبه ، وهذا يدلك على الأثر الكبير الذى خلفه الحكيم الافغانى فى مصر ، وثمة ظاهرة أخرى لا تفوتنا ملاحظتها ، وهى مقدرة عبد الله نديم الخطابية ، فان نهوضه للخطابة فى هذا المحفل خمس مرات والقاءه خمس خطب مختلفة المواضيع والعبارات ، مما كان أغلبه ارتجالا ، يدل على مواهبه الخطابية ، ولا غرو أن يعد بحق « خطيب الثورة » ، على أن مما يلفت النظر فى هذا الاجتماع أن أحدا من النواب لم يخطب فيه ، وناب عنهم أديب اسحق ، وكان وقتئذ الكاتب الثانى للمجلس ، ومن التناقض أن ينوب عن النواب موظف بالمجلس ، وهم النائبون عن الأمة ، وكان الأليق بهم أن ينوب عنهم واحد منهم ، ويظهر لنا من ذلك أنهم لم يكونوا فى مستوى أدباء ذلك العصر وكتابه ، ولا غرابة فى ذلك فانهم فى مجموعهم من طبقة الأعيان ، ومع ذلك فستجد من تتبع مناقشاتهم فى مجلس النواب ما يدل على نضج فى الفكر ، وسلامة فى المنطق ، وحسن أداء فى التعبير عن أفكارهم ، ومنهم نواب بارزون لا يقلون كفاءة عن مستوى العصر الحاضر ، فما الذى منع هؤلاء من الخطابة فى هذا الاحتفال ؟ قد يرجع ذلك الى أنهم لم يكونوا قد اعتادوا الوقوف موقف الخطابة فى المحافل العمومية ، لأن جلسات مجلس شورى النواب القديم ومجلس النواب الذى انتخبوا فيه كانت سرية طبقا للائحة القديمة .

حفلة النائبين أحمد محمود ، وابراهيم الوكيل

وكأنما هزت هذه الحفلة أريحية النواب وحفزتهم الى اقامة حفلة أخرى من نوعها ، فأقام النائبان الشيخ أحمد محمود وابراهيم افندى الوكيل

نائبا البحيرة بمنزلهما بقصر الشوك ليلة ١٩ فبراير سنة ١٨٨٢ مأدبة تكريم لجمعية المقاصد الخيرية على احتفالها الفخم ، وكانت المأدبة ذاتها مجـالا لتبارى الخطباء فى الاشادة بفضل الدستور ، وتحولت الى حفلة ابتهـاج باعلان الدستور ذاته ، وقد حضرها الوزراء وأعضاء مجلس النواب وكثير من الوجوه والأعيان والعلماء ، ولما اكتمل الجمع وقف الشيخ أحمد محمود خطيبا وأثنى على الحاضرين لاجابتهم هذه الدعوة ، ثم عطف الى بيـان ما عليه اخوانه النواب من تمام الاتحاد وكمال الاتفاق وما لاقوه فى سبيل التصديق على لائحتهم الأساسية قبل تشكيل هيئة النظارة السامية (وزارة البارودى) ، ونوه بفضل الاتحاد وعرج على خطبة الشيخ محمد عبده فى الاحتفال السابق فقال :

« ولقد اعترف بفضل النواب كل ذى عقل واستحسن ما عملوا كل صاحب شعور • لاسيما حضرة الأستاذ الفاضل الشيخ محمد عبده ، غير أن بعض الناس توهم فى خطبة حضرته التى ألقاها فى احتفال جمعية المقاصد الخيرية شيئا يمس جانب النواب ، فأطلب من حضرته أن يبين قصـده من تلك الخطبة لرفع الالتباس بعد أن يقوم حضرة الفاضل أديب افندى اسحق الكاتب الثانى فى مجلس النواب ويتمم الشكر لجمعية المقاصد الخيرية ولكل وطنى سر بهذه اللائحة ويبين مقاصد النواب [1] • »

وانك لتلحظ فى كلام الشيخ أحمد محمود اشارته الى خطبة الشيخ محمد عبده (الأستاذ الامام) فى الحفلة السابقة وما تأوله بعض النواب من أن فيها من العبارات ما يمسهم ، على أنه ليس فيها أى تعريض بهم ، بل كل ما توهموه فى هذا الصدد قوله ان مشاركة النواب للحكومة فى تدبير شئونها يقتضى أن يكون فى الأمة العدد الكثير ممن يصلحون لهذه المشاركة وحث على نشر التعليم الذى يؤهل الى تلك المرتبة من الاسـتعداد ، فظن

(١) الوقائع المصرية عدد ٢١ فبراير سنة ١٨٨٢ •

بعضهم أنه يشير بقوله هذا الى أن غالبية نواب المجلس لم يصلوا الى هذه المرتبة ، وأيد هذا الظن ما عرف عن الشيخ محمد عبده فى عهد وزارة رياض باشا من عدم اطمئنانه الى قيام الحكم الدستورى حتى تنضج الأمة له ، فكان لخطبته الأولى وقع سيىء فى نفوس الزعماء العرابيين ، وكان السيد أحمد محمود وابراهيم افندى الوكيل من خاصة أصدقائه ، فسعيا فى اصلاح ذات البين بينه وبين الزعماء ، ودعياه الى تفسير خطبته بما يزيل اللبس فيها .

تعاقب الخطباء (١)

وقام أديب اسحق وشكر جمعية المقاصد وغيرها من الجمعيات التى أظهرت السرور باللائحة الأساسية ، وبين أن الواجب مقابلة الشكر بالاستمرار على العمل الذى أوجب الشكر والزيادة .

ثم قام (عبد الله نديم) وخطب فى وجوب التمسك بطلب الحقوق الثابتة ، وحث على رعاية الواجب لكل فرد واجتناب التقصير فيه وملاحظة قيم النفوس وأقدارها وانزال الأمور منازلها دون تهاون يثبط الهمة ولا تساهل يكسر قلوب ذوى الاستحقاق .

ثم دعا الى الخطابة (فتح الله افندى زكى) أحد تلامذة مدرسة التجهيزية ، فأجاب الدعوة وتلا مقالة طلب فيها بالاصالة عن نفسه وبالنيابة عن اخوانه تهذيب نفوسهم وتربيتهم على محاسن الأخلاق وعقد الجمعيات لفتح المدارس يتعلمون فيها من العلوم ما يكون حلية للنفوس ، ودعا الى جعل علم الأخلاق فى مقدمة سائر العلوم .

وقام النديم ثانية وألقى كلمة أخرى ، ثم دعا فى ختامها ابراهيم

(١) ملخص عن الوقائع المصرية عدد ٢١ فبراير سنة ١٨٨٢ .

افندى اللقانى ، فألقى خطبة دعا فيها الى التمسك بأسباب القوة والاتحاد وحث على مجانبة الخوف والجبن •

وقام من بعده النديم فشرح عباراته ببيان بديع ، وعلق عليها من سوانح خواطره ، ثم دعا الى الخطابة فتح الله افندى صبرى (أحمد افندى فتحى زغلول) فألقى مقالة فى شأن ما يجب على اخوانه الشبان أن يأخذوا به من المبادىء الحقة التى تجعل دورهم من أحسن الأدوار تمدنا وتقدما ، ودعاهم الى عقد جمعية لفتح مدرسة ليلية ليتعلم فيها من لا تسمح له أشغاله الضرورية بتلقى العلوم فى النهار آخذا على نفسه مساعدتهم بكل ما يصل اليه امكانه ، ثم فصل ما يجب على كل طائفة منهم بالنسبة لشأنها فى مقام الوجود وما يلزم كل واحدة منها من الصفات الكمالية •

وبعد ذلك قام الشيخ محمد عبده ، وألقى خطبة أخرى فى التربية والأخلاق ، عطف فيها على خطبة التلميذين فتح الله افندى زكى وفتح الله افندى صبرى ، وحث على التمسك بأهداب الفضيلة والدين •

ثم قام عبد الله نديم وتلا عدة آيات من القرآن الشريف وشرح كل واحدة منها شرحا بليغا بديع الأسلوب ، وكان عند كل آية يأخذ فى الحث على التمسك بها وبيان موضع الأخذ بما دلت عليه من الحكم ، وفى أثناء ذلك حث على رعاية الذمة وحفظ العهود وحسن المعاشرة ومجاملة الأجانب وملاينتهم والسير فيهم بما يقتضيه قانون الأخوة الانسانية •

ثم قام أحد الضباط ، وارتجل خطابا بليغا حث فيه على التمسك بخلق الشجاعة والحرص على كل ما ينمى غرسها فى القلوب ويبدد الأوهام عن النفوس ، والتمرن على الحركات التى تلزم معرفتها كل وطنى ، وحض على الاتحاد الذى هو منشأ القوة القائمة بحماية الوطن وصيانته ، فقوبلت كلمته بالاستحسان •

وقام بعده النديم وشرح عباراته مؤيدا لها ، ثم تلا قصيدة من نظمه

كان لها وقع حسن فى النفوس، ثم ختم الاجتماع بالدعاء للخديو ولوزارته السامية وشكر جميع الحاضرين ، فأمنوا عليه وانتهى الاجتماع .

حفلة أحمد بك أباظه

وفى يوم ٣ مارس سنة ١٨٨٢ أقام أحمد بك (باشا) أباظه حفلة فى منزله بالقاهرة ابتهاجا بالدستور والحكومة القانونية ، دعا اليهـا النواب والوزراء والعظماء ، فلما انتظم عقدهم وقف عبد الله نديم وافتتح الحفلة بخطبة حث فيها على وجوب رعاية صلات الجوار ومعاشرة الأجناس المختلفة بكمال الملاينة وتمام المجاملة ، فانهم أخوان فى الانسانية والكل يرجع الى أصل واحد .

ثم قام الشيخ محمد عبـده وألقى خطابا بليغا بين فيه مزايا الحكومة الدستورية ونوه بفضل المساواة والحرية .

وقام بعده عبد الله نديم وخطب حاثا على توسيع دائرة الصناعة وتكثير موادها والتفنن فيها لتكفى البلاد مؤنة الحاجة ويكتسب أبناؤها ثمراتهـا وبركات أرضها ، وأفرغ ذلك فى قالب بديع ، فكان لخطابه الوقع الحسن فى نفوس السامعين .

ثم قام ابراهيم افندى اللقانى وخطب خطابا نوه فيه بفضـل هـذه الحفلات .

وقام عبد الله نديم وعلق على خطبة اللقانى .

ثم قام فتح الله افندى صبرى (أحمد افندى فتحى زغلول) وتكلم عن أسباب وقوف أفكار النبهاء من المصريين فى الزمن القديم عند حد واحد من المعلومات ، وأرجعها الى وقوف الحـركة العمومية فى تلك المدة ، ثم أثبت تقدم الحركة العمومية وتدرجها فى هذه الأيام الى مرتبـة الكمال

بواسطة الحكومة الشورية التى هى منبع حركات التقدم والنماء [1] .

وقام بعده النديم أيضا ، وتكلم عن وجوب مساعدة الفلاح ومعاونته لشدة حاجته ، ودعا الأغنياء الى الأخذ بيده وبذل المجهود فى استخلاصه من الديون التى أثقلت كاهله ، وهنا ذكر منقبة حسنة لأحد الأعيان ، فقال انه أدى عن أهل بلده خمسة آلاف جنيه لمدينيهم ، فلم يبق أحد منهم مديونا لأجنبى ، وأثنى عليه الثناء الجميل ، ثم قام أحد الجنود وتلا خطابا أبان فيه وجوب رعاية الذمم وحفظ الجوار وغير ذلك من الأمور التى جاءت بها الشريعة الغراء وأيدها قانون الانسانية، ثم دعا للخديو والوزراء ، وأمن الحاضرون عليه ، ثم قام النديم وشرح عبارات الجندى شرحا بليغا ، وتنقل الى موضوعات شتى ، وختم الاجتماع بشكر الحاضرين والدعاء للخديو والوزراء والنواب ، فأمن السامعون وانصرفوا مسرورين شاكرين لصاحب الاحتفال داعين للوزارة بحسن التوفيق [2] .

حفلات أخرى

وأقام أحمد بك نير يكن احتفالا فى بيت منصور باشا يكن [3] صهر العائلة الخديوية، حضره الوزراء ولفيف من النواب ورؤساء الجند وضباطهم وأعيان العاصمة ، وبعد تناول الطعام وتبادل عبارات التحية والتهانى ، وقف السيد عبد الله نديم فافتتح الخطابة، ثم أعقبه حسن افندى عاكف اليوزباشى، ثم على افندى رضا .

وأعد محمد بك طاهر نجل أحمد باشا طاهر حفلة دعا اليها الوزراء

---

(١) عن الوقائع المصرية عدد ٥ مارس سنة ١٨٨٢ .

(٢) الوقائع المصرية عدد ٥ مارس سنة ١٨٨٢ .

(٣) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٢٨٨ .

والنواب وكبار الضباط وأساتذة المدارس والأعيان والشباب ، فألقيت فيها الخطب والمقالات .

وأقام شبان الاسكندرية حفلة ابتهاج بالثغر دعوا اليها السيد عبد الله نديم فقدم من العاصمة وحضر الحفلة وخطب فيها وتعاقب بعده الخطباء .

وصفوة القول ان حفـــلات الابتهاج باعلان الدســـتور فى القاهرة والاسكندرية كانت من أبهج ما أقيم من الحفلات الوطنية فى ذلك العصر ، وكانت صورة واضحة للحياة الفكرية والسياسية فى عهد الثورة .

الفصل العاشر

أعمال مجلس النواب

ننتقل الآن الى الحديث عن مجلس النواب ، وبيان أعماله فى دور انعقـاده الأول ، والحق أنه لم يجتمع الا زمنـا وجيزا لم يتجـاوز ثلاثة أشهر ، على أنه قام فى خلالها بطائفة صالحة من الأعمال ، وقد تقدم الكلام عن تقريره الدستور ، وهذا يعد من أهم أعماله ، والآن نذكر ما أنجزه من الأعمال الأخرى ، وسنذكر هـذه الأعمال بحسب نوعهـا مع مراعاة تسلسل الجلسات قدر المستطاع .

النظام الداخلى للمجلس

اجتمع المجلس يوم الخميس ٩ فبراير سنة ١٨٨٢ (٢٠ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ هـ) برياسة سلطان باشا وحضور ٧٢ عضوا ، فطلب الرئيس وضع نظام داخلى للمجلس كما تقضى بذلك اللائحة الأساسية (الدستور)، فاقترح أحمـد بك الشريف احالة وضع هـذا النظام على لجنـة اللائحة الأساسية (اللجنة الدستورية) فوافق المجلس على ذلك ، وبعد أن أتمت اللجنة وضعه نظره المجلس بجلسة ١٦ مارس سنة ١٨٨٢ واستغرق بحثه تلك الجلسة ، وأدخل عليه المجلس ما رآه من التعديلات ، واستمر فى

بحثه بجلسة ١٨ مارس و ١٩ مارس حيث تم التصديق عليه ، وهو ثالث القوانين الثلاثة التى تألف منها النظام الدستورى سنة ١٨٨٢ ، وهذه القوانين هى : اللائحة الأساسية ، وقانون الانتخاب ، والنظام الداخلى لمجلس النواب •

النواب الزائدون عن اللائحة

وطلب سلطان باشا من المجلس بجلسة ٩ فبراير سنة ١٨٨٢ ابداء رأيه فى عدد الأعضاء المنتخبين ، فانه بسبب زيادة عدد المراكز فى بعض المديريات ، زاد عدد النواب خمسة عن العدد المحدد فى اللائحة القديمة التى جرى الانتخاب على أساسها ، وهؤلاء الخمسة منهم اثنان من أسيوط وواحد من بنى سويف وآخر من قنا وخامس من الدقهلية، قال وقد وردت أوراق انتخابهم من المديريات كسائر النواب ، وللمجلس رأيه فيهم •

فقال أحمد بك على : حيث أن انتخاب هؤلاء الخمسة قائم بحسب اللائحة القائمة فلا بأس من الحاقهم بالمجلس •

وقال ابراهيم افندى الوكيل : لا يمكن الجزم بحصول الزيادة فى عدد النواب الا بعد أن يعلم ذلك ويتقرر مقدار الزيادة رسميا ، ولذلك لا أجد الآن الحاق الخمسة المذكورين بالمجلس نظاميا ، وأيده فى رأيه أحمد افندى محمود ، وخالفهما محمود بك سليمان وعبد السلام بك المويلحى وأحمد افندى عبد الغفار ، واقترح الأخير اعتماد انتخابهم بحسب اللائحة القديمة على شرط أن تكون مديرياتهم مما تقرر لها الزيادة فى اللائحة الجديدة ، فوافق المجلس على ذلك •

رآسة اللجنة الدستورية

وبالجلسة المذكورة طلب سلطان باشا من المجلس أن ينتخب رئيسا للجنة اللائحة (اللجنة الدستورية) بدلا من حسن باشا الشريعى الذى

عين ناظرا للأوقاف ، فانتخب محمود بك سليمان (باشا) بدلا عنه فى الرآسة ، وعباس افندى الزمر عضوا فيها بدلا من محمود بك سليمان .

الاجازات

ثم تناقش المجلس فى مسألة الاجازات التى يطلبها بعض الأعضاء ، فاقترح أحمد افندى عبد الغفار ألا يعطى المجلس اجازة لأكثر من ثلاثة من كل لجنة (قلم) حتى لا يكثر عدد الغائبين ، واقترح رشوان افندى حمادى ألا تتجاوز مدة الاجازة خمسة عشر يوما ، فان عرض للنائب مهمات تقضى الزيادة يلزم الاستئذان من جديد من المجلس .

فوافق المجلس على ألا يكون الغائبون من كل لجنة أكثر من ثلاثة ، ورفض اقتراح تجديد مدة الاجازة ، وفى ختام الجلسة استأذن سلطان باشا المجلس فى غيابه فى الجلسة المقبلة،وأعلن أنه أناب عنه فى الرآسة محمد بك الصيرفى أحد نواب البحيرة ، فوافق المجلس على ذلك وانفضت الجلسة (1) .

انتخاب الوكيلين ــ الأغلبية المطلقة والأغلبية النسبية

اجتمع المجلس يوم الاثنين ١٣ فبراير سنة ١٨٨٢ (٢٤ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ هـ) برياسة محمد بك الصيرفى وحضور ٦٠ عضوا ، فجرى انتخاب الوكيلين ، وأسفرت النتيجة عن انتخاب محمد بك الصيرفى ومحمد بك الشواربى .

ودارت مناقشة قانونية فى معنى الأغلبية المطلقة والأغلبية النسبية دلت على الالمام الأعضاء النابهين بمعناهما البرلمانى ، فقد كانت نتيجة فرز الأصوات كما يأتى :

---

(1) عن مضبطة جلسة ٩ فبراير ــ الوقائع المصرية عدد ٢٢ فبراير سنة ١٨٨٢ .

محمد بك الصيرفى نال ٥٥ صوتا ، ومحمد بك الشواربى ٣٠ صوتا ، ومحمود بك سليمان ٢٦ صوتا ، وتسعة أصوات متفرقة .

فقال على بك القريعى ان الأكثرية لحضرة صيرفى بك ومحمد بك الشواربى ، وهنأهما على انتخابهما ، فطلب نائب رئيس المجلس (محمد بك الصيرفى) تلاوة المادتين المتعلقتين بانتخاب الوكيلين من اللائحة الأساسية (الدستور) فتليتا وهما المادتان ٤٥ و ٤٦ .

فقال عبد السلام بك المويلحى : ان مضمون المادة ٤٦ لا يقضى بحصول الانتخاب الا لحضرة صيرفى بك ، فانه لا يخفى ان الأكثرية نوعان ، مطلقة ونسبية ، فالمطلقة هى التى اجتمع فيها أكثر من نصف مجموع الحاضرين ، والنسبية هى التى فى جانبها أكثر مما فى غيرها ، مهما تجزأ ذلك الغير ، والمادة ناطقة بكون الأكثرية المطلوبة فى قرارات المجلس هى الأكثرية المطلقة ، فعلى المجلس الآن اعادة الانتخاب بين الاثنين اللذين حصلت لهما أكثرية نسبية ، وهما حضرة شواربى بك ومحمود بك سليمان دون غيرهما من سائر الأعضاء حتى تظهر لأحدهما الأغلبية المطلقة .

فأخذ المجلس بهذا الرأى الصحيح وقرر تأجيل اعادة انتخاب الوكيل الثانى الى اليوم التالى [1] .

انتخاب الوكيل الثانى

اجتمع المجلس يوم الثلاثاء ١٤ فبراير سنة ١٨٨٢ (٢٥ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ هـ) برياسة محمد بك الصيرفى وحضور ٦٧ عضوا ، وطرحت مسألة انتخاب الوكيل الثانى فتنازل محمود بك سليمان عن الأصوات التى نالها لمحمد بك الشواربى ، فصرف المجلس النظر عن اعادة الانتخاب وقرر انتخاب محمد بك الشواربى وكيلا ثانيا [2] .

---

(١) و (٢) الوقائع المصريه عدد ٢٢ فبراير سنة ١٨٨٢ .

مقترحات النواب

اجتمع المجلس يوم الأربعاء ١٥ فبراير سنة ١٨٨٢ (٢٦ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ هـ) برياسة محمد بك الصيرفي وحضور ٦٩ عضوا ، وأخذ يبحث في المقترحات المقدمة من بعض النواب ، وكانت هذه المقترحات عبارة عن تقارير مطولة يتضمن كل منها اقتراح العضو وبيانه تفصيلا ، وفيما يلي خلاصة هذه المقترحات :

١ ـ اقترح أحمد بك أباظه أن تعرض الحكومة على هيئة المجلس نصوص المعاهدات والاتفاقات التي عقدتها مع الدول الأجنبية ، أو مع رعايا هذه الدول ، فوافق المجلس على هذا الاقتراح .

٢ ـ وقدم أحمد أفندي عبد الغفار تقريرا عن اختلال أعمال مصلحة المساحة وقلة فائدتها بالنسبة لكثرة نفقاتها ووجوب سؤال وزير المالية عن أعمالها والاختلال المنسوب اليها ونفقاتها ومقدار ما مسحته من الأراضي ، والفائدة التي عادت منها على الأهالي والحكومة ، فوافق المجلس على تبليغ خلاصة التقرير الى وزارة المالية واستدعاء وزيرها ليجيب على أسئلة النائب .

٣ ـ واقترح أمين بك الشمسي معالجة غلاء أسعار الغلال بمنع اتفاق التجار على رفع سعرها ، ومنع تصديرها الى الخارج ، وبعد مناقشة بين الأعضاء وافق المجلس على ارجاء النظر في هذه المسألة الى جلسة قادمة ليبحث الأعضاء في أمرها .

٤ ـ واقترح محمد افندي الشاذلي تنظيم العونة في الأعمال العامة كحفر الترع وتطهيرها وردم الجسور وما أشبه ذلك لكي لا يقع حيف على الأهالي وخصوصا في أراضي الشفالك والأباعد الواسعة والأراضي الأميرية ، فوافق المجلس على ما أبداه الشيخ أحمد محمود من طلب وضع قانون في هذا الصدد .

٥ ـ واجتمع المجلس برياسة محمد بك الصيرفي بجلسة يوم الاثنين ٢٠ فبراير سنة ١٨٨٢ (٢ ربيع آخر سنة ١٢٩٩) وفيها قدم عبد المجيد افندى البيطاش أحد نواب الاسكندرية تقريرا يتضمن ان رياسة المحاكم المختلطة بموجب معاهدات انشاء المحاكم المختلطة لا تكون الا للوطنيين التابعين للحكومة المحلية وأن الحكومة عينت واصف بك عزمى رئيسا لمحكمة مصر الابتدائية المختلطة مع أنه منتم لدولة النمسا ، وهذا مخالف لتلك المعاهدات ، وطلب سؤال وزير الحقانية عن ذلك ، فقرر المجلس ارجاء سؤال الوزير المذكور حتى ترد المعاهدات والاتفاقات التى قرر المجلس تقديمها اليه .

لجنة العرائض

وأعلن نائب الرئيس (محمد بك الصيرفي) أنه تقدمت الى المجلس عرائض من كثير من الجهات ، وطلب من هيئة المجلس انتخاب لجنة للنظر فى تلك العرائض كما تقضى بذلك المادة ٣٩ من اللائحة الأساسية (الدستور) لاحالة المقبول منها الى جهات اختصاصه ، واغفال ما ليس بمقبول ، فقبل المجلس مبدأ انتخاب اللجنة ، وأرجأ انتخابها الى الجلسة التالية .

معالجة غلاء الأسعار

واجتمع المجلس يوم الثلاثاء ٢١ فبراير سنة ١٨٨٢ (٣ ربيع آخر سنة ١٢٩٩ هـ) برياسة محمد بك الصيرفي وحضور ٦٣ عضوا ، وتباحث فى اقتراح منع تصدير الغلال الى الخارج المؤجل من جلسة ١٥ فبراير .

فقال عبد المجيد افندى البيطاش ـ ان مسألة منع تصدير الغلال فى الوقت الحاضر من أهم الضروريات حيث أنها من الأمور العامة النفع ، وغير خاف أن أغلب سكان المدن هم من الفقراء ، فالواجب على نواب الأمة

أن ينظروا الى المصلحة العامة ويصدق المجلس على منع تصدير الغلال الى الخارج الى حين موسم الغلال كما هو الواجب علينا ، وبعد مناقشة بين الأعضاء اشترك فيها احمد بك على وابراهيم افندى الوكيل واحمد افندى عبد الغفار واحمد بك الشريف وعلى افندى المكاوى وعبد الشهيد افندى بطرس وعبد السلام بك خفاجى قرر المجلس أن يكتب لنظارة المالية بمضمون الاقتراح لتتخذ فيه العلاج اللازم (١) .

بقية مقترحات النواب

وبالجلسة المذكورة أخذ المجلس يبحث فى بقية مقترحات الأعضاء ، مما نلخصه فيما يلى :

٦ ـ قدم ابراهيم افندى الوكيل تقريرا مطولا عن اصلاح نظام الرى فى مديرية البحيرة ، وخلاصته وجوب اصلاح مجرى رياح البحيرة واصلاح القناطر الخيرية ، فأبدى احمد افندى محمود رأيا فى هذا الاقتراح مضمونه أن المسائل الواردة فى التقرير لها روابط معلومة بوزارة الأشغال، ويحسن طلب هذه البيانات من الوزارة ، وكذلك طلب بيان عن حالة القناطر الخيرية وما حدث فيها من الخلل ، ومقدار ما يلزم من المصروفات لاصلاحها ، ومتى وردت هذه البيانات يشكل المجلس لجنة من أعضائه للنظر فى هذه المسائل بحضور مندوب من وزارة الأشغال ، فوافق المجلس على هذا الرأى .

٧ ـ وقدم عبد الوهاب افندى عفيفى وحسنين افندى سويلم تقريرا بالبحث فى تأخر الحكومة عن رد أقساط المقابلة الى الممولين ، وسؤال وزارة المالية عن أسباب هذا التأخر ، فوافق المجلس على أن يطلب من وزارة المالية ابداء السبب فى ذلك (٢) .

---

(١) الوقائع المصرية عدد أول مارس سنة ١٨٨٢ .

(٢) مضبطة مجلس النواب ـ الوقائع المصرية عدد أول مارس سنة ١٨٨٢ .

وبجلسة الأربعاء ٢٩ فبراير سنة ١٨٨٢ (١١ ربيع الثانى سنة ١٢٩٩ هـ) تليت اجابة وزير المالية على هذا الاقتراح ، وخلاصته أن التأخر راجع الى عدم ورود الكشوف الخاصة بالمقابلة .

٨ ـ واجتمع المجلس يوم السبت ٢٥ فبراير سنة ١٨٨٢ (٧ ربيع الثانى سنة ١٢٩٩ هـ) برآسة محمد بك الصيرفى وحضور ٦٣ عضوا ، وأخذ يتداول فى بقية المقترحات المقدمة من الاعضاء ، وقدم عبد الشهيد افندى بطرس تقريرا باستنجاز الحكومة ما وعدت من انشاء المحاكم الأهلية وتنفيذ لائحة ترتيبها التى وضعتها وزارة شريف باشا .

٩ ـ وقدم على افندى المكاوى تقريرا بتكليف الحكومة وضع قانون يضمن حقوق الأفراد تجاه الموظفين ويبين حدود الموظفين وحقوقهم وواجباتهم .

١٠ ـ وقدم حسين افندى أبو حسين تقريرا بتكليف الحكومة وضع قانون لتنظيم أحوال العمد والمشايخ وطريقة توليتهم وعزلهم وقيامهم بواجباتهم .

فاستقر رأى المجلس فى المقترحات الثلاثة ، على أن يطلب من الوزارة توجيه عنايتها الى سن تلك القوانين وعرضها على المجلس للنظر فيها طبقا لأحكام اللائحة الأساسية (الدستور) .

١١ ـ وتقدم تقرير من محمود بك سليمان عن وجوب اصلاح حالة الزراعة والرى فى مديريات اسنا وقنا والجهات الشرقية بمديرية أسيوط والمنيا وبنى سويف ، فأقر المجلس فى هذا الصدد رأى أحمد أفندى محمود ومضمونه « أن هذه المسألة الحقيقة بالقبول قد اتحدت فى النوع والجنس مع المسألة المتعلقة برياح البحيرة والقناطر الخيرية التى قدمها حضرة أخينا ابراهيم افندى الوكيل من حيث ان كلا منهما يتعلق بأعمال الرى ، فان حسن بالمجلس التحرير لنظارة الأشغال العمومية باعلانها بنوع المسألة

وطلب ما يراه فيها صالحا وممكنا حتى اذا حضر مندوب الاشغال بالبيانات والايضاحات اللازمة واتحد باللجنة التى ستشكل بمعرفة المجلس يضم الشكل لشكله والنظير لنظيره وحينئذ يتقرر ما تراءت موافقته » ، فوافق المجلس على ذلك [1] .

واجتمع المجلس يوم الأحد ٢٦ فبراير سنة ١٨٨٢ (٨ ربيع الثانى سنة ١٢٩٩ هـ) برياسة محمد سلطان باشا وحضور ٦٣ عضوا ، وتابع النظر فى مقترحات الأعضاء مما نلخصه فيما يلى :

١٢ ـ تلى (تقرير) من على أفندى كساب عن وجوب ربط العشور على الأطيان التى صار استصلاحها ، فاقترح هلال بك منير الاستعلام من وزارة المالية عن أصل الشروط الموضوعة لهذه الأطيان ، وعما تم فى أمرها ، فوافق المجلس على ذلك .

١٣ ـ (تقرير) من أحمد بك أباظه وهلال بك بحفر الرياح التوفيقى الذى كان مصمما انشاؤه ضمن الرياحات الثلاثة والمخصص لرى القليوبية والدقهلية والشرقية حتى يساوى بينها وبين المديريات الأخرى .

١٤ ـ (تقرير) من أحمد افندى عبد الغفار بتوسيع فم رياح المنوفية لتسهيل امداده للترع الآخذة منه .

وبعد مناقشة من الأعضاء اقترح على بك القريعى الحاق هذين التقريرين بالتقارير السابقة المتعلقة بنظارة الأشغال وهى المقدمة من ابراهيم افندى الوكيل ومحمود بك سليمان ، وأن يكتب للنظارة المذكورة بتقديم البيانات المطلوبة عن الاقتراحات كلها ، واذا تأخرت عن الجواب فحينئذ يطلب المجلس استدعاء ناظر الأشغال ، فوافق المجلس على هذا الرأى .

مشروع تعميم التعليم

١٥ ـ وبالجلسة المذكورة تلى تقرير قدمه عبد السلام بك المويلحى

(١) مضبطة مجلس النواب ـ الوقائع المصرية عدد ٤ مارس سنة ١٨٨٢ .

نائب القاهرة عن تعميم التعليم وختمه بعدة مقترحات فى هذا الصدد ، وهى أن يقدم ناظر المعارف العمومية الى المجلس كشفا ببيان المدارس الابتدائية فى القطر ، أميرية كانت أو غير أميرية ، وما يمكن للنظارة انشاؤه من المدارس الابتدائية ، والعدد الذى يمكن تخريجه من مدرسة المعلمين للتدريس فى المدارس فى السنة الحالية (عام ١٨٨٢) لغاية الاجتماع القادم ، وتعيين لجنة من المجلس للنظر فى الوسائل التى يمكن بها انشاء مكتب ابتدائى فى كل بلد أو قرية ليس فيها مكتب ، على أن تبذل اللجنة جهدها لرفع نفقات التعليم فى تلك المكاتب عن عاتق الحكومة ، وأن يرجى من كل نائب بذل همته للحث على انشاء هذه المكاتب والمساعدة فيما ينفق عليها ، فقرر المجلس حضور وزير المعارف ومعه الكشوفات والبيانات المطلوبة .

تضخم المعاشات

١٦ ــ وتقدم تقرير من احمد بك على عن معالجة تضخم معاشات الموظفين ختمه بقوله : « فلو جرى الأمر كما هو عليه الآن مدة يسيرة فلا نشعر الا والمعاشات الباهظة ذهبت بثروة بيت المال وألجأته الضرورة الى الاقتراض .

فقال احمد افندى محمود ــ لا شك ان هذا التقرير جدير بالاعتبار والاستبصار ، فان وافق فلتطلب قوانين المعاشات وتحال على لجنة من المجلس ، لتنظر فيها وتعرض ما تراه على المجلس ، فوافق المجلس على هذا الرأى .

١٧ ــ وتقدم تقرير من ابراهيم افندى سعيد وعبد الشهيد افندى بطرس بتعيين لجنة للنظر فى تعديل مواعيد دفع الضرائب للتيسير على الممولين فى أدائها ، فوافق المجلس على الاقتراح وأرجأ انتخاب اللجنة الى

الجلسة المقبلة [1] (جلسة ٢٧ فبراير سنة ١٨٨٢) وفيها تم انتخاب اللجنة من الأعضاء الآتية أسماؤهم :

هلال بك منير • الشيخ احمد أبو سعده • على بك شعير • أحمد بك الشريف • احمد بك على • محفوظ افندى رشوان • اسماعيل افندى سليمان • عباس افندى الزمر • محمد افندى دبوس • سليمان افندى منصور • وأن يكون رئيس هذه اللجنة هلال بك منير •

واجتمع المجلس يوم الاثنين ٢٧ فبراير سنة ١٨٨٢ (٩ ربيع الثانى سنة ١٢٩٩ هـ) برئاسة سلطان باشا وحضور ٦٥ عضوا ، وحضر الجلسة على باشا صادق وزير المالية للجواب على الأسئلة الخاصة بوزارته ، فألقى بيانا عن مصلحة المساحة وايراداتها ومصروفاتها والأعمال التى قامت بها لغاية يناير سنة ١٨٨٢ ، واكتفى المجلس بهذا البيان بعد مناقشة اشترك فيها وزير المالية واحمد افندى عبد الغفار واحمد افندى محمود ومحمد بك الشواربى •

ثم أخذ ينظر فى بقية مقترحات النواب •

١٨ ـ فتلى تقرير من الشيخ أحمد سالم الريدى ومراد افندى السعودى اقترحا فيه توسيع الرى من الترعة الابراهيمية بمرور المياه من جنابيات السكة الحديدية لكى تستفيد منها أطيان جهة الزاوية ومديرية الجيزة ، فرأى المجلس ما رآه بالنسبة للاقتراحات الخاصة بالزراعة والرى، وهو أن يكتب لنظارة الأشغال بارسال البيانات المطلوبة عنها •

١٩ ـ وتقرير من احمد افندى عبد الغفار يتضمن اقتراحا بالترخيص لأرباب الأطيان بالبناء فى الأراضى المخصصة للأجران ، فرأى المجلس أن يطلب من نظارة المالية بيانا بالأحكام الخاصة بهذه المسألة •

٢٠ ـ (تقرير) من طايع أفندى سلامه اقترح فيه وضع نظام لمشايخ

---

(١) مضبطة مجلس النواب ـ الوقائع المصرية عدد ٦ و ٧ مارس سنة ١٨٨٢ •

البلاد ، فرأى المجلس أن هذا الاقتراح يشبه اقتراحا سابقا قدمه حسين افندى أبو حسين ، وقرر أن يكتب للحكومة باستعجال قانون العمد والمشايخ .

٢١ - (تقرير) من الشيخ احمد الصباحى يتضمن طلب توصيل رياح المنوفية بترع العطف والخضراوية والساحل ، كما كان مقررا ذلك وقت حفر الرياح ، فرأى المجلس أن هذا الاقتراح لا يخرج عما ورد فى تقرير احمد افندى عبد الغفار المتعلق بالرياح ، فصرف النظر عنه .

٢٢ - (تقرير) من محفوظ افندى رشوان يتضمن شكوى أهالى مديريتى أسيوط وجرجا من تسخير الأنفار فى مديريتيهما فى تطهير ترعتى الديروطية والسواحلية الآخذتين من الترعة الابراهيمية ، مع أن هاتين الترعتين مخصصتان للرى الصيفى بالروضة والمنيا ، واقترح النظر فى هذه الشكايات ، ووضع طريقة لتطهير هاتين الترعتين اما بالكراكات أو باعطائهما بالمقاولة بمعرفة نظارة الأشغال وتخصيص مصاريفهما على الجهات التى تنتفع منهما ، فقرر المجلس الاستعلام عن ذلك من نظارة الأشغال .

٢٣ - (تقرير) من بسيونى افندى أبو الفضل يتضمن وضع حد للخلط الناشىء من اعطاء مشايخ العربان شهادات لبعض الأهلين بأنهم من العرب ليتمتعوا بامتيازاتهم ، فرأى المجلس أن يكتب لنظارة الداخلية بمضمون هذا التقرير لتنبه على المديريات بالأخذ بأسباب الاحتياط اللازم فى هذا الشأن .

٢٤ - (تقرير) من طلبه افندى حزين يتضمن الشكوى من تركيب وابورات الرى فى الجهات الواقعة بالقرب من فم بحر يوسف لأن الاكثار من تركيب هذه الوابورات يحبس المياه عن أطيان مديرية الفيوم البالغ قدرها نحو ثلاثمائة الف فدان ، فقرر أن يكتب الى نظارة الأشغال لمنع الضرر المنوه عنه فى هذا التقرير .

مشروعات القوانين

اجتمع المجلس يوم الثلاثاء ٢٨ فبراير سنة ١٨٨٢ (١٠ ربيع الثانى ١٢٩٩ هـ) برياسة سلطان باشا وعضوية ٦٦ عضوا ، ونظر فى مشروعى قانونين أحالتهما الحكومة اليه للتصديق عليهما ، أحدهما خاص بتوقيع المسوغات الشرعية للعقارات التى أخذت لشوارع القاهرة وتغيرت معالمها بسبب الهدم ، والثانى ببقاء الامتيازات الممنوحة للعربان فى معافاتهم من الخدمة العسكرية وأشغال العون ، وقد تلى المشروعان فقرر المجلس احالتهما الى اللجنة الدستورية (لجنة اللائحة) ونظرهما بطريق الاستعجال لضيق المدة الباقية من انعقاد المجلس .

وقد وافقت اللجنة على المشروع الأول،وعرض على المجلس بجلسة ١٨ مارس سنة ١٨٨٢ فأقره ، ثم صدر به المرسوم الخديوى فى ٢ ابريل سنة ١٨٨٢ ، وفى ديباجته انه « بعد الاطلاع على لائحة المحاكم الشرعية وبناء على ما رفعه الينا ناظر حقانيتنا وموافقة رأى مجلس نظارنا واقرار مجلس النواب نأمر بما هو آت » .

وعبارة (واقرار مجلس النواب) هى الصيغة التى اقتضاها العمل بالدستور فى اصدار القوانين .

أما مشروع القانون المتعلق بامتيازات العرب ، فقد طلبت اللجنة من الحكومة ادخال بعض التعديل فيه ، فقبلت الحكومة طلبها ،وأعادت المشروع معدلا طبقا لرأى اللجنة ، ثم قدمت اللجنة الى المجلس تقريرها فى المشروع لتلاوته بالجلسة ، وتلى بجلسة ٤ مارس سنة ١٨٨٢ (١٤ ربيع الثانى سنة ١٢٩٩ هـ) وهو يتضمن أصل المشروع والتعديل الذى أدخلته فيه وموافقة الحكومة على التعديل ، وقد أبدت اللجنة فيه ملاحظات تدل على دقة نظرها وعنايتها بأسلوبه ، واظهار المعانى القومية فيه .

فقد ورد فى ديباجة المشروع المحال اليها « أنه مراعاة للامتيازات

الممنوحة للعربان من القدم رغبة فى توطنهم وتشويقا لهم فى رفاهية معيشتهم وبعد الاطلاع على الأمر الصادر بتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ وبناء على ما عرض لطرفنا من ناظر داخلية حكومتنا وموافقة رأى مجلس نظارنا نأمر بما هو آت » (ويلى ذلك مواد المشروع) •

فعدلت اللجنة هذه الديباجة بما يأتى : « انه مراعاة للامتيازات الممنوحة للعربان من القدم رغبة فى توطنهم وتشويقا لهم فى رفاهية معيشتهم، ولانهم مكلفون بخفر الحواجز والتخوم والجبال والجهات الخالية من السكان، مع استعدادهم لخدمة البلاد والحكومة فى أوقات الملمات ، وبعد الاطلاع على الأمر الصادر بتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ ، وبناء على ماعرض لطرفنا من ناظر داخلية حكومتنا وموافقة رأى مجلس نظارنا واقرار مجلس النواب نأمر بما هو آت الخ» ، وبعد تلاوة التقرير تليت مواد المشروع كما عدلته اللجنة فنالت تصديق المجلس •

فتأمل فى التعديل الذى أدخلته اللجنة على المشروع ، تجد أنها عدلت ديباجته ببيان الحكمة فى ابقاء امتيازات العرب ، وأضافت سببا جديدا لذلك وهو التزامهم بحراسة حدود البلاد ، واستعدادهم للدفاع عنها فى أوقات الملمات ، وهى فكرة سامية تدل على حصافة رأى اللجنة ، اذ أرادت أن يكون فى ديباجة القانون ما يشعر العرب بأن الامتيازات انما منحت لهم مقابل واجب قومى ، وهو التزامهم بالدفاع عن البلاد فى وقت الخطر ، وكذلك لم يفت اللجنة اضافة عبارة (واقرار مجلس النواب) الى ختام الديباجة فصارت هكذا : « وبناء على ماعرض لطرفنا من ناظر داخلية حكومتنا وموافقة رأى مجلس نظارنا واقرار مجلس النواب نأمر بما هو آت » :

وهذه الاضافة جاءت تنفيذا لحكم الدستور الذى يقضى بأن القوانين لا تصدر الا بعد تصديق مجلس النواب عليها كما تقدم بيانه ، وهذا يدلك على دقة نظر اللجنة فى بحث المشروع •

مشروع خزان اسوان

٢٥ ـ وبعد أن انتهى المجلس من اقرار هـذا القانون نظر بالجلسة المذكورة في تقرير هام قدمه أحمد بك على نائب اسـنا ، وخلاصـته أنه يقترح انشاء خزان لمياه النيل في أسوان ، والتقرير يحتوى على جوهر الفكرة في خزان أسوان [1] ، ويدل على أن نواب سنة ١٨٨٢ لم يفتهم التفكير في أعظم مشروعات الرى التى يفاخر بها الاحتلال وهـو خزان أسوان .

وقد أخذت الآراء على هذا الاقتراح فاتفقت على قبوله .

بقية مقترحات النواب

٢٦ ـ ثم تلى تقرير من احمد افندى عبد الغفار ، أشار فيه الى ماسبق لبعض النـواب اقتراحه من طلب وضـع قانون للادارة يتضـمن حدود الموظفين وحقوقهم ، وقال ان هذا القانون لا يفى بالمراد مالم يتقدمه وضع قانون أساسي للحكومة يتضمن الأحكام الكلية الأصولية المبينة لحدود القوى الحاكمة (السلطات العامة) في البـلاد ، وهى القوة الأميرية الخديوية ، والقوة النيابية ، والقوة المنفذة الاجرائية .

وقد أخذت الآراء في هذا الاقتراح فتقرر قبوله .

٢٧ ـ وتلى (تقرير) من على افندى كساب بأن الدائرة السـنية وقومسـيون الأراضى الأميرية قـد أضافا الى ادارتهما النـواحى التى بها أطيانهما ، وسلخاها عن المراكز التابعة لها ، وأن هذا يضر بأهلها ، وطلب مساواتهم بسائر أهالى المديريات واعادة ادارة بلادهم الى مراكزها .

فأحال المجلس هذا الاقتراح الى لجنة تعديل أقساط الضرائب .

---

(١) الوقائع المصرية عدد ١٩ مارس سنة ١٨٨٢ .

٢٨ ـ و (تقرير) من أحمد بك على وعبد الشهيد افندى بطرس، يتضمن بسط حالة مديريات اسنا وقنا وجرجا ، وخلوها من السكك الحديدية وحرمانها فى الجملة من المجالس (المحاكم) والمدارس ومن أية ترعة صيفية ، وعرضا على المجلس أن يطلب من كل ناظر (وزير) متعلق بنظارته أحد هذه الأوجه اجراء اللازم على نظارته حسبما تقتضيه المساواة والانصاف والعدالة •

فقال احمد افندى عبد الغفار انه يحسن أن يكتب المجلس عن الأمر الأول وهو انشاء سكة حديدية الى نظارة الأشغال للنظر فيه واجراء التصميم اللازم عنه ، وبالنسبة لانشاء المحاكم النظامية فى هذه الجهات يرى وجوب ذلك ، ومخابرة الحكومة فى شأنه ، وأما عن انشاء المدارس فيرى انه مرتبط بتقرير عبد السلام بك المويلحى ، فمتى جاء ناظر المعارف الى المجلس ومعه البيانات المطلوبة فحينئذ ينظر فى هذا الأمر ، فوافق المجلس على هذا الرأى •

٢٩ ـ ثم تلى (تقرير) من سليمان افندى منصور بالشكوى من أنه فى العام الماضى (سنة ١٨٨١) جرى تركيب وابور ثابت بفم ترعة الصيصة الآخذة من ترعة الشرقاوية بالقليوبية للخواجه بولاد وترتب على تركيبه واحتكاره ضرر لملاك نحو ثلاثين ألف فدان ، وحرمانها الرى ، واقترح أن يطلب المجلس من نظارة الأشغال ايفاد لجنة من طرفها للنظر فى ذلك •

فقرر المجلس مخابرة وزارة الأشغال فى هذا الصدد •

٣٠ ـ وتلى (تقرير) من عبد السلام بك خفاجى يتضمن انتخاب لجنة من النواب تكون مستديمة الاجتماع بعد انتهاء مدة انعقاد المجلس للنظر فيما تضعه الحقانية من قوانين المحاكم النظامية وتقديمها فى السنة المقبلة (١٨٨٣) بعد أن تكون فحصت عنها فى خلال العطلة ، حتى يتيسر للمجلس التصديق عليها فى السنة المقبلة ، فاعترض عبد السلام بك

المويلحى على هذا التقرير قائلا ان وضع اللوائح والقوانين من خصائص الحكومة ، على أن اللجنة المطلوب تشكيلها فى التقرير لا يصح أن تبرم أمرا من نفسها ، بل لا بد من عرض ما تراه على المجلس لينظر فيـــه ، فالفائدة المترتبة عليها قليلة بالنسبة الى صعوبة تشكيلها ، فضلا عن مخالفه ذلك للنظام مخالفة صريحة ، واقترح عدم البحث فى هذا التقرير •

فوافقت الأكثرية على رأيه •

واجتمع المجلس يوم الأحد ٥ مارس سنة ١٨٨٢ (١٥ ربيع الثانى سنة ١٢٩٩ هـ) برئاسة سلطان باشا وحضور٦٥عضوا ونظر فى مقترحات أخرى مقدمة من الأعضــاء تتعلق بالشئون العامة ، فطلب بيانات عنها من وزارة الأشغال •

وفى جلسة الأربعاء ٨ مارس سنة ١٨٨٢ (١٨ ربيع الثانى ســـنة ١٢٩٩ هـ) تليت أجوبة وزارة الأشغال عما طلبه المجلس من البيانات فى بعض المسائل •

وبجلسة السبت ١١ مارس ســـنة ١٨٨٢ (٢١ ربيع الثـــانى سنة ١٢٩٩ هـ) استأنف المجلس النظر فى مقترحات الأعضاء •

مناقشة المجلس فى مشروع تعميم التعليم

اجتمع المجلس يوم الأحد ١٢ مارس سنة ١٨٨٢ (٢٢ ربيع الثانى سنة ١٢٩٩ هـ) برياسة سلطان باشا وحضور ٦٨ عضوا وحضر الجلسة عبد الله باشا فكرى ناظر المعـــارف لتقديم البيـــانات المطلوبة فى تقرير عبد السلام بك المويلحى المتقدم ذكره ، فألقى عبد الله باشا فكرى خطابا بليغا مسهبا عن حالة التعليم فى مصر وقتئذ افتتحه بقوله :

« دعيت الى هذا المجلس الكريم ، بناء على تقرير أحد أعضـــائه الوجهاء ، المتعلق بتوسيع دائرة المعارف العمومية فى الخديوية المصرية ، فأتيت لتقديم الايضاح اللازم عن الأسئلة الواردة فى هذا التقرير » •

ثم أخذ يجيب على الأسئلة بتفصيل واف شرح فيه حالة التعليم فى هذا العصر وجهود الحكومة فى نشر العلوم ، ثم استحث همم الأعضاء لمد يد المساعدة فى تأسيس بعض المدارس على نفقتهم ، أى أنه أيد اقتراح عبد السلام بك المويلحى ، وقدم للمجلس نماذج للمدارس التى تنشئها الحكومة ، ثم قال :

« على أنه ليس من اللازم أن تكون مكاتب الأهالى بتلك المثابة من الرونق والتحسين ، وانما اللازم فيها محل واحد أو عدة محلات حسب اللزوم تكون مبنية بناء بسيطا ولو بالطوب الأخضر ، فالمقصد المنفعة التى تحصل فى ذلك المحل ، لا المحل بالذات ، فمن تيسر له أن يجعل المكتب على أحسن حال فله ذلك ، ومن أراد التوسط أو الاقتصار على القليل الممكن ، فهو خير ممن لا يفعل شيئا ، فالمناسب ألا يكلف أحد الا وسعه ، ولا تحمل بلدة الا على قدرها ، قال الله سبحانه وتعالى : « لينفق ذو سعة من سعته ، ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله ، لا يكلف الله نفسا الا ما أتاها ، سيجعل الله بعد عسر يسرا » ، فهذه الأمور بتوفيق الله تعالى سهلة ، وأعناق المصاعب لديكم مذللة والحضرة الخديوية وحكومتها السنية لمقصدكم مؤيدة ، ونظارة المعارف لرأيكم معضدة ، والله سبحانه المسئول أن يوفقنا ، ويديم لنا التوفيق لخير الأحوال ، ويسهل لنا الوصول الى غاية الكمال » [1] .

وقد بدا من الأعضاء الارتياح التام لبيان عبد الله باشا فكرى ، وما تضمنه من الآراء الصائبة ، وما يفيض به من العواطف النبيلة .

وعقبوا عليه بما يدل على نضج فى الأفكار ، وأريحية فى المساهمة فى تعميم التعليم ، اذ نهض عبد السلام بك المويلحى وشكره على عنايته بموضوع تعميم التعليم ، وطلب تأليف اللجنة التى نوه اليها فى تقريره .

---

(١) عن مضبطة مجلس النواب ــ الوقائع المصرية عدد ٢٨ مارس سنة ١٨٨٢ .

ووافق المجلس على تشكيلها ، وطلب محمد بك الشواربى تدريس فنون الزراعة فى المدارس المزمع انشاؤها، وأقره عبد الله باشا فكرى على رأيه، وأشار الى أن مجلس المعارف الأعلى قد ألف لجنة فرعية لتحديد أنواع الدراسة ، وما يلزم من الدروس فى كل مدرسة ، وأنها مشتغلة بذلك ومتى فرغت منه تعرض لائحتها على المجلس ، قال :

« ثم ان اللجنة التى ستشكل من هذا المجلس الكريم ، للنظر فى انشاء المكاتب الابتدائية ستهتم بملاحظة هذا الأمر لا محالة » ، ووعـد بالحضور فى جلسات اللجنة المذكورة لمشاركتها فى مهمتها (١) .

أجوبة وزارة الأشغال

اجتمع المجلس يوم الاثنين ١٣ مارس سنة ١٨٨٢ (٢٣ ربيع الثانى سنة ١٢٩٩ هـ) برياسة سلطان باشا ، وحضـور ٦٩ عضـوا ، وحضر الجلسة محمود باشا فهمى وزير الأشغال ، وأدلى بالبيـانات التى طلبها المجلس عن الاقتراحات المقدمة من الأعضاء واستغرقت تلاوتها والمناقشة فيها هذه الجلسة .

قوانين المحاكم الأهلية (الوطنية)

تقدم القول بأن لائحة ترتيب المحاكم الأهلية النظامية صدرت فى عهد وزارة شريف باشا .

وقد أرسلت وزارة البارودى الى مجلس النواب كتابا تلى بالجلسة التى انعقدت يوم ١٨ مارس سنة ١٨٨٢ (٢٨ ربيع الثانى سنة ١٢٩٩ هـ) ، وخلاصته : أن اللجنة المشكلة بوزارة الحقانية للبحث فيما يلزم لترتيب المحاكم الأهلية قد اجتمعت يوم ١٥ مارس سنة ١٨٨٢ ، ورأت أن يكون العمل بالمحاكم الأهلية فى المواد التجارية ، بمقتضى قانونى التجـارة :

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٨ مارس سنة ١٨٨٢ .

البرى ، والبحرى ، المتبعين بالمحاكم المختلطة ، ولما كانت هذه المقررة لانعقاد مجلس النواب ، تنهى فى يوم ٢٦ مارس ، فالمقترح أن ينتخب المجلس لجنة من أعضائه ، يعهد اليها النظر فى فترة اجازة المجلس فى القانونين المذكورين ، وفى باقى القوانين التى ترسلها اليها لجنة الحقانية بواسطة مجلس الوزراء ، وأن كل ما يتم من هذه القوانين يرسل الى أعضاء اللجنة فى محلات وجودهم ليمكنهم النظر فيها وتحضير ملاحظاتهم، حتى اذا ما انعقد المجلس فى السنة الآتية (وهو مع الأسف لم ينعقد) يمكنهم أن يقرروا بدون تأخير ما يرون فيها » ، وأرسلت رياسة مجلس الوزراء مع هذا الكتاب ثمانين نسخة ، من قانونى التجارة البرى ، والبحرى .

وأبدى محمد بك الشواربى ملاحظة سديدة تدل على شعور النواب واعتزازهم باستقلال هيئتهم ، اذ قال : الأولى أن ترسل الحكومة السنية ما تروم ايصاله الى النواب ، بواسطة رئيس مجلسهم ، وهو يبلغه اليهم فى أماكنهم ، ولا توسط فى ذلك المديريات .

وهذه الملاحظة فضلا عما تدل عليه من اعتداد المجلس باستقلاله عن الادارة ، فانها تنطوى على شعور واضح بسوء الظن فى الادارة،وهذا الشعور قديم ، ولم يزل مستمرا (ويا للأسف) حتى اليوم ، وقد أيد ابراهيم افندى الوكيل رأى الشواربى بك ، اذ قال : أوافق على هذا الرأى خصوصا وأن وظيفة رياسة المجلس مستمرة لا عطلة فيها ، وأرجو أن يكتب بمضمونه الى رياسة مجلس النظار ، ليكون ارسال أجزاء القوانين الى النواب بواسطة رئيسهم ، فوافق المجلس على ذلك .

اختصاص المجلس فى مادة العرائض

اجتمع المجلس يوم الاثنين ٢٠ مارس سنة ١٨٨٢ (أول جمادى الأولى ، سنة ١٢٩٩ هـ) برياسة سلطان باشا ، وحضور ٧١ عضوا ، ونظر

فى تقارير (لجنة العرائض) التى أحيل عليها الفحص عن العرائض المقدمة للمجلس من مختلف الجهات،وكان قرار اللجنة احالة العرائض الى الوزارات المختصة بها ، كما تقضى بذلك المادة ٣٩ من اللائحة الأساسية (الدستور) ، وجرت مناقشة فى اختصاص المجلس فى اصدار قرارات عن موضوع هذه العرائض انتهت باقرار رأى اللجنة فى احالة كل عريضة الى الوزارة المختصة بها بحيث اذ رأى المجلس منها تغاضيا عما يعتبره حقا يستوجب الاهتمام ، فالوزارة تكون مسئولة،وعلى هذه القاعدة نظر المجلس فى بقية العرائض فأحال كل عريضة الى الوزارة المختصة بها

قانون الانتخابات

بعد أن انتهى المجلس من المناقشة فى مسألة تعميم التعليم ، بجلسة ١٢ مارس سنة ١٨٨٢ ، أعلن سلطان باشا أن الحكومة بعثت الى المجلس بمشروع قانون الانتخاب ، فتقرر احالته الى اللجنة الدستورية (لجنة اللائحة) لبحثه وتقديم ملاحظاتها عليه ، وقد قامت بمهمتها وأنجزت تقريرها •

فاجتمع المجلس يوم الثلاثاء ٢٢ مارس سنة ١٨٨٢ (٢ جمادى الأولى سنة ١٢٩٩ هـ) برياسة سلطان باشا ، وحضور ٧١ عضوا للنظر فى تقرير اللجنة ، واقرار مواد القانون ، وقبل النظر فى ذلك لاحظ أحمد افندى محمود أنه قد انتخب فى الانتخاب الأخير خمسة أعضاء زيادة عما كان مقررا فى اللائحة القديمة ، وأنه قد جرى تحقيق انتخابهم ، وقرر المجلس وقتئذ قبولهم واقرارهم نوابا بعد ورود قانون الانتخاب منصوصا فيه على زيادة عدد النواب ، وقد ورد القانون ، فعند اقراره فى المجلس وجب ادخال الخمسة الأعضاء المذكورين وحسبانهم نوابا قانونيين،فوافق المجلس على هذا الرأى •

ثم تلا تقرير اللجنة ، وهذا نصه :

« ان قانون الانتخاب الذى أرسلته هيئة النظار الى المجلس بقصد نظره واقراره بمقتضى اللائحة الأساسية ، وكان قد أحيل الى اللجنة ، قد نظرته وأجرت فيه بعض التعديلات والتغييرات الملائمة ، وأرسلته بواسطة رياسة المجلس الى مجلس النظار بقصد نظره ، وهو الآن قد حضر من جانب رياسته مقبولا ، وها نحن نعرضه على هيئتنا العمومية لترى فيه رأيها بعد تلاوته بندا بندا » .

وقرر المجلس بناء على اقتراح أحمد افندى عبد الغفار نظر القانون بصفة مستعجلة اذ لم يكن باقيا من مدة انعقاد المجلس غير أيام قليلة ، فتلى القانون مادة فمادة ، وبعد مناقشات طفيفة أقره بجلسة ٢١ مارس سنة ١٨٨٢ ، ثم صدر به المرسوم الخديوى فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٢ ، وكان هذا القانون آخر الأعمال التشريعية لمجلس النواب .

وخلاصة القواعد التى تضمنها أنه جعل انتخاب النواب على درجتين فينتخب الناخبون مندوبين مئويين (عن كل مائة ناخب مندوب) ، وهؤلاء المندوبون ، هم الذين يتولون انتخاب النواب ، وقيد حق الانتخاب للناخبين بنصاب مالى ، بأن يدفع الناخب فى السنة من الضرائب ، أو الرسوم المقررة خمسة جنيهات على الأقل ، وأعفى من هذا النصاب الطوائف الممتازة ، وهم : العلماء ، والرؤساء الروحانيون ، وحملة الشهادات العالية ، والمدرسون فى المدارس الأميرية والأهلية ، والموظفون العاملون ، والمتقاعدون ، والمحامون ، والأطباء ، والمهندسون ، والصيادلة (مادة ١) ، وجعل سن الناخب احدى وعشرين سنة ، وسن المندوب المئوى والنائب خمسا وعشرين سنة ، ونص على جواز انتخاب الموظفين الملكيين والجهاديين ، على ألا يقبل أحدهم فى النيابة الا بعد استعفائه من وظيفته ، وجعل عدد النواب مائة وخمسة وعشرين نائبا ، منهم : اثنا عشر نائبا عن محافظات السودان ومديرياته (مادة ٦) ، وهى من القواعد الهامة فى هذا القانون ،

اذ جعلت من السودان جزءا لا يتجزأ من الدولة المصرية ، وجعلت من السودانيين وطنيين يتمتعون بالحقوق المخولة لسائر المصريين ، وخول القانون لمجلس النواب حق الفصل فى الطعون الانتخابية .

آخر جلسات المجلس

اجتمع المجلس يوم السبت ٢٥ مارس سنة ١٨٨٢ (٦ جمادى الأولى سنة ١٢٩٩ هـ) برياسة سلطان باشا ، وحضور ٧٣ عضوا ، ونظرا لكثرة أعمال هذه الجلسة طلب سلطان باشا رأى المجلس فيما يجب تقديمه على سواه من الأعمال قائلا : لا يخفى أن هذا اليوم آخر أيام الاشتغال فى اجتماع هذا العام ، فتقرر البدء بتلاوة أجوبة الحكومة على مقترحات النواب ، وأن تتلى بعد ذلك قرارات لجنة العرائض ، وارجاء تقارير النواب الى العام المقبل .

ردود الحكومة على مقترحات النواب

وقد تليت أجوبة الحكومة على البيانات التى طلبها المجلس فى جلساته السابقة حين بحثه فى مقترحات النواب ، وأهمها :

١ ـ جواب وزارة الحقانية على الاقتراح الخاص بانشاء محاكم فى مديريات اسنا ، وقنا ، وجرجا ، ومحصله أن مسألة ترتيب المحاكم هى موضوع النظر فى الوزارة .

٢ ـ جواب رياسة مجلس الوزراء على طلب المجلس وضع قانون للعمد ومشايخ البلاد ، ومحصله أن القانون المذكور موضع نظر وزارة الداخلية ، وأنه كتب اليها بالمبادرة الى اتمامه ، ومتى تم يرسل الى المجلس .

٣ ـ جواب رياسة مجلس الوزراء ، على طلب وضع القانون الخاص

بتنظيم العونة • ومضمونه أن هذا القانون قد كتب عنه الى وزارة الأشغال ومتى ورد منها يقدم للمجلس •

وهنا اقترح محمد بك الشواربى طبع هذا القانون عند وروده وارسال نسخ منه الى النواب ، كما تقرر ذلك فى شأن قانونى التجارة ، وقانون مشايخ البلاد •

وهذا الاقتراح يدلك على صدق عزيمة النواب ، فى متابعة العمل ، أثناء العطلة البرلمانية ، وعدم اضاعتها سدى ، وقد تناقش المجلس فى الاقتراح المذكور ، وقرر أن كل مشروع قانون تضعه الحكومة يرسل الى كل نائب فى فترة العطلة [1] •

٤ ــ جواب رياسة مجلس الوزراء على طلب صور المعاهدات ، والوثائق والاتفاقات المبرمة بين الحكومة والدول ، وخلاصته أنه كتب الى الوزارات بطلبها ، وافادة ثانية فى هذا الصدد بأنه ورد من وزارة الحقانية صور الموجود لديها من تلك العهود والوثائق باللغة العربية ، وأرسلت الى المجلس ، وهى عشر دقائق •

وقد وافق المجلس على أن كل ما يرد اليه مدة العطلة من المشروعات يطبع ويرسل الى الأعضاء ، ومنها المعاهدات والاتفاقات المذكورة ، وقرر المجلس تبعا لذلك بقاء قلم كتاب المجلس أثناء العطلة •

٥ ــ جواب رياسة مجلس الوزراء على طلب وضع القانون الأساسى ، وخلاصته أنه وضع قبل الآن مشروع أمر عال لترتيب مجلس للادارة وتحضير اللوائح والقوانين ، فمتى تم هذا المشروع يرسل الى مجلس النواب لاجراء ما يراه فيه •

٦ ــ جواب رياسة مجلس الوزراء بأنها كتبت الى وزارة المالية باستعجال قانون المعاشات للمستخدمين ، وجواب من المالية بأنها أرسلت الى

---

(١) مضبطة مجلس النواب ، الوقائع المصرية عدد ١٦ ابريل سنة ١٨٨٢ •

المجلس نسختين من ذلك القـــانون ، وعرضت النسختان على المجلس ، فقوبل ذلك بالقبول .

٧ ــ جواب من وزارة المالية على ما رآه المجلس فى أمر الأطيــان التى تروى من الترعة الابراهيمية .

٨ ــ جواب من وزارة المالية على ما كتب اليها بشأن المستحق لأربابه من مال المقابلة ، ومضمونه أنها بذلت الهمة فى اتخاذ الوسائط المؤدية الى انجاز هذه المسألة ، وأنها لم تقصد بافادتها الماضية الا اظهــار الحقيقة ، لا تجسيم الأمر ، ولا تعظيم الصعوبات .

وانتهت المناقشة فى هذه الافادة بالأخذ باقتراح أمين بك الشمسى فى وجوب خصم المقابلة من مال هــذا العام (١٨٨٢) وأن يكتب بذلك لوزارة المالية .

٩ ــ جواب من وزارة المالية على طلب المجلس الخاص بما هو متأخر للأهالى من الديون المتفرقة ، بأنه لم يحصل أدنى تأخـــير فى أداء تلك الديون لأربابها .

وقد اكتفى المجلس بهذا الجواب « علما بأن المالية تجرى فى هــذا الأمر بحسب الأصول المتبعة » .

وانفضت الجلسة عقب ذلك على أن تستأنف انعقادها ثانية فى المساء، فعقد المجلس جلسة ثانية مساء ذلك اليوم، ونظر فى تقارير لجنة العرائض عن العرائض المحالة اليها ، وصدق المجلس عليها ، ثم تلى تقرير اللجنة المنتخبة للنظر فى تعميم التعليم وقد اشتمل على قرار هام أصدرته ، وهو أن يقوم كل نائب بانشاء مكتب من الدرجة الثالثة (مدرسة أولية) فى بلده تعلم فيه القراءة والكتابة وطرف من علم الحساب والفقه والنحو ، دون أن تتكلف الحكومة شيئا من نفقاتها سوى تنازلها عن ملكية الأرض التى تقام عليها وأن تتكفل نظارة المعارف بتعيين مدرسى هذه المكاتب من طلبــة

العلم بالجامع الأزهر وتشرع فى ترشيحهم لتلك الوظائف وتعليمهم ما يؤهلهم للقيام بها كما وعد بذلك ناظر المعارف فى خطبته التى ألقاها بهيئة المجلس [1] .

فأقر المجلس هذا التقرير مع الاستحسان ، ثم انفضت الجلسة ، وكان هذا آخر ما قام به مجلس النواب من الأعمال فى دور انعقاده الأول والوحيد .

ومما يسترعى النظر أن آخر ما ختم به المجلس أعماله هو وضع برنامج شامل لتعميم التعليم ، تتعاون الأمة والحكومة معا على تنفيذه ، وقبول النواب مع الارتياح المساهمة فى هذا المشروع الجليل بتعاهدهم على أن ينشىء كل نائب مدرسة فى بلده ، وهذا يدلك على الشعور الصالح الذى كانت تصدر عنه أعمال النواب فى أول برلمان عرفته مصر الحديثة .

انتهاء الدورة البرلمانية وانفضاض المجلس

ثم اجتمع المجلس يوم الأحد ٢٦ مارس سنة ١٨٨٢ ، وكانت جلسة الختام ، اذ حضر محمود باشا سامى البارودى رئيس مجلس الوزراء حاملا المرسوم الخديوى المؤذن بانفضاض المجلس ، وألقى بهذه المناسبة خطبة وجيزة أثنى فيها على ما بذله النواب من المساعى المحمودة فى دور الانعقاد ، وأعرب عن أمله فى أن يشتغلوا فى فترة العطلة بالمشروعات والمسائل التى ستكون موضع النظر فى الاجتماع المقبل .

خطبة البارودى

قال : « ان المدة القصيرة التى أقمتموها ، والأعمال الكثيرة التى باشرتموها تدل على شدة ميلكم الى النجاح ورغبتكم فى تقدم البلاد ، وحيث ان هذا اليوم هو اليوم المعين لانفضاض المجلس بمقتضى لائحته الأساسية

---

(١) عن الوقائع المصرية عدد ٢٠ ابريل سنة ١٨٨٢ .

فقد أتيت بالأصالة عن نفسى وبالنيابة عن اخوانى لأقدم لكم الشكر على مساعيكم المحمودة ، وأرغب اليكم أن تشغلوا أفكاركم فى مدة الاستراحة بالمنافع العامة والمشروعات التى ستوضع فى العام القابل موضع النظر ليسهل تقريرها بالسرعة اللازمة وهذا هو الأمر العالى الكريم الناطق بانفضاض المجلس على مقتضى القانون ، أقدمه لديكم ، والله المسئول فى توفيقنا جميعا لخدمة الوطن العزيز » (١) .

جواب سلطان باشا

ولما انتهى من خطبته أجابه سلطان باشا رئيس المجلس ، قائلا :

« نشكر للجناب المعظم عنايته باستتابة عطوفتكم فى ختم أعمال المجلس بهذا العام ونسأل الله أن يوفقنا فى العام القابل لاتمام المقاصد الخيرية والمنافع العمومية التى منع قصر الوقت فى هذا الاجتماع من اخراجها الى عالم الفعل، وأن يلهمنا ما يؤيد الاتحاد ويزيد تأليف القلوب، لنكون يدا واحدة وقلبا واحدا على خدمة هذا الوطن العزيز بما يحتاج اليه من أنواع الاصلاح (٢) .

نظرة عامة فى مجلس النواب

كان نواب سنة ١٨٨١ - ١٨٨٢ جميعا من طبقة الأعيان ومن ذوى العصبيات فى المدن والأقاليم ، وكثير منهم من العائلات التى سبق أن انتخب أفراد منها أعضاء فى مجلس شورى النواب القديم ، وهم يمثلون طبقة واحدة فى المجتمع ، وهى طبقة الأعيان ، ولم يشذ منهم نائب واحد ، فلم تكن طبقة التجار والصناع ممثلة فى المجلس ، اللهم الا النزر اليسير من التجار ممن انتخب باعتباره من الأعيان ، وخلا المجلس أيضا من

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٧ مارس سنة ١٨٨٢ .
(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٧ مارس سنة ١٨٨٢ .

الطبقات المتخرجة فى المدارس العالية ، لأنها لم تكن من ذوى العصبيات فى المدن والأقاليم ، ولأنها كانت منصرفة الى مناصب الحكومة ، ومجلس النواب من هذه الناحية ، أى من ناحية التكوين ، لم يكن يختلف فى شىء عن مجلس شورى النواب فى عهد اسماعيل ، وكان من أعضائه نواب مخضرمون أدركوا النيابة فى المجلسين ، فجمعوا بين العهدين ، نذكر منهم : محمــود بك العطار ، عبد الســلام بك المويلحى ، محمــد بك الشواربى ، هلال بك منير ، الشيخ العدل أحمد ، محمد بك الصيرفى ، الشيخ أحمد على محمود ، ابراهيم أفندى الوكيل ، على بك شعير ، السيد افندى الفقى ، أحمد افندى عبد الغفار ، أحمد بك أباظه ، مراد افندى السعودى ، عثمان افندى غزالى ، محفوظ افندى رشوان ، مهنى أفندى يوسف عمر ، محمد أفندى أبو سحلى .

أدرك هؤلاء النواب عهــد اسماعيل فى النيــابة فاكتسبوا مرانا فى الحياة النيابية ، ولا بد أنهم قد لاحظــوا مبلغ التطــور فى حالة المجلس وسلطته ، فقد كان مجلس شورى النواب أداة مطواعة فى يد الخــديو اسماعيل ، ولم تكن له سلطة قطعية أو أثر فعلى فى توجيه سياسة الحكومة ، ولا فى أى شأن من الشئون ، أما مجلس النواب الذى اجتمع فى عهــد الخديو توفيق ، فقد كان مجلســا نيابيا كامل الســلطة ، بل كان بمثابة جمعية تأسيسية تضع الدستور وتعدله وتقره ، وصارت الوزارة مسئولة أمامه ، أى صار له من السلطة ما للمجالس النيابية الحديثة .

واذا نظرنا الى أعمال مجلس النواب نجد أن أعضاءه قاموا بواجبهم فى الجملة خير قيام ، واذا استثنينا موقفهم من وزارة شريف باشا وتحديهم لها حتى اضطروها الى الاستقالة كما تقدم بيانه (ص ٢٢٠) فان مواقفهم فيما عــدا ذلك كانت حســنة ، ودلت على كفاية واخــلاص وأمانة فى الاضطلاع بأعباء النيابة ، أما موقفهم من وزارة شريف باشا ، فهــو خطأ سياسى جسيم لا شك فيه ، لأنهم اشتركوا فى المؤامرة التى دبرها زعماء

الحركة العرابية لاسقاط شريف باشا ، واحلال البارودى مكانه • وقد يلتمس لهم عذر فى هذا الموقف ، اذ كانوا حديثى عهد بالحياة البرلمانية وبالمؤامرات الحالية من النزاهة التى يدبرها الزعماء ، فاتبعوا ما أملوه عليهم واثقين باخلاصهم وبعد نظرهم ، وشاركوهم فى مؤامرة أضرت بالبلاد ضررا كبيرا ، على أنهم قد استردوا بعد ذلك استقلالهم فى الرأى والعمل ، فلم يسايروا الزعماء فيما اعتزموه من خلع الخديو توفيق ، ورفضوا النزول على ارادتهم فى اجتماع دار سلطان باشا كما سيجىء بيانه فى الفصل الآتى ، وهذا يدلك على أنهم قد أسفوا على ما تورطوا فيه من اسقاط وزارة شريف ، واعتزموا ألا يكونوا أداة لينة لتحقيق مطامع الزعماء ، وهو شعور شريف يشكرون عليه •

وفيما عدا موقفهم من وزارة شريف ، فان أعمالهم فى المجلس ومناقشاتهم تدل على مستوى ممتاز فى الكفاية ، والغيرة الوطنية ، وسداد الرأى ، فقد طرقوا فى مقترحاتهم ومناقشاتهم كل أبواب الاصلاح الذى تحتاج اليه البلاد ، فى التعليم ، والقضاء والرى ، والزراعة ، والمالية ، والاقتصاد ، والادارة ، والمواصلات ، وكانت خطبهم ومناقشاتهم وجيزة واضحة المعنى ، بعيدة عن التطويل الممل والعبارات الجوفاء ، وكانت لهم نظرات صادقة فى كثير من الشئون ، وآراء صائبة ، تدل على سلامة المنطق والالمام بالنظام النيابى ، وحسن الاحاطة بالشئون الحيوية ، اعتبر لهم ذلك فى مناقشتهم الخاصة بانتخاب الوكيلين ، والأغلبية المطلقة ، والأغلبية النسبية (ص ٢٦٣) ، وبحثهم فى علاج الخلل الذى كان موضع شكوى الجمهور فى مصلحة المساحة ، ومناقشتهم فى علاج غلاء الأسعار ، وتضخم المعاشات ، واستعجال اصلاح القضاء ، ومقترحاتهم فى نظام الرى ، وتأمل فى الاقتراح الخاص بمشروع خزان أسوان وملاحظاتهم السديدة على مشروع قانون امتيازات العرب ، ومناقشاتهم فى مشروع تعميم التعليم ، نجد أنهم على قصر المدة التى اجتمع فيها المجلس قد بذلوا أقصى ما أمكنهم من الجهد لأداء واجبهم ، وبدت منهم رغبة صادقة فى أن يتابعوا البحث

والدرس فى فترة عطلة المجلس ، وبرهنوا على أريحيتهم بما تعاهدوا عليه من أن ينشىء كل نائب مدرسة فى بلده على نفقته ، فبرهنوا على روح طيبة فى تقدير العلم ، والبذل فى سبيل الصالح العام .

وقد كان فى المجلس نواب بارزون ، رفعوا من شأنه بما حفلت به مضابطه من سديد القول وصائب الآراء ، نذكر منهم على سبيل المثال (لا على سبيل الحصر) : محمود بك العطار . عبد السلام بك المويلحى (وكانا من النواب البارزين فى مجلس شورى النواب القديم) . حسن باشا الشريعى . سلطان باشا . مهنى أفندى يوسف عمر . سليمان باشا أباظه . عبد الشهيد أفندى بطرس . ابراهيم أفندى الوكيل . أحمد أفندى عبد الغفار . أحمد أفندى محمود . أمين بك الشمسى . محمد بك الشواربى . عبد المجيد افندى البيطاش . أحمد بك على العديسى ، وغيرهم ، فهؤلاء النواب وأمثالهم لا يقلون كفاية عن نواب المجالس الحديثة .

ومما يدلك على فضل هذا المجلس أن مصر تمتعت طول مدة انعقاده بالهدوء والسكينة والاصلاح والتقدم ، ولم تنتقض أحوالها الا بعد انفضاضه ، ولو استمر مجتمعا لكان من الراجح أن يحول دون كثير من الكوارث والنكبات التى أدت الى الاحتلال .

وصفوة القول ان صفحة المجلس النيابى الذى انتخب سنة ١٨٨١ هى صفحة مشرقة تدل على أن نواب ذلك العهد قد اضطلعوا بأعباء النيابة، وأدوا واجبهم فى كفاية وغيرة ونزاهة ، ولو طال بهم العهد ، ولم تدبر السياسة البريطانية المكايد والمؤامرات لمصر ومجلسها النيابى ، لكان له أكبر الأثر فى نهضة مصر وتقدمها ، ويعد هذا المجلس خير عنوان لكفاية الأمة منذ خمس وخمسين سنة للنظام البرلمانى الحديث .

من غرائب القدر أن النواب لم يتسلموا أمر اعتماد عضويتهم [1] التى تنص عليها المادة ٦٦ من قانون الانتخاب الا بعد انفضاض المجلس ، فبعد انفضاضه ذهب النواب الى السراى الخديوية ، ومثلوا فى حضرة الخديو ، فسلم كلا منهم تقرير نيابته المؤذن بانتخابه نائبا لمدة خمس سنوات ، ومعلوم أن المجلس لم يجتمع رسميا بعد انفضاضه ، ومعنى هذا أن النواب تسلموا تقارير نيابتهم بعد انتهاء هذه النيابة فعلا . وهذا من عجائب القدر ، ومن سوء حظ مصر ، اذ لم يجتمع مجلس النواب الا فى دور انعقاده الأول ، وكان هذا الانعقاد هو الأول والآخر ، فقد تلاحقت الأحداث على مصر فى فترة العطلة ، وانتهت بالاحتلال الانجليزى ، فألغى مجلس النواب ، وحل محله مجلس شورى القوانين المجرد من كل حول وسلطة .

---

(١) يسمى عرابى هذه الأوامر فى مذكراته المخطوطة ص ٢٥٣ « التقارير النيابية » ، وقد جرينا على هذه التسمية ، لانها أبلغ عبارة من أوامر اعتماد العضوية .

الفصل الحادى عشر

ظهور الفتن

بعد انفضاض مجلس النواب

كانت مدة انعقاد المجلس فترة تقدم ونشاط تمتعت مصر خلالها بالهدوء والسكينة فى ظل النظام الدستورى ، ولم تكد تنتهى الدورة النيابية حتى اكفهر جو الصفاء الذى ساد مصر من قبل، وأخذت الأحداث تتوالى على البلاد ، فكأن انفضاض المجلس كان نذيرا بالانتكاس والرجعة ، ولقد كان محتملا لو بقى المجلس منعقدا أن يعالج هذه الأحداث بالحكمة والروية ، ولكن شاءت الأقدار والملابسات أن يضطرب الجو بعد انتهاء الدورة البرلمانية ، فاحتملت وزارة البارودى وحدها تبعة معالجة الموقف ، وواجهت مشكلات عدة ، داخلية وخارجية ، وتفاقم الخلاف بينها وبين الخديو حتى أدى الى استقالتها .

وأول الأحداث الداخلية التى انتابت البلاد بعد انفضاض مجلس النواب هو مؤامرة الضباط الشراكسة .

مؤامرة الضباط الشراكسة والحكم عليهم

هى حادثة خطيرة كان لها تأثير كبير فى تطور الثورة العرابية ، بل

فى مصير البلاد قاطبة ، وخلاصتها أنه فى شهر ابريل سنة ١٨٨٢ علم عرابى من طلبه باشا عصمت قائد اللواء الأول أن بعض الضباط الشراكسة يأتمرون به ويدبرون الأمر لقتله وقتل رؤساء الضباط الوطنيين والوزراء، وأن بعض من صدر اليهم الأمر منهم بالسفر الى السودان كانوا قوام هذه المؤامرة ، فعرض عرابى الأمر على الوزراء ثم على الخديو ، فتقرر تحقيق هذه المؤامرة فى مجلس حربى ، وتألف هذا المجلس برياسة الفريق راشد باشا حسنى الشركسى ، وقد اختاره عرابى لرياسة المجلس ؛ لاعتداله ونزاهته وصلاحه وتقواه ، حتى يكون التحقيق خاليا من الأغراض ، وتكون الأحكام عادلة لا يشوبها شىء من الظلم [١] .

فأخذ المجلس فى التحقيق، وسأل من عرفت أسماؤهم من المتآمرين، فدلوا على ثمانية عشر ضابطا مشتركين معهم فى المؤامرة ، فأمر المجلس بالقبض عليهم وأخذ فى استجوابهم ؛ فدل هؤلاء أيضا على غيرهم ، فقبض عليهم ، حتى بلغ عدد المعتقلين نحو أربعين ضابطا ، وفي مقدمتهم عثمان باشا رفقى وزير الحربية السابق ، وخصم العرابيين اللدود ، وقد سيق المقبوض عليهم الى ثكنة قصر النيل ، وعوملوا بالغلظة والشدة .

اختلفت الآراء فى حقيقة هذه المؤامرة ، فقال بعض الرواة : انها مؤامرة حقيقية كان القصد منها اغتيال رؤساء الحزب العسكرى وفى مقدمتهم عرابى ، وقال البعض الآخر : انها مؤامرة خيالية ، قوامها فزع عرابى وخوفه على حياته ، فصدق الرواية التى خلقتها أوهام المفسدين ، وأراد الانتقام من خصومه ، وقد كان عرابى لا يفتأ تساوره الهواجس من ناحية خصومه ، فتارة كان يخشى على حياته من الخديو توفيق ، وطورا من الخديو السابق اسماعيل باشا ، وقد وقعت فى هذا الشهر حادثة أخرى دلت على مبلغ فزعه ، ذلك أن احدى زوجات اسماعيل رغبت فى العودة الى مصر، فبلغ الحكومة نبأ هذه الرغبة فى أوائل ابريل سنة ١٨٨٢ ، فانزعج

(١) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٢٥٦ .

العرابيون لهذا النبأ مخافة أن يكون من ورائه دسيسة من الخديو السابق، وخشى توفيق أيضا من هذه الدسيسة ، فاستقر رأى عرابى على منع الأميرة من النزول الى البر ، فلما جاءت الاسكندرية منعتها السلطات من النزول من الباخرة وأمرتها بالرجوع ، فرجعت الى حيث كانت ، وكذلك نفت الحكومة الكونت ماكس لافيزون Max Lavison مدير أملاك اسماعيل من القطر المصرى اتقاء لدسائس الخديو السابق ، ومن هنا جاء الظن بأن له يداً فى تدبير المؤامرة الشركسية ، فقد قيل انه دبرها بقصد احداث فتنة فى البلاد ، يكون من ورائها رجوعه الى الحكم ، وأنه أنفذ الى مصر راتب باشا خصيصا لتدبير المؤامرة ، فاتفق مع بعض الضباط الشراكسة على تأليف جمعية منهم لاعدام رؤساء الجيش من العرابيين ، وعاد الى أوربا بعد وضعه خطة المؤامرة ، وقد وشى بالمتآمرين ضابط منهم اسمه راشد أفندى أنور كان منضما اليهم وعرف سر المؤامرة ، فأفضى بها الى عرابى باشا .

وقال آخرون : ان حقيقة المؤامرة أنه ظهرت بين الضباط الشراكسة ومن ينتمون اليهم حركة تذمر واستياء من تخطيهم فى الترقيات الأخيرة ، والحاق بعضهم بالمراكز الخالية بالجيش المصرى فى السودان ، فاعتقدوا أنهم مقصودون بالذات ، وأن الغرض من نقلهم الى السودان هو النكاية بهم ، وفى الحق أنه لم يكن ثمة مقصد ولا نكاية ، بل ان ارسالهم الى السودان كان تطبيقا للقاعدة المتبعة من استبدال وزارة الحربية ضباط الجيش المصرى فى السودان بضباط غيرهم بطريق الدور ، على ألا تتجاوز مدة خدمة الضابط فى السودان أكثر من ثلاث سنوات ثم يستدعى الى مصر ويعين بدله ، فلما جاء وقت الاستبدال الأخير عين وزير الحربية ١٠١ ضابط ليحلوا محل من قضوا مدتهم بالسودان ، ومن هذا العدد ٨٦ ضابطا من المصريين و ٩ من الشراكسة و ٦ من الأتراك ، وهذه النسبة تدل على أن الوزارة لم تخرج عن المألوف فى التعيين ، ولكن الضباط الشراكسة أبوا أن يذعنوا للأمر ، وامتنعوا عن السفر الى السودان ، وبدرت من بعضهم عبارات تهديد ووعيد فى لحظات حنق وطيش ، فسرها الموالون لعرابى بأنها

مؤامرة مدبرة لاغتياله ، والواقع ألا تدبير ولا مؤامرة ، ونحن نميل الى هذه الرواية ، لأنها أقرب الى المنطق والعقل ، ولأن المعروف عن عرابى أنه كان شديد الخوف على حياته ، وهذا العامل له أثر كبير فى تكوين شخصيته ، وظهر أكثر ما يكون فى معركة التل الكبير ، وفى موقفه بعد الهزيمة مما سنذكره فيما يلى :

ومهما اختلفت الآراء فى حقيقة هذه المؤامرة ، فلا جدال فى أن العداوة بين العرابيين والضباط الشراكسة كانت كامنة فى النفوس ، وأن كلا الفريقين كان يأتمر بالآخر •

وضعت الحكومة يدها على المتهمين فى المؤامرة ، وتألف المجلس الحربى كما أسلفنا برياسة الفريق راشد باشا حسنى للتحقيق معهم ومحاكمتهم ، وراشد باشا هذا كان نصيرا للحرية ، وكان فوق ذلك من خيرة قواد الجيش ، وممن أبلوا البلاء الحسن فى واقعة القصاصين كما سيجىء بيانه •

تألف المجلس العسكرى من خمسة عشر عضوا ، منهم على باشا الروبى ، وعلى باشا فهمى ، وطلبه باشا عصمت ، وعبد العال حلمى باشا، ومحمد رضا باشا ، وكلهم من الموالين لعرابى ، وكان يحسن بهؤلاء أن يردوا أنفسهم عن الحكم فى الدعوى ضمانا للعدل ، لأن أكثرهم ممن اتهم الضباط الشراكسة بالائتمار به •

انعقد المجلس واستجوب المتهمين ، وعددهم أربعون ، وأخذ فى محاكمتهم ، وقد اعترف أحدهم القائمقام يوسف بك نجاتى بالمؤامرة ، وأقر بأن راتب باشا هو مدبرها ، وأنه أغرى الضباط الشراكسة بحضور عثمان باشا رفقى بقتل عرابى ، واعترف بعض الضباط المتهمين بما يؤيد اعتراف نجاتى بك [1] •

---

(١) الوطن عدد ٢٩ ابريل سنة ١٨٨٢ •

وفى ٣٠ ابريل سنة ١٨٨٢ (١٢ جمادى الثانية سنة ١٢٩٩ هـ) أصدر المجلس حكمه فى القضية ، وهو يقضى على الأربعين ضابطا المتهمين بالنفى المؤبد الى أقاصى السودان ، مع تجريدهم من الرتب العسكرية والامتيازات والنياشين ، وأن يكونوا متفرقين فى الجهات التى ينفون اليها، ولا تكون هذه الجهات فى مركز الحكمدارية (الخرطوم) ولا المديريات ولا السواحل ، وصدر هذا الحكم أيضا على اثنين من غير العسكريين مع تجريدهما من الحقوق المدنية ، وأحيلت محاكمة خمسة غيرهما الى المحاكم الأهلية ، وحكم على راتب باشا الذى عد محركا للمؤامرة بالتجريد من الرتب العسكرية والامتيازات والنياشين ، وحرمانه العودة الى مصر ، واذا عاد يقضى عليه بالنفى على النحو السابق ، وذكر المجلس فى حكمه أن الخديو اسماعيل هو الباعث على هذه الحركة مستعينا بالمرتبات التى تصرف له من خزانة الحكومة ، ولذلك تقرر أن يكون للخديو ولمجلس الوزراء النظر فى أمر قطع مرتباته .

وهاك أسماء الضباط الذين حكم عليهم المجلس العسكرى [1] :

عثمان باشا رفقى (فريق) . يوسف بك نجاتى (أميرالاى) . محمود بك فؤاد (قائمقام) . محمود أفندى طلعت (بكباشى) . حسن افندى حلمى . رجب افندى ناشد . عبد الله افندى لطيف (بكباشية) . عثمان افندى فاضل . على افندى ناصف (صاغ) . محمد افندى لمعى . محمود افندى همت . محمد افندى شفقت . سليم افندى صائب . حسين افندى محمد . موسى افندى كليم (يوزباشية) . مصطفى افندى رامى . عمر افندى فخرى . أحمد أفندى عزى . أمان أفندى بشير . محمد أفندى أمين شكرى . أحمد أفندى راشد. رشوان افندى نجيب (ملازمون أول) يوسف أفندى صديق . خليل افندى حسنى . مصطفى افندى عابد . محمد افندى شاكر . محمد افندى نيازى . خورشيد افندى لبيب.

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٢ مايو سنة ١٨٨٢ .

أحمدى أفندى فهيم • يونس افنـدى شريف • حافظ افنـدى فهمى • محمد افندى رشدى • صادق افندى فوزى • محمد افندى فؤاد • محمد افندى شفيق • أحمد افندى وصفى (ملازمون ثوان) • مصطفى افندى مهرى • سليم افندى شوقى (يوزباشيان) محمد افندى على (ملازم ثان) ومجموع هؤلاء أربعـون ضابطا • عمر افنـدى رحمى • ابراهيم افندى خليل ، ملكيان •

رفع الحكم الى الخديو للتصديق عليه ، فرآه بالغا منتهى القسوة ، فامتنع عن اقراره ، ووقع من أجل ذلك خلاف كبير بينه وبين الوزارة ، اذ أصر على تعديل الحكم ، وتمسكت الوزارة باقراره ، واستدعى الخديو يوم ٢ مايو السير ادوار مالت قنصل انجلترا ، والمسيو سنكفكس قنصـل فرنســا واستشارهما فى الأمر ، فأشـــار عليه ألا يقر الحكم [١] ، وكان من حقه تخفيفه وتعديله من تلقاء نفسه ، دون مشاورة القنصلين ، ولكن ما جبل عليه من التردد والضعف جعله يستشيرهما فيما لا دخل لهما فيه ، واستدعى باقى قناصل الدول العظمى وطلب اليهم معونة الدول [٢] ، فهاج ذلك سخط الوزراء والعرابيين جميعا ، وزاد سخطهم أنه شرع أيضا فى عرض الحكم على السلطان بحجة أن بعض المحكوم عليهم نالوا منه رتبا عسكرية عالية ، فعد العرابيون بحق أن اقحام السلطان فى هذه المسألة الداخلية هو تنازل عن الامتيازات التى نالتها مصر فى استقلالها بشئونها الداخلية ، وقد ساء الوزراء أن الخديو لم يشركهم لا فى استشارة قناصل الدول ، ولا فى الرجوع الى الباب العالى فى اقرار الأحكام أو تعديلها ، وكان هذا المسلك فى الواقع خروجا على القاعدة النظامية المعروفة ، وهى ان الخديو يحكم بواسطة مجلس وزرائه ، فضلا عن منافاته لمبدأ المسئولية الوزارية •

وفى ٦ مايو عرض الوزراء على الخديو حسما للخلاف ومنعا لتدخل

---

(١) ، (٢) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ٤٢ ، ٤٣ •

السلطان أن يصدر أمره بتعديل الحكم ، وأن يستبدل به النفى خارج القطر ، على أن يختار المحكوم عليهم الجهة التى يريدونها ، ولكن الخديو رفض هذا الحل ، بحجة أنه عرض الأمر على السلطان ، ثم عرض الخلاف من جديد على قناصل الدول ، فارتأت الدولتان الفرنسية والانجليزية ، أن يستعمل الخديو حقه فى تعديل الحكم دون انتظار رأى السلطان [1] ، وهذا ما انتهى اليه ، فقد أصدر ارادة سنية فى ٩ مايو سنة ١٨٨٢ (٢١ جمادى الثانية سنة ١٢٩٩ هـ) بتعديل الحكم الى النفى من القطر المصرى، والترخيص للمحكوم عليهم بالتوجه أنى شاءوا خارج القطر مع عدم حرمانهم رتبهم ونياشينهم ، وقد وقع الخديو هذه الارادة بحضور السير ادوار مالت ، والمسيو سنكفكس [2] .

تفاقم الخلاف بين الخديو والوزراء

على أن هذا التعديل لم يحسم الخلاف بين الخديو والوزراء ، فقد ذهب البارودى الى الخديو عقب توقيعه أمر التعديل ، ولامه فى لهجة شديدة لنزوله على ارادة قناصل الدول ، واهماله رأى الوزراء ، وطلب اليه اضافة عقوبة التجريد من الرتب العسكرية الى أمر التعديل ، فاجتمع القناصل ثانية لدى الخديو عقب هذه المقابلة ، وانتهى الاجتماع باصرار الخديو على الارادة السنية التى أصدرها ، فهاج ذلك سخط الوزراء ، واجتمعوا يوم ١٠ مايو اجتماعا طويلا ، دام ثمانى ساعات انتهوا فيه الى وجوب انعقاد مجلس النواب للنظر فى هذا الخلاف ، وبدا على اجتماعهم روح المعارضة الشديدة للخديو ، فأنكروا عليه حق العفو،وصرح الخديو من ناحيته أنه لا يطيق استمرار هذه الحال لأنه يراد المساس بامتيازاته [3]

(١) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ٥٦ .

(٢) المرجع السابق وثيقة رقم ٥٩ .

(٣) برقية سنكفكس الى دى فريسينيه فى ١٠ مايو سنة ١٨٨٢ ـ الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ٦١ .

ولما طال اجتماع الوزراء قلق قناصل الدول وأوجسوا خيفة من تفاقم الخلاف ، وجاءوا أثناء الاجتماع وسألوا عما اذا كان ثمة خطر يتهدد حياة الرعايا الأوروبيين ؟ فأجيبوا :أن لاشيء يتهددهم البته ، وأبلغهم وزير الخارجية (مصطفى باشا فهمى) أنه بازاء استحالة الاتفاق مع الخديو ، ولأن رئيس الوزارة لا يمكن أن يستقيل فى هذا الظرف ، فان المجلس قرر دعوة مجلس النواب الى الانعقاد لينظر فى الخلاف القائم بين الخديو والوزراء ، وكان لهذا الخلاف أوجه عدة ، فمنها : رفضه التصديق على حكم المجلس العسكرى فى مسألة الضباط الشراكسة.ومنها ايفاده محمد ثابت باشا الى الاستانة فى مهمة سرية دون أخذ رأى الوزارة أو الافضاء اليها بهذه المهمة ، ومنها ظهور حادثة سرقة ملفقة فى سراى عابدين ،كان القصد منها الوقيعة بالضباط الوطنيين . وملخصها أن ابراهيم أغا توتنجى الخديو أغرى خادما فى سراى عابدين يدعى محمد حسن الشماشرجى بسرقة شبوقات الخديو وما بها من التراكيب المصنوعة من الكهرمان والأحجار الكريمة ،والصاق تهمة السرقة بالضباط ،وقد نفذ الشماشرجى ما أوعز به اليه ، وأخفى الشبوقات ، فلما ضبطت الواقعة وحصل تحقيقها اعترف الشماشرجى بأنه هو المخفى لها بايعاز ابراهيم أغا التوتنجى [1] ، فجاءت هذه الحادثة مؤيدة لمؤامرة الضباط الشراكسة .

قرر مجلس الوزراء اذن دعوة مجلس النواب الى الاجتماع عاجلا، ولم يكن الوزراء جميعا من هذا الرأى ، فقد عارض فيه عبد الله باشا فكرى وزير المعارف ، وعلى باشا صادق وزير المالية،ومصطفى باشا فهمى وزير الخارجية ، فكان قرار المجلس بالأغلبية [2] ، وكان لهذا القرار خطورته ، لأن عرض الخلاف بين الخديو والوزارة على مجلس النواب

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٩ باريل سنة ١٨٨٢ .

(٢) استجواب عبد الله باشا فكرى وأحمد بك رفعت سكرتير مجلس الوزراء ــ مصر للمصريين ج ٧ ص ١٢٤ و ١٦٨ .

مع اصرار الخديو على موقفه معناه التمهيد لخلعه ، وهذا ما كان زعماء العرابيين يلوكونه فى أحاديثهم [1] ، وقد أبرق المسيو سنكفكس معتمد فرنسا بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٨٨٢ الى وزارة الخارجية يصف الحالة بقوله: « والخلاصة أننا بازاء حكومة ثورية ، وأن خلع الخديو أصبح أمرا محتوما » [2] وقال فى برقية أخرى فى اليوم ذاته : « عندما تكلم بعضهم مع عرابى عن الأمير حليم باشا صرح غاضبا بأنه من الواجب التخلص من أسرة محمد على كلها » [3] .

موقف النواب

ولما كانت الدعوة الى اجتماع مجلس النواب ، يجب أن تصدر عن الخديو ، فقد أوفد مجلس الوزراء حسين باشا الدرهمللى وكيل الداخلية الى الخديو لابلاغه القرار ، ولكن الخديو رفض عقد المجلس ، فدعت الوزارة النواب الى الاجتماع بواسطة المديرين ، وهذا لا يعد اجتماعا قانونيا طبقا لأحكام الدستور (اللائحة الأساسية)

وقد لبى أكثر النواب الدعوة ، فجاءوا القاهرة ، وتعددت اجتماعاتهم الخاصة وكان الوزراء لا يفتأون يعقدون مجلسهم لتقرير خطتهم تجاه الخلاف المتفاقم بينهم وبين الخديو .

وفى ظهر يوم ١٢ مايو سنة ١٨٨٢ اجتمعوا فى دار البارودى ومعهم بعض رؤساء الجيش ، ثم جاءهم محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب يصحبه عبد السلام بك المويلحى ، أحد النواب البارزين ، ثم جاءهم بعض النواب ، وتحدثوا فى أمر الخلاف ، وتعددت الاجتماعات من النواب والوزراء ، وكان فريق من النواب يميل الى حسم الخلاف بالحسنى ، اذ

---

(١) استجواب عبدالله باشا فكرى وأحمد بك رفعت سكرتير مجلس الوزراء ــ مصر للمصريين ج ٧ ص ١٢٤ و ١٦٨ .

(٢) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ٦٢ .

(٣) المرجع السابق وثيقة رقم ٦٣ .

رأوا أن استمرار الشقاق يهدد البلاد بأعظم الأخطار ، ولم يوافق النواب عامة على عقد المجلس بصفة رسمية لعدم مشروعية الاجتماع غير العادى الا بأمر من الخديو ، كما تقضى بذلك المادة ٩ من الدستور ، وتعددت مع ذلك اجتماعاتهم غير الرسمية ، ووقف النواب من أمر هذا الخلاف موقف الاستقلال والاعتدال ، فلم يعتبروا أنفسهم آلات صماء فى يد الحزب الغالب ، ولم يذعنوا لارادة المسيطرين على هذا الجزب،بل تدبروا الأمر بوحى من ارادتهم فبرهنوا على استقلال يحمدون عليه ، وكانوا لخلفائهم مثلا صالحا فى الاضطلاع بأعباء النيابة وتقدير الأمانة التى فى عهدتهم .

قام النواب بدور التوفيق ، وازالة الخلاف بين الخديو والوزارة ، ونعم ما فعلوا ، لأن الخلاف لم يكن من مصلحة البلاد فى شىء،واجتمعوا عدة مرات وتباحثوا مليا فى خير الوسائل لازالة الخلاف ، واستقر رأيهم على ايفاد سلطان باشا ، وسليمان أباظة باشا ، ومحمد بك الصيرفى ، ومحمد بك الشواربى ، وعبد السلام بك المويلحى ، وأحمد افندى عبد الغفار ، وكلهم من النواب البارزين ، لمقابلة الخديو ، لعلهم يصلون الى حل للأزمة ، وعرضوا عليه تأليف وزارة جديدة مع بقاء عرابى باشا وزيرا للحربية ، ثم اجتمع النواب والوزراء فى منزل سلطان باشا،وأظهر الوزراء استعدادهم للاستقالة بشرط أن يتكفل الخديو بحفظ النظام .

وفى يوم الأحد ١٤ مايو،اجتمع النواب بدار سلطان باشا،واستأنفوا البحث فى الموقف ، فانتدبوا لجنة منهم لمقابلة الخديو ، فعرضت اللجنة عليه استقالة البارودى وبقاء الوزراء فى مناصبهم ، وأشاروا باسناد رياسة الوزارة الى مصطفى فهمى باشا ، فوعدهم الخديو بالجواب بعد أن يفكر فى الأمر ، وكلفهم الرجوع اليه بعد الظهر،فجاء أعضاء اللجنة فى الموعد، وكان الخديو قد قابل قنصلى انجلترا وفرنسا وتحدث معهما مليا ، ثم قابل باقى القناصل ، ولكن مصطفى فهمى باشا اعتذر عن قبول الرياسة .

وفى يوم الاثنين ١٥ مايو قابل الخديو سلطان باشا ومعه ستة عشر من النواب ، والتمسوا من الخديو بقاء الوزارة ، ولكن الخديو لم يقبل هذا الحل ، وفى مساء ذلك اليوم اجتمع النواب بمنزل سلطان باشـا ، وبعد أن انفض اجتماعهم ذهب فريق منهم الى السراى الخديوية،وأخذوا يستعطفون الخديو لبقاء الوزارة حلاللاشكال ، فأجاب سؤالهم ، وتوجهوا الى بيت البارودى وكان الوزراء مجتمعين عنده ، وأبلغوهم نبأ رضا الخديو، ففرحوا لذلك وذهبوا الى الخديو واستعطفوه ، وسوى الخلاف مؤقتا بين الوزارة والخديو ببقاء الوزارة فى مركزها مع تعـديل حـكم المجلس العسكرى طبقا لما رآه الخديو ، ونشرت الوقائع المصرية فى عدد (١٦ مايو سنة ١٨٨٢) بيانا هذا نصه :

« الحمد لله قد زال الخـلاف وانحسمت أسبابه بحسن توجيهات الحضرة الخديوية وتمثـل حضرات النظـار ورئيس مجلسهم حضرة عطوفتلو محمود سامى باشا بين يدى الجناب الخديوى ، ونالوا من جنابه السامى حسن الالتفات ، فلله الحمد أولا وآخرا ، وعلى أرباب الجرائد العرابية التى تطبع فى القطر المصرى ألا تخوض فى تفاصيل المسألة خوفا من الوقوع فيما يخالف الحقيقة ويوجب تشويش الأفكار » .

وأنذرت الوزارة جريدة (الطائف) لصاحبها السيد عبد الله نديم انذارا أول لخروجها عن جادة الاعتدال خلال هذا الحادث ، وبعد أن صدر هذا الانذار استقر رأيها فى تعطيلها نهائيا فى ١٧ مايو سنة ١٨٨٢ « والظاهر أن ذلك كان ترضية منها للخديو ، لما عرف عن عبد الله نديم من شدة اللهجة فى التعريض بمقامه » وعطلت أيضـا جريدة (المفيد) لمدة شهر لما كانت تنشر من المقالات والأنباء المثيرة للخواطر ، وأنذرت جريدة (القسطاس) .

وبعد تسوية الخلاف نشرت الوقائع الرسمية صورة الارادة الخديوية الصادرة الى وزير الحربية بتعديل حكم المجلس العسكرى ، وهذا نصها :

« عرض لطرفنا مكاتبة نظارة الجهادية رقم ١٣ الجارى نمرة ١٣ ومعها قرار القومسيون العسكرى هذا مشروحا على صورة تحقيقات جرت بمعرفة هذا القومسيون محكوما فيها على أربعين شخصا من ضباط العسكرية وشخصين ملكيين بالنفى والتغريب لأقاصى بلاد السودان بالكيفية التى توضحت بالقرار مع ما ذكر فيه من أحكام أخرى ثم تقدم لنا عريضة منكم ومن النظار باسترحام تخفيف هذا الجزء ، وحيث ان التخفيف والتشديد فى هذه الأحكام وما يماثلها هو من حقوقنا ، فلذلك اقتضت مراحمنا تخفيف جزاء المذكورين وتبديله باخراجهم وتبعيدهم عن الأقطار المصرية وصرف النظر عن باقى أحكام القرار وأصدرنا أمرنا هذا لسعادتكم للمبادرة باجراء مقتضاه حسب ما تعلقت به ارادتنا » [1] .

وكان يجمل بالعرابيين أن يقبلوا هذا التعديل من بادىء الأمر بغير حاجة الى ايجاد هذه الأزمة ، وكان الأنفع للبلاد ما داموا قد قبلوا التعديل فى النهاية ألا يثيروا من أجله حربا بينهم وبين الخديو فى وقت كانت المخاطر تكتنف مصر وتهدد استقلالها ،ولم يكن الخلاف الذى شجر بينهم وبين الخديو فى هذه الحادثة مما يستوجب عقد مجلس النواب ، لأن عقد المجلس بصفة مستعجلة ، وبغير الأوضاع القانونية ، معناه اعلان الثورة على الخديو ، ولم يكن بقى من أوجه الخلاف بعد أن اتفقت وجهة نظر الفريقين على تعديل الحكم سوى تجريد الضباط المحكوم عليهم من الرتب العسكرية أو عدم تجريدهم ، والمجالس النيابية لا تعقد بصفة غير عادية من أجل خلاف صغير كهذا أو من أجل أمر هين كسرقة الشبوقات من سراى

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٢ مايو سنة ١٨٨٢ .

عابدين ، ومما يؤخذ على الزعماء أنهم خلال تلك الأزمة قد جاهروا فى اجتماعاتهم برغبتهم فى خلع الخديو ، وتعيين الأمير حليم باشا مكانه ، ولم يستمعوا الى نصائح المعتدلين الذين حذروهم عواقب هذا الطيش ، ولو كان على رأس الوزارة رجل أكثر حكمة وأبعد نظرا فى الأمور من البارودى ، لما استفحل الخلاف بينها وبين الخديو الى هذا الحد ، وهذا ما دعانا الى الاعتقاد بأن سقوط وزارة شريف باشا لم يكن من مصلحة البلاد فى شئ •

وقد سافر الضباط المحكوم عليهم الى الاستانة عقب نشر الارادة السنية ، وأقاموا بها ، وأكرمت الحكومة التركية مثواهم ، وأجرت عليهم المرتبات والأرزاق ،وظلوا بها الى أن وقع الاحتلال ، فأصدر الخديو أمرا بعودتهم جميعا الى مصر •

مجىء الأسطولين الانجليزى والفرنسى

استفاضت الأنباء فى غضون الخلاف بين الوزارة والخديو عن اعتزام انجلترا وفرنسا ، ارسال أسطوليهما الى الاسكندرية ، وقد تحققت هذه الأنباء ، فقررت الدولتان على أثر ما بلغهما من اشتداد الخلاف بين الخديو والوزارة ودعوة مجلس النواب الى الاجتماع بدون أمره • ارسال أسطوليهما الى مصر ، اذ عدتا هذه الحالة حالة ثورة تستدعى التدخل ، وأفضى اللورد جرانفيل Granville وزير خارجية انجلترا بهذه الفكرة يوم ١٢ مايو سنة ١٨٨٢ الى المسيو تيسو Tissot سفير فرنسا فى لندن ، قائلا : ان الحاجة ماسة الى القيام بمظاهرة بحرية فى مياه الاسكندرية ، وقد صادفت هذه الفكرة قبولا من الحكومة الفرنسية ، وسوغت الدولتان هذا العمل بأن الغرض منه حماية رعاياهما من الأخطار التى يستهدفون لها ، ولم يكن ثمة خطر ولا خوف من هذه الناحية ، وانما هى حجة مصطنعة ووسيلة باطلة تستر الغرض الحقيقى ، وهو خلق الذرائع للتدخل المسلح فى شئون مصر •

وتلك كانت المظاهرة البحرية الثانية التى قامت بها الدولتان خلال الحوادث العرابية ، والأولى كانت فى شهر اكتوبر سنة **١٨٨١** لمناسبة حضور الوفد العثمانى الأول كما تقدم بيانه ، والثانية كانت أشد خطرا من الأولى ، اذ انها لم تكن مظاهرة فحسب ، بل كانت مقدمة لضرب الاسكندرية ، وللاحتلال البريطانى •

اتفقت الدولتان على أن ترسل كل منها ست بوارج الى المياه المصرية، وجاءت الأنباء بأن الأسطولين على أهبة الحضور ، فقوبل الخبر فى مصر بالقلق والانزعاج •

كانت هذه الأنباء جديرة بتحذير العرابيين والخديو عواقب الخلاف بينهما ، لأن مجىء الأسطولين الانجليزى والفرنسى كان نذيرا بالتدخل المسلح فى شئون مصر ، ولكن لم يعتبر الفريقان بهذا النذير ، واستمر كل منهما يكيد للآخر ، وهكذا تغلبت الشهوات الشخصية ونزوات الرؤوس على مصالح الوطن العليا فى أشد الساعات خطراً •

أعلن زوال الخلاف ظاهرا يوم الاثنين **١٥** مايو سنة **١٨٨٢** ، فى الوقت الذى كانت البوارج الانجليزية والفرنسية تتأهب لتمخر العباب قاصدة الاسكندرية ، وتوجه الوزراء فى صبيحة الثلاثاء الى دواوينهم واستأنفوا أعمالهم المعتادة ، فكان ذلك اعلانا بانتهاء الخلاف ، ولكن العارفين ببواطن الأمور كانوا يعلمون أن الخصام كامن كمون النار تحت الرماد ، وانما هى هدنة قصيرة لا تلبث أن تنتهى فيتجدد الخلاف أشد مما كان •

عاد الوزراء الى دواوينهم ، وأرسل رئيس الوزراء الى جميع المديرين والمحافظين تلغرافات يبشرهم فيها بزوال الخلاف ، ويوصيهم بالالتفات الى أعمالهم ، وفى مساء الاثنين قابل السير ادوار مالت قنصل انجلترا العام والمسيو سنكفكس قنصل فرنسا الخديو مجتمعين ، وأبلغاه بصفة رسمية بأن الأسطولين سيصلان الى مياه الاسكندرية صباح الأربعاء **١٧** مايو سنة **١٨٨٢** •

وأذاع السير ادوار مالت منشورا بعث به الى قناصل حكومته فى القطر المصرى يخبرهم فيه بقرب قدوم الأسطول الانجليزى ، ويعلمهم أن وصوله ليس من شأنه تكدير علائق الحكومتين ، وانه انما يجىء « بصفة ودية » وبطريق المسالمة ، وأذاع قنصل فرنسا العام مثل هذا المنشور ، وعلى أثر اذاعة هذين المنشورين أرسل وزير الداخلية (البارودى) الى محافظ الاسكندرية تلغرافا قال فيه :

« ستحضر الى الاسكندرية مراكب حربية أجنبية ، وحضورها هو بطريقة سلمية ، فلا يحصل بجهتكم أدنى توهم و تشويش فكر ، ان المودة والألفة بين حكومتنا السنية وبين الدول المتحابة أكيدة »

« ناظر الداخلية »

ولعلك تلمح فى سطور هذا التلغراف علائم حسن الظن وقصر النظر ، فان هذا الأسطول الذى يقول وزير الداخلية انه قادم « بصفة ودية » هو الذى دمر الاسكندرية بقنابله يوم ١١ يوليو ١٨٨٢ ، وكان مجيئه نذير الاحتلال الذى نكبت به البلاد ، ومن يدرى ؟ لعل البارودى كان يتوهم حين أرسل هذا التلغراف أن الأسطول الانجليزى قادم لينتصف للوزارة من الخديو ، ويؤيدها فى خلافها معه ، وقد يكون بعض الأبواق الاستعمارية قد زينت هذه الأوهام للعرابيين فصدقوها .

بدأت البوارج تصل مياه الاسكندرية يوم الجمعة ١٩ مايو سنة ١٨٨٢ ، ففى أصيل ذلك اليوم جاءت مدرعة انجليزية ، وفى صباح السبت ٢٠ منه دخلتها سفينتان أخريان ، وثلاث سفن فرنسية ، وكانت السفن الانجليزية بقيادة الأميرال السير بوشان سيمور ، والفرنسية بقيادة الأميرال كونراد ، ولما كان مجيئها « بصفة ودية » كما جاء فى تلغراف وزير الداخلية فقد أطلقت المدافع تحية لقدومها .

وبعد ظهر يوم السبت نزل الأميرالان الى البر مرتدين ملابسهما

الرســـمية ، وزارا محافظ الاسكندرية ، فرد لهما الزيارة اتباعا للتقاليـد المعتادة .

وفى ٢١ مايو جاءت الأسكندرية أيضا سفينتان حربيتـان يونانيتان (تأمل) ، وبارجة انجليزية أخـرى قادمة من مالطة ، وفى يوم الاثنين جاءت بارجة انجليزية وتوجهت الى بورسعيد ، وفى أوائل يونيه وصلت ثلاث بوارج انجليزية أخرى الى الاسكندرية كما جاءت بارجة فرنسية وجاءت أيضا بارجة أمريكية .

مطالب انجلترا وفرنسا

مذكرة ٢٥ مايو سنة ١٨٨٢

لم يكد يحضر الأســطولان الانجليزى والفـــرنسى الى ميـاه الاسكندرية حتى أخذت الدولتان تخاطبان مصر بلغة التهديد والبلاغات الرسمية ، فبدأتا بطلب استقالة وزارة البـارودى ، وخروج عرابى من القطر المصرى ، وأخذ المسيو سنكفكس Scienkiewiex قنصل فرنسا العام على عاتقه أن يسعى أول الأمر الى هذا الغرض « بطريقة ودية » فاتصـل بزعماء العرابين بواسطة سلطان باشا ليحملهم على قبول هذه المطالب ، من غير حاجة الى بلاغ نهائى ، فعرض عليهم سلطان باشا هذه المطالب ، كأنها مقترحات من عنده ، فرفضوا قبولها ، ومن ذلك الحين فقد سلطان باشا ثقة العـرابين وبدأ انحيازه الى صف الخـديو ، ولو أن عـرابى قبل هـذه المقترحات وغادر البلاد لكان ذلك تضحية منه فى سبيل مفاداتها من التدخل الأجنبى المسلح ، ولتركها على الأقل فى ظروف أسعد حالا وأشرف من رحيله عنها بعد هزيمة التل الكبير .

وفي يوم الخميس ٢٥ مايو سنة ١٨٨٢ جاءت تعليمات الحكومتين الى قنصليهما ، ومضمونها تقـــديم البلاغ النهـائي الذي أعدتاه الي الوزارة

المصرية ، وانتظار الجواب منها ، وبعد ظهر ذلك اليوم قدم القنصلان الى البارودى بلاغ الدولتين فى شكل مذكرة (نوتة) Note طلبا فيها استقالة الوزارة، وابعاد عرابى باشا عن القطر المصرى مؤقتا مع حفظ رتبه ومرتباته ونياشينه ، واقامة عبد العال حلمى باشا وعلى فهمى باشا الديب فى الأرياف بجهات لا يخرجان منها مع حفظ رتبهما ومرتباتهما ونياشينهما .

نص مذكرة الدولتين

ولما كانت هذه المذكرة من الوثائق الخطيرة فى الحركة العرابية نثبتها هنا بنصها :

« ان قنصلى فرنسا وبريطانيا العظمى الموقعين على هذا يحيطان علم عطوفتكم بأنه من حيث أن عاطفة الوطنية حملت سعادة سلطان باشا رئيس مجلس النواب وكذا رغبته فى تأييد سلم مصر ورفاهيتها على عرض الشروط الآتية على عطوفتلو محمود سامى باشا رئيس مجلس النظار ، اذ رأى أنها الواسطة الوحيدة لوضع حد لحالة الاضطراب فى مصر ، وهذه الشروط هى :

(١) ابعاد سعادة عرابى باشا مؤقتا من مصر مع بقاء رتبته ومرتباته .

(٢) ارسال كل من على باشا فهمى ، وعبد العال باشا الى داخل مصر مع بقاء رتبهما ومرتباتهما .

(٣) استقالة الوزارة الحالية .

وقد رأيا أن هذه الشروط لما فيها من روح الاعتدال تمنع المصائب التى تستهدف لها مصر ، فهما باسم حكومتيها وبتفويض منهما ينصحان حضرة رئيس مجلس النظار وزملاءه بقبولها ، وعند الاقتضاء يشترطان تنفيذها ، وليس لحكومتى فرنسا وانجلترا غاية من التدخل فى شئون مصر سوى حفظ الحالة الحاضرة المقررة Statuquo وبالتالى أن يعدا للخديو السلطة

المختصة به ، اذ بدونها يخشى على هذه الحالة المقررة ، وبما أن توسط الدولتين ليس مبنيا على حب الانتقام والتشفى فسيبذلان الجهد فى صدور عفو عمومى من الحضرة الخديوية ، وسيسهران على تنفيذ هذا العفو » •

الامضاء : سنكفكس ـ مالت [1]

ويلاحظ فى المذكرة أن القنصلين يعزوان هذه المطالب الى سلطان باشا ، وهما يشيران بذلك الى وساطته لدى العرابيين قبل تقديم المذكرة ، وقد أنكر الوزراء هذه الوساطة ، وتنصل منها سلطان باشا كما سيجىء بيانه •

رد الوزارة على مذكرة الدولتين

اجتمع الوزراء يوم ورود المذكرة ، وقرروا رفض مطالب الدولتين، ويقول البارودى انه نصح عرابى بقبولها فلم يقبل هو واخوانه [2] ، وأيد هـذه الرواية أحمـد بك رفعت سـكرتير مجلس الوزراء ، اذ قال : ان البارودى أفضى اليه بأنه مقتنع بقبـول هـذه المطالب « ولكن الجهادية لم تقتنع » فقال له أحمد بك رفعت « اقنعهم » فأجابه البارودى « لا يمكننى فاننا متحالفون مع بعض » [3] ، وهذا يعطيك فكرة عن الحالة السياسية فى ذلك الوقت العصيب ، ويدلك على أن البارودى كان يأتمر بأوامر عرابى فى السياسة العـامة ، ولو خالفت رأيه ، وليس هـذا ما يجب على رئيس الوزارة أن يعمله فى أزمة خطيرة يرتبط بها كيان البلاد •

قررت الوزارة اذن رفض مطالب الدولتين ، وأرسلت الرد الآتى الى القنصلين :

---

(١) عن الصيغة الواردة فى (الوطن) عدد ٢ يونيه سنة ١٨٨٢ مع تعديل فى العبارة اقتضاه الرجوع الى الأصل الفرنسى الوارد فى الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ١٣٩ •

(٢) استجواب محمود باشا سامى البارودى : مصر للمصريين ج ٧ ص ٧٣ •

(٣) شهادة أحمد بك رفعت ـ المرجع السابق ص ١٦٧ •

القاهرة فى ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢ .

« يتشرف ناظر خارجية الجناب الخديوى بأن يعرض مايأتى جوابا على اللائحة التى قدمها قنصلا جنرال فرنسا وبريطانيا العظمى فى ٢٥ مايو لرئيس مجلس النظار فيقول : ان سعادة سلطان باشا صرح أمس أمام الوزارة عند انعقاد مجلسهم بأن أعاد على رئيس مجلس الوزراء ذكر محادثة جرت بينه وبين قنصل جنرال فرنسا وأنه لم يبدأ بذكر مقترحات أو اشارات لا يعنيه أن يقدمها ولا يبديها باسمه الشخصى ولا بصفة كونه رئيس مجلس النواب . فان هذا المجلس غير ملتئم الآن ، أما الطلبات المدونة فى اللائحة التى قدمها قنصلا انكلترا وفرنسا فتتعلق بمسائل داخلية تختص بالأمور الادارية التى اعترفت الدول الكبرى دائما بأن حرية العمل فيها من خصائص الحكومة المصرية ، ولا يمكن لحكومة الجناب الخديوى أن تولج فى باب المناظرات والمباحثات فى هذه القضايا بدون التعدى على الفرمانات السلطانية والمعاهدات الدولية التى حددت مقام مصر الخصوصى وبدون نقض القوانين الشورية لهذه البلاد التى هى أعظم كفالة تتكفل ببقاء الحال على ما هى عليه ، نعم ان حكومة الجناب الخديوى تعد نفسها سعيدة باتباع المشورات الحسنة التى يشير بها وكيلا فرنسا وبريطانيا العظمى . ولكنها تتأسف لعدم امكانها فى هذه الحالة الحاضرة أن تبادر كعادتها بتلبية المطالب المذكورة فى اللائحة المقدمة ، واذا كانت ترى حكومتا فرنسا وانجلترا أن هذه المسألة الموضحة فى لائحة وكيليهما السياسيين فى القاهرة لا تمس الادارة الداخلية ولكنها تختص بالسياسة العمومية وجب أن تعرض هذه المسألة على الدولة العظمى التى جعلت مصر تحت سيادتها أعنى تركيا » [1]

رفض مجلس الوزراء بهذا الرد مطالب الدولتين ، وكان الوزراء وكبار الضباط مصرين على هذا الرد ، ولو أدى ذلك الى القتال ، وقد

(١) عن (الوطن) عدد ٢ يونيه سنة ١٨٨٢ . ونصها الفرنسى فى الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ١٤٣ .

أجتمع البارودى وكبار الضباط بقشلاق عابدين ، وأقسموا جميعا على المصحف انه اذا حصلت حرب يكونون يدا واحدة فى الدفاع عن البلاد وقد تولى الشيخ محمد عبده وضع صيغة اليمين وتحليف كبار الضباط[1]

قبول الخديو مطالب الدولتين

وأراد محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب أن يتوسط ثانية في الأمر لحل الخلاف ، فطلب من القنصلين تخفيف لهجة البلاغ حتى تستطيع الوزارة أن ترضى به ، فوعده القنصلان بأن يخابرا رئيس الوزارة فيه ولكنهما لم يفعلا .

وانقضى يوم دون أن يصل الطرفان الى حل وسط ، وفى خلاله أعلن الخديو قبوله مطالب الدولتين (لأنهما فى الواقع لم تطلبا الا ما كان يريده هو) .

استقالة وزارة البارودى

فاستقالت الوزارة يوم ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢ احتجاجا على مطالب الدولتين ، وعلى قبول الخديو اياها ، وقدم البارودى كتاب استقالته الى الخديو الساعة ١٠ مساء (ليلة السبت ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ — ١٠ رجب سنة ١٢٩٩ هـ) ، وهذا نصه :

« القاهرة فى ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢

« ان جنابكم العالى قد بلغنا عند وصول الدونمتين الانكليزية والفرنساوية بأنكم حررتم الى الاستانة بطلب التعليمات ، ولما كنا منتظرين ورود جواب من الباب العالى ، واذا بقنصلى فرنسا وبريطانيا الكبرى قدما لحضرة رئيس مجلس نظاركم لائحتهما بتاريخ ٢٥ مايو ، وبناء على أوامر

(١) استجواب على باشا الروبى . مصر للمصريين ج ٧ ص ١٤٠ . واستجواب الشيخ محمد عبده ص ١٦٤ من المرجع ذاته .

جنابكم العالى اجتمعنا والتأم مجلسنا وقرر هذا الجواب المرفوق مع هـذا ، وعندما توجهنا الى جنابكم العالى لاستشارتكم أخبرتمونا بأنكم قبلتم لائحة وكيلى فرنسا وبريطانيا العظمى ، وهذا القبول مباين لما أجمع عليه رأى كل النظار اجماعا كليا ، فان قبول تدخل الدول الاجنبية فى هذه القضية يمس بحقوق الحضرة السلطانية ، وبناء على ذلك نتشرف بأن نقدم لجنابكم استعفاءنا جميعا ، ونحن لجنابكم العبيد المطيعون » (الامضاءات) : محمود سامى ـ مصطفى فهمى ـ أحمد عرابى ـ محمود فهمى ـ عبد الله فكرى ـ حسن شريعى ـ على صادق •

قبول الاستقالة

قبل الخديو استقالة الوزارة ، بل اغتبط بها ، اذ كان يبغى التخلص منها ، ولا غرابة فى ذلك ، فانها الوزارة التى نازعته سلطة الحكم ، وجعلت مركزه وقتا ما مهددا • وقد كان الخديو فى خاصة نفسه يكره البارودى ، قبل توليته الرياسة ، وذلك منذ بدت منه ميوله نحو العرابيين فى واقعة قصر النيل وحين رفع الى الخديو تقرير عبد العال حلمى المتقدم ذكره (ص ١٢٨) وما فيه من الاعتراض على تصرفات الخديو ، وغنى عن البيان أنه لم يعهد اليه فى شهر فبراير سنة **١٨٨٢** برياسة الوزارة الا مرغما نزولا على ارادة العرابيين ، فلما وقعت أزمة مايو الأخيرة وقدم اليه استقالته بادر بقبولها ، ومما شجعه على ذلك تحريض قنصلى انجلترا وفرنسا ، وفى ذلك يقول المسيو سنكفكس قنصل فرنسا العام : « قد نصحنا الخديو بأن يقبل استقالة الوزارة فورا »[1] •

اشتداد الأزمة

هاجت الخواطر بسبب استقالة الوزارة ، وقبول الخديو اياها ، لأن

---

(١) برقية سنكفكس الى دى فريسنيه فى ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢ ـ الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ١٤٤ •

فى قبولها اعلانا باقراره تدخل الدولتين واجابة مطالبهما ، وفى هذا معاداة صريحة للميول الوطنية العامة ، واشتد السخط على الأخص فى دوائر الضباط ، لأنهم رأوا فى استقالة الوزارة ومن بين أعضائها عرابى ذاته اقصاء له عن وزارة الحربية ، واضعافا لنفوذه وتنحية له عن العمل .

وبالرغم من استقالة الوزارة ، فان عرابى بقى على اتصال دائم بضباط الجيش لكى يضمن أن لا يقبل الجيش وزيرا للحربية سواه ، وهذا ظاهر من الخطاب الذى أرسله بتاريخ ٩ رجب سنة ١٢٩٩ (٢٧ مايو سنة ١٨٨٢) الى أنصاره من الضباط فقد أخبرهم فيه أنه مع استقالته من وزارة الحربية، فانه لم يستقل من رياسة الحزب الوطنى ، ويطلب اليهم أن يأتمروا بأوامره ، وأن يحافظوا على الأمن [١] .

ويقول عرابى فى مذكراته : انه أرسل هذه الرسالة تلغرافيا الى جميع مراكز العسكرية بعد أن قابله قناصل الدول وطلبوا اليه تأمين رعاياهم [٢] .

منشور الخديو الى المديرين

أصر الخديو على قبول الاستقالة ، رغم احجام المرشحين للرياسة عن مهمة تأليف وزارة جديدة . وبدت ميوله نحو الاستئثار بالحكم ، ومناصرة التدخل الأجنبى من المنشور الذى أصدره الى المديرين عقب استقالة الوزارة ، وهذا نصه [٣] :

« بما أن هيئة النظار الحاضرة استعفت وصار قبول استعفائها فليكن معلوما ذلك لديكم لتصرفوا جهدكم واقتداركم فى المحافظة التامة منكم ومن مأمورى المديرية الموكلة لادارتهم والدقة والانتباه لحسن سير الأشغال

---

(١) مصر للمصريين ج ٧ ص ٤٣ .

(٢) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٢٦٨ .

(٣) عن الوطن عدد ٢ يونيه سنة ١٨٨٢ .

والمصالح المتعلقة بكم ، كما أنه من حيث ان المراكب الحربية الأجنبية التى حضرت الى الاسكندرية لم يكن حضورها الا بوجه سلمى فقط ، ولم يكن هناك شيء آخر خلاف ذلك ، فليس هناك لزوم لارسال أحد من عساكر الامدادية الذين صار طلبهم أخيرا بمعرفة الجهادية ، بل ان الموجود منهم تحت الحضور ، لهذا الطرف يصير اعادته لبلده ، والذى تحت الحضور من البلاد يتنبه بصرف النظر عن حضوره ، واعلان المراكز والأقسام بالتنبيه على مشايخ وعمد البلاد بهذا المضمون للعلم بعدم الاقتضاء لجمع عساكر وانتباه كل لأشغاله وزراعته بدون اشتغال فى غير ذلك ، هذا وان الأمور المهمة التى كان قد جرى العرض عنها لنظارة الداخلية يجب أن يعرض عنها من الآن لمعيتنا الى أن تشكل هيئة نظارة جديدة كما هو مطلوبنا » •

(محمد توفيق)

فبهذا المنشور طلب الخديو من المديرين المحافظة على الأمن والنظام فى مديرياتهم ، ومعنى ذلك منع حدوث القلاقل التى يمكن أن تحدثها استقالة الوزارة ، وجعل السلطة التى كانت لوزارة الداخلية محصورة فى معيته الى أن تشكل الوزارة الجديدة ، وهذا معناه العودة الى الحكم الفردى، ثم انه وجه كل همه الى تسويغ حضور البوارج الانجليزية والفرنسية الى مياه الاسكندرية ، ونفى سوء الظن بها ، وزاد على ذلك أن أمر بمنع ارسال الجنود الاحتياطية التى استدعتها وزارة البارودى قبل استقالتها ، وذلك مبالغة منه فى اظهار الولاء والود للدولتين الاستعماريتين اللتين كانت أطماعهما ظاهرة نحو مصر ، وهذا المنشور هو بداءة التصرفات التى دلت على أن الخديو توفيق لم يكن معارضا للتدخل والاحتلال الأجنبى •

اجتماع برياسة الخديو فى سراى الاسماعيلية

لم يكن من الميسور فى هذه الظروف تأليف وزارة جديدة تخالف الوزارة المستقيلة فى خطتها ، وتنال ثقة النواب والضباط •

ففى صـــباح يوم السبت ٢٧ مايو ســنة ١٨٨٢ ، أى غداة استقالة الوزارة ، عقد الخديو فى سراى الاسماعيلية اجتماعا كبيرا برياسته ، حضره النواب والعلماء والأعيان وأصحاب المناصب والرتب ، وكان من الحاضرين شريف باشا ، فكلفه الخديو تأليف وزارة جديدة ، فأبى وأصر على الاباء، ثم جاءه قنصل فرنسا العام وأطلعه على رسالة برقية وردت اليه من وزارة فرنسا يقول فيها :

« الأمل أن يقبل شريف باشا رياسة الوزارة ، وأكدوا أننا نعضده ونؤيده بكل جهودنا » ، فعلق شريف باشا قبول الرياسة على قبول عمــر باشا لطفى (محافظ الاسكندرية ، وكان حاضرا الاجتماع) وزارة الحربية فأبى هذا ، فعرضت الرياسة على عمـر باشا لطفى ذاته ، فامتنــع وانفض الاجتماع على غير نتيجة .

اجتماع آخر برياسة الخديو

وبعد ظهر يوم ٢٧ مايو عقد الخديو اجتماعا آخر برياسته ، حضره كبار النواب والعلماء [١] وبعض كبار الضباط ليفضى اليهم بما استقر عليه رأيه ، وحضره شريف باشا ، فأخبر الخديو المجتمعين بأن السياسة اقتضت استعفاء الوزارة وقبول لائحة الدولتين ، وأنه سيشكل وزارة برياسته هو مع تقلده نظارة الجهـــادية ، وبين لهم لزوم قبــول مذكرة (لائحة) [٢] الدولتين ، وأنه عفا وصـــفح عما مضى ، ولكن من يخالف فى المستقبل عوقب أشد العقاب ، وأعلن أن حضور البوارج الحربية لم يكن الا لمقاصد سلمية [٣] .

---

(١) يقول عرابى فى مذكراته المخطوطة (ص ٢٦٧) ان الذين حضروا هذا الاجتماع من العلماء الشيخ محمد عليش والشيخ حسن العدوى والشيخ محمد الانبابى شيخ الجامع الازهر والشيخ أبو العلا الخلفاوى .

(٢) قدمت مطالب الدولتين فى شكل مذكرة ، وسميت المذكرة فى الصحف المصرية لائحة أو (نوتة) ، وكلمة (نوتة) مأخوذة من اللفظ الفرنسى Note ومعناها مذكرة .

(٣) الوطن عدد ٣ يونيه سنة ١٨٨٢ .

فأجاب طلبه باشا عصمت على كلام الخديو قائلا :

« اننا مطيعون جميعا للجناب السلطانى الشاهانى وللجناب الخديوى، ولكن هـــذه اللائحة يستحيل علينا تنفيذها ، ولا حق للدولتين فى طلب تنفيذها ، فهى تتعلق بمسائل من اختصــاص الباب العالى أن ينظر فيها ، ويستحيل علينا قبول أحــد رئيســا للجهادية خلاف رئيســنا أحمد باشا عرابى » ، وصــادق على قوله الشــيخ عليش والعلماء جميعــا ، ثم أبرز تلغرافات وردت اليه من ألايات الجيش بطلب بقاء عرابى وزيرا للحربية، ولمـا انتهى من كلامه خرج من الاجتماع دون أن يستأذن من الخــديو ، وتبعه الضباط جميعا والعلماء ، فبدا من هذه الحركة أن الضباط لا يقبلون مذكرة الدولتين ولا يرضون بقبول استقالة الوزارة ، وخاصة بابعاد عرابى عن وزارة الحربية •

وفى أثناء ذلك ورد على المعية تلغراف بعث به لفيف من كبار ضباط الجيش بالاسكندرية يقولون فيه : انهم لا يرضون البتة غير عرابى ناظرا للجهادية ، وينذرون بأنه اذا مضت اثنتا عشرة ساعة ولم يرجع الى منصبه كانوا غير مسئولين عما يحــدث من الخلل [1] ، وبدت خطورة هذا الانذار من شخصــيات الموقعين على التلغراف ، فانهم يمثــلون قوات الجيش والبوليس بالاسكندرية وهم سعد بك أبو جبل قائمقام بوليس الاسكندرية، وعلى بك داود قائمقام المستحفظين ، والميرالاى مصطفى بك عبد الرحيم قائد الألاى الخامس ، والقائمقام سليمان سامى داود قائد الألاى السادس، والميرالاى اســماعيل بك صبرى قائد ألاى المدفعيــة ، ومحمد كامل باشا وكيل وزارة الحربية ، فازداد الموقف حرجا بازاء هذه التهديدات ، واشتد هياج الخواطر ، وأعلن شريف باشا وغيره ممن يمكن أن يكلفوا تأليف الوزارة أنهم لا يقبلون البتة مهمة تأليفها ، واشـــتد حنق العرابيين على الخديو ، وقويت لديهم فكرة خلعه ، قال عرابى فى هذا الصدد : « وما

---

(١) الوطن عدد ٣ يونيه سنة ١٨٨٢ •

طير البرق خبر استعفاء الوزارة واحتجاجها على قبـــول الخـديو للائحة انجلترا وفرنسا حتى بلغ الاضطراب فى جميع بلاد القطر مبلغا عظيما ، وأخذ القلق من النفـــوس مأخذاً جسـيما ، فكثر اللغط وزادت بواعث الايجاس والخوف ، ثم حضر الى العاصمة جميع أعيان البلاد ومستخدمى الحكومة وقدموا لنا مئات من العرائض بواسطة مديريهم محتجين فيها على عمل الخديو هذا ، ومتطلبين أحد أمرين : اما رفض اللائحة المشـتركة المذكورة ، واما عزل الخديو الذى قبل تدخل الأجانب فى أحوال البلاد الداخلية » [1] .

الاجتماع الخطير فى دار رئيس مجلس النواب

وفى غروب ذلك اليوم (٢٧ مايو) اجتمع النواب فى دار محمـد سلطان باشا رئيس مجلس النواب ، ووفد عليهم كبار العلماء ، فعقـدوا اجتماعا حافلا ، ثم جاءهم عرابى ، وهو فى شدة الغضب ، فأخذ يخطب فيهم مهددا متوعدا كل من يناصر الخديو .

وجاء جمع من كبار الضباط ، منهم عبد العال حلمى باشا وعلى فهمى باشا الديب ، ومحمد عبيد بك ، وبصحبتهم نفر غير قليل من صغار الضباط والجند ، فدخلوا مكان الاجتماع بشكل مظاهرة عسكرية يطلبون خلع الخديو علناً ، ويهددون من يظهر له الولاء ، ويسمى عرابى هذه الليلة « ليلة أبو سلطان » ، وقد بلغ تهور العرابيين فيها أشد ما يكون ، اذ ألقى عرابى خطبة ملأها طعنا فى الخديو وفى العائلة الخديوية،ونادى بخلعه [2] وختم خطبته بقوله : « من كان معنا فليقم ! » ، فحدثت ضجة كبيرة فى المكان ووقف الضباط ، ولكن معظم النواب والملكين لم يقفوا ، فهددهم

---

(١) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٢٦٨ .

(٢) استجواب يعقوب سـامى باشا . مصر للمصريين ج ٧ ص ٩٢ ، ومحمـود باشا فهمى المرجع نفسه ص ١١٥ ، والبحر الزاخر ، ج ١ ص ٢١٧ .

الميرالاى محمد بك عبيد بالسيف ، فظلوا جالسين ، وتبين من ذلك أن النواب لا يوافقون عرابى على خلع الخديو •

ولم يكتف عرابى بذلك ، بل هـدد بمحاصرة سراى الاسماعيلية التى كان الخديو مقيما بها ، وأمر باحصـــار ألاى خليل بك كامل لهذا الغرض ، وانتهى الاجتماع فى هرج ومرج دون أن يظفر بضم النواب الى صفه • ولما رأى هو وطلبه ويعقوب سامى أن النواب لا يوافقونهم على اعلان خلع الخديو ، اكتفوا بالالحاح فى بقاء عرابى وزيرا للحربية ، فقبل سلطان باشا أن يقوم بهذه الوساطة لدى الخديو فى ذلك ، وبالرغم من طلب عرابى هذه الوساطة فانه أخذ يستكتب الناس عرائض بطلب استبدال الخديو وتعيين الأمير حليم باشا مكانه لارسالها الى الباب العالى ، وقد سئل البارودى فى ذلك أثناء محاكمة العرابيين فأجاب : « حصل كثير منها فى منزل أحمد عرابى ، وهذا معلوم مشهور »[1] •

رواية عرابى عن الاجتماع

كتب عرابى فى مذكراته عن هذا الاجتماع ما يأتى :

« فى ليلة السبت ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ دعيت الى منزل محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب فذهبت اليه ومعى اخوتى : على باشا فهمى وعبد العال باشا حلمى ومحمد بك عبيد ، وغـــيرهم من الاخوان ، فلما وصلنا المنزل المذكور وجدناه غاصا بأعضاء مجلس النواب ، ومعهم قاضى قضاة مصر الشيخ عبد الرحمن نافذ والشيخ عبد الهادى الابيارى امام المعية ، وحصل الاتفاق على ملازمة الراحة والسكون وأن الخديو يرفض اللائحة

(١) استجواب البارودى ـ مصر للمصريين ج ٧ ص ٧٤ ـ وورد ذلك أيضـا فى برقيـة سنكفكس قنصل فرنسا العام الى دى فريسينيه رئيس الوزارة الفرنسية فى ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ اذ قال فيها : « يجرى التوقيع منذ عدة أيام على عرائض للسلطان بطلب خلع توفيق ، والأمير حليم له الآن العدد الأكبر من الأنصار ، وأما اسماعيل فانه مستمر على مراسلة بعض الشخصيات البارزة » (الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ١٨٧)

الثنائية ويأمر برجوعى الى نظارة الجهادية والبحرية ، أو يعزل عزلا ، وفى أثناء ذلك حضر بحديقة المنزل جماعة من الضباط والنبهاء من الملكية وغيرهم وصاحوا بقولهم : اعزلوا الخديو الذى دعا الاجانب للتدخل فى أمرنا وتهديدنا بأساطيلهم» (١) ، فهذهالرواية تؤيد أنالغرض منالاجتماع هو خلع الخديو توفيق .

وكان الخديو قد أرسل تلغرافا الى الاستانة مساء الجمعة ٢٦ مايو ينبىء السلطان باستعفاء الوزارة ، فجاء الرد تلغرافيا بتهنئته بحسم المشكلة ، ثم أرسل فى اليوم التالى (السبت) تلغرافا آخر ينبئه بأن الجند غير راضين عما حدث وأن الوزارة فى استعفائها احتجت على مذكرة الدولتين ، فجاءه الرد من الباب العالى بأن الحضرة السلطانية أمرت بتشكيل لجنة تأتى مصر بعد ثلاثة أيام للنظر فى المشكلة ، وظل الضباط والجند فى ذينك اليومين متظاهرين معلنين عدم قبولهم مذكرة الدولتين ،معارضين فى اقصاء عرابى عن وزارة الحربية وابعاده عن القطر المصرى ، مهددين متوعدين وقلق القناصل والأجانب عامة مما تؤدى اليه هذه المشادة بين الخديو والعرابيين ، وخشوا على حياة الأجانب أن يمسها خطر .

ففى يوم الأحد ٢٨مايو قابل قناصل ألمانيا والنمسا والروسيا وايطاليا عرابى باشا وسألوه : هل يمكنه حفظ الأمن ؟ فأجابهم بأن الواجب توجيه هذا السؤال الى الجناب الخديوى ، لأنه عزم على الترؤس على الجيش ، فقالوا له : ومع ذلك ففى يدك زمام الجيش ، فقال : اذا كان هذا ظنكم فأتعهد بحفظ الراحة والأمن فى القاهرة وفى جميع البلاد المصرية فى الوجه البحرى والقبلى وفى السودان (٢) وازالة أى اضطراب يمكن وقوعه ، وأنه مع الجند متكفلون بالراحة .

---

(١) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٢٦٨ .

(٢) تأمل فى هذا ، ولاحظ أن الثورة المهدية فى ذلك الحين كانت فى شدتها والحكومة لا تفكر فى اخمادها ولا تقدر خطورتها .

وقابل سلطان باشا الخديو فى ذلك اليوم بسراى الاسماعيلية ، وتحدث معه مليا فى شأن الخلاف وايجاد طريقة لتسويته ، ثم اجتمع بدار سلطان باشا جمع من النواب والعلماء وضباط الجيش ، وانتهوا الى الاتفاق على مقابلة الخديو ورجائه ابقاء عرابى باشا وزيرا للحربية،لكى لايضطرب حبل النظام ، فذهب وفد من النواب مؤلف من سلطان باشا وحسن باشا الشريعى وسليمان باشا أباظه الى سراى الاسماعيلية وقابلوا الخديو وعرضوا عليه رغبتهم فى بقاء عرابى « ناظرا للجهادية » ، فأصر الخديو أولا على رفض هذا الطلب ، وبعد المخابرات العديدة وتوسط سلطان باشا أجابهم الخديو الى طلبهم :« بما أنكم أتيتم طالبين تقليد نظارة الجهادية لسعادة عرابى باشا حيث انكم تظنون أن هذا التعيين يساعد على حفظ النظام ، فلا مانع من اجابتكم » .

وأصدر الخديو أمرا الى عرابى فى ذلك اليوم (٢٨ مايو سنة ١٨٨٢ ــ ١١ رجب سنة ١٢٩٩ هـ) باعادته الى وزارة الحربية ورياسة الجيش ، وهذا نصه :

« ولو أنكم استعفيتم ضمن هيئة النظار التى استعفت ، ولكن مراعاة لحفظ الراحة والأمنية استصوبنا بقاءكم على نظارة الجهادية والبحرية وأصدرنا أمرنا هذا لكم لتعلموه وتبادروا باجراء ما فيه انتظام أحوال العسكرية بالطريقة الكافلة لحفظ الأمنية العمومية على الوجه المرغوب كما هو مقتضى ارادتنا »[١] .

عاد اذن عرابى الى تقلد وزارة الحربية ورياسة الجيش والسيطرة على الحكومة وظلت النفوس قلقة تترقب ما تتمخض عنه الحوادث،واتجهت أنظارهم الى مقدم الوفد العثمانى ظانين أنه قد يفلح فى حل هذه المشكلة .

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٣١ مايو سنة ١٨٨٢ .

وأصـــدر عرابى منشورا الى وزارة الداخلية فى أول يونية سـ ١٨٨٢ (١٥ رجب سنة ١٢٩٩ هـ) بتكفله بالمحافظة على الأمن العام

وبقى عرابى وصحبه نافذى الكلمة فى شئون الحكومة كافة ، و غضون ذلك طلب عرابى الى الخديو انفاذ الأوامر التى صدرت فى ع وزارة البارودى بجمع الجنود الاحتياطية (الامدادية) فأجابه الخديو طلبه ، وصدر أمر وزارة الحربية بجمع هؤلاء الجنود .

وعطلت وزارة الداخلية جـــريدة الأهـــرام (وكانت تصـــ بالاســـكندرية) لمدة شهر ، وجريدة (المحروسة) وكانت أيضا تصـ بالاســـــكندرية لمدة ثلاثة أشـــهر ؛ لما نشرتاه من الأنباء « المشوشـــ للأفكار » [٢] وأعلن صاحب المحروسة فى عددها الأخير عزمه على اصد جريدة (العصر الجديد) التى كان يحمل رخصتها من قبل ، ولكن وزا الداخلية أصدرت أمرها الى محافظة الاسكندرية بمنع نشرها بحجة لم يقدم التأمين عن جريدة العصر الجديد [٣] .

وأراد صاحب (الأهرام) اصدار جريدة أخرى تسمى (الوقت فمنعت الوزارة نشرها بحجة عدم تقديم ضمانة عنها [٤] .

موقف الدول

ظلت انجلترا مشتركة مع فرنسا فى موقفهما حيال مصر حتى حضـ الأسطولين ، وقد ظهر اشـــتراكهما فى العمل فيما وقع من الأحـــدا السابقة ، كوضع الرقابة الثنائية ، ثم المظاهرة البحرية الاولى التى وقـ فى أكتوبر سنة ١٨٨١ ، ثم تقديم مذكرة ٧ يناير سنة ١٨٨٢ التى أد الى سقوط وزارة شريف باشـا ، وتقديم المذكرة الأخيرة التى أدت ا

---

(١) الوقائع المصرية عدد أول يونيه سنة ١٨٨٢ .
(٢) الوقائع المصرية عدد أول يونيه سنة ١٨٨٢ .
(٣) الوقائع المصرية عدد ٣ يونيه سنة ١٨٨٢ .
(٤) الوقائع المصرية عدد ٦ يونيه سنة ١٨٨٢ .

استقالة وزارة البارودى ، على أن انجلترا قد اعتزمت بعد أن قطعت هذه المرحلة التمهيدية أن تنفرد بالعمل تحقيقا لأغراضها الاستعمارية ، ولم يخف اللورد جرانفيل Granville هذه النية عن الحكومة الفرنسية ، فقد أبلغ المسيو دى فريسينيه رئيس وزارة فرنسا بما يأتى :

« اننا كنا سعداء بالأمس اذ شاطرنا حكومتكم رأيها حين كنا نأمل الوصول الى نتيجة مرضية ، ولكن مع الأسف ليست هذه هى الحالة الآن (١) » .

وصرح السير ادوارمالت قنصل انجلترا العام فى مصر يوم ٢٧مايو سنة ١٨٨٢ « أنه لا يعتبر نفسه مقيدا بالوسائل المنطوية على التساهل الواردة فى مذكرة ٢٥ مايو (٢) » .

وبدت نية الانفراد بالعمل من الجانب الانجليزى تظهر بمظهر فعلى فيما بعث به أميرال الأسطول البريطانى الى حكومته يوم ٢٩ مايو سنة ١٨٨٢ ينبئها بأن المصريين ينشئون بطارية تجاه احدى بوارج الأسطول ، ويطلب ارسال بوارج أخرى ، فلبت الحكومة طلبه ، ودل هذا العمل على نية انجلترا فى احتلال مصر .

وفكر المسيو دى فريسينيه أنه يستطيع انقاذ الموقف بدعوة الدول الى عقد مؤتمر للنظر فى المسألة المصرية ، فعرض فى ٣٠ مايو سنة١٨٨٢ على الدول الاوروبية الكبرى عقد هذا المؤتمر ، فلم تتردد انجلترا فى قبول هذه الفكرة ، وبادر اللورد جرانفيل Granville زير خارجيتها باعلان قبولها ، اذ كان يعتقد أن السياسة الانجليزية لا يصعب عليها أن تبتدع الحوادث التى تستسيغ بها تدخلها المنفرد فى مصر .

وصول الوفد العثمانى الثانى

قلنا ان السلطان أجاب الخديو على رسالته عن هياج الضباط بأنه

---

(١) كوشرى ـ المركز الدولى لمصر والسودان ص ١٠٧ .

(٢) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ١٤٥ .

باعث اليه بلجنة للنظر فى المشكلة ، ففى اليوم الثانى من شهر يونيه سنة ١٨٨٢ عين مصطفى درويش باشا معتمدا عثمانيا ساميا للحضور الى مصر ، وعهد اليه برياسة وفد أرسله السلطان الى مصر لمعالجة الحالة فيها، وكان هذا جواب الحكومة التركية على رسالة الخديو وعلى فكرة عقد مؤتمر دولى للنظر فى المسألة المصرية ، فقد كان ظنها أن حضور « مندوب شاهانى » يغنى عن عقد مثل هذا المؤتمر ، ويكفى لاعادة السلام والوئام فى مصر ، وكذلك كانت سياستها قائمة على الجهل وقصر النظر ، فبينما كانت انجلترا تعمل على التدخل الحربى فى مصر ، وترسل أسطولها تمهيدا وتأييدا لهذا التدخل ، فان الحكومة التركية توهمت أن مجرد ايفادها مندوبا ساميا كدرويش باشا يعيد الأمور الى نصابها فى مصر ، ويحول دون تدخل انجلترا ، وتوهمت أن عدم اشتراكها فى المؤتمر يمنع الدول من أن تتدخل أو تبرم أمرا فى المسألة المصرية .

كان هذا هو الوفد العثمانى الثانى الذى جاء مصر فى أثناء الحوادث العرابية ، والوفد الأول هو الذى حضر فى شهر أكتوبر سنة ١٨٨١ برياسة على نظامى باشا كما تقدم بيانه (ص ١٨٦) .

ويهمنا أن نقرر بأن كلا الوفدين لم يحضرا بنية خالصة نحو مصر ، بل حضرا للمظاهرة وللاعلان عن سلطة تركيا فى القطر المصرى ، دون أن يعمل كلاهما أى عمل نافع فى فض الخلاف بين الخديو والجيش ، أو فى انقاذ مصر من مطامع انجلترا .

جاء الوفد العثمانى الثانى برياسة درويش باشا فى الوقت الذى اكتمل فيه عدد البوارج الانجليزية والفرنسية فى مياه الاسكندرية ، وقد كانت رؤية هذه البوارج كافية لافهامه أن الموقف جد عصيب ، وأن حضوره بصفته مندوبا عن السلطان لا يمكن أن يؤثر فى الموقف شيئا بازاء تلك المدافع الضخمة الفاغرة أفواهها ، وتلك المعدات الحربية التى تنذر بالشر والدمار ، وأن هذا الموقف لا يحله حضور مندوب عثمانى عدته المظاهر

الفارغة التى يحاط بها ، ولا يهمه قبل كل شيء الا الرشا والأموال التى يتطلع اليها .

كل ما فعلته تركيا اذن تجاه حضور الأسطولين الانجليزى والفرنسى أن أوفدت درويش باشا المذكور، ثم أرسلت قبل وصوله الى مصر تلغرافا فى ٥ يونيه بأن وزارة الخارجية البريطانية أبلغت السفارة التركية فى لندن بأن الجنود المصرية تجرى التجهيزات والترميمات فى حصون الاسكندرية على نية تهديد الأسطولين الانجليزى والفرنسى ، وأن الباب العالى يطلب منعها اذا كانت جارية ، ثم أردف ذلك بتلغراف آخر فى اليوم التالى يستعجل الرد ، وكان هذا البلاغ من وزارة الخارجية البريطانية بداية التحرش بالسلطات المصرية ، اذ بنى على ما زعمه الأميرال سيمور من أن السلطات المصرية تحصن القلاع المواجهة للأسطول ، فكان ذلك السبب المنتحل باعثا لتركيا فى طلب الكف عن هذه التجهيزات ، ورأى عرابى ازاء هذا الالحاح أن يأمر بالكف عنها ، وأرسل الى الخديو كتابا بذلك فى ٥ يونيه سنة ١٨٨٢ خلاصته « أن هذه التجهيزات انما هى ترميمات اعتيادية لا يمكن الاستغناء عنها فى وقت من الاوقات ، وأنها لم تكن لقصد سيء ، بل هى ضرورية لبقاء الاستحكامات الواجب حفظها وتعهدها بدوام الترميم والتصليح ، ونوه فى النهاية الى أن استمرار وجود تلك الترميمات هو السبب الوحيد لتسكين روع الأمة المصرية وازالة القلق والاضطراب المستولى على القلوب من وجود الأسطول الانجليزى فى المياه المصرية واجرائه حركات ومناورات حربية داخل الميناء وخارجه وأخذه مقاسات أعماق المياه واقتراب السفن الانجليزية من الشواطيء أمام الاستحكامات ، وأن هذه الاجراءات هى التى تعتبر تهديدات حقيقية ، وهى التى هيجت أفكار الأمة المصرية وأحدثت الاضطراب ، ومع ذلك فانه حرر بوقف الترميمات المذكورة « رجاء عودة الدونانمة الانكليزية [1] » ، وقد وقفت أعمال الترميم من ذلك الحين .

(١) الوقائع المصرية عدد ٦ يونيه سنة ١٨٨٢ .

وانك لترى فى موقف تركيا حيال مصر احراجا ظاهرا لها ، فان كل الدلائل تدل على نية التحرش من جانب الانجليز ، ومع ذلك فان الحكومة التركية لم تتحرك الا لتطلب من السلطات المصرية الكف عن اجراء الترميمات بالحصون ، وكان هذا الطلب تأييدا ظاهرا للسياسة الانجليزية ، ولم يكن ايفاد درويش باشا فى هذا الموقف العصيب الا عملا عقيما لم تفد مصر منه شيئا .

وصل درويش باشا الى الاسكندرية يوم ٧ يونية سنة ١٨٨٢ على ظهر اليخت السلطانى (عز الدين) ، يصحبه ابنه ومعه الشيخ أحمد أسعد أحد المقربين الى السلطان عبد الحميد ووكيل الفراشة بالمدينة المنورة ، وبعض الضباط والمأمورين ، وبلغ عدد الوفد وحاشيته ٥٨ شخصا [١] ، وقد كان كلا الفريقين يعمل على اجتذابه الى ناحيته ، وبدا هذا التزاحم منذ وصل الوفد الى الاسكندرية ، فقد أوفد الخديو على ذو الفقار باشا السر تشريفاتى يصحبه حسن حلمى باشا من أعضاء مجلس الأحكام وطه لطفى باشا من الياوران لاستقباله على ظهر اليخت ، وأرسل عرابى من ناحيته يعقوب سامى باشا وكيل وزارة الحربية ، ووقع الخلاف بين الرسولين فى أثناء المقابلة ، ولكن درويش باشا استقبل كليهما بالبشاشة ، ونزل وصحبه بسراى رأس التين ،وفى اليوم التالى (الخميس ٨ يونيه ١٨٨٢) ركبوا قطارا خاصا أقلهم الى العاصمة ، وقد عرجوا فى الطريق على مدينة طنطا حيث زاروا مقام السيد أحمد البدوى ، يتبركون بزيارته ، ثم استأنفوا السفر الى أن بلغوا العاصمة ، ونزلوا بسراى الجزيرة التى أعدت لاقامتهم حتى تنتهى مهمتهم ، وبعد أن أخذوا راحتهم ذهبوا الى سراى الاسماعيلية ، فقابلهم الخديو بالترحاب ، ورد الزيارة للمندوب العثمانى بسراى الجزيرة [٢] على أن الخديو لم يكتم عن درويش باشا استياءه من حسن مقابلته لمندوب عرابى ومن لهجته فى

---

(١) المونيتور اجبسيان عدد ٨ يونيه سنة ١٨٨٢ .
(٢) الوقائع المصرية عدد ١٠ يونيه سنة ١٨٨٢ .

الخطاب حين قابله بسراى الاسماعيلية ، فتظاهر درويش باشا أنه جاء لتثبيت سلطة الخديو •

وكانت خطة الوفد أن يتظاهر لكلا الفريقين المتخاصمين (الخديو والعرابيين) أنه معه ، فمن مظاهرة تأييده للعرابيين أنه طلب نحو مائتى نيشان لضباط الجيش مكافأة لهم على ولائهم واخلاصهم للذات الشاهانية، وطلب لعرابى باشا النيشان المجيدى من الطبقة الأولى ، فكان هذا علامة على رضاء الاستانة عنه وعن مسلكه ، على أن درويش باشا قد انتهى الى الانضمام علانية للخديو ، وذلك بتأثير الرشوة التى نالها منه ، فقد منحه توفيق باشا رشوة قيمتها خمسون ألف جنيه [1] ، وظهر تحول درويش باشا الى جانب الخديو من نصحه لعرابى بالذهاب الى الاستانة ليقابل السلطان ، وأكد له أنه سيلقى منه كل رعاية واكرام ••• وقد فطن عرابى الى عواقب هذه النصيحة ، وأنه قد لا يعود من الأستانة اذا هو ذهب اليها ، فاعتذر للمشير العثمانى بأن الأمة لا تسمح له بمغادرة البلاد ، والنصيحة وان كانت فى ذاتها ليست صادرة عن نية حسنة ، ولكنا نعتقد أن رحيل عرابى فى تلك الآونة كان خيرا من بقائه فى مصر ، ومهما تكن عواقب رحيله عنها فانها تهون الى جانب ما حل بمصر وبعرابى ذاته من الكوارث بعد ذلك •

ولكى تقدر مبلغ ما كان لحضور درويش باشا من الأثر ومبلغ عجزه عن معالجة الموقف ، يكفى أن تذكر أنه لم يكد يمضى على حضوره بضعة أيام حتى وقعت مذبحة الاسكندرية المشئومة • وذلك فى يوم ١١ يونية سنة ١٨٨٢ ، فكانت اعلانا رهيبا باخفاق مهمة المندوب العثمانى ، وقد حضر ضرب الاسكندرية يوم ١١ يولية ، ثم انقلب الى الاستانة فى ١٩ يوليو سنة ١٨٨٢ ،دون أن يعمل أى عمل لمنع وقوع هذه الكوارث •

---

(١) جون نينيه • عرابى باشا ص ٩٢ ، ويقول بلنت فى كتابه (التاريخ السرى للاحتلال) ص ٢٢٦ انه قدم له عدا هذه الرشوة هدايا بمبلغ ٢٥٫٠٠٠ جنيه •

الفصل الثاني عشر

مذبحة الاسكندرية

١١ يونيه سنة ١٨٨٢

الموقف السياسى بعد استقالة وزارة البارودى

كانت الحالة فى أشد الاضطراب بعد استقالة وزارة البارودى ، فالوطنيون من جهة توقعوا شراً مستطيرا من مجىء الأسطولين الانجليزى والفرنسى ، وأخذوا يترقبون الحرب والقتال من ساعة الى أخرى ، والأجانب من جهة أخرى علموا أن البلاد قادمة على حرب ، فكانوا يخشون على حياتهم أن تستهدف للخطر اذا قامت الحرب المنتظرة ، فمصدر الاضطراب هو فى مجىء الأسطولين ، لا فى استقالة وزارة البارودى فى ذاتها ، لأن هذه الاستقالة ما كانت لتحدث فى البلاد حدثا لو وقعت فى ظروف عادية ، فلو أنها استقالت دون أن يكون الأسطولان مرابطين فى الاسكندرية ، لأمكن حل الأزمة الوزارية بغير عناء كبير ، اما باعادة وزارة البارودى ذاتها ، أو بتأليف وزارة أخرى تضطلع بأعباء الحكم وتعمل على تهدئة الخواطر ، ولكن وجود الأسطولين قد أوجد حالة غير طبيعية ، اذ كان مجيئهما مظهرا للتهديد والوعيد ، فبقيت مناصب الوزارة شاغرة منذ ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ ، وتولى الخديو سلطة الحكم مؤقتا ، ثم

اضطر أن يعيد عرابى باشا الى وزارة الحربية خوفا من انقضاض الجيش على الحكومة ، وبقيت الوزارات الأخرى شاغرة •

وأخـذ الأجانب يهاجرون من القـاهرة والأقاليم الى الاسكندرية ، ليكونوا تحت رعاية الأسـطولين وعلى مقـربة منهما ، فغصت مدينـة الاسكندرية بالأجانب من سكانها ومن القادمين اليها من الأقاليم ، وكان احتشادهم فيها من الأسباب الباعثة على تفاقم الهياج ، لأن أحاديثهم كانت تدور حول اقتراب وقوع القتال وما يستهدفون له من غضب الأهلين اذا نشبت الحرب ، بل قبل نشوبها ، لأن مجرد وجود الأسطولين فى ميـاه الاسكندرية وتقديم بلاغ الدولتين الى الحكومة المصرية واصرارهما على اجابة مطالبهما ، كل ذلك كان رمزا لاعتداء الدولتين الأوروبيتين على استقلال البـلاد ، وكان مفهـوما أن الدولتين انما تنطقان بلسـان الدول الاوروبية جمعاء ، فكان بديهيا أن يسخط المصريون على الدول الاوروبية وعلى رعاياها فى مصر ، وهذا السخط له كل البواعث التى تسوغه ، لأنه ليس مطلوبا من أمة ترى نفسها هدفا لاعتداء الدول الأجنبية أن تحبو رعايا تلك الدول بالعطف أو تتولاها بحسن الرعاية ، ولم تكن عواطف الجاليات الأجنبية فى الاسكندرية وغيرها مشوبة بروح الود والعطف نحو مصر ، بل كان الأوروبيـون عامة يبغـون وقوع البـلاد تحت السيطرة الأوروبية والاحتلال الأجنبى ، لذلك كانت مظاهر الود بادية منهم نحو البوارج الحربية الراسية فى مياه الاسكندرية ، ولم يكتفوا بمجرد اظهار هذا الشعور علنا ، بل أخذوا يستعدون هم ذاتهم للحرب والقتال ، وعقد قناصـل الدول فى الثغـر بدعوة المستر كوكسن قنصـل انجلترا عدة اجتماعات سرية تشاوروا فيها فى تأليف قوة دفاع أوروبية فى الاسكندرية ضد الأهلين ، واتفقوا على حشد عدد كبير منهم وامداد هذه القوة بوسائل الحرب من السلاح والميرة والذخيرة ، وجعلها على أهبة الاستعداد لخوض غمار القتال ، واستـشاروا فيما اتفقوا عليـه قواد الأسطولين الانجليزى والفرنسى ، فوافقوهم على مشروعهم ، ولكنهم طلبوا اليهم أن يعرضـوا

الأمر أيضا على وكلاء الدول السياسيين (القناصل الجنرالية) ، وكان معظم هؤلاء مقيمين فى القاهرة ، فكتب اليهم قناصل الاسكندرية ينبئونهم بما عزم عليه الأوروبيون فيها ، وأوفدوا اليهم المسيو بودتكى قنصل السويد والنرويج فى الثغر ليتفاوض واياهم فى هذا الصدد ، فلم يلق المشروع موافقة وكلاء الدول ، بحجة أنه يستلزم استعدادات كبيرة ، اذ انه يقتضى تجنيد ثلاثة أو أربعة آلاف من الأوروبيين وتزويدهم بالسلاح والميرة ، وليس ذلك من الأمور الهينة ، وفى اعداد هذه القوة ما يبعث فى ذاته على اثارة خواطر الأهلين وحملهم على الهياج ، وكتب وكلاء الدول الى قناصلهم بالاسكندرية يحذرونهم مغبة الاشتراك فى هذا العمل ويدعونهم الى اجتنابه والاكتفاء بالمساعدة التى يمدهم بها الأسطولان عند الحاجة الى حماية رعاياهم .

على أن اتفاق وكلاء الدول على مجانبة تأليف قوة دفاع أوروبية منتظمة لم يمنع الجاليات الأوروبية من أن تستعد للحرب ، فاقتنى معظم أفرادها الأسلحة النارية ، واستعدوا فعلا للقتال ، « ووردت على دار القنصلية الانجليزية كمية وافرة من الاسلحة والذخائر ، وعلم الضباط بذلك ، فهاجت الأفكار وتوجس الناس شرا[1] » وكان الأهلون من ناحيتهم يلمحون شيئا من هذه الاستعدادات أو يسمعون بها ، فتطير الاشاعات بأن الحرب لا شك ناشبة (وقد شبت فعلا بعد ذلك) ، فكان هذا مدعاة الى اشتداد عوامل الفتنة وهياج الخواطر ، وأصبح الجو مهيئا لوقوع القلاقل والمصادمات بين الفريقين لأوهى الأسباب .

رواية المذبحة

فلما كان يوم الأحد ١١ يونيه سنة ١٨٨٢ ، فى نحو الساعة الثانية بعد الظهر ،وقع شجار بين أحد المالطيين من رعايا الانجليز وأحد الأهلين

---

(١) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٢٧٣ .

يدعى (السيد العجان) [1] كان المالطى هو البادىء فيه بالعدوان ، فقد كان الوطنى صاحب حمار ركبه المالطى وأخذ يطوف به من صبيحة النهار متنقلا من قهوة الى أخرى ، وانتهى تطوافه الى حانة (خمارة) قريبة من قهوة القزاز [2] بالقرب من مخفر اللبان بآخر شارع السبع بنات [3] ، فطالبه الوطنى بأجرة ركوبه فلم يدفع له سوى قرش صاغ واحد ، فجادله فى قلة القيمة ، فما كان من المالطى الا أن شهر سكينا طعنه بها عدة طعنات دامية مات على أثرها .

وقع هذا الحادث فى الزقاق الكائن خلف (قهوة القزاز) ، فهرع رفاق القتيل الى ذلك المكان ، يريدون أن يمسكوا بالقاتل ، ولكنه فر الى أحد المنازل المجاورة ، وأخذ المالطيون واليونانيون الساكنون بالقرب من مكان الحادث يطلقون النار على الأهلين من الأبواب والنوافذ ، فسقط كثير منهم بين قتيل وجريح ، فثارت نفوس الجماهير تطلب الانتقام لمواطنيهم ، وتحركت طبقة الرعاع للاعتداء على الأوروبيين عامة ، فأخذوا يهجمون على كل من يلقونه منهم فى الطرقات أو فى الدكاكين ويوسعونهم ضربا ، وكان سلاحهم فى هذه المعركة العصى والهراوات ليس غير ، وانبث الرعاع فى المدينة يستنفرون الناس للقتال منادين : « جاى يا مسلمين ! جاى ! بيقتلوا اخواننا » [4] ، ويقتلون من يلقونه من الافرنج ضربا بالعصى والهراوات ، ونهبوا دكاكين شارع السبع بنات ، وامتد الهياج من هذا الشارع الى الشارع الابراهيمى والى شارع الهماميل وشارع المحمودية وجهة الجمرك والمنشية وشارع الضبطية (رأس التين)

---

(١) شهادة حسن بك صادق وكيل ضبطية الاسكندرية . مصر للمصريين ج ٨ ص ٤٣٧ .

(٢) لا وجود لها الآن ، ومكانها بآخر الشارع المسمى شارع بحرى بك عند ملتقاه بشارع ابراهيم الأول الذى هو امتداد شارع السبع بنات ، وفى مكانها ساحة وفى وسطها ساعة عمومية مركبة على عمود .

(٣) يبتدىء شارع السبع بنات من ميدان محمد على (المنشية) وينتهى عند ملتقاه بشارع بحرى بك قبيل مخفر اللبان ثم يستمر باسم شارع ابراهيم الأول .

(٤) ذكرها جون نينيه بنطقها العربى فى كتابه (عرابى باشا) وكان نينيه شاهد عيان للحادثة .

وغيرها من الشوارع التى يقطنها الأوروبيون أو يمرون منها ، وقد قتل كثير منهم أمام الضبطية اذ كانوا قادمين من الترسانة عائدين من زيارتهم للبوارج الانجليزية والفرنسية ، وكان الأوروبيون من ناحيتهم يطلقون الرصاص من النوافذ على الأهلين ، فقتل من الجانبين خلق كثير •

واذ كان البادىء بالعدوان أحد الرعايا الانجليز (المالطيين) وقد شاهده بعض الحاضرين يلوذ بالفرار الى منزل يسكنه مواطنوه ، فقد أرسل قسم اللبان الى المستر كوكسن قنصل انجلترا فى الثغر لايفاد أحد موظفى القنصليــة لكى يخرج المعتــدى من ذلك المنزل ، فحضر المستر كوكسن بنفسه أثناء الهياج ، فأصيب بضربة حجر وعصا جرح بسببها جرحا بليغا ، وجرح أيضا فى ذلك اليوم قنصل اليونان وقنصل ايطاليا ، فكانت اصابة القناصل من مظاهر خطورة الحالة •

وكان عمر باشا لطفى محافظ المدينة حين بدأت الحادثة يتولى رياسة قومسيون تحقيق الجمرك بدار المحافظة ، فأبلغه أحد موظفى الضبطية نبأ الشجار الذى وقع بين الوطنى والمالطى ، وكان ذلك فى نحو الســاعة الثالثة بعد الظهر ، فأوفد حسين بك فهمى وكيل المحافظة الى مكان الواقعة لفض الخلاف ، ثم جاءه بعد ربع ساعة نبأ باســتفحال الفتنة وتجسمها ، وأن السيد بك قنديل مأمور الضبطية مريض فى منزله ، فذهب بنفسه الى جهة الواقعة بشارع السبع بنات ، وهنالك أدرك خطورة الفتنة ، ورأى ازدحام الشارع بالمتجمهرين ، فطلب من اسماعيل باشا كامل قومنــدان الجنود بالاسكندرية ارسال المدد من الجند لوقف الهياج ، فتباطأ الميرالاى مصطفى بك عبد الرحيم قائد الألاى الخامس الذى كان مرابطا برأس التين والقائمقام سليمان سامى داود قائد الألاى السادس الذى كان بباب شرقى فى ارسال الجند ، ولم يحضروا الا فى الساعة الخامسة مساء قبل المغرب بساعة ، وحين جاء الجند فرقوا المتجمهرين بغير صعوبة ، وانتهت الفتنة فى مغرب الشمس ، فساد المدينة سكون رهيب ، اذ لزم النــاس

بيوتهم ، وخلت الطرقات من المارة ، وانقضى الليـل والنـــاس فى وجل وفزع .

احصاء القتلى والجرحى

اختلفت الروايات فى تقدير القتلى والجرحى من الجانبين،فصاحب « مصر للمصريين » قدر القتلى بثلثمائة من الجانبين [1] ، ويقـول المسـيو جون نينيه : ان عدد القتلى جميعا ٢٣٨ ، منهم ٧٥ من الأوروبيين و ١٦٣ من الأهلين [2] ، والمسيو جون نينيه كان بالاسكندرية يوم وقوع المذبحة، ويظهر أن هذا الاحصاء هو الذى أخذ به الأستاذ الامام الشـيخ محمد عبده ، اذ قال : ان عدد القتلى من الوطنيين ١٦٣ قتيـلا ، عدا من حملهم رفاقهم سرا ، و ٧٥ من الأوروبيين [3] ، على أننـا نعتقـد أن فى كلا الاحصاءين مبالغة ، وأن الاحصاء الصحيح دون هـذا الصدد ، فقد ألف قناصل الدول فى الثغر غداة الحادثة لجنة من الأطباء الأجانب لمعـالجة الجرحى ، واحصاء عددهم وعدد القتلى، فقاموا بمهمتهم ، وقدموا تقريرا أثبتوا فيه أن عدد القتلى من الجانبين ٤٩ قتيلا ، منهم ٣٨ من الأجانب ، والباقون من الأهلين ، وأن عدد الجرحى ٧١ ، منهم ٣٦ من الأجانب ، و ٢٣ من الوطنيين ، واثنـان من الأتراك [4] ، ويقرب من هذا الاحصاء تقدير حسن بك صادق وكيل ضبطية الاسكندرية ، فقد قدر عدد القتلى من ٤٥ الى ٥٠ قتيلا [5] ، ولا شك أن احصاء اللجنة الطبية الأوروبيـة أدعى الى الثقة وأقـرب الى الحقيقـة ، لأنه مبنى على مشـاهدات الأطباء وفحصهم عن حالة القتلى والجرحى .

---

(١) مصر للمصريين لسليم خليل نقاش ج ٥ ص ٥ .

(٢) كتاب عرابى باشا للمسيو جون نينيه ص ١٢٦ .

(٣) تاريخ الاستاذ الامام للسيد محمد رشيد رضا ج ١ ص ٢٤٨ .

(٤) مصر للمصريين ج ٥ ص ١٦ .

(٥) شهادة حسن بك صادق . مصر للمصريين ج ٨ ص ٣٨٧ .

اجتماع القناصل بالاسكندرية

اجتمع القناصل مساء يوم الحادثة ، وكان من بينهم الكابتن مولينو من ضباط الدراعة الانجليزية (انفنسبل) وقد عهد اليه الأميرال سيمور أن ينوب عن المستر كوكسن فى ادارة القنصلية عقب اصابته فى الحادثة، وحضر الاجتماع محافظ المدينة ، وتداولوا فيما يجب اتخاذه لاعادةالنظام وتهدئة الخواطر ، فصرح كبار ضباط الجيش بالاسكندرية أنهم متكفلون بحفظ الأمن ، على أن لا يتدخل الأسطولان فى الأمر ، فطلب القناصل من قائدى الأسطولين أن لا يتخذا تدابير ظاهرة[1]، ولكن بعض الزوارق الانجليزية شوهدت فى منتصف الليل قادمة من احدى بوارج الأسطول ترسو على شاطىء الميناء الشرقى ، وكان مجيئها تنفيذا لتعليمات الأميرال سيمور الذى أصدر أمره بأن تخرج البارجة (سوبرب) من الميناءالغربى وترسو خارج الميناء الشرقى وأن ترسل بعض الزوارق الى البر لنقل النساء والأطفال الى البارجة ، فاعترض الضباط على هذه الوسيلة ، اذ رأوا فى حضور الزوارق الانجليزية الى البر ما يدعو الى هياج الجمهور والجند ، فوعد نائب القنصل البريطانى بابعاد الزوارق عن البر ، وانفض الاجتماع الأول على ذلك .

وقع النبأ فى العاصمة

كان عرابى بالقاهرة حين وقعت الحادثة ، وقد علم بها تلغرافيا قبل الساعة الخامسة مساء ، فأسف لها أسفا عظيما ، ولما ذاعت أخبارها فى العاصمة مساء ١١ يونيه ، قوبلت بالاستياء والاستنكار فى الدوائر الوطنية، لما توقعه العارفون من عواقبها الوخيمة،وكانت ضربة موجهة الى العرابيين، لأن أقل ما تدل عليه أن زمام الأمن قد انفلت من أيديهم ، وأنها تتخذ

(١) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ ج ٢ وثيقة رقم ٤٥ (رسالة قنصل فرنسا فى الأسكندرية الى وزير خارجية فرنسا) .

حجة ضدهم على أنهم غير قادرين على ضبط الأمن وصيانة الأرواح ، وبخاصة بعد أن أعيد عرابى الى وزارة الحربية ، وتعهد بكفالة الأمن والنظام .

وكانت هذه المذبحة نذيرا للعرابيين بأن البلاد قادمة على خطر كبير، اذ لم يكن خافيا أن السياسة الانجليزية قد دبرت الوسائل لوقوعها ، تحقيقا لأغراضها فى مصر ، ولكن العرابيين لم يقدروا العواقب حق قدرها ، وقد اتخذ القناصل هذه الحادثة ذريعة لمخاطبة ولاة الأمور فى العاصمة بلهجة شديدة طالبين حماية الأجانب وأموالهم فى البلاد،وقررت الحكومة مساء ١١ يونيه ايفاد لجنة الى الاسكندرية للنظر فى أمر تلك الحادثة والكشف عن أسبابها والتحقيق مع المتهمين فيها ، ألفت من : يعقوب سامى باشا وكيل وزارة الحربية ، وبطرس باشا غالى وكيل الحقانية ، ومن ياور الخديو ، وياور درويش باشا ، ومندوبى القناصل ، وأسندت رياستها الى محافظ الاسكندرية .

اجتماع فى سراى عابدين

وعقد الخديو اجتماعا فى سراى عابدين صبيحة يوم الاثنين ١٢ يونيه ، حضره محمد شريف باشا ، ودرويش باشا المندوب العثمانى ، وقناصل فرنسا وانجلترا والنمسا وألمانيا وايطاليا والروسيا الذين جاءوا يطلبون تأمين رعاياهم على أرواحهم وأموالهم ، فجرت المباحثة فى هذا الاجتماع فيما يجب اتخاذه حيال حوادث الاسكندرية ، فاستقر الرأى على اعطاء وكلاء الدول السياسيين الضمانات الوثيقة ، التى تكفل اعادة الأمن الى نصابه ، وصيانة أرواح الأجانب وأموالهم ، ومن أهم هذه الضمانات امتثال عرابى باشا لأوامر الخديو ، فدعى عرابى الى حضور الاجتماع ، وخوطب فى الأمر ؟ فأجاب بالقبول ، وزاد أن تعهد للمجتمعين بمنع ما من شأنه اثارة الخواطر ، كالاجتماعات العامة ، وانعقاد الجمعيات ، والقاء

الخطب ، ونشر المقالات المهيجة ، وأبان أن فى مقدوره بمساعدة جنوده تأييد الأمن ، واقرار الراحة والطمأنينة ، وتعهد الخديو باصدار الأوامر الكفيلة بتهدئة الخواطر ، وقال درويش باشا انه يأخذ على عاتقه تنفيذ الأوامر الخديوية ، بأن يشترك مع عرابى فى انفاذها ، ويشاركها المسئولية فى هذا الصدد ، فاكتفى وكلاء الدول ظاهرا بهذه العهود ، وانفض الاجتماع .

وانفاذا لهذه العهود أصدر الخديو أمرا الى عرابى باشا بالتنبيه على قواد الجيش وضباطه وجنوده بالقاهرة ، والاسكندرية ، والأقاليم بزيادة الدقة ، والسهر على الأمن العام [1] .

وأصدر الخديو أمرا بهذا المعنى الى المحافظين والمديرين ، ونشر عرابى فى ذلك اليوم اعلانا بدعوة الجمهور الى الاخلاد الى السكينة والطمأنينة ، وأذاع أمرا آخر وجهه الى قواد الجيش وضباطه ، وغيرهم يدعوهم الى بذل أقصى جهودهم لاقرار الأمن والراحة والنظام ، وزادت الحكومة قوات الجيش فى الاسكندرية لتكون كافية لقمع كل فتنة تحصل بين الأجانب والأهلين ، فأنفذت اليها الألاى الثانى ، والألاى الرابع ، وعهدت بقيادتهما الى طلبه باشا عصمت الذى صار من ذلك الحين قومندانا عاما لقوات الجيش فى الثغر .

لجنة التحقيق والقناصل

سافر أعضاء لجنة التحقيق من العاصمة الى الاسكندرية بقطار خاص ، ليلة الاثنين ١٢ يونيه سنة ١٨٨٢[2] ، يصحبهم طلبه باشا عصمت ، فبلغوها الساعة الثالثة ، بعد منتصف الليل[3] ، وفى الساعة السابعة ، من صبيحة يوم ١٢ يونيه ، انعقدت فى دار المحافظة جمعية ، حضرها المحافظ

(١) الوقائع المصرية عدد ١٢ يونيه سنة ١٨٨٢ .
(٢) المونيتور اجبسيان عدد ١٢ يونيه سنة ١٨٨٢ .
(٣) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ ج ٢ وثيقة رقم ٤٥ .

(عمر باشا لطفى) ، وأعضاء لجنة التحقيق ، الموفدة من العاصمة ، وكبار ضباط الجيش ، وقناصل الدول فى الثغر •

وافتتح (عمر لطفى باشا) الاجتماع بذكر خلاصة ما دار بينه وبين نائب القنصل الانجليزى ، والقناصـــل الآخرين من الحديث ، فى الليلة الماضية • ثم أفضى الى المجتمعين بما اتخذه من التدابير لاعادة الأمن الى نصابه ، ولاحظ أن الكابتن مولينو ، نائب القنصل الانجليزى قد وعده بالأمس أن يأمر بعدم اقتراب زوارق البوارج الانجليزية من البر ، ولكن بعض هذه الزوارق : قد جاءت الشاطىء فى الساعة الخامسة ، من صبيحة اليوم (١٢ يونيه) خلافا لوعده ، فتعلل الكابتن « مولينو » بأنه أرســل الأميرال « سيمور » كتابا على أثر ما لاحظه المحافظ أمس ، يرجوه فيه أن يأمر بابعاد الزوارق ، ولكن المواصلات كانت متعــذرة ليـلا ، فتأخر تنفيذ الأوامر فى هذا الصدد ، وقال : ان الغرض من ارسال الزوارق ، هو نقل النساء والأطفال الى البوارج الانجليزية •

ثم تشاور المجتمعون فى اتخاذ التدابير الفعالة ، لمنع وقوع الفتن ، فتعهد كبار الضباط بالمحافظة على النظام ، بشرط أن لا يتدخل الأسطولان فى الأمر ، فأجاب قنصل فرنسا بأنه حين تعهد الضباط بمثل ذلك فى الليلة الماضية وأظهروا أنهم قادرون على ضبط الأمن ، وراغبون فى ذلك ، اتفق مع الأميرال الفرنسى على عــدم التدخل ، وصرح نائب القنصـــل الانجليزى بمثل ذلك ، فوقع القناصـــل جميعا بيانا ، أعلنوا فيه ثقتهم بالجيش ونصحوا فيه لرعاياهم ، بالتزام الهدوء والسكينة [1] •

وطلب المحافظ أيضا من الضباط الحاضرين أن يتعهدوا بضبط الأمن والمحافظة عليـــه ، وأن يكونوا مســـئولين عن ذلك ، فتعهدوا بذلك ، وصرحوا بأنهم مسئولون عن صيانة أرواح الأجانب •

ونهض يعقوب باشا سامى وكيل وزارة الحربية ، وخاطب الضباط

---

(١) رسالة قنصل فرنسا فى الاسكندرية الى وزير خارجية فرنسا ـ الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ ج ٢ وثيقة رقم ٤٥ •

قائلا : « يجب عليكم أن تحافظوا على القناصل ورعاياهم ما دام فى عروقكم قطرة دم » ، فأجاب الضباط بأنهم يعتبرون هذا أمرا واجبا عليهم .

ثم دار الحديث حول البحث عن الطريقة الفعالة لالقاء القبض على كل أوروبى يطلق النار على الأهلين أو الجنود ، فتقرر أن يختار كل قنصل مندوبا ، يعهد اليه مرافقة رجال البوليس المصريين الى منزل كل أجنبى يطلق النار على الأهلين للقبض عليه ، ويعين المحافظ لكل مندوب المركز الذى يلزمه ليكون تحت تصرف المحافظة حين استدعائه ، واتفقوا على أن يعهد القناصل بهذه المهمة الى قواصى القنصليات أو معتمديها ، وقد رضى القناصل بذلك ، لكن الكابتن « مولينو » تعلل بأنه لا يستطيع الارتباط بهذا العهد لغياب القنصل الانجليزى ، غير أنه يعتقد أن القنصل يوافق عليه .

وتقرر فى هذا الاجتماع أن يزاد عدد الخفراء ليلا ، وأن يناط بالجنود معاونة رجال البوليس فى المحافظة على الأمن ، وطلب القناصل من الضباط منع الأهالى من الاحتشاد جماعات فى الشوارع الآهلة بالأجانب ، فتعهد الضباط بذلك .

كان لهذه التدابير أثر حاسم فى اعادة النظام ، وضبط الأمن ، وسادت السكينة تماما فى غداة يوم الحادثة ، وكتب قنصل فرنسا فى الثغر فى ١٣ يونيه يقول :

« لا أتوقع حدوث اضطرابات جديدة على شرط عدم اثارة سخط الجيش ، وسلوك المحافظ (عمر باشا لطفى) يستحق أعظم الثناء ، وكل ما يؤخذ على السلطات المصرية أن الأوامر بنزول الجيش كانت متأخرة ، أضف الى ذلك أن مأمور الضبطية (السيد بك قنديل) لم يخرج من منزله يوم الحادثة معتذرا بأنه مريض ، ولو حضر لما منع حضوره شيئا مما وقع » [١] .

---

(١) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ ج ٢ وثيقة رقم ٤٥ .

انفراط عقد اللجنة

لكن لجنة التحقيق لم تستمر فى عملها ، بل انحلت وانفرط عقدها، لأن قنصل انجلترا أمر مندوبه بالامتناع عن حضور جلسات اللجنة ومشاركة أعضائها فى مهمتهم ، لما تذرع به من اتهام أعضائها بالتحيز ، ومحاولة تبرئة الوطنيين من تبعة الحوادث التى وقعت يوم ١١ من يونيه سنة ١٨٨٢ ، واعتزم المسيو شنكفكس ، قنصل فرنسا انتهاج هذه الخطة بعد الانتهاء من أخذ أقوال بعض الجرحى •

وكان الغرض من هذه التدابير الحيلولة دون تهدئة الخواطر ورجوع الأمور الى نصابها ، وقد اقترنت باشاعات أذاعها المتصلون بالقنصلية البريطانية بأن الحالة تستوجب التدخل المسلح من جانب الدول•

نزوح الأجانب عن البلاد

وكانت الأنباء التى يتناقلها الأجانب مجمعة على أن الحرب لا محالة ناشبة فى مصر ، وكانوا يتوقعون من آن لآخر أن تطلق البوارج الانجليزية والفرنسية قنابلها على المدينة ، وأن قوات الدولتين لا تلبث أن تهاجم البلاد ، وفى هذه الحالة لا يأمنون على أنفسهم اذا نشبت الحرب أن يستهدفوا لانتقام الأهلين • ومن هنا جاءت فكرة نزوح الأجانب عن البلاد ، فأخذ القاطنون منهم بالاسكندرية يهاجرون منها بحرا ، والأجانب فى القاهرة والأقاليم يفدون الى الاسكندرية للاقلاع منها الى الخارج ، وبدأ رحيل الأوروبيين عن البلاد فى اليوم التالى لمذبحة الاسكندرية ، وكثرت جموعهم النازحة فى الأيام التالية ، ونزل المهاجرون منهم الى السفن التى كانت راسية فى الميناء ينتظرون أن تقلع بهم ، وبلغ عدد الراحلين منهم يوم ١٢ يونيه سنة ١٨٨٢ أكثر من عشرة آلاف مهاجر نزلوا الى البحر متفرقين فى البواخر والسفن الشراعية ، ولم تعارض ادارة جوازات السفر ولا الجمارك أحدا منهم فى النزول الى البحر ،

فكثرت جموع المهاجرين يحملون أموالهم وأمتعتهم ، وامتلأ الميناء بالسفن المقلة لهم ، وظلت الهجرة مستمرة فى الأيام التالية حتى بلغ عدد الراحلين لغاية يوم ٢٨ يونيه ٣٢٫٠٠٠[1] وبلغ عـددهم ستين ألفـا قبيـل ضرب الاسكندرية [2] ، فكان هذا السيل المتدفق نذيرا بما يتمخض عنه الجو من الأحداث الجسيمة .

ومما ساعد على تعاظم سيل الهجرة أن قناصـــل الدول رغبوا الى رعاياهم الرحيل عن البلاد ، وأفضوا اليهم بأنهم يتوقعون حـدوث وقائع أشد هولا من مذبحة ١١ يونيه ، وأن الحرب وشيكة الوقوع ، فسارعوا الى الهجرة ، وأعدت كل دولة سفنا لنقل رعاياها ، فهرع الفقراء والمعوزون الى النزول اليها ، وأخذ الموسرون منهم أماكنهم فى البواخر المعتـــادة ، وتسلل الأوروبيون من كل ناحية فى القطر المصرى قاصدين الميناء ، حتى خيل لمن يرى جموعهم الراحلة أنه لم يبق منهم فى البلاد الا نفر قليـل

سفر الخديو الى الاسكندرية

وزاد الناس شعورا بخطر الموقف انتقال الخديو فجأة من العاصمة الى الاسكندرية ، فقد اعتزم السفر اليها عقب حادثة ١١ يونيه سنة ١٨٨٢ ، وحجته الظاهرة تهدئة الخواطر فيها ، فسافر يوم الثلاثاء ١٣ يونيه ، وودعه على المحطة عرابى باشا وزير الحربية ، وقبل أن يتحرك القطار عهد الى عرابى مراقبـــة أحوال القاهرة والسهر على الأمن العام فيهـــا واتخاذ الاحتياطات الكفيلة بمنع وقوع أى حادث ، وصحبه فى ســفره درويش باشا المندوب العثمانى .

لم يكن انتقال الخديو الى الثغر متوقعا بهذه السرعة ، بل كان مجيئه على غير انتظار ، ولعله توقع ما كانت تتمخض عنه الأيام من وقائع الحرب

---

(١) بيوفيس ـ الفرنسيون والانجليز فى مصر (ص ١٢٩) .

(٢) جون نينيه ـ عرابى باشا ص ١٦٢ .

والقتال ، فجاء الاسكندرية ليكون بعيدا عن العاصمة التى تركزت فيها قوة العرابيين ، أو لعله أراد أن يكون على مقربة من الاسطولين الانجليزى والفرنسى بالاسكندرية ، وفى ذلك يقول المسيو دى فريسينيه رئيس الوزارة الفرنسية فى ذلك الحين : «كانت رغبة الخديو متجهة منذ وصول العمارة الانجليزية الفرنسية الى الالتجاء الى الاسكندرية ليكون قريبا من مدافعها ، وعبثا أريد اقناعه بأن مركزه يجب أن يكون على رأس حكومته قريبا من وزرائه ليتسنى له توجيه أفكارهم ، وعلى الأخص ملاحظتهم ، ولكن مذبحة الاسكندرية كانت له فرصة يحقق فيها رغبته . وقد زعم أنه قصد اليها بحجة تدارك الخطر مع أن النظام كان قد عاد الى نصابه[1]» ، وما ذكره دى فريسينيه عن رغبة الخديو فى مغادرة العاصمة منذ مجىء الأسطولين الانجليزى والفرنسى ظاهر أيضا من برقية المسيو سنكفكس قنصل فرنسا العام الى المسيو دى فريسينيه ذاته فى ١٨ مايو اذ يقول : «ان أهم مسألة مستعجلة فى الوقت الحاضر هى اقناع الخديو بعدم السفر الى الاسكندرية ، فان هذا السفر يشبه أن يكون فرارا ، وتركه العاصمة فى الوقت الحاضر معناه العدول عن العودة اليها » [2] .

وصل الخديو الى محطة الثغر فى الساعة الثانية بعد الظهر ، وسار الى سراى رأس التين بين صفين من الجنود ، وأطلقت المدافع تحية له ، وكان كثير من الأهلين يجهلون نبأ قدومه ، فاضطربت أسماعهم من دوى المدافع ، وظنوا بداءة ذى بدء أنها نذير الحرب والقتال ، ثم علموا أنها تحية القدوم للخديو ، فسكنوا ، ولكن لم تسكن هواجسهم ولم يهدأ لهم روع ، وقابلوا حضوره بالفتور ، ولما استقر به المقام فى سراى رأس التين ، جاءه قناصل الدول يزورونه ، فأبدى لهم أسفه الشديد من وقوع حوادث الاسكندرية ووعدهم أن يبذل كل جهده وعنايته لاخماد الفتنة ، وخاطبهم درويش باشا بهذا المعنى ، وأضاف اليه أنه واثق من حسن نية

---

(١) دى فريسينيه ــ المسألة المصرية ص ٢٧٣ .

(٢) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ١١٥ .

رجال الجيش ، وأنه على يقين أنهم يحـــافظون على الأمن والنظـــام ما استطاعوا الى ذلك سبيلا ، غير أن الخديو لم يشاطره هذا الرأى ، فأسر الى السير أوكلن كولفن المراقب المالى الانجليزى أنه لا يثق باقرار الأمن والسكينة ، وأنه يعتبر مهمة درويش باشا قد انتهت بالاخفاق،وأنه لايرى بدا من وجوب مجىء جنود عثمانية لاعادة الأمن والنظـام ، فكان لهـــذا التصريح وقع شديد فى النفوس ، وزاد الخواطر قلقا على مصير البلاد .

من المسئول عن مذبحة الاسكندرية ؟

لا شك أن حضور الأسطولين الانجليزى والفرنسى هو السبب الأول لحوادث ١١ يونيه سنة ١٨٨٢ ، فقد هاج حضورهما الخواطر ، وأوغر صدور المصريين على الأوروبيين عامة ، لما فى مجيئهما من معنى التحـدى والعدوان ، كما أنه أغرى الأوروبيين بالوطنيين لشعورهم بأن الأسطولين انما جاءا لحمايتهم واذلال المصريين ، وفى ذلك يقول المسيو جون نينيه John Ninet ، وهو شاهد عيان لهذه الحوادث :

« منـذ حضر الأســـطولان كان المصريون والأوروبيون لا يفتأون يتساءلون : ان مجىء هـــذه البوارج ينطوى على التهـــديد ، فمن الذى يهددون ؟ انهم يهددون المصريين ، ولماذا ؟ لا ندرى ، ولكن ذلك مايقوله القناصل وما يدل عليه وجود الأسطولين ، وكان الأجانب يضيفون الى ذلك قولهم : يجب اذن أن نتسلح ، اذ ما دامت الدولتان ترسلان الأســـاطيل لحمايتنا فعلينا نحن أن نستعد .. ومما أكد هذه الحالة النفسية الخطرة عند الجاليات الأوروبية ما أفضى به المستر كوكسن Cookson القنصـــل البريطانى فى الثغر الى رعاياه ، اذ كانوا يسألونه : من المحقق أن بعض الحوادث ستقع ، والا فما معنى حضور الأساطيل ؟ فما الذى يجب علينـا أن نفعل ، وكيف نحمى أنفسنا ؟ ، فكان القنصل البريطانى يجيبهم مبتسما

ابتسامة ذات معنى : عليكم أن تتسلحوا قدر ما تستطيعون لتحموا أنفسكم بأنفسكم ، فهذه الأقوال المنطوية على التحريض جعلت الرعايا البريطانيين يتبعون نصائح قنصلهم ويقتنون الأسلحة ، فلم تكد تمضى عدة أيام حتى نفدت المسدسات لدى تجار السلاح وجلب الأروام الأسلحة من أوروبا، وكانوا أكثر الجاليات الأوروبية عددا وأشدها للوطنيين كرها •

« فلمن يا ترى كل هـــذه التدابير العدائية التى كانت تبيت باصرار وسط أمة هادئة ؟ أمة تحظر الحكومة على أفرادها حمل السلاح الا باذن خاص يصعب الحصول عليه ، لقد كان عرابى يقول بازاء هذه التصرفات العجيبة : كيف يمكننى أن أحافظ على الأمن وأضمن ســلامة الأوروبيين اذا كانت كل هذه التحريضات الموجهة طبعا ضد الوطنيين تقع كل يوم على ملأ من الناس ، وعلى مرأى من القناصل وبموافقتهم ؟

ولم يكن المسيو رانجابيه Rangabê قنصل اليونان العام ينكر هذه الوقائع ، كما ثبت من خطاب له فى الكتاب الأزرق نشرته جريدة الفارد الكسندرى التى يملكها يونانى ، أضف الى ذلك أن تقارير خفرالسواحل يؤيدها بعض ذوى الضمائر السليمة من الأوروبيين أثبتت أن الأســـلحة والذخائر كانت ترد من الأسطول البريطانى وتنزل الى البر عدة مرار ، وترسل الى القنصلية الانجليزية »[1] •

والمسيو جون نينيه الذى نقلنا عنه هذهالآراء هو شاهد عيان لحوادث ١١ يونيه ، ورأيه له قيمته لأنه سويسرى (محايد) وكان عميد الجالية السويسرية بمصر •

وكتب الشيخ محمد عبده (الأستاذ الامام) فى هذا الصدد يقول :

« ان الحكومة الانجليزية على عادتها فى اختلاق العلل وارتجـــال المساءات قلبت وجوه المسائل ، واستدبرت طالع الحق ، واستقبلت وجه

---

(١) جون نينيه ــ عرابى باشا ص ١٠٠ •

مطمعها ، واتخذت مجرد التغيير فى بعض نظامات الحكومة الخديوية سببا للمناوأة ، واندفعت لتسيير مراكبها الى مياه الاسكندرية تهديدا لحكومة الخديو وعدوانا عليه ، ثم نفخ بعض رجالها فى أنوف ضعفة العقول من الأجانب المقيمين بالثغر ، حتى أوقدوا فتنة هلك فيها المساكين ، قضاء لشهوة انكليزية ، وأقامت منها حكومة انكلترا حجة فى العدوان على الأراضى الخديوية ، ولو أن بصيرا نظر الى أحوال القطر المصرى بعين صحيحة من مرض الغرض لعلم أن بداءة الخلل فى ذلك القطر من يوم ورود المراكب الانكليزية لثغر الاسكندرية ، ولا نسبة بين ما كان قبل ذلك من عموم الأمن ورواج الأعمال وانتظام المصالح ، وبين ما كان بعده » [1] .

فالمسئولية العامة فى حوادث ١١ يونيه سنة ١٨٨٢ تقع بلا نزاع على كاهل السياسة البريطانية والفرنسية التى تحرشت بمصر بارسال الأسطولين ، أما المسئولية الخاصة فى وقوع المذبحة بالذات فتستطيع أن تتبينها مما ذكره المسيو جون نينيه عن تحريضات قنصل انجلترا فى الثغر للرعايا البريطانيين ، أضف الى ذلك أن أول من أشعل الفتنة مالطى من رعايا بريطانيا وأخ لخادم القنصل البريطانى ، ولا يمكن أن يكون هذا من قبيل المصادفات .

وقد شهد عمر باشا لطفى محافظ الاسكندرية فى التحقيق بأنه رأى طلقات نارية تطلق من شبابيك منازل الجهة التى وقعت فيها الحادثة ،وبأن رجال الحفظ استدعوا المستر كوكسن قنصل انجلترا فى الثغر وتولى معه منع الرعايا البريطانيين من اطلاق النار ، وصعد هو الى أحد المنازل التى كانت تطلق منها النار ، وأخذ مسدسا من محل أحد الرعايا الانجليز [2]، فهذه الشهادة تدلك على مبلغ تبعة الرعايا البريطانيين فى هذه الحادثة ،

(١) تاريخ الاستاذ الامام ــ ج ٢ ص ٣٤٤ .
(٢) شهادة عمر باشا لطفى ــ مصر للمصريين ج ٨ ص ٤٠٦ .

فحضور الأسطولين ، وتحريضات القنصل البريطاني ، وتدبيرات السياسة الانجليزية ، هي العوامل المشتركة في مذبحة الاسكندرية .

أما عرابي فينسب الفتنة الى السير ادوار مالت والمستر كوكسن من جهة ، والى الخديو وعمر باشا لطفي من جهة أخرى ، ويشرك معهما في المسئولية السيد بك قنديل مأمور الضبطية ويقول : انه تمارض في هذا اليوم ليتأخر عن اخماد الفتنة [1] .

وذهب المستر بلنت مذهب عرابي في مسئولية الحادثة ، وذكر أن ثمة تلغرافا أرسله الخديو الى عمر باشا لطفي يوم ٥ يونيه فيه تلميح الى احداث حدث يضطرب له حبل النظام لكي لا ينجح عرابي فيما تعهد به من المحافظة على الأمن [2] وقد بنى المستر بلنت اتهام عمر لطفي على هذا التلغراف ، والعرابيون عامة يرددون هذه التهمة ، وهي رواية مرجوحة فيما نعتقد ، ولا سند لها من الواقع ، ويلوح لنا أن المستر بلنت قد تلقاها وهو في انجلترا من هيئة الدفاع عن عرابي ، اذكانت مذبحة الاسكندرية احدى التهم الموجهة اليه حين محاكمته ، وكان هو ومحامياه يجتهدون في درئها عنه ، والواقع أنه كان بريئا منها ، وأنها وقعت بتحريض القنصل البريطاني وبعض الرعايا المالطيين والأروام ، ولكن هيئة الدفاع عن عرابي كان يهمها توجيه التهمة الى عمر باشا لطفي ؛ لايجاد مسئول عن الحادثة من غير الانجليز ، ومن هنا جاءت رواية اتهامه فيها ، وهو اتهام لا يقوم على أساس من الانصاف ، ونعتقد أن التلغراف الذي ذكره المستر بلنت لا أصل له ولا حقيقة ، ولو صح لما فات المستر برودلي والمستر نابيه المحامين عن عرابي أن يستشهدا به أثناء المحاكمة ، أضف الى ذلك أن القرائن والبينات تنفي عن عمر لطفي تهمة تدبير الحادثة أو الاشتراك في هذا التدبير ، فقد ثبت من أقوال الشهود في التحقيق وخاصة الميرالاي مصطفى بك عبد الرحيم قائد الألاي الخامس بالاسكندرية ان المحافظ

---

(١) مذكرات عرابي المخطوطة ص ٢٧٤ .

(٢) بلنت - التاريخ السري للاحتلال ص ٢٣٢ .

أوفد اليه رسولا يطلب منه ارسال الألاى جميعه لوقف الفتنة [1] ، وهذا ينفى أن له يداً فى تدبيرها ، ولو كان لهذه التهمة حقيقة لجاءت على الأقل على لسان واحد ممن سئلوا فى تحقيق الحوادث العرابية ، ولكن أحداً من الشهود أو من المتهمين لم ينسب اليه هذه الفعلة .

وقد نسب أيضا الى السيد بك قنديل مأمور ضبطية الثغر أنه تمارض يوم الفتنة لكى لا يتدخل فى وقفها ، ولكن ثبت من التحقيق الذى جرى معه أنه كان حقيقة مريضا ، قبل الحادثة بأيام ، فقد شهد الدكتور سالم باشا أنه عاده يوم الجمعة التالى للفتنة (وقد وقعت الفتنة يوم الأحد) فألفاه مريضا ، وأشار عليه بالاستمرار فى أخذ الدواء الذى كتبه له الأطباء الذين عادوه من قبل وقرروا أنه مصاب بالفالج [2] ، على أن معظم الشهود قرروا أن مرضه ما كان يمنعه أن ينزل من داره ليؤدى واجبه، ولو أنه نزل لكان له من مركزه وهو مأمور للضبطية وصاحب النفوذ فى المدينة ما يمكنه من وقف الفتنة .

وصفوة القول أن السياسة البريطانية هى المسئولة عن مذبحة الاسكندرية ، وهى التى استغلتها وهولت فيها وجسمتها لتتذرع بها الى التدخل المسلح فى شئون البلاد ، وقد وصفها المسيو دى فريسينيه رئيس وزارة فرنسا فى ذلك الحين وصفا لا مبالغة فيه ولا تهويل ، اذ قال بأنها من الحوادث العارضة التى تقع أحيانا فى الثغور التى يسكنها عدةأجناس، وشبهها بالفتنة التى حصلت قبل عام فى مرسيليا بين العمال الايطاليين والفرنسيين .

تأليف وزارة اسماعيل راغب باشا
٢٠ يونيه سنة ١٨٨٢

بقيت البلاد بلا وزارة منذ استقالة البارودى ، أى من ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ ، فلما وقعت حوادث ١١ يونيه اتجهت الأنظار الى وجوب تأليف

---

(١) استجواب الميرالاى مصطفى بك عبد الرحيم — مصر للمصريين ج ٨ ص ٤٠٦ .
(٢) شهادة الدكتور سالم باشا سالم — مصر للمصريين ج ٧ ص ١٥٤ .

وزارة تضطلع بأعباء الحكم ، اذ كان بقاء البلاد بلا وزارة من أسباب استفحال الفوضى ، ولم يكن الخديو في خاصة نفسه يميل الى تأليف وزارة ، بل كان يطاول في ذلك لأن تأليف وزارة ، معناه عودة الأمور الى مجراها الطبيعى وتهدئة الخواطر، وحكم البلاد طبقا للدستور ، ولكنه كان يميل الى الاستئثار بالحكم ، ولم يكن من صالحه تأليف وزارة يشعر هو بأنها ستخضع حتما فى سياستها لارادة العرابيين ، وكان يشاركه فى هذا الميل كل من انجلترا وفرنسا ، فالسياسة الانجليزية ترمى الى استفحال الفتن والاضطرابات حتى تمهد لتدخلها فى البلاد وتهيىء الوسائل للاحتلال الذى كانت تعد له العدة من زمن بعيد ، أما فرنسا فكانت سياستها حيال مصر مضطربة غير مستقرة ، وكانت فى الجملة تساير انجلترا فى تدابيرها غير متوقعة أن تفضى الحوادث الى انفرادها باحتلال مصر •

على أن الدول الأخرى وبخاصة تركيا والنمسا وألمانيا كانت تميل فى ذلك الحين الى تهدئة الخواطر ولا تشاطر انجلترا مراميها وأطماعها، ومن هنا اتجهت ميولها الى تأليف وزارة تساعد على تسكين الفتن وتهدئة الخواطر •

فسعى قنصلا ألمانيا والنمسا لدى الخديو باتفاقهما مع درويش باشا للتقريب بينه وبين عرابى وترغيبه فى تأليف وزارة جديدة يبقى عرابى فيها وزيرا للحربية ، فتظاهر الخديو بقبول هذا المسعى وأخذ يستشير بعض رجال الدولة فى أمر تأليف الوزارة ، فاستدعى شريف باشا ثم مصطفى فهمى باشا ثم عمر لطفى باشا وغيرهم ، وكلف كلا منهم تأليف الوزارة ، فأبوا جميعا لما كان بينهم وبين عرابى من الجفاء ، ولأنهم كانوا يعلمون أنهم اذا ألفوا الوزارة فانها ستكون موضع مناوأة العرابيين ، فتدخل درويش باشا وقنصلا ألمانيا والنمسا واتصلوا بعرابى بوساطة يعقوب سامى باشا وكيل وزارة الحربية وطلبه باشا عصمت قائد قوة الاسكندرية اللذين كانا موجودين فى الثغر بحكم عملهما وتفاوضوا فى



اسماعيل راغب باشا رئيس الوزارة
(فى أواخر عهد الثورة العرابية)

اختيار رئيس للوزارة، فاستقر رأيهم بعد استطلاع رأى عرابى على اختيار اسماعيل راغب باشا للرياسة .

لم يكن راغب باشا من المعروفين بالولاء للخديو، ومن هنا جاء ارتياح العرابيين اليه ، وكان معروفا عن الخديو سوء الظن به وكراهيته له ، وقد تقدم الكلام عما ذكره عرابى عنه فى مذكراته ، واغرائه العرابيين بالتخلص منه ، ولعل اتصاله بالخديو اسماعيل جعـل توفيق لا يطمئن اليه ، لأن المعـروف أن توفيق باشا لم يكن يطمئن الى الرجال الذين خـدموا أباه وكانوا موضع ثقته ، ولم يكن ليجهل أن أباه يود أن ينتزع منه العرش فيعود اليه .

على أن توفيق بالرغم من أنه لم يكن يثق باسماعيل راغب باشا رأى من الحكمة ألا يحتمل تبعة بقاء البلاد من غير وزارة ، فعهد اليه بهذه المهمة وأرسل أمرا الى عرابى وكان وقتئذ فى القاهرة ينبئه فيه بتعيين راغب باشا رئيسا للوزارة ويدعوه الى معاونته فى عمله لكى تنتظم الأحوال ويستتب الأمن والراحة ، وكان ذلك بعد أن ارتضاه عرابى للرياسة .

وغنى عن البيان أن عرابى قد اغتبط باختيار راغب باشا للرياسة ، لأنه يعلم أن وزارته ستكون طوع ارادته ، فأجاب على رسالة الخديو بكتاب يبدى فيه موافقته وارتياحه لهذا التعيين ويتضمن الثناء المستطاب على راغب باشا [1] .

أعضاء الوزارة

وعلى ذلك تم تأليف الوزارة وصدر مرسوم بتأليفها يوم ٢٠ يونيه سنة ١٨٨٢ على النحو الآتى :

اسماعيل راغب باشا للرياسة والخارجية . أحمد رشيد باشا للداخلية . عبد الرحمن رشدى بك للمالية . أحمد عرابى باشا للحربية والبحرية . على ابراهيم باشا للحقانية . سليمان أباظه باشا للمعارف . محمود باشا الفلكى للأشغال . حسن باشا الشبريعى للأوقاف .

برنامج الوزارة

لم يكن راغب باشا من الاقتدار ولا من الكفاءة بحيث يستطيع أن يسلك بالبلاد سبيل النجاة من الأخطار التى كانت تستهدف لها ، ولا نظنه كان ملما الالمام الكافى بحقيقة الموقف السياسى ، فضلا عن تقدمه فى السن فقد كان يناهز السبعين حين ولى الرياسة ، وهو لا يعدو أن يكون موظفا من كبار موظفى الحكومة تدرج فى المناصب تدريجا طبيعيا ، دون أن تظهر له كفاية ممتازة ، أو نظر بعيد فى تصريف الأمور الهامة ، على أنه كان من غير شك صادق النية فى بذل أقصى مالديه من جهد لانقاذ الموقف .

وكان أول عمل له وضع برنامج لوزارته ، وقد كان هذا فى ذاته

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٠ يونيه سنة ١٨٨٢ .

عملا ممدوحا ، لأن وضع برنامج للوزارة يدل على أنها تنوى حكم البلاد حكما دستوريا لصالحها ، وكان برنامجها من جهة القواعد العامة برنامجا قوميا يكفل انقــاذ مصر من المشاكل المحيطـة بها ، لولا أن الدسائس الانجليزية كانت فى ذلك الحين تدبر المكايد لتحقيق أغراضها الاستعمارية فى مصر •

أوضح راغب باشا برنامجه فى كتاب رفعه الى الخديو ، وخلاصته احترام الفرمانات المحددة مركز مصر واستقلالها ، ومراعاة الاتفــاقات الدولية الخاصــة بالديون ، واحترام الدســتور وأحكامه ، ورسم بعض القواعد التفصيلية التى اعتزمت وزارته السير عليها ، منها اصدار عفو عام عن المسئولين فى الحوادث الأخيرة عدا المشتركين فى حادثة ١١ يونيــه سنة ١٨٨٢ ، والمراد بالحوادث الأخيرة حوادث الخلاف الذى وقع بين وزارة البارودى والخديو ، وما حدث فى اجتماعات العرابيين من القدح فى الخديو والمناداة بخلعه ، وعدم جواز مجازاة أى فرد الا بعد محاكمة قانونية ، والغرض من هذه القاعدة اقرار العدل بين الناس ، واطمئنانهم على حيــاتهم ومصيرهم وحريتهم ، وألا تجرى مخابرات فى الشــئون السياسية بين الحكومة ووكلاء الدول السياسيين الا بوساطة وزير الخارجية، وذلك لكى يمتنع تدخل وكلاء الدول فى شئون الحكومة واملاء ارادتهم على موظفيها ، ثم وجوب احترام الأمر العالى الصادر فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ القاضى بانشاء مجلس النظار وتخويله مسئولية الحكم ، وقد وضعت الوزارة هذه القاعدة ؛ لكى تحول دون استبداد الخديو بشئون الحكومة واصداره الأوامر بغير موافقة مجلس الوزراء [1] ، وطلب راغب باشا من الخديو فى ختام كتابه أن يقرر هذا البرنامج اذا حاز قبوله ، ومعنى ذلك أنه أراد تقييده باتباعه ، وتعهده بذلك فى وثيقة رسمية ، وهذا يدلك على

---

(١) مصر للمصريين ج ٥ ص ٢٢ •

مبلغ سوء ظن الوزارة بمقاصد الخديو ، وقد قبل الخديو هذه المطالب في كتابه الى راغب باشا[1] .

وأذاع راغب باشا منشورا بالقواعد الجوهرية التى اعتزم السير عليها ، نوه فيه بالمخاطر التى تكتنف البلاد ، وحث على وجوب طاعة الخديو وتوحيد الكلمة وازالة أسباب المنافرة بين أبناء الوطن وحسن معاملة الأجانب[2] .

تأليف لجنة مختلطة لتحقيق حوادث الاسكندرية

كان أول ما عنيت به وزارة راغب باشا تهدئة الخواطر والسعى فى ازالة الجفاء الذى استحكم بين الأهلين والأجانب بسبب حوادث الاسكندرية ، واعادة العلاقات الودية بين الفريقين ، فاعتزمت تأليف لجنة مختلطة مهمتها اجراء تحقيق واسع النطاق فى حوادث ١١ يونيه لمعرفة أسبابها والمسئولين فيها تمهيداً لتوقيع العقوبات الزاجرة على كل من يثبت اشتراكه فيها ، وليس يخفى أن الحكومة ألفت لجنة أولى مساء ١١ يونيه ١٨٨٢ لتحقيق تلك الحوادث ، ولكن هذه اللجنة قد انحلت لامتناع قنصلى انجلترا وفرنسا من الاشتراك فيها كما تقدم بيانه ، فأرادت وزارة راغب باشا أن تعالج الحالة بتأليف لجنة جديدة تكون موضع ثقة الدول .

وتحقيقا لهذه الفكرة أرسل الخديو الى رئيس مجلس الوزراء فى ٢١ يونيه سنة ١٨٨٢ (٥ شعبان سنة ١٢٩٩ هـ) كتابا ضمنه الاستياء من وقوع حوادث ١١ يونيه وما وقع فيها من القتال وسفك الدماء وما أفضت اليه من اضطراب حبل الأمن ووقوع النفرة بين الوطنيين والأجانب ، وطلب الى الوزارة المبادرة الى التحرى عن المشتركين فيها لتوقيع العقاب على من يثبت عليه هذا الاشتراك ، ثم العمل على اعادة علاقات الصفاء بين

---

(١) المونيتور اجبسيان عدد ٢٦ يونيه سنة ١٨٨٢ .
(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٥ يونيه سنة ١٨٨٢ .

الأهلين والأوروبيين واعادة الأمن الى نصابه [1] ، فاجتمع مجلس الوزراء وأصدر قرارا مطولا استنكر فيه تلك الحـوادث ودعا الى وجـوب اعادة الصفاء والوئام بين الوطنيين والأجانب ، وقرر تأليف لجنة جديدة للتحقيق برياسة عبد الرحمن رشدى بك ناظر المالية ، نصف أعضائها من الوطنيين، ونصفهم من الأوروبيين ينتخبهم قناصل الدول ، والأعضاء الوطنيون هم : محمد قدرى باشا وزير الحقانية السابق ، يعقوب سامى باشا وكيل الحربية، بطرس باشا غالى وكيل الحقانية ، حماد بك عبد العاطى المستشار بمحكمة الاستئناف المختلطة ، الدكتور حسن بك محمود رئيس مجلس الصـحة البحرية والكورنتينات ، ابراهيم بك الألفى رئيس محكمة مصر الابتدائية، حسين بك واصف من مأمورى الحقانية ، ابراهيم فؤاد بك رئيس محكمة الجيزة والقليوبية ، يوسف بك برتو مأمور الدائرة البلدية بالاسكندرية ، أما الأعضاء الأوروبيون فيختارهم قناصل الدول بحيث يكون لكل قنصل مندوب في اللجنة ، وعهد مجلس الوزراء الى اللجنة اجراء تحقيق شامل عن حوادث الاسكندرية وعرض نتيجة التحقيق على الخديو لتوقيع الأحكام التى يقتضيها القانون •

ولو حسنت نيات انجلترا لأمكن لوزارة راغب باشا أن تعيد الأمور الى نصابها وتزيل الآثار السيئة التى نجمت عن حوادث ١١ يونيه ، فان هـــذه الحوادث قد وقع مثلها فى بعض ثغور البلاد الاوروبية ، دون أن يترتب عليها سلب استقلالها وانتهاك حقوقها ، ولكن انجلترا التى دبرت مذبحة الاسكندرية أبت الا أن تستغلها دون نزاهة ولا هوادة ، حتى تصل الى احتلال مصر ، وكان من تدابيرها ألا تمكن وزارة راغب باشا من تهدئة الخواطر ، واقرار الأمن فى نصابه ، وأغلب الظن أنها لم تكن تبغى تأليف الوزارة ، لكى تبدو البلاد فى حالة غير عادية ، وتتخذ من ذلك ذريعة الى التدخل في شئون البلاد ، فلما تألفت قابلتها السياسة الانجليزية بالجفاء ،

---

(١) مصر للمصريين ج ٥ ص ٢٤ •



السير ادوار مالت

قنصل انجلترا العام فى مصر

أثناء الحوادث العرابية

وعدم الثقة ، والغض من قدرتهـا على اعادة الأمن الى نصـابه ، وأخذت تخلق لها العقبات والعراقيل . وبارح السير ادوار مالت قنصل بريطانيا العام الاسكندرية يوم **٢٧** يونيه ، وأناب عنه المستر كارترايت **Cartwright** الذى شهد ضرب الاسـكندرية ، وغادر المـدينة أيضا المسـتر كوكسن القنصل البريطانى ، وأوعزت الحكومة البريطانية الى السير أوكلن كولفن الرقيب المالى الانجليزى بالامتناع عن حضـور جلسات مجلس الوزراء ، وهذه علائم ونذر تنبىء عما كانت تبيته السياسة الانجليزية من اثارة الحرب والقتال ، ولم تلق اللجنة المختلطة التى ألفتها الوزارة لتحقيق حـوادث الاسكندرية معاونة صادقة من المستر كارترايت نائب القنصل البريطـانى

العام ، بل أخذ يثير حولها الشبه والشكوك ، واتهمها في رسالة منه الى اللورد جرانفيل وزير خارجية انجلترا بتاريخ ٢٦ يونيه سنة ١٨٨٢ بالعجز عن القيام بمهمتها ، وشكا في رسالته من نفوذ يعقوب سامى باشا وكيل وزارة الحربية فياللجنة، قائلا انه يقاوم مجرى التحقيقات القانونية فيها حتى اضطر العضو الانجليزى في اللجنة الى الاستقالة ، وما بقاؤه فيها الا لاتمام استجواب بعض الجرحى ممن رأت اللجنة أخذ أقوالهم ، وأن بطرس باشا غالى وكيل وزارة الحقانية وأحد أعضاء اللجنة ، صرح له بأنه ما من أحد يستطيع أن يقرر أمامها مالا يكون متفقا ورغبات العرابيين ، وأنه هو نفسه مكره على احتمال بقاء يعقوب سامى باشا عضوا في اللجنة، على مابينهما من الاختلاف في الرأى، وأن يعقوب سامى أبى اطلاق سراح كثير من الأوربيين الذين قبض عليهم على أثر حوادث الاسكندرية مخافة أن يثير الافراج عنهم غضب الضباط ، وحجته في ذلك أنه اذا أفرج عنهم لا يكون مسئولا عن الامن العام ، وشكا أيضا من بقاء مأمور ضبطية الاسكندرية ووكيله في منصبيهما رغم تصرفهما السيىء في حوادث ١١ يونيه ، ومن أنه لم توجه اليهما أى تهمة ولا سئلا أمام اللجنة عن شيء مما نسب اليهما ، كل ذلك لأنهم من شيعة عرابى ، وأضاف المستر كارترايت في رسالته أن وزارة راغب باشا هى أداة في يد عرابى وأن نفوذ عرابى قد ازداد بعد الانعام عليه بنيشان كبير من السلطان .

الفصل الثالث عشر

مؤتمر الاستانة

للنظر فى المسألة المصرية

قلنا فى ختــام الفصــل الحادى عشر (ص ٣٢٣) : ان المسيو دى فريسينيه ، دعا الدول الأوروبية الكبرى الى عقد مؤتمر للنظر فى المسألة المصرية ، فلبى هذه الدعوة كل من : انجلترا ، وألمــانيا ، والروســيا ، وايطاليا ، والنمسا ، أما تركيا فانها رفضت الفكرة بحجة أن ايفاد درويش باشا الى مصر كاف لحل مشكلتها ، وقد اعتزمت ايفاده الى مصر فى الوقت الذى علمت فيه باقتراح عقد المؤتمر ، أى أنها عارضت المؤتمر بارســال مندوب سام الى مصر ، واتخذت من ارساله وسيلة لرفض عقد المؤتمر ، واحتجت أيضا بأن الأحوال فى مصر لا تستدعى عقد مؤتمر بعد تأليف وزارة راغب باشا واضطلاعها بأعباء الحكم وأعادتها الامن الى نصابه ، فلم يبق شىء يمكن أن يتفاوض فيه المؤتمر ، وقد أبلغ وزير خارجية تركيا سفراء الدول الاوروبية بالاستانة هـــذا القرار ، ولكن الدول لم تعبأ به واعتزمت عقد المؤتمر ، وبقيت تركيا على امتناعها ورفضت الاشتراك فيه حتى ضرب الاسكندرية ، فكان من المهازل السياسية أن يجتمع مؤتمر دولى فى الاستانة للنظر فى المسألة المصرية دون أن تشترك فيه حكومة الآستانة

ذاتها ، ودون أن تشترك فيه مصر ، وكان واجبا على كلتيهما أن تشترك فيه .

وليس هذا المظهر وحده ، هو الذى يدل على اضطراب السياسه العثمانية فى المسألة المصرية ، بل ان مسلكها كله كان مجموعة متناقضات واضطرابات ، فبينما كانت تتظاهر بتأييد سلطة الخديو ، اذا بالسلطان عبد الحميد يعلن عطفه على عرابى ويمنحه نيشانا رفيع الشأن ، ثم اذا جد الجد ، ونشبت الحرب بينه وبين الانجليز ، طعنه فى الصميم باعلانه عصيانه ، فكان هذا الاعلان من أعظم أسباب هزيمته وخذلانه .

لقد كانت سياسة تركيا عامة سياسة فوضى واضطراب ، ويبدو هذا الاضطراب من سرعة تغيير الصدور العظام (رؤساء الوزارات) فى ذلك الوقت العصيب الذى يستدعى ثباتا واستقرارا فى السياسة الخارجية .

فهذا التبلبل والاضطراب ، مضافا الى قصر نظر تركيا وسوء نيتها نحو مصر ، ورغبتها فى انتقاص استقلالها ، ثم ما جبلت عليه سياستها من الدس والوقيعة ، وتأثر وزرائها بالمال والرشا ، جعل من السياسة التركية عامل فساد ، استخدمته انجلترا ، لتحقيق أطماعها فى مصر .

اجتماع المؤتمر

اجتمع المؤتمر بدار السفارة الايطالية ، فى (ترابيا) بضواحى الأستانة ، ، على شاطىء البوسفور ، يوم ۲۳ يونيه سنة ۱۸۸۲ فى الساعة الثالثة مساء ، وكان أعضاؤه سفراء الدول العظمى الست بالأستانة ، وهم : اللورد دفرين Dufferin سفير انجلترا ، والماركيز دى نواى Noailles سفير فرنسا ، والكونت هرشفلد Hirschfeld نائب سفير ألمانيا، والبارون كاليس Calice سفير النمسا والمجر ، والمسيو أونو Onon نائب سفير الروسيا ، والكونت كورتى Corti سفير ايطاليا .

وقد تولى هذا الأخير رياسة المؤتمر بصفته أقدم السفراء ، كما اجتمعوا في سفارة ايطاليا لهذا الاعتبار ، وقرر المؤتمر في هذه الجلسة ارسال مذكرة الى الباب العالي يبلغه نبأ اجتماعه ، ويأسف لعدم انعقاده برياسة وزير الخارجية العثمانية ، ويعرب عن أمله في اشتراك تركيا في اجتماعاته المقبلة[1] .

ميثاق النزاهة

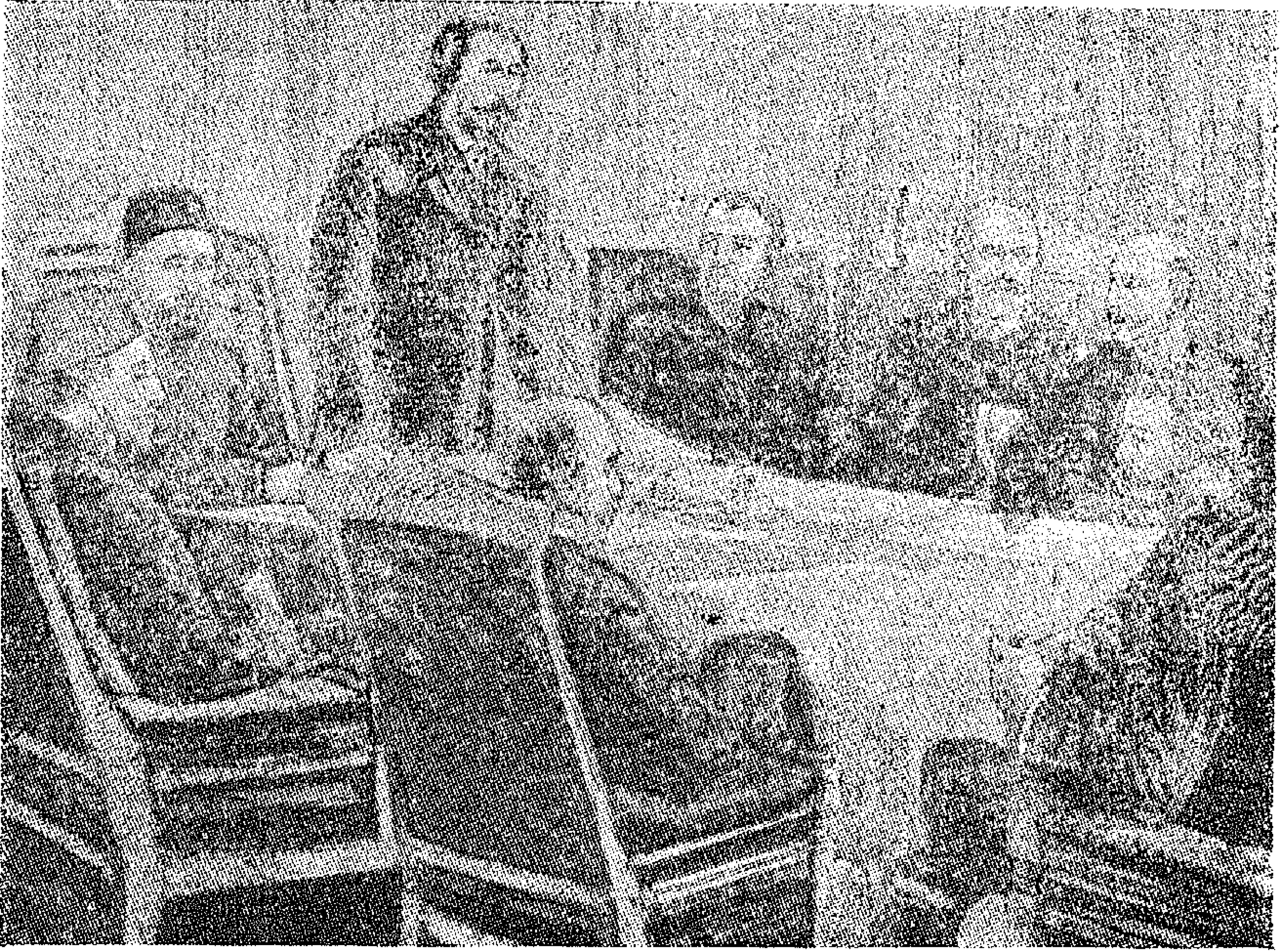
ثم اجتمع للمرة الثانية ، يوم ٢٥ يونيه ، وقبل البدء في مداولاته ، أبرم العهد المشهور بميثاق النزاهة Protocole de Desinteressement وضعه المسيو « دى فريسينيه » في ١٦ يونيه ، وعرضه على اللورد «جرانفيل» فقبله ، وهذا نصه :

« تتعهد الحكومات التى يوقع مندوبوها على هذا القرار ، بأنها في كل اتفاق يحصل بشأن تسوية المسألة المصرية ، لا تبحث عن احتلال أى جزء من أراضى مصر ولا الحصول على امتياز خاص بها ، ولا على نيل امتياز تجارى لرعاياها ، لا يخول لرعايا الحكومات الأخرى »[2] ، وقد وقعه أعضاء المؤتمر جميعا .

هذا هو العهد الذى ارتبطت به الدول ، وفي مقدمتها انجلترا في مؤتمر الاستانه ، ولكن انجلترا حين أبرمته كانت تنوى نقضه ، كما نقضت سائر عهودها في المسألة المصرية ، والدليل القاطع على ذلك أنها في الوقت الذى أبرمته (٢٥ يونيه سنة ١٨٨٢) كانت تعد معدات الحرب والقتال ، وتجهز جيشها لاحتلال مصر ، ولم يمض على هذا العهد ستة عشر يوما حتى ضرب أسطولها مدينة الاسكندرية بمدافعه يوم ١١ يوليه .

---

(١) دى فريسينيه . المسألة المصرية ص ٢٧٧ .
(٢) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ١٥٠ .



مؤتمر الآستانة سنة ١٨٨٢ ، للنظر فى المسألة المصرية

وتجد فى الصورة أعضاء المؤتمر ، وهم :

(١) الكونت « هرشفلد » نائب سفير ألمانيا • **(٢)** المسيو « أونو » نائب سفير الروسيا • **(٣)** البارون « كاليس » سفير النمسا والمجر • **(٤)** الكونت « كورتى » سفير ايطاليا • **(٥)** الماركيز «دى نواى» سفير فرنسا• **(٦)** اللورد « دفرين » سفير انجلترا (واقفا يتكلم) • **(٧)** و **(٨)** سعيد باشا ، وعاصم باشا مندوبا تركيا •

وقد أخذت هذه الصورة بعد اشتراك تركيا فى المؤتمر عقب ضرب الاسكندرية (نقلا عن مجلة الجرافيك الانجليزية ، عدد **١٩** أغسطس سنة **١٨٨٢**) •

خطبة اللورد دفرين

اجتمع المؤتمر فى جلسته الثالثة ، يوم ٢٧ يونيه ، وأخذ أعضاؤه يتداولون فى المسألة المصرية ، فبدأ اللورد دفرين بالقاء بيان عن الحالة فى مصر ، ذهب فيه الى أن الفوضى قد تمكنت من مصر من جراء ثورة الجيش وانتفاضه على الخديو ، وأن هذه الفوضى قد أدت الى اختلال الادارة ، وارتباك الأحوال ، ووقوف حركة التجارة ، وفقدان الثقة ، وعجز الأهلين عن سداد الضرائب ، وعجز الحكومة عن الوفاء بتعهداتها المالية حيال الدائنين الأجانب ، ثم تعريض حياة الأوروبيين للخطر ، واستند الى مذبحة الاسكندرية ، وما وقع فيها من القتل ، وسفك دماء الأوروبيين، وهجرتهم من البلاد ، ونفى ما أكدته المصادر العثمانية من أن الثورة قد أخمدت ، وأن الأمور قد عادت الى نصابها بتأليف وزارة راغب باشا ، قائلا : ان هذه الوزارة أداة فى أيدى الثائرين ، وأن الخديو لا حول له ولا قوة ، وأن انجلترا وفرنسا لا تستطيعان صبرا على هذه الحالة وان اجتماع وكلاء الدول فى هذا المؤتمر عقب تأليف وزارة راغب باشا ، فيه البيان الكافى لما تريد أوروبا أن تفعله حيال الحالة فى مصر ، وأهاب بالدول أن تأخذ الثورة المصرية بالشدة ، حتى لا يستفحل نفوذها ، فلا يعود من السهل استئصال شأفتها ، وأشار الى المبادىء التى يرى الاتفاق عليها ، وهى أن الوسائل الفعالة التى يجب اتخاذها لاعادة حكومة منتظمة الى مصر ، يجب أن تصدر عن الحضرة السلطانية ، وختم كلامه بقوله : انه علم من مصدر يوثق به ، أن درويش باشا اعترف بأنه لم ينجح فى المهمة التى أوفد من أجلها الى مصر ، وأنه لا يستطيع انقاذ الخديو من استبداد الضباط وشيعتهم دون أن تكون لديه قوة حربية ، لا تقل عن عشرين طابورا من الجند ، وأن الوزارة المصرية الجديدة ، ليست الا وزارة عرابى ، وأن الخديو لا نفوذ له ، وسيبقى كذلك اذا استمر محروما من جيش يؤيده ويعيد اليه السلطة .

تلك خلاصة خطبة اللورد « دفرين » ، ويؤخذ منها : أن انجلترا كانت تقصد من الاشتراك فى المؤتمر اعلان أن الحالة فى مصر تستدعى التدخل فى شئونها ، وأن هذا التدخل ، يجب أن يكون حربيا لقمع الثورة واعادة سلطة الخديو ، وكانت ترمى الى أن يكون هذا التدخل انجليزيا ، ولكنها تظاهرت على لسان اللورد « دفرين » بأنها تبغى أن يكون تركيا ، وهى عالمة بأن الحكومة التركية بلغت من الضعف والتردد ، بحيث لا تقدم على هـذه المهمة ، ولو هى تدخلت بجيشها لكان من المحتمل أن يكون ذلك انقاذا للموقف ، وتفاديا من الاحتلال ، لأن الدول الأوروبية ما كانت لتقبل بقاء جيش عثمانى فى مصر الى ما شاء الله •

وفى الحق ان الحالة لم تكن تستدعى ارسال جيش عثمانى أو غير عثمانى ، فان وزارة راغب باشا كانت تستطيع اعادة الأمن والنظام الى نصابه لو لم تبادرها السياسة الانجليزية بالعقبات والعراقيل •

كانت انجلترا واثقة من جمود السياسة التركية وضعفها ، مطمئنة الى انقسام الدول الأوروبية فى الرأى ، وعدم اتخاذها قرارا معينا فى المسألة المصرية ، فانتهزت هـذه الفرصة ، وأخذت قبل انعقاد المؤتمر وخلال انعقاده تعد معدات الحرب والقتال ، لتنتهك بأسطولها وجيشها حرمة العهود والمواثيق ، وتحتل مصر تحت سمع المؤتمر وبصره •

وقد بدت منها نية الخداع جلية فى مفاوضاتها بالمؤتمر ، فقد اقترح السفير الايطالى على الأعضاء بجلسة ٢٧ يونيه أن تقرر الدول الامتناع عن التدخل المنفرد فى مصر ، ما دام المؤتمر منعقدا ، ولوكانت انجلترا حسنة النية لوافق مندوبها على هذا القرار ، ولكن الواقع كما أسلفنا أنها كانت تجهز معدات الحرب لاحتلال مصر ، فأخذ اللورد « دفرين » يلح فى ضرورة وضع تحفظ لهذا القرار ، حتى قرر المؤتمر اضافته ، وهو « فيما عدا الأحوال القهرية » ، فنم بذلك على ماكانت تضمره انجلترا من مخادعة المؤتمر ، وما كانت تبيته من نية الشر والعدوان ، ونقض العهد والميثاق •

وقد اطمأنت بعد وضع هذا التحفظ ، وتركت المؤتمر يجتمع ويقرر ما يشاء ، اذ كانت هذه الكلمة كافية لتجعل قراراته عديمة القيمة ، ومن الغريب أن المركيز « دى نواى » سفير فرنسا قد أيد اللورد دفرين فى اقتراحه اضافة هذه الحاشية ، فدل بذلك على مبلغ تخبط السياسة الفرنسية فى ذلك الحين ، وقد اغتبط اللورد « دفرين » لهذه الاضافة ، وأرسل فى اليوم التالى الى اللورد « جرانفيل » رسالة يقول فيها : « اننا فى الواقع منذ أن تم تعديل اقتراح السفير الايطالى هذا التعديل الهام لم نعد نعتبر للاقتراح قيمة كبيرة » •

قرار التدخل

قرر المؤتمر فى جلسته الثالثة وجوب التدخل فى مصر لاخماد الثورة ، وأن يعهد الى تركيا بهذه المهمة ، بأن ترسل الى مصر قوة كافية من الجند ، لاعادة الأمن والنظام اليها ، وأخذ يتداول فى الجلسات التالية فى شروط هذا التدخل وحدوده ، واستفادت انجلترا من هذا البطء لاتمام تدابيرها وانفاذ خطتها فى تدخلها المنفرد ، ووضع المؤتمر فى جلسته السابعة (يوم ٦ يوليه سنة ١٨٨٢) قواعد هذا التدخل وهى : أن يحترم الجيش الذى ترسله تركيا مركز مصر وامتيازاتها التى نالتها بموجب الفرمانات السابقة والمعاهدات ، وأن يخمد الثورة العسكرية ويعيد الى الخديو سلطته ، ثم يشرع فى اصلاح النظم العسكرية فى مصر ، وأن تكون مدة اقامته فى مصر ثلاثة أشهر ، الا اذا طلب الخديو مدها الى المدة التى تتفق عليها الحكومة المصرية مع تركيا والدول الاوروبية العظمى ، ويعين قواد هذا الجيش بالاتفاق مع الخديو وتكون نفقاته على حساب مصر ويعين مقدارها بالاتفاق مع مصر وتركيا والدول الست العظمى الأوروبية •

وقد صدر هذا القرار على أن يعرض على الحكومة التركية والحكومات الأوروبية الست التى لها ممثلون فى المؤتمر ، وأرسل نص

القرار الى هذه الدول فأقرته ، ووافقت على تقديمه الى الحكومة التركية، فأرسل اليها ، ولكنها لم تقره ، ووقفت موقف الاحجام والتردد ، شأن السياسة التركية فى ذلك العهد ، واعتمدت فى رفضها التدخل على تقارير درويش باشا الذى يقول فيها : انه ليس فى مصر ما يوجب تدخلها ، وقد وافقت انجلترا على دعوة تركيا الى التدخل فى الوقت الذى كانت تعد فيه معدات القتال ، لتتدخل هى بمفردها ، ذلك لأنها كانت مطمئنة الى بطء السياسة التركية وترددها ، وأنها تستطيع خلق (الحالة القهرية) التى نوه اليها اللورد دفرين ، فتتذرع بها الى التدخل الحربى من جانبها ، ضاربة صفحا عن قرار المؤتمر ، وقد أنفذت خطتها • اذ ضرب الأسطول الانجليزى مدينة الاسكندرية يوم ١١ يوليه قبل أن تتقدم الدول الى تركيا بقرار المؤتمر ، وقبل أن يتبين موقف تركيا حيال هذا القرار •

أما التدخل فى ذاته فلم يكن ثمة موجب له ، لأن الحالة فى مصر كانت طبيعية بعد تأليف وزارة راغب باشا ، ومن الوقائع الثابتة أن انجلترا أخذت تجهز معدات القتال قبل انعقاد المؤتمر ، فقد أصدرت وزارة البحرية الانجليزية فى ١٥ يونيه تعليماتها الى بواخر النقل بالاستعداد للسفر الى مصر ، مقلة كتائب الجنود ، وأخذت وزارة الحربية تعبىء الجنود فى ذلك الحين لارسالها الى الديار المصرية •

وقد كانت آخر جلسة عقدها المؤتمر قبل ضرب الاسكندرية (وهى الجلسة السابعة) يوم ٦ يوليه ، فلما وقع الضرب ظهر أن المؤتمر لم يكن الا مهزلة اتخذتها انجلترا وسيلة لاشغال الناس عن تدبير نياتها العدائية ، وقد اجتمع المؤتمر مع ذلك بعد الضرب يوم ١٥ يوليه ، وأخذ يستأنف النظر فى تدخل تركيا الحربى ، مما سنعود اليه فيما يلى •

الحالة فى مصر أثناء انعقاد المؤتمر

استمر المؤتمر كما أسلفنا يعقد جلساته على غير طائل ، وانجلترا تعد المعدات للقتال ، وقد كان انعقاده مدعاة الى اعتقاد العرابيين أن المسألة

المصرية ستحل بطريق المفاوضات بين الدول ، وأن انعقاد المؤتمر مانع من انفراد انجلترا أو غيرها من الدول من التدخل الحربى فى مصر . وكان هذا اغراقا منهم فى حسن الظن أو الجهل بما تنويه انجلترا ، وفى الحق أن العرابين كان ينقصهم الحصافة فى الرأى وبعد النظر السياسى،وأغلب الظن أنهم كانوا لا يعرفون الموقف السياسى على حقيقته ، وكانوا يعتمدون على مايتلقونه من بعض أفراد الأوروبيين من الأوهام والأخبار الملفقة ، ولم يكن لديهم قلم أخبار فى مصر ولا فى الخارج يطلعهم على حقيقة الأحوال السياسية وتطوراتها ، هذا فضلا عما اشتهروا به من الغرور والخيلاء ، اذ كانوا يتوهمون أنهم قادرون على دفع اعتداء الانجليز أو أية دولة أخرى دون أى استعداد جدى للحرب ، ولم يكونوا يقدرون قوة أعدائهم ، ولا قوتهم فى أنفسهم،فبينماكان الانجليز يستعدون للحرب والقتال،ويحشدون جنودهم فى انجلترا ومالطة والهند ويستطلعون قوة العرابين ويقفون على حقيقة معداتهم ، كان العرابيون لا يعرفون شيئا عن معدات الانجليز ، بل كانوا يتوهمون أنهم لا يجرءون على اعلان الحرب والقتال أو النزول الى البر ، وكذلك كان شأن وزارة راغب باشا عامة فانها كانت لا تزيد كثيرا عن مستوى العرابيين فى العلم والمعرفة ، وكان عرابى هو الآمر المتسلط عليها اذ كان وزير الحربية والبحرية فيها .

ومما ساعد العرابيين على التمادى فى غرورهم رؤيتهم الأســطول الانجليزى راسيا فى مياه الاسـكندرية دون أن تنشب الحرب أو يتحفز للضرب ، فخيل اليهم الوهم أن مجيئه لم يكن الا من قبيل التهديد والوعيد وأنه لا يجرؤ على انزال الجنود الى البر ، واتخذوا من موقف السكوت الذى لزمه يوم مذبحة الاسكندرية دليلا على أنه لا قبل له بالحرب والقتال، ولكن الواقع أن الانجليز كانوا ينتظرون أن يهيئوا الجو فى أوروبا لقبول تدخلهم الحربى ، فدبروا مذبحة الاسكندرية حتى يظهروا الحالة فى مصر بأنها حالة فوضى واضطراب ونهب وقتل لا يؤمن معها على حياة الأجانب، وأنها تستدعى تدخل الدول لوضع حد لهذه الفوضى،ثم اشتركوا والدول

فى عقد مؤتمر الأستانة للمفاوضة فى ايجاد علاج لهذه الحالة الخطيرة ، وهيأوا الأفكار فى أوربا لضرورة التدخل لقمع الثورة فى مصر ، فلم يكن انتظارهم هذه المدة (ولم تكن فى ذاتها طويلة) الا لاحكام خطتهم، واتمام تجهيزاتهم الحربية ، ثم لتمكين الجاليات الأوروبية من الهجرة من البلاد قبل ان تضرب انجلترا ضربتها فى مصر ، لكى يكون عدوانها مقرونا بعطف الأوروبيين المهاجرين وغير المهاجرين ، وتكون فى احتلالها كأنها نائبة عنهم وعن الدول الأوروبية جميعا ، كل ذلك والعرابيون غارقون فى أحلامهم معتقدون أن الحرب بعيدة الوقوع ، ولذلك لم يبد منهم أى عمل يدل على الاستعداد لخوض غمار القتال •

وكانت أحاديث العرابيين دائرة حول ما يتسقطونه من أخبار المؤتمر، وما تلوكه ألسنتهم من أن الأزمة ستحل قريبا بطريق السلم ، وأنها ستنتهى بخلع الخديو توفيق وتعيين الأمير حليم باشا مكانه ، وهذا كل ما كان يشغل بالهم ويستحوذ على أفكارهم فى ذلك الوقت العصيب ، أما الاستعداد للحرب والتهيؤ للقتال فلم يفكروا فيه تفكيرا جديا الا فى اللحظة الأخيرة ، بعد أن ضاع الوقت وسبق السيف العذل •

الفصل الرابع عشر

ضرب الاسكندرية

بقنابل الأسطول الانجليزى

١١ يوليه سنة ١٨٨٢

كانت انجلترا تستعد للحرب قبل انعقاد مؤتمر الأستانة وخلال اجتماعه ، وقبل أن يقر قراره بدعوة تركيا الى ارسال جيش لها الى مصر، وأخذت تدبر الأسباب والذرائع للتعجيل بضرب الاسكندرية ، لكى تضع المؤتمر أمام الأمر الواقع •

فأوعزت الى الأميرال سيمور قائد الأسطول البريطانى أن يخلق أية وسيلة للتحرش بمصرلاثارة الحرب عليها ، أى أنها أخذت تخلق (الحالة القهرية) التى أشار اليها اللورد دفرين فى مؤتمر الأستانة واشترط اضافتها الى قرار الامتناع عن التدخل المنفرد فى مصر ، فأخذ الأميرال يتأهب للعدوان ، وكان يستعين برأى الجالية البريطانية فى خلق أسبابه ، ووجد على الأخص من السير أوكلن كولفن الرقيب المالى الانجليزىعونا كبيرا له فى ذلك ، اذ كان من أشد غلاة الاستعمار ومن الداعين الىاحتلال مصر ، وكان بعد رحيل السير ادوار مالت الممثلالفعلى لبريطانيا فى مصر، فلا غرو أن كان على اتصال دائم بالأسطول •

ولم يكن أسهل على القوة الغشوم من أن تخترع الوسيلة لاثارة القتال ، فقد أرسل الأميرال سيمور فى أول يوليه سنة **١٨٨٢** الى مجلس الأميرالية البريطانية ينبئها أنه اكتشف بعض ترميمات يقوم بها المصريون فى حصون الاسكندرية ، وأنهم يركبون بطاريات جديدة تجاه بوارجه ، وأن الاستعدادات الحربية قائمة فى البلاد ، وأن عرابى معتزم سد بوغاز الاسكندرية لحصر البوارج الانجليزية التى كانت راسية فى الميناء .



الأميرال بوشان سيمور

(قائد الاسطول البريطانى الذى ضرب الاسكندرية سنة ١٨٨٢)

وبديهى أن هذا الاكتشاف انما كان وسيلة مختلقة لتسويغ الشر والاعتداء ، فان أية ترميمات تجرى فى الحصون لا يمكن أن تكون وسيلة مشروعة لاثارة الحرب والقتال ، اذ كل دولة حرة فى أن تقوى معدات الدفاع فى بلادها ، بل واجب عليها أن تفعل ذلك فى كل وقت ، وخاصة

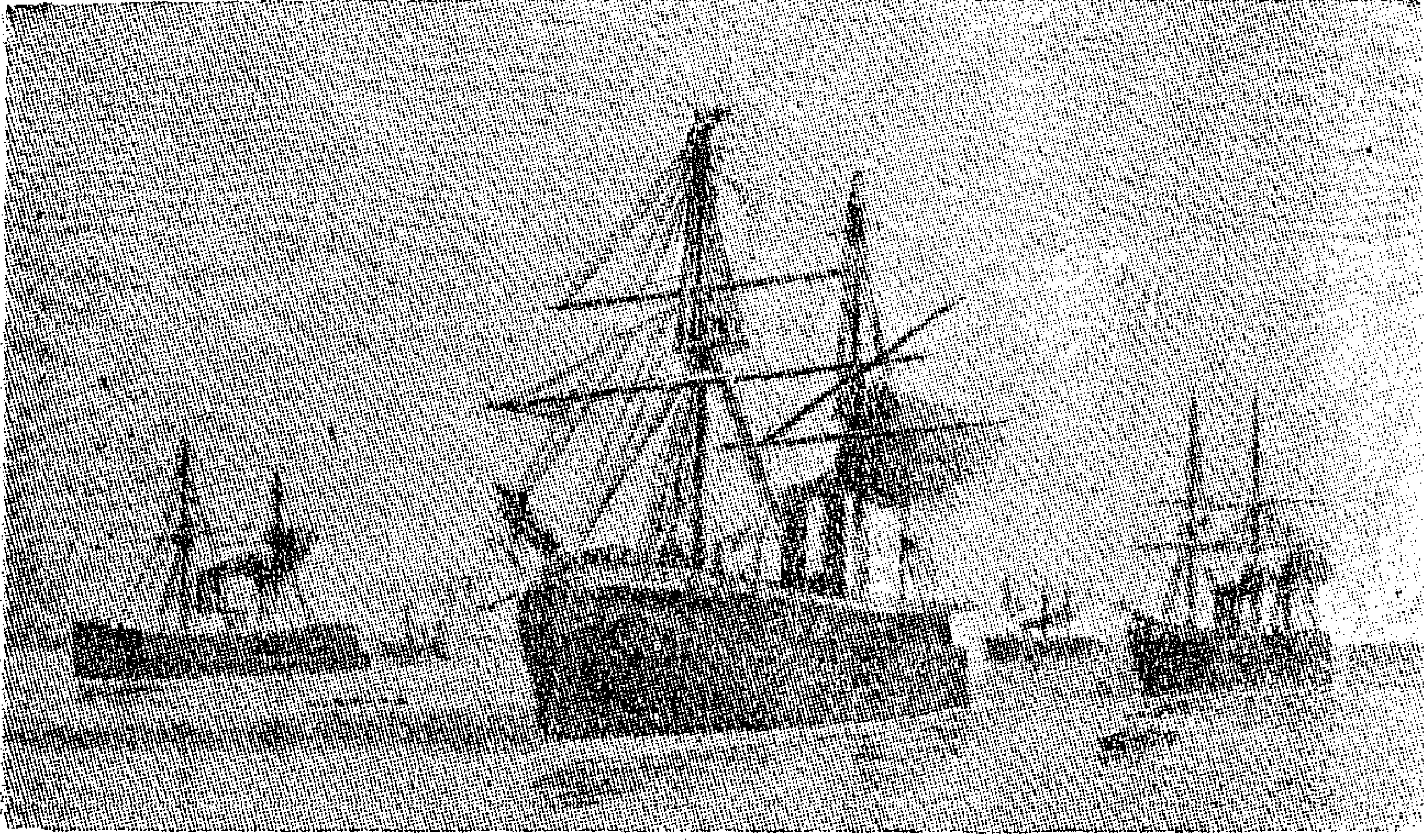
فى مثل تلك الظروف العصيبة التى كانت تجتازها مصر ، فان مجرد حضور الأسطول البريطانى فيه معنى التهديد بالتدخل المسلح ، على أنه لم يكن ثمة ترميمات جدية تخيف الأسطول الانجليزى وتشغل باله ، وفى ذلك يقول المسيو دى فريسينيه رئيس الوزارة الفرنسية فى ذلك الحين : « ان المعلومات التى لدينا لم تكن بالخطورة التى تبدو من رسائل الأميرال سيمور بحيث أن ضرب الاسكندرية فى الظروف التى وقع فيها انما كان عملا هجوميا ، لا دفاعيا »[1] ويقول المسيو جون نينيه ، وكان شاهد عيان لضرب الاسكندرية : « انى أؤكد بشرفى ما تحققته ـ اذ كنت أزور الحصون يوميا مصحوبا بكبارالضباط ـ أنه من يوم مجىء أوامر السلطان بالكف عن الترميمات لم يطرأ أى تغيير على أية بطارية من جهة الميناء أو على البحر ، ولم يحصل أى ترميم فى الحصون،ولم ينصب فيها أى مدفع جديد »[2] .

وقد أجابت الأميرالية الانجليزية فى ٣ يوليه على برقيـة الأميرال سيمور بأن يمنع كل محاولة لسد بوغاز الاسكندرية ، ورخصت له أن يطلب وقف الأعمال الجارية فى الحصون،وفى حالة الرفض فليدمرها بمدافعه.

مكاشفة انجلترا وفرنسا
بعزمها على ضرب الاسكندرية

وفى اليوم الرابع من شـهر يوليه سنة ١٨٨٢ قابل اللورد لاينس Lyons سـفير انجلترا فى فرنسا المسيو دى فريسينيه رئيس الوزارة الفرنسية ، وأنهى اليه تعليمات حكومته المتقدم ذكرها الى الأميرال سيمور، وسأله عما اذا كان فى نية الحكومة الفرنسية ارسال مثل هـذه التعليمات الى الأميرال كونراد Conrad أميرال الأسطول الفرنسى الراسى فى مياه

(١) دى فريسينيه ـ المسألة المصرية ص ٢٨١ .
(٢) جون نينيه ـ عرابى باشا ص ١٤١ .



بعض بوارج الأسطول البريطانى

الذى ضرب الاسكندرية سنة ١٨٨٢

وهذه أسماؤها من اليمين الى الشمال : انفسنبل . سلطان . مونارك .

الكسندرا (فى الوسط) . تمرير . بنلوب . انفلكسبل .

الاسكندرية،وكان هذا الأميرال قد أرسل برقية الى حكومته ينبئها بموقف الأميرال سيمور ويبلغها أنه لم يشاهد أى ترميمات فى الحصون (١) ، ولم تكن فرنسا قد رسمت بعد لنفسها خطة حيال هذا الموقف الجديد،فاجتمع مجلس وزرائها وتداول الأمر ، فقرر الامتناع عن مشاركة انجلترا فى خطتها ، وحجته فى ذلك أن هذه الخطة تجر فرنسا الى عمل عدائى هجومى ضد مصر ، وهذا يخالف تعهد الدول فى مؤتمر الاستانة ، وأن الحكومة لا تستطيع القيام بهذا العمل من غير الرجوع الى البرلمان ،

---

(١) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ الجزء الثانى وثيقة رقم ١٦٢ .

والسبب الحقيقى فى الامتناع يرجع الى ضعف السياسة الفرنسية وخشيتها الدخول فى حرب يضعف مركزها بازاء ألمانيا التى كانت لا تفتأ تتحرش بها ، وهذا الضعف قد أصاب السياسة الفرنسية فى الجملة بعد الحرب السبعينية ، فانها خرجت منها ضعيفة منهوكة القوى ، فاتجهت سياستها الى الاتفاق الودى مع انجلترا ، لكى تتقى شر جارتها القوية ، فلا غرو أن كانت سياستها فى المسألة المصرية قائمة على فكرة مسايرة انجلترا واخلاء الطريق لها فى تحقيق مطامعها فى مصر ، من أجل ذلك جنحت لعدم مشاركتها فى التدخل الحربى لأنها كانت تخشى تشتيت قواها الحربية فى الوقت الذى كانت تتوقع اضطراب الحالة السياسية فى أوروبا بسبب العداوة القائمة بينها وبين ألمانيا ، واحتياجها الى جميع قواها حفظا لكيانها فى القارة الأوروبية ، وكانت كذلك من جهة أخرى تعتقد أن انجلترا لم تكن لتنظر بعين الارتياح الى مشاركتها فى الحملة على مصر ، فآثرت استبقاء رضاها حفظا للاتفاق الودى ، وانك ترى من ذلك أن انتصار ألمانيا فى الحرب السبعينية كان من الأسباب المهيئة لتحقيق مطامع انجلترا فى مصر .

استقر اذن رأى الحكومة الفرنسية على عدم مشاركة انجلترا فى عملها العدائى ضد مصر ، وتلقى الأميرال كونراد فى ٥ يوليه سنة ١٨٨٢ أمرا من حكومته بأن يغادر ميناء الاسكندرية فى حالة ارسال الأميرال سيمور بلاغه النهائى المؤذن بالضرب [1] .

وظهر الضعف والارتباك على سياسة الحكومة الفرنسية ، اذ استدعت المسيو سنكفكس قنصلها العام فى مصر فى أواخر يونيه حين اشتداد الأزمة وقبل ضرب الاسكندرية ، لأنه استاء من الأوامر التى كانت تصدر له من حكومته ، بالامتناع عن العمل [2] ونقلته سفيرا لها فى جمهورية شيلى وعينت بدله المسيو دى فورج De vorges وهو لا يدرى شيئا عن

(١) الكتاب الاصفر ١٨٨٢ ج ٢ وثيقة رقم ١٦٢ .
(٢) كوشرى - مركز مصر الدولى ص ١٠١ .

المسألة المصرية اذ كان قبل تعيينه لهذا المنصب الدقيق سفيرا لفرنســا فى جمهورية بيرو ... بأمريكا الجنوبية ، وحضر الى الاسكندرية يوم أول يوليه[1] .

سبق الاصرار

تدل الدلائل والبينات على أن الحكومة البريطانية كانت مبيتة نيتهـا على ضرب الاسكندرية واحتلال البلاد مهما كانت الأسـباب والملابسات ، وذلك قبل اختلاق حكاية ترميم الحصون ، وانا ذاكرون هـذه الشواهد فيما يلى :

أولا ــ فى ٢٢ يونيه سنة١٨٨٢عرض سفير انجلترا فى باريس على الحكومة الفرنسية الاشتراك فى اتخاذ وسائل عاجلة بقصد حماية قنـاة السويس ، فأجابه المسيو دى فريسينيه رئيس وزارة فرنسا أن لا خطر مطلقا يتهدد القناة وأن شركة القناة ذاتها لا تخشى من شىء سـوى تلك الحماية التى يراد فرضها عليها لأن احتلال القناة قد يؤدى الى قطع ترعة الاسماعيلية واستهداف القناة البحرية ذاتها لأعمـال عدائية ، وختم دى فريسينيه جوابه بأن احتلال القناة عمل لا مسوغ له [2] .

ثانيا ــ يقول المستر بلنت ان وزارتى الحربية والبحرية فى انجلترا عقدتا النية منذ أوائل سنة١٨٨٢على مهاجمة مصر من ناحية قناة السويس، وشاهد بنفسه الاستعدادات الحربية فى انجلترا فى شهر يونيه سنة١٨٨٢، وكان يعتقد أن الغرض منها تقوية مركز انجلترا فى مؤتمر الاستانة[3]، ولكن تبين له فيما بعد أن الغرض منها مهاجمة مصر .

ثالثا ــ موقف انجلترا فى مؤتمر الاسـتانة واصرار اللورد دفرين

---

(١) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ ج ٢ وثيقة ١٥٤ .

(٢) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ ج ٢ وثيقة رقم ١٣٣ .

(٣) بلنت ــ التاريخ السرى للاحتلال ــ ص ٢٦٦ .

على وجوب التدخل الحربي في شؤون مصر لقمع الثورة ، واضافته كلمة (الحالة القهرية) الى قرار الامتناع عن التدخل المنفرد كما تقدم بيانه ، كل ذلك يدل على ما كانت تضمره من التدخل بمفردها .

رابعا ـ منذ جاء الأسطول البريطاني في مايو ، تعاقد مع تجار الأطعمة على توريد المؤونة اللازمة للاسطول لمدة ثلاثة أشهر ، وليس هذا عمل أسطول جاء لوقت محدد بقصد حماية أرواح الأجانب كما قال الانجليز عند حضوره .

خامسا ـ أرسل المسيو سنكفكس قنصل فرنسا العام الى المسيو دى فريسينيه رئيس وزارة فرنسا برقية من الاسكندرية في ٢٨ يونيه سنة ١٨٨٢ يقول فيها « ان هجرة الأوروبيين مستمرة والشعور العام هنا أن التدخل الانجليزي أصبح وشيك Une action anglaise est imminente ولم يبق في القنصلية الانجليزية الا كاتبان يسجلان أسماء الانجليز الذين يرغبون البقاء في مصر » [1] .

سادسا ـ أرسل المسيو دى فورج De Vorges قنصل فرنسا العام الى المسيو دى فريسينيه برقية من الاسكندرية يوم ٤ يوليه يقول فيها : « كل الدلائل تدل على أنه سيقع عمل حربي عاجل من الانجليز سواء باشتراكنا أو بدونه » [2] .

سابعا ـ اعترف الأميرال سيمور في يوم ٦ يوليه سنة ١٨٨٢ بأن أعمال الترميم التي زعم أنها كانت جارية لها لغاية يوم ٥ يوليه أوقفت [3] ، ومع ذلك أصر على الضرب .

ثامنا ـ تدبير مذبحة الاسكندرية كما فصلنا ذلك في موضوعه من الأدلة على تبيت انجلترا النية على الاحتلال .

---

(١) الكتاب الاصفر ١٨٨٢ ج ٢ وثيقة رقم ١٤٨ .
(٢) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ ج ٢ وثيقة رقم ١٦١ .
(٣) المرجع ذاته رقم ١٦٨ .

تاسعا ــ عهدت وزارة الحربية البريطانية الى المستشرق الأستاذ بالمر Palmer بالمجيء الى مصر وارتياد صحراء سيناء لرشوة القبائل البدوية بين قناة السويس وغزة قبـــل نشوب الحرب ، وقد حضر وقابله المسيو جون نينيه في الاسكندرية عرضا فقال له الأستاذ بالمر : « أنصحك بمغادرة القطر المصرى لأن الاسكندرية ستضرب بالقنـــابل عما قريب وستكون عرضة لأن يقتلك الأهلون[1] .

وقد قام الأستاذ بالمر بمهمته ولكن قتله البـدو هو وصحبه وحوكم قتلتهم عقب الاحتلال فحكم عليهم بالاعدام .

كل هذه الشواهد والنيات تدل على سبق اصرار انجلترا على ضرب الاسكندرية واحتلالها مهما كانت الأحوال أو اختلفت الأسباب .

التحفز للضرب

فى ٥ يوليه أرسل الأميرال سيمور الى حكومته ينبئها بأن أعمـــال التحصين ما زالت مستمرة فى القلاع ، وفى ٦ يوليه أرسل الى طلبه باشا عصمت قومندان موقع الاسكندرية بلاغا أول بالكف عن أعمال التحصين الجارية فى الحصون ، فأجابه طلبه باشا فى اليوم ذاته بأنه لم يوضـع أى مدفع جديد فى الحصون ولم يجر فيها أى عمل جديد ، وقد ذاع بلاغ الأميرال سيمور فى المدينة وتناقله الناس ، فأيقن العارفون بحقائق الأمور أنه نذير الشر ، وأن الحرب واقعة لا محالة ، وأوعز قنصـــلا انجلترا وفرنسا الى رعاياهما الباقين بالمدينة بالمبادرة الى الرحيل عنها ، فتسابقوا الى الهجرة والنزول الى السفن التى بالميناء ، وبلغ عدد المهاجرين الأوروبيين منذ حوادث يونيه الى قبل الضرب نحو ٩٩ فى المائة من عددهم الأصلى[2] ،

---

(١) جون نينيه ــ عرابى باشا ص ١٤٥ .

(٢) قدرهم المسيو جون نينيه فى كتابه عرابى باشا ص ١٦٢ بستين ألفا .

وهاجر كثير من سراة المدينة الى داخل البـــلاد ، على أن معظم الأهلين بقوا بها •

لم يقتنع الأميرال سيمور بجواب طلبه باشـــا ، وهيهات أن يقتنع ، لأنه انما يبغى من جوابه أن يختلق سببا مكذوبا ليتذرع به الى الضرب •

وعلم القناصل بنبأ الرد على البــــلاغ ، وبأن الضرب واقع لا محالة قريبا ، فاجتمعوا فى ٧ يوليه للتشاور فى منع القتال بأية وســيلة ، ودعوا المستر كارترايت نائب القنصل البريطانى الى حضور هذا الاجتماع ، فامتنع معتذرا بأن الأميرال سيمور لم يطلب قط من القناصل أن يتوســـطوا فى المسألة ، وأنه لذلك لا يستطيع حضور اجتماعهم ، فاجتمع سائر القناصل دون مندوب عن القنصلية الانجليزية وقرروا ارسال خطاب الى الأميرال سيمور يسألونه اذا كان قد اقتنع بجواب الحكومة المصرية أم لم يقتنع ، وأنهم فى استطاعتهم اذا لم يقتنع أن يطلبوا من الحكومة تعديل الجواب المذكور بحيث يرضيه ويقنعه ، واذا كان لا يرضى بأن يقتنع فانهم يطلبون منه مهلة كافية لترحيل رعاياهم قبل الشروع فى الضرب(١) •

بعث القناصـــل بخطابهم الى الأميرال ســيمور على ظهــر المدرعة (انفنسبل) فأجابهم فى اليوم ذاته جوابا جافا يدل على تصميمه على الضرب اذ قال : « انه لا يكتفى بالتأكيدات الكتابية وانه اذا كان لهم من النفــوذ لدى قائد موقع الاسكندرية ما يحمله على التصرف باخلاص ويحول دون استمراره فى أعمال التحصين ، فانه مستعد لاجابة طلبهم » ، ومعنى ذلك أنه لا يثق بجواب من طلبه باشا مهما أعطى من المواثيق وأنه عازم على الضرب لا محالة ، وكل ما وعدهم به أن لا يبــدأ بالضرب الا بعد أربع وعشرين ساعة من الانذار النهائى (١) •

---

(١) الكتاب الانجليزى الازرق عن جوادث مصر سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٧ وثيقة رقم ١٦٦ ص٩٩٠

(٢) مصر للمصريين ج ٥ ص ٥٥ ـ الكتــاب الانجليزى الأزرق عن حــوادث ســنة ١٨٨٢ مجموعة ١٧ وثيقة رقم ١٦٦ ص ٩٩ ٠

وامعانا في التحرش بعث الأميرال الى طلبه باشا عصمت بلاغا آخر يمهد به الى الانذار النهائى ، هذا تعريبه :

« البارجة أنفنسبل في ٦ يونيه سنة ١٨٨٢

« صاحب السعادة — أتشرف باخباركم أني علمت من طريق رسمى أنه قد صار البارحة تركيب مدفعين جديدين أو أكثر في خطوط الدفاع القائمة على البحر وأن بعض استعدادات حربية قد عملت في واجهة الاسكندرية الشمالية تحد للأسطول الذى تحت قيادتى ، فيجب على والحالة هذه أن أنبه عليكم بوقف هذه الأعمال ، فان لم تقف وتجددت يكون واجبا على تدمير المعدات الجارى العمل فيها » (١) .

فرد عليه طلبه باشا عصمت بالجواب الآتى :

« عزيزى الأميرال الانجليزى

«أتشرف بأن أنبئكم بوصول خطابكم المؤرخ ٦ يوليه الذى تخبرونني فيه انه اتصل بكم تركيب مدفعين وأن أعمالا أخرى جارية على شاطىء البحر ، فردا على ذلك أود أن أؤكد لكم أن الأخبار المذكورة لا حقيقة لها ، وأن هذه الأخبار مثل خبر التهديد بسد مدخل البوغاز الذى اتصل بكم وتحققتم كذبه .

« هذا وانى لمعتمد على عواطفكم المتشبعة بروح الانسانية وأرجو قبول احتراماتى» (٢) .

ولم يكتف الأميرال سيمور بطلب منع التحصين ، بل طلب أن تسلم له الحصون التى يزعم أنها تهدد الأسطول ، وأفضى بهذا الطلب الى الأميرالية الانجليزية في برقية اليها يوم ٩ يوليه ١٨٨٢ قال فيها (٣) :

---

(١) الكتاب الأزرق عن حوادث مصر سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٧ وثيقة رقم ١٧٦ ص ١٠٣ .
(٢) الكتاب الأزرق عن حوادث مصر سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٧ وثيقة رقم ١٧٦ ص ١٠٣ .
(٣) الكتاب الأزرق عن حوادث مصر سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٧ وثيقة رقم ١٨٢ ص ١٠٥ .

« ايماء الى برقيتى المؤرخة فى ٤ يوليه سنة ١٨٨٢ أقول انه ليس هنالك أى شك فى الاستعدادات الحربية ، وقد ركبت مدافع جديدة فى طابية السلسلة ، وسأرسل فى صبيحة الغد اخطاراً الى قناصل الدول الأجنبية وأبدأ فى الضرب بعد أربع وعشرين ساعة ما لم تسلم الى الحصون القائمة فى شبه جزيرة رأس التين والحصون المشرفة على مدخل الميناء » .

الانذار النهائى

وفى صبيحة ١٠ يوليه أرسل الى طلبه باشا عصمت انذاراً نهائيا يطلب فيه تسليم البطاريات المنصوبة فى الحصون القائمة بشبه جزيرة رأس التين وعلى ساحل ميناء الاسكندرية الجنوبى [1] والا ضرب الحصون فى صبيحة الغد (١١ يوليه) ، ومعنى ذلك تسليم الحصون ذاتها ، وقد تأكد هذا المعنى فى مذكرة اللورد دفرين سفير انجلترا فى الاستانة الى وزارة الخارجية العثمانية فى ١٠ يوليه بتبليغها فحوى انذار الأميرال سيمور فقد ورد فيه « اذا لم تسلم له الحصون مؤقتا ليجردها من سلاحها فانه سيبدأ بالضرب فى أربع وعشرين ساعة » [2] .

وهذا نص الانذار النهائى :

« أتشرف باخبار سعادتكم أنه نظراً لأن الاستعدادات العدائية الموجهة ضد الأسطول الذى أتولى قيادته آخذة فى الازدياد طول يوم أمس فى طوابى صالح وقايتباى والسلسلة قد عقدت العزم على أن أنفذ غدا (١١ الجارى) عند شروق الشمس العمل الذى أعربت لكم عنه فى خطابى المؤرخ يوم ٦ الجارى ان لم تسلموا الى حالا قبل هذه الساعة البطاريات

---

(١) هى معظم حصون المدينة . وهى طابية الفنار . ورأس التين والاسبتالية . وطابية صالح . وطوابى أم قبيبة . والقمرية والبرج نمرة ١٥ والمكس . والدخيلة . والعجمى (أنظر الخريطة ص ٣٨٤) .

(٢) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ١٩١ .

المنصوبة فى شبه جزيرة رأس التين وعلى شاطىء ميناء الاسكندرية الجنوبى لتجريدها من السلاح»[1] .

قطع العلائق

وبعد أن أرسل الأميرال انذاره النهائى الى طلبه باشا أرسل المستر كارترايت نائب القنصل البريطانى العام الى اسماعيل راغب باشا رئيس مجلس الوزراء خطابا ينبئه فيه بقطع علاقاته مع الحكومة المصرية وهذا تعريبه :

« سيدى الوزير : بناء على البلاغ الذى قدمه الأميرال سير بوشان سيمور فى هذا الصباح الى القائد الحربى بالاسكندرية أرانى مضطرا الى أن أخلى قنصلية صاحبة الجلالة وأن أقطع فى الوقت الحاضر العلائق التى كانت بين سعادتكم وبين شخصى بصفتى وكيل وقنصل عام بالنيابة عن جلالتها فى مصر[2] » .

موقف الخديو

كان الخديو توفيق حتى ضرب الاسكندرية معارضا فى خطة التحدى التى اتبعها الأميرال سيمور حيال مصر ، وقد أرسل الى الباب العالى برقية فى ٧ يوليه يدافع فيها عن موقف الحكومة ويقرر أن ليس ثمة أعمال تحصين فى الطوابى ولا شروع فى سد بوغاز الميناء .

وقد سعت السلطات الانجليزية قبل الضرب فى اجتذابه الى صفها فأخفقت ، ذلك أن المستر كارترايت نائب القنصل البريطانى أشار عليه أن ينزل هو وأسرته الى احدى البوارج الانجليزية ، ليكون فى مأمن مما عساه يصيب سراى رأس التين لأنها عرضة لقذائف المدرعات فأبى[3] ،

---

(١) الكتاب الأزرق عن حوادث مصر سنة ١٨٨٢ مجموعة رقم ١٦ ص ٤ وثيقة رقم ٦٥٥ .
(٢) المرجع السابق مجموعة ١٧ وثيقة رقم ٣٣٣ ص ١٧٢ .
(٣) مذكرات شفيق باشا ج ٤ ص ١٦٣ .

وأرسل المستر كارترايت الى اللورد جرانفيل وزير خارجية انجلترا برقية فى ٧ يوليه ينبئه فيها أن الخديو أرسل يستدعى السير وكلان كولفن المراقب المالى الانجليزى فى ضحوة ذلك اليوم ليفضى اليه بالخطة التى ينوى اتباعها فيما اذا وقعت الحرب ، وهى أنه يبقى فى الديار المصرية ، وقال فى تعليل ذلك أنه لا يستطيع أن يترك جميع أولئك الذين ظلوا فى معيته وأولوه اخلاصهم كما أنه لا يستطيع أن يبارح مصر اذا أغارت عليها دولة أجنبية ، اذ يقال حينئذ انه غادرها لينجو بنفسه ، أما اذا احتلها الترك ولقى هذا الاحتلال مقاومة فانه ودرويش باشا لا يعضدان هذه المقاومة ، وفى هذه الحالة ينتقلان الى يخت درويش باشا ، وأعرب عن أن نيته فى حالة حصول الضرب من الاسطول البريطانى ستكون الانتقال الى أحد القصور القائمة على شاطىء المحمودية ، قال المستر كارترايت وبقدر الاسراع فى الضرب يقل الخطر الذى يحيق بشخص الخديو [1] .

وقد قصد المستر كارترايت الى درويش باشا يوم ١٠ يوليه بعد أن أرسل الأميرال سيمور الانذار النهائى بالضرب ، وترك له كتابا يبلغه فيه بقطع علاقاته بوزارة الخارجية المصرية ، وبأنه يلقى عليه تبعة ما يصيب الخديو من سوء فى حالة الضرب .

الرد على الانذار النهائى

اجتماع المجلس العام

لما تلقى راغب باشا بلاغ المستر كارترايت يوم ١٠ يوليه ، طلب من المسيو دى مارتينو قنصل ايطاليا العام ، بصفته أقدم القناصل ، أن يستدعى قناصل فرنسا وألمانيا والنمسا والروسيا ليبذلوا مساعى أخرى لدى الأميرال سيمور لمنع الضرب ، فدعاهم فى الساعة الحادية عشرة الى

---

(١) برقية المستر كارترايت الى اللورد جرانفيل ـ الكتاب الأزرق عن حوادث مصر سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٧ وثيقة رقم ٣٢٢ ص ١٧٠ .

الاجتماع ، فلبى القناصل المذكورون دعوة زميلهم واجتمعوا به ، ولكنهم لم يفعلوا شيئا ، اذ كانوا على يقين من وقوع الضرب فى اليوم التالى .

وقصد راغب باشا بصحبة عبد الرحمن بك رشدى (باشا) وزير المالية وتجران بك (باشا) سكرتير مجلس الوزراء الى المسيو دى مارتينو، فى نحو الساعة الثانية عشرة وقابلوه لكى يسعى فى الوساطة ، فلم يكن لديه من جواب سوى أنه أشار على راغب باشا بالسعى بنفسه لدى الأميرال سيمور ، فذهب راغب باشا وصاحباه الى البارجة (أنفنسبل) التى كانت راسية فى الميناء ، وقابلوا الأميرال ، فلقوا منه اصراراً على انذاره ، اذ طلب انزال المدافع التى فى الحصون التى نوه اليها فى انذاره ، والا نفذ الانذار فى الموعد المضروب ، فبارح راغب باشا وصاحباه بارجة الأميرال، ووعدوا بارسال الجواب فى مساء ذلك اليوم (١٠ يوليه) ، وتوجهوا من فورهم الى سراى رأس التين ، وعرضوا على الخديو نتيجة سعيهم ، فعقد الخديو مجلسا عاما دعا اليه الوزراء وكبار رجال الدولة ليستشيرهم فى الموقف ، وفيما يجب أن يكون جواب الحكومة على الانذار النهائى ، فاجتمع المجلس ، وحضره كل من : الخديو توفيق . درويش باشا المندوب العثمانى . اسماعيل راغب باشا رئيس مجلس النظار وناظر الخارجية . قدرى بك عضو الوفد العثمانى . الشيخ أحمد أسعد عضو الوفد العثمانى. أحمد رشيد باشا ناظر الداخلية . عبد الرحمن بك رشدى ناظر المالية . أحمد عرابى باشا ناظر الجهادية والبحرية. على باشا ابراهيم ناظر الحقانية. سليمان باشا أباظه ناظر المعارف . محمود باشا الفلكى ناظر الأشغال . حسن باشا الشريعى ناظر الأوقاف . لطيف باشا من وزراء البحرية السابقين . حافظ باشا من وزراء المالية السابقين . محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب . اسماعيل باشا حقى أبو جبل رئيس مجلس الأحكام . محمد سعيد باشا عضو مجلس الأحكام . محمد كامل باشا وكيل وزارة البحرية . قاسم باشا من وكلاء وزارة البحرية السابقين . محمد المرعشلى باشا مدير الاستحكامات العام السابق . محمود باشا فهمى مفتش

الاستحكامات العام • طلبه عصمت باشا القائد الحربى للاسكندرية • تجران بك سكرتير مجلس النظار •

أخذ هذا المجلس يبحث فى الموقف وما يجب تقريره ، وقد اختلفت الآراء فيه ، فذهب بعض الأعضاء الى التسليم بشروط الأميرال ، وكان من هؤلاء : درويش باشا [1] ، وحجته فى ذلك : أنه توجه الى طابية الفنار ، واختبر بنفسه المدافع المنصوبة فيها وقال : انه بصفته من ضباط المدفعية ، يقرر أن الحصون والمدافع التى بها لا تستطيع مطلقا أن تقاوم مدافع المدرعات الانجليزية ، ولذا نصح لعرابى بقبول طلبات الأميرال سيمور ، وكان من القائلين بعجز الحصون عن المقاومة محمد مرعشلى باشا مدير الاستحكامات السابق ، اذ قال انها لا تستطيع المقاومة أكثر من أربع وعشرين ساعة اذا كان الضرب مستمرا ، وأنها تتخرب فى أربع أو خمس ساعات ، وأغلب مدافعها تنقلب على الأرض من اصابة القذائف لأنها مكشوفة ، فضلا عن فتك القنابل والقذائف بجنود المدفعية الذين يكونون بالطوابى ، فعارضه فى هذا الرأى محمود باشا فهمى ، قائلا : انه حضر حرب الصرب ونظر تأثير الجلل ، وما كان يخشى منها ، وأن الحصون تقاوم من ساعة لثلاثة ، ومن يوم لثلاثة ؛ ومن أسبوع لثلاثة ، ومن شهر لثلاثة بحسب استعداد العدو [2] ؛ وهو جواب لا يدل على أى معنى ، لأن المطلوب منه أن يوازن هو بين قوة الحصون وقوة الأسطول ، لا أن يجيب جوابا مبهما لا يقدم ولا يؤخر ، وممن عارضوا مرعشلى باشا فى رأيه طلبه باشا عصمت وعرابى باشا •

---

(۱) جاء فى استجواب محمود باشا فهمى أن درويش باشا قال بلزوم انزال المدافع الواردة فى بلاغ الأميرال — مصر للمصريين ج ۷ ص ۱۰۷ • وفى رواية أخرى ذكرها المسيو بيوفيس (الفرنسيون والانجليز فى مصر) ص ۱۵۰ أنه كان معارضا فى قبول مطالب الاميرال ، وهى رواية مرجوحة لا صحة لها ، وانما أخذها المسيو فيس عن الفارد الكسندرى عدد ١٤ أغسطس سنة ۱۸۸۲ ، وكل المصادر والملابسات تدل على أن درويش باشا لم ينصح بالمقاومة كما تقول الفار •

(۲) استجواب محمود باشا فهمى — مصر للمصريين ج ۷ ص ۱۰۷ •

وبعد أن طالت المناقشة استقرت آراء الأغلبية على رفض مطالب الأميرال ، ورأى المجلس فى الوقت ذاته منعا لاحتجاجات الأميرال أن يرسل اليه وفدا مؤلفا من عبد الرحمن باشا رشدى وزير المالية . وقاسم باشا وكيل البحرية السابق . ومحمد كامل باشا وكيل البحرية وقتئذ . وتجران بك سكرتير مجلس الوزراء « ليخاطبوه وديا ، ويوضحوا له أن المصريين ليسوا أعداء للانجليز ، وأنه لا يمكن سد البوغاز بالأحجار كما قيل، وأما انزال المدافع فهذا أمر لا يمكن قبوله، وانما يمكن اجابة لطلبه، وسداً لباب النزاع انزال ثلاثة مدافع من ثلاث طوابى ، وهى طابية المكس ، وطابية صالح ، وطابية السلسلة ، وأن يكتفى بذلك ردا لشرف الدونانمة كما يزعم » [1] .

ويقول عرابى : ان الوفد ذهب وبلغ الرسالة ، ورجع وأخبر بأن الأميرال لم يقبل ما عرض عليه ، وأصر على انزال جميع المدافع ، وزاد على ذلك بأنه طلب من الحكومة أمراً صريحا بتسليم حصون (المكس) و (الغجمى) و (باب العرب) وما وراء طابية المكس من الأراضى لاتخاذها معسكرا للجنود الانجليزية ، وأنه اذا لم يجب الى طلباته باشر القتال عند طلوع شمس الغد ، فتقرر رفض طلباته مع الاستعداد للحرب [2] ، وعلى ذلك انفض المجلس .

وفى المساء حرر الوزراء الرد على الانذار النهائى طبقا لقرار المجلس ، وهذا نصه :

« لم تعمل مصر شيئا يقضى بارسال هذه الأساطيل المتجمعة ، ولم تعمل السلطة المدنية ، ولا السلطة العسكرية أى عمل يسوغ مطالب الأميرال الا بعض اصلاحات اضطرارية فى أبنية قديمة ، والطوابى الآن على الحالة التى كانت عليها عند وصول الأساطيل ، ونحن هنا فى وطننا وبيتنا . فمن حقنا ، بل من الواجب علينا أن نتخذ عدتنا ضد كل عدو

---

(١) و (٢) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣١٠ .

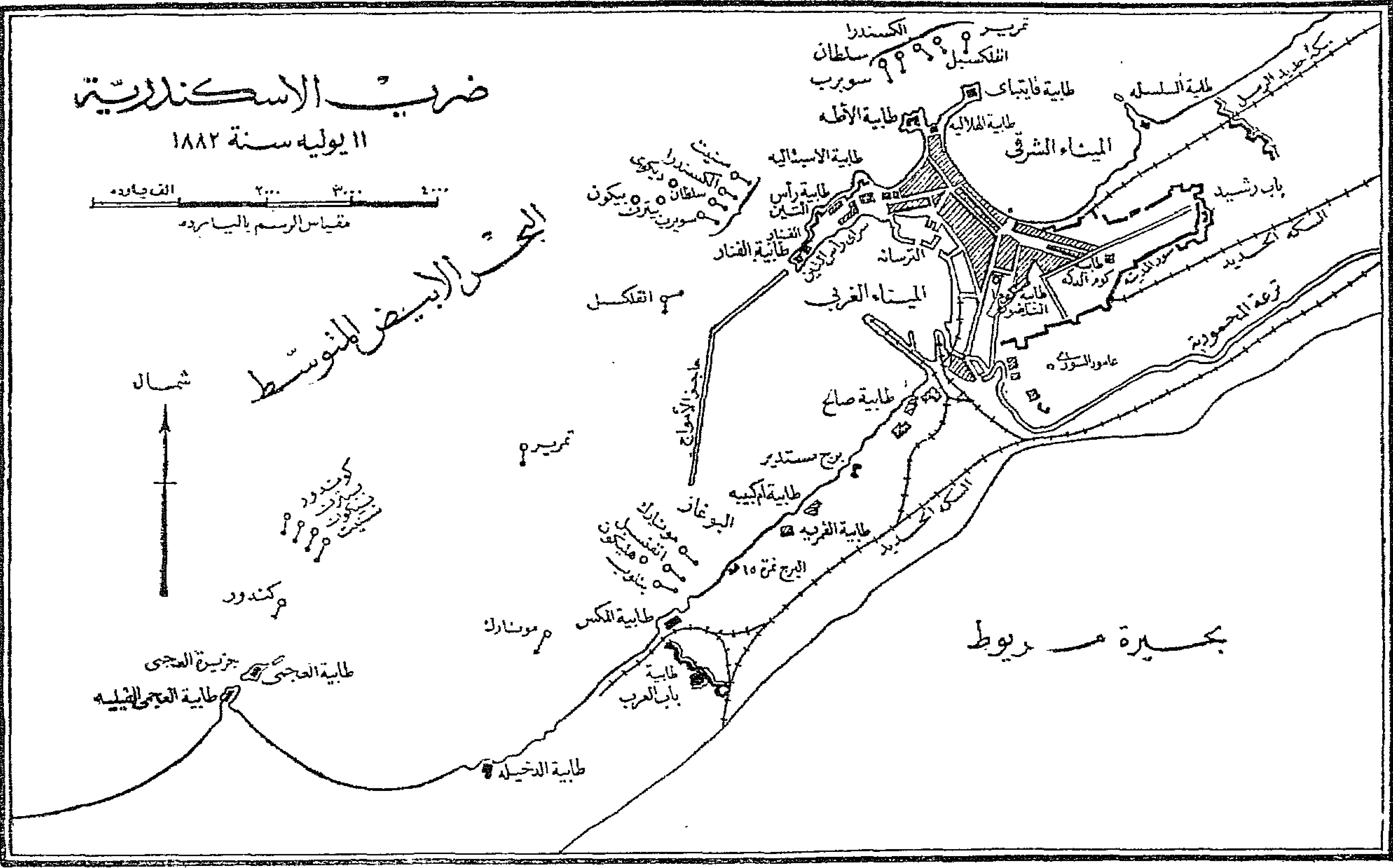
مباغت يقدم على قطع أسباب الصلات السلمية التى تقول الحكومة الانكليزية انها باقية بيننا ، ومصر الحريصة على حقوقها الساهرة على تلك الحقوق وعلى شرفها لا تستطيع أن تسلم أى مدفع ، ولا أية طابية ، دون أن تكره على ذلك بحكم السلاح ، فهى لذلك تحتج على بلاغكم الذى وجهتموه اليوم ، وتوقع مسئوليات جميع النتائج المباشرة وغير المباشرة التى تنجم اما عن هجوم الأساطيل ، أو عن اطلاق المدافع ، على الأمة التى تقذف فى وسط السلام القنبلة الأولى على الاسكندرية المدينة الهادئة مخالفة بذلك لأحكام حقوق الانسان ، ولقوانين الحرب » •

يتضح من البيانات والمراسلات المتقدمة ، أن الانجليز كانوا مصممين على احتلال الاسكندرية ، سواء ضربوها أو لم يضربوها ، وسواء قبلت طلباتهم فى الانذار النهائى ، أو لم تقبل ، ولم تكن الوسائل السلمية كافة، مجدية فى منعهم عن تنفيذ ما عزموا عليه ، لذلك لا نرى المجلس العام الذى اجتمع برياسة الخديو وقرر رفض الانذار قد أخطأ فى قراره ، ولو أنه قرر التسليم بمطالب الأميرال سيمور لما كان تسليمه ليحول بين الانجليز واحتلالهم المدينة ، وكل ما كان يؤدى اليه التسليم أن يقع الاحتلال دون مقاومة من جانب مصر ، ولم يكن هذا موقفا مشرفا ، نقول: ليس الخطأ فى رفض مطالب الأميرال ، بل الخطأ فى الانقسام الذى كان واقعا بين الخديو والعرابيين ، فقد كان عليهم أن يتلافوا ذلك الانقسام الذى أضعف الجبهة المصرية فى ساعة الخطر ، ولكن كلا الفريقين لم يبذل سعيا جديا فى تلافيه ، وكلاهما مخطىء من هذه الناحية •

انتقال الخديو الى سراى الرمل

وفى أصيل يوم ١٠ يوليه انتقل الخديو بموكبه من سراى رأس التين الى سراى الرمل [1] ، وظل بها الى أن وقع الضرب وانهزم العرابيون وعندئذ عاد الى سراى رأس التين كما سيأتى بيانه •

(١) هى سراى مصطفى باشا (فاضل) بالمحطة المعروفة بهذا الاسم • والآن معروفة بمحطة مصطفى كامل •



خريطة الاسكندرية وحصونها وموقع الاسطول البريطانى يوم ١١ يولية سنة ١٨٨٢ أثناء الضرب
اقتبسناها عن خريطة للكابتن هرمن فوخت الضابط بالجيش الألمانى فى كتابه الحرب فى مصر سنة ١٨٨٢ طبع سنة ١٨٨٣

الموازنة بين القوتين المتحاربتين

الحصون والأسطول

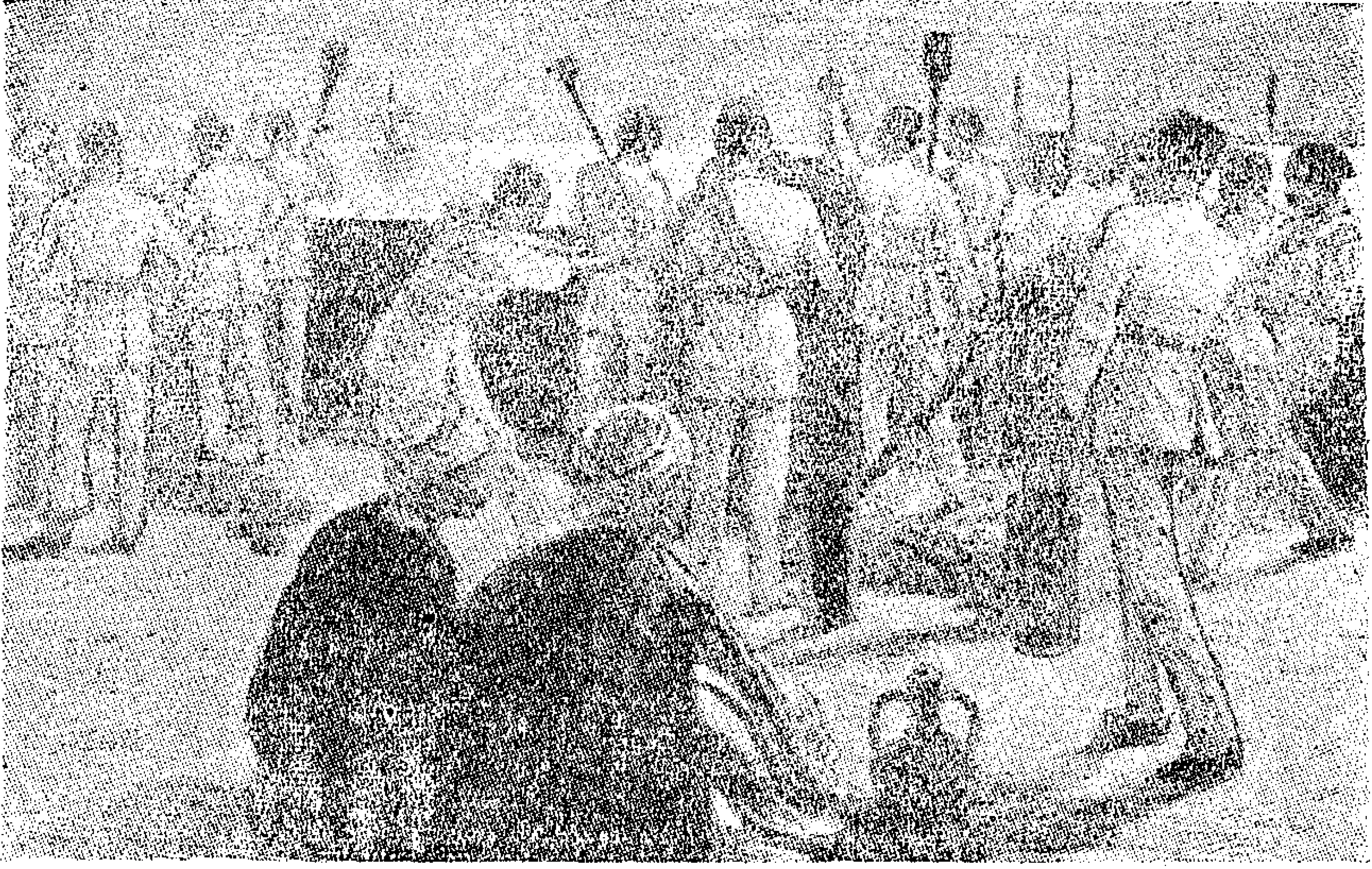
يجمل بنا قبل أن نتكلم عن وقائع الضرب أن نقابل بين القوتين المتحاربتين ، لأن من هذا البيان يتضح من كان مقدراً له الفوز والنصر.

كان بالاسكندرية فى ذلك الحين عدة حصون تسمى (طوابى) جمع طابية ، وهذا الاسم متداول حتى اليوم بين سكان الثغر ، ولا يزال بعض هذه الحصون (الطوابى) قائما حتى اليوم تبدو عليه آثار الخراب ، وبعضها لم يبق له وجود .

وهذه الحصون كانت تمتد على شاطىء البحر من ناحية العجمى غربا الى « أبو قير » شرقا ، وترى مواقعها على الخريطة صفحة ٣٨٤ ، فأولها من الغرب طابية (العجمى) وهى قائمة فى جزيرة العجمى التى يسميها الافرنج جزيرة المرابط (أو مارابوت كما يكتبونها) ولذلك يسمونها قلعة المرابط ، واسمها الصحيح قلعة أو طابية العجمى ، وتسمى أيضا طابية العجمى البحرية تمييزاً لها عن طابية العجمى القبلية الذى سيرد الكلام عنها .

وكانت طابية العجمى البحرية من أمنع حصون الاسكندرية ، ويوجد تجاهها على اليابسة طابية أخرى تسمى طابية العجمى القبلية ، وتعرف أيضا بطابية « العيانة » وهذه التسمية معروفة بين أهل الجهة وواردة كذلك فى خريطة مصلحة المساحة ، ولم تكن لها أهمية حربية ، بل لم تشترك فى الضرب اذ لم يكن تم انشاؤها، ويلى هذه الطابية شرقا طابية (الدخيلة)، ثم قلعة (المكس) وكانت من أمنع القلاع ومهمتها الدفاع عن مدخل الميناء (البوغاز) .

ويلى قلعة (المكس) على طول الشاطىء الجنوبى للميناء عدة حصون واستحكامات ، وهى البرج نمرة ١٥ ، فطابية (القمرية) ، فطابية (أم قبية) ، ثم برج مستدير فيه مدفعان ، ثم طابية (صالح) .



ضباط من المدفعية وجنودها فى احدى قلاع الاسكندرية سنة ١٨٨٢
(نقلا عن مجلة الجرافيك الانجليزية عدد ٨ يوليه سنة ١٨٨٢)

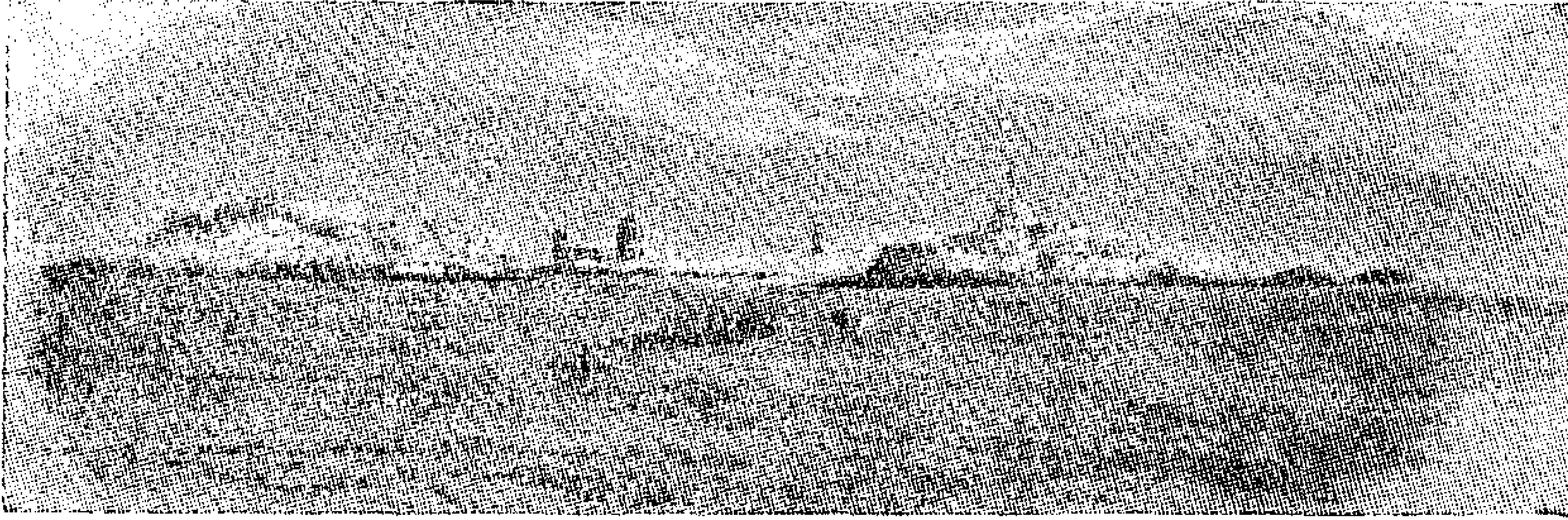
وعند (باب العرب) طابية تسمى طابية باب العرب تعادل طابية المكس فى تسلحها ، وتقفل لسان الأرض الواقع بين البحر وبحيرة مريوط ، وهى واقعة الى ما وراء المقطع القديم الذى خرقه الانجليز عام سنة **١٨٠١** قبل خروجهم من مصر ليدخلوا به مياه البحر الى بحيرة مريوط فأغرقت يومئذ قرى كثيرة وتحولت به صحراء واسعة يابسة الى مستنقع ردىء •

وفى شبه جزيرة رأس التين عدة حصون تحمى الميناء من الجهة الشمالية ، وهى طابية (الفنار) التى تحيط بفنار الاسكندرية وتشرف على الميناء ، فطابية (رأس التين) الواقعة شمالى سراى رأس التين ، فطابية الاسبتالية •

وتلى هذه الحصون شرقا طابية (الأطه) ، وهى كلمة تركية تنطق أضه وتعنى الجزيرة ، وتسمى فىالاسكندرية طابية القضا (الواقعة شرقى

حمام الأنفوشى) ثم طابية (الهلالية) ، ثم طابية (قايتباى) التى يسميها الأوروبيون حصن (فاروس) ومهمتها حماية المدينة من الجهة الشمالية الشرقية ، وحماية الميناء الشرقى ، يقابلها من الطرف الشرقى لهذا الميناء طابية (السلسلة) .

ويلى طابية (السلسلة) شرقا قلاع «أبو قير» ، وهذه لم تشترك فى القتال ، لبعدها عن ميدانه ، وبداخل المدينة طابية (كوم الناضورة) وطابية (كوم الدكة) وتعرف أيضا بكوم الدماس (انظر الخريطة ص ٣٨٤) .



قلاع ابو قير سنة ١٨٨٢ ولم تصب بسوء مدة الحرب

وكان يحيط بالمدينة من جهة اليابسة سور قديم يسمى السور الغربى الذى كان باقيا منه الى عهد قريب بعض آثاره بجهة باب رشيد (باب شرقى) ، وهو سور حصين به أبراج للمدافع .

وهذه الحصون منشأة من عهد محمد على ، ما عدا كوم الناضورة وكوم الدكة ، فانهما منشأتان من عهد الحملة الفرنسية ، وقلعة (قايتباى) المنشأة فى القرن الخامس عشر ، وكانت الحصون سنة **١٨٨٢** بحالتها التى كانت عليها فى عهد محمد على وابراهيم وعباس ، وقد أجرى فيها اسماعيل بعض الترميم وجلب لبعضها المدافع الضخمة من طراز أرمسترنج ، وهى التى كانت تضاهى مدافع الأسطول البريطانى ، وكان

يبلغ عـددها ٤٩ مدفعا ، أما المـدافع الأخـرى فلم يكن يعتمد عليها فى الضرب لقدمها وضعفها وقرب مرماها ، ولم تكن لها أية قيمة حربية فى سنة ١٨٨٢ ، وهى معظم مدافع الحصون ، اذ كان عددها ٢٢٩ مدفعا ، والأهوان وعددها أربعون ٠

وكانت حامية الحصون مؤلفة من ألاى طوبجية السواحل ومجمـوع قوته الرسمية ١٧٦٢ مقـاتلا بين جنود وضباط وصف ضـبـاط بقيادة الأميرلاى اسماعيل بك صبرى ، ولكن عددهم الحقيقى كان دون ذلك ، ويقول عـرابى فى مذكراته انه لم يزد عن سـبعمائة يوم الضرب[١] ، ويقول المسيو جون نينيه الذى شهد ضرب الاسكندرية ان نصف رماة القنابل (الطوبجية) كانوا متغيبين فى قراهم بحجة الاقتصاد والتوفير ، وهذا يفسر نقصان عددهم يوم الضرب ، وقال ان الأميرال سيمور كان موقنا قبل الضرب ، أنه لن يلقى أمامه فى ميدان القتال سوى هيكل محارب قديم كان شاكى السلاح بالأمس ثم صار شبحا لاحراك فيه[٢] ، وقال فى موضع آخر يصف اهمال حالة الحصـون : « ان معظم المدافع القصيرة المرمى لم تتحرك من موضعها منذ نحو ثمانى وثلاثين سـنة حين ركبهـا لأول مرة جاليس بكGalice bey مفتش الاستحكامات فى عهد محمدعلى، أما المـائة مدفع وواحد من مدافع أرمسترنج من عيـار تسع الى عشر بوصات ، فكان منها ٦٤ فقط مركبة فى مواضعها ، والسبعة والثـلاثون الأخرى كانت ملقاة خارج مواضـعها ، وأما ذخائرها فانهـا لم تنقل من مخازنها بالترسانة » [٣] ٠

يخلص مما تقدم بيانه أن الدفاع عن المدينة كان ضعيفا متخاذلا ، وأن القوة التى واجهت الضرب لم تتجاوز ٧٠٠ مقاتل ، أما حامية المدينة فلم تشترك فى القتال ، وكانت مؤلفة من أربعة ألايات ، اثنان منها كانا

---

(١) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣١٤ ٠
(٢) جون نينيه ــ عرابى باشا ص ١٣٧ ٠
(٣) المرجع السابق ص ١٤٢ ٠

مرابطين أصلا فى المدينة ، وهما الألاى الخامس من المشاة بقيادة الميرالاى مصطفى بك عبد الرحيم برأس التين ، والألاى السادس بقيادة الميرلاى سليمان بك سامى داود ، ويتألف من هذين الألايين اللواء الثالث بقيادة خورشيد باشا طاهر ، والجميع بقيادة الفريق اسماعيل باشا كامل ، وقد زيد عليهما ألايان بعد مذبحة الاسكندرية وهما الألاى الثانى بقيادة خليل بك كامل ، والرابع بقيادة عيد بك محمد ، ويتألف من هـذين الألايين اللواء الثـانى بقيادة طلبه باشـا عصمت الذى جعله عرابى قائدا لموقع الاسكندرية وحاميتها .

ويقول عرابى ان كل ألاى من المشاة كان مؤلفا من ٣٠٠٠ مقاتل ، فيكون مجموع الجند يوم ضرب الاسكندرية ١٢٠٠٠ من البيادة (المشاة) و ٧٠٠ من الطوبجية [1] .

الأسطول البريطانى

أما الأسطول البريطانى فكان مؤلفا من ثمانى مدرعات كبيرة وهى : الكسندرا Alexandra . انفلكسبل Inflexible . سلطان Sultan سوبرب Superb . تمرير Temerire . انفنسبل Invincible موناركُ Monark بنلوب Panelope

وخمس سفن مدفعية ، وهى : بترن Battern . كندور Condor بيكن Becon . سينت Cyanet . دكوى Decov

وسفينة للطوربيد وهى هكلا Hecla وأخرى كشافة وهى هلكون Hilicon

ومعظم مدافع هذا الأسطول من طراز ارمسترنج وعددها ٧٧مدفعا ، والأسطول من هذه الناحية كان أقوى سلاحا من الحصون ، وكان يفوقها فى سرعة تحركه وابتعـاده عن الهدف ، على حين أن الحصـون كانت

(١) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣١٤ .

مستقرة يسهل على الأسطول رميها بمدافعه فيصيبها ، وكانت خطته فى الضرب أن تجتمع عدة بوارج فتصوب نيرانها نحو حصن واحد ، فتدمره أو تسكته ، ثم تتحول الى الحصن الذى يليه ، وهكذا تستطيع أن تدمر الحصون حصنا بعد حصن ، بينما الحصون لا تستطيع أن ينجد بعضها بعضا ، فهذه المقابلة وحدها تنبىء مبدئيا بمصير الضرب وتدل على أن كفة الأسطول البريطانى كانت أرجح بكثير من كفة الحصون المصرية .

الاستعداد للضرب

أصدر الأميرال سيمور يوم ١٠ يوليه سنة ١٨٨٢ تعليماته الى بوارجه لكى تأخذ موقفها يوم الضرب على الترتيب الذى تراه بالخريطة (مقابل ص ٣٨٣) .

واتخذت البوارج موقفها على النحو السابق ليلة الضرب ، أما عن الاستعداد للضرب من ناحية الحصون فقد استدعى عرابى ليلة ١١ يوليه الميرالاى اسماعيل بك صبرى قومندان حصون الاسكندرية [١] ، وكان عرابى وقتئذ (بالترسانة) يصحبه محمود باشا فهمى وطلبه باشا عصمت ومحمد باشا كامل وكيل نظارة البحرية ، فأخبره بحضورهم أن الأسطول الانجليزى سيضرب الحصون صباح الغد ، وأن مجلس النظار قرر عدم الاجابة على الضرب بضرب مثله الا بعد الطلقة الخامسة ، ولكنه يأمره بأن لايجيب على الضرب الا بعد الطلقة العاشرة، فانصرف إسماعيل بك صبرى والتقى بضباط الحصون ووزع كلا منهم فى مركز عمله ، فذهب البكباشى عبد العال افندى أبو العلا الى طابية قايتباى ، والأميرالاى محمد بك أمين قومندان ألاى السواحل يعاونه البكباشى سيف النصر أفندى الى طابية الفنار ، والبكباشى محمد أفندى شرمى الى قلعة المكس ، وتولى اسماعيل بك صبرى مهمة الدفاع عن الحصون الشمالية وهى قايتباى والأطة

(١) هو الذى كان قائد ألاى الطوبجية بالقاهرة واشترك فى واقعة عابدين .

والهلالية والاسبتالية ورأس التين والفنار ، واتخذ مركز القيادة فى طابية (الأطه) ، وعهد الى وكيله محمد بك نسيم الدفاع عن الحصون الغربية، وجعل هذا مركز قيادته فى قلعة المكس .

وأصـــدر عرابى تعليماته بتوزيع جنـــود الحاميـــة على خطوط الاستحكامات من برج السلسلة شرقا الى قلعة العجمى غربا ، فكان الألاى الثانى بقيادة الميرالاى خليل بك كامل شاغلا خط النار ما بين قلعة العجمى وباب العرب ، والألاى الخامس بقيادة الميرالاى مصطفى بك عبد الرحيم خلف حصون الفنار ورأس التين ، والألاى السادس بقيـادة سليمان بك سامى داود منوطا به مساعدة طابية صالح الى الترسـانة ، والألاى الرابع بقيادة الميرالاى عيد بك محمد بجهة أم قبيبة الى باب العرب ، وأن تقـوم أورطتا الفرسان بمهمة المراسلة بين مختلف الحصون ، ولكن المشـــاة والفرسان لم يشتركوا فى القتال كما أسلفنا .

وفى ليلة ١١ يوليه كانت البوارج الانجليزية على أهبة القتال ، أما الأسطول الفرنسى فقد انسحب الى بور سعيد تنفيـذا لتعليمات حكومته ، ولم يترك سوى سفينتين لم تعملا عملا ما،وهكذا ترك الفرنسيون الانجليز وحدهم ينفردون بالضرب والقتال ، ولو اشتركوا معهم لتغير وجه المسألة المصرية ولما استطاع الاحتلال الانجليزى أن يثبت أقدامه فى البلاد .

حالة الميناء ليلة الضرب

كان المسيو جون نينيه بديوان البحرية بالترسانة فى منتصف الليـل حين كان عـــرابى مجتمعا بضباط الحصون الذين جاءوا ليتلقوا تعليماته الأخيرة ، وقد وصف مشاهداته وتأملاته بقوله : « كان الليل بديعا ، والبوارج الحربية قد تركت الميناء ، والأسطول الفرنسى قد انتحى ناحية خارج المرفأ غربا،أما الأسطول الانجليزى فقد اصطفت بوارجه فى عرض البحر متأهبة للتخريب والتدمير ، ولمعت أنوار البوارج عن بعد ، وكنت

وقتئذ جالسا على الديوان فى قاعة مجلس البحرية أتأمل من النافذة فى ظلام الميناء ، وأناجى نفسى هل هذا السكون البديع الذى يخيم ليلا على الميناء يتخلله لمعان النجوم فى السماء ، ستعصف به غدا المدافع المدمرة التى تطلقها أمة متمدنة على المدينة الهادئة ؟ وبعد أن تلقى الضباط تعليمات عرابى ذهب كل منهم الى ساحة الشرف التى عهد اليهم بالدفاع عنها ، أما أنا فغادرت الترسانة بعد منتصف الليل وقلبى يخفق متأثرا بما سيحل بالمدينة فى صبيحة الغد » [1] .

مأساة الضرب

فى الساعة السابعة من صبيحة يوم الثلاثاء ١١ يوليه سنة ١٨٨٢ أعطى الأميرال سيمور اشارة الضرب ، فأطلقت البارجة (الكسندرا) أول قنبلة على طابية الاسبتالية ، وتلتها البوارج الأخرى ، فأخذت تطلق قنابلها المدمرة على حصون المدينة ، وعلى المدينة ذاتها ، أما القلاع فلم تجب على الضرب الا بعد الطلقة الثالثة ، بعد خمس دقائق من ابتداء الضرب ، وكان الضرب من جانب الأسطول الانجليزى شديدا مروعا ، فكانت قنابله محكمة المرمى شديدة الفتك ، أما مدافع القلاع فكانت ضعيفة متراخية ، وسقط كثير منها فى البحر دون أن تصل الى البوارج الانجليزية ، وكانت البوارج أثناء الضرب تتحرك فى سيرها ، يحجبها عن الأعين دخان كثيف فلا يستطيع الرماة المصريون احكام المرمى واصابة الهدف منها ، وكل بارجة تحيط بها شبكة من الفولاذ اذا أصابتها قنبلة من قنابل الحصون صدت قوتها بحيث تضعف اذا نفذت الى البارجة ذاتها ، وقد ساعد على احكام المرمى من جانب الأسطول أن الاستعداد الحربى من ناحية الانجليز أقوى وأعظم منه من جانب القلاع المصرية ، اذ كانوا مطلعين على دقائق الاستحكامات ومبلغ ما بها من المدافع والميرة والذخيرة ومخازن القنابل فيها بخلاف العرابيين فان

(١) معربة بتصرف عن جون نينيه ص ١٦٣ .

معلوماتهم عن قوات الانجليز كانت مشوشـــة ضئيلة ، وكانوا يظنون أن البوارج الانجليزية لا تقوى على هدم القلاع ولا تقف أمام مرمى قنابلها، وقد اتضـــح عكس ما يظنون ، فان البوارج قد دكت الحصـــون وعطلت مدافعها ، فى حين أن الأسطول الانجليزى لم يصب بضرر يذكر .

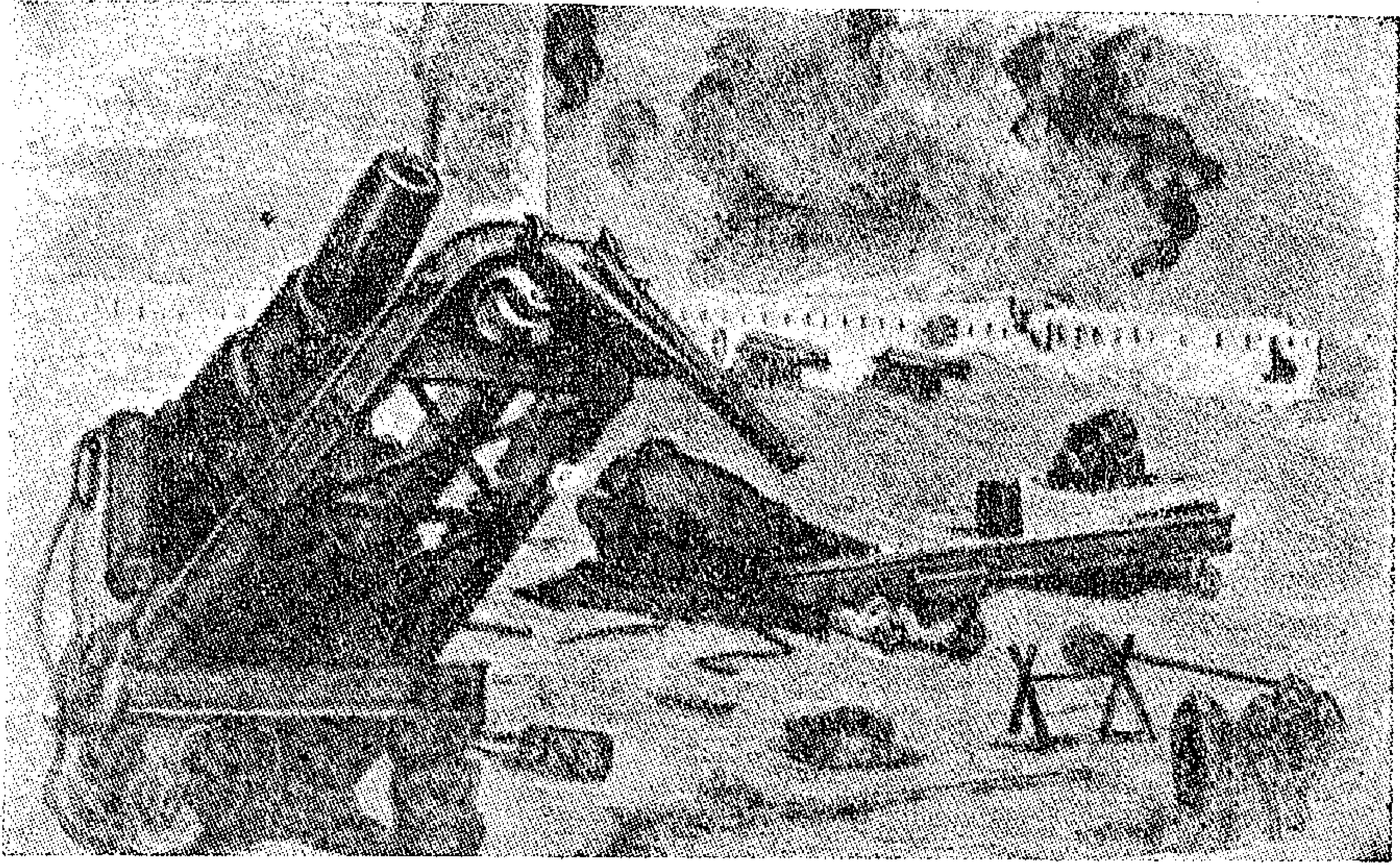
استمر الضرب من الساعة السابعة الى الســـاعة الحادية عشرة على أقصى ما يكون من الهول والشـــدة ، وقنابل الأســـطول تقذف الخراب وتحصد الأرواح ، ثم سكتت قليلا ، واستؤنف الضرب بعـــد هنيهة حتى الساعة الثانية بعد الظهر ، ثم وقف هنيهة أخرى ، ثم استؤنف بعد ذلك الى منتصف الساعة السادسة مساء قبل الغروب بساعة .

وقد تهدمت حصون الفنار ورأس التين والاسبتالية فى منتصف الساعة الواحدة بعد الظهر ، حيث اجتمعت عليها المدرعات الكسندرا وســـلطان وسوبرب ، ولما أسكتتها صـــوبت قنابلها الى قلعـــة (الأطه) وعاونتها فى ضربها المدرعتان انفلكسيبل وتمرير فقذفت المدرعات الخمس نيرانها عـــلى تلك القلعة فدمرتها بعد أن نسفت مستودع البارود فيهـــا ، ثم تحولت الى قلعة (قايتباى) وظلت تقذفها بقنابلها الى الساعة الخامسة مساء فخربتها .

وفى المنطقة الجنوبية من الساحل ضربت المدرعات انفنسبل وبنلوب ومونارك وانفلكسيبل وتمرير حصون المكس وأم قبية والدخيلة فأسكتتها فى منتصف الساعة الثانية عشرة ، واتجهت السفينة كوندور بقيادة اللورد تشارلس برسفورد الى قلعة العجمى فضربتها بالقنابل حتى أسكتتها .

وفى نحو الساعة الأولى بعد الظهر شاهد الأميرال سيمور أن هـــذه الحصون قد أخلاها الجنود ، فأرســـل عشرين بحارا الى البر دخلوا قلعة (المكس) وأتلفوا مدافعها ثم عادوا الى سفنهم آمنين .

وفى منتصف الساعة الرابعة شوهدت مدافع طابية (القمرية) تتأهب للضرب ، وعاد الجنـــود الى قلعة (المكس) فصوبت البارجتـــان بنلوب ومونارك مدافعها الى الحصن المذكور وأخـــذتا فى ضربه حتى منتصف



ضرب الاسكندرية ــ آثار التدمير فى قلعة قايتباى

(نقلا عن مجلة الجرافيك عدد ٢٩ يوليه سنة ١٨٨٢)

الساعة السادسة مساء حيث أمر الأميرال سيمور بالكف عن القتال ، فوقف الضرب بعد أن استمر عشر ساعات متوالية .

وقد دافعت الحاميات عن الحصون دفاع المستميت ، وقام رجالها بواجبهم قدر ما استطاعوا ، ولكن قوة الأسطول ومدافعه كانت لها الغلبة فى هذا اليوم المشئوم ، فتهدم معظم الحصون وأصابت قنابل الأسطول كثيرا من مساكن الأهلين فدمرتها وأحرقتها ، كما أحرقت جناح الحرم بسراى رأس التين .

رواية عرابى عن الضرب

كتب عرابى عن ضرب الاسكندرية ما يأتى : « لا يجهل أحد نتيجة ما كان من أمر هذه المخابرات ، فان نار المدافع صبت على القلاع والحصون

والترسانة وسراى رأس التين وبالجملة على جميع أرجاء المدينــة صباح الثلاثاء ١١ يوليه سنة١٨٨٢، ولم تجاوبها مدافع القلاع الا من بعد اطلاق مدافع الأسطول نحو ٢٠ طلقة ثم استحر القتال بين الأساطيل الانجليزية وقلاع الاسـكندرية بعد ذلك الى منتصف النهـار ، ثم أخــذت نيران الاستحكامات فى التناقص حتى تم تدميرها قبيـل الغروب ، وقد باغتنــا الانجليز بالعدوان على غير استعداد منا، وكان ضرر شظايا الأحجار المتناثرة من تأثير مقذوفات العدو عظيما أكثر من تأثير المقذوفات نفسها ، ومن المعلوم أن للاسكندرية عدة حصون وقلاع ومتاريس وأبراج مستديرة ، ولكن أكثرها مسلح بالأسلحة القديمة التى لاتصلح لمقاومة الدوارع الانجليزية غير أن فى بعضها مدافع أرمسترنج وهى وحدها الأســلحة النارية التى تصلح لخرق دروع السفن الانجليزية [1] . وقال فى موضع آخر : « ان مقذوفات المدافع القديمة كانت لا تصل الى السفن الانجليزية ، ومدافع ارمسترنج (الحديثة) لم يكن لها من المساطر التى تضبط المسافات وتحكم الاصابة بواسطتها الا مسطرة واحـدة كانت فى ميــدان الرماية والتعليم بالعباسية (البوليجون) واستحضرت ليلا وتسلمها سيف النصر بك قومندان طابية الفنار فكان يطلق المدافع بنفســه وينتقل من مكان الى آخر ويحكم الاصابة بواسطة المسطرة المذكورة ، قال ولو كانت مدافع أرمسترنج ذات مســاطر لأمكنها تعطيل كافة الدوارع الانجليزية بما تقــذفه عليها من المقذوفات الصائبة » [2] .

وصف الضرب

كما رواه شاهد عيان

شهد المسيو جون نينيه عميد الجالية السويسرية فى مصر سنة ١٨٨٢ ضرب الاسكندرية ، ووصف هذه المأساة فى كتابه (عرابى باشا) ، قال:

---

(١) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣١٣ .

(١) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣١٥ .

« أجابت بطاريات الحصون على ضرب الأسطول بعد الطلقة الخامسة، وكان رماة المدافع يطلقون قنابلها بحماسة واحكام أدهشا خصومهم الذين استمر عملهم الجهنمى عشر ساعات ونصف متوالية دون أن يستطيعوا المباهاة بنصر حاسم ، وقد غطيت المدينة أثناء الضرب بطبقات كثيفة من الدخان والغبار ، وكان قصف المدافع يصم الآذان ، وحينما كانت الريح تبدد سحب الدخان كنا نشاهد كرات المدافع المصرية تسقط فى البحر فى منتصف المسافة بينها وبين بوارج الأسطول ، ومع أن مدافع أرمسترنج المصرية كانت أقل عيارا من المدافع الانجليزية فان رماتها قد أدوا واجبهم على أكمل وجه بحيث ان سبع دوارع انجليزية أصيبت بعطوب بعضها جسيم وبعضها خفيف ، وكانت بوارج الأسطول تمرح فى رميها ومدافعها تطلق قنابلها على مرمى بعيد وتصيب بطاريات الشواطىء ولا تستهدف هى للخطر ، وكل قنبلة منها يبلغ طولها مترا و ٣٠ سنتى وزنتها ٤٨٠ رطلا وحشوها ٣٧٠ رطلا من البارود ، وثمن الواحدة سبعون جنيها ، وقد سقطت أولى هذه القنابل الهائلة فى طابية رأس التين دون أن تنفجر ، فاستوقف مشهدها نظر الجند والضباط ، وقال ملازم ثان وهو يشاهدها : « أيها الاخوان تعالوا وانظروا مثلا من « انسانية الانجليز ! » [1] ، قالها بلهجة تشف عن الذكاء الساخر ، فضحك السامعون جميعا وواجهوا الضرب وهم باسمون .

« وكانت مهمة أسطول السير بوشان سيمور سهلة ، اذ لم تستهدف بوارجه لخطر حقيقى ، كما تدل على ذلك قلة عدد القتلى والجرحى ، وكانت البوارج تتقدم نحو الضرب ، مثنى مثنى ، فى بطء وروعة ، ثم تصطف فى هوادة تجاه كل طابية وتصب عليها قنابلها حتى تدكها دكا ، وعندئذ تقترب منها تدريجيا وتنسف البطاريات والمدافع التى تكون قد انقلب عن موضعها تحت تأثير قنابل الأسطول ، ثم تنثنى على الرماة

---

(١) جون نينيه ــ عرابى باشا ص ١٧٥ وقد كتب لفظ (انسانية) بحروف فرنسية .

فتحصدهم حصدا بقنابل المتراليوزات المركبة على ساريات البوارج ، يجب أن نعترف بأن هذه مجزرة همجية لاضرورة لها ولم يكن لها أى مسوغ، وليس الباعث عليها سوى الشهوة الوحشية المتعطشة الى القتل وسفك الدماء ، ولقد كان بودى أن أسائل أولئك الضباط الذين كانوا يباشرون الضرب ويقذفون قنابل المتراليوزات ، هل يستطيعون حينما يعودون الى بلادهم ويجلسون حول موائد الشاى فى بيوتهم أن يتحدثوا الى ذويهم عن آثار الفتك والتدمير التى خلفتها تلك المجازر البشرية ؟ انى أشك فى ذلك ، فليت شعرى أى اهانة لحقت الأمة البريطانية حتى تثأر لنفسها بهذه الفظائع ؟

« ومع ذلك فما كان أبدع هذا المنظر ، منظر الرماة المصريين الذين كانوا قائمين على مدافعهم وهى مكشوفة فى العراء وكأنما هم فى استعراض حربى لا يرهبون الموت الذى يكتنفهم اذ لم يكن لهم دوارع واقية ولا متاريس وكانت معظم الحصون بلا ساتر ، ومع ذلك فهؤلاء الشجعان من أبناء النيل كنا نلمحهم وسط الدخان الكثيف كأنهم أرواح الأبطال الذين سقطوا فى حومة الوغى ثم بعثوا ليكافحوا العدو من جديد ويستهدفوا لنيران مدافعه ، وكان الأئمة يزورون الحصون ويشجعون المقاومة ، وقام الجميع بواجبهم من جند ورجال ونساء وضغار وكبار ، ولم يكن ثمة أوسمة ولا مكافآت تستحث أولئك الفلاحين على أداء واجبهم ، بل ان عاطفة الوطنية والثورة على الفظائع التى استهدفوا لها كانت تستثير الحماسة فى صدورهم وهم أولئك الشجعان المجهولون الذين لم يفكر أحد فى آلامهم •

« وقد بدأت منذ الساعة العاشرة صباحا عملية نقل جثث القتلى ، فظلت عربات النقل حتى الليل تحمل الجثث من الحصون وتخترق المدينة الى شارع محطة الرمل ، حيث المستشفى العسكرى ، وهناك كانت تعاين ثم يؤمر بدفنها فى المقابر المجاورة للمستشفى بدون احتفال •

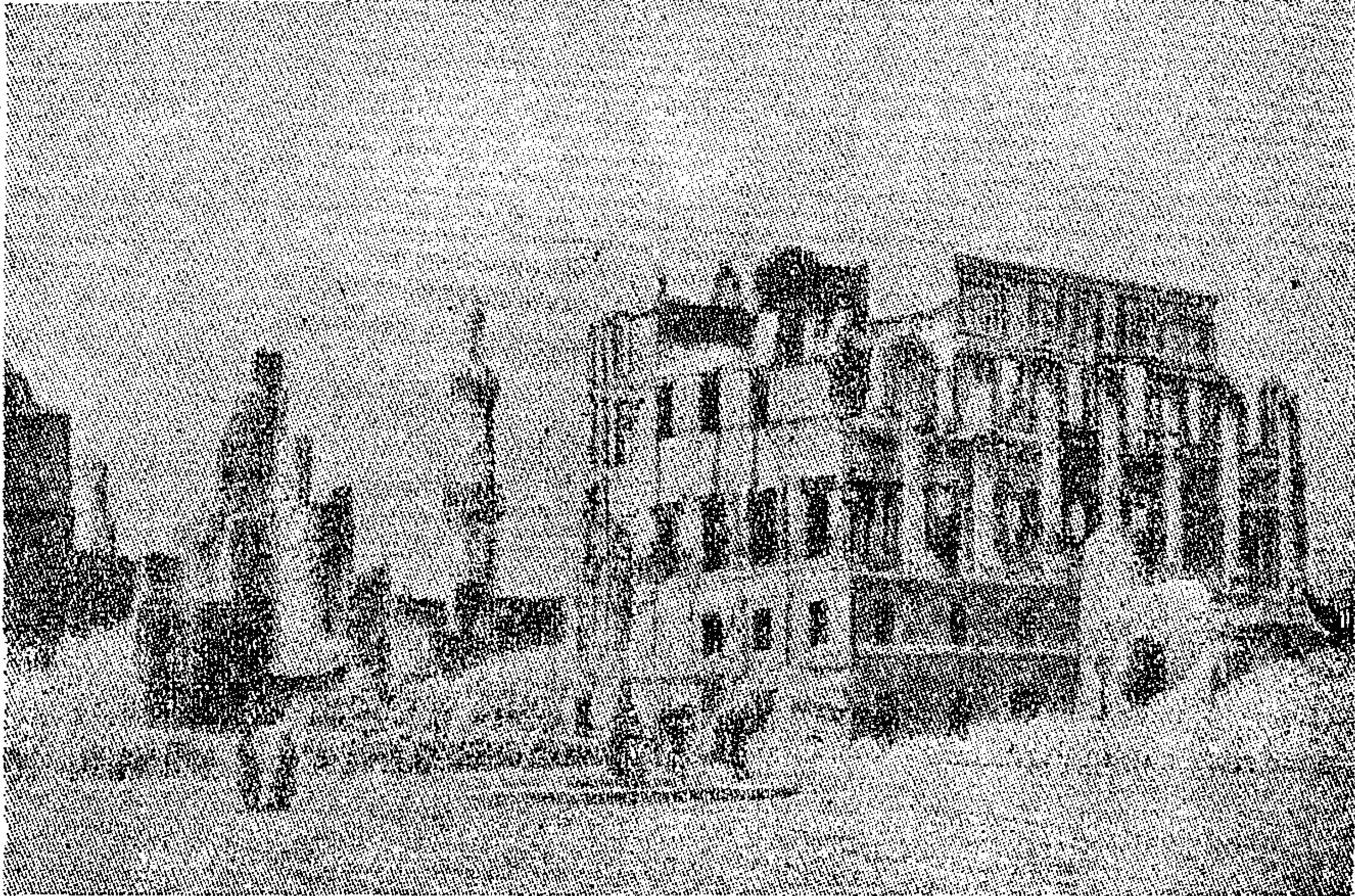
« أما الجرحى فكانوا أيضا ينقلون الى المستشفى على عربات النقل ،

وقد كان مؤلما حقا مشهد تلك العربات تقل الواحدة عشرين أو ثلاثين قتيلا من الجنود أو الأهلين مشدودين بالحبال على ألواح من الخشب ممدودة فوق العربات ، والدماء تقطر من أجسامهم ، ومن بينهم بعض الأمهات محتضنات أبناءهن فى آخر رمق من الحياة ، وجموع النساء يعدون خلف العربات صائحات نادبات ، لاعنات من كانوا السبب فى هذه المجازر ، ولقد كنت واقفا عند منعرج (الاجبسيان بار) ومرت أمامى عربتان تقلان جثث القتلى ، وعندما لمحنى النساء هناك صاحوا مولولين واستنزلوا على اللعنات ، اذ كانوا يلعنون كل انجليزى وكل أوروبى ونادوا : « تقتلون اخواننا وتأتون للفرجة على جثثهم ، اقتلوه ! اقتلوه ! » ، وكاد يحاط بى لولا أن رآنى أحد رجال الضبط فعرفنى وأنقذنى وعاد بى الى دارى ، وقد قل رجال الحفظ ولم أعد أرى أوروبيا واحدا فى الشوارع والطرقات ، فهذه الشوارع التى كانت فيما مضى عامرة بالناس زاخرة بالأعمال أصبحت وقد خيم عليها السكون الرهيب كأنما هى شوارع مدينة محقها الوباء .

« وأقفلت الدكاكين والنوافذ والأبواب والبيوت فى المدينة كلها ، وخيل الى أننى فى بلدة قضى عليها بالخراب النهائى ، وكانت قنابل الأسطول الضخمة تنهال على المدينة وتخترق أحياءها فى كل جهة وتدور فوق رؤوسنا وهى تدوى دويها المفزع ، فكانت تدمر المنازل فى ناحية ، وتشعل النيران فى ناحية أخرى ، وترسل الموت فى كل مكان ، وقد مرت فوق رأسى خمس قذائف من « رسائل الانسانية الغربية » على حد تعبير أحد الضباط ، على سطح المنزل الذى كنت أقيم فيه تجاه حمامات (كارتونى) بالقرب من محطة الرمل ، فأصابت احداها مدرسة فدمرتها ، وأصابت ثلاث أخرى بعض المنازل من قصور الأغنياء بالقرب من شارع باب شرقى فخربتها والخامسة قتلت أحد عشر شخصا وجوادين بأول شارع محرم بك ، ولم يكن لهذه القذائف القتالة التى أصابت قلب المدينة ما يقابلها من جانب المصريين ، فان عرابى قد ارتأى منعا للدمار أن لا تشترك قلعتا كوم الناضورة وكوم الدكة فى الضرب لوجودهما وسط المدينة .

« وقد أصابت ثلاث قنابل أخرى من حجم القنابل السابقة عدةمنازل في الحي المجاور لمسكني ، وأحدثت احداها تشققا في الواجهة الشمالية لوكالة (الدهان) التي كان يجرى بناؤها في ذلك الحين أحدثت هـــذه القنـابل كل هاتيك الآثار رغم أنها لم تنفجر ، ولم تكن قذائف الانجليز في الجملة مصوبة باحكام ، وقد تحققت من ذلك في احدى اللحظات بأن أخذت منظاري بيدي ورأيتبعيني أن عددا غير قليل من هذه القذائفـالتي كانت تدوى في الجو لم تصب أي هدف ، وكنت أرى تجاه نوافذ منزل على بعد ألف وثمانمائة متر على الأكثر طابيـــة قايتباى (قلعة فاروس) قائمة في أقصى حاجز الأمواج الأبيض بالميناء الشرقي ، كانت هذه القلعة تبدو للناظر رائعة في بنائها الضخم ، بارزة في البســـاط الأزرق للبحر الأبيض المتوسط بشكل يجتذب المشاعر ، قائمة على صخرة تكتنفها أمواج البحر ومخاطره ، يزينها مسجد بني منذ سنة ١٤٥٠ ميلادية ، تعلوه منارة جميلة هي تحفة من بدائع الفن العربي مزدانة بالنقوش العربية الجميلة التي يعرفها ويقدرها هواة الفنون ، كانت هذه القلعة هدفا لضرب شـديد استمر منذ شروق الشمس ، فتهدمت بين الساعة الحادية عشرة والظهر ولم تكن مسلحة تسليحا كافيا وكانت مخابىء المدافع فيها مبنية بناء رديئا فأضرت بالدفاع عن القلعة .

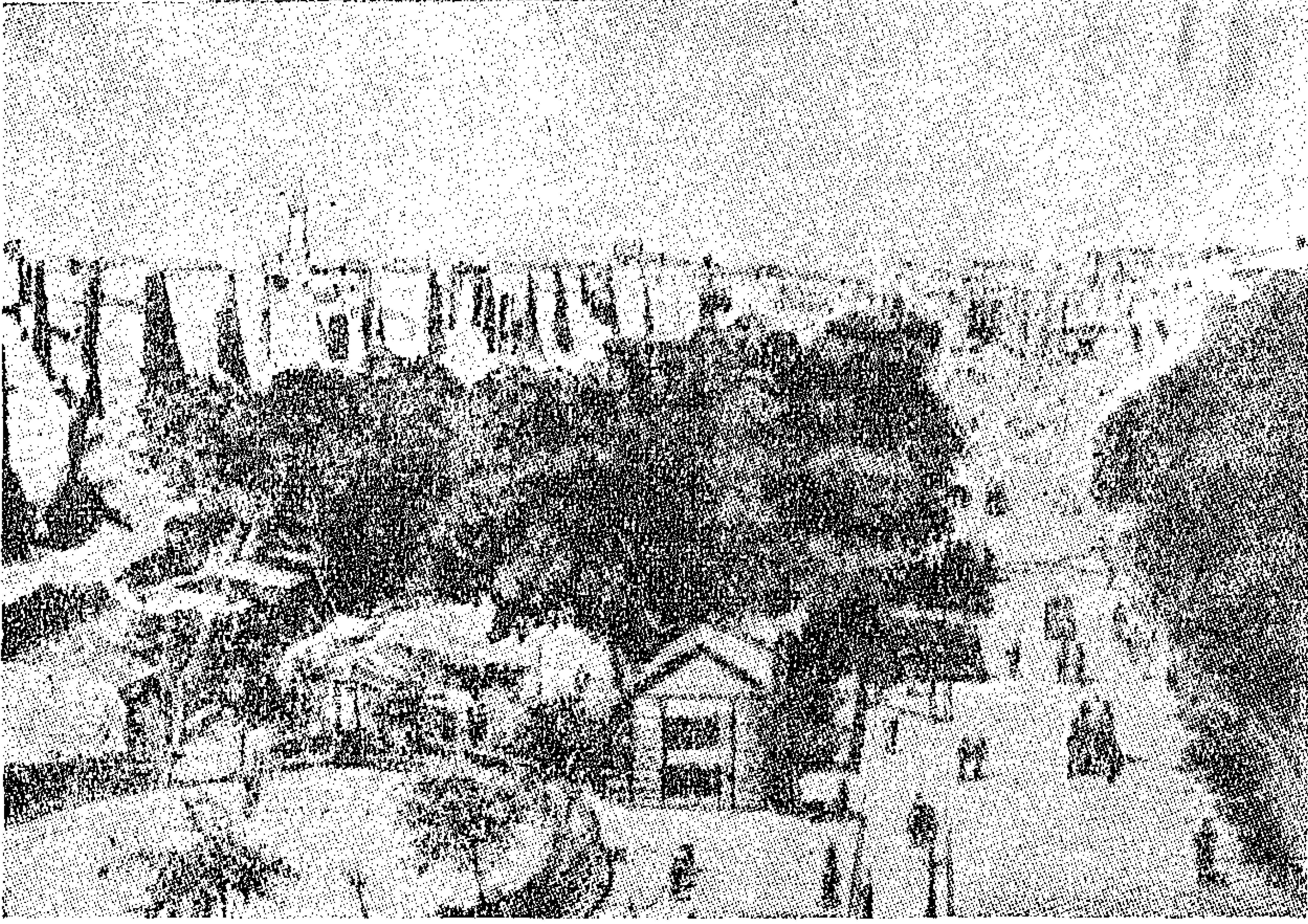
« وكم كانت دهشتي حين رأيت في نحو الساعة الرابعة مساءبارجتين شامختين من البوارج الانجليزية ترابط غربي القلعة وتصب نيرانهـا من جديد على هذا البناء الذي تخرب معظم مدافعه وانقلبت على الأرض،ولكن الانجليز الذين كانوا يعملون على هدم طابية برج السلسلة وقلعة (كوم الدكة) مع أنهما لم يشتركا في الدفاع قد أرادوا على ما يظهر هدم هذا المسجد الجميل ، على أن المصريين لم يسكتوا ازاء هذه الوحشية فأطلقوا بعض القذائف من مدفعين كانا لا يزالان قائمين في الجهة الغربية الشمالية من القلعة ، ولكن قذائفهم لم تجد شيئا اذ انهالت عليهم القنابل من البوارج الانجليزية ، وقد أحصـيت بنفسي اثنتين وثلاثين قنبلة من هذه القذائف



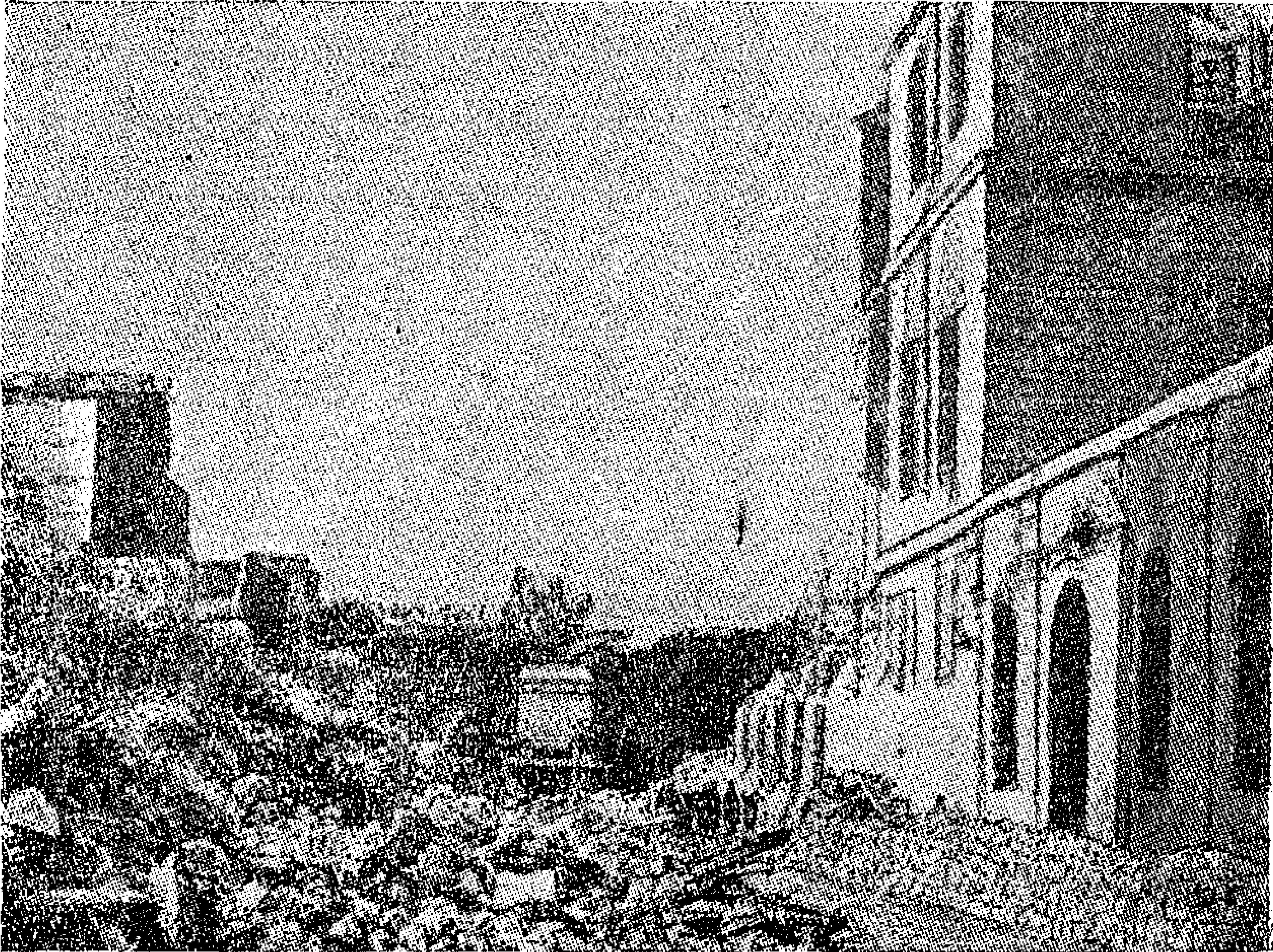
آثار التدمير فى ميدان مسجد ابراهيم باشا



آثار التدمير فى شارع سيزوستريس



آثار التدمير فى ميدان محمد على (المنشية)



آثار التدمير فى ميدان محمد على (وترى تمثال محمد على باشا وسط الخرائب)

صوبت الى هذا البناء الجميل الأعزل ولم يصـــب نصفها الهدف تماما ، وكانت غالبية القذائف تصيب الصخور فتنسفها وتذريها فى الهواء ثم تنطلق فى الماء داخل الميناء الشرقى وتخرج ثانية فى دوى هائل فتثير فى الهواء عمودا من الماء كأنه اعصار بحرى لا يقل ارتفاعه عن ســتين قدما ، فما أشد روعة هذا المنظر ، وأخيرا فى منتصف الساعة السادسة مساء تهدم هذا المسجد الصغير المسكين عن آخره ودفن تحت انقاضه اثنا عشر جنديا من الجرحى كانوا يأوون اليه •

« وقد شاهدت بمنظارى المكبر أولئك الجنود التعساء وهم يأوون الى هذا المسجد ثم ماتوا لعدم امكان نقلهم الى المستشفى العسكرى تجـاه برج السلسلة اذ كانت قذائف الترابيوزات المعدة للاجهاز على الجرحى لا تنفك تنصب كالمطر وتمنع منذ الصباح كل اتصال بين القلعة والأرض اليابسة عن طريق الرصيف الضيق الذى يصلها بالمدينة •

« وبعد الظهر بقليل انفجر مخزن البارود فى قلعة الاطة ، فسكتت مدافع هذه القلعة التى دافعت دفاعا مجيدا ، وفى نحو الساعة السادسة مساء وقف الضرب من جانب الأسطول ، وتبين أن الأميرال سيمور الذى تعهد بأن لا يضرب الا القلاع قد تناسى عهده ونشر الموت والخراب فى كل أنحاء المدينة ورأيت الحرائق شبت فى عدة جهات دون أن يستطيع أحد اخمادها »[1] •

تطوع الأهلين

تفانى الأهلون فى الدفاع عن المدينة ، رغم أن الحرب كانت حرب مدافع وحصـــون وبوارج ، فبذلوا كل ما فى اســـتطاعتهم من تضحية واقدام ، قال الشيخ محمد عبده فى هذا الصدد : « فكان الرجال والنساء

---

(١) جون نينيه ــ عرابى باشا ١٧٥ وما بعدها •

تحت مطر الكلل ونيران المدافع ينقلون الذخائر ويقدمونها الى بعض بقايا الطوبجية الذين كانو يضربونها ، وكانوا يغنون بلعن الأميرال سيمور ومن أرسله » [1] وقال عرابى فى ذلك : « وفى أثناء القتال تطوع كثير من الرجال والنساء فى خدمة المجاهدين ومساعدتهم فى تقديم الذخائر الحربية واعطائهم الماء وحمل الجرحى وتضميد جروحهم ونقلهم الى المستشفيات [2] .

وقال محمود باشا فهمى فى كتاب البحر الزاخر : « ورأيت فى ذلك الوقت بعينى ما حصل من غيرة الأهالى بجهة رأس التين وأم كبية وطوابى باب العرب وهمتهم فى مساعدة عساكر الطوبجية من جلبهم المهمات والذخائر وخراطيش البارود والمقذوفات هم ونساؤهم وأولادهم وبناتهم والبعض من الأهالى صار يعمر المدافع ويضربها على الأسطول[3] .

الخسائر من الجانبين

قتل من المصريين خلال هذه الفظائع نحو ألفين ، ولم تزد خسائر الانجليز عن خمسة من القتلى وتسعة عشرة جريحا ،واليك بيان ما أصاب البوارج الانجليزية ،وهو ضرر لا يذكر :المدرعة سلطان مست ٢٣مرة . المدرعة سوبرب مست ١٠ مرات. المدرعة انفنسيل مست ١٣ مرة.المدرعة الكسندرا مست ٣٠ مرة . ويقول عرابى فى حديثه للمسيو جون نينيه : ان عدد القتلى ٧٠٠ وعدد الجرحى ٥٠٠ [4] ، وقال فى مذكراته : انه استشهد من رجال الطوابى وحدهم مائة رجل وامرأتان من المتطوعات

(١) عن مذكرات الشيخ محمد عبده ص ـ ٢٥٠ تاريخ الأستاذ الامام للسيد محمد رشيد رضا.
(٢) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣١٥ .
(٣) البحر الزاخر ج ١ ص ٢٢٠ .
(٤) جون نينيه ـ عرابى باشا ص ١٩٦ .

اللواتى كن يضمدن الجرحى ، وهذا طبعا عدا خسائر [1] الأهلين فى المدينة •

موقف عرابى والخديو
أثناء الضرب

كان الخديو يقيم كما أسلفنا فى سراى مصطفى باشا فاضل بالرمل منذ يوم الاثنين ١٠ يوليه سنة ١٨٨٢ ، فكان بعيدا عن الضرب ، يتلقى أخباره بين حين وآخر من رسله وأتباعه ، ولم تكن عواطفه مع حماة الحصون ، بل كان قليل الاكتراث بما أصابها وأصاب المدينة ، ذلك أنه كان يرى التسليم بمطالب الأميرال سيمور رغم أنه انضم الى القائلين برفضها نزولا على رأى أغلبية الحاضرين فى اجتماع ١٠يوليه سنة ١٨٨٢، وكان من ناحية أخرى ينقم من عرابى وصحبه استهتارهم وسوء ظنهم به، فلم يكن يميل فى خاصة نفسه الى انتصارهم •

أما عرابى فلم يعمل عملا ما يوم ١١ يوليه ، فقد قضى ليلة الضرب هو وطلبه باشا عصمت فى ديوان البحرية بالترسانة ، وفى الصباح ركبا سويا وتوجها الى طابية كوم الدكة (الدماس) وبقيا بها حتى انتهاء الضرب[2] ، وهذه الطابية لم تشترك فى القتال ولم تكن هدفا لقنابل الأسطول لأنها داخل المدينة كما تقدم بيانه ، ولم يشرف عرابى على دفاع الحصون ولم يتعهدها ولم يذهب اليها ، بل ترك الأمر لمقدور كل حامية من حامياتها •

وكان بمعية الخديو بسراى الرمل بعض كبار الموظفين والأعيان الموالين له ، كسلطان باشا والجنرال استون باشا رئيس أركان حرب الجيش المصرى واسماعيل كامل باشا والزبير باشا والأميرال فريد ريكو

---

(١) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣١٥ •

(٢) استجواب عرابى امام لجنة التحقيق ــ مصر للمصريين ج ٧ ص ١٦ •

باشا والأميرالاى زهـراب بك وطونينـو بك وديمارتينـو بك وأباته باشا وتيجران بك وغيرهم ،وكان المفهوم أن الذين ظلوا الى جانبه بسراى الرمل لم يشتركوا فى القتال ، ولا كانوا موافقين على مسلك العرابيين ، وكانت أخبار القتال تصـل الى السراى بين حين لآخر وبعضـها يناقض بعضا حتى انجلت الحقيقة •

وجاء السراى فى ضحوة النهـار اسماعيل راغب باشا رئيس مجلس الوزراء وأخبر الخديو أن الحصـون قاومت أشـد مقاومة ، وأن بعض البوارج الانجليزية أصيبت بأضرار جسيمة ، وكان يقص هذا النبأ وعلائم السرور بادية عليه ، على أن الأنباء الحقيقية ما لبثت أن بلغت الخديو بعد الظهر ، ومضمونها أن القلاع تهدمت أو كادت ، ولم يعد فى وسعها أن تقاوم ، فأرسل يستدعى عرابى ويسأله عن جلية الموقف ، فجاءه فى نحو الساعة السابعة مساء وتبادل واياه عبارات تدل على مبلغ ما يحمل كل منهما للأخر من البغض وسوء الظن ، اذ سأله الخديو عن نتيجة الحرب فى ذلك اليوم ، فأجابه مندهشا من تجاهله وقال : واعجبا ! كيف ان افندينا يجهل الى الآن ما كان ! فاستاء الخديو من هذا الجواب وقال لعرابى : كل العجب منك أنت ، انك لم تكتب الى للآن تقريرا عما حصل حالة كونك وزيرا للجهادية ، فقص عليه عرابى ما كان من تهدم الحصون وقال : لم يبق فى الاستطاعة أن نحاول الدفاع ، ولم يبق لنا الا الالتجاء الى تدابير أخرى ، أو تتساهل مع الأميرال ، فطلب منه الخديو أن يقدم له تقريرا مفصلا عما حدث فى ذلك اليوم ، فأجاب عرابى انه لايستطيع ذلك ، وكان درويش باشا حاضرا هذا الحوار ، فأبدى تعجبه من جواب عرابى ، ولامه ، وقال له كيف تجسر على مثل هذا الجواب وقد أقسمت من زمن غير بعيد أن تخضع للخديو وتمتثل لأوامره ، فلا شك أن خسرانك كان نتيجة سوء تصرفك ومخالفتك لما نصحت لك أن تفعل باجابة الأميرال الى ما طلب ، فلزم عرابى الصمت [1] ، واجتمع مجلس الوزراء برياسة الخديو وحضره

---

(١) مصر للمصريين ج ٥ ص ٥٩ •

عرابى وقرر رفع العلم الأبيض (راية التسليم) على الحصون اذا استأنف الانجليز الضرب فى اليوم التالى (١٢ يوليه) [١] ، وقرر أيضا ارسال طلبه باشا عصمت الى الأميرال فى الغد ليخابره فى وقف القتال ، وعاد عرابى من سراى الخديو الى الاسكندرية وأبلغ قرار الهدنة الى اسماعيل بك صبرى قومندان الحصون فى طابية أطه ، وقضى الليل فى تكنة باب شرقى يصحبه طلبه باشا .

استئناف الضرب

يوم ١٢ يوليه سنة ١٨٨٢

ظلت بوارج الأسطول مستقرة فى مراكزها ليلة ١٢ يوليه ، وفى الصباح استأنفت البارجتان (انفنسبل) و (تمرير) الضرب فى الساعة العاشرة والدقيقة الأربعين موجهة قنابلهــا الى طابية (قايتبــاى) وطابية (الاسبتالية) ، فرفعت الأعلام البيضــاء على وزارة البحرية (الترسانة) وعلى حصـــون قايتباى والأطه ورأس التين ايذانا بطلب الهدنة ، والكف عن القتال من جانب الحصون ، فوقف الضرب ، وذهب طلبه باشا عصمت لمخابرة الأميرال سيمور طبقا لقرار مجلس الوزراء ،فنزل الى الميناء يصحبه أنيس بك باشمهندس اليخت الخديوى « المحروسة » بصفة مترجم وصعد الى المحروسة ، وهناك التقى بمندوب من طرف الأميرال سيمور ، فسأله المندوب ماذا يريدون من رفع الأعلام البيضاء ، فأجابه أن الخديو كلفه باخبار الأميرال « أن الطوابى تخربت والمدافع التى كنتم ترغبون نزولها نزلت ،ولم يحصل بيننا وبين دولة انجلترا ما يخل بالعلاقات الودية وعلى ذلك نريد التكلم فى ابطال الضرب » [٢] ، فأجابه المنــدوب أن الأميرال يطلب أن يرخص لجنوده من البحارة فى النزول الى البر واحتلال ثلاث

---

(١) استجواب عرابى : مصر للمصريين ج ٧ ص ١٧ . واستجواب اسماعيل راغب باشا ـ المرجع ذاته ص ٥٢ .

(٢) استجواب طلبه باشا عصمت ـ مصر للمصريين ج ٩ ص ٩١٠ .

فلاع وهى : العجمى والدخيلة والمكس ، والا استأنف الضرب فى الساعة الثانية بعد ظهر ذلك اليوم ، فذهب طلبه باشا الى الرمل وأبلغ الخديو بما جرى فى مقابلته مع مندوب الأميرال ، وقـــال انه لم يجب الأميرال الى ما طلب واعتذر بأن الوقت الذى حدده للجواب لا يكفى ليصل الى سراى الرمل ويسأل الخديو عن رأيه فى هذا الطلب ثم يعود بالجواب ، وأنه سأل الأميرال مهلة أكثر من هذه فأبى ، فجاء يعرض الأمر على الخديو ، فعقـد مجلس فى السراى حضره من تيسر لهم الحضـــــور من الوزراء والذوات فى هذا الوقت العصيب ، وكان عرابى ضمن من حضروه ، وتقرر بأن يكون الجواب على ماطلبه الأميرال أنه لايحق لمصر أن ترخص لجنود أجنبية بالنزول الى البر ، وعهد الى طلبه باشا عصمت وعبد الرحمن بك رشدى وزير المالية وتيجران بك سكرتير مجلس الوزراء ابلاغ هذا القرار الى الأميرال سيمور ، فذهبوا الى الميناء ، ولكنهم لم يجدوا الضابط الذى ندبه الأميرل للمخابرة ، وكان قد عاد الى بارجته بحجة انتهاء الموعد الذى حدده من قبل لطلبه باشـــا ، ولم ينزلوا الى البحر اذ لم يجدوا عساكر بحرية ولا مراكب تنقلهم الى بارجة الأميرال ، وعادوا أدراجهم متفرقين ، ويقول تيجران بك ان طلبه باشا عندما وصل الميناء امتنع عن النزول الى البحر خوفا من أن يصيبه مكروه من الانجليز ، وسواء كان هذا سبب رجوعهم أو أنهم لم يجدوا من ينقلهم الى بارجة الأميرال سيمور فان رسالتهم اليه كانت عقيما لاتجدى نفعا ، واعتبر الأميرال سيمور تأخير الرســل عن الحضور اليه رفضا لمطالبه ، فأمر باستئناف الضرب فى نحو الساعة الرابعة مساء ، فأطلقت المدرعة (انفسبل) قنبلة على قلعة المكس ، فلم تجاوب القلعة ، ورفعت الأعلام البيضـاء ثانية على الطوابى ، فوقف الضرب من جانب الأسطول ، وظلت البوارج واقفة موقف القتـال حتى الساعة السادسة مساء،وأرسل الأميرال سيمور السفينة هليكون (Helicon) الى الميناء ، لاستئناف المفاوضة ، فلم يجد ضابط المخابرة أحدا فى الميناء ، وعاد حيث أنهى الى الأميرال أن المدينة تبدو كأنها أخليت .

الحالة فى العاصمة أثناء الضرب

اضطربت القاهرة حين علمت بنشوب الحرب ، ولم تصلها أخبار صحيحة عن حالة الضرب ، أما الحكومة فانها كانت لا تذيع الا أخبارا سارة معظمها مكذوب أو لا يدل على حقيقة الموقف ، وقد نشرت الصحف صورة التلغراف المرسل من عرابى الى يعقوب سامى باشا وكيل وزارة الحربية فى يوم الضرب ، وهذا نصه : « قد اشتعلت الحرب بيننا وبين الانجليز فى الساعة الثانية عشرة صباحا (الساعة السابعة بالحساب الافرنجى) من هذا اليوم ، والقوة بالله ، فأرسلوا برنجى ألاى طوبجية وأجروا اللازم فى تشهيل ارسال العساكر » [1] .

ونشرت الوقائع المصرية فى اليوم ذاته تلغرافا وارداً من عرابى هذا نصه : « الحالة جيدة وقد شوهدت حريقة فى مراكب الانجليز » ، والتلغراف كما ترى مكذوب من أوله الى آخره ، فلا الحالة جيدة ، ولا شبت حريقة ما فى مراكب الانجليز ، وقد طلب وكيل الحربية الى وزارة الداخلية التنبيه على الصحف بأن لا تنشر شيئا من أخبار القتال الا ما يقره ديوان الجهادية (وزارة الحربية) ، وبذلك انحصرت الأخبار فيما تذيعه وزارة الحربية من بيانات .

على أن الحالة لم تكن تحتمل الكتمان ، فان نتيجة الضرب كانت مرئية ملموسة فى الاسكندرية من الساعة الحادية عشرة صباحا ، وانتقلت منها الأنباء الى العاصمة والأقاليم ، ولم يكن ثمة وسيلة لاذاعة ما يناقضها ، فنشرت الحكومة صورة تلغراف وارد من عرابى فى غروب يوم الضرب ، وهذا نصه : « حصل اطلاق المدافع من المراكب وصار مقابلتها من الطوابى بكمال الهمة من أول الساعة واحدة من النهار لغاية الساعة ١٠ ، وبعدها امتنع الضرب من الجهتين » .

---

(١) الوقائع المصرية عدد ١١ يوليه ١٨٨٢

وفى اليوم التالى (١٢ يوليه) ورد تلغراف من عرابى الى وكيل الحربية يقول فيه : « انه لم يحصل ضرب فى هذا اليوم سوى مناوشة خفيفة وهى ضرب أربعة مدافع من المراكب الانجليزية ومقابلتها بمثلها من الطوابى وبعد ذلك أبطلت المحاربة من الجهتين » [1] .

فهذه البيانات تدل فى ذاتها على الهزيمة ، لأنها لم تتضمن الاخبار عن نتيجة الضرب وهل كان « امتناع الضرب » على حد تعبير عرابى هزيمة أم نصرا ، فهذا الابهام كان مفهوما منه المعنى الأول لأنه لو كان الامتناع للنصر لطنطن عرابى بذكره .

اعلان الأحكام العرفية

وقد أعلنت الأحكام العرفية فى البلاد ابتداء من يوم ١١ يوليه سنة ١٨٨٢ وأرسل راغب باشا رئيس مجلس الوزراء بذلك تلغرافا الى جميع المديريات هذا نصه :

« حيث ابتدأت الحرب بيننا وبين الانجليز فبمقتضى القانون تكون الادارة تحت أحكام العسكرية والخيول والبغال الموجودة جميعها بالمديريات والمحافظات ترسل لديوان الجهادية بأثمان موافقة على الجهادية فليسرع بالمبادرة فى ارسالها » [2] .

حصار العرابيين سراى الخديو

علم العرابيون بما قوبلت به أنباء الضرب من السرور فى السراى الخديوية ، فاشتد حنقهم على الخديو ، وساورتهم فكرة الانتقام منه ومهاجمة سرايه بالرمل والقبض عليه ، وبلغ الخديو ذلك ، فاشتد خوفه

---

(١) الوقائع المصرية عدد ١٢ يوليه سنة ١٨٨٢

(٢) الوقائع المصرية عدد ١٢ يوليه سنة ١٨٨٢ .

وقلقه لأنه لم تكن معه قوة من الجيش تخلص له أو تدافع عنه ، وزاد فى قلقه أنه فى صباح يوم الأربعاء ١٢ يوليه سنة ١٨٨٢ وفد على السراى نحو خمسمائة رجل من عرب البحيرة ، فلما سئلوا عن سبب قدومهم أجابوا بأنهم عبيد الخديو وانما جاءوا لنجدته وتأييده ، وبعد ذلك رجعوا من حيث أتوا ، وفى اليوم ذاته (١٢ يوليه) وفد على السراى نحو أربعمائة من فرسان الجيش المصرى بقيادة البكباشى محمد منيب، وكتيبة من المشاة أنفذهم اليها سليمان سامى داود قائد الألاى السادس (وهو بذاته الألاى الذى تسبب فى حرق المدينة كما سيجىء) وضربوا الحصار على السراى بأن أقاموا نطاقا (جنزيرا) حولها بحيث لا يستطيع أحد أن يخرج منها أو يدخل اليها ، فانزعج الخديو من مجىء هذه القوة وتوجس خيفة منها ، فأرسل من يسأل الجند عن قصدهم ، فأجاب مقدمهم أنهم مأمورون بالمحافظة على السراى ، فلم يطمئن الخديو لهذا الجواب اذ كان لديه الحرس الكافى من قبل ، وأفضى البكباشى محمد منيب الى بعض رجال السراى أن الغرض الحقيقى من مجيئها هو القبض على الخديو وارساله الى القاهرة خوفا من التجائه الى الانجليز .

فأوفد الخديو سلطان باشا رئيس مجلس النواب وحسن باشا الشريعى وزير الأوقاف وسليمان باشا أباظه وزير المعارف الى عرابى حيث كان بقشلاق باب شرقى ليسألوه عن جلية الأمر ، ويطلبوا منه رفع الحصار ، وأخذ الخديو يستعد للدفاع عن السراى بمن بقى معه من الحرس الموالين له والخدم والأتباع ، وتظاهر عرابى للباشوات الذين جاءوه أنه لا يعلم بأمر الحصار ولم يأمر به ، وأوفد طلبه باشا عصمت الى السراى الخديوية لرفعه ، فجاء طلبه باشا يصحبه الباشاوات فصرح للخديو أن رئيس الجند الذين جاءوا السراى قد أخطأ فيما فعل ولم تكن مأموريتهم عمل شىء حول السراى .

وقال الخديو لطلبه باشا : « لماذا أحضرتم هؤلاء العساكر وحاصرتم

السراى بهم هل أنتم خائفون أنى أهرب ؟ » فأجابه طلبه باشا : « انه لا يقال ذلك عن سيد البلد » وقبل يده وطلب منه الصفح ، وأكد له أنه لم يكن يعلم بذلك الحصار ، وسأل الخديو عن عدد الجند اللازم ابقاؤهم ، فأجابهم : أنه لا يريد سوى الفرسان والعساكر الذين كانوا أصلا موجودين ، أما الذين حضروا فى ذلك اليوم فلا لزوم لهم [1] ، ويقول طلبه باشا انه بعد عودته من سراى الرمل قابل عرابى وسأله عمن أمر وضع الكردون ولأى سبب ، فأجابه أن سليمان بك سامى قائد الألاى السادس هو الذى أجراه [2] ، وتدل هذه الملابسات على أن حصار السراى كان أمرا صحيحا مدبرا ، وأن زعماء العرابيين لم يرجعوا عنه ويأمروا بفك الحصار الا بعد وساطة الباشوات الموالين للخديو ، ولا مراء فى أن هذا العمل كان خاليا من الحكمة والكياسة ، فليس من حسن السياسة ولا من الجائز معاداة الخديو الى هذا الحد فى ذلك الوقت العصيب الذى اشتبكت فيه البلاد فى حرب شعواء مع دولة قوية كانجلترا ، فانهذا الوقت جدير بأن تتحد فيه القلوب وتتضام الصفوف ، لا أن توغر الصدور بمثل هذا العمل الجنونى ، ولكن هكذا زين الغرور للعرابيين أنهم يستطيعون قهر الخديو والانجليز معا .

وقد أدرك عرابى خطورة هذه الحركة فأصدر أمره فى مساء ذلك اليوم الى الجند المحاصرين للسراى بالحضور اليه فانسحبوا من حول السراى وتخلف عنهم البكباشى محمد منيب أفندى ومعه ٢٥٠ من الجنود ، فبقى ولم يخضع لأمر عرابى ، وأقبل على الخديو هو ومن معه من الجند وأعلن ولاءه له وأقسم بأنه يموت بين يديه وأن يدافع عنه حتى آخر نفس من حياته ، وحذا الجند الذين معه حذوه ، فهدأ روع الخديو قليلا .

---

(١) استجواب طلبه باشا — مصر للمصريين ج ٩ ص ٩١٧

(٢) استجواب طلبه باشا — المرجع السابق

حريق الاسكندرية

١٢ يوليه سنة ١٨٨٢

استيقن العرابيون فى اليوم ذاته (١٢ يوليه) أن الانجليز لا بد محتلون الاسكندرية بعد أن دكوا حصونها ، فاستقر عزمهم على الانسحاب من المدينة ليستعدوا للمقاومة فى الداخل ، وكان الأحكم أن يقاوموا نزول الجنود الانجليزية الى البر بأن يوزعوا جزءا من قواتهم للمرابطة على الشواطىء ومع رسو القوارب المقلة للجنود الانجليزية ، فانهم بذلك يعطلون نزولها مدة طويلة ، وبخاصة لأن الأسطول الانجليزى لم يكن قد تلقى المدد من جنود البر ، وكانت قوته قاصرة الى ذلك الحين على جنوده البحارة ولم يكن عددهم يزيد عن ٥٧٠٠ مقاتل ، وهؤلاء لم يكن فى استطاعتهم أن يتغلبوا على حامية الاسكندرية ، وكان فى مقدور الحامية أن تصدهم عن النزول الى البر وتدافعهم لو حاولوا النزول ، ولكن العرابيين لم يفعلوا شيئا من ذلك لأنهم لم تكن لديهم قيادة صالحة تدبر الخطط المحكمة للقتال ، فآثروا الانسحاب من الاسكندرية ، ورأوا أن يتذرعوا بكل وسيلة لتعطيل احتلال الانجليز للمدينة واستقرارهم فيها ، فأمر سليمان سامى داود قائد الألاى السادس جنوده باضرام النار فى المدينة لكى يحول الحريق دون نزول الانجليز بها واتخاذها قاعدة حربية لزحفهم ، فشبت الحرائق الهائلة يوم الأربعاء ١٢ يوليه سنة ١٨٨٢ ، وبدأ اضرام النار فى نحو الساعة الثانية بعد الظهر وأخذ يمتد حتى صارت الاسكندرية شعلة من النار مساء ذلك اليوم ، واستمرت النار تضطرم فيها الى اليوم التالى ، وكان هذا الحريق من الوجهة العسكرية عملا عقيما يدل على الجهل بالخطط الحربية ، لأنه لم يعطل نزول الجنود الانجليزية الى البر فقد نزلوا فى صبيحة اليوم التالى (١٣ يوليه) ، واشترك فى الحريق بعض الأوروبيين وبخاصة من الأروام والمالطيين الذين بقوا فى المدينة بعد هجرة معظمهم ، وكانوا يقصدون من ذلك المطالبة بالتعويضات

بعد انتهاء الحرب ، كما اشتركوا أيضا فى النهب [1] ، ويقول جون نينيه ان الحرائق الأولى شبت فى الأحياء الأهلية من قنابل الأسطول الانجليزى يوم الضرب ومن فعل بعض الأوروبيين الذين بقوا فى المدينة بقصد النهب ، وبعض الأشقياء الذين أطلق سراحهم من سجن البحرية (الترسانة) ، أما فى الأحياء الأوروبية فهى من عمل عربان أولاد على الذين كانوا مجتمعين حول البلد يعاونهم بعض عساكر الرديف وبعض الأروام ، ثم بعض أصحاب الدكاكين من الأجانب ممن قصدوا الحصول على تعويضات ، وقد ساعد على شبوب الحرائق اهمال الحكومة والخديو الذين غادروا المدينة ، دون أن يتخذوا أى احتياط لوقايتها من الحريق ، وكان هذا الحريق على غير رأى عرابى والوزراء ، فانفرد باحداثه سليمان داود قائد الألاى السادس الذى كان مشهوراً بالتهور والحمق وكان يعتبر نفسه عرابى آخر بالاسكندرية ، وقد صمم على ألا ينسحب الجيش من الاسكندرية الا بعد أن يجعلها خرابا ، وهذا يدلك على تشعب آراء العرابيين وعدم وجود وحدة فى قيادتهم ، لأن عملا خطيراً كحريق الاسكندرية ما كان يجب أن يعمل الا اذا صدرت به الأوامر مجمعة من قيادة الجيش ، ولكن الواقع أن عرابى لم يكن له دخل فيه ولما وقع لم يستطع أن يمنعه .

انسحاب العرابيين واحتلال الاسكندرية

استقر رأى عرابى وصحبه على الانسحاب من الاسكندرية ثانى يوم الضرب ، فأخذ الجيش يخليها يوم الأربعاء ١٢ يوليه ، وفى مساء ذلك اليوم غادرها عرابى ووصل الى (حجر النواتية) على ترعة المحمودية بعد الغروب وقضى الليلة هناك ، وفى الصباح ركب رفاصا سار به فى الترعة حتى وصل به الى (عزبة خورشيد) ومنها الى (كنج عثمان) بالقرب من

---

(١) جون نينيه — عرابى باشا ص ١٦٩

كفر الدوار ، وهناك أمر بانشاء الاستحكامات ، فباشر محمود باشا فهمى ومحمد بك شكرى تخطيط هذه الاستحكامات ، وهى التى اتخذها الجيش المصرى معسكراً له ، وعرفت بمعسكر كفر الدوار ، واتخذ عرابى عزبة (كنج عثمان) مقراً لقيادة الجيش ، وفى صباح يوم ١٣ يوليه تحقق الأميرال سيمور من انسحاب العرابيين وأنه لم يبق منهم أحد فى المدينة فأنزل كتيبة من جنوده البحارة ، واحتلوا سراى رأس التين وشبه جزيرة رأس التين .

عودة الخديو الى سراى رأس التين

وفى صباح ذلك اليوم (١٣ يوليه سنة ١٨٨٢) جمع الخديو من بقى الى جانبه من الأمراء وكبار الموظفين والذوات واستشارهم فى أى موقف يقف ازاء احتلال الانجليز المدينة ، وهل يقاومهم أو يسالمهم ، وكان هو يميل الى التسليم ، فكان من رأى درويش باشا أن ينتقل الى بنها ثم الى السويس ، وارتأى غيره أن يقصد الى العاصمة ويمتنع فيها ، وكان هذا هو الرأى الصواب ، اذ لا يليق بحاكم البلاد الشرعى أن يبقى فى المدينة التى وقعت فى قبضة الأعداء ، أما الخديو فقال : « ان أهم الأمور (فى نظره) أن يجعل الأميرال سيمور على علم بأمرنا اذا أمكن لنا ذلك » ، ومعنى ذلك أنه أراد الاتصال به والانضمام الى جانبه ، وقد عهد الى زهراب بك أن ينزل الى البحر ويخبر الأميرال بهذا العزم ويبلغه أن الخديو اعتزم الحضور الى سراى رأس التين اذا كان القصر سالما لم يتهدم .

فذهب زهراب بك بهذه الرسالة الى الأميرال ، وفى الساعة الأولى بعد الظهر عاد وأخبر الخديو أنه أبلغ رسالته الى الأميرال وأن هذا أمر باقامة الحرس الكافى فى جهة ديوان الحربية ليكون الخديو بمأمن اذا حضر الى رأس التين، وفى الساعة الثانية بعد الظهر أوفد الخديو تيجران بك الى الأميرال يخبره بأنه قادم الى سراى رأس التين بعد ساعة ، وفى

الساعة الرابعة بعد ظهر ذلك اليوم (١٣ يوليه) وصل الخديو الى سراى رأس التين ، فاستقبله الأميرال سيمور بساحة السراى ومعه بعض الضباط الانجليز وفرقة من جنوده ، ومن ذلك الحين ظهر انضمام الخديو الى جانب الانجليز ، وانقلب الموقف انقلابا محزنا ، اذ انقسمت البلاد تجاه العدو الى معسكرين ، أحدهما موال للاحتلال ، وهو معسكر الخديو ، والآخر معسكر الثورة وقد انضمت اليه غالبية الأمة ، ولكن هذا التخاذل كان له أثره فى الفوز الذى أدركه الانجليز .

وفى المساء جاء السراى بعض وكلاء الدول قادمين من السفن التى نزلوا اليها قبل الحرب وهنأوا الخديو بسلامته .

ونزل الى البر بعض البحارة الأمريكان والروس واليونان من السفن الراسية فى الميناء بقصد المساعدة على اطفاء الحرائق التى شبت فى الاسكندرية ، ولكن الأميرال سيمور أصدر أمره اليهم فى مساء ١٥ يوليه، ثم فى ١٦ يوليه بالانسحاب من المدينة اذ لم يعد لوجودهم بها حاجة لأن قوته كافية لاعادة النظام ، فعادوا جميعا الى السفن ، ولم يجىء يوم ١٧ يوليه حتى لم يبق منهم أحد ، وبذلك حالت السياسة الانجليزية دون أن يكون احتلال المدينة دوليا وجعلته انجليزيا بحتا .

هجرة الأهلين من المدينة

فجائع الهجرة

لما تحقق الأهلون يوم الضرب فوز الأسطول الانجليزى وهزيمة القلاع وحماتها واستيقنوا قرب نزول الانجليز الى المدينة ، أخذوا يهاجرون منها قاصدين داخل البلاد ، وبدأت الهجرة فى مساء ١١ يوليه، فهرع الناس الى المحطة أفواجا وهم فى حالة ذعر وفزع ، وركبوا القطارات التى أعدت لهم مجانا وأخذت تنقلهم الى المدن الواقعة على الخط الحديدى ، ثم استمرت الهجرة فى الأيام التالية ، وكانت أكثر ما تكون

يوم ١٢ يوليه اذ وزع العرابيون منذ فجـر ذلك اليوم رسـلا فى أحياء المدينة يوعزون الى الأهالى بالرحيل عنها على الفور ، وكان العرابيون قد استقر عزمهم على الانسحاب من المدينة واعتزم سليمان داود اضرام النار فيها فرأوا أن يجلوا الأهالى عنها فى ذلك اليوم ، وحرض سليمان سامى جنوده على نهب ما تصل اليه أيديهم قبل الانسحاب ، فاجتمعت أهـوال الحريق الى فظائع النهب وفجائع الهجرة ، فكان ذلك اليوم وما تلاه مما تشيب له الولدان ، وبلغ عدد المهاجرين من الأهلين ١٥٠ ألفا[1] هاموا على وجوههم اذ كانوا يخـرجون من أبواب المـدينة لا يدرون الى أين يذهبون ، فمنهم من قصدوا الى العاصـمة ، ومنهم من سـاروا مشيا على جسر ترعة المحمودية ، ومنهم من قصدوا الى جهة ادكو ، ومنهم من كان كثير العيـال فمـكثوا على جسر المحمـودية أو فى الملاحة ، أما المرضى والحوامل الذين لا يستطيعون السير فقد تركهم أقاربهم بالاسكندرية فمات كثير منهم لعدم وجدانهم من يعتنى بهم [2] ، وتفرق المهاجرون فى البنادر والأرياف والقرى وذهبت أفواج منهم الى العاصمة فى حالة تفتت الأكباد ومنهم كثير من الضعفاء والأيامى والأطفال .

وقد شاهد جون نينيه جمـوع المهاجرون فى طـريق كفر الدوار وهم فى حالة بؤس شديد وكانوا يلعنون توفيق وعرابى والانجليز [3]، ووصف الشيخ محمد عبده فجائع الهجرة وصفا مؤثرا قال فيه :

« نحو مائة وخمسين ألفا من السكان مجردين من كل شىء أخذوا فى الحـركة لغير قصـد ولا لمأوى ، الموت والفـزع ملء نفوسهم ، على شطوط المحمودية الى دمنهور وجسر السـكة الحديد من دمنهـور الى القاهرة .

---

(١) احصاء نينيه فى كتابه (عرابى باشا) ص ١٨٢

(٢) عن تقرير لمصطفى بك صبحى مأمور الدائرة البلدية ـ مصر للمصريين ج ٩ ص ٧٨٩

(٣) جون نينيه ـ عرابى باشا ص ٢٢ .

«كانت المهاجرة تكون خطوطاً سوداء ، تارة عريضة وأخرى رقيقة، متحركة فى كل جهة ، أشبه بسلسلة انسانية طويلة ، هنا ينزلون وهناك يمشــون ببطء ، لاوقاية ولا عيش ، على طــرفى تضاد مع ســماء صافية وأرض خضرة نضرة » •

وقال أيضا :

« أما الهــاربون فكانوا كالأعاصــير أو كماء انكسر سده فاندلق ، يتصل بعضهم ببعض مزدحمين متراكمين ، فى حالة عقلية أشبه بالجنون ، ســائقين أمامهم أو حاملين على ظهــورهم ما خف حمــله من أمتعتهم : حيوان ، أثاث ضئيل ، ثياب رثة، حتى بعض المفروشات التى لاقيمة لها» •

« فى هذه الحالة ــ حالة شعب طرد من بيته ــ كان الحر شديدا ، وغيم من الغبار ســد الأفق ، وأظلم الجــو ، نساء يبحثن عن أولادهن ، يتشاجرن بعضهن مع بعض ، يتضاربن ، فى أخلاط لا يمكن التعبير عنه، عربات بلا عجل استعملت مساكن ، عربات من كل نوع ، بعضها ساقط فى المحمودية ، بعضها مقلوب ، بعضها بخيل ، بعضها بغير خيل ــ روائح شى اللحم ــ صياح على المارة : الخبز ! الخبز ! » [1]

وقد آوت الحكومة المهاجرين وخصصت لسكناهم مدرسة المبتديان بالناصرية ورتبت لهم ما يحتاجون اليه من المأكل والملبس ، وتحــركت عواطف الانسانية والحمية الوطنية فى نفوس الخيرين فى العاصمة والأقاليم فأكرموا وفادة المهاجرين وآووهم فى دورهم وواسوهم وأنزلوهم منــازل الرحب والســعة وتبرع لهم أهــل البر فى مختلف الجهات بما جادت به نفوسهم فخففوا عنهم مصائب الهجرة قدر مايستطيعون •

رحيل درويش باشا

لم يطل بقاء درويش باشا فى الاسكندرية طويلا بعد احتلالها ، فقد

(١) تاريخ الأستاذ الامام (الشيخ محمد عبده) للسيد محمد رشيد رضا ج أول ص ٢٥٢ و ٢٥٣

رحل عنها نهائيا عائدا الى الاستانة يوم ١٩ يوليه (١) ، وكان سفره منها فجأة حتى لم يكد يشعر به أحد ، وهكذا ترك البلاد فى أشد المحن بعد أن أخفقت مهمته شر اخفاق ، فقد جاء ليعيد النظام الى نصابه ويصلح ذات البين بين الخديو والعرابيين فانتهت مهمته بضرب الاسكندرية واحتلال الانجليز أرض مصر ، وغادر البلاد دون أن يترك له فيها صديقا أو عملا صالحا يذكر له بالخير •

الفتن فى طنطا والمحلة

كان لضرب الاسكندرية أثر سيىء فى البلاد ، فانتهز الغوغاء فى بعض مدن الوجه البحرى فرصة اعتداء الانجليز على المدينة لينتقموا من الأوروبيين الساكنين فى تلك البلاد •

وقعت هذه الحوادث المحزنة فى طنطا يوم الخميس ١٣ يوليه بتحريض مهاجرى الاسكندرية ، فاعتدى بعض الأهالى على الأوروبيين وقتل من هؤلاء نحو ثمانين (٢) •

وقد ساعد على وقوع هذه الحوادث اهمال مدير الغربية ابراهيم أدهم باشا الذى تمارض فى هذا اليوم ولزم داره ، واهمال وكيل المديرية محرز بك ، وكان من عواقب هذا الاهمال أن اشترك فى القتل بعض خفراء المديرية •

ووقع مثل هذا الاعتداء فى المحلة الكبرى اذ قتل فيها من الأوربيين تسعة ، منهم ستة من الأروام ، وبذل المرحوم أحمد منشاوى باشا أريحية تذكر له بالخير فى ايواء الأوروبيين ، والمسيحيين ، وحمايتهم من اعتداء الأهلين ، وبلغ عدد من آواهم فى داره ثلثمائة ، وظلوا فى رعايته حتى انجلت الفتنة (٣) •

---

(١) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ ج ٢ – وثيقة رقم ٢٢٤ •

(٢) أشيل بيوفيس – الفرنسيون والانجليز فى مصر ص ١٧١ •

(٣) جون نينيه – عرابى باشا •

والحق أن عرابى حين بلغته هذه الحوادث استاء من وقوعها استياء شديدا ، وبذل كل مافى وسعه لمنع تكرارها ، ويقول فى مذكراته المخطوطة : انه لما بلغه حصول هذه الحوادث أرسل فرقة من الجند الى طنطا والمحلة الكبرى وغيرها بمديرية الغربية بقيادة الفريق راشد باشا حسنى ، وفرقة أخرى الى شبين الكوم بقيادة على باشا فهمى ، لصيانة الأمن ، وأرسل قطارات السكك الحديدية لنقل الأجانب الذين يرغبون السفر الى الاسماعيلية والى بورسعيد مجانا ، وأمر بالقبض على ابراهيم أدهم باشا مدير الغربية وحسن بك فهمى مدير المنوفية وارسالهما الى القاهرة لمحاكمتهما بالمجلس الحربى ، وفى مذكراته أيضا انه كاد يقع مثل هذه الحوادث فى اليوم لولا ما أبداه مديرها يعقوب بك صبرى من الحزم والهمة اذ أراد أحد المهيجين أن يحدث فتنة فى عاصمتها فأمر بالقبض عليه فلم يسعه الا الهرب (1) .

أما القاهرة فلم يحصل فيها أى اعتداء على أحد من الأوروبيين أو المسيحيين وذلك بفضل يقظة محافظها الميرالاى ابراهيم بك فوزى .

استقالة الوزير البريطانى برايت احتجاجا على الضرب

احتملت وزارة المستر جلادستون الذى يلقبونه شيخ الأحرار فى انجلترا تبعة ضرب الاسكندرية غير مبالية بحقوق الأمم ولا بالعهود والمواثيق التى قطعتها على نفسها، وقد أبى المستر جون برايت John Bryht أحد أعضاء الوزارة البريطانية أن يقر هذا الاعتداء ، فاستقال احتجاجا عليه ووصف الضرب بأنه « انتهاك صارخ للقانون الدولى وقانون الأخلاق » .

---

(٣) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣٦٥ .

واعترض السير ولفريد لاوسن Sir Wilfred Lawson أحد النواب الأحرار فى مجلس العموم يوم ١٢ يوليه على الضرب قائلا انه « فظاعة دولية وعمل يجمع بين الجبن والقسوة والاجرام » ، ولكن الوزارة الانجليزية تؤيدها أحزاب البرلمان مضت فى سبيلها لا تلوى على شيء من هذه الاعتراضات .

تأثير ضرب الاسكندرية
فى أوروبا

انسحبت فرنسا من الميدان ، وأمرت أميرال أسطولها بمغادرة الاسكندرية قبل الضرب ، فبارحها مساء ١٠ يوليه سنة ١٨٨٢ كما تقدم بيانه ، ومعنى ذلك أن الحكومة الفرنسية تركت انجلترا تفعل ما تشاء وتعتدى ذلك الاعتداء الغشوم على المدينة فتدك حصونها وتهدم مبانيها وتحصد أرواح أهلها دون أن تبدى حراكا ، قابلت فرنسا هذا الاعتداء الوحشى بالجمود ، ولو أرادت منعه لكان لها من مركزها الممتاز فى المسألة المصرية ما يحول دون وقوعه ، وكذلك فعلت دول أوروبا العظمى ، فانها ظلت جامدة لا تحرك ساكنا أمام هذه المأساة ، ولو وقع مثل هذا الاعتداء على أمة أوروبية كاليونان أو الجبل الاسود أو بلغاريا لاهتزت الحكومات الأوروبية وتوعدت وأنذرت المعتدى بالضرب على يده ، ولعلك تذكر موقفها حيال مصر ذاتها حين لبت نداء تركيا فى تأديب الثوار اليونانيين وما فعلته أوروبا اذ ائتمرت باسطولها فأحرقته غدراً وخيانة فى نافارين سنة ١٨٢٧ ، وليس يخفى كذلك موقفها حيال تركيا كلما كان يجد خلاف بينها وبين أمم البلقان ، فانها كانت سرعان ما تأخذ بناصر تلك الأمم وتحميها من بطش الأتراك ، ولا تنس ما فعلته مع مصر فقد حرمتها ثمرة انتصاراتها على الترك فى عهد محمد على الكبير وائتمرت بها وأنقصت المزايا التى نالتها بحد السيف ، أما فى سنة ١٨٨٢ فقد تركتها فريسة

لبطش الانجليز دون أن تحرك ساكنا ، وليس من العسير علينا أن نفهم هذا التباين فى المعاملة ، فمرجعه الى أن أوروبا لا تنظر الى مصر بالعين تنظر بها الى الأمم الغربية ، ولا تراها جديرة بالعطف الذى حبت به أمثال اليونان وبلغاريا ، ومما يدلك على مشاركة أوروبا لانجلترا فى مسئولية حوادث سنة ١٨٨٢ أنه لم يكد الجيش الانجليزى ينتصر على العرابيين فى واقعة التل الكبير حتى بادر المسيو تيسو Tissot سفير فرنسا بلندن الى مقابلة اللورد جرانفيل Granville وزير خارجية انجلترا وهنأه باسم الحكومة الفرنسية على هذا الانتصار ، وكان جواب جرانفيل على تهنئته « ان واقعة التل الكبير هى انتصار أوروبى ، ولو انهزم الجيش الانجليزى لكان ذلك كارثة على كل الدول التى تحسب حسابا للتعصب الاسلامى»[(١)]

وقد هنأ المسيو دكلرك Duclerc رئيس وزارة فرنسا السفير البريطانى فى باريس بهذه الواقعة قائلا ان انتصار الانجليز على العرب فى مصر ينتج ثمرة طيبة لفرنسا فى تونس والجزائر [(٢)] .

قوبل نبأ الضرب فى مؤتمر الاستانة بالفتور والجمود ، ولم يكن المؤتمر قد انفض بعد ، ولو كانت الدول الأوروبية حريصة على الدفاع عن حقوق مصر بل عن الحقوق عامة ، لكان لضرب الاسكندرية صدى عاجل فى المؤتمر يحفزه الى وضع حد لهذا الاعتداء ، ولكنه على العكس قابله بالصمت والبرود ، ولم يبد أى اعتراض على انجلترا فى نقضها عهودها ، وخاصة عهودها فى ذلك المؤتمر ، ولم يكن لهذا الاعتداء أى أثر فعلى فى نفوس المؤتمرين وهم سفراء الدول الأوروبية الكبرى فى الاستانة ، وكل ما فعله مندوب الروسيا أن نفض يده من المؤتمر وامتنع مؤقتا عن حضور جلساته ، وهو عمل سلبى لا يمنع الاعتداء ولا يحول دون استمراره .

---

(١) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ ـ ٨٣ وثيقة رقم ٦٤ .
(٢) الكتاب الأزرق سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٨ وثيقة رقم ٢٢٣

وفى ١٥ يوليه سنة ١٨٨٢ اجتمع المؤتمر لأول مرة عقب ضرب الاسكندرية، وتحرك الىدعوة تركيا لارسال جيش عثمانى الىمصر تنفيذاً لقراره الذى أصدره فى جلسته السابقة (٦ يوليه) ، ولم يكن قد أبلغه اليها من قبل ، ورضى السلطان (أخيراً أيضا) بالاشتراك فى المؤتمر للمباحثة فى اقرار الوسائل الكفيلة باعادة الأمور الى نصابها ، بدأت اذن تركيا تشترك فى المؤتمر بعد أن أصبح لا عمل له ، وأرسلت وزارة الخارجية العثمانية فى ١٩ يوليه تبلغه أنها تقبل الاشتراك فيه ، وعينت مندوبيها به وهما سعيد باشا وزير الخارجية وعاصم باشا وزير الأوقاف ، فحضرا جلسة ٢٤ يوليه (الجلسة العاشرة) وتولى سعيد باشا رياسة المؤتمر بصفته وزير خارجية الدولة التى انعقد المؤتمر فى عاصمتها ، وصرح بأن الحكومة العثمانية قبلت مبدأ ارسال جنود الى مصر (١) ، وبجلسة ٧ أغسطس أعلن أن حكومته قبلت شروط التدخل التى قررها المؤتمر فى ١٥ يوليه •

وكانت هذه الأقوال مهزلة أخرى ، اذ لم تكن تركيا قد أعدت جيشاً ما ، وأبطأت فى انفاذ عزمها حتى انتهت الحرب بهزيمة العرابيين ودخول الانجليز القاهرة قبل أن يتحرك الجيش العثمانى الى مصر •

مؤتمر الاستانة وقناة السويس

وكل ما عنى به المؤتمر أنه بحث بجلسته التاسعة يوم ١٩ يوليه سنة ١٨٨٢ فى حماية قناة السويس من أن تصيبها الحرب بسوء ، وذلك بناء على ما تظاهرت به انجلترا من الخوف على القناة أن يسدها العرابيون بعد ضرب الاسكندرية ، وكان هذا الخوف مع الأسف لا محل له ، لأن عرابى لم يفكر جديا فى سد القناة ، الا بعد احتلال الانجليز الاسماعيلية أى فى ٢٠ أغسطس ، ولكن انجلترا بادرت بمبادلة الدول تخوفها من

(١) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ ـ ٢ وثيقة رقم ٢٤٢

هذه الناحية لكى تنتحل لنفسها حق حماية القنـاة اذا لم تتفق الدول على حمايتها دوليا •

وقد عرض سفيرا انجلترا وفرنسا فى المؤتمر بجلسة ١٩ يوليـه رأى حكومتيهما فى أن يكل المؤتمر الى من يختار من الدول حماية القناة اذا أصابها اعتداء ، ولم يلق هـذا الاقتراح قبولا من المؤتمـر ، فاتفقت انجلترا وفرنسا على أن يصرح سفيراهما فى المؤتمر بأنهما مستعدتان عند الحاجة الى حماية القناة وقد صرح السـفيران بذلك فى جلسـة المؤتمر الحادية عشرة التى انعقدت يوم ٢٦ يوليه ، فلم يعترض المؤتمر ولم يبد احتجاجا ما ، وقد أبلغ الباب العالى أعضاء المؤتمر فى ٢٤ يوليه ثم فى ٢٧ منه أن جنوده على أهبة السفر الى مصر وأنه مستعد للتدخل فيها ، ولكن بلاغه لم يقترن بأى عمل ، وعرضت وزارة المسـيو دى فريسينيه على البرلمان الفرنسى فتح اعتماد لاعداد القوات الكفيلة بجعل القناة فى مأمن من كل اعتداء وحماية السفن المارة فيه ، ولكن البرلمان قرر فى ٢٩ يوليه رفض الاعتماد المطلوب ، مما أدى الى استقالة وزارة فريسينيه واضطرار الوزارة التى خلفتها[1] الى أن تنفض يدها من المسألة المصرية نزولا على قرار البرلمان ، فكان هذا القرار من فرنسا اعلانا بنفض يدها بل بافلاس سياستها فى المسـألة المصرية ، والسبب الذى حدا بالبرلمـان الفرنسى الى رفض الاعتماد هو الخوف من توزيع قوات فرنسا فى وقت كانت تخشى فيه على كيانها فى القارة الأوروبية من تحفز ألمانيا ، فهو نفس السبب الذى حدا بالوزارة الفرنسية الى الاحجام عن مشاركة انجلترا فى تدخلها الحـــربى حين عرضت عليهـا ذلك فى يوليـه سنة ١٨٨٢ قبـل ضرب الاسكندرية ، وفى الوقت الذى أصدر البرلمـان الفرنسى هذا القرار قرر البرلمان البريطانى فى ٢٧ يوليه الاعتماد المطلوب من الحكومة الانجليزية للحملة على مصر ، وذلك بأغلبية ٢٧٧ صوتا ضد ٢١ صوتا أى بأغلبيـة تشبه الاجماع ، وبلغ الاعتماد الذى قرره ٢٫٣٠٠٫٠٠٠ جنيه •

---

(١) وزارة دكلرك

يتضح مما تقدم أن المؤتمر لم يكن يعنيه رد الاعتداء عن مصر ، بل كل ما همه وشغل باله أمر قناة السويس ، وقد انتهى من مباحثاته العقيمة الى ترك الانجليز يتصرفون كما تهوى أطماعهم الاستعمارية •

اخفاق المؤتمر

اجتمع المؤتمر للمرة الأخيرة يوم ١٤ أغسطس سنة ١٨٨٢، وكانت الجنود البريطانية قد زحفت فى داخل البلاد وظهرت بوادر انتصارها على العرابيين ، فلم يجد المؤتمر عملا يشغله سوى تأجيل انعقاده الى أجل غير مسمى، ولم يجتمع بعدها اذ كانت قوات الانجليز قد تغلبت على العرابيين، وبذلك انطوت صفحة المؤتمر دون أن يعمل عملا ما فى صون حقوق مصر ورد عادية الانجليز عنها ، وأخفق اخفاقا جعله مضرب الأمثال فى المهازل السياسية الخالية من روح النزاهة والصراحة والاخلاص •

اعلان العداء
بين الخديو وعرابى باشا

أسلفنا أن الخديو عاد الى سراى رأس التين يوم ١٣ يوليه سنة ١٨٨٢ واستقبله بها الأميرال سيمور ، ومن يومئذ قرن مصيره بانتصار الانجليز واستقرار أقدامهم فى البلاد ، وانحاز اليهم انحيازاً تاما ، وجعل نفسه وسلطته الحكومية رهن تصرفهم ، أما عرابى فقد قرر الانسحاب مع الجيش الى كفر الدوار لاقامة خط الدفاع وصد الانجليز عن الزحف داخل البلاد •

وقد تربص الانجليز فى الاسكندرية حتى يعدوا العدة للزحف ، ويتلقوا الأمداد التى جاءتهم من انجلترا ، وأخذوا فى الأيام الأولى ينظمون الاحتلال مستعينين بالخديو ونفوذه الشرعى ، وأذاع الأميرال

سيمور يوم ١٧ يوليه منشورا بالمحافظة على الأمن [1] علق فى شوارع المدينة ، وهو أول منشور أعلن الانجليز فيه أنهم مكلفون من جانب الخديو بالمحافظة على النظام .

واستكتب الأميرال سيمور راغب باشا رئيس مجلس الوزراء خطابا بتاريخ ١٧ يوليه سنة ١٨٨٢ يبلغ فيه الأميرال مخالفة عرابى لأوامر الخديو فيما يقوم به من وسائل الدفاع ، وبعزم الخديو على عزله من منصبه ، وهذا الخطاب يبدو غريبا من راغب باشا الذى كان حتى ضرب الاسكندرية يعضد العرابيين ويؤيدهم ، ويقاوم التدخل البريطانى ، وهذا نص الخطاب :

« حضرة الأميرال — لى حظ الشرف أن أعلن لحضرتكم أن عرابى باشا يشتغل الآن باعداد وسائل للدفاع ، وذلك مخالفة لأوامر الجناب الخديوى ، وقد صدر له الأمر بالكف عن هذه التجهيزات ، فكونوا اذن على علم بأن الجناب الخديوى عزم على عزله من وظيفته ، فهو لذلك وحده المسئول عما يحدث ، فأرجوكم أن تعلنوا مآل هذه الرسالة الى حكومة جلالة الملكة [2] .

وهذا الخطاب يناقض قرار مجلس الوزراء الذى اشترك راغب باشا فى وضعه بصفة كونه رئيساً للنظار والذى رد فيه على انذار الأميرال سيمور قبيل ضرب الاسكندرية ، ويناقض أيضا القرار الذى أصدره يوم ١١ يوليه سنة ١٨٨٢ عقب ضرب الاسكندرية باعلان الأحكام العرفية وقال فيه : « حيث أن الحرب قد ابتدأت بيننا وبين الانجليز الخ » ، ولم يبد من الانجليز بعد الضرب وفى خلال تلك الأيام الرهيبة ما يجعل راغب باشا يغير رأيه بهذه السرعة المدهشة ويعتبر الاستعداد للدفاع جرما يتحمل عرابى وحده تبعته ، فخطاب راغب باشا هو خاتمة محزنة لوزارته وصفحة غير مشرفة فى تاريخ مصر .

(١) مصر للمصريين ج ٥ ص ١٢٦

(٢) مصر للمصريين ج ٥ ص ١٢٧ .

وقد بدأ راغب باشا يتحول عن موقفه الأول عقب احتلال الانجليز الاسكندرية اذ أخذ يتقرب اليهم ، وظهر هذا التحول من التلغراف الذى أرسله يوم ١٥ يوليه الى يعقوب سامى باشا وكيل الحربية بالقاهرة ينبئه بأن الحالة قد تحسنت فى الاسكندرية ويكلفه باعادة المهاجرين اليها وبأن « جميع من خرجوا من البلد جار رجوعهم اليها وان أبوا العودة أرسلوهم ولو جبراً [1] » .

فهذا التلغراف يدل على أنه انقلب على عقبيه وانضم هو أيضا الى جانب الاحتلال ، اذ أن الأمر باعادة المهاجرين الى الاسكندرية (ولو جبراً) يدل على أنه يعتبر الحالة فيها عادية وليست حالة حرب ، مع أن الانجليز كانوا قد وضعوا أيديهم عليها وبدأوا يتأهبون للزحف منها الى داخل البلاد .

رسالة الخديو الى عرابى

وأرسل الخديو من سراى رأس التين يوم ١٧ يوليه تلغرافا الى عرابى بكفر الدوار يأمره فيه بالكف عن الاستعدادات الحربية (وهو الأمر الذى أشار اليه راغب باشا فى كتابه الى الأميرال سيمور) ويحمله تبعة ضرب الاسكندرية ويدافع عن حسن مقاصد الانجليز ويأمره بالحضور الى سراى رأس التين ليتلقى منه تعليماته وهذا نص الكتاب :

« اعلموا أن ما حصل من ضرب المدافع من الدونتمة الانجليزية على طوابى اسكندرية وتخريبها انما كان السبب فيه استمرار الأعمال التى كانت جارية بالطوابى وتركيب المدافع التى كلما يصير الاستفهام عنها كان يصير اخفاؤها وانكارها ، والآن قد حصلت المكالمة مع الأميرال ، فأفاد أنه ليس للدولة الانجليزية مع الحكومة الخديوية أدنى خصومة ولا عداوة ، وأن ما حصل انما هو فى مقابلة ما كان من التهديد والتحقير للدونتمة ،

---

(١) الوقائع المصرية عدد ١٥ يوليه سنة ١٨٨٢ .

وأنه اذا كان بيد الحكومة الخديوية جيش منظم وممتثل ومؤتمن فهو مستعد لتسليم مدينة الاسكندرية اليها، ولذلك اذا حضرت عساكر شاهانية فالحكومة الانجليزية تحترمهم وتسلم اليهم المدينة ، فقد تحقق من هذا أن الدولة الانجليزية ليست محاربة مع الحكومة الخديوية وأنه تقرر من كافة الدول المعظمة بالقونفرنس (المؤتمر) بأنه لا يصير مس امتيازات الحكومة المصرية ولا حريتها ولا مس حقوق الدولة العلية بل هي تبقى ثابتة لها كما كانت ، وأن يصير ارسال عساكر شاهانية لأجل استتباب الراحة بمصر ، فلذلك يلزم أن تصرفوا النظر عن جمع العساكر وعن كافة التجهيزات الحربية التي تجرونها بوصول أمرنا هذا وتحضروا حالا الى سراى رأس التين لأجل اعطاء التنبيهات المقتضية الشفاهية على حسب أمرنا هذا وما استقر عليه رأى مجلس النظار [1] » .

جواب عرابي على رسالة الخديو

فأجاب عرابي على هذه الرسالة برسالة تلغرافية شرح فيها وجهة نظره وأبان الأسباب التي توجب استمرار الدفاع وهي طلبات الأميرال سيمور وقرار مجلس الوزراء برياسة الخديو برفضها ولو أدى ذلك الى القتال ، واعتذر عن الحضور الى الاسكندرية لأن الانجليز يحتلونها ، وطلب الى الخديو أن يوفد اليه الوزراء أو رئيسهم في مركز الجيش بكفر الدوار للمداولة في الموقف ، وهذا نص الرسالة[2] :

« مولاى ، في شريف علم مولاى المعظم أن المحاربة التي وقعت بيننا وبين الانجليز انما تسببت عن طلبات من الأميرال الانجليزى وبلغت مسامع عظمتكم وعرضت على مجلس نظاركم المنعقد تحت رياسة سموكم بحضور كثير من ذوات البلاد المنتخبين ودولتلو درويش باشا نائب الحضرة

(١) الوقائع المصرية عدد ١٨ يوليه سنة ١٨٨٢

(٢) المرجع السابق

السلطانية ، ولما تحقق عند جميعهم أن هذه الطلبات مضرة بالحكومة الخديوية ومخلة بشأن البلاد قر رأيهم على معارضة طلب الأميرال ولو أدى ذلك الى الحرب ، وبناء على ذلك قرر المجلس المذكور لزوم زيادة خمسة وعشرين ألف عسكرى وصدرت الأوامر الى المديريات بطلبهم وقرر المجلس أيضا أنه لا تطلق المدافع من جهتنا الا بعد اطلاق خمسة مدافع من السفن الانجليزية ولما ابتدأت السفن بضرب النيران على مدينة الاسكندرية لم نقابلها الا بعد عشرين طلقة ولم يكن عندنا قبل وقت الضرب أدنى استعداد ، لاستمرار الأوامر بعدم الاستعداد ، ثم بعد ذلك أعلن حضرة رئيس مجلس النظار وناظر خارجية حكومتكم الى جميع جهات الادارة بصيرورة البلاد حربا مع الانجليز وأنها صارت تحت الأحكام العسكرية كما هو حكم القانون زمن الحرب فبهذه الأسباب يا مولاى تكون حكومتكم الخديوية المصرية محاربة لدولة الانجليز بوجه الحق والشرع ، ولم يحصل من الحكومة ولا من عساكرها أدنى تحقير ولا ازدراء بالدونتمة كما هو معلوم لدى عظمتكم ، وانما كانت الحرب عدوانا من الانجليز على الحكومة التى لم يبد منها أدنى شىء يستوجب الحرب ، فان كان الأميرال فى مخابرته مع سموكم أظهر أنه عدل عن المحاربة الى المسالمة فذلك بعد وقوع الحرب يعد طلبا للصلح وسعيا فى تجديد العلاقات ولا يجوز أن يكون انكاراً للحرب بالمرة وتبرأ من العدوان بعد وقوعهما ، ولا شك فى أنى أطابق أفكار سموكم فى الميل الى الصلح مع حفظ شرف البلاد والحكومة وان كان الأميرال يريد تسليم المدينة لجيش حكومتكم المنظم بعد أن تخربت بمدافع السفن الانجليزية هدما وحرقا فهاهو جيشها المنظم الذى لم يقع منه أدنى أمر يخل بنظامه مستعد لأن يستلمها بعد براح المراكب عن مياه الاسكندرية ، وللمحافظة على شرف حكومتكم الوطنية ينبغى الاستمرار على الاستعداد العسكرى كما وافق رأى سموكم أولا حتى تفارق المراكب السواحل المصرية خوفا مما عسى أن يحدث من قبيل ما سبق ، فقد صارت الحادثة الماضية برهانا

جليا على أن الوعد بالمسالة من الانجليز لا يمكن كمال الثقة به ، وانما هو لأجل شغلنا عن الاستعداد واقتراح مطاليب مضرة بمصالح البلاد ، وانني كنت أتمنى أن أتمثل بين يدى عظمتكم لابداء هذه الملحوظات لكن من الأسف انه تحقق عندى من الاكتشافات الحقيقية أن مدينة الاسكندرية مشغولة الآن بعساكر الانجليز ، فمن المعلوم عند مولاى أنه لا يمكنى الحضور بتلك المدينة لهذا السبب ، فاذا حسن لدى مولاى فليصدر أمره السامى بحضور حضرات النظار أو سعادة رئيس مجلس النظار الى مركز الجيش للمداولة فى هذا الأمر لنكون على بينة من الحقيقة حتى يمكننا بعد ذلك صرف العساكر وترك التجهيزات الحربية والحضور الى المدينة ، والأمر لمن له الأمر (1) » .

كتاب عرابى الى يعقوب سامى باشا

ولما تحقق عرابى انحياز الخديو الى جانب الانجليز خشى أن يصدر من الأوامر ما يشل حركة الاستعدادات الحربية ، فأرسل الى جميع المديريات والمحافظات تلغرافا شديد اللهجة اتهمه فيه بممالأة الانجليز وحذر الجميع من اتباع أوامره التى تخالف حالة الحرب (2) .

وأرسل الى يعقوب سامى باشا وكيل وزارة الحربية بالقاهرة كتابا بتاريخ ١٧ يوليه سنة ١٨٨٢ (غرة رمضان سنة ١٢٩٩) اتهم فيه الخديو علنا بخيانته للبلاد وأنه سبب البلايا التى نزلت بها ، ودعا الى وجوب عقد جمعية عمومية من الذوات والأعيان والعلماء يعرض عليها الموقف ويطلب منها اصدار قرار فى شأن الخديو وفيما يجب عمله لصالح الأمة « وصلاحية مثل هذا الوالى عليها » ، وختم كتابه بالمثابرة على التجهيزات الحربية وأنه تحرر منه بذلك الى جميع حكام البلاد (3) .

---

(1) الوقائع المصرية عدد ١٨ يوليه سنة ١٨٨٢

(2) الوقائع المصرية عدد ١٧ يولية سنة ١٨٨٢ .

(3) الوقائع المصرية عدد ١٨ يولية سنة ١٨٨٢ .

والخطاب هو معالنة للخديو بالعداء واتهامه صراحة بالخيانة ، وفيه أيضا طلب عقد جمعية عمومية للنظر فى شأنه ، وهل يصلح للولاية أم لا، أو بعبارة أخرى دعوة الى خلعه .

وقد أرسل عرابى تلغرافاً آخر فى اليوم ذاته الى يعقوب سامى باشا بأن بعض المراكب الانجليزية ذهبت الى سد «أبو قير» وبصحبتها ضابط من طرف الخديو يدلهم على المواقع ، مما يدل على انحيازه الى جانبهم ، وأرسل تلغرافا آخر الى محافظ العاصمة مفاده أن النظار محجوزون لدى الخديو (١) .

وأذاع منشوراً أرسله الى المديريات والدواوين كافة باعلان انضمام الخديو الى جانب الانجليز وخلع طاعته (٢) .

مجلس ادارة الحكومة
(المجلس العرفى)

كان يعقوب سامى باشا من الموالين لعرابى ، كما أنه كان فى خاصة نفسه يرى بحق وجوب الدفاع عن البلاد ازاء عدوان الانجليز ، وأن الانحياز الى جانبهم بعد أن ضربوا الاسكندرية واحتلوها هو تسليم لهم وخيانة للبلاد ، فلما جاءه تلغراف عرابى اجتمع يوم وروده مع خاصة المناصرين له فى وزارة الحربية (قصر النيل) واستقر رأيهم على عقد مجلس بديوان وزارة الداخلية فى مساء ذلك اليوم مؤلف من وكلاء الوزارات وبعض كبار الضباط والموظفين سترد أسماؤهم فيما يلى ٠

فاجتمع المجلس المذكور وقرر دعوة العلماء والأعيان والرؤساء الروحانيين والوجهاء وكبار موظفى الحكومة بديوان الداخلية ليلا فى

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٠ يوليه سنة ١٨٨٢ ٠
(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٥ يولية سنة ١٨٨٢ ٠

هيئة جمعية عمومية (أو مجلس العموم كما أسموها) لاتخاذ ما يلزم من القرارات بالنيابة عن الأمة •

وأخذ هذا المجلس يتولى سلطة الحكم ، وظل كذلك خلال الحرب، وقد سميناه (مجلس ادارة الحكومة) لانطباق هذه التسمية على عمله واختصاصه ، ويسمى فى الوقائع المصرية (المجلس العرفى) وسنجرى على هذه التسمية الأخيرة فى سياق الحديث •

الجمعية العمومية وقراراتها
١٧ يوليه سنة ١٨٨٢

وفى مساء يوم الاثنين ١٧ يوليه سنة ١٨٨٢ (غرة رمضان سنة ١٢٩٩) اجتمع المدعوون الى حضور الجمعية العمومية بوزارة الداخلية ، وبلغ عددهم أربعمائة عضو ، منهم الأمراء الموجودون بالعاصمة وشيخ الاسلام وقاضى قضاة مصر ومفتى الديار المصرية وكبار العلماء والرؤساء الروحانيون والنواب ووكلاء الدواوين والمديرون والقضاة والتجار والأعيان •

وعرضت عليهم الرسائل التى تبودلت بين الخديو وعرابى ، وبين هذا الأخير ووكيل الحربية ، وتداولوا فى الموقف ، فأجمعوا على وجوب مداومة الاستعدادات الحربية مادامت بوارج الانجليز فى السواحل وجنودهم فى الاسكندرية ، وعلى استدعاء الوزراء من الاسكندرية للاستفهام منهم عن حقيقة الأمر وهذا نص القرار [1] :

« فى بداية الحرب بيننا وبين الانجليز كتب حضرة عطوفتلو رئيس مجلس النظار وناظر الخارجية الى سائر جهات الادارة بأن الحرب انتشبت بيننا وبين الانجليز وصارت البلاد تحت الأحكام العسكرية ، ومن

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٠ يوليه سنة ١٨٨٢

اللازم الاستعداد للمقاومة ، ثم وردت منه افادة تلغرافية بعد ذلك بأيام مقتضاها حصول الصلح والتنبيه على المصالح أن تسير سيراً مدنيا وأنها خرجت من الأحكام العسكرية ، وبعد ذلك صدرت افادة من ناظر الجهادية الى جهات الحكومة يصرح ببقاء البلاد تحت الأحكام العسكرية وبأن الحرب لم تزل قائمة بيننا وبين الانجليز وبوجوب الاستمرار على التجهيزات والاستعدادات مادامت عساكر الانجليز فى مدينة اسكندرية ومراكبهم فى مياهها ، وصدرت ارادة سنية من الجناب الخديوى لناظر الجهادية مقتضاها أن لا حرب بيننا وبين الانجليز وأن السبب فى الحرب هو المداومة على الاستعداد فى الطوابى الذى يعد تحقيراً لمراكب الانجليز، فضرب المراكب لاستحكاماتنا ولمدينة الاسكندرية ليس حربا للحكومة وانما هو من قبيل رد الشرف وليس هناك حرب حقيقية الخ ماذكر بالارادة ، فأجاب ناظر الجهادية بأن الحرب بين الحكومة والانجليز كانت بقرار من مجلس عام منعقد تحت رئاسة الحضرة الخديوية ، وأيد ذلك اعلان رئيس مجلس النظار الخ ما ذكر فى الجواب ، ثم قدم عرضحال من مخزنجى مخبز القبارى باسكندرية لسعادة ناظر الجهادية يشكو من بعض أمور تضاد الصلح ، وورد للناظر المومى اليه معلومات عن أعمال عساكر الانجليز فى اسكندرية تدل على معاداتهم لرعية الحكومة الخديوية وأنهم فى حرب معها كما يعلم من افادته ، ثم ان ناظر الجهادية المشار اليه طلب فى احدى افاداته لوكيل الجهادية أن يشكل مجلس من علماء البلاد وأمرائها وأعيانها للنظر فى هذه الأمور المهمة ، فبناء على ذلك انعقد فى نظارة الجهادية ليلة غرة رمضان سنة ١٢٩٩ مجلس مؤلف من سعادة وكيل الداخلية وسعادات (كذا) كل من وكيل الجهادية وعلى باشا فهمى ووكيل الحقانية وناظر الدائرة السنية ودانش باشا ومحمود سامى باشا (البارودى) ومحمد رضا باشا السوارى وحضرات باشكاتب المالية وأحمد بك رفعت مدير المطبوعات ومأمور ضبطية مصر (ابراهيم بك فوزى) وعلى بك يوسف وأحمد بك فرج وحسن بك جاد ، وبعد المداولة قرر المجلس لزوم انعقاد

مجلس عام يشكل من مشاهير العلماء والرؤساء الروحانيين ومن الطوائف المختلفة ومأموري الحكومة الحائزين للرتبة الثانية فما فوق وأكابر الذوات المتقاعدين وأعيـان التجار ، وأن يكون انعقـاده فى نظارة الداخليـة يوم الاثنين غرة رمضان سنة ١٢٩٩ ، وفى الميعاد المذكور انعقد المجلس تحت رئاسة سعادة وكيل الداخليـة من عدد كثير من كل طبقـة من الطبقات المذكورة وتليت على مسامع الحاضرين جميعا الأوراق المتعلقة بهذه المسائل المتقدمة وطلب منهم النظـر فيها من جهـة كونهم أعيان البـلاد وأصحاب الصالح المهم فيها فانحط رأى الجميع بعد المداولة •

(أولا) على لزوم الاستمرار فى الاستعدادات الحربية ما دامت عساكر الانجليز فى مدينة الاسكندرية ومراكبهم فى مياهها •

(ثانيا) على أنه يلزم طلب حضرات النظار الى العاصمة للاستعلام منهم عن حقيقة ما حصل قبل الحرب وبعده ليتمكن المجلس من اعطاء قراره فيما بعد •

(ثالثا) على أن تعين لجنة مركبة من ستة مندوبين من طرف المجلس ليتوجهوا الى اسكندرية ويبلغوا حضرات النظار قرار المجلس ثم يدعونهم للحضور الى العاصمة للسبب المتقدم ، وقد انتخب المجلس أعضـاء لهذه اللجنة سعادة على مبارك باشا وسـعادة محمد رءوف باشـا من الذوات ، وحضرة أحمد بك السيوفى والشيخ سعيد بك الشـماخى (وكيل دولة مراكش فى مصر) من أعيان التجار ، والشيخ على نايل والشـيخ أحمد كيوه من العلمـاء ، وبعـد ذلك انفضت الجلسـة فى أول الساعة الحادية عشرة[1] من النهار المذكور » •

وفد الجمعية العمومية

وقع اختيار اللجنة على الأشـخاص المذكورة أسماؤهم فى القـرار ليتألف منهم الوفد المنوط به ابلاغ الوزراء قرار الجمعية •

(١) بالحساب العربى — قبل الغروب بساعة

وقد اضطلع الوفد بالمهمة التى ناطته بها الجمعية العمومية فسافر أعضاؤه الى معسكر الجيش فى كفر الدوار ، واجتمعوا هناك بعرابى ورؤساء الجند ، وجرت مباحثات طويلة بينهم ، ثم توجهوا الى الاسكندرية على ظهور الخيل ومعهم الحرس الكافى ، وفى صبيحة يوم ٢٣ يوليه اجتمعوا بالخديو والنظار وأخبروهم بمهمتهم ، ثم بقى على باشا مبارك وأحمد بك السيوفى بالاسكندرية ورجع الباقون الى العاصمة وأخبروا المجلس بأن الخديو أسير عند الانجليز ولا يمكنه الرجوع الى مصر .

المجلس العرفى وقراراته

أخذ المجلس العرفى (مجلس ادارة الحكومة) يعقد اجتماعاته يوميا بوزارة الحربية برياسة يعقوب سامى باشا وكيل وزارة الحربية ليتخذ ما يراه لازما من القرارات ، وقد صارت فى يده سلطة الحكم فى البلاد ، اذ كان مجلس الوزراء فى الاسكندرية منقطع الصلة بالمديريات والمحافظات ، فتولى هو تدبير شئون الحكم واعداد التجهيزات العسكرية ، وكان أعضاؤه وكلاء الوزارات وبعض كبار الضباط الموظفين وهم: يعقوب سامى باشا وكيل الحربية . حسين باشا الدراملى وكيل الداخلية . بطرس باشا غالى وكيل الحقانية . على بك فهمى رفاعه وكيل المعارف . حسين باشا فهمى وكيل الأوقاف . عريان بك تادرس باشكاتب المالية . على باشا الروبى وكيل وزارة السودان . جعفر باشا صادق رئيس مجلس الأحكام . محمد رءوف باشا حكمدار السودان سابقا . اسماعيل حقى باشا أبو جبل رئيس مجلس الأحكام سابقا . اسماعيل باشا محمد مفتش عموم الأشغال . أحمد نشأت باشا ناظر الدائرة السنية . الفريق راشد باشا حسنى . اللواء على باشا فهمى . اللواء محمد رضا باشا . اللواء خالد باشا . اللواء حسن مظهر باشا . ابراهيم سامى باشا مأمور عتق الرقيق . أحمد حسنين باشا قومندان وابورات النيل . ابراهيم بك فوزى مأمور ضبطية مصر (المحافظ) أحمد بك رفعت مدير المطبوعات . الميرالاى

أحمد بك فرج • الميرالاى حسين بك رأفت • حافظ بك رمضان باشكاتب الدائرة السنية • الميرالاى محمد بك بهجت • أحمد بك شكرى وكيل الدائرة السنية • الميرالاى أحمد بك نير • الميرالاى عبد الرحمن بك حسن [1] •

ومهمة هذا المجلس ادارة شئون الحكومة والمحافظة على الأمن والنظام واتخاذ التدابير العسكرية والتحضيرات الحربية للدفاع عن البلاد، وكان اجتماعه فى الغالب ليلا •

ومن قراراته الهامة أنه قرر فى يوم ٢١ يوليه سنة ١٨٨٢ (٥ رمضان سنة ١٢٩٩) بناء على مذكرة لسلامه بك الباز باشمهندس التلغرافات المصرية منع المراسلات التلغرافية الشفرية الصادرة من القطر المصرى الى الخارج ومن الخارج الى مصر ، أو الأخبار المبهمة العبارة ماعدا ما يتعلق بالحركات العسكرية التى تصدر من وزارة الحربية أو ترد اليها وكذلك من وزارة السودان ، وأن تكون الأخبار الصادرة من الأقطار المصرية كافة أو الواردة اليها بلغة واضحة صريحة سواء كانت باللغة العربية أو باللغات الأجنبية ، وأن ما يكون من المراسلات مخالفا لذلك يجرى وقفه مع التنبيه على موظفى التلغراف بعدم اذاعة أخبار تختص بالحركة أو غيرها ومنع دخول الأجانب بمكاتب التلغراف وأن من يحصل منه اهمال من موظفى التلغراف يحاكم بموجب القانون العسكرى •

وأصدر قرارا آخر فى ذات اليوم بمنع الصحف كافة من نشر أخبار أو أية نشرة تتعلق بالأحوال الحاضرة الا بعد اقرار المجلس عليها، أو بعبارة أخرى قرر الرقابة على الصحف •

وقرر يوم ٢٢ يوليه سنة ١٨٨٢ (٦ رمضان سنة ١٢٩٩) عدم

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٣ يوليه سنة ١٨٨٢

الترخيص لأحد بالسفر من القطر المصرى الى الخارج مادامت حالة الحرب قائمة [1] .

وأصدر عدة قرارات باجراء بعض التنقلات الادارية ، فقرر ليلة الخميس ١٠ أغسطس سنة ١٨٨٢ (٢٥ رمضان سنة ١٢٩٩) تعيين ابراهيم بك زكى مدير الشرقية مأمورا للدائرة البلدية بالعاصمة ، وأحمد بك ناشد مدير بنى سويف مديراً للشرقية ، ومراد أفندى السعودى من أعيان مديرية الجيزة مديرا لبنى سويف ، وقرر أيضا عزل المديرين الذين اشتبهت الحكومة فى اخلاصهم وهم : محمد شاكر باشا مدير المنيا . وابراهيم باشا أدهم مدير الغربية . وابراهيم بك توفيق الترجمان مدير البحيرة . وعثمان باشا غالب مدير أسيوط.وحسن بك فهمى مدير المنوفية . وقد سجن ابراهيم بك توفيق بأمر المجلس العرفى ولم يفرج عنه الا بعد هزيمة العرابيين .

وقرر يوم ٩ شوال سنة ١٢٩٩ (٢٤ أغسطس سنة ١٨٨٢) لمناسبة فيضان النيل وجوب التأكيد والتشديد من وزارتى الداخلية والأشغال على رجالها ببذل الهمة والعناية بحفظ الجسور ، وفى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٨٢ قرر بأنه اذا حصل أى قطع فى أى جسر « فيجرى ضبط المتسببين والذين تتوقع عليهم الشبهة فى ذلك ويرسلون لديوان الجهادية لاحالة محاكماتهم على المجلس الحربى [2] » .

وبالجملة فان المجلس قد اضطلع بأعباء الحكم بكفاءة وهمة فى هذه الأوقات العصيبة .

عزل عرابى من وزارة الحربية

على أثر اطلاع الخديو على قرارات الجمعية العمومية أصدر أمرا فى ٢٠ يوليه سنة ١٨٨٢ (٤ رمضان سنة ١٢٩٩ هـ) بعزل عرابى من

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٩ يوليه سنة ١٨٨٢
(٢) الوقائع المصرية عدد ٢ سبتمبر سنة ١٨٨٢

وزارة الحربية ، وعين عمر باشا لطفى محافظ الاسكندرية بدلا عنه•وبنى أمر العزل على مخالفة عرابى لأوامره ومداومته على الاستعدادات الحربية، وقد صدر هذا الأمر بناء على قرار من مجلس الوزراء ، وكان بعضهم مخالفا لفكرة العزل ولكن الخديو أصر عليها ، وأبلغه هذا الأمر فى كتاب هذا نصه :

«ان ذهابكم الى كفر الدوار مستصحبا العساكر واخلاء ثغر اسكندرية من غير أن يصدر لكم أمر بذلك وتوقيف حركة السكة الحديد وقطع جميع المخابرات التلغرافية عنا ومنع ورود البوستة الينا ومنع حضور المهاجرين الى وطنهم باسكندرية واستمراركم فى التجهيزات الحربية وارتكابكم عدم الحضور بطرفنا بعد صدور أمرنا بطلبكم كل ذلك يوجب عزلكم فقد عزلناكم من نظارة الجهادية والبحرية وأصدرنا أمرنا هذا لكم بما ذكر ليكون معلوما [١] » •

وأذاع الخديو فى الوقت نفسه منشورا علق فى شوارع الاسكندرية فصل فيه الأسباب التى دعت الى عزل عرابى من منصبه والواردة اجمالا فى الأمر السابق ، وأخذ فيه على عرابى اخلاء الاسكندرية دون مقاومة ، ثم دافع عن نيات الانجليز واحتلالهم الاسكندرية وسوغه بأن الغرض منه المحافظة على الأمن •

قال « ولو لم يتحقق لدينا أن نية الانجليز والفرنسيس (كذا) ليست نية استيلاء بل نية اصلاح أو كان عندنا أدنى شبهة فى ذلك لكنا أول من يقوم بالمدافعة بأرواحنا وأموالنا الى أن يقضى الله أمرا كان مفعولا [٢] » ثم حذر الأمة فى منشور من الانضمام الى عرابى ودعاها الى الامتثال للأوامر الخديوية •

وأذاع الخديو منشورا آخر بهذا المعنى وجهه الى أهالى القطر

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٢
(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٠ سبتمبر سنة ١٨٨٢

المصرى كافة دعاهم فيه الى الانضمام تحت لوائه ومناصرة الجيش الانجليزى والامتناع عن معاونة العرابيين [1] .

مساعى على مبارك باشا فى التوفيق وحبوطها

وقد بدا لعلى مبارك باشا أن يسعى فى اصلاح ذات البين بين الخديو وعرابى ، فبقى بالاسكندرية وأبرق الى عرابى بما كان من قيامه بمهمته واقترح عليه تأليف لجنة مما ينتدبهم عرابى من رؤساء الجند تجتمع ولجنة أخرى مؤلفة من على مبارك باشا وبعض الذوات للنظر فى الأحوال الحاضرة بقصد الوصول الى نتيجة ترضى الجميع [2] ، وكان هذا الاقتراح آتيا من جانب الخديو والوزراء كما يفهم من جواب على باشا مبارك الى عرابى الذى بعث به اليه فى كفر الدوار .

وكان على باشا مبارك يميل الى أن يكون أساس التفاهم بين الخديو وعرابى قبول مطالب الدولتين فى مذكرة ٢٥ مايو سنة **١٨٨٢** وترك معسكر كفر الدوار [3] .

وفهم عرابى من تلغراف على باشا مبارك أنه تمهيد لانحيازه الى جانب الخديو ، فرفض هذا الاقتراح وأرسل اليه تلغرافا بذلك مسوغا رفضه بأن لا حق له فى تأليف لجنة بعد قرار الجمعية العمومية[4] ، وأذاع منشورا أرسله الى المديريات والدواوين كافة باعلان انضمام الخديو الى جانب الانجليز وخلع طاعته ختمه بقوله : وها نحن بجيشنا المظفر المنصور فى مراكز الحرب قد بعنا أنفسنا فى حياة بلادنا وحفظها من الأعداء لا يردنا عن ذلك الا الظفر والنصر أو ارتحال العدو من مياه اسكندرية بأساطيله ورجاله ، والا فاننا نقابل القوة بمثلها ولا نسلم البلاد لأحد وفيها ذو روح يتنفس ، والله يؤيد بنصره من يشاء [5] » .

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٢ .
(٢) الوقائع المصرية عدد ٣١ يوليه سنة ١٨٨٢ .
(٣) بيوفيس — الفرنسيون والانجليز فى مصر ص ٢٣٦ .
(٤) الوقائع المصرية عدد ٣١ يوليه سنة ١٨٨٢ .
(٥) الوقائع المصرية عدد ٢٥ يوليه سنة ١٨٨٢ .

قرار الجمعية العمومية

بقاء عرابى فى منصبه ــ ٢٢ يوليه سنة ١٨٨٢

كان عرابى مرابطا فى معسكره بكفر الدوار حين أصدر الخديو أمره بعزله من منصبه ، فلم يكترث له واستمر يعد عدة الدفاع ليصد تقدم الانجليز ، وأرسل الى يعقوب سامى باشا يدعوه الى عقد الجمعية العمومية ثانية للنظر فى أمر العزل ، فقرر المجلس العرفى دعوة الجمعية العمومية الى الانعقاد ، واجتمعت بوزارة الداخلية يوم السبت ٢٢ يوليه سنة ١٨٨٢ ــ ٦ رمضان سنة ١٢٩٩[١] ، وهذه هى المرة الثانية لاجتماعها، وكانت المرة الأولى يوم ١٧ يوليه كما تقدم بيانه ، ولم تجتمع بعد ذلك، وكان الحاضرون فى المرة الثانية أكثر عدداً من المرة الأولى اذ حضرها نحو خمسمائة من الأعضاء ، منهم ثلاثة من الأمراء ، وشيخ الأزهر وقاضى قضاة مصر ومفتيها ونقيب الأشراف وبطريرك الأقباط الأرثوذكس ، وحاخام اليهود والنواب والقضاة والمفتشون ومديرو المديريات وكبار الأعيان وكثير من العمد ومشايخ البلاد .

فلما اجتمعت الجمعية تليت عليها الأوامر الصادرة من الخديو والمنشورات التى أصدرها عرابى ، وتولى هذه التلاوة الشيخ محمد عبده بناء على أمر حسين باشا الدرمللى وكيل الداخلية[٢] ، وألقى على باشا الروبى خطبة تناول فيها الخديو بالطعن والقدح ، وتليت فتوى شرعية من الشيخ محمد عليش والشيخ حسن العدوى والشيخ محمد أبو العلا الخلفاوى بمروق الخديو عن الدين لانحيازه الى الجيش المحارب لبلاده ، وتداول الأعضاء فى الموقف الحربى وفيما يجب عمله ، فاتفقت آراؤهم على عدم قبول عزل عرابى ، وبعد أن صدر هذا القرار قال يعقوب سامى باشا

---

(١) اعتمدنا فى بيان هذا التاريخ على مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣٣٠ . وهو يختلف عن الوارد فى الوقائع المصرية عدد ٣١ يوليه سنة ١٨٨٢

(٢) استجواب يعقوب سامى باشا ــ مصر للمصريين ج ٧ ص ٩٦

وكيل الحربية : « حيث قرر هذا المجلس المحترم عدم عزل عرابى باشا من نظارة الجهادية والبحرية ورأى لزوم بقائه فى الوظيفة فأرجو من المجلس أن يرى رأيه فى أوامر الخديو التى تصدر الى من جنابه وكذلك مايصدر من حضرات نظاره القيمين معه ، هل يلزمنى قبولها وتنفيذها أم لا » ، فتداولت الجمعية العمومية فىهذه المسألة وأصدرت قرارها بوقف أوامر الخديو ونظاره وعدم تنفيذها ، وهذا نص القرار [1] :

« بعد تلاوة الأوامر الصادرة من الخديو أولا وآخراً وفيها الأمر الصادر بعزل أحمد باشا عرابى وتلاوة منشورات عرابى باشا ، وبعد سماعنا ما عرضه وكيل الجهادية بصفة هذه الوظيفة وكونه رئيس المجلس المشكل لادارة أشغال الحكومة على المجلس ، وهو هل وجود الخديو فى الاسكندرية هو ونظاره تحت محافظة عساكر الانجليز يقتضى عدم تنفيذ أوامره أم لا ، واذا صدرت له أوامر من الخديو هل يعمل بها أم لا ، رأينا أن وجود العساكر فى الاسكندرية والمراكب الانجليزية فىالسواحل المصرية ووقوف عرابى باشا بمدافعة العدو يقتضى وجوب بقاء الباشا المشار اليه فى نظارة الجهادية والبحرية مداوما على قيادة العساكر ومتبعا فى أوامره المتعلقة بالعسكرية وعدم انفصاله من تلك الوظيفة ، ورأينا وجوب توقيف أوامر الخديو وما يصدر من نظاره الموجودين معه فى اسكندرية كائنة ما كانت لأى جهة من الجهات وعدم تنفيذها حيث ان الخديو خرج عن الشرع الشريف والقانون المنيف ، ويلزم عرض قرارنا هذا على الأعتاب العالية الشاهانية بواسطة وكلاء النظارات » .

الموقعون على قرار الجمعية العمومية

الأمير ابراهيم باشا ابن الامير أحمد باشا ، الأمير كامل باشا فاضل[2] ابن الأمير مصطفى فاضل . الأمير أحمد باشا كمال ابن الأمير أحمد باشا.

(١) عن الوقائع المصرية عدد ٣١ يوليه سنة ١٨٨٢ .
(٢) ابن عم الخديو توفيق باشا .

الشيخ محمد الانبابي شيخ الجامع الازهر • مفتي السادة الحنفية • الشيخ حسن العدوي من علماء الأزهر مفتي المالكية • مفتي الحنبلية • الشيخ عبد الهادي الابياري من علماء الازهر • عبد الرحمن نافذ أفندي قاضي قضاة مصر • الشيخ محمد الأشموني من علماء الازهر • الشيخ خليل العزازي من علماء الازهر • الشيخ عبد القادر الرافعي عضو المحكمة الشرعية • الشيخ عبد القادر الدلبشاني عضو المحكمة الشرعية • الشيخ عبد الله الدرستاوي • مفتي ضبطية مصر وأعضاء مجلس المشيخة • مفتي الأوقاف • الشيخ مسعود النابلسي من علماء الأزهر • الشيخ محمد القلماوي من علماء الازهر • الشيخ زين المرصفي من علماء الازهر • الشيخ حسين المرصفي من علماء الأزهر • حسين باشا الدرمللي وكيل الداخلية • على باشا الروبي وكيل نظارة الأقاليم السودانية • يعقوب باشا سامي وكيل الجهادية • بطرس باشا غالي وكيل الحقانية • عريان بك تادرس باشكاتب المالية • اسماعيل باشا محمد مفتش نظارة النافعة (الأشغال) • وكيل المعارف على بك فهمي • عباس يكن باشا • حسين باشا فهمي وكيل الأوقاف • أحمد باشا نشأت ناظر الدائرة السنية • أحمد بك شكري وكيل الدائرة السنية • أحمد بك رفعت مدير المطبوعات • حافظ بك رمضان باشكاتب الدائرة السنية • محمود بك فهمي باشكاتب الداخلية • محمود باشا سامي البارودي رئيس مجلس النظار السابق • عبد اللطيف باشا•اللواء على فهمي باشا• سعد بك ميخائيل بديوان المالية• محمد رضا باشا لواء السواري• ابراهيم بك فوزي محافظ مصر، مصطفى صديق باشا • محمد مرعشلي باشا • مصطفى عكوش باشا • على بك يوسف أميرالاي • ابراهيم سامي باشا مأمور عتق الرقيق بمصر •يعقوب صبري باشا عضو مجلس الأحكام • جعفر باشا صادق رئيس مجلس الأحكام • ابراهيم خليل باشا عضو مجلس الأحكام • محمود حمدي باشا عضو مجلس الأحكام • محمد توفيق باشا عضو مجلس الأحكام • عبد الحميد بك عضو مجلس الأحكام • محمد باشا عاصم رئيس مجلس

استئناف مصر • محمد سعيد بك عضو مجلس استئناف مصر • على باشا سريف • ابراهيم بك حمدى أمين بيت المال• الفريق راشد باشا حسنى• اللواء خالد باشا • محمود بك خليل كاتب عربى المعية • الميرالاى أحمد بك فرج • الميرالاى حسن بك جاد • الميرالاى أحمد بك نير • حسن باشا مظهر لواء الطوبجية البرية • حسن بك مأمور تحصيلات الدائرة البلدية بمصر • الميرالاى حسن بك رأفت • الميرالاى محمد بك بهجت• عثمان باشا فهمى عضو مجلس الأحكام • نسيم بك ناظر قلم ادارة حسابات المالية • محمد رشيد بك ناظر قلم تركى المعية • عثمان بك صبرى بالمعية • مصطفى بك محب • أحمد بك ذهنى ناظر الجبهخانة سابقا • أحمد باشا وكيل دائرة الحلمية السابق • الشيخ أحمد الخشاب قاضى مديرية الجيزة • محمد بك على القوصى القاضى بالمحكمة المختلطة• عبد الرحمن السويسى مفتى الجيزة • مصطفى بك وهبى وكيل ضبطية مصر • يوسف بك محمد رئيس قلم عربى المعية • على بك حافظ مترجم المعية السنية • رئيس مشتروات الأشغال • شافعى بك مفتش الملاحات • نجم الدين باشا رئيس مجلس عسكرية سابقا • ابراهيم بك حيدر معاون بالمالية • أحمد نصر مدير المباحث بالأشغال • باشكاتب الأشغال• الميرالاى محمد بك عبيد • الميرالاى عبد القادر عبد الصمد • وكيل الروزنامجة • مير رئيس تحريرات المالية • مير رئيس قلم الأملاك بالمالية • محمد فوزى باشا • عثمان باشا فوزى مدير دائرة الأميرة زينب هانم حليم • أحمد صادق باشا • محمد حافظ باشا • محرم بك • عبد الله فكرى باشا • ناظر مدرسة المهندسخانة • ناظر مطبعة بولاق • حسن باشا سرى • على باشا حسيب• مفتش صحة مصر•الشيخ أبوالعلا الخلفاوى من علماء الأزهر• الشيخ سليم عمر القلعاوى من علماء الأزهر • أحمد بك السبكى ناظر قلم موريات النافعة • مدير قلم مبانى النافعة (الأشغال) روزنامجى مصر• مرخص الأرمن الكاثوليك • مأمور ادارة وردان • مور مرخص الأرمن• وكيل الأقباط الكاثوليك • حاخام باشا الاسرائيليين • بطريرك الأقباط •

السيد محمد السادات • السيد عبد الخالق السادات • السيد عبد الباقى البكرى نقيب الأشراف • حسن باشا حلمى • حسين باشا عاصم مأمور ضبطية اسكندريه سابقا • محمد بك حمدى مأمور تفتيش بالداخلية • على صادق باشا • محمد شاكر باشا وكيل دائرة الأمير حسن باشا سابقا• وكيل بطريكخانة الموارنة • وكيل بطريكخانة الروم الكاثوليك • وكيل بطريكخانة الروم الأرثوذكس • حسين باشا يكن • ابراهيم باشا فريق السوارى سابقا • شفيق بك منصور • سرهنك بك • اسماعيل باشا أبو جبل • أحمد باشا حسنين قومندان وابورات النيل • محمد بك فوزى باسبتالية مصر • مصطفى بك الهجين سر تجار مصر • اسكندر بك فهمى مأمور ادارة السكة الحديد • أحمد بك صقر باشكاتب السكة الحديد • محمد باشا سعيد • أرسلان باشا • محمد بك عاصم • اسماعيل بك يكن• ابراهيم باشا يكن • السيد أحمد الحسينى • محمد الزرو • أحمد الأرناؤطى• يوسف جمجوم• السيد ابراهيم وفا•ابراهيم محمد المندله• السيد حسن موسى العقاد • سليمان بك العيسوى • محمد بك السيوفى• محمد أمين التاجر • السيد حسن البارودى التاجر • الشيخ حسن الصم التاجر•الحاج محمد يس التاجر•الحاج محمد الحلو تاجر•السيد عبد السلام العبنانى تاجر•مصطفى بك صدقي•الحاج محمد الحبابى تاجر•الشيخ عثمان مدوخ من علماء الأزهر• محمد بك الطوير تاجر • السيد حسن يوسف الحمصانى تاجر• السيد سليم البراد تاجر• الحاج دسوقى الكنخلى تاجر• السيد عبده البابلى الجواهرجى • السيد ابراهيم خليل الديوانى تاجر ، مصطفى سنوري تاجر• عبد الحى جمجوم تاجر• يوسف جمجوم تاجر• ابراهيم محمد المقدم تاجر • السيد محمد الفكهانى تاجر • السيد يوسف الفقى تاجر • مصطفى المليجى تاجر • الشيخ ابراهيم خليل تاجر• الشيخ محمد أبو جبل تاجر • السيد رضوان القربى • أمين أفندى أبو زيد تاجر • الحاج حسن العويسى • ابراهيم أفندى سلمان • عبد الرحيم أفندى شيخ تجار ساحل بولاق•عفيفى صالح الحريرى•الحاج أبو الروس

تاجر • أحمد طرطور تاجر • يونس على تاجر بالساحل • سليمان شعبان تاجر • درويش بركات تاجر • ابراهيم أحمد الحصرى • السيد على المغربى • السيد أحمد المغربى • السيد أمين المغربى • الحاج خليل خضر من عمد الشرقية • محمد أفندى حجازى من عمد الشرقية • خليل أفندى مشهور من عمد الشرقية • عامر أفندى نصير من عمد الشرقية • مدير الشرقية • على الحبشى شيخ تجار الغورية • محمد خليل • حسن أحمد مدكور • محمد أحمد تاجر • محمد عفيفى التاجر • مدير القليوبية • حسن أبو جازيه من عمد المنوفية • ابراهيم حبيب من عمد المنوفية • عبد الهادى من عمد المنوفية • سليمان عامر من عمد المنوفية • على بك الجزار من عمد المنوفية • أحمد بك مصطفى من عمد المنوفية • مدير المنوفية • جاد يوسف من عمد الشرقية • محجوب الحوت من عمد الشرقية • محمد أفندى دبوس من عمد البحيرة • بسيونى أفندى أبو الفضل من عمد البحيرة • الشيخ أحمد محمود من عمد البحيرة • مدير البحيرة • على أفندى العمرى من عمد القليوبية • قاسم منصور من عمد القليوبية • مصطفى أفندى علام من عمد القليوبية • ابراهيم حلاوة من عمد القليوبية • حسن بك حجاج من عمد القليوبية • الشيخ سيد أبو على من عمد الدقهلية • الشيخ ابراهيم الزهيرى من عمد الدقهلية • الشيخ عبد الوهاب الشيخ من عمد الدقهلية • زهران سلطان من عمد الدقهلية • محمد أفندى البهى من عمد الدقهلية • الشيخ محمد الاتربى من عمد الدقهلية • مدير الدقهلية • مصطفى أفندى عمار من عمد البحيرة • الحاج بدوى غنيم من عمد الغربية • محمد يوسف الجيار من عمد الغربية • محمد بك حموده من عمد الغربية • مدير الغربية • مصطفى بك المجدلى اجزاجى • الدكتور درى بك • السيد أحمد بك خليل أحد رجال النافعة • الدكتور محمد بك بدر • زايد أفندى من عمد بنى سويف • سويدان أغا حبشى من عمد بنى سويف • سيف النصر مصطفى من عمد بنى سويف • محمد العريف من عمد بنى سويف • مدير بنى سويف • مأمور عمليات غربية •

الشيخ أحمد الصباحي من عمد الغربية • محمد أفندي الجندي من عمد الجيزة • بشر السعودي من عمد الجيزة • محمد أفندي غراب من عمد الجيزة • مدير الجيزة• السيد مصطفى من عمد الفيوم • على الهواري من عمد الفيوم • خليفه طنطاوي من عمد الفيوم • السيد مؤمن من عمد الفيوم • بديني أفندي الشريعي من عمد المنيا • موسى على من عمد المنيا • مدير المنيا • فريج رميح من عمد أسيوط • على عبد الرحمن من عمد أسيوط • محمد السيد من عمد أسيوط • حنا جرجس من عمد أسيوط • مدير أسيوط • رزق عكاشه من عمد الجيزة • الشيخ أمين أبو يوسف من دمياط • يوسف باشا شهدي أمين النزل الحربية • محمد أفندي جلال من عمد المنيا • حسين أفندي على من عمد المنيا • محمد أفندي عطية من عمد المنيا [1] •

انضمام الأمة الى عرابى

لم يؤثر قرار الخديو بعزل عرابى فى الأمة ولا حفلت به • بل أيدت عرابى وانضمت الى جانبه لأنها اعتبرت بحق أن بقاء الخديو فى الاسكندرية بعد احتلال الانجليز اياها مناصرة لهم وتواطؤا معهم، فلا غرو أن عدت عرابى وجيشه المدافعين عن كيان البلاد ضد عدوان الانجليز ومناصريهم ، وهو شعور صادق نبيل يدل على أن الأمة فى فطرتها تكره المعتدين على كيان مصر ومن شيمتها أنها تتعلق بالاستقلال وتمجده ، وتؤيد حماته المدافعين عنه ، ومن هنا نفهم كيف فقد الخديو عطف الأمة ومحبتها وكيف نال عرابى ثقتها وتأييدها مابقى على عهده فى الدفاع عنها وقد أطلق على عرابى فى ذلك الحين لقب (حامى حمى الديار المصرية) •

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٣١ يوليه سنة ١٨٨٢ •

الانجليز فى الاسكندرية

أصبح الانجليز بعد احتلالهم الاسكندرية وانضمام الخديو الى جانبهم أصحاب الحول والطول فيها ، وتولى ادارة البوليس السير شارل برسفورد أحد ضباط الأسطول ، فأخذ الانجليز يجتهدون فى اقرار النظام فى المدينة فبثوا الحراس والخفراء فى أنحائها لمنع النهب ، أما المدينة فقد خلت من معظم سكانها اذ هاجروا منها كما تقدم بيانه .

وأذن السير شارل برسفورد لسكان الاسكندرية بفتح محلاتهم ومخازنهم أثناء شهر رمضان ليلا . وحتم على الأشخاص الذين يخرجون ليلا الى شوارع المدينة أن يسيروا على نور مصباح يحملونه بأيديهم والا فيقبض عليهم ويسجنون .

وقد أعقب ذلك أن عادت شركة الغاز الى أعمالها وأمكنها فى مدى عشرة أيام أن تستأنف انارة شوارع المدينة وطرقاتها بغاز الاستصباح ، وعادت أعلام القنصليات تخفق فوق مراكزها قبل انقضاء شهر يوليه ، وأخذت بعض المحال التجارية التى نجت من الحريق تفتح أبوابها وتستأنف عملها .

الحالة فى المدينة

وبذلت قوات البوليس جهداً كبيراً فى حمل جثث القتلى من الشوارع والأزقة وازالة الأنقاض والردم من الطرق التى تهدمت منازلها ، وهدم الأماكن المتداعية الى السقوط ، وأقيمت بعض المبانى الخشبية على جوانب ميدان المنشية (ميدان محمد على) للمبيت بها أو لاتخاذها دكاكين للتجارة أو مطاعم .

ونقصت كمية المياه العذبة فى الاسكندرية اذ أقام العرابيون سداً

على ترعة المحمودية عند (كنج عثمان) لمنع جريان الماء فيها ولم يبق منه سوى ما كان بين كنج عثمان والاسكندريه ، وقد تناقصت كميته تدريجا فضلا عن أنه صار مع مضى الزمن ماء آسنا لعدم امداده من ماء الترعة العذب ، واستولى القلق على الجاليات الأوروبيه فيها وعلى المقيمين بها ، فوضع نظام لتوزيع المياه من الصهاريج الموجودة من قبل بالمدينة عند انقطاع المياه عنها وجعلوا لهذا التوزيع تذاكر مخصصة تعطى للراغبين فيها.

الفصل الخامس عشر

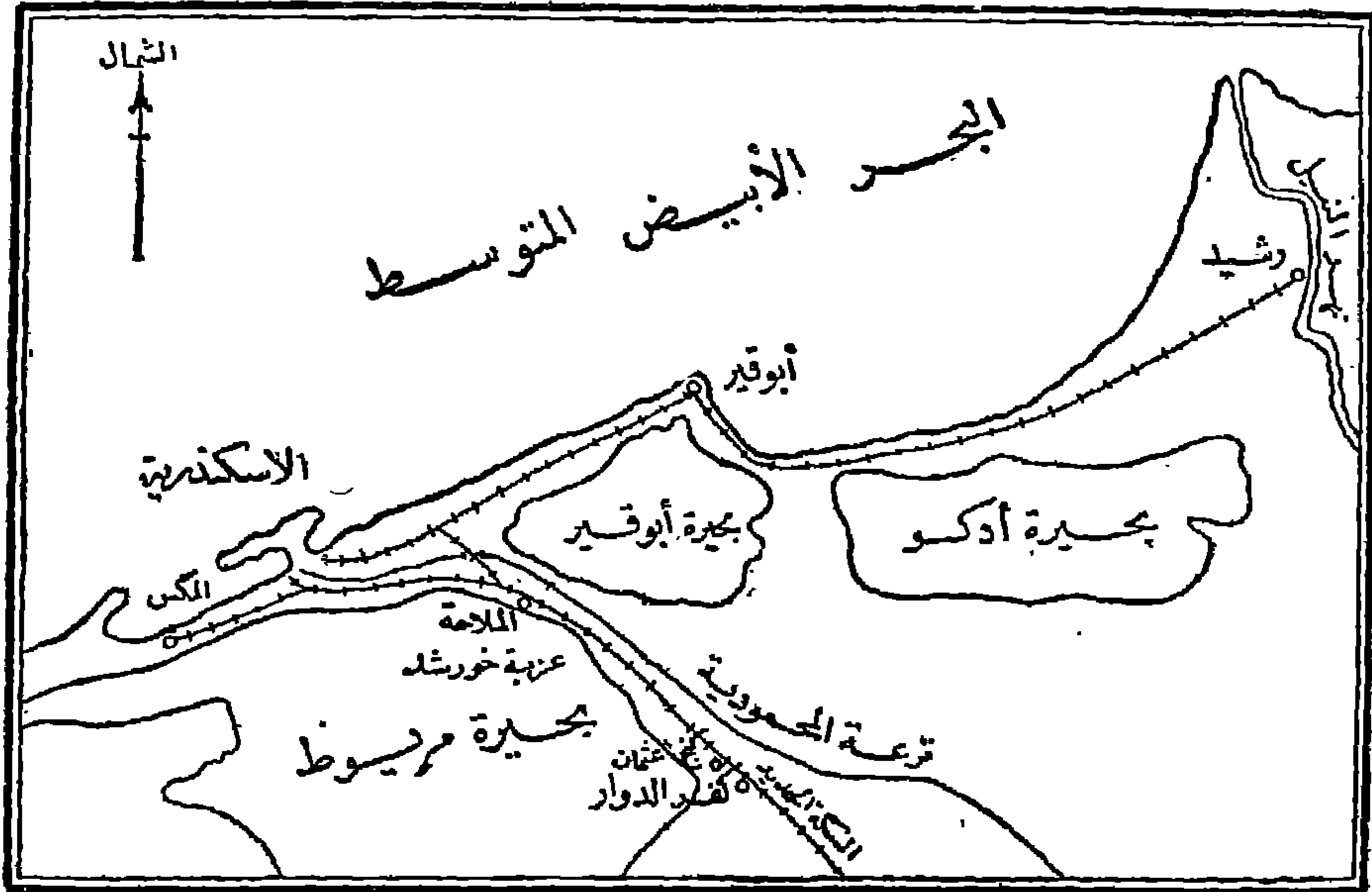
القتال والمعارك
فى الحرب العرابية

عسكر عرابى بجيشه فى كفر الدوار وأقام بها الاستحكامات المنيعة، وأخذت طلائع العرابيين تناوش الانجليز فى ضواحى الاسكندرية ، ولم يكن الجيش الانجليزى قد أمن مركزه فى الثغر ، بل كان يتوقع أن يهاجمه العرابيون بعد أن يلموا شعثهم عقب الهزيمة الأولى ، فأخذ الانجليز يحصنون استحكامات المدينة ووضعوا الحرس على مداخلها .

وكانت طلائع المصريين ترابط فى الرمل وتستعد لمناوشة الأعداء ، واستمر الانجليز يلزمون خطة الدفاع فى الاسكندرية وينتظرون وصول الامداد ، وفى ١٧ يوليه جاءهم عدد من ٢٧٠٠ مقاتل ، وجاء الاسكندرية الجنرال أليزون Alison فتولى قيادة الجيش البريطانى فى المدينة حتى يحضر القائد العام الجنرال ولسلى ، وكان عدد الجيش البريطانى فى الاسكندرية حينئذ ٣٦٨٦ مقاتلا (عدا جنود الأسطول) ، ثم جاءهم عدد آخر قوامه ١١٠٨ مقاتلين من مالطه وجبل طارق ، فاحتل الانجليز الرمل فى ٢٣ يوليه[1] ، ثم أخذ المدد الأكبر يتحرك من ميناء ولوتش Woolwich بانجلترا فى أواخر يوليه قاصداً مصر ، وأصدرت الملكة فيكتوريا أمرا

(١) بيوفيس — الانجليز والفرنسيون فى مصر ص ٢٣٥ .

فى ٢١ يوليه بتعيين الجنرال السير جارنت ولسلى Sir Granet Walsley قائداً عاما لجيش الحملة على مصر، ولم يصل الى الاسكندرية الا فى منتصف أغسطس .



خريطة الميدان فى الحرب العرابية
بين الاسكندرية وكفر الدوار سنة ١٨٨٢

وكان المظنون لدى زعماء الثورة ألا يتخذ الانجليز قناة السويس ميدانا للزحف أو للحركات الحربية ، احتراما لحيدة القناة ، ولكن العارفين بالحقائق كانوا على يقين أنهم لا يرعون للقناة حرمة كما لم يرعوا حرمة المعاهدات فى ضربهم الاسكندرية ، فكانت خطتهم أن يهاجموا مصر من ناحية الاسماعيلية متجهين من طريق الزقازيق الى القاهرة ، قال

(١) بيوفيس الانجليز والفرنسيون فى مصر — ص ٢٣٥

الكولونل سبتان Septans في هذا الصدد ان وزارة الحربية الانجليزية رأت منذ ٢٨ يونيه (أى قبل ضرب الاسكندرية) ضرورة احتلال قناة السويس وترعة الاسماعيلية[١] ، وأخذت تدرس الوسائل لتحقيق هذا المشروع [٢] ، وان الزحف على القاهرة من طريق الاسماعيلية انما كان خطة مرسومة قبل بداية القتال ، وكان هذا رأى الجنرال ولسلى في الاجتماع الذى عقدته الوزارة الانجليزية يوم ٣٠ يونيه سنة ١٨٨٢ وعرض فيه ولسلى خطة الحرب فارتأى وجوب اتخاذ الاسماعيلية قاعدة للزحف على القاهرة ، وطلب لذلك امداد الحملة بالقطارات والعربات والقضبان الحديدية والمهندسين والعمال الفنيين لاستعمال الخطوط الحديدية من الاسماعيلية الى القاهرة[٣] ، وقد استقر رأى وزارة الحربية البريطانية على اتباع هذه الخطة للأسباب الآتية :

أولا ـ ان الاسماعيلية هي في منتصف الطريق بين بورسعيد والسويس ، وهى المكان المعد لنزول الجنود الآتية من البحر الأبيض المتوسط ومن الهند .

ثانيا ـ ان الخط بين الاسماعيلية والقاهرة لا يزيد عن ١٥٩ كيلو متر في حين أن الخط بين الاسكندرية والعاصمة يبلغ ٢٠٨ كيلومتر .

ثالثا ـ ان فيضان النيل يغمر الدلتا في شهور أغسطس وسبتمبر وأكتوبر فيعوق الحركات الحربية فيها .

رابعا ـ ان الصحراء بين الاسماعيلية والعاصمة أليق من الدلتا للزحف لأن هذه فيها من الترع والجسور مايمكن اتخاذه معاقل وحواجز طبيعية تصد الزحف ، هذا فضلا عن امكان قطع الجسور وتغريق البلاد

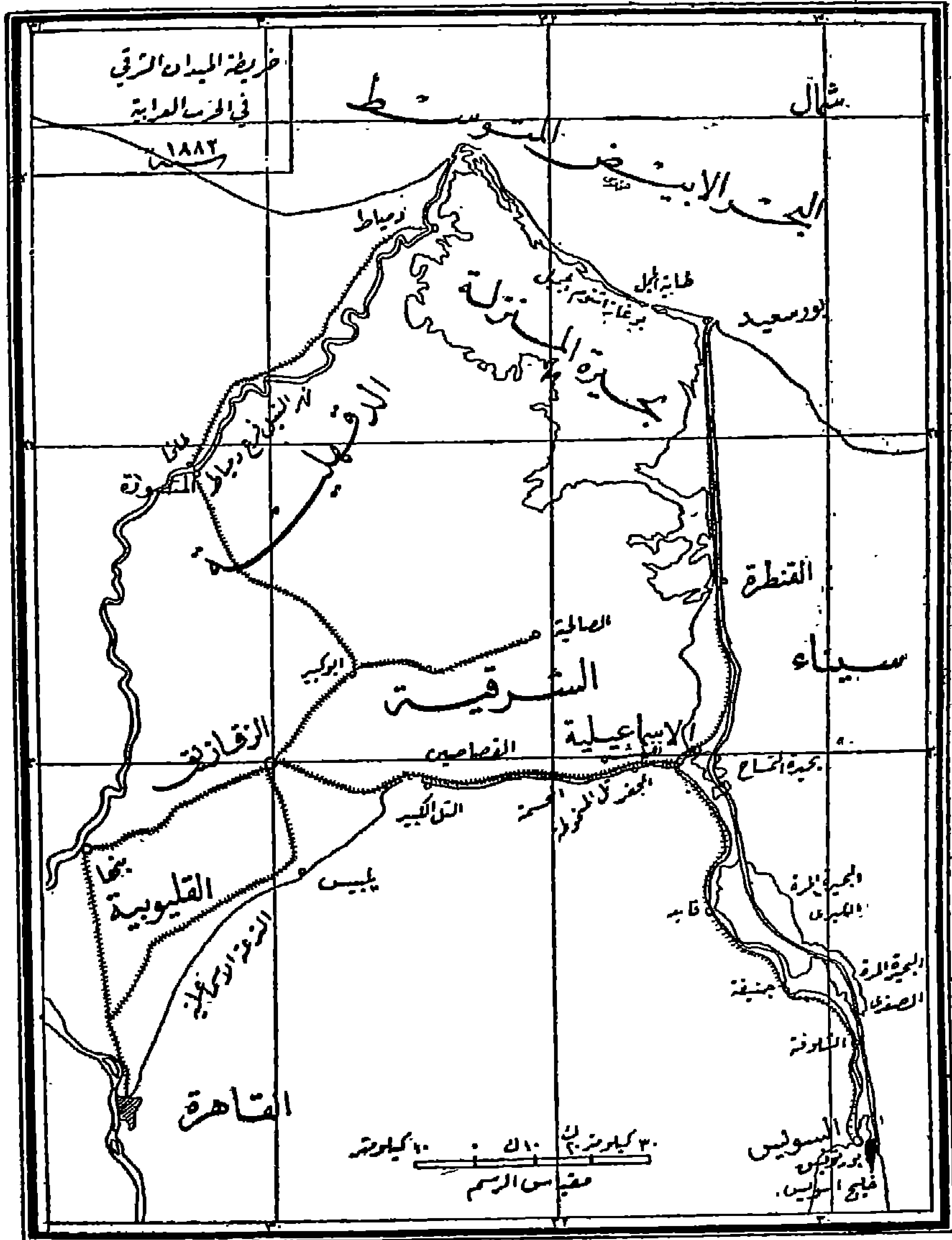
---

(١) الكولونيل سبتان Septans الحملات الانجليزية في افريقية ص ٢٧٨ .

(٢) الكولونل سبتان ـ الحملات الانجليزية في افريقية ص ٢٨٨ .

(٣) الكولونل موريس Mourice التاريخ الحربي لحملة سنة ١٨٨٢ في مصر ص ٥

فتتعطل الحركات العسكرية ويقف تقدم الأعداء ، يضاف الى ذلك أنه اذا انتصر الجيش (البريطانى) مرة واحدة فى الصحراء فعندئذ يسهل على فرقة الفرسان أن تصبح بعد قليل على أبواب العاصمة .



خريطة الميدان الشرقى
فى الحرب العرابية سنة ١٨٨٢

خامسا ـ ان الزحف من الاسماعيلية يحمى قناة السويس وبحيرة التمساح حيث الميدان فسيح للنقل البحرى [1] .

ويقول الكولونل سبتان ان اختيار هذا الطريق فى الزحف قد ظل أمراً مكتوما ، وبذلت هيئة أركان حرب الجيش البريطانى جهودها لكتمانه موهمة بأنها ستتخذ الاسكندرية قاعدة للزحف ، لكى تشغل العرابيين عن تحصين مواقعهم بالميدان الشرقى .

خطة العرابيين فى القتال

عين عرابى محمود باشا فهمى رئيسا لأركان حرب الجيش المصرى عقب ضرب الاسكندرية ، فوضع خطة سديدة للدفاع عن البلاد لو اتبعت باحكام لصدت تقدم الانجليز وأنقذت مصر من غاراتهم ، وكان محمود فهمى من أكفأ المهندسين الحربيين ، وخلاصة خطته أنه عين خمسة مواقع رئيسية للدفاع ، الأول فى كفر الدوار . والثانى فى رشيد . والثالث بين رشيد وبحيرة البرلس . والرابع فى دمياط ، والخامس فى الصالحية والتل الكبير لصد الهجوم من ناحية قناة السويس ، وقد أشار فى بداية الحرب بسد ترعة الاسماعيلية لمنع وصول المياه العذبة الى بورسعيد والاسماعيلية والسويس ، وسد قناة السويس ذاتها لمنع الانجليز من اتخاذها قاعدة عسكرية .

ولو سدت قناة السويس فى بداية القتال لامتنع الاتصال بين القوات الانجليزية الآتية من البحر الأبيض المتوسط والقوات الآتية من الهند ، واستحال عليها الوصول الى الاسماعيلية من طريق القناة ، وفى هذه الحالة يضطر الجنرال ولسلى الى المغامرة بجيشه فى الصحراء الشرقية حيث لاماء ولا كلأ ، أو يهاجم مصر من طريق الدلتا فتعوق الترع والجسور زحفه

---

(١) الكولونل سبتان ـ المرجع السابق ص ٢٨١ .

وخاصة فى أيام الفيضان (أغسطس ـ سبتمبر) ، ولكن عرابى لم يستمع لنصيحة محمود باشا فهمى وخشى عواقبها ، وظن أن الانجليز يحترمون حياد القناة فلا يتخذونها قاعدة للزحف ، فكان هذا الخطأ أكبر عامل فى اخفاق خطة الدفاع التى وضعها محمود فهمى ، قال المسيو بيوفيس فى هذا الصدد : « ان حظ انجلترا ومهارة سياسييها قد خففا عبء القتال عن جنودها ، فقد أحجم الثوار عن تدمير كان لا بد منه خوفا من اثارة أوروبا ضدهم ، وظنوا أن حياد القناة سيظل مصونا ، وبذلك كشفوا أضعف نقطة فى بلادهم » [1] .

واكتفى عرابى باقامة معسكر فى التل الكبير على بعد نحو خمسين كيلومترا من الاسماعيلية و ١١٠ كيلومتر من القاهرة حشد فيه جزءاً من الجيش ، ولكنه وزع معظم قواته فى كفر الدوار وعلى سواحل البحر الأبيض المتوسط ، فكان الجنود السودانيون وهم خيرة الجنود مرابطين فى دمياط بقيادة عبد العال حلمى ، ورابط فى رشيد فيلق كبير ، واستقر معظم الجيش بقيادة طلبه عصمت فى كفر الدوار ، ومع أن الانجليز استعجلوا الحركات العدائية فى قناة السويس وكانت هذه الحركات نذيراً كافيا لعرابى بما اعتزموه من خرق حياد القناة ، فان عرابى جبن عن العمل بنصيحة محمود فهمى فى سدها .

حركات الانجليز فى قناة السويس

بكر الانجليز فى خرق حرمة قناة السويس واتخاذها ميدانا للحركات العدائية ، وتدل الظروف والملابسات على أنهم كانوا مصرين على اختلاق الذرائع لاحتلالها كما اختلقوها لضرب الاسكندرية ، فقد تعللوا بأن ثمة ترميمات تجرى فى طابية (الجميل) على مدخل بحيرة المنزلة غربى بورسعيد (انظر الخريطة ص ٤٥٢) ، وأصدرت الحكومة البريطانية فى

(١) بيوفيس ـ الفرنسيون والانجليز فى مصر ص ٢٤٠

٢٢ يوليه سنة ١٨٨٢ تعليمات الى الأميرال سيمور باحتلال بورسعيد والاسماعيلية، وفى ٢٦ يوليه سنة ١٨٨٢ اقتحمت السفينة الحربية الانجليزية أوريون Orion بقيادة الكبتن فتزورى Fitzory القناة عند بورسعيد وألقت مراسيها يوم ٢٧ منه في بحيرة التمساح على بعد ثمانمائة متر من الاسماعيلية، ولم يكد يمضى على دخولها القناة يومان حتى وصل الأميرال هويت Hewet الى السويس والأميرال هوبكنس Hopkins الى بورسعيد ، واستقر كل منهما فى موقعه ينتظر التعليمات الخاصة باحتلال القناة •

وهذه الحركات الحربية المبكرة في ناحية القناة كانت تنم عما اعتزمه الانجليز فى بداية القتال من الزحف من طريق قناة السويس ، ولكن عرابى مع ذلك ظل غافلا عن هذه النية •

احتلال السويس ـ ٢ أغسطس سنة ١٨٨٢

جاء الأميرال هويت Hewet الى السويس فى ٢٩ يوليه سنة ١٨٨٢ يقود أسطولا من أربع سفن حربية خفيفة ، ودعا المحافظ الى اعلان ولائه للخديو ، فأذعن ثم غادر المدينة بعد يومين قاصدا العاصمة ، وفى ٢ أغسطس نزلت الجنود البحارة المدينة واحتلوا ثكناتها التى أخلاها العرابيون دون أية معارضة ، وكان احتلال المدينة باسم الخديو ، وقد أهمل عرابى هذه الناحية اهمالا كبيرا ، مع أن السويس من مواقع مصر الحصينة ، وظل رغم احتلالها يعتقد فى حرمة قناة السويس بحجة أن القناة انما تبتدىء من (بورتوفيق) ضاحية السويس (والتى لا تبعد عنها الا بثلاثة كيلومترات)، وكان احتلال السويس نذيراً آخر باتخاذ الانجليز لها قاعدة للزحف على العاصمة ، وقد تحرك المدد من الهند بعد سبعة أيام من احتلالها •

وقائع الميدان الغربى

نقصد بالميدان الغربى ما بين الاسكندرية وكفر الدوار ، تمييزاً له عن الميدان الشرقى من الاسماعيلية الى التل الكبير .

معسكر كفر الدوار

وجه عرابى كل عنايته الى تحصين مواقعه فىالميدان الغربى (وأهمل الميدان الشرقى اهمالا تاما مما كان السبب الأكبر فى الهزيمة) ، فأنشأ الاستحكامات المنيعة فى مواقع الدفاع مما يلى الرمل جنوبا الى كفر الدوار بين بحيرة أبو قير وملاحة مريوط (انظر الخريطة ص ٤٥٠) ، وقد وضع محمود باشا فهمى تصميم هذه المواقع بمعاونة الميرالاى محمد بك شكرى ، وهو من أكفأ ضباط أركان حرب الجيش المصرى ، فكانت مؤلفة من ثلاثة خطوط للدفاع يبعد كل واحد عما يليه بأربعة أو خمسة كيلومترات ؛ وأمام كل خط خندق عمقه خمسة عشر قدما ، وأقيمت المعاقل على جميع المرتفعات والآكام ، وركبت فيها المدافع وعددها خمسون مدفعا ، قال عرابى فى هذا الصدد : « ان الاستحكامات فى كفر الدوار كانت تمتد من عزبة خورشيد الى كفر الدوار وأنشئوا فى كفر الدوار استحكاما من ترعة المحمودية الى الملاحة وحفروا خندقا عرضه أربعة أمتار ، وجعل خط الدفاع فى المقدمة عند عزبة خورشيد على طول الخط من المحمودية الى الملاحة ، وجعل ما وراء هذا الخط من التلال والمرتفعات مواقع حصينة ركبت فيها مدافع كروب ، وكذلك التلال الكائنة بين المحمودية وسد أبو قير ، قال وقد تم اجراء هذه الأعمال الدفاعية بمعرفة المهندس الحربى العظيم محمود باشا فهمى ورجال الهندسة الحربين ومساعدة ٥٠٠٠ رجل من الأهالى من مديريات البحيرة والغربية والمنوفية »[1] ، وكانت بحيرة أبو قير وملاحة مريوط جناحى خطوط الدفاع ، فأصبحت بفضل تلك الاستعدادات غاية فى المنعة ، وقد صمد فيها الجيش المصرى وقاوم الانجليز

---

(١) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣٢٣

مدة خمسة أسابيع كان فيخلالها يرد هجماتهم ويطاردهم حتى الاسكندرية وقد سد محمود باشا فهمى ترعة المحمودية كما تقدم بيانه (ص ٤٤٦) ومنع المياه العذبة عن الاسكندرية وركب المدافع عن السد ليكون فى مأمن من الهجوم •

واقعة الرمل

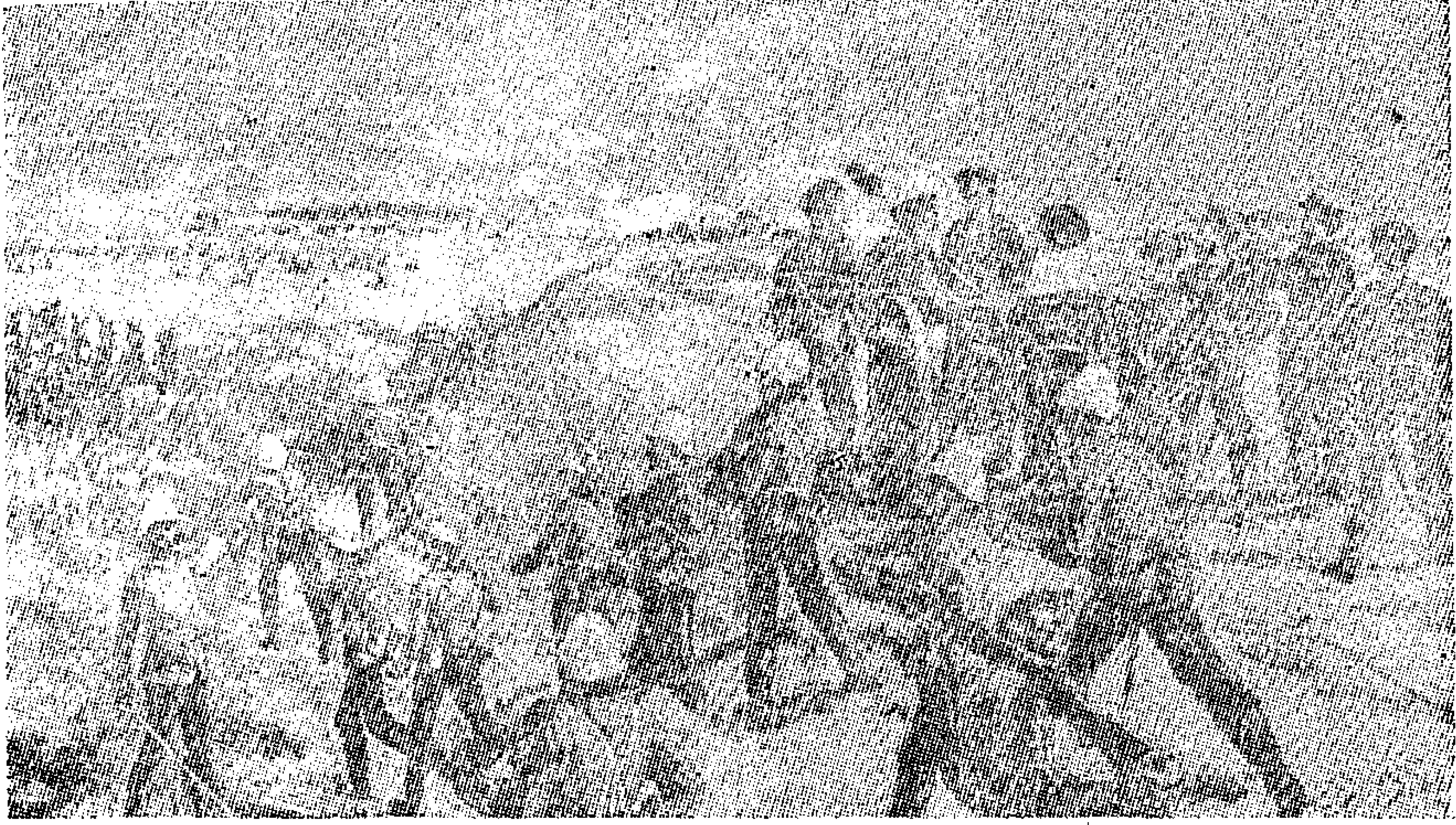
تحرك الانجليز يوم السبت ٥ أغسطس سنة ١٨٨٢ يريدون التقدم من جهة (الرمل) بأورطتين من المشاة وأورطتين من الفرسان ، فلما صاروا على بعد ألف وخمسمائة متر من موقع المصريين التقى بهم البكباشى أحمد أفندى البيار والبكباشى مصطفى أفندى حسان ومعهما أورطتان من المشاة وأورطتان من الفرسان ، وصدوهم عن التقدم ، ثم جاء خورشيد باشا طاهر قومندان خط الدفاع فى أبو قير ومعه ثلاثة بلوكات من الفرسان، فهجم المصريون على الانجليز هجوما شديدا واضطروهم الى التقهقر اذ ولوا الأدبار منهزمين بعد أن دام القتال ثلاث ساعات ونصفا [1] •

ويقول الكولونل سبتان عن هذه المعركة ان الجنرال أليزون Alison كان يقود الانجليز فيها وأن عددهم ألفا مقاتل وأن الجنرال أليزون كان لا يفتأ يناوش العرابيين حول الاسكندرية كل يوم لكى يوهمهم أن الجيش البريطانى قد اتخذ الاسكندرية قاعدة للزحف ، فى حين أن خطته الحقيقية هى الزحف من ناحية الاسماعيلية ، وبذلك يشغلهم عن تحصين التل الكبير ومواقع الدفاع فى الشرق [٢] •

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٨ و ١٠ أغسطس سنة ١٨٨٢ •

(٢) الكولونل سبتان : الحملات الانجليزية فى افريقية ص ٢٨٥ •



واقعة الرمل ـ ٥ أغسطس سنة ١٨٨٢
(عن مجلة الجرافيك عدد ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٢)

واقعة عزبة خورشيد
٧ أغسطس سنة ١٨٨٢

وهاجم الانجليز مقدمة الجيش المصرى فى كفر الدوار ، اذ تقدم جناحهم الأيسر من الرمل على جسر ترعة المحمودية وتقدم الجناح الأيمن بطريق السكة الحديد من القبارى ، وجاء القلب من طريق كوبرى المحمودية ، فلما التقوا بالمصريين صمد هؤلاء لقتالهم ودافعوهم دفاعا مجيداً، اذ انبرى للميسرة البكباشى محروس افندى يقود أورطته وأبلى فى قتالهم بلاء حسنا ، وجرح أثناء المعركة ، وصمد للقلب والميسرة البكباشى محمد أفندى فوده ومعه أورطه أخرى من الجنود ، واشتد القتال فى هذه الناحية وجاءه المدد يقوده أحمد بك عفت قائمقام المقدمة ، وجاءه مدد آخر مؤلف من أورطة يقودها البكباشى سليمان أفندى تعيلب والبكباشى رزق الله أفندى حجازى ، ولحق بهم طلبه باشا عصمت قومندان فرقة كفر الدوار ومعه

أحمد بك عبد الغفار قائد الفرسان ، وتولى طلبه باشا قيادة الجيش ، ودام في هذه المعركة نحو أربع ساعات انتهت بتقهقر الانجليز منهزمين ، وسار المصريون على أثرهم حتى حجبهم الظلام عنهم ، وقتل من المصريين في هذه الواقعة تسعة من الجنود وصف الضباط وضابط واحد ، وجرح منهم اثنا عشر جنديا وضابطان •

أما خسائر الانجليز فكانت أكثر عددا من خسائر المصريين [1] •

منشور الخديو الى المصريين

على أثر الواقعة الثانية أصدر الخديو منشورا بتاريخ ٧ أغسطس سنة ١٨٨٢ (٢٣ رمضان سنة ١٢٩٩) حذر فيه المصريين من الانضمام الى عرابى وأظهره بمظهر الثائر العاصى لأوامره ونسب اليه تبعة الحوادث التى وقعت فى الاسكندرية وغيرها وتوعد من ينحاز اليه بالعقاب [2] •

تهنئة الخديو للانجليز

وبعد أن أصدر الخديو هذا المنشور أرسل كتابا الى أركان حرب الجيش الانجليزى يهنئه بانتصاره فى الواقعتين السابقتين •

وصول المدد الى الانجليز

وبعد وقوع معركتى ٥ و ٧ أغسطس سنة ١٨٨٢ المتقدم ذكرهما استمر ورود الأمداد الى الانجليز فى الاسكندرية آتية من مالطه وقبرص وجبل طارق وانجلترا فاجتمع حوالى ٩ أغسطس سنة ١٨٨٢ فى المدينة وضواحيها نحو أربعة عشر ألفا من المشاة وثلاث فصائل من الفرسان و ٩٤٠ جنديا من المدفعية و ٥٤٠ من المهندسين وكثير من القائمين على

(١) الوقائع المصرية عدد ٨ أغسطس سنة ١٨٨٢
(٢) الوقائع المصرية عدد ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٢

خدمة الجسور والتلغراف والسكك الحديدية ، وظل المدد يرد على الاسكندرية والسويس حتى بلغ عدد الجيش البريطانى قبيل معركة التل الكبير ٥٠٫٦٠٠ مقاتل [1] ، وتولى قيادته العامة الجنرال السير جارنت ولسلى Sir Garnet Wolseley ، وقلد الجنرال السير جوان ايداى John Adye رياسة أركان الحرب ، وكان الجيش يتألف من فرقتين من المشاة أحدهما بقيادة الجنرال ويليس Willis يقود الألاى الأول فيها (ألاى الحرس) الدوق أوف كنوت نجل الملكة فيكتوريا ، والألاى الثانى الجنرال جراهام ، والأخرى بقيادة الجنرال هاملى Hamley وتحت امرته ألاى الجنرال اليزون Alison وألاى الجنرال اشورنهام Ashburnahm وفرقة من الفرسان بقيادة الجنرال درورى لو Drury Lowe عدا المدفعية وفرقة الهندسة ، وتولى قيادة المدد الذى جاء من الهند الجنرال مكفرسن Machpherson

قوة الجيش المصرى

أما الجيش المصرى النظامى فلم يكن يزيد عن ١٩٫٠٠٠ مقاتل موزعين بين مختلف المواقع ، منهم ٨٠٠٠ فى كفر الدوار ، و٣٥٠٠ بأبو قير ، و ٢٥٠٠ فى رشيد و ٥٠٠٠ فى دمياط[2] ، وقد انضم الى هذا الجيش عدد من المتطوعين والعربان ، ولكن الوقت لم يكن يسمح بتدريبهم على الحركات النظامية ، فلم يكن منهم فائدة ، ويقول جون نينيه ان وجود جموع العربان من مشاة وركبان فى كفر الدوار لم يكن له فائدة ما للجيش بل كان ضررهم أكثر من نفعهم لعدم اعتيادهم على حركات الجيوش النظامية ، وقال المستر بلنت ان الجيش المصرى بأكمله لم يكن يزيد عن

---

(١) احصاء المستر شلدرس وزير الحربية البريطانية — بيوفيس ص ٢٧٦

(٢) احصاء جون نينيه الذى كان مرافقا للجيش المصرى بكفر الدوار فى كتابه (عرابى باشا) ص ٢١٧ وأيده الشيخ محمد عبده فى مذكراته (تاريخ الأستاذ الامام للسيد محمد رشيد رضا ج ١ ص ٢٥٥) .

١٣٠٠٠ جندى نظامى منهم ٨٠٠٠ فى كفر الدوار ، أما المجندون الجدد فلم يكونوا بعد أكفاء للقتال [1] .

ويقول جون نينيه ان الصحف الانجليزية كانت تبالغ فى عدد الجيش المصرى بكفر الدوار وتبلغه الى ٤٧٫٠٠٠ مقاتل على حين أنه دون هذا العدد بكثير .

فالاحصاء الصحيح هو ما ذكره جون نينيه ، وفى الحق ان الوقت لم يكن يتسع لزيادة عدد الجيش الى أكثر من هذا العـدد ، فقد كان سـنة ١٨٨١ لا يزيد عن ١١٫٣٠٠ جندى (عدا الجنود المرابطة فى السودان) ثم زيد نظريا فى سنة ١٨٨٢ الى ١٧٫٧٠٠ ، لكن عدده الحقيقى كان أقل من ذلك بكثير [2] .

ويقول عرابى فى مذكراته ان الجيش المصرى عند ابتداء القتال كان مؤلفا من ثمانية ألايات من المشاة وثلاثة ألايات من الفرسان وآلايين من الطوبجية البرية وثلاثة ألايات من طوبجية السواحل (المنوط بهم حماية الثغور) وفرقة من رجال الهندسة ، وان مجموع ذلك فى حالة استكمال الفرق والألايات ٣٦٫٠٠٠ [3] ، وهو احصاء نظرى لا يمكن التعويل عليه لأن المعروف أن الفرق والألايات لم تستكمل قط عددها ، بل كان بعضها لا يبلغ نصف عدده الرسمى كما يتبين ذلك من احصـاء حامية حصـون الاسكندرية كما تقدم بيانه (ص ٣٨٥) ، والظاهر أن عرابى كان يميل بعد هزيمة التـل الكبير وفى خلال محاكمته الى المبالغة فى عدد الجيش المصرى لكى يتخذ الدفاع عنه من ذلك دليلا على رغبته فى حقن الدماء مع وجود الوافر لديه من الجند لاستمرار القتال ، وقال عرابى فى مذكراته (ص ٣١٥) انه كان بالقاهرة قبل ابتداء القتال مصنع للأسلحة ومعمل

---

(١) بلنت ــ التاريخ السرى للاحتلال ص ٢٨٧ .
(٢) بيوفيس ــ الفرنسيون والانجليز فى مصر ص ٢٣٨ .
(٣) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣١٤ .

للبارود وآخر في بولاق لصب المدافع ودار صناعة عظيمة لعمل البنادق والمدافع أنشئت في طره ولكنها لم تكمل قبل نشوب الحرب •

يتضح لك من هذا البيان أن عدد الجيش الانجليزى كان يزيد عن ضعف عدد الجيش المصرى ، وهذا وحده كان نذيرا بسوء العاقبة •

توزيع القيادة

جعل الفريق راشد باشا حسنى قائدا لخطوط الدفاع فى الشرق ، وخورشد باشا طاهر على رشيد وأبو قير ، وعلى باشا الروبى على مريوط ، وعبد العال باشا حلمى على دمياط ، ومحمود سامى البارودى قائدا لمواقع الصالحية ، وطلبه باشا عصمت قائداً لفرقة كفر الدوار تحت امرة عرابى •

منشور عرابي بتجنيد ٢٥ ألفا من الخفراء

اعتزم عرابى زيادة عدد الجيش ، فرأى أن أقرب الوسائل الى هذه الزيادة تجنيد الخفراء فى سائر المديريات لمرانهم على الحركات العسكرية من قبل ، فأصدر منشورا فى ١٢ أغسطس سنة ١٨٨٢ (٢٧ رمضان سنة ١٢٩٩) بتجنيد ٢٥ ألفا يؤخذون من الخفراء ويحل محلهم غيرهم فى المحافظة على الأمن ، ووزع هذا العدد على المديريات كافة ، وأرسل الى المديرين يستحثهم على سرعة تجنيد هذا العدد ويبين حاجة الدفاع الى ذلك [١] •

ولا شك فى أنه لو كان لدى مصر الوقت الكافى لجندت هذا العدد وأكثر منه ، ولكن الوقت لم يكن يتسع لتجنيد الخمسة والعشرين ألفا ولا غيرهم ، ويقول نينيه انه كان يمكن لعرابى بعد ثمانية أو عشرة أشهر حشد خمسين ألف مقاتل أو ستين ألفا، فقد كان يشرف على حركة التجنيد

---

(١) الوقائع المصرية عدد ١٣ أغسطس سنة ١٨٨٢

يعقوب سامى باشا وكيل وزارة الحربية وكان كفؤاً فى الادارة ولكن الوقت لم يتسع لهذا العمل [1] .

التطوع وجمع الأموال والاعانات

يقول عرابى فى مذكراته انه لما نشبت الحرب لم يكن فى خزينة الحكومة مال ما لأن السير كلفن المراقب المالى الانجليزى أخذ الأموال الموجودة فى خزانة المالية وأنزلها بالأسطول الانجليزى ، قبل اعلان الحرب بأيام ، وكذلك الأموال الموجودة بصندوق الدين حملها أعضاء القومسيون الى السفن الحربية بالاسكندرية [2] فأرسل عرابى الى المديرين يدعوهم الى جمع الأموال والاعانات من مديرياتهم للجيش ، وحرر من المجلس العرفى للمديريات بتحصيل الأموال من الأهالى بنسبة عشرة قروش عن كل فدان على أن تحسب الأموال لمن يدفعونها من ضرائب الأطيان التى تستحق عليهم فى المستقبل .

وتطوع الكثيرون فى الجيش جنودا مقاتلين يجودون بأرواحهم فى سبيل الدفاع عن الذمار ، وبدأت حركة التطوع فى القاهرة والأقاليم عقب ضرب الاسكندرية .

والحق أن الأهلين قد تطوعوا لامداد الجيش بكل ما يستطيعون من نفس ومال وغلال وعتاد ومئونة وميرة وخيول ومواش ، وجادوا بكل مافى مقدورهم معتقدين بحق ان هذا واجب تفرضه عليهم الوطنية والدين .

قال نينيه فى هذا الصدد : فى كل يوم كانت ترد الى معسكر الجيش فى كفر الدوار اعانات الأهلين من النقود والقمح والشعير والحبوب والسمن والخضر والفاكهة والخيول والمواشى ؛ وقد أبدى أعيان الوجه البحرى

(١) جون نينيه ـ عرابى باشا ص ٢٢٠ .

(٢) مذكرات عرابى المخطوطة ـ ص ٣٣٤ .

والوجه القبلى أريحية كبيرة فى التبرع للجيش وفى مقدمتهم أحمد بك (باشا) المنشاوى زعيم طنطا الوطنى الذى أنقذ حياة عدة من المسيحيين واليهود فى فتن ١٣ و ١٤ يوليه[١] ، وقد ظهر الأهلون بمظهر شريف يدل على تعلقهم بالدفاع عن الوطن ورد عادية المعتدين ، ولو قام الجيش بواجبه وأحسن رؤساؤه الاستعداد للحرب والقتال لتغير وجه التاريخ ولما استطاع الانجليز أن يقهروا قوة المقاومة فى البلاد .

وقد خص عرابى بالذكر موسى بك مزار فى مذكراته اذ تبرع بألف وثلاثمائة ثوب بفتة وثلاثين عجل بقر ، وتبرعت والدة الخديو اسماعيل بجميع خيول عرباتها ، واقتدى بها بقية أفراد العائلة الخديوية وحرم خيرى باشا رئيس الديوان الخديوى وحرم رياض باشا ، وكثير من الذوات والسيدات ، فضلا عن الأقمصة والأربطة اللازمة للجرحى ، قال ومن الأهالى من تبرع بنصف ما يمتلك من الغلال والمواشى ومنهم من خرج عن جميع ما يمتلكه ومن قدم أولاده للدفاع عن الوطن العزيز لعدم قدرته على القتال بنفسه [٢] .

دعاية الخديو لنفسه

وقد أوجس الخديو خيفة من هذه الاستعدادات وخشى ألا يقوى الانجليز على كسر العرابيين فيتحرج موقفه هو ، فأصدر مجلس الوزراء منشورا كرر فيه عصيان عرابى وخروجه على الخديو ، وسوغ عمل الانجليز ونوه بحسن مقاصدهم وختمه بنصح المصريين باجتناب العصيان [٣] .

واستعان الخديو أيضا ببعض المقربين اليه فى كتابة منشورات الى

(١) جون نينيه ـ عرابى باشا ص ٢١٦ .
(٢) مذكرات عرابى المخطوطة ـ ص ٣٣٥ .
(٣) مصر للمصريين ج ٥ ص ١٨٥ .

المصريين ومضمونها ذم أعمال عرابى وتحذيرهم تأييده ومناصرته ، وكان أبرزهم فى هذا الميدان الشيخ حمزه فتح الله ، فقد كتب عدة منشورات ملأها بالطعن فى العرابيين ، وحذا حذوه مصطفى صبحى باشا وأديب اسحق وقدرى بك أحد أعضاء الوفد العثمانى فنشروا المقالات والقصائد قدحا فى عرابى وأنصاره [1] .

خطب العرابيين ومنشوراتهم

واستخدم العرابيون من ناحيتهم الدعاية بطريق الخطب والمنشورات والمقالات والقصائد لحض المصريين على تأييد عرابى ومناصرته فى جهاده والتهوين من أمر الانجليز وحربهم [2] .

حضور الجنرال ولسلى

عهدت الحكومة البريطانية بقيادة جيش الحملة على مصر الى الجنرال السيرجارنت ولسلى Sir Garnet Wolseley أحد القواد الأرلنديين فى الجيش البريطانى فوصل الاسكندرية يوم ١٥ أغسطس سنة ١٨٨٢ .

لم يكن الجنرال ولسلى من القواد الذين اشتهروا بالكفاية العالية فى القيادة ، ولا ممن امتازوا فى معارك سابقة بالنبوغ فى الفنون الحربية ، بل كل ما عرف عنه انه اشترك من قبل فى حرب القرم وفى بعض الحملات الاستعمارية الانجليزية ، وكان لم يزل برتبة قائمقام جنرال حين تولى قيادة الحملة على مصر سنة ١٨٨٢ ، فلما انتهت بهزيمة العرابيين فى التل الكبير واحتلال العاصمة انهالت عليه ألقاب الشرف والتكريم ، فنال لقب لورد (فيكونت) ولسلى أوف كيرو (القاهرة) ورتبة جنرال وغير ذلك من علامات التقدير ، على أنه تولى فيما بعد ، سنة ١٨٨٤ ، قيادة الحملة على قوات

---

(١) مصر للمصريين ج ٥ ص ١٨٥ .
(٢) مصر للمصريين ج ٥ ص ١٩٤

المهدى فى دنقلة ، فانتهت باخفاقها ومقتل غردون باشا؛ وتولى سنة **١٩٠٣** قيادة الجيش الانجليزى فى حرب البوير بالترنسفال فباء بالهزيمة والخسران. وعدته حكومته مسئولا عن النكبة التى حلت بالجيش الانجليزى، فأنحته عن قيادته وعينت بدله الجنرال اللورد روبرتس ، من هذا البيان يتضح لك أن قيادة الجيش الانجليزى وذات الجيش الانجليزى الذى هاجم مصر سنة **١٨٨٢** لم يكونا كافيين للظفر بها واحتلالها ، لولا الانقسام الذى أضعف قوة الدفاع عنها ، فانسل الانجليز فى أرض معبدة ، ولم يلقوا المقاومة التى لقيها الجنرال (فريزر) الذى نزل الاسكندرية سنة **١٨٠٧** على رأس جيش بريطانى أراد احتلال مصر فباء بالخيبة والخسران [١] .

منشور الجنرال ولسلى

ولم يكد يستقر بالجنرال ولسلى المقام فى الاسكندرية حتى أذاع الاعلان الآتى فى المدينة :

بأمر الحضرة الخديوية

اعلان للمصريين

« يعلن الجنرال قائد الجيوش الانجليزية بأن مقاصد الدولة البريطانية فى ارسالها تجريدة عسكرية الى القطر المصرى ليست الا لتأييد سلطة الحضرة الخديوية ، وعساكرنا يحاربون فقط الحاملى السلاح ضد سموه ، فعموم الأهالى الذين فى سلم وسكينة تصير معاملتهم بكل تودد وانسانية ولا يحصل لهم أدنى ضرر بل يحترم دينهم وجوامعهم وعائلتهم ، والأشياء التى تلزم الجيش يصير دفع ثمنها ، وعليه ندعو الأهالى لتقديم ذلك ، وان الجنرال قائد الجيوش يسر جدا من زيارة مشايخ البلاد وخلافهم الذين

---

(١) راجع تفصيل ذلك فى كتابنا (عصر محمد على) ص ٤٠ وما بعدها



الجنرال ولسلى قائد جيش الحملة البريطانية فى مصر سنة ١٨٨٢

يودون المساعدة لردع العصيان الذى هو ضد الحضرة الخديوية الحاكم والوالى الشرعى على القطر المصرى المعين من لدن الذات الشاهانية » .

الاسكندرية فى ١٩ أغسطس سنة ١٨٨٢

الامضاء : جارنت ولسلى قومندان عموم الجيش الانجليزى بالقطر المصرى [1] .

تجدد القتال
بين الاسكندرية وكفر الدوار

بدأت الحركات الحربية بين الاسكندرية وكفر الدوار عقب احتلال الاسكندرية كما تقدم بيانه ، ثم تجددت عقب حضور الجنرال ولسلى .

(١) الوقائع المصرية عدد ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٢ والكتاب الأزرق عن مصر سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٨ وثيقه ٨ ص ٣

معركة ١٩ أغسطس سنة ١٨٨٢

ففى يوم السبت ١٩ أغسطس سنة ١٨٨٢ (٤ شوال سنة ١٢٩٩) تحركت قوة كبيرة من الانجليز جاء جانب منهم بالقطارات المسلحة من جهة القبارى وجانب آخر من جهة الرمل ومحطة السيوف وحجر النواتية، فلما وصلت القطارات الى مقدمة الجيش المصرى أطلق اليوزباشى أحمد افندى فضلى مدفعا فكان ذلك ايذانا ببدء القتال ، ودارت معركة شديدة بينهم وبين المصريين ، فصدهم المصريون عن التقدم بعد أن كبدوهم خسائر جمة ، ودام القتال ثلاث ساعات حتى غروب الشمس ، وكان يتولى قيادة الجيش المصرى فى هذه المعركة طلبه باشا عصمت قومندان فرقة كفر الدوار ومعه رضا باشا ومصطفى بك عبد الرحيم وعيد بك محمد واحمد بك عبد الغفار والقائمقام احمد بك عفت والقائمقام سليمان سامى داود وبدوى بك حكمدار المدفعية وانتهت المعركة بارتداد الانجليز الى الاسكندرية (١) .

مناوشات كفر الدوار

وفى أيام ٢٠ و ٢١ و ٢٢ أغسطس هاجم الانجليز مواقع الجيش المصرى فى كفر الدوار ، فدافع عنها المصريون خير دفاع ، وانجلت هذه المعارك عن ارتداد الجيش الانجليزى (٢) .

وتعتبر معارك الميدان الغربى فى جملتها فوزا للعرابيين لأن الانجليز ارتدوا عن خطوط الدفاع فى كفر الدوار .

منشور جديد من الخديو الى المصريين

وما فتىء الخديو يصدر المنشورات الى الأمة بتحذيرها من الانضمام

---

(١) عن الوقائع المصرية عدد ٢٠ اغسطس سنة ١٨٨٢

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٣ أغسطس سنة ١٨٨٢ ومصر للمصريين ج ٥ ص ٢١٠

الى عرابى ، فاصدر بعد وقائع كفر الدوار منشورا جديدا بهذا المعنى دافع فيه عن نيات الانجليز وعدهم نائبين عنه فى محاربة العصاة ، ودعا المصريين الى معاونتهم ومساعدتهم فى مهمتهم (١) .

وأصدر أمرا بتاريخ ٢٢ أغسطس الى ضباط وقواد وحدات الجيش المصرى باطاعة الجنرال ولسلى هذا فحواه :

« لما كان الغرض الوحيد من الأعمال العسكرية التى يقوم بها السير جارنت ولسلى هو استتباب الأمن فى مصر فنحن قد صرحنا له باتخاذ التدابير العسكرية التى يرى لزوما لاتخاذها ، فيجب عليكم حال وصول أمرنا هذا اليكم أن تبذلوا له المساعدات اللازمة وتطيعوا أوامره كما لو كانت صادرة منا ، فمن يخضع له كأنه خضع لنا شخصيا ، ومن خالفه يعد عاصيا لنا ويعامل معاملة العاصى ، وقد أصدرنا أمرنا هذا اليكم للعمل بمقتضاه (٢) » .

المعارك فى الميدان الشرقى

تقدم القول بأن عرابى أهمل الدفاع عن البلاد من ناحية الشرق ، فلما جاء الجنرال ولسلى الاسكندرية كان أول عمل حربى له هو تدبير الزحف على العاصمة من ناحية قناة السويس .

احجام عرابى عن سد القناة

ولو أن عرابى بادر عندما نشبت الحرب الى سد القناة لعجز الجنرال ولسلى عن الوصول بجيشه الى الاسماعيلية واتخاذها قاعدة للزحف ،

(١) مصر للمصريين ج ٥ ص ٢١٤ .
(٢) عن الصيغة الانجليزية الواردة فى الكتاب الازرق سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٧ ص ٤١ وثيقة ٨٩ . والصيغة العربية فى مذكرات احمد شفيق باشا الجزء الأول ص ١٨٧ .

ولكنه لم يفعل ، فكان احجامه وبالا على مصر ، وقد لعب المسيو فردينان دلسبس في هذه المسألة دور الخداع والتغرير لكى يفوت على العرابيين سد القناة .

فقد عقد عرابى مجلسا عسكريا فى أواخر يوليه للنظر فى أمر القناة ، فأجمع رأى المجلس على وجوب تعطيلها بحيث لا يستطيع الجيش الانجليزى اجتيازها والوصول الى الشاطىء الغربى منها ، وخاصة الاسماعيلية ، فلما علم بذلك المسيو دلسبس أرسل الى عرابى فى أن يمتنع عن قطع القناة ، وأكد له كذبا فى تلغرافه « أن الانجليز يستحيل أن يدخلوا القناة . يستحيل » ، فانخدع عرابى بهذا التلغراف رغم تحذير اخوانه اياه ونصحهم له ألا يصغى الى نصيحة دلسبس اذ ليس فى امكانه أن يمنع دخول الانجليز القناة أو يبر بوعده ، ولا هو صادق فى نصحه ، وانما كان غرضه صيانة القناة من التعطيل ولو ضحيت فى سبيل ذلك مصالح مصر وسلامتها ، وقد استمر على خداعه حتى وصلت البوارج الانجليزية الى بورسعيد لاحتلال القناة فأرسل الى عرابى تلغرافا آخر يقول فيه : « لا تعمل عملا ما لسد قناتى ، فانى هنا ، ولا تخش شيئا من هذه الناحية اذ لا ينزل جندى انجليزى واحد الا ويصحبه جندى فرنسي ، وأنا المسئول عن كل ذلك » ، وهنالك فقط شرع عرابى فى سد القناة ، ومع ذلك كان أمره فى هذا الصدد منطويا على التردد والابهام ، فقد قال فيه : « وما فعله الانجليز يبيح لنا سد الترعة الحلوة عن السويس واذا تهدد القنال زيادة على ذلك بأعمال حربية داخلة أبيح لنا ردمه وسده لتعدى الانجليز على حيادته فباتحاد سعادتكم مع سعادة رئيس عموم أركان حرب يجرى مافيه صالحنا » ، ولم يكد يصل هذا الأمر المبهم الى راشد باشا حسنى قومندان خط الشرق حتى كان الانجليز قد اقتحموا القناة ، وكان الحزم والحكمة يقتضيان بأن يبادر عرابى الى سد القناة قبل أن تبدأ حركات الانجليز العدائية من ناحية الشرق، لأن الانجليز الذين خرقوا حرمة المعاهدات الدولية ونقضوا عهودهم فى مؤتمر الاستانة منذ

ابتداء القتال بضربهم الاسكندرية ثم احتلالهم اياها لم يكن من المنتظر أن يحترموا حياد القناة فى قتالهم ، أما اعتماد عرابى على وعود دلسبس فى حماية القناة فأمر يدل على قصر النظر ، وقد كان من عيوب عرابى فى ساعة الخطر التردد والاحجام ، فكان خطأه فى مسألة القناة العامل الأكبر ان لم يكن العامل الوحيد لانتصار الانجليز فى معارك الميدان الشرقى واحتلالهم العاصمة ، ولو سد عرابى القناة قبل مرور السفن الانجليزية لما استطاع الانجليز بالزحف على مصر من طريق الاسماعيلية ولاضطروا الى العدول عن زحفهم من هذا الطريق فتجد البلاد الوقت الكافى لتنظيم قوة المقاومة ، وهكذا فاتت الفرصة وصارت قناة السويس طريق الزحف على مصر ، فاجتازته السفن الانجليزية مقلة الجنود والمعدات الحربية حتى وصلت آمنة الى الاسماعيلية واحتلتها ، وعندئذ فكر عرابى فى ردم القناة بعد أن ضاعت الفرصة اذ لم يعد ردمها فى حيز الامكان بعد أن احتلها الانجليز ، فعرابى يتحمل من هذه الناحية تبعة هائلة فى هزيمة الجيش المصرى ، وفى ذلك يقول صديقه وصديق العرابيين جون نينيه : « ان بساطة عرابى جعلته يرتكب أغلاطا كبيرة ظهرت عواقبها فيما بعد ، فبمقدار مابذل من الهمة فى الدفاع عن الاسكندرية وتحصين خطوط الدفاع فى كفر الدوار بحيث امتنعت على الانجليز ، قد أظهر منذ ابتداء القتال غفلة بالغة اذ استمع الى النصائح الكاذبة التى خدعه بها المسيو فردينان دلسبس حين زعم أن الانجليز لا يمكن أن يتعرضوا للعمل الفرنسى ، فامتنع عرابى عن سد القناة فى الوقت المناسب واستمسك برأيه رغم ما كانت تحتمه الخطط الفنية الحربية ورغم ما ارتآه زملاؤه وما ارتأيته أنا وكررته عشر مرات تارة بالقول القارس وطوراً بالكتابة فى وجوب سد القناة ، رغم كل ذلك أصر عرابى على رأيه ، فمهد للجنرال ولسلى نصراً من أسهل ماعرف فى تاريخ المعارك » [1] وكرر فى موضع آخر ما نصح به العرابيين بقوله لهم : «ان

(١) جون نينيه ـ عرابى باشا ص ١٠٥ .

قناة السويس هى خط الدفاع الوحيد الذى لكم فى هذه الناحية ، واذا لم تحتلوه فسيحتله العدو غداً ، ولن يجد صعوبة فى احتلاله لأن الانجليز لا يهمهم الشرائع ولا المعاهدات ولا يرعون الا مصالحهم ، واذا وصلوا الى الاسماعيلية فان ذلك يعد نهاية الحملة » .

وجون نينيه كان صديقا مخلصا لعرابى ، وقد لازمه منذ ابتداء القتال وقضى معه الشهر الأول من الحرب فى كفر الدوار وظل على اخلاصه له بعد الهزيمة ، فأقواله لها قيمتها وحجتها .

ومن عجب أن يصر عرابى على رأيه الخاطىء مع أنه كما يقول جون نينيه كان مقتنعا كل الاقتناع قبل نشوب الحرب بضرورة منع المرور من القناة وأنه قطع برأيه فى هذا الصدد اذ صرح للمستر كامرون مراسل جريدة الستاندرد بحضور المسيو نينيه قبل ضرب الاسكندرية بقوله : « اننا سنحترم القناة مادام العدو يحترم استقلال بلادنا ، ولكن اذا شبت الحرب فاننا عند أول طلقة مدفع سنهدم القناة مؤقتا ، وسأفعل ذلك آسفا لأنى عالم بأن القناة طريق تجارى محايد[1] » ، وقد كان هذا هو الوقت المناسب حقا لسد القناة ، فليت شعرى ما الذى جعله يعدل عن هذا الرأى الصواب ويمتنع عن سدها حتى احتلها الانجليز ؟

الرشوة والخيانة

لم يكتف الانجليز باحتلال القناة واتخاذ الاسماعيلية قاعدة لزحفهم ، بل استعانوا بسلطان باشا على رشوة البدو القاطنين غربى القناة بين الاسماعيلية ورأس الوادى ، والصالحية وما حواليها ، وكان سلطان باشا يرافق الجيش الانجليزى نائبا عن الخديو ليقدم له كل المساعدات تمكينا له من الزحف ، ومن وسائله الى ذلك اتصاله بمشايخ العربان فى هذه الجهات ، فاستمال أكثرهم بالمال والرشا والوعود ، واتخذ الانجليز منهم

(١) جون نينيه ــ عرابى باشا ص ١٠٥ .

مرشدين وأدلاء للزحف فى تلك المناطق الصحراوية التى لا يسهل على الجيش المغير أن يتعرف مسالكها وغوامضها دون الاستعانة بأمثـــال هؤلاء الأدلاء .

قال المستر بلنت فى هذا الصدد : « ان أشهر مشايخ العربان الذين استعان بهم سلطان باشا ورشاهم هو سعود الطحاوى فى الصالحية (وفى رواية الشيخ محمـد عبده أنه الحـاوى الطحاوى) ، ومحمد البقلى فى وادى الطميلات [1] » ، ومما يؤسف له أن بعض الضباطالمصريين الموالين للخديو رافقوا الجيش الانجليزى فى زحفهم من ناحية الشرق وساعدوه وأمدوه بالمعاونة والارشاد والتجسس [2] وأن الخديو ذاته أصدر أمراً فى ١٤ أغسطس سنة ١٨٨٢ بالترخيص للانجليز باحتـلال القناة . وهـذا فحواه :

« ليكن معلوما عند السـلطات الملـكية والعسكرية فى منطقـة قناة السويس أن أميرال الأسطول الانجليزى وقائد الجيوش البريطانية العام انما أتيـا الى مصر لاعادة الأمن والنظـام اليها ، ومن ثم قد سمحنا لهما باحتلال جميع الأمكنة التى يريان فى احتلالها ما يساعد على قمع العصيان، وعلى هذه السـلطات أن يبلغوا هـــذا الأمر الى كافة سكان منطقـة قناة السويس وبخاصة الى موظفى وعمال القناة البحرية ، ومن يخالف أمرنا هذا يعد خارجا على ارادتنا وينزل به أشد العقاب [3] » .

---

(١) بلنت ــ التاريخ السرى للاحتلال ص ٢٩٤ .

(٢) الكتاب الأزرق عن مصر سنة ١٨٨٢ (مجموعة ١٨ وثيقة رقم ١٩ ص ٤٢) برقية من السير ادوار مالت الى اللورد جرانفيل يخبره فيها أن الخديو باتفاقه مع الجنرال ولسلى عين الضباط الآتية أسماؤهم لمرافقتـه فى الميـدان وأنهم سـافروا لهذا الغرض من الاسكندرية الى الاسماعيلية يوم ٢٢ أغسطس وهم : الميرالاى زهراب بك . الميرالاى موريس بك (انجليزى) القائمقام تورنيزن (نمساوى) . القائمقام يوسف ضيا بك. القائمقام دولبير بك (بلجيكى) . اليوزباشى توفيق افندى .

(٣) الكتاب الأزرق عن مصر سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٨ وثيقة رقم ٣٩ .

وعين محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب نائبا عن الخديو لمرافقة الجنرال ولسلى فى زحفه على العاصمة [1] •

احتلال بورسعيد والاسماعيلية

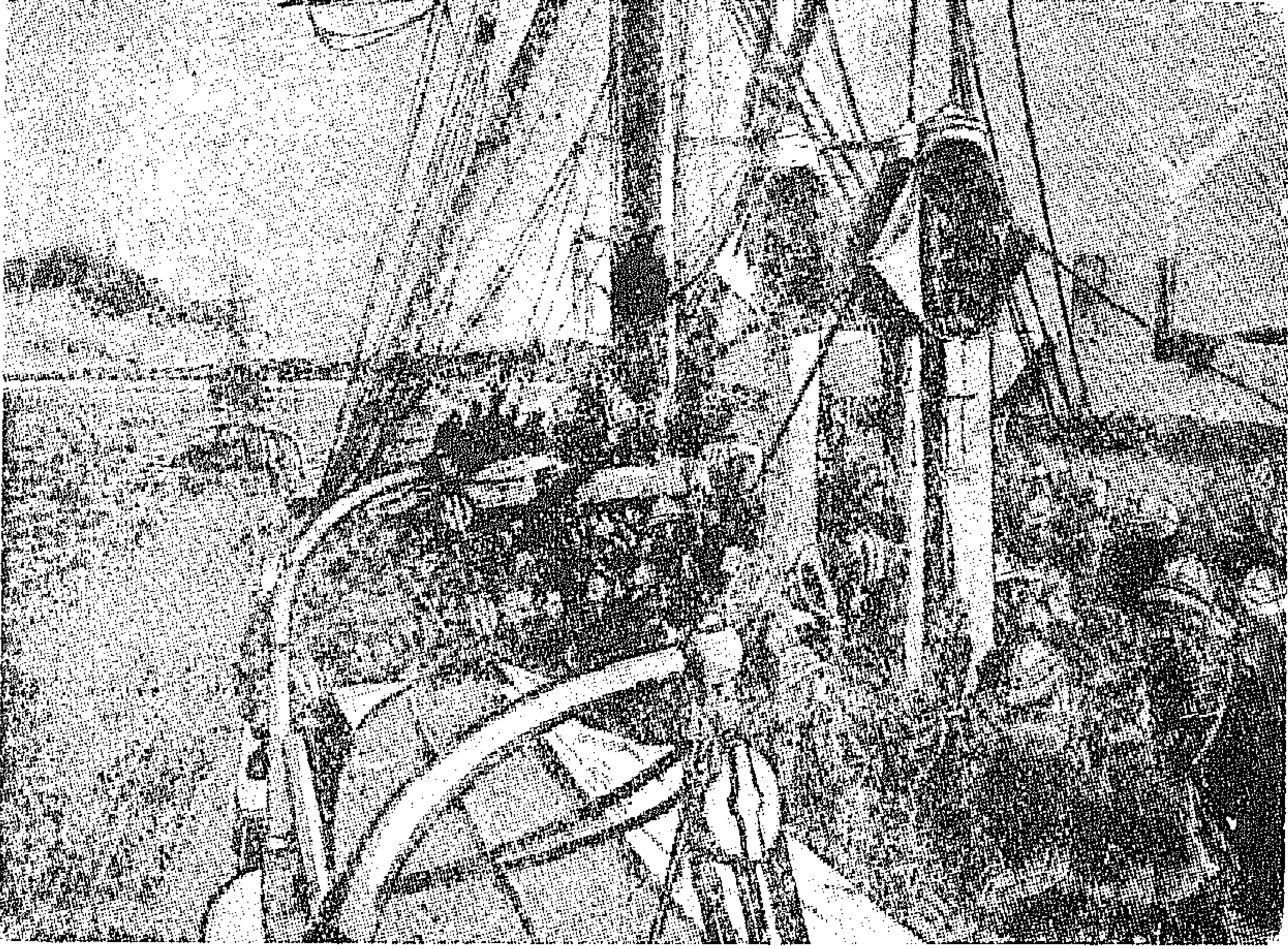
٢٠ أغسطس سنة ١٨٨٢

قلنا ان أول عمل حربى للجنرال ولسلى عند وصوله الىالاسكندرية هو تدبير الزحف على العاصمة من طريق قناة السويس ، ففى ١٦ أغسطس سنة ١٨٨٢ وضع بالاشتراك مع الأميرال سيمور الخطة الحربية لاحتلال القناة • وفى مساء ذلك اليوم أقلعت السفينة الحربية ايريس iris من الاسكندرية تقل الأميرال هوبكنس الى بورسعيد لابلاغ الكبتن فيتزورى بالاسماعيلية والأميرال هويت بالسويس تفاصيل هذه الخطة ، ومضمونها اخلاء القناة من السفن التجارية واحتلالها حربيا يوم ٢٠ أغسطس [2] ، ونفاذا لهذه الخطة أصدر الجنرال ولسلى فى مساء ١٨ أغسطس تعليماته الى قواد الفرق بالاستعداد لمغادرة الاسكندرية فى اليوم التالى ، ولكى يخادع العرابيين عن نيته تظاهر بأنه يريد مهاجمة أبو قير، ففى ظهر يوم ١٩ أغسطس أقلع الأسطول من الاسكندرية بقيادة الأميرال سيمور ، وكان مؤلفا من ثمانى مدرعات وثمانى عشرة باخرة من بواخر النقل تقل معظم الجيش الانجليزى بقيادة الجنرال ولسلى واتجه الى أبو قير ، فرسا قبالتها فى الساعة الرابعة بعد الظهر وبقى حتى الليل ، فلم يشك العرابيون فى أن خطة الانجليز هى مهاجمة أبو قير ، فأخذوا يستعدون للدفاع عنها ، ولكن لم يكد يرخى الظلام سدوله حتى استأنف الأسطول سيره قاصداً بورسعيد ، فوصلها صباح ٢٠ أغسطس ، وأخذت السفن الحربية تقتحم القناة ، ونزلت كتيبة من جنود الأسطول الى

---

(١) الكتاب الأزرق سنة ١٨٨٢ ـ المرجع السابق وثيقة رقم ٦٩ ص ٣٥ •

(٢) الكولونل سبتان ـ الحملات الانجليزية فى افريقية ص ٢٩١ •



اقتحام السفن الانجليزية قناة السويس ـ ٢٠ أغسطس سنة ١٨٨٢
عن مجلة الجرافيك عدد ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢

بورسعيد واحتلوا المدينة دون مقاومة من الحامية وكذلك احتل الانجليز القنطرة والاسماعيلية فى هذا اليوم ، ومنعت البوارج الانجليزية مرور البواخر التجارية فى القناة ، وقد منع الأميرال هويت من ناحية السويس دخول أية سفينة الى القناة ابتداء من **١٩** أغسطس ، ووضع فى مدخل القناة بارجة حربية تنفيذاً لهذا المنع ، وقد احتجت شركة القناة على خرق حرمة القناة[١] فذهب احتجاجها سدى ، وفى ٢٠ أغسطس احتل الأميرال هويت (شلوفة) شمالى السويس على القناة .

ضرب معسكر العرابيين فى نفيشه

وكانت طلائع العرابيين وعددهم نحو ألفين ترابط فى (نفيشه)

---

(١) الكتاب الازرق عن مصر سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٨ وثيقة رقم ٢٥ ص ١٢ ورقم ٢٨ ص ١٣ رقم ٣٣ ص ١٥ .

غربى الاسماعيلية وعلى بعد نحو ثلاثة كيلومترات منها (انظر الخريطة ص ٤٥٢) ، فأطلقت البوارج البريطانية قنابلها عليهم ، وكان هذا الضرب نذيراً بزحف الانجليز من هذه الناحية .

ووصل الجنرال ولسلى الى الاسماعيلية يوم ٢١ أغسطس لتدبير حركات القتال فى الميدان الشرقى ، وكان يصحبه الأميرال سيمور والأميرال هوبكنس ، ووصلت على أثره بقية البواخر المقلة للجيش البريطانى فنزلوا الاسماعيلية ، كما وصل المدد من الهند الى السويس ، وبذلك انكشفت الجبهة المصرية من ناحية القناة ، فى حين أنه لو سدت القناة فى بداية القتال لما استطاع الجنرال ولسلى أن يصل بجنوده الى الاسماعيلية ويتخذها قاعدة للزحف ولقضى عدة أشهر قبل أن يهاجم خطوط الدفاع فى الدلتا ، وفى يوم ٢٢ أغسطس وضع الانجليز أيديهم على سكة الحديد بين الاسماعيلية والسويس وعلى ترعة المياه العذبة بين المدينتين .

ولما تم للانجليز احتلال القناة رخصوا لشركة القناة بادارة أعمالها السابقة وعادت السفن التجارية تجتاز القناة ، ويتبين من ذلك أن اعتراض الشركة على خرق الانجليز حيدة القناة لم يكن سوى اعتراض شكلى كان الغرض منه منع العرابيين من سد القناة حتى لا يتعطل انتفاع الشركة منها .

وهكذا جعل الانجليز من القناة قاعدة حربية سهلت لهم مهمة الزحف على مصر ، ولولاها ما استطاعوا أن يصلوا الى الاسماعيلية بحراً وأن يزحفوا منها على العاصمة من طريق التل الكبير والزقازيق ، فوصول البوارج الانجليزية الى الاسماعيلية واتخاذهم اياها قاعدة زحفهم ما كان ليحدث لو لم تكن قناة السويس موجودة ، وكذلك كانت القناة شؤما على مصر فى جميع أدوارها .

احتلال نفيشه

٢٣ أغسطس سنة ١٨٨٢

احتل الانجليز نفيشة بعد احتلالهم الاسماعيلية ، ولهذا الاحتلال أهميته ، لأن نفيشه هي أول محطة غربي الاسماعيلية ومنها تتفرع ترعة الاسماعيلية الى فرعين أحدهما الذاهب الى بورسعيد والثاني الى السويس.

معركة المجفر ــ ٢٤ أغسطس سنة ١٨٨٢

وقد سد العرابيون ترعة الاسماعيلية في نقطة (المجفر) غربي الاسماعيلية ليمنعوا ورود المياه العذبة الى الجيش البريطاني، فهاجم الجنرال ولسلي (المجفر) يوم ٢٤ أغسطس واحتلها بجنوده .

واقعة المسخوطة وأسر محمود فهمي

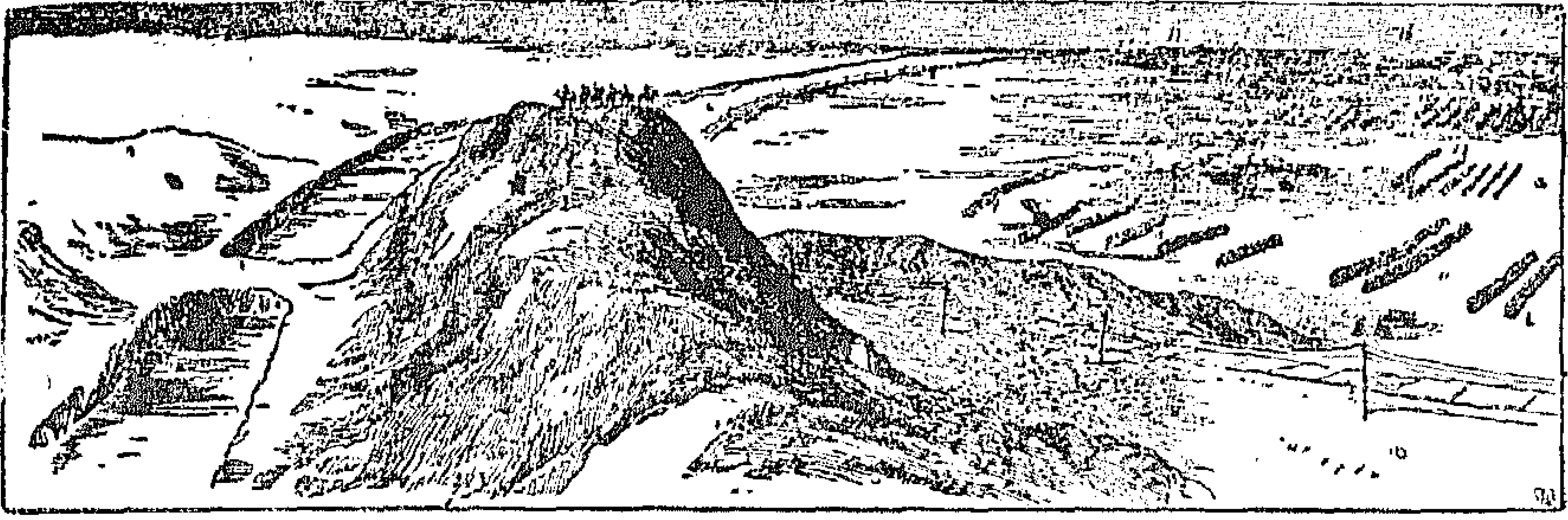
وتابع الانجليز زحفهم فاستولوا على المسخوطة يوم ٢٥ أغسطس بعد معركة عنيفة دارت بينهم وبين العرابيين ، وكان يقود الجيش المصري فيها الفريق راشد باشا حسني .

ووقع محمود باشا فهمي رئيس أركان حرب الجيش المصري أسيراً في يد الانجليز ، فكان أسره أكبر ضربة أصابت الدفاع الوطني .

استيلاء الانجليز على المحسمة والقصاصين

واستولى الانجليز على المحسمة يوم ٢٥ أغسطس ، وهي محطة تبعد عن نفيشه غربا باثنين وعشرين كيلومترا ، وصارت المسافة بينهم وبين التل الكبير لا تتجاوز أربعة وعشرين كيلومترا ، وقد استولوا في المحسمة على سبعة مدافع كروب وكمية كبيرة من البنادق وعلى قطار من الذخيرة.

وكان الاستيلاء على المحسمة عملا حربيا على جانب كبير من الخطر، لأنه الخطوة الأولى التي اتخذها الانجليز للوصول الى معسكر العرابيين



واقعة المسخوطة — ٢٥ أغسطس سنة ١٨٨٢
عن مجلة الجرافيك عدد ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢

فى التل الكبير ، ثم احتل الانجليز القصاصين يوم ٢٦ أغسطس دون مقاومة تذكر ، فصاروا على مسافة خمسة عشر كيلومترا من التل الكبير .

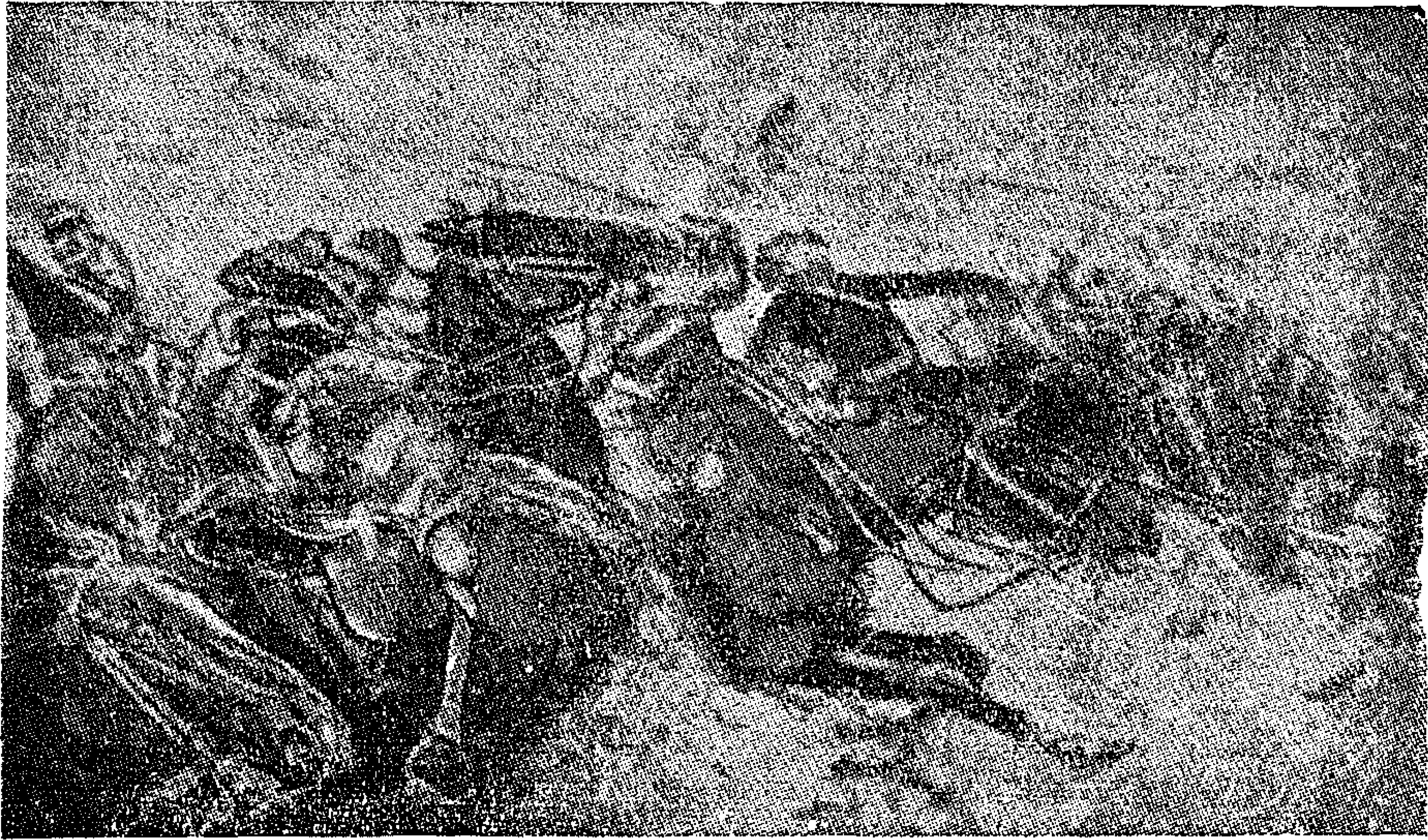
انتقال عرابى الى الميدان الشرقى

كان لأسر محمود باشا فهمى واحتلال المحسمة وانكشاف نية الانجليز فى الزحف على العاصمة من ناحية الشرق وقع شديد فى صفوف العرابيين ، فبادر عرابى الى الانتقال الى معسكر التل الكبير ، وسار بالقطار من كفر الدوار ومعه جماعة من الضباط وطائفة من الحرس ، وكان يصحبه عبد الله نديم خطيب الثورة العرابية ، فلما وصل القطار الى الزقازيق خف للقائه جمع حاشد من العمد والأعيان وأرباب الطرق والموظفين ، ونزل هنيهة بالمحطة ، وجلس بكشك هناك ، فاحتشد الناس للهتاف له وصاروا ينادون : « الله ينصرك يا عرابى يا مولانا يا عزيز . اهلك عسكر الانجليز . ياسيمور ياوش القملة ! من قال لك تعمل دى العملة » ، وبعد أن جلس هنيهة غادر الكشك وركب القطار وصار ينادى ويقول : « أنا لها أنا لها » ، وسار القطار الى التل الكبير بين هتاف المجتمعين وصياحهم ، ولما وصل الى التل الكبير أعد عرابى لنفسه بالمعسكر خيمة سعيد باشا والى مصر السابق وكانت من أفخم الخيام ، وأقام بها



استيلاء الانجليز على المحسمة ــ ٥ أغسطس سنة ١٨٨٢
عن مجلة الجرافيك عدد ٢٦ سبتمبر سنة ١٨٨٢

يحوطه الحرس والخدم ، وتشاور وأصحابه فيما يجب عمله ، وجاء على باشا فهمى من القاهرة يقود الألاى الأول من المشاة مدداً للجيش ، وضعوا خطة القتال التى استدعاها تبدل الموقف ، فاتفقوا على مهاجمة مواقع الانجليز فى القصاصين ، وأرسلوا الى طلبه باشا عصمت فى كفر الدوار لكى يرسل لهم المدد من الرجال والعتاد ، فجاءهم عيد بك محمد بألايه ، وأحمد بك عبد الغفار وعبد الرحمن بك حسن بألايات الفرسان وجاءهم من دمياط خضر بك خضر ومعه أورطتان من العساكر السودانية فاستعد الجيش المصرى لاتخاذ خطة الهجوم ، وكانت قوات الانجليز موزعة كالآتى : الجنرال جراهام فى القصاصين ، والجنرال دروى لو قائد الفرسان فى المحسمة ، والجنرال ويليس فى المسخوطة •



واقعة القصاصين الاولى ــ ٢٨ أغسطس سنة ١٨٨٢
عن مجلة الجرافيك عدد ١٦ سبتمبر سنة ١٨٨٢

واقعة القصاصين الأولى

هاجم المصريون مواقع الانجليز فى القصاصين يوم ٢٨ أغسطس سنة ١٨٨٢ بقيادة الفريق راشد باشا حسنى ، وكان هجوما شديدا ، فاستولوا على المواقع الأمامية للانجليز ، ولكن الفرسان البريطانيين بقيادة الجنرال درورى لو ما لبثوا أن كروا على المصريين فأجلوهم عن هذه المواقع ، وخسر الانجليز فى هذه الواقعة ٨ قتلى منهم ضابط و ٦١ جريحا منهم عشرة من الضباط[1] وامتد فيها القتال الى الليل[2] .

موقف تركيا
واعلان السلطان عصيان عرابى

قدمنا أن موقف تركيا منذ شبت الثورة العرابية كان منطويا على سوء النية والخطل فى الرأى ، فقد أرادت أن تتخذ من هذه الثورة فرصة

(١) الكولونل سبتلان : الحملات الانجليزية فى افريقية ص ٣٠٩ .
(٢) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣٥٨ .

لاسترداد امتيازات الاستقلال الذى نالته مصر ، فأخذت تغرى الفريقين المتخاصمين أحدهما بالآخر ، فتظاهر تارة بتأييد الخديو ، وطوراً بتأييد العرابيين ، لتكسب من وراء هذا الاغراء نفوذا وسلطانا ، ولكنها فى الواقع لم تكسب شيئا وانما استفادت انجلترا من هذه السياسة الخرقاء •

وزاد موقفها خطلا بامتناعها بادىء الأمر عن الاشتراك فى مؤتمر الاستانة الذى عقد فى عاصمتها ، وكان امتناعها مبنيا على سبب سخيف ، وهو أن ايفادها درويش باشا الى مصر سيحل المسألة المصرية ويغنى عن عقد مؤتمر بشأنها ، وقد تبين لك أن درويش باشا لم يكن لوجوده أى أثر ايجابى فى تطور الحوادث ، ولو أنها اشتركت فى المؤتمر ونفذت قراره بوجوب تدخلها وارسالها جيشا الى مصر لنجت البلاد من الاحتلال الانجليزى ومن الاحتلال التركى ، ولما أدركت خطأها اشتركت آخر الأمر فى المؤتمر كما تقدم بيانه (٤٢٢) ، ورضيت بارسال جيش عثمانى الى مصر ، ولكن بعد فوات الفرصة ، أى بعد أن ضربت انجلترا الاسكندرية وأرسلت قواتها البحرية والبرية واحتلت مصر •

وبينما كان الانجليز يتقدمون فى داخل البلاد كانت المفاوضات ما زالت مستمرة بين اللورد دفرين سفير انجلترا فى الاستانة والباب العالى للاتفاق على خطة ارسال الجيش العثمانى الى مصر ، وكانت انجلترا تقصد من هذه المفاوضات اطالة الوقت وتعطيل ارسال جيش من تركيا حتى تقمع هى الثورة بجيشها فلا يبقى محل لمجىء ذلك الجيش ، وقد تذرعت الى اطالة المفاوضات باشتراطها عدة شروط وهى :

(١) تحديد عدد الجيش العثمانى المزمع ارساله الى مصر بحيث لا يتجاوز خمسة أو ستة آلاف جندى (٢) منعه من دخول مصر بطريق البر أو النزول الى الاسكندرية (٣) عرض خططه الحربية على القيادة الانجليزية (٤) التعهد بسحب هذا الجيش حين جلاء الجيش الانجليزى عن مصر •

وقد رفضت الحكومة التركية هذه الشروط ، فكان ذلك سبباً فى تعطيل ارسال جيشها ، ولو رضيت بأى شرط تضعه انجلترا وبادرت بارسال جيشها لكان ذلك خيراً وأخف ضررا من احجامها عن انفاذه ، لأن مجرد وجود جيش تركى أو أى جيش آخر بجوار الجيش الانجليزى يحول دون استقرار الأخير فى البلاد ويؤدى لا محالة الى جلاء الجيشين معا كما حدث حين أرسلت كل من انجلترا وتركيا جيشاً لاجلاء الفرنسيين عن مصر سنة ١٨٠١ ، فان وجودهما معا أدى الى جلائهما عن البلاد فى ذلك الحين .

وقد أعلنت انجلترا على لسان اللورد دفرين أنها لا تقبل اشتراك الجيش العثمانى مع الجيش الانجليزى فى اخماد الثورة الا اذا وقع الباب العالى على الاتفاقية المتضمنة شروط هذ الاشتراك ، وفى غضون مهزلة المفاوضات التى جرت فى هذا الصدد طلب اللورد دفرين من سعيد باشا الصدر الأعظم أن يعلن السلطان عصيان عرابى ، وأن يقترن هذا الاعلان بالاتفاق على اشتراك الجيشين فى مصر ، وأخيرا وقع الطرفان على هذا الاتفاق فى ٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢ [١] ، وهو يقضى بارسال ثلاثة آلاف جندى عثمانى الى بورسعيد ، وفى الوقت نفسه أعلن السلطان عصيان عرابى فى منشور طويل نشرته صحف الأستانة يوم ٦ سبتمبر[٢] .

لم تكن انجلترا تقصد بهذا الاتفاق احترامه وتنفيذه ، فانها عجلت باخماد الثورة قبل أن تتحرك تركيا الى ارسال جيشها ، بل كان غرضها اذاعة اعلان السلطان عصيان عرابى أثناء زحفها ، لتتخذ منه وسيلة لاضعاف قوة الجيش المصرى وايقاع الفرقة والانحلال فى صفوفه ، وصرف القلوب عن تأييد عرابى فى القتال ، ولو ترك السلطان وشأنه لما فكر فى اصدار هذا الاعلان لأنه فى خاصة نفسه لم يكن يعطف على الخديو توفيق ولا كان يميل الى تثبيت سلطته ، ولكن السياسة الانجليزية

(١) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ ـ ١٨٨٣ وثيقة رقم ٥٦ .
(٢) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ ـ ١٨٨٣ وثيقة رقم ٥٦ .

ألحت وتهددت واستخدمت كل الوسائط ومنها الرشوة لدى رجال المابين حتى أصدر السلطان اعلانه المشئوم •

ولما هزم عرابى فى موقعة التل الكبير بادر اللورد دفرين الى ابلاغ الباب العالى أنه بهزيمة العرابيين لم يعد ثمة موجب لارسال جيش عثمانى لأن الجيش الانجليزى قد انتهى من مهمة اخماد الثورة •

فاعلان عصيان عرابى والحرب قائمة هو تدبير منطو على المكر والخبث ، وضعته انجلترا لاضعاف قوة المقاومة فى مصر ، وتمكين جيشها من احتلال البلاد وهى التى طلبت من السلطان ذلك الاعلان كما تقدم بيانه •

وقد ابتهج به الخديو وعهد الى سلطان باشا توزيع نسخ من جريدة (الجوائب) [1] التى نشرته ، والاتصال بضباط الجيش المصرى لاطلاعهم عليه ، ووزع عليهم منشورات بهذا المعنى ، وتنقل سلطان باشا فى البلاد لدعوة العمد والأعيان الى مساعدة الانجليز ، ولا جرم أحدثت المنشورات تأثيرا كبيراً فى حالة الضباط المعنوية ، وفى ذلك يقول عرابى انه رأى تأثيرها باديا فيهم ، فأفهمهم أنها دسيسة انجليزية تمكنوا من انفاذها بواسطة الرشوة ، ولكن نصائحه لم تؤثر فى أحمد بك عبد الغفار قومندان الفرسان وعبد الرحمن بك حسن حكمدار الألاى الثانى وعلى بك يوسف ميرالاى الألاى الثالث من المشاة «وأسروا الغدر والخيانة» [2]

واقعة القصاصين الثانية

٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢

فى صبيحة يوم السبت ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ وقعت معركة كبيرة بين المصريين والانجليز ، تعد أكبر وقائع الحرب العرابية ، هجم فيها

(١) هى جريدة كانت تصدر بالاستانة باللغة العربية لصاحبها أحمد فارس الشدياق .

(٢) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣٩٠ . وقد نفينا عن أحمد بك عبد الغفار تهمة الخيانة كما سيجىء بيانه .



واقعة القصاصين الثانية ـ ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢

(عن مجلة الجرافيك عدد ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٨٢)

المصريون بقيادة الفريق راشد باشا حسنى (المعروف بأبى شنب فضة) على مواقع الانجليز فى القصاصين يريدون استردادها للمرة الثانية ، واحتدم القتال نحو ثلاث ساعات ولكن المعركة انتهت بتراجع المصريين بعد أن كادوا يوقعون بالجيش الانجليزى .

ذكر عرابى عن هذه الواقعة فى مذكراته أنه فى اليوم السابق لوقوعها عقد مجلسا بمعسكر الجيش فى التل الكبير حضره كبار القواد كراشد باشا حسنى وعلى باشا فهمى ومحمود سامى باشا البارودى وغيرهم لوضع خطة القتال ، فتقرر فى هذا المجلس الهجوم على مواقع الانجليز فى القصاصين حيث حشدوا فيها معظم قواتهم ، وكان عددهم يبلغ نحو ثلاثين ألف جندى ، ومن قوادهم الدوق أوف كنوت ثالث أنجال الملكة فيكتوريا ، واستقر رأى عرابى وصحبه على أن يكون الهجوم بشكل

نصف دائرة تحيط بالعدو بجناحيها ، وأن يكون محمد أفندى الزملاوى بأورطته فى الجانب الأيمن لترعة الاسماعيلية ومعه أورطة من الفرسان ومدفعان وجمع من العربان ، وفى الجانب الأيسر للترعة الألاى الأول من المشاة بقيادة أحمد بك فرج وخلفه ستة مدافع ، وفى القلب ألاى عيد بك محمد تتقدمه بطاريتان (من ١٢ مدفعا) من مدافع كروب وخلفه بطارية من ستة مدافع ، وهؤلاء جميعا بقيادة اللواء على باشا فهمى ، والطوبجية بقيادة حسن بك رأفت ، وأن يكون بالجناح الأيسر الميرالاى على بك يوسف خنفس (الخائن) بألايه وخضر بك خضر ومعه أورطتان من الجنود السودانية وبطارية من ستة مدافع وست أورط من الفرسان بقيادة الميرالاى أحمد بك عبد الغفار ، والقائد العام لهذا الجيش هو الفريق راشد باشا حسنى ، وتقرر أيضا أن يتحرك محمود باشا سامى البارودى بجيشه من الصالحية ليلا فيصل الى خط القتال عند مطلع الفجر للاحداق بميمنة العدو ، قال عرابى وقد عمل بهذا الترتيب رسم سلمت منه نسخة لكل أمير من القواد ، وفى الثلث الأخير من ليلة ٩ سبتمبر (٢٥ شوال سنة ١٢٩٩) قام الجيش على هذا الترتيب ، فلما وصل قريبا من العدو أخذ كل مكانه على خط النار ، ولكن العدو كان عالما بما استقر عليه الرأى اذ أطلعهم عليه الميرالاى على بك يوسف خنفس (الخائن) ، فبادر الجيش المصرى باطلاق المدافع ، واشتبك القتال بين الجيشين ، أما جيش الصالحية بقيادة البارودى فانه تأخر عن الميعاد المحدد له ، ولما قرب من مكان الواقعة كان العدو متأهبا لقتاله ، فأطلق عليه مدافعه قبل أن يصل الى مكانه ، فتشتت وولى الأدبار ، فمنهم من عاد الى الصالحية ومنهم من ذهب الى معسكر رأس الوادى ، وأما راشد باشا حسنى وعلى باشا فهمى ومن معهما من الجيش فقد ثبتوا ثبات الأبطال حتى آخر النهار ، « وجرح راشد باشا حسنى برصاصة فى قدمه ، وجرح على باشا فهمى فى ساقه ، وخسر كل من الجيشين خسارة كبرى من ضرب المدافع والبنادق التى كانت مقذوفاتها

كالمطر فى الميدان ، وكانت هـذه الواقعة أشد حـرب انتشبت بيننا وبين الانجليز اذ كانت قوة الجيشين عظيمة وثباتهم نادر المثيل[1] » .

ويقول جون نينيه عن هذه الواقعة ان اصابة القائدين الباسلين راشد باشا حسنى وعلى باشا فهمى فيهـا كانت خسارة كبرى منى بهـا الجيش المصرى لا تقل فى فداحتها عن أسر محمود باشا فهمى .

ويقول المستر بلنت نقـلا عن رواية المصريين له عن المعـركة ان الانجليز فوجئوا بهجوم الجيش المصرى ، وكاد الدوق أوف كنوت يقع أسيراً ، ولكن حدث نقص فى تنفيذ خطة الهجوم ، وذلك أنه كان على محمود باشا سامى البارودى أن يتحرك من الصالحية فى ألفى مقاتل ليلا ويهاجم فى الصباح ميمنة الانجليز ، ولكنه ضل الطريق ، ويقال ان رجال سعود الطحاوى أضلوه عمـداً ، فلم يصل فى الميعـاد ولم يشترك فى المعركة ، وثمة نقص آخر ذكره المستر بلنت وهو أن عرابى كان واجبا عليه أن يشترك فى هذه المعركة ولو فى مؤخرة الجيش ان لم يكن فى المقدمة ، ولكنه جمـد فى التل الكبير ، ولم تظهـر فى الميدان جميع قوة الجيش التى كان يجب استـخدامها ، وكان من عـوامل الهـزيمة خيانة الضابط على بك يوسف خنفس ، وفى ذلك يقول عرابى فى رسالته الى المستر بلنت ان على يوسف هـذا خانهم وأفشى التـدبير الذى وضعوه للمعركة قبل وقوعها وأفضى به الى الجنرال ولسلى وسلمه الرسـم الذى وضـع لها ، وأن سلطان باشا قد أفسد عليهم على يوسف بالرشوة ، وأنه علم بهذه الخيانة بعد هزيمة التل الكبير[2] .

---

(١) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣٩٧ .
(٢) بلنت ــ التاريخ السرى للاحتلال ص ٣٠٠ و ٣٥٢ .

الموقف الحربى بعد واقعة القصاصين

كانت هـــزيمة الجيش المصرى فى واقعة القصاصين الثـانية ضربة شديدة كشــفت الموقف الحــربى ودلت على ضعف الجبهــة المصرية أمام الهجوم الانجليزى ، وقد ظهر الاضطراب على زعماء العرابيين وبخاصة عرابى ومحمود سامى البارودى ، وبدأ اليأس يتسرب الى قلوبهم ، وأدرك عرابى بعد فوات الفرصة أنه لو سد قناة السويس عند ابتداء الحــركات العدائية لما بلغ الانجليز الاسماعيلية بهذه السرعة ، وما تقدموا فى داخل البلاد بهــذه السهولة ، فأخذ يعالج الموقف فى كثير من التردد واليأس ، وبدأ بعد واقعة القصاصين فى ارسال الجرحى الى العاصمة اذ أقلتهم القطر المخصوصة الى العباسية ، ومنهم القائدان الباسلان راشد باشا حسنى وعلى باشا فهمى ، واستدعى على باشا الروبى قومندان موقع مريوط ليتولى قيادة جيش رأس الوادى ، فحضر عصر يوم الثلاثاء ١٢ سبتمبر سنة ١٨٨٢ (٢٨ شوال سنة ١٢٩٩) ، وأخذ يتفقد مواقع الجيش فى التل الكبير الذى أصبح بعد واقعة القصاصين هدف الانجليز فى هجومهم •

معركة التل الكبير

١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢

تقع شرقى محطة التل الكبير على الضفة اليسرى لترعة الاسماعيلية هضبة تعلو الســـكة الحديد بثلاثين مترا ، وتمتد بانحـــدار خفيف نحو (الصالحية) ونحو (القصاصين) •

وكانت خطوط الدفاع المصرية فى (التل الكبير) تبتدىء من السكة الحديد ، وتمتد بطول ستة كيلومترات متجهة من الجنوب الى الشمال ، ويحمى معاقل الجند خنادق جافة عرضها من مترين الى ثلاثة وعمقها متر أو متران ، ووراء الخطوط الأمامية خطوط أخرى تمتد الى معسكر التل

الكبير الواقع على السكة الحديد ، ولم يكن عرابى قد أتم خطوط الدفاع قبل نشوب المعركة ، ولم تكن هى فى ذاتها محكمة الوضع ، لأنها أقيمت على عجل ، وليس بها العدد الكافى من الجند لصد هجمات الأعداء •

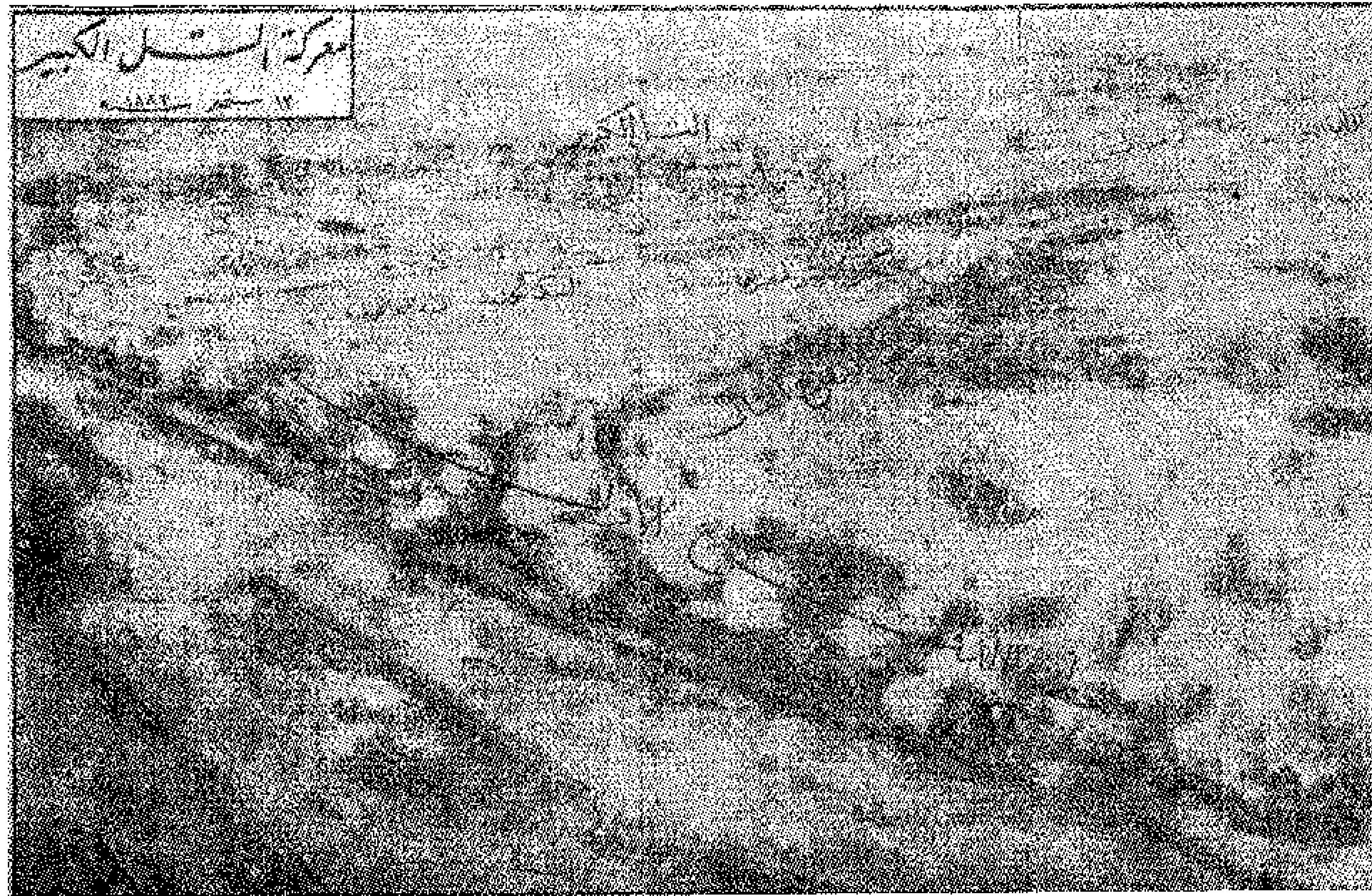
وكان الجيش المصرى فى التـــل الكبير كما قدره الجنرال ولسلى مؤلفا من ٢٤ طابورا وثلاثة ألايات من الفرسان وستة آلاف من البــدو ، وكان عرابى يشرف على حركات القتال ، ولكنه لم يتول القيادة الفعليــة التى عهد بها الى على باشا الروبى ، وبلغت مدافع هذا الجيش من ٦٠ الى ٧٠ مدفعا •

ويقول المستر بلنت ان جيش عرابى بالتل الكبير لم يكن يزيد عن عشرة آلاف أو اثنى عشر ألف جندى ، والباقون كانوا من المجنـــدين الأحداث الذين لم يسبق لهم اطلاق بندقية واحدة ، أضف الى ذلك أن خيرة الجنود لم يكونوا بالتل الكبير بل كانوا فى كفر الدوار بقيادة طلبة باشا عصمت أو فى دمياط بقيادة عبد العال باشا حلمى،وهؤلاء لم يشتركوا قط فى المعركة،وكان من حسن التدبير أن يستدعى عرابى على الأقل الألاى المرابط فى دمياط لأنه كان يحتوى على خيرة الجند المدربين ، ولـكنه لم يفعل ، ولم يأت من هذا الألاى سوى أورطتين مع مسيس الحاجة اليه ، وعهد عرابى بالقيادة فى معركة التل الكبير الى على باشا الروبى ، ولم يكن على حظ ما من الكفاية الحربية ، أضف الى ذلك أنه كان الى ما قبل المعركة قائدا لفرقة مريوط ، واستدعاه عرابى الى التل الكبير بعد اصابة راشـــد باشا حسنى فى القصاصين ، فحضر قبل الواقعة بيوم واحـــد ، وهو وقت لا يكفى لتعرف مواقع القتال فى تلك الناحية ووضع الخطط الصـــالحة للدفاع •

هجوم الميمنة البريطانية

آلاى الفرسان
بقيادة الجنرال دروري لو

الاى الجنرال جراهام



هجوم الميسرة البريطانية

فرقة الجنرال مكفرس
كتيبة من الخيالة الهنود
والمدفعية الراكبة

الاى الجنرال اشبورنام

الجنرال ولسلى
واركان حربه

المدفعية البريطانية (٤٢ مدفعا)

الاى الحرس الانجليزى

شمال　　البحارة الانجليز　　الدوق اوف كنوت واركان حربه

خريطة معركة التل الكبير

وتجد فيها موقع التل الكبير ، فقنطرة التل الكبير ، فترعة الاسماعيلية ، فالسكة الحديد ، فمعسكر الجيش المصرى وفيه خيمة عرابى ، فخط الدفاع الثانى ، يليه خط الدفاع الأول ، فهجوم الجيش البريطانى من الميمنة ومن الميسرة

(وقد اقتبسنا هذه الخريطة عن مجلة الجرافيت الانجليزية عدد ٢٨ اكتوبر سنة ١٨٨٢)

وزحف الجنرال ولسلى على التل الكبير فى أحد عشر ألفا من المشاة و ٢٠٠٠ من الفرسان ومعه ستون مدفعا [١] ، وكان الهجوم من الناحية الشمالية للتل الكبير ، اذ كانت أصلح للزحف من الجهة الجنوبية المكونة من أراض زراعية تخترقها الترع والأقنية وتعيق سير الجنود ، واعتزم الزحف ليلا لكى يوفر على جنوده عناء المسير فى شمس النهار المحرقة وسط رمال الصحراء وفى أرض مكشوفة ، وقد رجح عنده الزحف فى الظلام ما لاحظه حين كان يستطلع مواقع المصريين فى التل الكبير أنهم لا يضعون الطلائع أمام الاستحكامات الا من الساعة الخامسة صباحا ،وهذا نقص كبير فى الدفاع ، فأراح ولسلى جيشه يوم ١٢ سبتمبر ، وفى مساء هذا اليوم تأهب للزحف ، ولما جن الليل بدأ الجيش الانجليزى يتحرك من القصاصين فى منتصف الساعة الثانية صباحا ، وكان الظلام حالكا .
وأصدر الجنرال ولسلى تعليماته بأن تطفأ كل الأنوار أثناء السير ، حتى لا يشعر العرابيون بزحفه ، وكان يتقدم الجيش البريطانى بعض ضباط الأسطول الذين لهم دراية بالاسترشاد بالنجوم لمعرفة خط السير فى الصحراء ، ولكن هؤلاء لم يكن فى استطاعتهم الاهتداء الى مسالك الصحراء بل كان المرشدون الحقيقيون لفيفا من ضباط أركان حرب المصريين من حزب الخديو ، وأمامهم عربان الهنادى ممن اشترى الانجليز ذممهم واتخذوهم عيونا لهم وجواسيس ، ومن العجب أن يقطع الجيش الانجليزى المسافة بين القصاصين والتل الكبير وهى تبلغ نحو خمسة عشر كيلو مترا دون أن تصادفهم طلائع المصريين ، ولو كان الدفاع محكما لما فات عرابى أن يجعل لجيشه طلائع على مسافات بعيدة ينبئونه بحركات الجيش الانجليزى ، واستمر الانجليز فى زحفهم حتى مطلع الفجر ، وعندئذ

---

(١) احصاء الجنرال ولسلى فى تلغرافه الى وزارة الحربية البريطانية عن الواقعة .

صارت كتائبهم الأولى على مسافة ١٥٠ ياردة من طلائع التل الكبير ، وقد فوجىء المصريون بالهجوم اذ كانوا نائمين بعد أن سهروا فى سماع ذكر أرباب الطرق ، فاستيقظوا على صوت البنادق ، ولم يكد هؤلاء يضربون نفير الحذر حتى أمر الجنرال ولسلى جنوده بالهجوم ، فابتدأ فى الساعة الرابعة والدقيقة الخامسة والأربعين صباحا ، وكان على شكل نصف دائرة أحاطت بمعسكر العرابيين كما تراه على الخريطة (مقابل ص ٤٨٩) ، فاقتحمت الجنود الانجليزية الاستحكامات الأمامية ، وأطلق رماتها القنابل والبنادق عليهم ، وقتل منهم فى هذه الهجمة نحو مائتين قبل أن يصلوا الى الخنادق ، ولكن الهجوم كان فجائيا وشديدا ، فاستولى الانجليز على الاستحكامات الأمامية ، وبعد هنيهة هجموا على خط الاستحكامات الثانى ، واتجهت فرقة منهم تجوس خلال الاستحكمات ففتكت بنادقهم بالمصريين فتكا ذريعا ، وهجم فرسان الجيش البريطانى بقيادة الجنرال درورى لو على ميسرة العرابيين متجهة صوب محطة التل الكبير ، فأحدقوا بها ، وأخذ المصريون على غرة فى الميمنة والميسرة ، وصمد للدفاع الآلاى من السودانيين بقيادة الميرالاى محمد بك عبيد ،وظلوا يدافعون الانجليز حتى استشهد معظمهم وقتل قائدهم البطل محمد عبيد ، واستبسل أيضا فى القتال آلاى من البيادة بقيادة أحمد بك فرج ، وآلاى عبد القادر بك عبد الصمد ، وكذلك أبلى اليوزباشى حسن أفندى رضوان (الفريق حسن باشا رضوان فيما بعد) بلاء حسنا فى الواقعة اذ كان قومندانا للطوبجية فلما فوجىء المصريون بهجوم الجيش الانجليزى اختل نظامهم ، لكن اليوزباشى حسن رضوان صمد للمهاجمين وأخذت مدافعه تصلى الانجليز نارا حامية وكبدتهم خسائر جسيمة ، وجرح هو فى تلك الواقعة ، وقد أعجب الجنرال ولسلى ببسالته وترك له سيفه احتراما له ، ولم يزد عدد الجنود الذين اشتركوا فى المعركة عن ثلاثة آلاف ، أما الباقون فقد تولاهم الذعر فألقوا أسلحتهم ولاذوا بالفرار ، ولم تدم المعركة أكثر من عشرين دقيقة لم تزد خسائر الانجليز فيها عن ٥٧ قتيلا منهم ٩

ضباط و ٤٨ صف ضابط وجندى ، و ٤٠٢ جريحا منهم ٢٧ من الضباط، أما خسـائر المصريين فقد تراوحت بين ١٥٠٠ و ٢٠٠٠ قتيل ، ويقول المستر بلنت [١] « انه سمع من خادم عرابى الذى لازمه فى المعـركة أن عدد قتلى المصريين كان كبيرا وأنهم بلغوا عشرة آلاف قتيل وجريح لأن الانجليز لم يستعملوا هوادة فى القتل ، وقال انه لا يضمن صحة هـذه الأرقام ، ولكنه شاهد أكواما من عظام القتلى فى التل الكبير وهى شـهادة ناطقة بما جرى فى المعركة » ، وغنم الانجليز مدافع المصريين واستولوا على جميع مهمات الجيش وذخائره ومؤونته [٢] .

رواية عرابى عن معركة التل الكبير

كتب عرابى عن معركة التل الكبير ما يأتى :

« طلبت على باشا الروبى قومندان مريوط ليتولى قيادة جيش رأس الوادى فحضر فى عصر يوم الثلاثاء الموافق ٢٨ شوال سنة ١٢٩٩ — ١٢ سبتمبر سنة ١٨٨٢ وتوجه توا الى المقدمة ، فأمر بانتقال ألايى على بك يوسف (خنفس) وعبد القادر بك عبد الصمد من الجناح الأيسر الذى كان مائلا الى الوراء على شكل زاوية منفرجة ليحمى العسكر من هجوم العدو ، ووضعهما على استقامة الخط المستحكم الممتد من الترعة الحلوة الى الجهة الشرقية ، وأمرهما باتخاذ دزوة خفيفة من التراب فى أثناء الليل ، فعمل عبد القادر بك عبد الصمد خط استحكام خفيف بعساكره حيث كان فى نهاية الجناح الأيسر ، وأما على بك يوسف فانه جمع عساكر ألايه فى هيئة القوس ولم يجر عمـل شىء يقيهم مقذوفات العدو اذا هجم على الجيش ، وتقدم أحمد بك عبد الغفار وعبد الرحمن بك حسن بعساكر السوارى (الفرسان) الى الأمام على بعد ألفى متر ليمنعوا تقدم العدو

---

(١) فى كتابه التاريخ السرى للاحتلال ص ٣٠٦ .

(٢) الكتاب الأزرق سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٨ وثيقة ٨ رقم ١٢٩ .

اذا اراد الهجوم على معسكرنا ، ولكن وامصيبتاه خاب الأمل فيهما ، وفى يوم الأربعاء ٢٩ شوال سنة ١٢٩٩ — ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢ كنت فى صلاة الفجر اذ سمعت ضرب المدافع والبنادق بشدة ، فخرجت ونظرت فوجدت ضرب النار على طول خط الاستحكام ، ورأيت بطارية طوبجية سوارى على مرتفع من الأرض تبعد عن الخيمة التى كنت فيها بنحو ستمائة متر صبت مقذوفاتها على مركزنا العمومى ، وكان مركزنا المذكور خلف الاستحكامات بأربعة آلاف متر ، ولم يكن هناك الا الأهالى المتطوعون مع الشيخ محمد عبد الجواد وأخيه الشيخ أحمد عبد الجواد [1] وجابر بك من بندربا بمديرية بنى سويف ، وكانوا نحو ألفى نفر ، فدعوناهم للهجوم معنا على تلك البطارية فامتنعوا ، ودهشوا ، فذكرناهم بحماية الدين والعرض والشرف والوطن ، ولم يجد ذلك نفعا بل تفرقوا فرارا ، فجاء ضابط من طرف على باشا الروبى القومندان الجديد يخبرنى باتخاذ مركز آخر ، ثم نظرت فوجدت الميدان مزدحما بالخيل والجمال والعساكر متشتتين ومولين ظهورهم للعدو ، فذهبت الى القنطرة التى على الترعة هناك لأمنع العساكر عن الفرار ، وصرت أناديهم وأحرضهم على الرجوع والثبات والصبر على قتال العدو وأذكرهم بالشرف الاسلامى والعرض والوطن ، فما كان من سميع ولا بصير ، فألقوا بأنفسهم فى الترعة وسبحوا الى البر الغربى ، فذهبت الى بلبيس لجمع المنهزمين هناك واتخاذ مركز آخر لمنع العدو من الوصول الى القاهرة ، وكان معى أخى السيد صالح عرابى وخادمى محمد ابراهيم وجاويش بروجى يدعى عطية محمد فقط ، وكانت مقذوفات الطوبجية السوارى تتساقط علينا من كل جهة حتى تركنا حدود التل الكبير ، فلما وصلت الى بلبيس وجدت على باشا الروبى سبقنى اليها ، فسألته عما دهاهم فلم يزد على قوله انه خذلان ،

---

(١) هما الاخوان الشيخ محمد عبد الجواد القاياتى والشيخ أحمد عبد الجواد القاياتى من علماء الأزهر وكانا من أنصار الثورة ومن الداعين الى تطوع المصريين الى قتال الانجليز ، وكانا موضع احترام زعماء الثورة ، وأحدهما وهو الشيخ محمد عبد الجواد والد الأستاذ الأديب السيد حسن القاياتى .

وكان على أثرنا فرقة من خيالة العدو فهجموا علينا ، فأرخينا للخيل أعنتها حتى وصلنا محطة انشـــاص ، فوجدنا هناك قطارا فركبناه ، وذهبنا الى القاهرة لاتخاذ الوسائل اللازمة لحفظها من الأعداء قبل وصولهم اليها ، وأسباب هذا الخذلان هو أنه فى خلال تلك الأيام كانت الرسائل تبعث من قبل الخديو الى كبراء الضـباط بالوعد والوعيد معلنة لهم أن الجيش الانجليزى لم يحضر الى مصر الا بأمر من السلطان خدمة للخديو وتأيدا لسلطته ، وكانت توزع تلك الرسائل بواســطة محمد باشا أبى سلطان رئيس مجلس النواب ومن معه الذين هم مع الانجليز فى الاسـماعيلية بأمر الخديو وبواسطة الجواسيس من (المصريين) كأحمد عبد الغفار عمدة تلا والســيد الفقى العضوين فى مجلس النواب عن مديرية المنوفية ، وأثروا على قلوب على بك يوســف قومندان الألاى الثالث وأحمد بك عبد الغفار قومندان السوارى لشدة ضغط ابن عمه عليه [1] وعبد الرحمن بك حسن حكمدار ألاى الســوارى الثانى وحسن بك رأفت قومندان الطوبجية ، واستمر ذلك الى أن كانت ليلة الأربعاء ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢ أشاع على بك يوسف أنه علم من الجواسيس أن الانجليز لا يخرجون فى هذه الليلة من مراكزهم ، ولذلك لم يفعل ما أمره به على باشا الروبى من عمل خط استحكام من التراب ، وجمع عساكر فى نقطة واحدة فى شــكل قوس ، وكانت العساكر الانجليزية قد سارت من أول الليل وفى مقدمتها بعض ضباط أركان حرب من المصريين الذين انحازوا الى الخديو بطرف الانجليز وأمامهم عربان الهنادى يرشدونهم الى الطريق واستمروا سائرين الى أن بلغوا المقدمة فى آخر الليل ، وكانت الســوارى تحت حكمدارية أحمــد بك عبد الغفار وعبد الرحمن بك حســن ، فبدل أن تناوش العدو القتال وتوقف سيره رجعت أمامه كأنها تقوده الى أن بلغوا

---

(١) كذا فى مذكرات عرابى . والذى نعلمه أن أحمد بك عبد الغفار قومندان الفرسان ليس ابن عم أحمد أفندى عبد الغفار عضــو مجلس النواب ، ثم ان الحكم على أحمــد بك عبد الغفار بالنفى ثمانى سنوات خـارج القطر ينفى رواية عـرابى عنـه ويبرئه مما نسبه اليه .

محل ألاى على بك يوسـف الذى كان خاليا من عساكره ، فمروا بين العساكر بلا مانع يمنعهم ، وأطلقوا النار على الاستحكامات من الخلف والأمام ،وأوقعوا بالجند على حين كان راقدا ، فدهشت العساكر وتولاها الاندهال حيث رأوا ضرب النارعليهم من خلفهم وأمامهم ،فألقوا أسلحتهم وفروا طالبين النجاة لأنفسهم الا ألاى المشاة الأول حكمدارية أحمد بك فرج وألاى محمد بك عبيد وألاى عبد القادر بك عبد الصمد فانهم ثبتوا فى مراكزهم وقاتلوا أعداءهم حتى النهاية فاستشهد منهم من اسـتشهد وجرح من جرح ، وصار الميدان ظلاما من دخان البارود ، واختلط الجند المنهزم بالحيوانات المنتشرة فى تلك الصحراء الواسعة ، واشـتعلت النار بعربات السكة الحديد التى بها الذخيرة الحربية وما جاورها من عربات المؤونة من مقذوفات الطوبجية السوارى التى عمدت الى ضرب المركز العمومى ، وهكذا تم اسـتيلاء الانجليز على مركز التل الكبير ومهماته وذخائره ، وبه كانت نهاية الحرب والخسارة عظيمة بسعى الخديو ومن انحاز اليه من المصريين الذين نشأوا تحت ضغط الاسـتبداد واستمرأوا عيش الاستعباد ،وبمساعدة المنافقين من عمد وأعيان المنوفية وعرب الهنادى بالشرقية الذين كافأهم الخديو خصوصا الشيخ حمد أبو سلطان وأخوته من عربان الهنادى القاطنين بالشرقية فان الخديو أقطعهم خمسـة آلاف فدان فى رأس الوادى مكافأة لهم على خيانتهم للدين والوطن الذى نشأوا فى خيراته [1] » .

وينسب المسيو جون نينيه هزيمة التل الكبير الى خيانة سلطان باشا ، ويقول المستر بلنت ان الميرالاى عبد الرحمن بك حسن الذى كان معهوداً اليه حراسة المقدمة غير من مواقع الحرس خصـيصا لكى يفتح الطريق للانجليز ، وان ميرالايا آخر وهو على بك يوسف خنفس كان على قيادة

(١) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣٩٨ .

خطوط الخنادق المتوسطة فأرشد الانجليز الهاجمين بأن وضع المصابيح في نقطة من الاستحكامات أخلاها من جنودها لكي يهتدى بها الانجليز [١] .

نظرة الى معركة التل الكبير

كانت معركة التل الكبير سلسلة خيانات وفضائح انتهت بهزيمة الجيش المصرى ، لم يحصل فيها قتال بالمعنى الصحيح الا من ثلاثة آلاف من الجند ، وكانت فيما عدا ذلك أشبه بمهزلة أو مأساة قوامها الخيانة والجبن والجهل بالقيادة الحربية ،فهى صفحة محزنة من تاريخ مصر الحربى والقومى ، اذ كان فريق من الضباط المصريين عونا للجيش الانجليزى فى اقتحام خطوط الدفاع المصرية ، وتلك هى الخيانة بعينها ، أما القواد والضباط العرابيون فلم يبرهنوا على شجاعة ما فى ميدان القتال ، فخلت الواقعة من البطولة التى كان يمكن أن تغير من مصير المعركة أو تخفف من غضاضة الهزيمة وتقوى روح المقاومة فى البلاد ، ولم يظهر فى المعركة عمل يدل على البطولة التى اشتهر بها الجيش المصرى فى رد عادية الانجليز أنفسهم حين حاولوا احتلال مصر سنة ١٨٠٧ ، اذ هزمهم فى معارك رشيد وأبى مندور والحماد [٢] أو البطولة التى عرف بها فى معارك المورة سنة ١٨٢٥ ، وفتح عكا سنة ١٨٣٢ ووقائع حمص وبيلان وقونية سنة ١٨٢٢ ، وواقعة (نصيبين) سنة ١٨٣٩ [٣] وفى حرب القرم سنة ١٨٥٤ [٤] .

فهذه المفاخر التى ازدان بها تاريخ الجيش المصرى تشهد بأن المعرة التى لحقت سمعته فى معركة (التل الكبير) انما ترجع الى خيانة الضباط الموالين للخديو وجبن الضباط الموالين لعرابى ، وعلى رأسهم عرابى ذاته ، فياليته استشهد فى تلك الواقعة ، اذن لمات بطلا وكان جديرا بأن تمجد الأمة ذكراه ، فان البطولة والفداء والتضحية هى عدة الأمم فى كفاحها ،

---

(١) بلنت ــ التاريخ السرى للاحتلال ص ٣٠٢ .

(٢،٣) راجع تفصيل هذه الوقائع فى كتابنا (عصر محمد على) ص ٤٠ وما بعدها و ص ٢٣٠

(٤) كتابنا عصر اسماعيل ج ١ ص ٣٧ .

ومادة الحياة فى نهضتها ، وسبيلها الى المجد والعلا ، ولكن عرابى آثر الحياة على الواجب المقدس ، ففقد روح البطولة والتضحية ، ولم يكن هذا عهده للأمة قبل نشوب الحرب ، فقد كان يقول انه لا يخشى تهديد انجلترا ولا أوروبا ولا تركيا ، وانه مصر على أن يدافع عن مصر حتى آخر رمق من حيــاته [1] فليت شعرى لم لم يف بعهده فيكون دفاعه على الأقل صفحة بطولة فى تاريخه وفى تاريخ مصر ، أما اذا كان معتزما التسليم لمجرد الهزيمة فكان الأولى به ألا يغــامر بالبلاد فى حرب أدت الى الاحتـــلال والهوان ، فهزيمة التل الكبير لم تكن هزيمة عرابى وحــــده أو هزيمة لجيشه ،بل هى هزيمة لمصر بأسرها اذ كانت نتيجتها الاحتلال البريطانى .

ولو أن عرابى لم يستشهد فى واقعة التل الكبير وتراجع منها مصراً على الاستمرار فى المقاومة لعد عمله بطولة تذكر له بالخير ، ولكنه نكص على عقبيه لا رغبة فى المدافعة والجهاد ولكن لكى ينجو بنفسه اذ ســـلم سلاحه وألقى بنفسه بين أحضان الانجليز ، ولو كان مجاهدا حقا لظل يجاهد حتى آخر نسمة من حياته ، ولم تكن هزيمة التل الكبير بما نعة له من الاستمرار فى الجهاد والاعتصام بالمقاومة لو أراد ذلك .

فتــأمل فى الفرق بين موقفه وموقف مراد بك فى عهـد الحملة الفرنسية حين انهزم فى واقعة امبابة (معركة الأهرام) فقد كان فى مقدوره أن يسلم سلاحه للفرنسيين فيقابلوه بالاكرام والاعزاز ،ولكنه آثر الكفاح والنضال ، واعتصم بالصعيد واستثار فيه عناصر المقاومة ، فجاهد الفرنسيين سنتين متتاليتين فى حروب مضنية ومعارك مستمرة ، صحيح أنه جنح بعد الجهاد الى مسالمتهم ، وعقد والجنرال كليبر معاهدة صلح وتسليم ، ولكن فرق كبير بين الثبـات على المقاومة سنتين متتاليتين والفرار من الميــــدان والاستسلام لمجرد وقوع الهزيمة الأولى .

وصفوة القول ان معركة التل الكبير هى صفحة غيرمشرفة فى تاريخ مصر .

---

(١) أقوالى للمستر بلنت ــ التاريخ السرى للاحتلال ص ٢٤٢

الفصل السادس عشر

التسليم

بلغ عرابى العاصمة ظهر يوم الهزيمة (الأربعاء ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢ - ٢٩ شوال سنة ١٢٩٩) ، وكان أعضاء المجلس العرفى مجتمعين منذ ساعات طويلة فى قصر النيل ينتظرون أنباء المعركة ، وبقى يعقوب باشا سامى ملازما مكتب التلغراف دون أن يكاشف أحـــدا بما كان يتلقاه من الأخبار ، الى أن أنبأ الحاضرين أن ناظر الجهادية (عرابى) قادم على عجل الى العاصمة ، فأيقنوا أنها الهزيمة لامحالة ، وبعد قليل جاء عرابى يصحبه على الروبى ، وكان وجهه مكفهرا وعلائم الاضطراب والخجل بادية عليه ، فجلس فى مقعده وظل صامتا لا يتكلم مدة عشرين دقيقة ، ثم عقد مجلس حافل فى قصر النيل من أعضاء المجلس العرفى وبعض الأمراء والكبراء ، وأخذ عرابى يشرح لهم أسباب الهزيمة وكيف فوجىء بهجوم الانجليز ونسب الى الجند عدم اطاعة أوامره فى القتال ، ثم استشار الحاضرين فيما يجب عمله ، وهل يجب الاستمرار فى المقاومة أم أن الصواب فى التسليم ، فاختلفت الآراء ، وكثر اللغط ، وتشعبت أفكار القوم ، ثم قام الأمير ابراهيم باشـــا أحمد ابن عم الخديو وحث على الاســـتمرار فى المقاومة قائلا ان القاهرة غاصة بالجند ومخازن الحربية ملأى بالسلاح والذخيرة والميرة ، ووسائل الدفاع متوفرة ، والواجب هو الدفاع ما دام فينا بقية ، فاستحسن

الحاضرون قوله ظاهرا ، ولكن نفوسهم كانت قد دب اليها اليأس وجنحت الى التسليم ، واستقر الرأى فى هذا الاجتماع على انشاء خط دفاعى فى ضواحى العاصمة .

وانفاذا لهذا الرأى ذهب عرابى الى العباسية يصحبه محمد مرعشلى باشا باشمهندس الاستحكامات ومحمد رضا باشا قائد لواء الفرسان واللواء حسن باشا مظهر لاختيار الموقع الملائم لخط الدفاع ، وطلب من محمد مرعشلى باشا وضع تصميم لانشاء خط دفاعى أمام المطرية شرقى عين شمس ليستند يمينا الى الجبل ويمتد شمالا الى ترعة الاسماعيلية ثم ينعطف غربا الى النيل عند فم رياح ترعة الاسماعيلية بالقرب من شبرا ، ثم ذهبوا الى مركز الطوبجية ، قال عرابى فى هذا الصدد : « وأردنا استعراض العساكر الموجودة هناك فلم نجد الا ألف رجل من خفراء البلاد بدون ضباط ونحو أربعين نفر سوارى فى مركز عساكر الخيالة مع الميرالاى أحمد بك نير ، فقال الميرالاى المذكور انه يقف فى وجه العدو ويقاتله برجاله الأربعين حتى يموت معهم ، ولكن ما الفائدة وليس لدينا جيش يقوى على الدفاع ، فلما شاهدنا ذلك علمنا أن الأولى حقن الدماء وحفظ القاهرة من غوائل الحرب والدمار » .

ثم رجع عرابى ومن معه الى المجلس العرفى بقصر النيل وأخبر الحاضرين بما شاهده ، فاستقر رأى الحاضرين على التسليم وكتابة عريضة الى الخديو يلتمسون فيها العفو عنهم ويقدمون له الخضوع ويعتذرون عن أفعالهم الماضية ، فحرروا العريضة وأمضاها عرابى ومن معه، وأرسلوها صحبة وفد مؤلف من محمد رءوف باشا حكمدار السودان السابق ، وبطرس باشا غالى وكيل الحقانية ، وعلى باشا الروبى ، ويعقوب سامى باشا ، ورءوف باشا هو الذى تولى فيما بعد رياسة المحكمة العسكرية التى حكمت على عرابى وصحبه بالاعدام .

وكان الارتباك باديا على عرابى وصحبه ، لا يدرون ماذا يفعلون ،

فلم يكد الوفد يسافر الى الاسكندرية يوم الخميس ١٤ سبتمبر حاملا عريضة الاسترحام حتى تراءى لهم تغيير صيغة العريضة،كأن تغيير الصيغة سيغير من مصيرهم ومصير البلاد ، والحق أن عرابى لم يكن يفكر عقب الهزيمة فيما يصير اليه أمر البلاد ، بل كل ما كان يهمه أن ينقذ حياته من الاعدام •

فكروا اذن فى تنقيح العريضة الأولى فأردفوها بعريضة أخرى وأرسلوها صحبة عبد الله نديم،فسافر بها بقطار مخصوص فى يوم الخميس ذاته ، ولما وصل الى كفر الدوار علم بأن الخديو رفض قبول العريضة الأولى وأمر بالقاء القبض على على باشا الروبى ويعقوب سامى باشاوايداعهما السجن ، فعاد النديم أدراجه واختفى عن الأنظار •

الزحف على العاصمة واحتلالها

لم تكد تنتهى معركة التل الكبير بما انتهت اليه حتى أمر الجنرال ولسلى فرقة الفرسان بقيادة الجنرال درورى لو Drury Lowe أن تبادر بالزحف على القاهرة لاحتلالها ، وأمر الجيش الهندى بقيادة الجنرال مكفرسن باحتلال الزقازيق لمنع الجيش المصرى من استخدامها قاعدة لمواصلات السكك الحديدية ، فسار الفرسان نحو بلبيس واحتلوها ظهر يوم الخميس ١٣ سبتمبر ، وحجز بها الجنرال درورى لو التلغرافات التى أعدها عرابى الى مديريات الوجه البحرى بحشد الجنود لمقاومة زحف الجيش البريطانى ، واحتل الجنرال مكفرسن الزقازيق فى ذلك اليوم دون مقاومة،واستولى فيها على خمسة قطارات مشحونة بالذخائر والمؤن •

واستأنف الجنرال (درورى لو) الزحف قاصدا العاصمة يوم الخميس ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢ (أول ذى القعدة سنة ١٢٩٩) ، فتحرك من بلبيس فى منتصف الساعة الخامسة صباحا فى قوة لا يمكن أن تكفى فى الأوقات العادية لاحتلال العاصمة ، ولكن هزيمة التل الكبير قد قضت

على روح المقاومة ، قال المسيو بيوفيس فى هذا الصدد : «لم يكن الجنرال دروری لو يسير فى زحفه فى طريق آمنة اذ لم يكن معه سوى عدة مئين (الصحيح عدة آلاف) من الجند ، وكان أمامه مدينة آهلة بالسكان تدافع عنها حامية قوية كبيرة العدد ترابط فى العباسية والقلعة وفى المعاقل التى بنيت أخيرا فوق جبل المقطم ، وأمامه ذكريات الثورات الهائلة التى سببت المتاعب والخسائر الكبيرة لنابليون وكليبر خلال الحملة الفرنسية ، ولكن جبن الرؤساء العرابيين قد أخرجه من المأزق » [1] .

بلغ الجنود الانجليز العباسية فى نحوالساعة الرابعة مساء وعسكروا فى ثكنات الفرسان بها ، وأرسل الجنرال دروری لو الى محمد رضا باشا قائد الجند بالعباسية يطلب اليه تجريد الجنود المصريين من أسلحتهم ، وكان عرابى وصحبه مجتمعين فى دار على باشا فهمى الذى كان لم يزل جريحا ملازما بيته بعد اصابته فى معركة القصاصين،فتلقى فى نحو الساعة السادسة مساء تلغرافا من قائد العباسية بوصول طلائع الانجليز ، فأرسل عرابى أمره بالتسليم للقائد البريطانى ، ولما انفض الاجتماع خرج عرابى يصحبه طلبه باشا عصمت ومحمود سامى باشا البارودى والمسيو جون نينيه، فأشار عليهم المسيونينيه بأن يسلموا أنفسهم كأسرى حرب للقائد البريطانى، فعمل عرابى وطلبه بنصيحته ، وتهيأ الاثنان للذهاب الى العباسية لكى يسلما أنفسهما للجنرال دروری لو ، أما محمود سامى البارودى فلم يقبل هذه النصيحة وقال : « انى ذاهب الى منزلى فاذا أرادونى فانهم يعرفون أين يجدوننى » ، وذهب عرابى الى منزله يصحبه طلبه باشا والمسيو نينيه وأخذ يتأهب لتسليمه نفسه ، فلبس رداءه العسكرى وأخذ سيفه ، وفى نحو الساعة التاسعة مساء ركب عربة يصحبه طلبة باشا ، وأمر سائقها بالتوجه الى ثكنات الجيش بالعباسية ، فلما بلغاها جيء بهما الى الجنرال دروری لو فسلما سيفيهما اليه ، فأمر باعتقالهما فى غرفة من غرف الثكنة ، وسارت

(١) بيوفيس – الفرنسيون والانجليز فى مصر ص ٢٩١ .

كتيبة من الفرسان البريطانيين ليلا الى القلعة من طريق الجبل واحتلتها وسلمت الحامية المصرية .

وتولى تسليم القلعة الميرالاى على بك يوسف خنفس ذلك الخائن الذى فتح لهم الطريق فى واقعة التل الكبير .

واحتل الانجليز أيضا قصر النيل وقشلاق عابدين ، وسلم الجنود الذين كانوا بهما أسلحتهم ، فكان ذلك ، ايذانا باحتلال العاصمة .

وقد خرج بعض الأهلين من سكان باب الشعرية والحسينية يحملون الهراوات بقصد محاربة الانجليز ، ولكن محافظ العاصمة ابراهيم بك فوزى رأى فى هذه الحركة عملا لايجدى ولا يؤدى الا الى سفك الدماء، فردهم وأخذ يرقب حركاتهم منعا لوقوع الاحتكاك بين الانجليز والأهلين.

ودخل الجنرال ولسلى العاصمة صبيحة يوم الجمعة ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ، وكان يصحبه أركان حربه ، وسلطان باشا نائبا عن الخديو، ونزل فى سراى عابدين التى أمر الخديو باعدادها له ، ونزل الدوق أوف كنوت نجل الملكة فيكتوريا فى قصر النزهة بشبرا ، وأخذت كتائب الجيش الانجليزى تفد على العاصمة تباعا عدة أيام ، وما أن دخل الجنرال ولسلى العاصمة حتى أرسل الى وزارة الحربية الانجليزية تلغرافا قال فيه : « انتهت الحرب . لا ترسلوا مددا الى مصر » .

ونقل عرابى وطلبه الى قشلاق عابدين يوم السبت ١٦ سبتمبر ، ثم نقلا مع غيرهما من كبار المسجونين الى سراى (الدائرة السنية) [١] اذ حولتها الحكومة الى معتقل أعدت فيه جناحا خصيصا لاجتماع لجنة التحقيق ونقلت اليه كبار المسجونين وأعدت لكل منهم غرفة منفردة الى أن تمت المحاكمة .

وصار سلطان باشا صاحب الحول والطول فى العاصمة، يأمر بالقبض

(١) مكانها الآن (١٩٣٧) دار وزارة التجارة والصناعة بشارع قصر النيل .

على من حامت حولهم التهم باعتبارهم المحرضين على الثورة أو من زعمائها، فأمر باعتقال الكثيرين من الضباط والأعيان ، قال عرابى فى هذا الصدد : « انه أمر بسجن جميع الضباط وجميع رجال الملكية والعلماء وخطباء المساجد والتجار والأعيان الا من كان من الجواسيس والمنافقين حسب ماهو مندرج بسجلات الخديو ، فسجنوا جميعا الا على بك يوسف وأحمد بك عبد الغفار [1] وعبد الرحمن بك حسن مكافأة لهم على خيانتهم وغدرهم فى التل الكبير ، وتوجه على بك يوسف الى القلعة مركز ألايه وسلم مفاتيحها الى فرقة من الانجليز بأمر سلطان باشا نائب الخديو ، وكذلك صار سجن جميع الذين بالمديريات والمحافظات من المستخدمين والموظفين والعمد والأعيان والقضاة والمفتين وغيرهم من عامة الناس حتى غصت بهم السجون بما يربو على ثلاثين ألفا من المصريين [2] .

احتلال مواقع الدفاع الأخرى

كفر الدوار

لما علم ضباط الجيش فى مواقع الدفاع الأخرى بسقوط التل الكبير واستسلام عرابى استسلموا مثله ، وقد علم طلبه باشا عصمت فى كفر الدوار بالهزيمة يوم وقوعها ، فسافر على عجل الى العاصمة فبلغها مساء ١٣ سبتمبر ، والتقى بعرابى وسلم نفسه معه الى القائد درورى لو كما تقدم بيانه ، ولما علم الجند بسفره تركوا أسلحتهم لضباطهم وتشتتوا ذاهبين الى بلادهم . وكذلك فعل العربان ، وحضر السير افلن وود أحد قواد الجيش البريطانى (الذى عين فيما بعد سردارا للجيش المصرى) فى ١٦ سبتمبر على رأس كتيبة من الجند الى موقع الحصن المنيع الذى أنشأه عرابى وكان أول خطوط الدفاع ، ويعرف بعزبة (أصلان) فاحتله ، وكان يصحبه الى ذلك المكان ضابط من أركان حربه وآخرون من قبل الخديو ،

---

(١) راجع ما كتبناه فى تبرئة أحمد عبد الغفار ص ٤٣٧ .

(٢) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٤٠٣ .



عرابى باشا فى سجنه بالقاهرة بعد هزيمة التل الكبير

وأمر بنسف الحصن ، فنسف وسلم الضباط المصريون أسلحتهم ، وأعلنوا طاعتهم للخديو ، واستولى الانجليز فى كفر الدوار على ما بها من المدافع والبنادق والذخائر .

فى الصالحية

وحين علم محمود سامى باشا البارودى قائد موقع الصالحية بالهزيمة تركها ومن معه من الضباط والجنود وركبوا قطارات السكة الحديدية الى المنصورة ومنها الى طنطا ثم الى ايتاى البارود فكوم حمادة فبولاق الدكرور ، وانحل نظام الجند ، وتوجه كل منهم الى بلده ، وارتأى البارودى وجوب استمرار الدفاع مع اخلاء القاهرة والانسحاب بالجيش الى الصعيد ثم الى

السودان اذ أعجزهم الدفاع،وأرسل الى عرابى تلغرافا من المنصورة يطلب اغراق مديريتى القليوبية والشرقية لتعطيل زحف الجيش الانجليزى ثم الاستيلاء على جميع المراكب فى النيل وشحنها بالذخـــيرة وتوجيهها الى الصعيد مع الجيش ، ولكن عرابى رفض العمل بهـــذا الرأى وأصر على التسليم ، وسجن البارودى بالقاهرة ضمن من سجن من العرابيين •

فى رشيد وأبو قير

وتسلم الانجليز حصون رشيد ، وتوقفت حامية أبو قير عن التسليم فأرسل اليها الخديو يوسف شهدى باشا فسلموا ، وسلمت كذلك حاميـة مريوط •

فى دمياط

أما عبد العال باشـــا حلمى أبو حشيش قائد موقع دميـاط فقد أبى التسليم فى بادىء الأمر ، وحاول اقناع الأهلين بأن عرابى ما زال يقـاوم ويدافع ، ودعا الى القتال حتى النهاية ، واستمر على موقفه الى يوم الخميس ٢١ سبتمبر ، ثم اعتزمت الحكومة القبض عليه واعدامه رميا بالرصاص ، فعدل عن المقاومة وسلم نفسه ، فقبض عليه وأرسل الى العاصمة مع بقيـة الضباط يحفرهم الجنود الانجليز ، وضموا الى المقبوض عليهم من زعماء الثورة ، وتنفيذا لأوامر الجنرال ولسلى نقلت الحامية المصرية المرابطة فى دمياط الى طنطا ، وهناك سرح الجنود وأمروا بالعودة الى بلادهم •

وتوجهت الجنود الانجليزية الى طابية (الجميل) غربى بور سعيد فاحتلوها باسم الخديو يوم ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٢، واستولى الانجليز أيضا على جميع الذخائر والبنادق التى وجدوها فى القلاع المصرية من الاسكندرية الى أبو قير فرشيد فالبرلس فدمياط فالجميل، وما بينها من المعاقل والأبراج، وأتلفوا مدافعها وجردوها من سلاحها تجريدا تاما •

تأليف وزارة شريف باشا (الرابعة)

تبين فى غضون الحوادث السابقة أن وزارة اسماعيل راغب باشـــا

لا قبل لها على مواجهة المشاكل التى استهدفت لها البلاد وأنها أضعف من أن تقوم بأعباء الحكم وسط هذه العواصف المختلفة ، فاستقالت ،واستدعى الخديو رياض باشا من أوروبا فقدم منها فى أواسط شهر أغسطس سنة ١٨٨٢ ، وبعد قدومه عهد الى شريف باشا تأليف الوزارة ، فلبى دعوته ورفع اليه فى ٢٠ أغسطس الكتاب الآتى فى صدد تأليفها :

« مولاى

« أعرض لسموكم أن استدعاءكم اياى لتشكيل وزارة جديدة فى مثل هذه الظروف انما هو دليل على استدامة ثقتكم فى ، واننى بالامتثال لأمركم الكريم أبرهن على اخلاصى لوطنى ولذاتكم السامية

« ان المبادىء التى عرضتها على سموكم منذ سنة لا تزال موضع اهتمامى ، فان غايتنا هى نجاح الوطن ماديا وأدبيا ، وأما الوسائط التى يلزم اتخاذها لذلك فهى تعميم المعارف ونشر لواء العدالة وتوسيع نطاق المبادىء الحرة [1] الملائمة لهيئتنا الاجتماعية والسياسية ، وكما أنه لا يلزم أن نتجاوز حدود لوائح ديسمبر [2] كذلك لا ينبغى أن نحذف منها شيئا

« ومن الواجب أن تتجه كل خواطرنا الى موضع واحد وهو صيانة البلاد ، وعليه فاننى أستدعى للاشتراك فى ذلك كل ذى غيرة وقلب مصرى مخلص لذاتكم الشريفة ، وسأعرض عما قليل لحضرتكم أسماء نظار الهيئة الجديدة للتصديق عليها ، فاقبلوا فائق احترامى واننى أتشرف بأن أكون لسموكم الخادم المطيع والأمين والمتواضع [3] » . (شريف)

(١) فى الأصل الفرنسى Le developpement des Institutions liberales
(توسيع نطاق النظم الحرة يشير بذلك الى مجلس النواب

(٢) فى الأصل الفرنسى للكتاب
Nous n'irons pas au dela des limites que dans nos projetsnous nous imposions au mois de Decembre dernier mais nous ne reviendrons pas endeça

« وكما انه لاينبغى ان نتجاوز حدود ماالتزمنا به فى مشروعاتنا فى شهر ديسمبر الماضى فيجب ان لانرجع عن شىء منها » وهو يشير الى الدستور الذى وضعه فى شهر ديسمبر سنة ١٨٨١ وعرضه على مجلس النواب يوم ٢ يناير سنة ١٨٨٢ كما تقدم بيانه ص ٢١٢ وقد نشرت الصيغة الفرنسية للكتاب (وهى الأصل) فى المونتيور اجبسيان (الجريدة الرسمية الفرنسية للحكومة) عدد ٢١ أغسطس سنة ١٨٨٢ .

(٣) مصر للمصريين ج ٥

فأجابه الخديو بالكتاب الآتى :

« عزيزى شريف باشا

« ان استدعاءنا اياك فى مثل هذه الظروف لتشكيل وزارة جديدة مبنى على اخلاصك وحبك للوطن اللذين لنا فيهما كل الثقة ، اننا نوافق تماما على المبادىء التى عرضتها علينا ، ومن الواجب أن تتجه جميع الأفكار والقلوب الى موضوع واحد وهو استئناف تقدم البلاد أدبيا وماديا ، واننا واثقون نظيرك بأن الواسطة الفعالة للحصول على هذه الغاية المرغوبة هى تعميم المعارف ونشر لواء العدالة وتوسيع نطاق المبادىء الحرة الملائمة لهيئة البلاد الاجتماعية والسياسية .

« ونرى أيضا أنه لا بد فى زمن الاضطراب من انتشار سلطتنا على الشعب وادارة الأعمال انتشارا أكثر قوة ووضوحا ، ولذلك فاننا نستدعى عند الاقتضاء التام مجلس النظار برئاستنا للبحث فى المسائل المهمة خارجية كانت أم داخلية ، وبما أن لنا السيادة العليا على القوات البرية والبحرية فتنفيذ أوامرنا يجب أن يتم بدون أن تمس اختصاصات ناظر جهاديتنا .

« ولا نشك يا وزيرى العزيز انك توافق أفكارنا فى كل هذه المبادىء ، ولنا الأمل الوطيد أن وزارتك ستهتم بأن تفتح للبلاد عصرا جديدا وتشترك فى رفعها الى أعلى ذرى التقدم والفلاح

« وأعتقد أن عواطفى نحوك هى عواطف اعتبار تام وحسن مودة واخلاص » .

(محمد توفيق)

« كتب فى سراى رأس التين يوم ٢٠ أغسطس سنة ١٨٨٢ » .

وظاهر من كتابى شريف باشا والخديو مبلغ التباين بينهما فى وجهات النظر ، فشريف باشا يحرص على برنامجه الذى عرضه على

الخديو حين تأليف وزارته السابقة ويتقيد بالدستور الذى وضعه فى شهر ديسمبر سنة ١٨٨١ ، أما الخديو فكان همه تأييـد سلطته الشخصية اذ يقول فى كتابه انه فى أوقات الاضطرابات ينبغى أن يكون سـلطانه على الشعب أكثر وضوحا وانتشارا ، ويحرص على رغبتـه فى دعوة مجلس الوزراء الى الاجتماع ، ويقصد من ذلك أنه لا يصح أن يجتمع من غـير دعوته والى حقه فى رياسة المجلس ، وكذلك يحرص فى كتابه على تثبيت سلطانه على الجيش ، ومن تهكم الأقدار أن يعنى بكل هذه الامتيازات فى الوقت الذى كانت الحوادث تتطور فيه الى تثبيت سلطان الاحتلال وتجريد الخديو من كل سلطة !

وقد تم تأليف الوزارة على النحو الآتى :

شريف باشا للرياسة والخارجية • رياض باشـا للداخلية • عمر باشا لطفى للحربية والبحرية • على حيدر باشا للمالية • على باشا مبارك للأشغال • أحمد خيرى باشا للمعارف • حسين فخرى باشا للحقانيـة • محمد زكى باشا للأوقاف [1] •

والوزارة كما ترى مؤلفة من أعضـاء تجمعهم فكرة تأييد سـلطة الخديو ومخالفة العرابيين ، فشريف باشا قد انفصل عن الثورة من عهـد استقالته من الرياسة فى فبراير سنة ١٨٨٢،ورياض باشا معروف بكراهيته للثورة ، وكذلك عمر باشا لطفى ، وعلى باشا مبارك كان وزيرا فى وزارة رياض باشا الأولى التى أسقطتها الثورة فى سبتمبر سـنة ١٨٨١ ، وكان أحد أعضاء الوفد الذى ندبته الجمعية العمومية لابلاغ قرارها الى الخديو عقب احتلال الانجليز الاسكندرية ، فتخلف بها وانضـم الى الخديو ، وحيدر باشا وخـيرى باشا وفخرى باشا وزكى باشـا كانوا من الموالين للخديو •

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٢ •

تعيينات وتغييرات بين الحكام الاداريين

كان سقوط التل الكبير ايذانا بانتهاء دولة عرابى وزوال نفوذه وسلطانه ، وقد ابتهج الخديو بهذه الواقعة ابتهاجا عظيما ، وأخذ يستعيد سلطته فى المديريات بتعيين مديرين من الموالين له ، فعين وهو بعد فى الاسكندرية ابراهيم أدهم باشا مديرا للغربية ، كما كان أولا ، ومحمد شاكر باشا مديرا للدقهلية ، وأحمد فريد باشا للشرقية ، وابراهيم بك توفيق الترجمان للبحيرة ، وحسن فهمى بك للمنوفية ، والياس بك لبنى سويف ، ومراد باشا رفعت للفيوم ، وخليل بك عفت للمنيا ، وحسن بك رفعت لقنا ، وعثمان باشا صدقى لاسنا (١) ، وأحمد باشا رأفت محافظا للاسكندرية ، واسماعيل زهدى باشا محافظا لدمياط ، وحسين بك البغدادلى محافظا لرشيد (٢) ، وعثمان باشا غالب محافظا لمصر (٣) .

وبعد أن رجع الى العاصمة أكمل الحركة الادارية بتعيين عثمان ماهر باشا مديرا لأسيوط وحسن ذهنى بك مديرا لقنا (٤) .

وصدرت الأوامر الى المديرين بالقبض على زعماء الأعيان الذين تظاهروا بمناصرة عرابى أو عضدوه بمالهم أو أشخاصهم ، وبالسهر على الأمن والنظام ، وأمروا بأن يرسلوا الى وزارة الداخلية تقارير يومية بما يحدث فى مديرياتهم من الوقائع وما يقوم به الموظفون من الأعمال ، وصدرت أوامر أخرى مشددة بجمع الأسلحة من أيدى الأهلين سواء كانوا من جنود الجيش أو من المتطوعين أو غيرهم (٥) .

مشيخة الجامع الأزهر

ولما استقر بالخديو المقام فى العاصمة أعاد الشيخ محمد العباسى

---

(١) و (٢) دكريتو ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨٢ .
(٣) دكريتو ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ـ الوقائع المصرية عدد ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢ .
(٤) الوقائع المصرية عدد ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٨٢ .
(٥) الوقائع المصرية عدد ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢ .

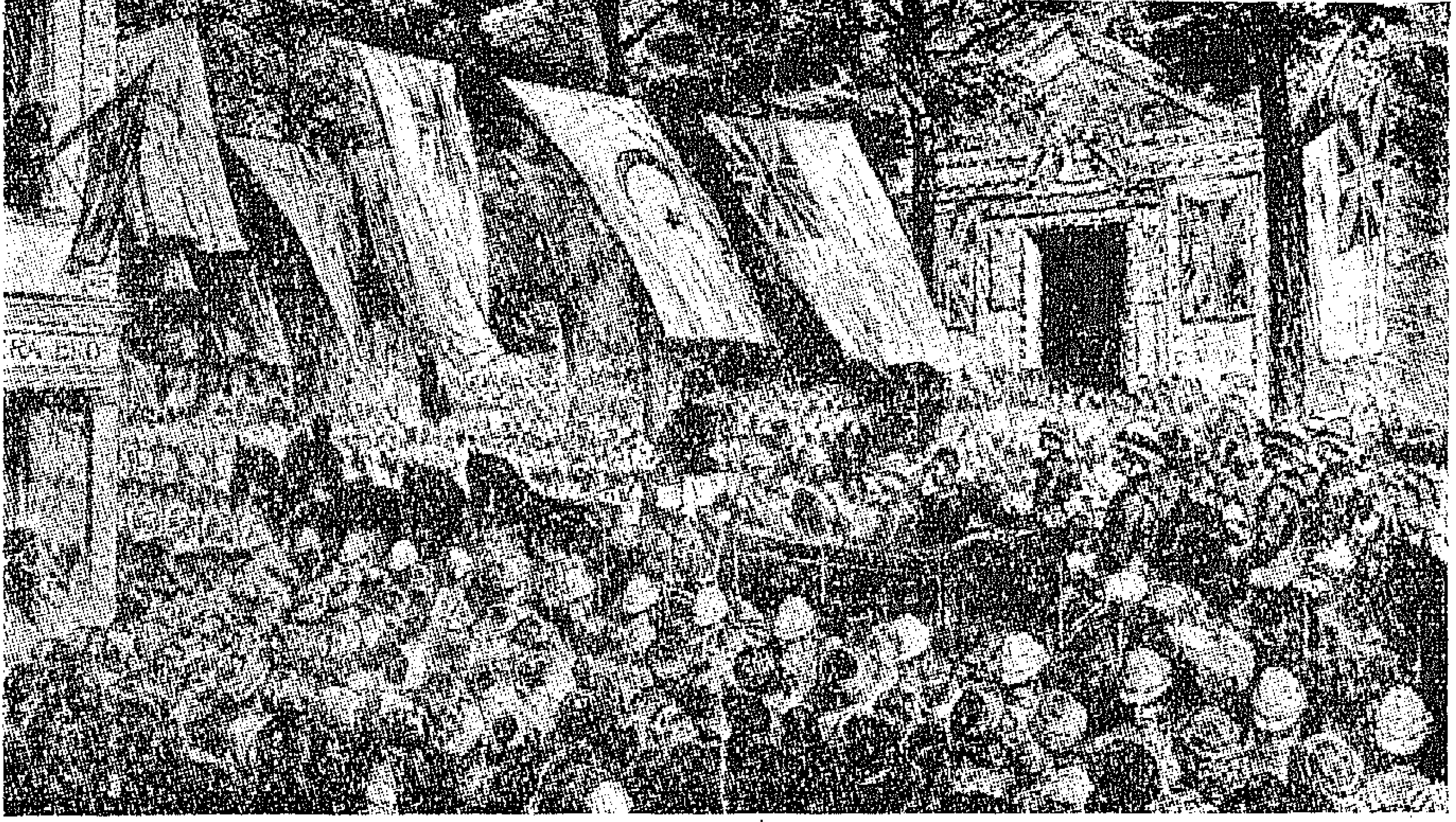
المهدى الى مشيخة الأزهر ، وكان قد انفصل عنها فى ابان الثورة نزولا على ارادة العرابيين كما تقدم بيانه (ص ١٨٣) ، فأصدر اليه الخديوارادة فى ٢ أكتوبر سنة ١٨٨٢ (١٨ ذى القعدة سنة ١٢٩٩) باعادته الى منصبه بدلا من الشيخ محمد الانبابى الذى استعفى منه ، فأسندت مشيخة الأزهر الى الشيخ العباسى علاوة على منصب الافتاء الذى كان يشغله من قبل •

عودة الخديو الى العاصمة

أخذ الخديو بعد واقعة (التل الكبير) يتأهب للعودة الى القاهرة ودخولها دخول الظافر المنتصر ، والواقع أنه لم يكن ثمة ظفر ولا انتصار الا للجيش البريطانى ، وأن الخديو لم يعد الى عاصمة ملكه الا بحماية الانجليز ، وفى ظلال سيوفهم ورماحهم ، واذا كان قد تغلب على عرابى وصحبه ، فانه فى الوقت نفسه قد أفقد العرش بهاءه ومجده •

وقد قضى عشرة أيام بالاسكندرية بعد سقوط التل الكبير يتلقى فيها رسائل المهنئين ووفودهم ، ثم اعتزم العودة الى القاهرة ، فجاءها بقطاره الخاص يوم الاثنين ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢ (١٢ ذى القعدة ١٢٩٩) ، وأعدت الحكومة لاستقباله احتفالا فخما، فزينت المحطة بالأعلام، وفرشت بالأبسطة الفاخرة ، ونثرت فيها الأزهار والرياحين ، ودعى لاستقباله جمع حاشد من كبراء البلد ، يتقدمهم لفيف من الأمراء والعلماء وكبار الموظفين والأعيان من العاصمة والأقاليم •

وفى منتصف الساعة العاشرة صباحا أقبل القطار المقل للخديو الى المحطة ، وكان فى معيته شريف باشا رئيس مجلس الوزراء وبقية الوزراء• فتقدم رياض باشا (وكان وقتئذ بالقاهرة) للقائه ، ثم تبعه محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب وبقية الحاضرين ، وكان فى استقباله أيضا الجنرال ولسلى قائد الجيش البريطانى والدوق أوف كنوت نجل الملكة فيكتوريا والسير ادوارد مالت المعتمد البريطانى ، وأطلقت المدافع التى



دخول الخديوى توفيق باشا الى العاصمة بعد الاحتلال البريطانى يوم ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢ والى جانبه الدوق أوف كنوت وأمامهما الجنرال ولسلى والسير ادوار مالت والموكب يسير بين صفين من الجنود والانجليز
(عن مجلة الجرافيك عدد ١٤ أكتوبر سنة ١٨٨٢)

كانت معدة فى المحطة ايذانا بوصوله ، ثم تلتها مدافع القلعة ، وصدحت الموسيقى بالسلام الخديوى ، وتقدم الشيخ عبد الهادى نجا الابيارى ودعا للخديو ، فردد الحاضرون دعاءه ، وتقدم رياض باشا ودعا له أيضا وختم دعاءه بندائه « ليعيش الجناب العالى مؤيداً بالنصر والاجلال » ، وترددت أصوات الدعاء من كل جانب ، وبعد أن لبث الخديو هنيهة فى المحطة غادرها فى موكبه الى سراى الاسماعيلية .

وبدا على هذا الموكب طابع الاحتلال وظواهره المهينة ، فلم يركب مع الخديو فى مركبته سوى الدوق أوف كنوت ، وقد جلس عن يساره ، والجنرال ولسلى والسير ادوار مالت ، وقد جلسا أمامهما ، واصطفت الجنود الانجليزية على جانبى الطريق من المحطة الى شارع فندق شبرد ، ومنه الى قسم عابدين ، ومنه غربا الى سراى الأمير محمود باشا شقيق الخديو ،

ثم الى سراى الاسماعيلية ، وبلغ عددها نحو خمسة آلاف جندى ، فكان اصطفافهم على هذا النحو وبهـذه الكثرة ايذانا بأن الخديو دخل عاصمة ملـكه فى حماية الجيش الانجليزى أو فى أسره ، فلا غـرابة أن شـبه الوطنيون هذه العـودة برجوع الملك لويس الثـامن عشر الى فرنسا حين دخل الحلفاء باريس سنة ١٨١٥ ، كما شبهوا ذهابه من قبل الى الاسكندرية فى يونيه سنة ١٨٨٢ بفرار لويس السادس عشر الى (فارين) Varennes ابان الثورة الفرنسية •

وسار وراء المركبة الخديوية الدوق أوف تك راكبا جواده ، تتبعه كتيبـة من الفرسـان الانجليز ، وتبعـه الوزراء والأمراء والعلماء وكبار المستقبلين ، وسار الموكب على هذا النحو حتى بلغ سراى الاسماعيلية ، فأطلقت المدافع ايذانا بوصوله •

وفى اليوم التالى (الثلاثاء ٢٦ سبتمبر سنة ١٨٨٢) ذهب الى سراى الجزيرة ، وهناك استقبل وفود المهنئين من الوطنيين والأجانب ، وزينت المدينة يوم وصوله واستمرت الزينات ليلتين آخريين ابتهاجا بمقدمه[١] •

مظاهر غير وطنية

ان استعادة الخديو سلطانه بواسطة الجيش الانجليزى واستقراره على العرش برعايتهم قد أوجـد فى البلاد جواً نفسيا يتنافى والأخـلاق الوطنية ، أو بعبارة أخرى ان جواً من الانحلال الخلقى والوطنى قد بدأ يخيم على البـلاد ، وبدت فى أفقها مظاهر غـير وطنيـة ، لانرى بداً من تدوينها مع شديد الأسف ، فبينما كان وجود جيش أجنبى يحتل العاصمة مما يستثير روح السخط فى نفوس الشعب ، اذ ببعض ذوى الشـخصيات البارزة فى المجتمع وقتئذ يتقدمون بهدايا الى قواد الجيش الانجليزى لقاء انتصارهم فى القتال •

---

(١) ملخص عن الوقائع المصرية عدد ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٨٢ •

١ ـ تقديم هدايا للقواد البريطانيين

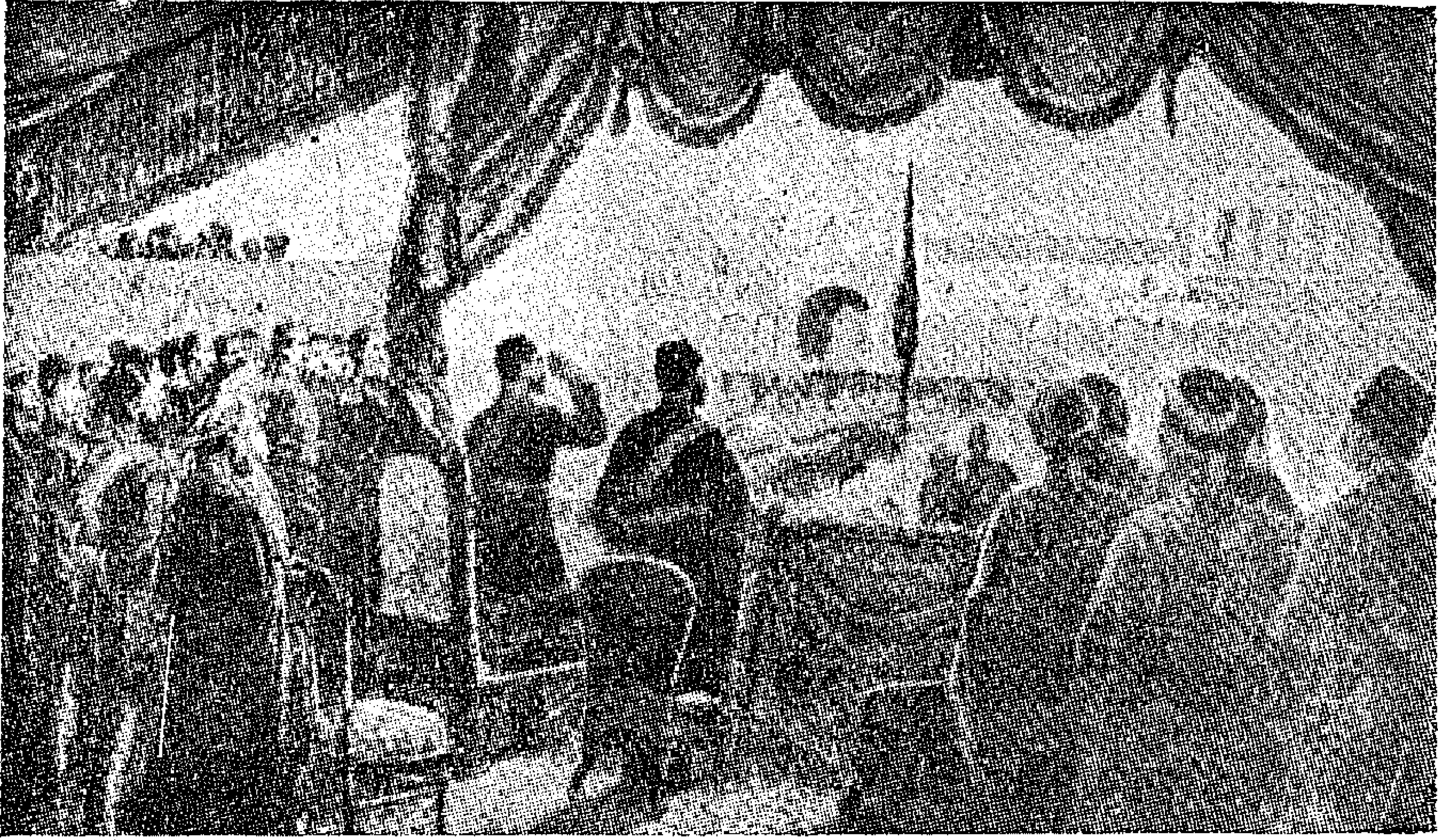
وتفصيل ذلك أنه في يوم ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٨٢ وفد على وزارة الداخلية رهط من الأعيان والعمد ، يتقدمهم محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب وأحمد بك السيوفى (باشا) من أعيان القاهرة ، وقابلوا رياض باشا (وزير الداخلية) وأبلغوه عزمهم على تقديم هدية فاخرة من السلاح الى كل من الأميرال سيمور قائد الأسطول الانجليزى (الذى دمر الاسكندرية بقنابله) والجنرال ولسلى القائد العام للجيش البريطانى والجنرال (درورى لو) الذى كان أول من دخل العاصمة بعد سقوط التل الكبير ، وطلبوا من رياض باشا أن يأذن لهم فى تقديم ما عزموا على اهدائه للقواد المذكورين « شكراً لهم على انقاذ البلاد من غوائل الفئة العاصية » على حد تعبيرهم ، فأذن لهم بذلك [١] ، واعتزم أولئك المنافقون تأليف لجان فى المديريات ، لجمع الاكتتابات لهذا الغرض ثم عدلوا عن ذلك وقدموا الهدايا من مالهم الخاص ، وتم اصطناع الهدايا بعد رحيل القواد الثلاثة، فقدمها وزير الداخلية وقتئذ (اسماعيل باشا أيوب) يوم ٢٢ يناير سنة ١٨٨٣ الى السير ادوار مالت قنصل انجلترا العام ليوصلها الى القواد الثلاثة ، فبعث بها اليهم .

وفى ابريل سنة ١٨٨٣ وصله من الجنرال ولسلى خطابان يرجوه فى أولهما أن يبلغ شكره الى سلطان باشا والى أعضاء مجلس النواب وأعيان القطر على هديتهم ، وفى الخطاب الثانى يخص بالشكر سلطان باشا ومحمد بك الشواربى (باشا) وعبد الشهيد أفندى بطرس وعبد السلام بك المويلحى (باشا) ومحمود بك سليمان (باشا) وأحمد بك السيوفى (باشا)على خطابهم الذى قدموا به هديتهم ، فأرسل السير ادوار مالت صورة الخطابين الى سلطان باشا ، وأرسل اليه أيضا خطابا آخر وصله من الجنرال (درورى لو) يتضمن شكره وزملاءه [٢] على هديتهم .

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٨٢ .

(٢) الوقائع المصرية عدد ٨ أبريل سنة ١٨٨٢ .



استعراض الجيش البريطانى فى ميدان عابدين أمام الخديو توفيق باشا

عقب احتلال العاصمة

(عن مجلة الجرافيك عدد ١٤ أكتوبر سنة ١٨٨٢)

٢ – استعراض الخديو للجيش الانجليزى
فى ميدان عابدين

وثانى هذه المظاهر استعراض الخديو للجيش الانجليزى فى ميدان عابدين ، ولعل الانجليز أرادوا بهـذا العرض أن يمحوا أثر تظاهر الجيش المصرى فى ذلك الميدان يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ فى ابان الثورة

ففى يوم ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٨٢ جرى هـذا العرض المهين ، وأعد للخديو وكبار المدعوين كشك فى الميدان لمشاهدته ، وأقبل فى الساعة الرابعة مساء بملابسه الرسمية والى يساره فى مركبته شريف باشا رئيس

مجلس الوزراء ، وأمامه رياض باشا وزير الداخلية وعمر باشا لطفى وزير الحربية والبحرية ، وتلا مركبته مركبات سائر الوزراء وكبار العلماء والموظفين ورجال المعية وغيرهم من الوجهاء والأعيان ، وكانوا جميعا مرتدين ملابسهم الرسمية ، وبعد أن أخذوا مجلسهم بدأ العرض العسكرى ، وكان الجنرال ولسلى والدوق أوف كنوت ممتطين جواديهما بجانب الكشك الذى جلس به الخديو ، ووقف بعض الياوران والضباط الانجليز تجاه الكشك .

وفى الساعة الخامسة مساء بدأت صفوف الجيش الانجليزى تمر أمام الكشك الخديوى ومعها موسيقاها العسكرية ، واستمر العرض نحو ساعة ونصف ساعة الى أن تم مرور الجيش الانجليزى بأجمعه ، وأبدى الخديو سروره من حسن نظام الجند ومهارة قواده وضباطه[1] .

انتهى العرض حين آذنت الشمس بالغروب ، فكأنما غربت شمس السماء استنكاراً لهذه المناظر المخجلة ، كما غربت شمس الكرامة والعزة القومية فى نفوس أولئك الذين اجتمعوا لتكريم جيش الاحتلال .

٣ ــ مأدبة الخديو للضباط الانجليز

وأقام الخديو مأدبة كبرى وحفلة ساهرة بسراى الجزيرة ليلة الثلاثاء ٣ أكتوبر تكريما للقواد والضباط الانجليز ، وفى مقدمتهم الأميرال سيمور قائد الأسطول البريطانى والجنرال ولسلى قائد الجيوش الانجليزية والدوق أوف كنوت والدوق دوتك وغيرهم [2] .

وأنعم على ستين منهم بالنياشين المختلفة[3] .

---

(١) الوقائع المصرية عدد أول اكتوبر سنة ١٨٨٢ .
(٢) الوقائع المصرية عدد ٣ اكتوبر سنة ١٨٨٢ .
(٣) اسماؤهم فى مجموعة الأوامر سنة ١٨٨٢ ص ١٠ وأولهم الجنرال (دروری لو) قومندان الفرسان .

٤ ــ مأدبة رياض باشا

وأقام رياض باشا (وكان وزير الداخلية) مأدبة عشاء فى سراى وزارتى الداخلية والمالية ليلة ١٩ أكتوبر تكريما للجنرال ولسلى والدوق أوف كنوت ورهط من ضباط الجيش الانجليزى ، وشرب فيها نخب ملكة الانجليز والجيش البريطانى ، كما شرب الدوق أوف كنوت نخب الخديو ورياض باشا ، وحذا حذوه الجنرال ولسلى والسير ادوار مالت •

٥ ــ مكافأة سلطان باشا

وكافأ الخديو محمد سلطان باشا على خيانته بأن أنعم عليه بالنشان المجيدى من الدرجة الأولى ، ثم منحه عشرة آلاف جنيه وذلك « لما أظهره من الصـــداقة لحكومتنا الخـديوية ومعارضـته للعصاة فى جميع أمورهم وعـزائمهم بالمخاطرة على حياته ، وما حصـل له بسبب ذلك من الضرر والتعدى منهم على شخصه وأقاربه واتلاف موجوداته ومقـدار جسيم من مزروعاته[1] » ، وقد أعطى له هذا المبلغ من الاحتياطى « تعويضا للتلفيات التى حصلت له ومكافأة لسعادته على صداقته [2] » •

وأنعمت عليه ملكة انجلترا بوسام سان ميشيل وسان جورج الذى خوله لقب (سير) [3] •

وجملة القول أن البلاد شهدت عقب الاحتلال الانجليزى مظـاهر مؤلمة من الاستكانة والاذعان ، وفشت فيها روح النفاق والهوان ، وغاض معين الاباء والكرامة والاستقلال ، وكانت هذه المظاهر بمثابة الأثر الأول للاحتلال الانجليزى فى نفسية الشعب وأخلاقه •

---

(١) و (٢) أمر خـديوى فى ٤ اكتوبر سـنة ١٨٨٢ ــ الوقائع المصرية عـدد ٥ أكتـوبر سنة ١٨٨٢ •

(٣) المونيتور اجبسيان عدد ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٢ •

عودة الجنرال ولسلى

بدأت القوات الانجليزية تعود من مصر فى ٤ أكتوبر سنة ١٨٨٢ تاركة العدد الكافى من الجند ، وفى ١٩ أكتوبر سنة ١٨٨٢ سافر الجنرال ولسلى من القاهرة مع أركان حربه الى الاسكندرية ومنها عاد الى انجلترا ، وخلفه فى قيادة جيش الاحتلال الجنرال أليزون Alison ، واقتصر عدد هذا الجيش البريطانى ابتداء من أول نوفمبر على اثنى عشر ألف جندى .

الفصل السابع عشر

محاكمة العرابيين

اعتقل زعماء الثورة العرابية ، واعتقل أيضاً الكثير من الضباط والأعيان ، وألقوا فى السجون رهن التحقيق والمحاكمة ، وكثرت فى ذلك الحين السعايات والوشايات ، فأخذ المغرضون يوشون بخصومهم بتهمة أنهم كانوا من الخارجين على الخديو ، حتى امتلأت السجون بالمتهمين ، وبلغ عدد المقبوض عليهم نيفا و ٢٩٠٠٠ نفس[1] .

وقد وضعت الحكومة يدها على جميع زعماء الثورة ، ما عدا السيد عبد الله نديم ، فانه اختفى عن الأنظار ولم تستطع عيون الحكومة أن تعرف مقره ، وقبض على كبار الضباط المعروف عنهم التشيع لعرابى أو الذين اشتركوا فى حوادث الثورة ، وفر السيد حسن موسى العقاد والقائمقام سليمان سامى داود على ظهر احدى البواخر الى كريت ، ولكن الحكومة علمت بمقرهما فطلبت الى الحكومة التركية تسليمهما اليها فسلمتهما وجاءا الاسكندرية مقبوضا عليهما فى ٩ نوفمبر سنة ١٨٨٢ ، وغصت السجون بكبار المعتقلين ، نذكر منهم عرابى باشا ومحمود باشا سامى البارودى ومحمود باشا فهمى ويعقوب سامى باشا وعبد العال حلمى باشا وعلى باشا

(١) احصاء محمود باشا فهمى فى كتابه البحر الزاخر ج ١ ص ٢٢٢ وهو قريب من احصاء عرابى (ص ٤٦٢ من مذكراته المخطوطة) .

فهمي وطلبه باشا عصمت (السبعة الزعماء) ، وحسن باشا الشريعي وزير الأوقاف في وزارتي راغب باشا والبارودي ، وعبد الله باشا فكري وزير المعارف في وزارة البارودي ، وقد قبض عليهما لاستنكارهما انحياز الخديو الى جانب الانجليز وعزله عرابي بعد ضرب الاسكندرية ، وأمين بك فكري، ومحمد رضا باشا قائد لواء الفرسان ، ومن العلماء الشيخ محمد عليش ونجله الشيخ عبد الرحمن عليش • والشيخ محمد عبده • والشيخ حسن العدوي•والشيخ محمد أبو العلا الخلفاوي العضو الأول بالمحكمةالشرعية• والشيخ أحمد المنصوري المدرس بالأزهر•والشيخ أحمد عبد الغني المدرس بالأزهر • والشيخ أحمد البصري • والشيخ محمد جبر ونائبه الشيخ سلمي • والشيخ محمد السملوطي • ومن الموظفين والأعيان والذوات خورشد باشا طاهر قائد فرقة رشيد وأبو قير ، وكبار ضباط الجيش جميعهم • وعلي باشا الروبي • وأحمد بك ناشد مدير الشرقية • ويعقوب بك صبري مدير الفيوم • وأحمد بك رفعت مدير المطبوعات • وعثمان باشا فوزي وكيل دائرة الأميرة زينب هانم حليم • ومصطفى باشا نايلي • ومحمد أفندي الصدر المحامي • والسيد حسن الشمسي صاحب جريدة المفيد • ومحمود أفندي صادق • وأمين بك الشمسي • وأحمد بك أباظه نائب الشرقية • وأحمد أفندي محمود نائب البحيرة • ومحمد أفندي الشاذلي • ومحمد بك جلال • ومهني يوسف من نواب المنيا • وابراهيم بك الشريعي • والشيخ أمين أبو يوسف • وأنجال أحمد بك مصطفى • والشيخ عبد المجيد الفقي• وأحمد الفقي• والشيخ حسن الديب• والشيخ عبد الهادي رزق • ومحمد خطاب • وعلي أفندي فخري • ويحيى بك شتا • والسيد بك قنديل ، وغيرهم كثيرون •

وقد أصدر الخديو وهو في الاسكندرية مرسوما في **١٩** سبتمبر سنة **١٨٨٢** بالغاء الجيش المصري [١] بحجة أنه شايع العصاة في عصيانهم، وكان هذا المرسوم مقدمة لمحاكمة قواده وضباطه •

---

(١) نشر في المونيتور اجبسيان ــ الجريدة الفرنسية للحكومة عدد ٢٠ سبتمبر سنة ١٨٨٢•

ولما استقر بالخديو المقام فى العاصمة بادر الى اتخاذ التدابير لمحاكمة زعماء الثورة والمشتركين فيها .

لجنة التحقيق بالعاصمة

ففى ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٨٢ (١٥ ذى القعدة سنة ١٢٩٩) أصدر أمراً بتشكيل لجنة مخصوصة (قومسيون) فى القاهرة لتحقيق تهمة كل من ارتكب جريمة العصيان أو التعدى على السلطة الخديوية أو اهانة الخديو سواء كانوا فاعلين أصليين أو شركاء ، وناط بهذه اللجنة تقديم المتهمين الذين ترى ادانتهم الى المحاكمة العسكرية التى اعتزم تأليفها للحكم فى هذه التهم وايفاد مندوب من قبلها لاقامة الدعوى العمومية أمام هذه المحكمة ، وجعل من اختصاصها القبض على أى شخص ترى ضبطه بمجرد أن تطلب ذلك من وزير الداخلية ، وقد تألفت هذه اللجنة من الأشخاص الآتية أسماؤهم :

اسماعيل باشا أيوب رئيسا . على غالب باشا . يوسف شهدى باشا . محمد زكى باشا . محمد سعد الدين بك . محمد حمدى بك . مصطفى راغب بك . سليمان يسرى بك . مصطفى خلوصى بك . محمد مختار أفندى (باشا) أعضاء [1] .

وانتدبت لجنة لتحقيق تهم الأقاليم والمدن [2] ، وتألفت من محمد زكى باشا رئيسا ومصطفى راغب بك وسليمان يسرى بك ومصطفى خلوصى بك أعضاء .

المحكمة العسكرية بالقاهرة

وأصدر فى ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٨٢ أمراً آخر بتأليف المحكمة

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٨٢ .
(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٨٢ .

العسكرية وقد عهد اليها محاكمة العرابيين الذين ترى لجنة التحقيق ادانتهم وشكلت على النحو الآتى :

محمد رءوف باشا رئيسا • ابراهيم باشا الفريق • اسماعيل كامل باشا • حسينى عاصم باشا • خورشد باشا لواء الطوبجية سابقا• سليمان نيازى باشا • عثمان لطيف باشا • أحمد حسنين باشا • سليمان نجاتى بك أعضاء [1] •

وغنى عن البيان أن أعضاء لجنة التحقيق والمحكمة العسكرية كانوا من خصوم العرابيين ومن المخلصين شخصيا للخديو •

لجنتان للتحقيق بالاسكندرية وطنطا

وأصدر الخديو وهو بعد بالاسكندرية فى ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ أمراً بتأليف لجنة للتحقيق بالاسكندرية يناط بها تحقيق مواد القتل والسرقة والنهب والحريق التى وقعت بالاسكندرية فى يوم ١١ يونيه ، والأيام التالية ليوم ١١ يوليه لغاية ١٦ يوليه ، واقامة الدعوى على من يثبت التحقيق اتهامهم فيها ، وهى مؤلفة من عبد الرحمن رشدى بك (باشا) رئيسا ، وأعضاؤها هم المسيو كازيمير آرا Gasimir Ara رئيس قلم قضايا وزارة المالية والحربية ، وأحمد بليغ أفندى وكيل النائب العمومى ، ومسيو كليار مدير الجمارك ، وأمين سيد أحمد وكيل النيابة بالمحاكم الأهلية ، وحماد بك عبد العاطى المستشار بمحكمة الاستئناف المختلطة ، ثم عين بدله ابراهيم رشدى باشا[2] وابراهيم بك فؤاد (باشا) رئيس محكمة الجيزة والقليوبية ، ومسيو فاشيه دى مونتجيون النائب العمومى بالنيابة لدى المحاكم المختلطة ، ثم ضم اليهم كرابيت رزيان أفندى

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٨٢ •

(٢) الوقائع المصرية عدد ١٣ نوفمبر سنة ٨١٨٢ — المونيتور اجبسيان عدد ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨٢ •

وكيل النيابة المختلطة وابراهيم نجيب أفندى (باشا) مساعد النيابة المختلطة[1]، ولما عين عبد الرحمن بك رشدى رئيسا للجنة التعويضات كما سيجىء بيانه صدر أمر خديوى بتعيين اسماعيل يسرى باشا بدلا منه .

وشكلت لجنة طنطا برياسة محمود باشا الفلكى وأعضاؤها لطيف بك سليم (باشا) وجبرائيل أفندى كحيل وشفيق بك منصور والمسيو شكونى Ceccone ثم عين شفيق بك منصور عضواً فى لجنة الاسكندرية بدلا من المسيو منتجيون وواصف بك عزمى عضواً بلجنة طنطا بدلا من شفيق بك منصور ، ولما عين محمود باشا الفلكى وكيلا لوزارة المعارف عين بدله فى رياسة اللجنة اسماعيل بك يسرى النائب العام للمحاكم الأهلية المستجدة[2] .

وصدر أمر عال فى ٦ يناير سنة ١٨٨٣ بتعديل تشكيل لجان التحقيق، فقضى بتأليف ثلاثة قومسيونات أخرى لتحقيق ما وقع فى عهد الثورة من جرائم السرقة والقتل ونحو ذلك فى القطر المصرى ما خلا الاسكندرية ، وقضى هذا الأمر بالغاء الأمر الصادر فى ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ بتشكيل قومسيون خاص بطنطا .

محكمة عسكرية اخرى

وأصدر الخديو فى يوم ٢٨ سبتمبر أمراً بتأليف محكمة عسكرية أخرى بالاسكندرية تختص بالحكم فى القضايا التى تقدمها اليها اللجنتان المؤلفتان لتحقيق قضايا الاسكندرية وطنطا ، وهذه المحكمة مؤلفة من عثمان نجيب باشا رئيسا[3] ، رضوان باشا ، موريس باشا . مصطفى باشا

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٨٢ .

(٢) الوقائع المصرية عدد ٦ ديسمبر سنة ١٨٨٢ .

(٣) ورد فى مجموعة الاوامر العالية سنة ١٨٨٣ ص ٥٠ أن محمد رءوف باشا عين فى فبراير سنة ١٨٨٣ بدلا من عثمان نجيب باشا (الذى قبل استعفاؤه) رئيسا للمحكمة العسكرية بالاسكندرية .

العرب • حسين باشا واصف • على وهبى بك • حسين مظهر بك أعضاء، ثم استبدل رضوان باشا وموريس باشا ومصطفى باشا العرب وحسين باشا واصف وحسين بك مظهر بكل من ابراهيم بك واصف وموريس بك ومصطفى لاوطاكى قبودان ومحمد أفندى على [1] •

الانجليز والمحاكمة

أبدى الانجليز عطفا كبيرا على عرابى ومعظم زملائه أثناء محاكمتهم، واختصوا عرابى بأكبر قسط من العطف والرعاية ، فكان مسلكهم حياله يدعو الى الدهشة والريبة ، لما فيه من التناقض ، فهم الذين كانوا بالأمس يملئون الدنيا ضجيجا بوجوب القضاء عليه ، ويجردون الأساطيل والجيوش لسحقه ومحاربته باعتباره خارجا على الخديو ، وبعد أن انتهت الحرب بهزيمته وشرع الخديو فى محاكمته اذا بالانجليز يتصدون للدفاع عنه وتخليصه من حكم الاعدام ، وقد نجحوا فى ذلك •

وقد بدأ عطف الانجليز على عرابى منذ القبض عليه ، بل بدأ قبل الهزيمة ، وذلك أن الحكومة البريطانية اشترطت فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٨٢ (قبل واقعة التل الكبير) لتسليم أسرى العرابيين الى الخديو ألا يعدم أحداً منهم الا بعد موافقة السلطات الانجليزية [2]•

ولما جاء اللورد دفرين الى مصر أبدى اهتماما بشأن عرابى ، وتدخل لكى يحسنوا معاملته أثناء التحقيق والمحاكمة •

وعينت الحكومة بناء على طلب السير ادوار ماليت مندوبا بريطانيا لحضور جلسات التحقيق وهو السير شارلس ويلسن Sir Charles Wilson ولم يلبث أن تدخل فى توجيه التحقيق ، وعهد اليه اللورد دفرين ابداء رأيه فى حقيقة التهم الموجهة الى عرابى ، وكان منسوبا اليه الاشتراك فى

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٦ ديسمبر سنة ١٨٨٢ •

(٢) برقية اللورد جرانفيل الى السير ادوار ماليت فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٨٢ ــ الكتاب الأزرق عن مصر سنة ١٨٨٢ ــ مجموعة ١٨ وثيقة رقم ٧٣ ص ٣٦ •



عرابى باشا ذاهبا من سنجنه بالدائرة السنية
الى المحكمة العسكرية أثناء محاكمته وبجانبه محاميه المستر نابييه
(عن مجلة الجرافيك عدد ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨٢)

مذبحة الاسكندرية وفى حريقها وفى نهبها علاوة على عصيانه الخديو • فأجاب السير شارلس ويلسن بأن عرابى برىء من كل ما نسب اليه عدا عصيان الخديو ، وقد أخذت لجنة التحقيق بهذا الرأى ، واقتصرت محاكمته على جريمة العصيان ، وفى الواقع أن هذا الرأى كان مطابقا للحق والعدل •

وبلغ من تدخل اللورد دفرين لصالح عرابى أن طلب الى الحكومة المصرية المحافظة على حياته ، وحال دون اعدامه ، وتهدد الوزارة المصرية والخديو اذا أصابه سوء ، واهتم بأمره منذ القبض عليه المستر ولفرد بلنت المستشرق الانجليزى الذى ناصره من ابتداء الحركة ، واختار له باتفاقه مع السلطات الانجليزية اثنين من المحامين الانجليز وهما المستر برودلى Broadley والمستر نابييه Napier للدفاع عنه أمام المحكمة العسكرية •

وقد كان من التناقض حقا أن زعيم الثـــورة الوطنية الذى حاربه الانجليز حتى هزموه واعتقلوه يحاكم أمام محكمة عسكرية مصرية مؤلفة من أعضاء جميعهم مصريون فيتقدم للدفاع عنه محاميان انجليزيان ٠

ولم يكن مما يشرف عرابى أن يعهد بالدفاع عن نفسه أمام المحكمة العسكرية الى الانجليز خصومه وخصوم مصر ، وفى سبيل الدفاع عن نفسه والاستعانة بجاههم أدلى بتصريحات ليست من الوطنية فى شىء ، ولا تتفق مع مقام زعيم الثورة ، فقد كتب تقريرا لمحاميه عن حوادث الثورة لكى يتخذاه أساسا لدفاعهما ، احتوى تملقا شديدا للدولة الانجليزية بما لا يتفق مع دعوته ولا مع ما يجمل بالزعيم أن يتصـف به من الشـــمم والاباء ، وهذا ما دعا المســيو دى فريسينيه الذى كان رئيس الوزارة الفرنسية أثناء الحوادث العرابية الى القول فى كتابه بوجود اتفاق ســابق بين عرابى والانجليز ، قال فى هذا الصدد تعليقا على واقعة (التل الكبير) : « لقد اختلفت الآراء فى تفسير هذه الواقعة العجيبة ، والرأى السائد أنه كان هناك شـــبه اتفاق بين عرابى والقيادة الانجليزية ، وقد عزز هذا الرأى ما بدا من التسامح بعد ذلك فى معاملة عرابى[1] » ونعتقد أن هذا اسراف فى الاتهام ، فلم يكن ثمة اتفاق سابق بين عرابى والانجليز قبل التل الكبير ، ولم يقم أى دليل على ذلك ، وانما هو ضعف النفس قد حبب الحياة الى عرابى وجعله يؤثرها عـلى الواجب الوطنى ، فكانت الهزيمة المعنوية والأخلاقية ٠

وقد استقر رأى الانجليز بالاتفاق مع محامى عرابى على أن يقدم عرابى وصحبه أمام المحكمة العسكرية بتهمة عصيان الخديو ، مع استبعاد تهمة مذبحة الاسكندرية وتهمة احراقها ، وأن يعترفوا بجرمهم ، وأن يستبدل الخديو بحكم الاعدام النفى المؤبد ، وأن يصدر بعد ذلك مرسوم بمصادرة أملاكهم مع عدم المساس بأملاك أزواجهم وأن تقرر الحكومة لكل منهم معاشـــا يفى بحاجتهم مع حرمانهم رتبهم وألقابهم ، فارتضى

(١) دى فريسنيه ــ المسألة المصرية ص ٣١٦ ٠

العرابيون هذا المصير ، وأبرق المستر برودلى فى هذا الصدد الى المستر بلنت بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٨٨٢ يقول : « أعطانا عرابى وثيقة مكتوبة يقرر فيها السلطه التامة لنا لكى نتفق بشأنه مع دفرين ، ودفرين يقترح اعتبار عرابى مذنبا من حيث الثورة فقط والنزول عما عدا ذلك من التهم ، أما الحكم فسيخفف الى النفى فى مكان طيب تتفق عليه أنت مع وزارة الخارجية [1] » .

وعلى ذلك جرت المحـاكمة ، وكانت بعد الاتفاق المتقـدم ذكره محاكمة صورية عرفت نتائجها قبل انعقاد المحكمة ، ولم تدم سوى يوم واحد اذا انعقدت المحكمة العسكرية يوم ٣ ديسمبر سنة ١٨٨٢ بوزارة الأشغال بقاعة مجلس النواب (مجلس الشيوخ الآن) الساعة التاسعة والنصف صباحا لمحاكمة عرابى أولا ، ولم يكن الجمهـور يعـلم بالموعد المحدد لانعقادها ، فلم يحضر الجلسة سوى نحو أربعين من النظارة ، منهم عشرون من مراسلى الصحف ، وكان مقررا أن يتولى الاتهام أمام المحكمة العسكرية المسيو بوريللى بك Borelli Bey رئيس قلم قضايا الحكومة ، ولكنه تنحى عن الجلوس فى مركز المدعى العمومى اذ رأى أن المحاكمة هى مهزلة متفق عليها من قبل ، فجلس بدله قومندان الحامية الانجليزية ، وحضر الجلسة الكولونل شارلس ويلسن مندوب السلطة الانجليزية فى التحقيق ، وأخذ مجلسه قريبا من المكان الذى أعد لعرابى ، وبعد أن أخذ أعضاء المحكمة مجالسهم مرتدين ملابسهم الرسمية جىء بعـــرابى من السجن .

وكان قبل مجيئه قد وقع على وثيقتين ، الأولى يعترف فيها بارتكابه جريمة العصيان ويتعهد فى الثانية بألا يبرح الجهة التى تعينها الحكومة الانجليزية لمنفاه .

دخل عرابى قاعة الجلسة مرتديا بدلة عادية . وجلس فى المقعد الذى خصـص له ، وجاء محامياه الى جواره ، فتلا رءوف باشـا رئيس المحكمة ورقة الاتهام على عرابى مخاطبا اياه بما يأتى :

---

(١) بلنت ــ التاريخ السرى للاحتلال ص ٣٣٩ .

أحمد عرابى باشا — أنت متهم أمام هذه المحكمة بناء على طلب لجنة التحقيق بجريمة العصيان ضـــد الجناب الخديوى مخالفا المادتين ٩٦ من القانون العسكرى العثمانى و ٥٩ من قانون الجنايات العثمانى فهل تقر بالتهمة أم لا •

فأجاب عرابى أن محاميى سيجبيان بالنيابة عنى •

فتلا المستر برودلى بالفرنسية الورقة التى أمضـــاها عرابى وفيها يعترف بجريمة العصيان ، وتلا كاتب الجلسة صيغتها العربية •

وعندئذ قرر رءوف باشا بأن المحكمة ستختلى للمداولة وأن الجلسة أوقفت على أن تنعقد فى الساعة الثالثة بعد الظهر •

فانعقدت المحكمة فى الموعد المذكور ، وكان عدد الحاضرين فى هذه المرة كثيرا ، فلما فتحت الجلسة أمر رءوف باشـــا كاتب الجلســـة بتلاوة الحكم ، فتلاه ، وهو يقضى على عرابى بالاعدام ، وتلا عقب صدور الحكم الأمر الخديوى بابدال الحكم بالنفى المؤبد واستغرقت تلاوة الحكم والأمر الخديوى بتعديله عشر دقائق ، ثم انفضت الجلسة •

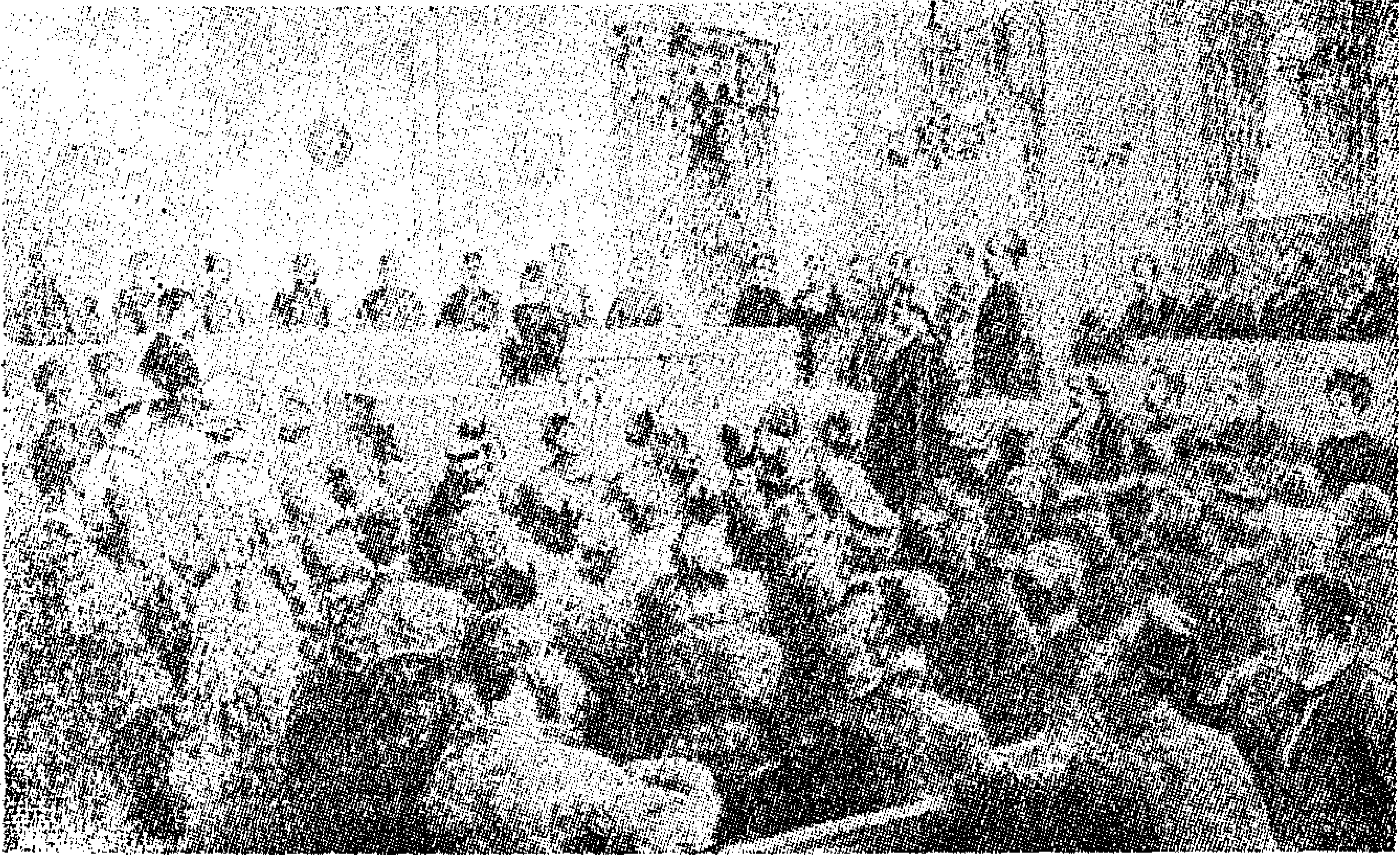
ولما تلى الحكم قابله عرابى باشا بعلامة الرضا والشكر ، وقدم له بعض السيدات الأوربيات باقات من الزهر مهنئات له ، وقدمت له عقيلة المستر نابيه المحامى عنه باقة ورد كبيرة تقبلها شاكرا •

وحوكم زملاء عرابى الستة بالطريقة التى حوكم هو بها أى أنهم اعترفوا بجريمة العصيان ، وقد رفض على باشا الروبى أن يدافع عن نفسه بواسطة المستر برودلى ، ورفض الاقرار الذى كتبه عرابى ، فلم يحاكم معهم ، وصدر الأمر بنفيه عشرين سنة فى مصوع •

الأحكام الصادرة على زعماء العرابيين

أصدرت المحكمة العسكرية فى ٣ ديسمبر سنة ١٨٨٢ (٢٢محرم سنة ١٣٠٠) حكمها على أحمد عرابى بالاعدام [1] كما تقدم بيانه •

(١) الوقائع المصرية عدد ٤ و ٩ ديسمبر سنة ١٨٨٢ •



تلاوة حكم المحكمة العسكرية على عرابى باشا
يوم ٣ ديسمبر سنة ١٨٨٢

(عن مجلة الجرافيك عدد ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨٢)

وفى ٧ ديسمبر اجتمعت المحكمة لمحاكمة كل من : طلبة باشا عصمت ، وعبد العال باشا حلمى أبو حشيش ، ومحمود سامى باشا البارودى • وعلى فهمى باشا الديب ، فحكمت عليهم بالاعدام [١] ، وتلا رئيس المحكمة أمر الخديو بتعديله الى النفى المؤبد أيضا (من الأقطار المصرية وملحقاتها) •

وفى يوم ١٠ ديسمبر حوكم محمود باشا فهمى ويعقوب سامى باشا، فحكم عليهما بالاعدام [٢] ، مع تعديل الحكم الى النفى المؤبد •

(١) الوقائع المصرية عدد ٤ و ٩ ديسمبر سنة ١٨٨٢ •

(٢) الوقائع المصرية عدد ١١ ديسمبر سنة ١٨٨٢ •

وأصدر الخديو أمرا فى ١٤ ديسمبر بمصادرة أملاك الزعماءالسبعة المحكوم عليهم وأموالهم ، وحرمانهم حق امتلاك أى ملك فى الديار المصرية بطريق الارث أو الهبة أو البيع أو بأى طريقة ما ، مع ترتيب معاش سنوى لهم بقدر الضرورى لمعيشتهم ، وقضى هذا المرسوم ببيع أملاكهم ، وما ينتج من هذا البيع من صافى الثمن يخصص لسداد التعويضات التى ستعطى لمن أصيبوا فى حوادث الثورة (١) .

وفى ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨٢ صدر أمر خديوى آخر بتجريد السبعة الزعماء من جميع الرتب والألقاب وعلامات الشرف التى كانوا حائزين لها ، ومحو أسمائهم من سجلات ضباط الجيش المصرى محوا مؤبدا (٢) .

استقالة رياض باشا

احتجاجا على تخفيف الحكم

لم يرق رياض باشا تخفيف الحكم على الزعماء السبعة لأنه كان مصرا على وجوب اعدامهم، فاستقال من وزارة الداخلية احتجاجا على ذلك التخفيف ، ولكنه لم يذكر سبب الاستقالة الحقيقى فى كتابه الى الخديو ، فعين اسماعيل باشا أيوب وزيرا للداخلية بدلا عنه (١٠ ديسمبر سنة ١٨٨٢) (٣) .

تنفيذ الحكم فى الزعماء السبعة

اختارت الحكومة الانجليزية جزيرة (سيلان) بالهند منفى للزعماء السبعة ، وقد أبلغ المستر برودلى هذا القرار الى عرابى فى سجنه ،

---

(١) الوقائع المصرية عدد ١٤ ديسمبر سنة ١٨٨٢ .
(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٢ .
(٣) الوقائع المصرية عدد ١١ ديسمبر سنة ١٨٨٢ .

فاغتبط بهذا الاختيار ، وقال ان هذا النفى يسرنى لأن سيدنا آدم لما هبط من الجنة نزل فيها •

فاجتمع الزعماء السبعة فى سجن الدائرة السنية يوم ١٣ ديسمبر ليتداولوا فى تجهيز معدات الرحيل ، وفى ٢٥ ديسمبر نفذ فى الزعماء حكم التجريد من رتبهم وألقابهم ، بأن جمعوا فى الساعة الثانية بعد ظهر ذلك اليوم فى ساحة (قصر النيل) وتلا عليهم على غالب باشا وكيل وزارة الحربية أوامر التجريد، وأعدت الحكومة لرحيل الزعماء الباخرة مريوتس (مريوط) وهى باخرة انجليزية صغيرة حمولتها ١٤٠٠ طن استأجرتها خصيصا لنقل الزعماء وذويهم وحاشيتهم الى جزيرة سيلان ، وأنزلتهم فيها بالدرجة الأولى ، وعهدت الى الكولونل موريس بك وهو ضابط انجليزى كان فى خدمة الحكومة أن يرافقهم حتى يصلوا الى منفاهم •

ففى مساء ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٨٢ أعدت لهم قطارا خاصا فى ثكنة قصر النيل لنقلهم الى السويس ، فركبوه هم ومن اختاروهم من الأهل والخدم ، وودعهم المستر برودلى محاميهم على رصيف القطار ، وحضر سفرهم السير شارلس ويلسن مندوب السلطة الانجليزية، وتحرك بهم القطار فى الساعة العاشرة مساء ، ورافقهم الى السويس المستر نابييه، وكان يخفرهم رهط من الجنود المصريين وآخرون من الجنود الانجليز ، فبلغوا ميناء السويس الساعة الثامنة من صبيحة يوم ٢٨ ديسمبر ، وهناك ركبوا الباخرة (مريوتس) وأقلعت بهم الساعة الواحدة بعد الظهر الى ثغر كولومبو ميناء سيلان فوصلوها مساء ٩ يناير سنة ١٨٨٣ ، ونزلوا الى البر فى صبيحة اليوم التالى •

الأحكام الأخرى

وصدرت أحكام أخرى بأوامر خديوية على بقية العرابيين ، وهى تتراوح بين النفى لمدد مختلفة فى جهات معينة ، واقامة البعض فى بلادهم

تحت مراقبة البوليس ، وتهمتهم أنهم « اشتركوا فى جريمة العصيان » ، فحكم على على باشا الروبى والسيد حسن موسى العقاد بالنفى عشرين سنة فى مصوع تحت الملاحظة ، وعلى اثنين بالنفى ثلاث سنوات بسواكن ، وعلى ثلاثة وثلاثين بالنفى خارج القطر لمدد تتراوح بين ثمانى وخمس سنوات ، وأقلها سنة ، مع عزلهم من وظائفهم ، وعلى خمسة وستين من الموظفين بالطرد من الحكومة ، وعلى عدد كبير من الضباط بالفصل من الخدمة وعلى كثير من الأعيان والنواب بالاقامة فى بلادهم تحت ملاحظة البوليس مع دفع تأمين مالى ، وذلك عدا الأشخاص الذين حوكموا جنائيا على تهم القتل والنهب والحريق أمام المحكمة العسكرية بالاسكندرية وحققت تهمتهم بمعرفة لجان التحقيق فى الاسكندرية وطنطا .

وهاك بيان المحكوم عليهم والأحكام الصادرة ضدهم :

على باشا الروبى ـ نفى ٢٠ سنة فى مصوع تحت الملاحظة

السيد حسن موسى العقاد ـ نفى ٢٠ سنة فى مصوع تحت الملاحظة

عمر بك رحمى ـ نفى ٣ سنوات فى سواكن تحت الملاحظة

على أفندى حسن باشمهندس سكة حديد السويس ـ نفى ٣ سنوات فى سواكن تحت الملاحظة

جاميخان غورى الهندى ـ النفى مؤبدا خارج القطر وملحقاته

أحمد بك عبد الغفار ـ قائمقام ـ نفى ٨ سنوات خارج القطر (بيروت)

مصطفى بك عبد الرحيم ـ أميرالاى ـ نفى ٥ سنوات خارج القطر (بيروت)

عيد بك محمد ـ أميرالاى ـ نفى ٥ سنوات خارج القطر (بيروت)

خضر بك خضر ـ قائمقام ـ نفى ٥ سنوات خارج القطر (بيروت)

حسن بك جاد ـ أميرالاى ـ نفى ٥ سنوات خارج القطر (بيروت)

محمد بك الزمر _ قائمقام ـ نفى ٥ سنوات خالج القطر (بيروت)

أحمد بك رفعت ـ ناظر قلم المطبوعات ـ نفى حمس سنوات خارج القطر (بيروت)

الشيخ عبد الرحمن عليش ـ من العلماء ـ نفى خمس سنوات خارج القطر (الاستانة)

محمد مصطفى الكردى ـ من بني سويف ـ نفى خمس سنوات خارج القطر (بيروت)

محمود أفندى أحمد ـ صاغ ـ نفى ٤ سنوات خارج القطر (بيروت)

فوده أفندى حسن ـ قائمقام ـ نفى ٤ سنوات خارج القطر (بيروت)

خليل بك كامل ـ أميرالاى ـ نفى ٤ سنوات خارج القطر (بيروت)

مصطفى بك النجدى ـ ناظر اسبتالية اسكندرية ـ نفى ٤ سنوات خارج القطر (الأستانة)

مصطفى أفندى الأرناءوطي ـ من دمياط ـ نفى ٤ سنوات خارج القطر (بيروت)

الشيخ عبد القادر ـ قاضي مديرية القليوبية ـ نفى ٤ سنوات خارج القطر (بيروت)

الشيخ محمد الهجرسي ـ من علماء الأزهر ـ نفى ٤ سنوات خارج القطر (مكة المكرمة)

الشيخ أحمد عبد الجواد القاياتي ـ من القايات (المنيا) ـ نفى ٤ سنوات خارج القطر (بيروت)

الشيخ محمد عبد الجوادالقاياتي ـ من القايات (المنيا) نفى ٤ سنوات خارج القطر (بيروت)

يوسف اسماعيل ـ من المنيا ـ نفى ٤ سنوات خارج القطر (بيروت)

الشيخ يوسف شرابه ـ من العلماء ـ نفى ٣ سنوات خارج القطر (غزه)

أحمد بك فرج ـ قائمقام ـ نفى ٣ سنوات خارج القطر (بيروت)

الشيخ محمد عبده ـ ناظر قلم المطبوعات العربية ـ نفى ٣ سنوات خارج القطر (بيروت)

السيد حسن الشمسى ـ محرر جريدة المفيد ـ نفى ٣ سنوات خارج القطر (بيروت)

الشيخ أمين أبو يوسف ـ من دمياط ـ نفى ٣ سنوات خارج القطر (بيروت)

ابراهيم افندى اللقانى ـ مأمور تفتيش بالداخلية ـ نفى ٣ سنوات خارج القطر (بيروت)

محمد بك بديع ـ عضو مجلس ابتدائى مصر ـ نفى ٣ سنوات خارج القطر (بيروت)

اسماعيل أفندى جودت ـ من مصر ـ نفى ٣ سنوات خارج القطر (بيروت)

أحمد افندى رشوان الدشناوى ـ من قنا ـ نفى ٣ سنوات خارج القطر (بيروت)

آدم الأرناءوطى ـ من الفيوم ـ نفى سنتين خارج القطر (بيروت)

على حسين ـ من المنيا ـ نفى سنتين خارج القطر (بيروت)

حسين مطريد ـ من عربان المنوفية ـ نفى سنتين خارج القطر المصرى (بيروت)

محمد محمد الجنيدى ـ من بنى سويف ـ نفى سنة خارج القطر المصرى (بيروت)

محمد أفندى الصدر المحامى ـ من القاهرة ـ نفى سنة خارج القطر المصرى (بيروت)

مع تجريدهم من الرتب والامتيازات والمناصب وعلامات الشرف [1] وحكمت المحكمة العسكرية بالاسكندرية على السيد بك قنديل بالنفى فى سواكن مدة سبع سنوات .

وقضى على طائفة من كبار الأعيان والذوات بأن يقيم كل منهم فى بلده تحت ملاحظة الضبطية مع دفع تأمين مالى ، وتجريدهم من الرتب والامتيازات ، وهاك أسماؤهم وبيان الأحكام الصادرة ضدهم :

الاســـم	جهة الاقامة	التأمين	مدة التأمين
		جنيه	
أحمد بك أباظه (باشا)	مديرية الشرقية	٢٠٠٠	خمس سنوات
أحمد أفندى محمود	مديرية البحيرة	٣٠٠٠	أربع سنوات
ابراهيم أفندى الوكيل	مديرية البحيرة	٣٠٠٠	أربع سنوات
سعداوى الجبالى	مديرية الفيوم	١٠٠٠	سنتين
سليمان جمعه	مديرية الشرقية	٣٠٠	ثلاث سنوات [2]
أمين بك الشمسى (باشا)	مديرية الشرقية	٥٠٠٠	خمس سنوات
مراد بك السعودى	مديرية الجيزة	٤٠٠٠	أربع سنوات
محمد بك جلال	مديرية المنيا	٢٠٠٠	أربع سنوات
عمر محجوب	مديرية المنيا	٤٠٠٠	أربع سنوات
مهنى أبو عمر	مديرية أسيوط	٣٠٠٠	أربع سنوات
ململوم السعدى	مديرية المنيا	٤٠٠٠	أربع سنوات
عثمان فوزى باشا [3]		٤٠٠٠	أربع سنوات [4]

(١) عن الوقائع المصرية عدد ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨٢ ، أما أسماء البلاد التى اختارها المنفيون لمنفاهم فقد أخذناها عن مذكرات عرابى المخطوطة ص ٦٤٦ .
(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٨٢ .
(٣) وكيل دائرة الاميرة زينب حليم أخت الأمير محمد عبدالحليم نجل محمد على باشا ، وكان متهما بالترويج للامير عبد الحليم واسناد الخديوية اليه بدلا من الخديو توفيق باشا .
(٤) الوقائع المصرية عدد ٢٦ من ديسمبر سنة ١٨٨٢ .

وقضى على الذوات والموظفين الآتى ذكرهم بأن يقيموا فى عزبهم أو بلادهم تحت ملاحظة الضبطية مع تجريدهم من الرتب والنياشين والمناصب [1] وهم :

حسين باشا الدرمللى — وكيل الداخلية

مصطفى بك نايلى — مفتش بردين

اسماعيل دانش باشا — مأمور الدائرة البلدية باسكندرية سابقا

مصطفى ثاقب أفندى — مدرس بالمدارس وصاحب جريدة المفيد .

الشيخ أبو المعاطى السيد — من أعيان الدقهلية

الشيخ محمد بن شداد — من أعيان الدقهلية

يوسف بك برتو — مأمور الدائرة البلدية باسكندرية

محمد بك عاطف — قائممقام سوارى

جابر بك البباوى — من أعيان بنى سويف

الشيخ مصطفى عبد اللطيف — من أعيان الدقهلية

الشيخ محمد شلبى طوبار — من أعيان الدقهلية

الشيخ اسماعيل بطين — من أعيان الدقهلية

الشيخ حسين الأعصر — من أعيان الشرقية

الشيخ على عبد الهادى — من أعيان المنيا

على أبو يوسف — من أعيان المنيا

على المكاوى — من أعيان المنيا

أبو زيد غانم — من أعيان الشرقية

حسن فراج — من أعيان الفيوم

محمد عبد الله — من أعيان المنيا

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨٢ .

الشيخ أحمد الفقى ـ من أعيان المنوفية
الشيخ عبد المجيد الفقى ـ من أعيان المنوفية
سليمان جابر بك البباوى ـ من أعيان بنى سويف .
محمد عبد الصمد ـ من أعيان المنيا
أحمد أبو طالب ـ من أعيان المنيا
محمد عبد اللا ـ من أعيان الشرقية
سليمان محمد ـ من أعيان الشرقية
محروس سيد أحمد ـ من أعيان بنى سويف .
محمد منصور ـ من أعيان المنيا
الشيخ على الفقى ـ من أعيان المنوفية
محمد المسيرى ـ من أعيان الفيوم
على كساب ـ من أعيان بنى سويف .
الشيخ على نايل ـ من أعضاء مجلس الجيزة والقليوبية

وقضى بتجريد العلماء والموظفين الآتية أسماؤهم من جميع رتبهم وعلامات شرفهم وامتيازاتهم (١) .

الشيخ حسن العدوى ـ من العلماء
الشيخ أحمد المنصورى ـ من العلماء
الشيخ محمد السمالوطى ـ من العلماء
الشيخ أحمد البصرى ـ من العلماء
الشيخ محمد أبو العلا الخلفاوى ـ من العلماء
الشيخ على الجمال ـ نقيب الأشراف بدمياط
الشيخ محمد أبو عائشة ـ قاضى بور سعيد سابقا
الشيخ عبد الوهاب عبد المنعم ـ قاضى اسنا سابقا
الشيخ محمد السيوفى ـ كاتب بمحكمة مصر الكبرى سابقا

(١) الوقائع المصرية عدد أول يناير سنة ١٨٨٣ .

اسماعيل بك رأفت ـ مأمور مالية مديرية أسيوط سابقا
الشيخ أحمد العدوى نجل الشيخ حسن العدوى ـ من العلماء
الشيخ أحمد عبد الغنى ـ من العلماء
الشيخ محمد عسكر ـ من العلماء
الشيخ أحمد مروان ـ من العلماء
الشيخ أحمد عبد الغنى ـ نقيب الأشراف بمديرية جرجا
الشيخ محمد جبر ـ قاضى المنصورة سابقا
الشيخ عبد البر الرملى ـ قاضى العريش سابقا
الشيخ أحمد صلى نائب محكمة المنصورة سابقا
الشيخ محمد غزال ـ قاضى مركز البحيرة سابقا
أحمد بك ناشد ـ مدير بنى سويف
يعقوب بك صبرى ـ مدير الفيوم
مصطفى مختار ـ مأمور مالية البحيرة
حسن صقر ـ رئيس قلم بالداخلية
غمرى أحمد ـ ناظر قلم قضايا الأوقاف
مصطفى نشأت ـ معاون بالأشغال
عثمان حمدى ـ ناظر قسم منفلوط
عبد الرحمن فهمى ـ ناظر محطة المنيا
أحمد حامد ـ معاون هندسة الأقاليم الوسطى
سليمان زكى حكيم ـ مركز طوخ
محمد حسيب حكيم مركز العريش
أحمد حسنى ـ مأمور مركز ميت غمر
مصطفى العنانى ـ من أعيان مصر
حسن حجاج ـ من أعيان القليوبية
على فخرى ـ ملتزم حلقات الأسماك بالدقهلية
على مكاوى ـ من الشرقية

شهاب الدين نوفل ـ عمدة بلقاس غربية
عبد النبى عبد الله البياضى ـ عمدة عريان البراعصة بمديرية الفيوم
بركات الديب ـ عمدة القرين شرقية
عبد الله بهادر ـ عمدة جهينة بجرجا
حسن على ـ عمدة ريحانة بالمنيا
أمين أبو يوسف ـ من الشيخ تمي بمديرية أسيوط
محمد السراج ـ من مأمورى تفتيش الداخلية
حسن حسنى ـ ناظر قلم تحريرات الجهادية
أحمد حنفى ـ من مأمورى تفتيش الداخلية
مصطفى فهمى ـ ناظر قلم بالأوقاف
محمد جوجو ـ ناظر سرايات الاسكندرية
مصطفى واصف ـ أستاذ بالمدارس
محمد خطاب ـ باشكاتب محكمة المنصورة
الدكتور محمد كامل الكفراوى ـ حكيم بمصر
مصطفى أنور ـ حكيم بيطرى بمديرية المنيا
حسن مجدى ـ حكيم بيطرى العريش
عبد الله مأمون ـ مأمور أوقاف دمياط
ابراهيم الشريعى (باشا) ـ من أعيان المنيا
يدينى الشريعى (بك) ـ من أعيان المنيا
محمد مكاوى ـ من مصر
محمد الشاذلى ـ عمدة شبرا تنى غربية
محمد امام الحوت ـ عمدة الصالحية شرقية
على منسى البطران ـ شيخ عربان الفرجاية بالجيزة
أحمد محجوب ـ عمدة العصلوجى شرقية
الشيخ موسى على ـ عمدة الفقاعى بالمنيا
أحمد النحاس ـ عمدة أشمون منوفية
زايد هندى ـ عمدة جزيرة ببا ببنى سويف

وقضى بفصل نيف و ٢٥٠ من ضباط الجيش بتهمة اشتراكهم في جريمة العصيان فجردوا من رتبهم وامتيازاتهم وحرموا مرتب الاستيداع ومعاش التقاعد وهم : [1] .

الاســم	الرتبة	السكن
السيد أفندى منير	يوزباشي طوبجي	بالناصرية
حسن أفندى على	ملازم أول طوبجي	بقسم الخليفة
محمد أفندى امام	ملازم أول طوبجي	بالعباسية
على افندى راقم	بوزباشي بيادة	بالخليفة
على أفندى الطامى	يوزباشي بيادة	بحارة القادرية
رزق افندى فرج الله	يوزباشي بياده	بالجمالية
محمد افندى أمين	بوزباشي بيادة	بالمحجر
عثمان أفندى فرغلى	يوزباشي بيادة	بالسيدة زينب
محمد افندى سامى	ملازم أول بيادة	بالاشرقية
احمد أفندى كامل	ملازم أول بيادة	درب الجماميز
حسين افندى شاكر	ملازم أول بيادة	بعابدين
محمود افندى عربى	ملازم أول بيادة	بعابدين
يوسف افندى حسن	ملازم أول بيادة	حارة السقايين
عباس افندى وهبى	ملازم أول بيادة	الحطابة
خليفة افندى أبو شنب	ملازم أول بيادة	بباب الشعرية
ابراهيم افندى غنيم	ملازم أول بيادة	المحجر
عبد الله أفندى حلمى	ملازم أول بيادة	بسوق السلاح
محمد أفندى صادق	ملازم أول بيادة	بعابدين
على أفندى كامل	ملازم أول بيادة	بالتبانة بالدرب الاحمر
على أفندى فهمى	يوزباشي طوبجي	بالوايلى
محمد افندى هادى	ملازم أول طوبجي	بالعباسية
أحمد أفندى قنديل	بوزباشي طوبجي	ببولاق

(١) عن الوقائع المصرية ـ عدد ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٨٢

الاسم	الرتبة	السكن
احمد افندى حليم	ملازم أول طوبجى	بالعباسية
يوسف افندى حلمى	يوزباشى بيادة	بالداودية
عبد الفتاح أفندى فوزى	» »	بعابدين
ابراهيم افندى صديق	» »	بالخليفة
حسنين أفندى على	» »	بالحطابة
يوسف افندى فهمى	» »	بالصليبية
محمد أفندى عباس	ملازم أول	بالصليبة
محمود أفندى الجندى	» »	بالمحجر
بكير أفندى صدقى	» »	درب الجماميز
على افندى حلمى	» »	بعابدين
احمد افندى همت	» »	الخليفة
يوسف أفندى كامل	» »	الدرب الأحمر
شمس افندى الجبالى	» »	الحطابة
محمد أفندى طاهر	» »	بالحطابة
سليمان افندى شكرى	» »	ببولاق
أحمد أفندى صادق	» »	بعابدين
عبد الله افندى ذهنى	» »	بعابدين
سليمان افندى حسن	» »	بالعباسية
محمد افندى زاهر	ملازم أول طوبجى	بالعباسية
عامر افندى رشدى	ملازم أول سوارى	بعابدين
السيد أفندى دؤاد	يوزباشى بيادة	بولاق
عبد الواحد أفندى رمضان	» »	باب الشعرية
عمر أفندى شاكر	» »	بالعباسية
على أفندى علوى	» »	قسم الازبكية
حسن أفندى بكار	» »	السروجية
على أفندى رضى	» »	الحسينية
على أفندى فهيم	» »	السيدة سكينة
على أفندى محمد	» »	الدرب الأحمر

الاســـم	الرتبة	السكن
عبد المنعم أفندى محمود	يوزباشى بيادة	قسم الجمالية
سيد أحمد أفندى مصطفى	يوزباشى «	الناصرية
أحمد أفندى سلامة	يوزباشى «	العباسية
سليمان أفندى رجائى	يوزباشى «	السيدة زينب
أحمد أفندى صادق	يوزباشى «	قسم الخليفة
السيد أفندى حبشى	ملازم أول بيادة	بالمحجر
سلامة أفندى سلامة	ملازم أول «	قسم عابدين
مصطفى أفندى حامد	ملازم أول «	العباسية
عبد الرحمن أفندى حلمى	ملازم أول «	قسم الخليفة
على أفندى بدر	ملازم أول «	الحسينية
أحمد أفندى هاشم	ملازم أول «	قسم الخليفة
على أفندى وصفى	ملازم أول «	العباسية
رجب أفندى على	ملازم أول «	الحسينية
حجازى أفندى محمد	ملازم أول «	عابدين
أحمد أفندى شاهين	ملازم أول «	باب الحجر
بيومى أفندى حسن	ملازم أول «	الأزبكية
عبد العزيز أفندى ندى	ملازم أول «	الشيخ عبد الله
مصطفى أفندى شفيق	ملازم ثان «	باب الخلق
على أفندى سعيد	ملازم ثان «	درب الحصر
على أفندى مناع	ملازم ثان «	السيدة زينب
محمد أفندى رفاعى	ملازم ثان «	بولاق
ابراهيم محمد أفندى كامل	ملازم ثان «	قنطرة عمر شاه
سالم أفندى زكى	ملازم ثان «	(شبرا)
مصطفى أفندى حلمى	ملازم ثان «	السيدة زينب
مصطفى أفندى أمين	يوزباشى طوبجى	المغربلين
عبد القادر أفندى خيرى	ملازم أول طوبجى	العباسية
حموده أفندى أحمد	يوزباشى «	حارة الأزهر

الاســـم	الرتبة	السكن
خليل أفندي صالح	ملازم ثان طوبجي	العباسية
علي أفندي أبو شادي	يوزباشي بيادة	السيدة زينب
محمد أفندي طلعت	يوزباشي «	حارة الأزهر
عامر أفندي صالح	يوزباشي «	عابدين
محمود أفندي الشاذلي	« «	الجمالية
محمد أفندي عندليب	« «	الصليبة
نجيب أفندي محمد	« «	بولاق
محمد أفندي بسيوني	« «	الداودية
ابوزيد أفندي السيسي	ملازم ثان بياده	غيط العدة
علي أفندي رضا	يوزباشي بيادة	السيدة زينب
محمد أفندي عبد الرحيم	« «	الناصرية
حسنين أفندي فهمي	« «	الناصرية
محمد أفندي راشد	ملازم أول بيادة	الحلمية
عبد الكريم أفندي صبري	« «	الصليبة
أحمد أفندي سامي	« «	السيدة سكينة
مصطفى أفندي الشرقاوي	ملازم ثان «	باب الشعرية
أحمد أفندي مصطفى	يوزباشي بيادة	مصر القديمة

من الاسكندرية

مصطفى أفندي محمد	يوزباشي طوبجي	القباري
شاهين أفندي نجم	ملازم أول طوبجي	أبوقير
محمد أفندي سليمان	يوزباشي بيادة	قسم أول اسكندرية
حسين أفندي بهيج	ملازم أول بيادة	قسم أول اسكندرية
أحمد أفندي صبحي	ملازم أول بيادة	قسم أول اسكندرية
مصطفى أفندي عفت	« «	قسم ثان اسكندرية
محمد أفندي عمر	يوزباشي بيادة	قسم أول اسكندرية

الاســـم	الرتبة	السكن
مصطفى الأبيض	ملازم ثان بياده	قسم أول اسكندرية
سليمان أفندى طعيمة	ملازم ثان بياده	قسم رابع اسكندرية

من محافظة دمياط

عبد الرحمن أفندى رحمى	ملازم أول طوبجى	دمياط
محمد أفندى أحمد	ملازم أول طوبجى	رشيد
محمد أفندى حسن	ملازم أول طوبجى	»

من مديرية الجيزة

محمد أفندى حسب الله	ملازم أول طوبجى	ناحية القطعة
محمد أفندى فريد	ملازم أول طوبجى	وراق العرب
عبد الله أفندى شامل	يوزباشي بياده	زنين
عبد المجيد أفندى محمود	يوزباشي بياده	الحرانية
أحمد أفندى حجاج	ملازم أول	أم خنان
على أفندى الليثى	ملازم أول	طره
محمد افندى شال	ملازم أول	طرفاية جرزه
محمد أفندى بحيرى	يوزباشي	أوسيم
محمد عماره	يوزباشي	كرداسه
مصطفى عبدربه	يوزباشي	أوسيم
شيمى أفندى خطير	يوزباشي	المسانده
أحمد أفندى القاضى	ملازم أول بياده	شبرا منت
حسن أفندى سليمان	ملازم أول طوبجى	كرداسه
على أفندى رضا	ملازم أول سوارى	طره
عبد الفتاح خليل	يوزباشي بياده	كفر حكيم
على أفندى اسماعيل	يوزباشي بياده	كفر حكيم
أحمد أفندى الزمر	يوزباشي بياده	ناهية
سيد احمد أفندى حمدى	ملازم أول بياده	المناوات

الاســـم	الرتبة	السكن
مصطفى أفندى عارف	ملازم أول بياده	بندر الجيزة

من المنيا (١)

غلاب أفندى غالب	يوزباشي طوبجى	ناحية طلا
محمد أفندى العسقلانى	ملازم أول بيادة	ناحية الفشن
عبد الفتاح أفندى سليمان	ملازم أول بيادة	ناحية جريس
محمد أفندى حسن	ملازم ثان بياده	ناحية أبو حبيب

من مديرية قنا

وهبه أفندى محمد	ملازم أول بيادة	دنفيق
محمد أبو الحج	ملازم أول بيادة	الأوسط قاموله
عباس أفندى محمد	ملازم ثان	القورية

من القناطر الخيرية

ابو العينين أفندى أحمد	يوزباشي بيادة	القناطر الخيرية
شلبى أفندى فؤاد	ملازم ثان طوبجى	القناطر الخيرية

من الغربية

السيد أفندى حامد	يوزباشي	طنطا
محمد أفندى عبد الفتاح	ملازم أول طوبجى	البرلس
شلبى أفندى حرب	ملازم أول طوبجى	القرين
حسن أفندى مكى	ملازم أول طوبجى	مطوبس
عبد المطلب أفندى حنفى	ملازم أول طوبجى	القرضة
محمد أفندى ابراهيم	يوزباشي	شبرا قاص
خليل أفندى وهبى	يوزباشي طوبجى	سندبسط

(١) عن الوقائع المصرية عدد ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٢ .

الاســـم	الرتبة	السكن
حسن أفندى أبوالعطا	يوزباشي طوبجى	نواج
طه أفندى الزفتاوى	يوزباشي طوبجى	طنطا
أحمد أفندى السيسى	» »	طنطا
بدوى أفندى النجار	» »	بيشة الملق
ابراهيم أفندى عتاب	» »	محلة زياد
السيد أفندى حبلص	ملازم أول بياده	الكنيسة
محمد أفندى الديب	ملازم أول بياده	جنوب
عامر أفندى حندق	ملازم أول بياده	محلة زياد
أحمد أفندى حلمى	يوزباشي بياده	شربين
متولى أفندى ندا	ملازم أول بياده	كفر محلة حسن
أحمد أفندى مصطفى	ملازم ثان بياده	قلين
حسن أفندى بريقع	ملازم ثان بياده	المحلة الكبرى
حفناوى أفندى عبد المطلب	يوزباشي بياده	شبرا باب
على أفندى سلامه	يوزباشي بياده	نفيا
على أفندى محمد	ملازم أول بياده	مسير
ابراهيم أفندى أحمد	ملازم أول بياده	بنا أبوصير

من الدقهلية

محمود أفندى الألفى	يوزباشي بياده	كفر أبو خير
يوسف أفندى واصف	ملازم أول بياده	السرو
مصطفى أفندى سيد أحمد	ملازم أول بياده	كفر لطيف
خليل أفندى السعدنى	ملازم ثان طوبجى	المنزلة
عبد السيد أفندى عطيه	ملازم أول سوارى	دقادوس
عبد الفتاح أفندى حمادى	ملازم ثان سوارى	ميت العامل
أحمد أفندى عوض	ملازم ثان بياده	قولنجيل
يوسف أفندى دسوقى	ملازم ثان بياده	السنبلاوين
على أفندى ابراهيم	يوزباشي بياده	بندر المنصورة

الاســـم	الرتبة	السكن
فرج أفندى محمد	ملازم أول طوبجى	منشية صهبره
أبو النصر أفندى عبد الرازق	يوزباشى بياده	شرمساح
عامر أفندى يونس	يوزباشى بياده	نوسا الغيط
أحمد أفندى أحمد	يوزباشى بياده	البجلات
حسين أفندى مظهر	يوزباشى بياده	العصافرة
موسى أفندى شطات	ملازم أول بياده	البجلات
مصطفى أفندى شريف	ملازم ثان بياده	الدنابيق
السيد أفندى النجار	ملازم ثان بياده	ميت الخولى
أحمد أفندى عزالدين	ملازم أول بياده	ميت محلة دمنه

من البحيرة

محمد أفندى عبد السلام	يوزباشى بياده	شبرا خيت
عطية أفندى عوده	يوزباشى بياده	دمنهور
أحمد أفندى حسن	يوزباشى بياده	زمزم
ابراهيم أفندى العكس	ملازم أول بياده	صفط العنب
عبد الرحمن أفندى محمود	يوزباشى سوارى	الرحمانية
اخراش أفندى الضبرمى	ملازم أول بياده	قشاش
محمد أفندى فريد	يوزباشى بياده	قليشان
رحيل أفندى عقبة	يوزباشى بياده	كفور السوالم
درويش أفندى عقاب	ملازم أول بياده	طيريه
ابراهيم أفندى عثمان	ملازم أول بياده	طيريه
رفاعى أفندى أحمد	ملازم ثان بياده	القهوقية
اسماعيل أفندى عزمى	يوزباشى بياده	محلة دمنا
عمر أفندى أحمد	يوزباشى بياده	خربتا
ابراهيم أفندى عطيه	ملازم ثان بياده	لقانة
أحمد أفندى عزت	ملازم ثان «	محلة بحيرة
محمد أفندى ميره	يوزباشى بياده	العطف

الاســم	الرتبة	السكن
ابراهيم أفندى فؤاد	ملازم أول بياده	شبرا النونة

من المنوفية

رضوان أفندى منيب	يوزباشي طوبجى	شونى
محمد أفندى نعمت	يوزباشي بياده	اشمون جريس
رضوان أفندى حشيش	يوزباشي بياده	جروان
على أفندى جاد	يوزباشي بياده	صفط جدام
موسى أفندى الجزار	يوزباشي طوبجى	مليج
على أفندى الضيارى	ملازم أول طوبجى	ميت أبو الكوم
على أفندى البلبل	ملازم أول طوبجى	سمان
سيد أحمد أفندى الشلف	يوزباشي سوارى	أبو الحسن
أحمد أفندى حمدى	يوزباشي بياده	كفر الباجور
على أفندى شرف	يوزباشي بياده	أشمون جريس
خير الله أفندى عامر	يوزباشي بياده	كفر أبو غضاب
عبد الفتاح أفندى ابراهيم	يوزباشي بياده	فيشا
السيد أفندى زهران	ملازم أول بياده	الواد منوفية
على أفندى الحمامى	ملازم أول بياده	منوف العلا
غانم أفندى عبد الخالق	ملازم ثان بياده	ميت خلف
محمد أفندى نديم	ملازم أول طوبجى	ساحل الجوابر
محمد أفندى عنان	ملازم ثان طوبجى	شبين الكوم
حسن أفندى فخرى	يوزباشي طوبجى	ابخاص
مصطفى أفندى حمدى	يوزباشي طوبجى	زاوية البقلى
ابراهيم أفندى حمدى	ملازم أول «	الفرعونية
عبد الله أفندى على	ملازم أول «	ابخاص

من الشرقية

الاسم	الرتبة	السكن
عبد الله أفندى على	يوزباشي بياده	جمجره
سليمان أفندى متولى	يوزباشي بياده	كفر الغنيمى
سلامة أفندى ناجى	ملازم أول بياده	سنهوت البرك
حمد أفندى حسين	ملازم أول بياده	ههيا
دسوقى أفندى خليل	ملازم أول بياده	النمروط
محمد أفندى التركاوى	يوزباشي بياده	السعدين
سلامه أفندى شحاته	يوزباشي بياده	كفر أبو العيال
صقر أفندى ذهب	ملازم أول بياده	الزنكلون
يوسف أفندى الجندى	ملازم ثان بياده	أبو كبير

من القليوبية (١)

محمد أفندى رأفت	يوزباشي بياده	ميت عاصم
عبد الرحمن أفندى أنيس	ملازم أول بياده	أبو زعبل
محمد أفندى حسنى	ملازم أول سوارى	البرادعة
عبد الله أفندى عرابى	ملازم أول سوارى	أبو زعبل
حسن أفندى الدرى	يوزباشي طوبجى	ميت كنانه
على أفندى الحولى	ملازم أول «	شبرا الخيمة
جاد أفندى محمد	ملازم أول بياده	البيضه
محمد أفندى شرف الدين	ملازم أول بياده	ميت كنانة
حجازى أفندى أحمد	ملازم أول بياده	دمنهور شبرا
عطيه أفندى أبو الذهب	ملازم أول بياده	بلقس
محمد أفندى الليسى	ملازم ثان بيادة	شبرا
محمد أفندى نجم	يوزباشي بياده	ضواحى مطرية مصر
حسن أفندى حافظ	ملازم أول	القليوبية

---

(١) عن الوقائع المصرية عدد ١٣ يناير سنة ١٨٨٣ .

من بني سويف (١)

الاســـم	الرتبة	السكن
مصطفى أفندى صادق	ملازم أول طوبجى	القضابى
محمد أفندى عمار	يوزباشي بياده	ميدوم
جاد المولى أفندى محمد	يوزباشي بياده	ميدوم
محمد أفندى على حسن	ملازم أول بياده	حمام بنى سويف
محمد أفندى عزوز	ملازم ثان بياده	مزوره

من الفيوم

أحمد أفندى سيد أحمد	يوزباشي بياده	سنورس
السيد عبد الرحمن أفندى	يوزباشي بياده	بندر الفيوم
متجود أفندى محمود	يوزباشي بيادة	ترسافيوم
أحمد أفندى حمدى	ملازم أول سوارى	بندر الفيوم
ابراهيم أفندى حسنين	ملازم أول بياده	أبجيج
محمد أفندى رمضان	ملازم أول بياده	هوارة عدلان
محمد أفندى على	ملازم أول بياده	الفيوم

من جهات متفرقة

على أفندى أبو الحسن	يوزباشي بيادة	مديرية قنا
على أفندى عبد الرجال	يوزباشي بيادة	بنى سليم سوهاج
محمد أفندى أبو دراع	يوزباشي بيادة	الحواريث جرجا
أبو العلا أفندى حسن	يوزباشي بيادة	ديروط أم نخلة أسيوط
عبد اللطيف أفندى لطفى	يوزباشي	ملوى أسيوط
يوسف أفندى محمد	ملازم أول بياده	قصر حيدر أسيوط
حسين أفندى موسى	ملازم ثان بياده	بزاره

(١) عن الوقائع المصرية عدد ٣٠ ديسمبر ١٨٨٢ .

محاكمة سليمان سامى داود

وحوكم القائمقام سليمان سامى داود على تهمة احراق الاسكندرية وكانت محاكمته أمام المحكمة العسكرية بالاسكندرية برياسة محمد رؤوف باشا ، فحكم عليه فى ٧ يونيه سنة ١٨٨٣ بالاعدام ، ونفذ فيه الحكم علنا يوم ٩ يونيه •

محاكمة الملازم الشهيد يوسف أبو ديه

حكم عليه من المحكمة العسكرية بالاسكندرية بالاعدام بتهمة التحريض على فتنة طنطا التى حدثت بعد ضرب الاسكندرية (ص٤١٨) ، ويوسف أفندى أبو ديه كان ياوراً لعبد العال حلمى باشا قائد موقع دمياط ، وقد أوفده الى عرابى بكفر الدوار عقب نشوب الحرب ، فلما وصل الى طنطا يوم الفتنة وعلم بها ذهب الى المدير ابراهيم أدهم باشا فى داره فألفاه متمارضا ولامه على اهماله فى حفظ الأمن ، أى أنه لم يشترك فى الفتنة ولا حرض أحداً على القتل ، ولما ذهب الى كفر الدوار أفضى الى عرابى بما كان من اهمال المدير ، مما أدى الى القبض عليه ، ولكن بعد انتهاء الثورة وهزيمة العرابيين والقاء القبض على عرابى وعبد العال حلمى وغيرهما قبض على اليوزباشى يوسف أبو ديه وحوكم باعتباره محرضا على فتنة طنطا ، وهو منها برىء ، وحكم عليه ظلما بالاعدام شنقا ، ونفذ فيه الحكم ، وقبل حلول الميعاد المحدد لتنفيذ الحكم ببضع دقائق ورد تلغراف ينبىء بأن الخديو أصدر أمره بالعفو عنه ولكن بعد أن نفذ القضاء فى هذا المتهم البرىء •

وهذه الحادثة تدلك على أن المحاكمات العسكرية التى أعقبت الثورة لم يكن يراعى فيها عدل ولا حق ، وانها كثيراً ما أخذت الناس بتهم هم منها براء •

العفو عمن عدا المحكوم عليهم

فى ٢ يناير سنة ١٨٨٣ صدر أمر من الخديو بالعفو العام عن كل من اشترك فى الثورة من المصريين عدا من حكم عليهم[١].

وفى ٨ أكتوبر سنة ١٨٨٣صدر مرسوم بالغاء لجان التحقيق والمحاكم العسكرية التى ألفت فى سبتمبر ١٨٨٢ ويناير سنة ١٨٨٣ لمحاكمة المشتركين فى الثورة أو المتهمين بارتكاب الحوادث الجنائية فيها ، ما عدا المحكمة العسكرية المشكلة بالاسكندرية فان المرسوم قضى باستمرارها فى عقد جلساتها حتى تنتهى من النظر والحكم فى القضايا المحالة عليها وعندئذ تعتبر ملغاة[٢] .

الزعماء السبعة فى منفاهم

أقام الزعماء السبعة فى جزيرة (سيلان) ، وكانت حياتهم فى المنفى حياة ألم وحزن ، وبؤس وشقاء ، اذ انقطعت صلتهم بالناس ، وطال اغترابهم عن الوطن ، وبعدت الشقة بينهم وبين أهلهم وذويهم ، ولم يكترث لهم أحد ، ولم يعطف عليهم أحد (والناس مع الغالب) ، وجادت قريحة البارودى بشعر مؤثر فى الحنين الى الوطن والحزن لفراقه ، مما يعد آية فى البلاغة ، ويدلنا على مبلغ ماعاناه المنفيون من الآلام ، وهو وان كان يصور آلام نفسه وما يجيش به صدره ، لكنه فى شعره يصور لنا حالة الزعماء المنفيين من العرابيين عامة .

قال يصف الرحيل عن أرض الوطن :

محا البين ما أبقت عيون المهى منى
فشبت ولم أقض اللبانة من سنى
عناء ويأس واشتياق وغربة
الا شد ما ألقاه فى الدهر من غبن

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢ يناير سنة ١٨٨٣ .

(٢) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨٣ ص ١٦٠ .

فان أك فارقت الديار فلى بهـا
فؤاد أضـلته عيـون المها عنى
بعثت به يوم النـوى اثر لحظـة
فأوقعنـا المقـدار فى شرك الحسن

الى أن قال :

ولمـا وقفنا للوداع وأسـبلت
مدامعنا فـوق الترائب كالمـزن
أهبت بصـبرى أن يعـود فبزنى
وناديت حلمى أن ينوب فلم يغن
وما هى الا خطـرة ثم أقلعت
بنـا عن شطوط الحى أجنحة السفن
فكم مهجة من زفرة الشوق فى لظى
وكم مقـلة من غـزرة الدمع فى دجن
وما كنت جربت النـوى قبل هذه
فلما دهتنى كدت أقضى من الحزن
ولـكننى راجعت حـلمى وردنى
الى الحزم رأى لا يحوم على أفن
ولولا بنيـات وشيب عـواطل
لمـا قرعت نفسى على فائت سنى

وتعاقبت السـنون على الزعماء فى منفـاهم بتلك الجـزيرة النائية ، فضاقت صدورهم لطول الغربة ، وعدم العمل اطلاقا ، ورداءة المناخ، وعدم وجدانهم من يعطف عليهم أو يسأل عنهم ، فتأثرت لذلك حالتهم المعنوية، ووقع الخصام بينهم ، وأقبل بعضهم على بعض يتلاومون ، وبدأ الخصـام أول ما وقع بين عرابى وطلبه وعبد العال ، قال محمود باشا فهمى فى هذا

الصدد : « واستمر المنفيون فى شقاق وخصام بينهم لحد الآن واليوم وهو ٢٥ يوليه سنة ١٨٩١ ، وذلك من عدم اشتغالهم بشىء أبداً » [١] .

قال وفى سنة ١٨٩٠ انتقل محمود باشا سامى البارودى بعائلته بعد أن تزوج من كريمة يعقوب سامى باشا الى مدينة (كندى) التى تبعد ٧٤ ميلا عن كولومبو ، وترك عرابى وبقية زملائه بكولومبو متنافرين متخاصمين ، وتبعه يعقوب سامى باشا وقطن كندى ، وكذلك فعل طلبه باشا عصمت ، وفى سنة ١٨٩٢ انتقل اليها عرابى ثم على باشا فهمى .

ويقول محمود باشا فهمى انه لما رأى ما بينهم من الخصام اعتزلهم وعكف على تربية أولاده وتعليمهم ، وظهر أثر هذا التنافر بين الزعماء فيما كتبه عن الثورة العرابية فى كتابه الذى وضعه فى منفاه وأسماه (البحر الزاخر فى تاريخ العالم وأخبار الأوائل والأواخر) [٢] ، فقد وصفها بأنها « ثورة مشئومة ، وأمور وأحوال كانت فى قلب عرابى مكتومة ، لم تظهر حقائقها ولم تبد دقائقها الا من بعد النفى فى سيلان حتى أفشى كل من عرابى وعبد العال وعلى فهمى ما كانوا عليه للعيان وما كانوا مدخريه فى قلوبهم لكل انسان [٣] » ، وروى حوادث الثورة فى شىء من التحقير والزراية « ونعتقد أن هذا اسراف فى القول ناشىء عن غضاضة النفى ، وضيق الصدر ، وطول الغربة ، والحنق من المصير الذى آل اليه ، لذلك يجمل بمن يرجع الى كتابه (البحر الزاخر) أن يتلوه بشىء من التحفظ ، فيأخذ منه الحقائق الثابتة ويطرح التحامل جانبا .

مصير الزعماء

توفى عبد العال باشا حلمى يوم ١٩ مارس سنة ١٨٩١ (١٣١٠ هـ) بكولومبو ودفن بها .

---

(١) البحر الزاخر ج ١ ص ٢٠٥ .
(٢) فى سبعة أجزاء .
(٣) البحر الزاخر جـ ١ ص ٢٠٥ .

وذهب محمود باشا فهمى الى كنـدى (عاصمة الجـزيرة) لتبديل الهواء ، وهناك أدركته الوفاة ليلة ١٧ يوليه سنة ١٨٩٤ (١٣ ذى الحجة سنة ١٣١٠ هـ) ودفن بها •

وفى فبراير سنة١٩٠٠رخصت الحكومة المصرية لطلبه باشا عصمت بالعودة الى مصر اذ ساءت صحته وقررت جمعية من الأطباء أنه اذا لم يعد الى بلاده فانه لا يعيش أكثر من خمسة أشهر ، وصادق على هذا القرار حاكم الجزيرة فعاد الى مصر ، ولكنه لم يعش أكثر من المدة التى توقعها الأطباء ، وتوفى فى ذلك العام ودفن فى قرافة الامام الشافعى •

وفى شهر أكتوبر سنة ١٩٠٠ توفى يعقوب باشا سامى ودفن بجوار قبر محمود باشا فهمى بكندى ، وكان قد صـدر العفو عنـه ورخص له بالعودة الى مصر ولكن وافاه القدر قبل أن يبلغه الحاكم أمر العودة •

وأصيب محمود باشا سامى البـارودى بارتشاح فى القرنيتين أفقده نور عينيه ، وقررت جمعية الأطباء لزوم عودته الى مصر لمعالجته فى المناخ الذى ولد فيه وألفه ، وصادق على ذلك حاكم الجزيرة ، فأصدر الخديو عباس حلمى الثانى أمراً بعودته الى مصر ، فرجع فى شهر سبتمبر سـنة ١٩٠٠ ، وعفى عنه الخديو ومنحه حقوقه المدنية ورد اليه أملاكه الموقوفة وحصل على متجمد ريعها من ديوان الأوقاف ، ولكن لم يعد اليه بصره ، وتوفى فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٠٤ •

وفى ١١ يونيه سنة ١٩٠١ صدر عفو الخديو عباس حلمى الثـانى أيضا عن عرابى وعلى فهمى ، فبـارح على باشا فهمى الجزيرة فى شـهر أغسطس سنة ١٩٠١ وجاء القاهرة فى أول سبتمبر •

وجاءها عـرابى فى أول أكتوبر سـنة ١٩٠١ ، وكانت البلاد تغلى سخطا على الاحتلال وسياسته ، لما بدا من الحكومة البريطانية من نقض عهودها فى الجلاء ووضع يدها على حكومة البلاد ومرافقها ، وكانت عودة

عرابى بوساطة الانجليز وشفاعته لديهم، وقد آدلى بعد رجوعه بتصريحات تؤيد الاحتلال وسياسته[1] ، فقوبل من الأمة بالفتور والسخط،وبدا الفرق بينه وبين البارودى من هذه الناحية ، فقد لزم البارودى العزلة بعد عودته وامتنع عن الخوض فى الأحاديث السياسية ، وكان ذلك منه عين الحكمة والصواب ، أما عرابى فلم تفارقه الثرثرة التى لازمته من قبل ، فجلب على نفسه سخط الصحافة والرأى العام ، وكانت وفاته يوم ٢١ سبتمبر سنة ١٩١١ (٢٨ رمضان سنة ١٣٢٩ هـ) .

---

(١) قال فى حديث له بالمقطم (عدد ٣ أكتوبر ١٩٠١) انه سأل الذين قابلوه بالعريش من أفراد أسرته : « أصحيح ان السخرة ألغيت من عندكم ؟ فقالوا نعم صحيح . قلت : والكرباج ؟ قالوا أبطل من زمان طويل . قلت : وكيف تحصل الاموال من الأهالى ؟ قالوا بالحق والعدل ، وكل انسان يعرف ما له وما عليه . فسألتهم : وكيف الاستبداد فى الأحكام الآن ؟ أجابوا انه لم يبق للاستبداد أثر فى البلاد . فكل شىء مقيد بقانون ونظام . ولا خوف على محكوم من جور حاكم لان كل من له أو عليه قضايا يرفع ظلامته الى المحاكم . فشكرت الله حينئذ وحمدته لانه حقق مناى وأرانى قبل مماتى ما طالما كنت أتمناه لبلادى وأبناء وطنى فى حياتى . وقلت هذا هو الاصلاح الذى كان غايتى من أفعالى الماضية . وقد شاء الله أن ينعم به على وطنى ولكن لحكمة له جل جلاله قضى أن لا يتم ذلك على يدى بل على يد الذين نازلناهم فى ساحة القتال وكانوا لنا أعداء فصاروا لمصر اليوم خير الأصدقاء . وقد قضى الله أن أكون واسطة هذا التغيير فأنال وطنى ماكنت أتوخى وأتمنى له من الخير . ولما خرجنا من السويس كنت أرى القطار ينساب بنا بين الغيطان الخضر وهى تموج كالبحر على مدى البصر من اليمين واليسار . فتحققت بالنظر ماكنت أسمعه بالخبر عن تقدم الزراعة والرى فى هذا القطر وعن انقلاب أحواله من العسر الى اليسر . وأرى من حديث الناس حولى وكيفية دخولهم على وخروجهم من عندى أن كلا منهم يتمتع بتمام الحرية لا يخاف بأسا ولا حرجا من قول أو فعل مادام حافظا لحرمة القانون . فحمدت الله على ذلك أيضا وشكرت الذين كانوا السبب فيه . هذا فيما يختص بوطنى . واما فيما يختص بى أنا فانى لم أجد من الذين قاتلتهم وحاربتهم غير معاملة الكرام الذين يستحق معروفهم الشكر وكرمهم الاكرام . فانهم حفظوا حياتى من الاعدام ، ولما بت وحيدا بذل قوم منهم المال لمساعدتى . فكنت أستعين بمالهم فى الدفاع عن نفسى . وبمالهم أرسلت التلغراف الطويل الذى نشر فى (التيمس) قبل سفرى من مصر لبيان حقيقة أمرى . وقبلما أفارق هذا القطر طلب اللورد دفرين منى أن أطلعه على ما أرى هذا القطر محتاجا اليه من الاصلاح . فكتبت تقريرا ضمنته ١٩ مادة ذكرت فيها مأأراه واجب الاجراء لاصلاح أحوال البلاد والعباد . وأنا أراها الآن مستوفاة فى الاصلاح الذى تم بحسن تدبير جناب اللورد كرومر الادارى المصلح الكبير (المقطم عدد ٣ أكتوبر ١٩٠١) .

الفصل الثامن عشر

شخصيات زعماء الثورة

لا جدال فى أن الثورات تتأثر بشخصيات زعمائها ، لأنه اذا كان من الحقائق الثابتة أن ظهور الثورات يرجع الى ظهور الزعماء ، فان تطوراتها ومصايرها تتبع الى حد ما شخصياتهم ومصايرهم ، من أجل ذلك يجمل بنا أن نلقى نظرة تحليلية على شخصيات زعماء الثورة العرابية ، لكى نتبين مبلغ تأثيرها فى مصير الثورة ، وقد تناولنا فى الفصول السابقة الكلام عن بعض نواحى هذه الشخصيات ، تبعا لما اقتضاه سياق الحديث، ولكننا نرى المقام هنا يستدعى أن نلم بهذه الشخصيات ونستعرضها تباعا، لتكون لدينا صورة تحليلية للعناصر البارزة التى ظهرت على مسرح الثورة واقتادت زمامها .

والزعماء الذين ينطبق عليهم هذا الوصف ويتناولهم هذا البحث هم فيما نعتقد : أحمد عرابى باشا . محمود باشا سامى البارودى . محمود فهمى باشا . على باشا فهمى الديب . عبد العال باشا حلمى حشيش. الميرالاى محمد عبيد . السيد عبد الله نديم . الشيخ محمد عبده . طلبه باشا عصمت . على باشا الروبى . يعقوب سامى باشا . القائمقام سليمان سامى داود . محمد سلطان باشا .

عــرابى

١٨٤١ – ١٩١١

ترجمنا لعرابى فى الفصل الثانى ، ورسمنا لشخصيته صورة عامة ، وذكرنا نشأته وخلاصة تاريخه ، الى أن ظهرت الثورة على يده ، ثم تابعناه فى مختلف أدوار الثورة كما رأيت فى الفصول السابقة مما لا نعود اليه الآن •

اذا حللنا شخصية عرابى نجد أنه كان بلا نزاع ذا شخصية جذابة تؤثر فى الأفراد والجماعات ، فله من هذه الناحية أخص صفات الزعماء ، ولولا هذه الموهبة لما استطاع أن يجتذب اليه محبة ضباط الجيش وجمهرة الأمة وينال ثقتهم ويملى ارادته عليهم ، وكانت له أيضا موهبة الكلام والخطابة والصوت الجهورى ، وهذه أيضا من مزايا الزعماء التى تحببهم الى نفوس الجماهير ، وقد كان لخطبه تأثير السحر فى نفوس سامعيه ، على أنه الى جانب ذلك لم يكن على حظ كبير من الكفاءة السياسية وبعد النظر ، ومن هنا جاء شططه فى كثير من المواطن ، وعدم تقديره للأمور وملابساتها ، وعرابى معذور فى ذلك لأنه لم ينل حظاً كبيراً من الثقافة والالمام بشئون السياسة وأطوارها ، فهو لا يعدو أن يكون ضابطا من تحت السلاح ، لم يتخرج فى المدارس الحربية ولا الملكية ، ولم يعلم نفسه بنفسه تعليما ناضجا ، ولم يكن له من العبقرية مايغنيه عن الدرس والاطلاع والتحصيل ، وكان ذكاؤه محدودا ، فقد تلقى فى الأزهر بعض قشور من العلوم الفقهية واللغوية ولم يطل مكثه به أكثر من أربع سنوات كما تقدم بيانه (ص ٨٨) ، ولم يزد محصوله العلمى عن بعض الآيات الشريفة والأحاديث النبوية ، استظهرها وتفهم معناها ، وبعض المطالعات الأدبية من آثار السلف الصالح ، وكتابات الصحف الوطنية فى ذلك الحين ، وهذا المحصول لا يكفى لتكوين الرأس المدبر للثورات ، القدير على تذليل المعضلات وحسن التصرف فيما يعرض على البلاد من أحداث وأزمات •

فالفرق كبير من هذه الناحية بينه وبين كافور مثلا فى ايطاليا ، أو واشنطون فى أمريكا ، أو كوشيسكو فى بولونيا ، أو كوشوت فى المجر، ولو وفقت الثورة الى زعيم مثل كافور لسارت فى سبيل الفوز ، ولعرف كيف يدير دفة السفينة بمهارة وكفاية .

قد يكون لعرابى بعض الشبه بجاريبلدى فى قلة المحصول العلمى والسياسى ، ولكن جاريبلدى كان يفوقه كثيراً فى الشجاعة والوطنية والتضحية ، ثم ان جاريبلدى كان يترك لرجال السياسة تصريف المعضلات السياسية . أما عرابى فكان على جانب كبير من الغرور والاعتداد بالنفس، اذ كان يعتقد فى نفسه القدرة على تصريف الشئون السياسية كافة ، ولو أنه عرف قدر نفسه واستعان برجل من معاصريه قدير فى شئون السياسة، كشريف باشا ، لكان ممكنا أن تسير الثورة فى سبيل النجاح الى النهاية، ولكنه على العكس قد عمل على التخلص منه حتى أقصاه عن الوزارة كما بينا فى موضعه ، فخسرت الثورة الرأس المفكر الذى كان يستطيع تفهم الحوادث والملابسات السياسية ، وقيادة السفينة وسط الخضم الذى كانت تموج فيه .

قلنا ان عرابى كان على جانب كبير من الغرور ، وقد كان ذلك من العوامل الفعالة فى اتجاهه السياسى ، والأمثلة على غروره كثيرة ، فمن ذلك أنه حين تحفزت انجلترا لضرب الاسكندرية أبان له بعض مواطنيه ضرر الحرب وسوء مستقبلها ، فكان يقول : « أنا أقوى من دولة الانجليز ودولة فرنسا [1] » ، وقال : « ان الطوابى والعساكر المصرية لا تقاوم الانجليز فقط ، بل جميع الدول مدة ثلاث سنين ، بحيث لا يمكن لأحد الدخول الى مصر [2] » ، وكان ظنه أن الانجليز لا طاقة لهم على قتال البر ، وأن قوتهم محصورة فى البحر ، وفى ذلك كان يردد هو وأنصاره كلمتهم

---

(١) تقرير الشيخ ابراهيم سليمان باشا ـ مصر للمصريين ج ٩ ص ٧٩٤ .
(٢) شهادة على باشا ابراهيم ـ مصر للمصريين ج ٧ ـ ١٦١ .

المأثورة « الانجليز كالسمك ، اذا خرج من البحر هلك » ، وهـذا من الغرور الناشيء عن الجهل لا محالة .

وكان يصرح بأنه لن يخضع لأوروبا أو لتركيا ، ويقول فى هـذا الصدد : « فليرسلوا لنا جيوشا أوروبية أو هندية أو تركية فانى ما دمت وبى رمق فانى سأدافع عن بلادى ، وعندما نموت جميعا يمكنهم أن يتملكوا البلاد وهى خراب [1] » .

وقد رأيت أنه لم يصف نفسه على حقيقتها فى قوله هذا وأن الغرور هو الذى أملى عليه هذه العبارات الفخمة .

والى جانب الغرور وعـدم الكفاءة السياسية فانه لم يكن أيضا على حظ من الكفاءة الحربية ، لأنه لم يتلق تعليما عسكريا نظاميا ، ولم يتمرن على ضروب القتال ، ولا خاض غمار الحروب فى ماضيه قبل الثورة ، ولا فى حروب الثورة نفسها ، فانه لم يتول خلالها أية قيادة فعلية ، بل كان يندب غيره من القـــواد ليحمل عبئها فى ميـادين القتـــال ، ففى ضرب الاسـكندرية لم يبـاشر الدفاع عن الحصـــون كما رأيت مما أوضـحنا (ص ٤٠٤) ، ولما انسحب الى كفر الدوار عهد بقيادة الجيش المرابط بها الى طلبه باشا عصمت ، ولمـا تحرجت الحال فى الشرق وانتقل الى رأس الوادى لم يتسلم زمام القيادة فى معركة القصاصين التى كانت أشد معركة نشبت بين المصريين والانجليز ، بل عهد بها الى الفريق راشد باشا حسنى واللواء على باشا فهمى ، وترك القيادة فى معركة التل الكبير الى على باشا الروبى ، ولم يقاتل فى هذه المعركة لا بصفته قائداً ولا بصفته مجاهداً .

فهذه الملابسات تدلك على أن عرابى لم يكن على حظ ما من الكفاءة الحربية ، ولا من الشجاعة ، ولا كان واثقا من نفسه مطمئنا الى اضطلاعه بأعباء القيادة ، اذ لو كان واثقا من كفايته لمـا تخلى عنها فى معارك خطيرة

---

(١) بلنت ــ التاريخ السرى للاحتلال ص ٢٤٢ .

يرتبط بها مصير البلاد، ويلوح لنا من مواقفه خلال المعارك أنه كان يتهيب مسئولية القيادة ، وهذا نقص كبير فى زعيم الثورة ، وقد انقلب هذا التهيب جبنا وفرارا فى معركة التل الكبير ، وكان موقفه سواء فى خلالها أو بعد وقوع الهزيمة من أسباب انحلال المقاومة فى البلاد •

وكانت به ناحية ضعف أخرى ، وهى ايثاره المطامع الشخصية على مصالح الوطن العليا ، واهتمامه أكثر مما يجب بذاته وبحياته ، وهذا ليس من الاخلاص الذى يجب أن يكون أول صفات الزعيم الوطنى ، فاسقاطه وزارة شريف باشا يرجع الى العامل الأكبر فيه الى أطماعه فى السلطة والجاه ، وسعيه فى خلع الخديو توفيق يرجع الى مثل ذلك ، ويبدو لك اهتمامه بشخصه وبذاته وحياته من موقفه فى التل الكبير ، وفى خلال المحاكمة ، وبعد الحكم عليه ، فان الحرص على الحياة كان رائده فى كل هذه الأحداث ، وقديما قالوا : « أذل الحرص أعناق الرجال » •

وقد وصفه معاصروه عن خبرة وعيان ، وانا ذاكرون هنا خلاصة آرائهم لكى تكمل أمامنا صورة عرابى ، قال عنه الشيخ محمد عبده فى قصيدته عن الثورة العرابية :

وقائد الجند شهم فى مكالمة   أشل قلبا اذا الهيجا تناديه[1]

أى أنه شهم فى الحديث ومكالمة الناس ، جبان مصاب قلبه بالشلل اذا نادته الهيجاء ، وينسب الشيخ محمد عبده حركة عرابى الى خوفه على حياته ، قال فى هذا الصدد :

« ان عرابى لم يكن يخطر بباله ولا يهتف به فى منامه أن يطلب اصلاح حكومة أو تغيير رئيسها ، فذلك مما كان يكبر على وهمه أن يتعالى اليه وانما الذى أحاط بفكره وملك جميع مقاصده هو الخوف على مركزه من شدة البغضاء لمن كان معه من أمراء الشراكسة والمنافرة من عثمان باشا

(١) تاريخ الاستاذ الامام للسيد محمد رشيد رضا ج ١ ص ١٥٥ •

رفقى [١] » ، وقال فى موضع آخر انه انما طلب المجلس النيابى ليأمن على حياته وانه « ظن أنه لو كانت فى البلاد تلك القوة النيابية ولو أن حكومتها كانت شوروية لكانت الشورى أو مجلس النواب عاصما لحياته حافظا لحقوقه فى وظائفه ، ومأمنا يلجأ اليه ، اذا حوم طائر الانتقام عليه [٢] » .

وقال عنه صديقه المستر بلنت وهو المعروف بشدة العطف عليه :

« ولم يكن فى عرابى فى شىء من شموخ الجندى،بل كان فى اشارته ذلك البطء الذى أعطاه مظاهر النبل ، والذى يشاهده الانسان فى مشايخ القرى ، ولم تكن ملامحه تدل على شىء من اليقظة وقت سكوته ، كما أن نظراته كانت شاردة ، ولم يكن الانسان يتفطن الى ذكائه الكبير ولطفه الا حين يبتسم ويتكلم ، حينئذ كان وجهه يستضىء كما يستضىء الوادى بأشعة الشمس » [٣] .

وقال فى موطن آخر :

« ان عرابى لسوء حظ الحرية لم يكن رجلا قويا ، وانما كان ذا أمانى انسانية ، وكان فى خلقه شىء من العناد والتشبث بآرائه والرغبة فى تحقيقها،وكان يجهل أوروبا جهلا تاما ويجهل أيضا الطرق والأساليب السياسة الغربية [٤] » .

وقال عن موقفه من معارك الحملة الانجليزية :

« بقى مركز عرابى ذا صبغة سياسية فقط،فكان يدير شئون وزارة الحربية ويدير شئون القوات الى أن وصل ولسلى الى التل الكبير ، فاضطر عندئذ أن يأخذ القيادة على عاتقه، وكان مقامه بين العلماء والفلاحين

---

(١) المرجع السابق ص ١٩٨ .
(٢) تاريخ الاستاذ الامام للسيد محمد رشيد رضا ج ١ ص ٢٠٧ .
(٣) بلنت ـ التاريخ السرى للاحتلال ص ١٠٤ .
(٤) المرجع السابق ص ٢٣٣ .

فى الوجه البحرى من أكبر البواعث على بث الحماسة فى صدور الأهالى، وكانت الامدادات تتدفق لهذا السبب على وزارة الحربية مجانا ، وكان المتطوعون يتوافدون لهذا السبب أيضا ، وكان عرابى بهذه المثابة ذا فائدة كبرى للأمة ، وقد أحسن صنعا فى عدم أخذه القيادة على عاتقه فى ميادين القتال ، وقد عزا أعداؤه ذلك الى جبنه ، ومن الصعب أن يكذب الانسان هذه الدعوى أو ينفى هذه التهمة ، فان عرابى كان فلاحا لا شائبة فيه ، فلم تكن فيه تلك الغرائز الحربية التى توجد عند بعض الشعوب ، ولكنها غير موجودة عند الفلاحين ، وكانت شجاعته من نوع آخر ، ولم تكن من النوع العسكرى ، ثم هو لم يشاهد معركة حربية قبلا ، والأرجح أنه كان يعرف هذا النقص فى نفسه ، كما كان يعرف أيضا جهله بالمعارف العلمية التى كانت تتطلبها الحروب ، فهو لم يحظ بتربية حربية حديثة، ولم يكن له من التجارب سوى ما عرفه من التمارين العسكرية التى تدرب عليها فى الثكنات ، وأظن أنه لو دعى الى عمل مناورة بقصد العرض لما استطاع ذلك .

« ولكنى أظن مع ذلك أن السبب الحقيقى فى عدم حمله عبء القيادة فى ميادين القتال أنه كان فى ذلك الوقت رئيسا للحكومة وأنه بهذه المثابة لم يكن ينتظر منه أن يقود الجيوش بنفسه ، ومع ذلك فهذا لايبرئه فى نظرى براءة تامة ، ولم يبرئه بنو وطنه ، فهم يلومونه بحق ، لأن سيفه لم يصطفق بسيف العدو ولا فى أواخر أيام القتال[1] » .

وقال عنه أيضا : « ان الأوقات التى يجب عليه أن يقضيها فى تنظيم وسائل الدفاع كان يصرفها فى الأدعية والصلوات ، ويظهر أنه لم ينقطع عن هذه الأعمال الى النهاية . ومن الصعب أن يعرف الانسان ما كان هيأه من التدابير الحربية »[2] .

---

(١) بلنت ـ التاريخ السرى للاحتلال ص ٢٧٧ .

(٢) المرجع السابق ص ٢٨٤ .

وقد اقتصرنا على أقوال المعاصرين المعروف عنهم العطف على عرابى أو الاعتدال فى الرأى ، وضربنا صفحا عن أقوال خصومه لما فيها من المبالغة والاسراف فى الطعن والتجريح •

فشخصية عرابى لم تساعد على انجاح الثورة ، بل كان بها من نواحى الضعف والنقص ما جعلها من أهم العوامل فى اخفاقها •

البارودى
١٨٤٠ ـ ١٩٠٤

للبارودى شخصيتان ، شخصية أدبية ، وشخصية سياسية ، أما شخصيته الأدبية فهى شخصية خالدة، اذ هو امام الشعراء المحدثين قاطبة ، وباكورة الأعلام فى دولة الشعر الحديث ، وهو أول من نهض به وجارى فى نظمه فحول الشعراء المتقدمين ، فبعث النهضة الشعرية من مرقدها بعد طول الخمود •

وأما شخصيته السياسية فهى فى موضوع حديثنا عنه •

ولد سنة **١٨٤٠** ، أى أنه كان يبلغ الواحدة والأربعين حين اشترك فى حوادث الثورة العرابية ، وهو ابن حسن بك حسنى من ضباط المدفعية فى الجيش المصرى ، وحفيد عبد الله الجركسى أحد الكشاف فى عهد محمد على ، وسمى البارودى نسبة الى اتياى البارود التى كانت لأحد أجداده الأمير مراد البارودى [١] فى عهد الالتزام ، وقد تلقى العلم أول ما تلقاه على ايدى أساتذة خصوصيين فى سراى والده بغيط العدة (القريبة من باب الخلق) والمعروفة بسراى البارودى ، ولما بلغ الثانية عشرة من عمره انتظم فى المدرسة الحربية وتخرج منها سنة **١٨٥٥** على عهد سعيد باشا ، وذهب الى الاستانة وتقلد بها احدى الوظائف ، واذ كان يعرف التركية فقد تعمق هناك فى آدابها ، وقال الشعر فيها ، ودرس

(١) عن ترجمته فى مقدمة ديوانه •

الفارسية وآدابها ، وعاد الى مصر في أوائل حكم اسـماعيل ، والتحق بخدمة الجيش المصرى ورقى الى رتبة بكباشى ثم الى رتبة قائمقام فرتبة أميرالاى ، وخاض غمار الحروب في ثورة كريد سنة ١٨٦٦ اذ كان من ضباط الجيش الذى أنفذته مصر لاخماد تلك الثورة وانتصر على الثوار فى مواقع عدة .

ولما شبت الحروب بين تركيا والروسـيا سـنة ١٨٧٧ أنفذت مصر جيشا لنجـدة تركيـا كان البـارودى من ضـباطه ، وأبلى في الحرب بلاء حسنا ورقى بعد عودته الى رتبة اللواء ، وعين مديرا للشرقية سنة ١٨٧٩ ، وكان محافظا للعاصمة حين ألف شريف باشا وزارته الثانية في أوائل عهد الخديو توفيق ، فاختاره فيها وزيرا للمعارف والأوقاف كما تقدم بيانه (ص ٢٨) ، وقد رأيت في سـياق الحديث كيف اشـترك البارودى في حوادث الثورة مما لا نعود اليه هنا .

يعد البارودى رجل الدولة L'homme d'Etat بين العرابيين ، وهو على حظه الكبير من اللغة وعلومها ، وعلو كعبه في الشعر والأدب ، كانت تنقصه هو أيضا الكفاءة السياسية ، اذ كان يعوزه الالمام بأسرار السياسة الدولية وحقائق المسألة المصرية ، وهو لم يجهد نفسه لتعرف تلك الحقائق ، بل لم يدرس لغة من اللغات الأوروبية تساعده على البحث والاطلاع ، وهذا نقص كبير في رجل الدولة .

وكانت به ناحية ضعف أخرى ، وهى طموحه الى السلطة والجاه ، فغلبت هذه الناحية على أجل صفة للزعيم الوطنى وهى الاخلاص وايثار المصـلحة القومية على النزعات الشخصية ، فالبارودى حين كان وزيرا للحربية في عهد وزارة شريف باشا طمحت نفسه الى رياسة الوزارة ، فانتهز الفرصة فى أزمة يناير سنة ١٨٨٢ التى تقدم الكلام عنها وأخذ يؤلب العرابيين على شريف ويتهمه بالتفريط في حقوق البلاد ، وانتهت الحملة عليه باستقالته واسناد رياسة الوزارة الى البارودى ، وتدل الملابسات

على أنه كان يطمح أيضا الى العرش كما نوه عرابى الى ذلك فى مذكراته وكما فصلناه فى موضعه (ص ٢٢١) ، وهذا الطموح هو من العوامل التى جعلته فى عهد وزارته يميل الى الاصطدام والخديو ، على حين كان من الميسور تقريب مسافة الخلف بينه وبين العرابيين ، وقد كان أول مظهر لتلك السياسة الخرقاء موقف الوزارة من الخديو فى مؤامرة الضباط الشراكسة (ص ٢٩٩) ، فقد كان هذا الموقف ينم عن نية البارودى فى تحدى الخديو ، واحراج مركزه ، والتهوين من أمره ، ومن هنا تفاقم الخلاف بينهما حتى كثر التحدث فى خلعه ، وتبدو هذه الناحية واضحة من دعوة الوزارة مجلس النواب الى الاجتماع بصفة استثنائية وبغير أمر من الخديو ، خلافا لما يقضى به الدستور ، للنظر فى الخلاف القائم بينه وبين الوزارة ، مع أن هذا الخلاف كان قد سوى بقبول الوزارة تخفيف الحكم على الضباط الذين حكم عليهم فى المؤامرة ، ولم يبق من موضع للخلاف سوى تمسكها بأن يضاف الى الحكم تجريد الضباط المحكوم عليهم من رتبهم وألقابهم ، وامتناع الخديو عن اجابة طلبها فى ذلك ، فهذا الخلاف الهين لم يكن يستدعى اظهار البلاد منقسمة الى معسكرين متعادين ، معسكر الخديو ، ومعسكر الوزارة ، فى وقت تكتنفها فيه المطامع الاستعمارية .

ويبدو من شعره فى منفاه أنه لم يكن يرى فى خاصة نفسه أخذ الأمور بالشدة ، ولم يكن من رأيه الدخول مع الانجليز فى حرب ، وأن زملاءه خالفوه فى رأيه ، قال فى هذا الصدد :

نصحت قومى وقلت الحرب مفجعة	وربما تاح أمر غير مظنون
فخالفونى وشبوها مكابرة	وكان أولى بقومى لو أطاعونى
تأتى الأمور على ما ليس فى خلد	ويخطىء الظن فى بعض الأحايين
حتى اذا لم يعد فى الأمر منزعة	وأصبح الشر أمرًا غير مكنون
أجبت اذ هتفوا باسمى ومن شيمى	صدق الولاء وتحقيق الأظانين

ولكن يلوح لنا أنه لم يقل الشعر الا أسفا على ما تورط فيه ، فان كل الدلائل والملابسات تدل على أنه كان يدعو الى الاصطدام والخديو ، وقد اصطدم به فعلا فى حادثة الضباط الشراكسة ، وكان يحبذ الحرب ، ولم يكن يقدر قوة الانجليز على حقيقتها ، وجاءت الحوادث على خلاف حسبانه •

لم يكن البارودى اذن على كفاءة من الناحية السياسية ، وكذلك لم تبد منه كفاءة ما من الناحية الحربية ، على الرغم من نشأته العسكرية،وعلى ما يفيض به شعره من الفخر والحماسة ، وكل ما عرف عنه أنه ذهب الى الاسكندرية عصر يوم ١١ يوليه سنة ١٨٨٢ ، فوصل اليها ليلا عقب انتهاء الضرب ، وقيل انه لما تلقى الأنباء الأولى التى أذاعتها الحكومة فى العاصمة عن الضرب ، وكان معظمها مكذوبا ، ذهب الى الاسكندرية ليهنىء عرابى بالنصر ، فألفى الحالة على خلاف ما أذيع فى العاصمة [1] ، وقد التقى تلك الليلة بالسيد عبد الله نديم،وبات فى منزله ، ومضى اليوم التالى بالاسكندرية دون أن يعمل عملا ما ، وقضى الليل فى القصر المعروف بسراى نمرة ٣ بالمحمودية ، وكان يصحبه محمود باشا فهمى والمسيو نينيه ومحمودافندى صادق [2] أحد المقربين اليه ، ثم صحب عرابى فى انسحابه ، وكان الأحكم أن تبقى حامية المدينة وتوزع على الشواطىء لتصد نزول الانجليز الى البر ، وأن تصمد للدفاع لكى تبعث الثقة والطمأنينة فى نفوس الجند والأهلين ، ولما تم الانسحاب قفل البارودى راجعا الى القاهرة ، ولم يشترك فى وقائع كفر الدوار ، وكان جل عمله أن يرقب تطور الحوادث •

ولما تحرجت الحال فى الميدان الشرقى دعاه عرابى الى قيادة فرقة الصالحية ، وعهد اليه بالاشتراك فى واقعة القصاصين الثانية التى كان يتوقف عليها الى حد ما تعطيل زحف البريطانيين ، ولكنه تخلف عن الاشتراك فيها ، ومهما قيل فى الاعتذار عنه بأنه ضل الطريق بين الصالحية والقصاصين

(١) شهادة حسن بك صادق : مصر للمصريين ج ٩ ص ٨١٠ •

(٢) محضر استجواب البارودى : مصر للمصريين ج ٧ ص ٧٧ •

وأنه وصل بعد الموعد المضروب له ، فان هذا العذر يكشف عن حظضئيل من الكفاية الحربية ، أضف الى ذلك أنه لم يشترك فى واقعة التل الكبير ، بل عاد الى العاصمة بعد معركة القصاصين ، ولم يقف فى أثناء المحاكمة الموقف الذى يتفق وزعامة الثورة ، أو شجاعة القائد الحربى ، فانه رغم كونه من أكبر زعماء الحركة ورئيس وزارة الثورة ، أخذ يتنصل من التبعات ويزعم أنه كان مكرها على ما فعل بتهديد ضباط الجيش ، وأنه لم يوقع على قرارات الجمعية العمومية ببقاء عرابى وزيرا للحربية الا تحت تأثير الاكراه ، قال فى هذا الصدد أمام المجلس العسكرى : « ان الخوف كان موجودا من الأصل فان لنا عيالا وأموالا ، وربما لو امتنعنا لمسها الضر » ، فلما سئل : « ممن الخوف » أجاب : « من العسكرية بالنظر لما حصل فى الاسكندرية [1] » ، فكان موقفه أثناء المحاكمة خذلانا للثورة والكرامة .

على أنه فى منفاه عادت اليه صفاته العالية من الشمم والاباء ، وعلو النفس ، واحتمل آلام الاضطهاد ومرارته بشجاعة وصبر وعزة نفس ، نيفا وسبعة عشر عاما،وأسبغ عليه النفى والحرمان شارة التضحية والبطولة، وله فى ذلك شعر يفيض عظمة وجلالا ، قال من قصيدة له فى منفاه :

لم أقترف زلة تقضى على بما ... أصبحت فيه فماذا الويل والحرب
فهل دفاعى عن دينى وعن وطنى ... ذنب أدان به ظلما وأغترب
فلا يظن بى الحساد مندمة ... فاننى صابر فى الله محتسب
أثريت مجدا فلم أعبأ بما سلبت ... أيدى الحوادث منى فهو مكتسب
لا يخفض البؤس نفسا وهى عالية ... ولا يشيد بذكر الخامل النشب [2]

وقال فى قصيدة أخرى :

اذا المرء لم يدفع يد الجور انسطت ... عليه فلا يأسف اذا ضاع مجده

---

(١) محضر استجواب البارودى : مصر للمصريين ج ٧ ص ٨٠ .
(٢) ديوان البارودى ج ١ ص ٣٧ ، والنشب هو العقار أو المال .

ومن ذل خوف الموت كانت حياته　　　أضر عليـــه من حمام يؤده [1]
وأقتل داء رؤية العـــين ظالمـــا　　　يسيء ويتلى فى المحـــافل حمده
علام يعيش المرء فى الدهر خاملا　　　أيفرح فى الدنيـــا بيوم يعـده
عفاء على الدنيـا اذا المرء لم يعش　　　بها بطلا يحمى الحقيقة شده [2]

محمود فهمى

١٨٣٩ – ١٨٩٤



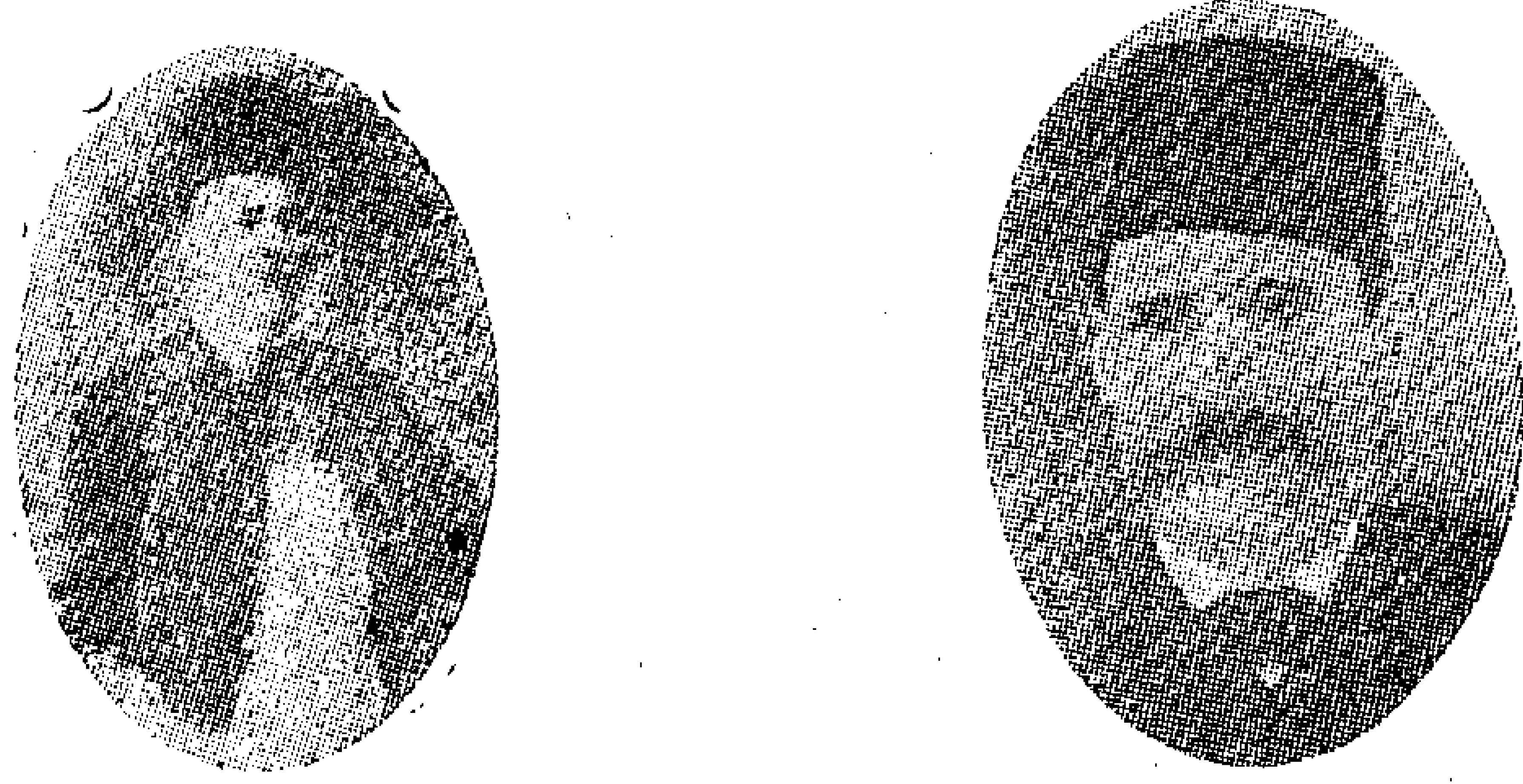
محمـود فهمى باشا
أحد زعماء الثورة العرابية

هو أكفأ العرابيين قاطبة من الناحية الحربية ، ولد سـنة **١٢٥٥** ﻫ (**١٨٣٩** م) فى الشنطور بمركز ببا من مديرية بنى سويف ، وتخرج فى مدرسة المهندسخانة ببولاق ، ومهر فى الفنون الهندسية والحربية ، وانتظم فى سلك الجيش ، ثم صار أستاذا لعلم الاستحكامات والفنون العسكرية فى المدارس الحربية على عهد سعيد واسماعيل ، وعهد اليه الخديو اسماعيل

(١) يؤده أى يدهاه بداهية ٠
(٢) ديوان البارودى ج ١ ص ٧٣ ٠

تحصين شواطىء مصر الشمالية من أبو قير الى البرلس ، فاضطلع بهـذه المهمة ، وارتقى فى الرتب العسكرية ، واشترك فى حرب البلقان سـنة ١٨٧٦ - ١٨٧٧ ، وكان رئيس أركان حرب الفرقة المصرية بها،ولما ظهرت الحركة العرابية أيدها وناصرها ، وتولى وزارة الأشغال فى وزارة محمود باشا سامى البارودى سنة ١٨٨٢ ، واستقال مع زملائه احتجاجا على قبـول الخديو مطالب الدولتين كما تقدم بيانه ، وكان مهندسا حربيا قديرا ، ظهرت كفاءته فى خطة الدفاع التى وضعها بكفر الدوار عندما نشبت الحرب ، فقد كانت من المنعة وحسن التدبير بحيث صدت هجوم الجيش الانجليزى من هذه الناحية طوال مدة الحرب ، وقد كان من سـوء حظ المقاومة أن أسر محمود فهمى فى الميدان الشرقى ، فخسر الجيش قائدا كفؤا فى وضـع الخطط وتدبير المواقـع ، ويرتاب عرابى فى مذكراته فى حادثة أسره ، فينسب اليه أنه تعمد النكوص على عقبيه والتسليم للانجليز ، وتدل أقـوال عرابى فى مذكراته وأقواله هو عن عرابى فى كتابه (البحر الزاخر) أنه لم يكن مؤمنا بالثورة ولا واثقا من زملائه فيها ، وبخاصة عرابى ، اذ كان يعزو اليه العمل لتحقيق مطامعه الشخصية ، ويبدو من اسرافه فى القدح والطعن أنه كان متحاملا على عرابى فيما كتب عنه ، على أن كتابته تدل على أن زعماء الثورة أنفسهم لم يكونوا مخلصين بعضهم لبعض ، وهذا أيضا من عوامل اخفاقها ، وقد نفى مع الزعماء الى سيلان عقب اخفاق الثورة ، وهناك وضع كتابه (البحر الزاخر فى تاريخ العالم وأخبار الأوائل والأواخر) ، وتوفى فى منفاه ليلة ١٣ ذى الحجة سنة ١٣١١ هـ (١٧ يوليه سنة ١٨٩٤) ، وبعد وفاته طبع كتابه سنة ١٣١٢ هـ .

على فهمى وعبد العال حلمى



على باشا فهمى الديب   عبد العال باشا حلمى

زميلا عرابى وصاحباه يوم واقعة قصر النيل ، ورفيقاه المخلصان له حتى نهاية الثورة ، ويرى الخديو اسماعيل انهما أشجع العرابيين قاطبة ، كما وصف عرابى بأنه كثير الكلام قليل العمل (١) ، وهما ضابطان من تحت السلاح لم ينالا حظا كبيرا من التعليم الحربى ، غير أن لعلى باشا فهمى صفحة بطولة فى تاريخ الثورة ، كتبها بدفاعه المجيد فى واقعة القصاصين الثانية ، اذ كان يتولى القيادة ، فأبلى البلاء الحسن ، وصمد لجهاد الانجليز ، وأصيب فى هذه الواقعة بجرح بليغ نقل على أثره الى القاهرة ، وظل جريحا حتى انتهت الثورة بهزيمة التل الكبير ، فدفاعه فى واقعة القصاصين هو موقف مشرف له وللثورة ، أما عبد العال حلمى فليس فى عمله خلال الثورة ما يستوقف النظر ، فقد ظل فى دمياط بعيدا عن الحرب ، ولم يشترك فى معركة ما ، وبقى كذلك حتى وقعت هزيمة التل الكبير واستفاضت أنباؤها ، فأخذ يكابر فى حقيقتها وينفى أخبار الهزيمة ويدعو الى استمرار المقاومة حتى هددته الحكومة بالاعدام ، فأذعن وسلم نفسه كزملائه ، وحوكم

---

(١) برودلى : كيف دافعنا عن عرابى ص ١٤ .

ونفى ضمن الزعماء المنفيين ، وتوفى بكولولمبو ميناء سيلان فى ١٩ مارس سنة ١٨٩١ ، ودفن هناك ، وتوفى على باشا فهمى بمصر فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١١ .

البطل محمد عبيد

هو الميرالاى محمد عبيد ، وقد استحق لقب البطولة بدفاعه المجيد فى التل الكبير واستشهاده فى تلك الواقعة ،كان بكباشيا من ضباط الألاى الأول (ألاى الحرس الخديوى) ، قبل شبوب الثورة ، وهو بطل واقعة قصر النيل التى تعد أولى وقائع الثورة ، ذلك أنه حين اعتقلت وزارة الحربية الميرالايات الثلاثة عرابى وعلى فهمى وعبد العال حلمى وعلم بذلك ضباط الألاى الأول ، وكان مقره قشلاق عابدين ، نهض البكباشى محمد عبيد وأهاب بجنود الألاى أن يزحفوا على قصر النيل لاطلاق سراح الميرالايات الثلاثة،وقد اعترضه فى هذه الحركة الجريئة قائممقام الألاى خورشد بك بسمى وكان رئيسا له فلم يكترث لهذا الاعتراض ، وأصر على انفاذ عزمه ، وجاء أيضا الفريق راشد باشا حسنى سرياور الخديو بأمر من الخديو لكى يثنيه وزملاءه عن الذهاب الى قصر النيل ، فلم تجد وساطته نفعا،واستدعاهم الخديو فلم يجيبوا ، وقاد البكباشى محمد عبيد جنود الألاى الى قصرالنيل حيث كانت وزارة الحربية ، وكان الضباط الثلاثة معتقلين ، ووضع الحصار على الوزارة ، وهجم الجند بقيادته فاقتحموا أبوابها وأطلقوا سراح الضباط الثلاثة عنوة كما فصلنا فى موضعه (ص١٠٤) ، وكان هذا اليوم المشهود أول انتصار للثورة ، اذ كان أولى نتائجه عزل عثمان باشا رفقى وزير الحربية وتعيين محمود سامى باشا البارودى مكانه .

وأول ما يرتسم من شخصية محمد بك عبيد فى هذا الموقف شجاعته ووفاؤه ، فدعوة الضباط والجند الى الهجوم على وزارة الحربية ، وقيادتهم فى هذا الهجوم ، واقتحام أبواب الوزارة ، واطلاق سراح الضباط الثلاثة، كل ذلك يدل على حظ كبير من الشجاعة والاقدام ، وفيه مظهر كبير من



الميرالاى محمد عبيد بطل معركة التل الكبير

الوفاء للضباط المعتقلين ، وقد عرف عرابى لمحمد عبيد هذه اليد عليه وعلى صاحبيه ، فكان يثنى عليه الثناء المستطاب،ورقاه الى رتبة قائممقام ضمن من رقى من الضباط فى عهد وزارة البارودى ، ثم الى رتبة أميرالاى ، وظل محافظا على عهد الثورة ، حتى كانت واقعة التل الكبير ، ووقع فيها ما وقع من الذعر والفرار ، وكان عـــرابى من الفارين ، ولكن الضابط الشجاع محمد بك عبيد أدى واجب الدفاع الى النهاية ، وقاتل الانجليز قتالا مجيدا على رأس ألايين من الجنود ، حتى قتل معظمهم ، وقتل هو ضمن من قتل، فختم حياته بصفحة مشرفة جعلته بحق آية البطولة فىتاريخ الثورةالعرابية وهو من بلدة كفر الزيات ، ولم يخلف ذرية ، وليس له قبر معروف ،ولم يفكر أحد فى اقامة قبر له ، أو تخليد ذكراه المجيدة ، بل لا يوجـــد فى التل الكبير أى مدفن يضم رفات المصريين الذين قتـــلوا فى المعركة ، على أنهم يعـــدون بالآلاف ، فى حين أن من يمر هناك يشـاهد مقبرة مشيدة للضباط والجنود البريطانيين الذين قتلوا فى هذه الواقعة ، فتأمل فىالفرق بين تقدير الأمم لشهدائها ، وتقديرنا نحن لشهدائنا !



عبد الله نديم خطيب الثورة العرابية

عبد الله نديم

١٨٤٥ - ١٨٩٦

شخصية عجيبة من شخصيات الثورة ، محببة الى النفس لمن يدرسها ويتأمل فى أطوارها وأحوالها .

ولد بالاسكندرية فى ١٠ ذى الحجة سنة ١٢٦١ هـ (١٠ ديسمبر سنة ١٨٤٥) ، ونشأ فى قلة من العيش ، وكان أبوه وسطا فى اليسار ، فلما رأى علائم النجابة بادية عليه أدخله المدرسة المعروفة بمسجد الشيخ ابراهيم باشا ، وكان بمثابة الأزهر بالقاهرة ، فتلقى الدروس على شيوخ المسجد ، ومالت نفسه الى الأدب وتعلق به ، فطالع كتبه ، وبلغ من فنونه مالم يبلغه أحد قبله[1] .

---

(١) عن ترجمته بقلم صديقه الأديب احمد افندى سمير فى مقدمة كتاب (سلافة النديم فى منتخبات السيد عبدالله النديم) وترجمة أخرى بقلم أحمد تيمور باشا فى رسالة « تراجم أعيان القرن الثالث عشر وأوائل الرابع عشر » ـ الهلال عدد يوليه سنة ١٩٣٣

وبدت عليه منذ صباه مخايل الذكاء المفرط وقوة الذاكرة ، وظهرت مواهبه في الترسل في الكتابة والشعر والزجل، والقدرة الخطابية ، مع خفة في الروح ، وميل الى الفكاهة ، وجرأة واقدام ، واستخفاف بأحداث الزمان ، وكانت له مناظرات ومطارحات مع الأدباء بز فيها أقرانه وأنداده، وولع بالأدب والصحافة والخطابة ، ثم بدا له أن يتعلم صناعة يتكسب منها ، فتعلم فن التلغراف (الاشارات البرقية) ، واستخدم « تلغرافيا » فى مكتب بنها ، ثم نقل الى مكتب القصر العالى حيث كانت تسكن والدة الخديو اسماعيل ، وبقى به مدة اتصل فيها بأعلام الأدب فى القاهرة ، ثم غضب عليه خليل أغا « أغا القصر وصاحب النفوذ في ذلك العصر » فأمر بضربه وفصله ، فذهب الى الدقهلية ونزل ضيفا على أحد الأعيان يقرىء أولاده، ثم فتح دكانا بمدينة المنصورة ، ولكنه لم يوفق فى التجارة لميله الى الاسراف ، وكان ينزل بدار السيد محمود الغرقاوى أحد أعيان المنصورة ويلقى فيه الاكرام والاعزاز ، وكان مجلسه كعبة يحج اليها رجال الأدب وطلابه ، الى أن ورد طنطا سنة ١٢٩٣ هـ (سنة ١٨٧٦ م) واتصل بشاهين باشا كنج مفتش الوجه البحرى اذ ذاك ، وكان يميل الى العلماء والأدباء ، فأكرم وفادته ، ثم عاد الى الاسكندرية مسقط رأسه أوائل سنة ١٨٧٦ فى أواخر عهد اسماعيل ، فاتصل بطائفة من أهل العلم والفضل من مؤسسى جماعة « مصر الفتاة » وأخذ يكتب فى صحيفتى « مصر » و « النجاح » مقالات أعجب بها الناس اعجابا كبيراً لطلاوتها وبلاغتها ، وسعى فى تأسيس جمعية لنشر العلم وترقية الأفكار فأسسها جماعة من الأدباء وسموها « الجمعية الخيرية الاسلامية » سنة ١٢٩٦ هـ (١٨٧٩م) وجعلوه مديراً لمدرستها •

ولما ولى الخديو توفيق الحكم سعى النديم فى اجتذاب عطفه عليها حتى حمله على زيارتها ، فزارها يوم امتحان تلاميذها وأعجب بها وجعلها فى رعاية نجله الأمير عباس بك حلمى « الخديو عباس الثانى » ، وكان النديم يدرس فيها الانشاء وعلوم الأدب ، فنمت وازدهرت ، ورتبت لها

وزارة المعارف اعانة سنوية ، وكان يعقد بها الحفلات العامة يخطب فيها الناس هو وتلاميذ المدرسة ، فظهرت مواهبه الخطابية من ذلك الوقت وذاعت شهرته بين الناس ، ونشر فن الخطابة بين النشء الحديث ، فكان ذلك فتحا في سجل النهضة ، وظل يكتب المقالات ويلقى الخطب فى حض الأهلين على الوئام والاتحاد والأخذ بناصر الوطن ، وألف قصة تمثيلية سماها « الوطن وطالع التوفيق » ، وأخرى سماها « العرب » تجلت فيهما روحه الوطنية وشرح ما كانت عليه حالة البلاد ، ومثلهما هو وتلاميذه بمسرح زيزنيا بالثغر بحضور الخديو ، فكان لهما تأثير كبير فى النفوس ، ثم انفصل عن الجمعية الخيرية وأقيل من ادارة مدرستها ، وأنشأ بالاسكندرية صحيفة أسبوعية سماها « التنكيت والتبكيت » ، مزج فيها الجد بالهزل ، ظهر أول عدد منها فى ٨ رجب سنة ١٢٩٨ هـ (٦ يونيه سنة ١٨٨١) ، وفى خلال ذلك ظهرت الثورة العرابية ، فانضم اليها بطبعه ، اذ كانت نفسه ثائرة تتطلع الى الحرية والمجد ، وقربه زعماء الثورة اليهم لما رأوا فى قلمه ولسانه أكبر عضد لهم ، وخص صحيفته بالمقالات الوطنية الحماسية ، ثم انتقل الى القاهرة ، ورغب اليه عرابى باشا أن يغير اسم صحيفته ، فاختار لها اسم « الطائف » تيمنا باسم البلدة المشهورة بالحجاز ، وعلا نجمه وصار من أعلام الصحافة بما كتبه من المقالات الرائعة التى كان لها التأثير الكبير فى النفوس لطلاوة عبارتها وحسن أسلوبها ، وثمة موهبة أخرى كان لها الفضل الأكبر فى ذيوع صيته ، وهى مقدرته الخطابية ، فقد كان خطيبا مفوها ، يرتجل الخطب ارتجالا ، ويسترسل فى الخطابة ، فيملك مشاعر السامعين بحسن أسلوبه وعذوبة صوته ، ولا غرو أن لقب بحق « خطيب الثورة العرابية » ، وقد لقب أيضا بحق « خطيب الشرق » وقد رأيت فيما أوردنا عن احتفال جمعية المقاصد الخيرية (ص ٢٥٣) مثلا من مقدرته الخطابية اذ خطب ارتجالا فى هذا الاجتماع خمس مرات ، تخللتها خطب الآخرين ، ولم يكد يعقد اجتماع من مجتمعات ذلك العصر الا ويدعى اليه للخطابة فيه ، فكانت له المواقف

المشهورة والأيام المعدودة ، وكان موضع ثقة العرابيين ، وله عند عرابى منزلة كبرى ، وقد أخلص له وللثورة ، ولازم عرابى فى كفر الدوار ثم فى التل الكبير ، وكان ينشىء صحيفة « الطائف » فى معسكر الجيش ، حتى وقعت الهزيمة .

وتبدو ناحية العظمة فى شخصيته من اخلاصه للثورة ومبادئها بعد اخفاقها ، ومن النادر أن تجد هذا الاخلاص ، فان دعاة الثورة وأنصار كل حركة يتنكرون لها بعد الهزيمة ، ولكن النديم كان من الشخصيات القليلة التى أخلصت للثورة فى محنتها ، وهذا ما يسمو به الى مصاف الأبطال ، ولقد رأيت فى سياق الحديث أن النديم كلف بعد هزيمة التل الكبير أن يحمل الى الوفد الذى سافر الى الاسكندرية لتقديم عريضة الخضوع للخديو عريضة أخرى فى هذا المعنى ، ولما وصل الى كفر الدوار علم بأن الخديو رفض قبول العريضة الأولى وأنه أمر بالقبض على على باشا الروبى ويعقوب سامى باشا اللذين كانا من أعضاء الوفد الأول ، فعاد النديم أدراجه الى القاهرة واختفى عن الأنظار ، وظل مختفيا نحو تسعة أعوام ، وقد أعيى الحكومة أمره ، وجعلت ألف جنيه عطاءاً لمن يرشد عنه ، ولكنها لم تهتد اليه .

وكان بعض من يأوى اليهم يعرفون شخصيته ولكنهم لا يرشدون عنه براً به وكرما منهم ورعاية لشأنه .

وكان آخر اختفاء له ببلدة الجميزة القريبة من القرشية بمركز السنطة ، وفيها عثرت عليه الحكومة بارشاد بعض الطامعين فى المكافأة ، غير أن ميعاد المكافأة قد انقضى فلم ينل المرشد منها شيئا ، وكان ذلك فى آخر عهد الخديو توفيق ، واعتقل المترجم ، ولكن الرجال الموكول اليهم اتخاذ الاجراءات القانونية معه عاملوه باحترام لما عرفوا شخصيته ، فقد ذكر هو فى هذا الصدد أنها عهدت بالقبض عليه الى رجل مهذب هو محمد أفندى فريد وكيل حكمدارية الغربية ، فاشتد معه بادىء الأمر وأراد أن

يشد وثاقه ، فلما ذكره بأنه مذنب سياسى لا مجرم جنائى عامله بلطف وتسامح ، ولما رافقه الى مركز السنطة لم يضعه فى السجن بل وضعه فى محل العسكر ، ونقل الى طنطا لتسليمه الى النيابة العمومية، وكان المرحوم قاسم بك أمين رئيس نيابة طنطا اذ ذاك ، فعامله برعاية وقال له أنت حر فى كلامك فقل ماشئت ، وكان يسأل عن حاله فى السجن للتحقق من حسن معاملته[1] .

ولا شك أن اختفاء المترجم طول هذه المدة أى تسع سنوات[2] دليل على ذكائه واقدامه ، وسرعة خاطره ، ومقدرته فى التنكر ، فقد كان يجوب البلاد ويدخل كل بلد بلباس خاص ، ويتكلم فى كل قرية بلسان يوافق زيه ودعواه ، فتارة يقول انه مغربى أو يمنى أو مدنى أو فيومى أو نجدى أو شرقاوى وهلم جرا[3] ، وهذا ما جعلنا نصف شخصيته بأنها شخصية عجيبة حقاً .

وقد لا يبدو فى ذلك شيء من البطولة ، وان كان يدل حتما على الشجاعة والجرأة ، لأن النديم يعلم أنه لو أظهر نفسه لكان مصيره النفى الى سيلان ، كما نفى زعماء الثورة الآخرون ، على أن بطولته قد ظهرت حينما أصدر الخديو توفيق أمره بالعفو عنه ، ونفيه خارج القطر ، فاختار يافا ثغر القدس الشريف ، ونزل ضيفا عند السيد على أفندى أبى المواهب مفتيها ، ثم اتخذ له داراً بها وعرفه أعيان المدينة وفضلاؤها فاحتفوا به وأكرموا وفادته ، والى هنا أيضا قد لا تبرز بطولته ، ولكن بعد أن توفى الخديو توفيق وتولى الخديو عباس حلمى الثانى ، عفا عنه وأباح له العودة الى مصر فعاد اليها ، وهنا كان فى استطاعته أن يجنح لمسالمة الاحتلال، وكان وقتئذ فى ابان سطوته، ويخلد الى حياة الرخاء والراحة،

---

(١) مجلة (الأستاذ) للسيد عبدالله النديم العدد الأول ص ٩ .

(٢) قبض عليه فى ٤ اكتوبر سنة ١٨٩١ (٢٩ صفر سنة ١٣٠٩) الاستاذ العدد الأول ص ٤ .

(٣) سلافة النديم ص ٧ .

وبخاصة بعد أن تكبد المتاعب والاهوال فى عهد اختفائه ، ولو أنه طلب منصبا فى الحكومة مقابل مناصرته للاحتلال ، أو سكوته عنه ، لما ضن عليه اللورد كرومر المعتمد البريطانى بالمنصب الذى يضمن له اليسار طول حياته ، وكان له من كفايته الأدبية والعلمية ما يؤهله لأحد المناصب الممتازة فى وزارة المعارف أو الأزهر ، ولكنه رفض كل ذلك ، وآثر استئناف الجهاد ، ولو استهدف للأخطار ، فأنشأ مجلة أسبوعية أسماها (الأستاذ) ظهر أول عدد منها فى ٢٣ أغسطس سنة ١٨٩٢ (غرة صفر سنة ١٣١٠ هـ) وكانت علمية اجتماعية فكاهية ، وروحها وطنية ، فلم ترق خطتها للمعتمد البريطانى وأذنابه ، وبرزت المجلة فى ثوب قشيب ، موشحة ببديع مقالات الفقيد وغرر أزجاله ومناظراته ، فلقيت اقبالا عظيما من الجمهور دل على عظيم مكانته فى النفوس ، ونالت من الشهرة مالم تنله جريدة سواها ، وكان لها تأثير كبير فى الرأى العام ، وتجلى هذا الاقبال فى كثرة عدد المشتركين فيها ، فبلغ عددهم فى العاصمة وحدها ٨٦٠ مشتركا وفى الخارج ١٧٨٠ مشتركا ، وكانت تطبع من العدد الواحد ٢٨٤٠ نسخة ، وهو عدد يدل على رواج الصحيفة الأسبوعية فى ذلك العصر .

وقد تجلت روح الفقيد الوطنية عندما اشتد الخلاف بين الخديو عباس الثانى والانجليز سنة ١٨٩٣ ، على أثر عزله صنيعتهم مصطفى باشا فهمى ، رئيس الوزراء فىذلك الحين ، فقام المترجم يستنهض الهمم ويحض على مؤازرة الخديو ونبذ طاعة الاحتلال ، ومع أنه كان ينصح بالهدوء والسكينة ، لكن نزعته أحفظت عليه الانجليز ، ونفس عليه بعض أصحاب الصحف الموالية لهم ، لما رأوه من رواج صحيفته ، فرموه بالتعصب وهو منه برىء ، وما زالوا يوغرون عليه صدر اللورد كرومر حتى أمر بابعاده عن مصر ، واضطر هو الى تعطيل صحيفته ، وقد ودع قراءه وداعا مؤثراً فى آخر عدد صدر منها (فى ١٣ يونيه سنة ١٨٩٣) قال :

« ما خلقت الرجال الا لمصابرة الأهوال ومصادمة النوائب ، والعاقل يتلذذ بما يراه فى فصـول تاريخه من العظمة والجـلال ، وان كان المبدأ صعوبة وكدراً فى أعين الواقفين عنـد الظواهر ، وعلى هـذا فانى أودع اخوانى قائلا :

أودعكم والله يعـلم أننى أحب لقاكم والخلود اليكم
وما عن قلى كان الرحيل وانما دواع تبدت فالسـلام عليكم[1]

عاد النديم الى يافا منفيـا ، فلم يسلم من السـعاية به لدى السلطان عبد الحميد ، فأمر بابعـاده ، فعـاد الى الاسـكندرية لا يدرى أين يقصد ، فسعى له الغازى أحمد مختار باشا وساعده حتى قبله السلطان بالاستانة ، فذهب اليها وعين فى وظيفة بوزارة المعارف والتقى هناك بأستاذه السيد جمال الدين الأفغانى ، الذى كان أيضا فى محنته وغربته « فاتصلت بينهما أسباب الألفة وتمكنت بينهما روابط الاتحاد حسا ومعنى ، وبلغ تعلق السيد جمال الدين به وجميـل اعتقـاده فيه أنه أصبح وأمسى يعجب بقـوة حجته فى المناظرة والجدل وسرعة بديهته فى التحـرر حتى صرح فى عدة مجالس بأنه ما رأى مثل النديم طول حياته فى توقد الذهن وصفاء القريحة وشـدة العارضة ووضوح الدليل ووضع الألفاظ وضـعا محكما بازاء معانيهـا اذا خطب أو كتب[2] » ، وكان النديم لا يفتأ يحن الى وطنه ويود الرجوع اليه دون أن ينال بغيته ، وقضى بالاستانة بقية حياته غريبا عن وطنه ، بعيدا عن أهله وخلانه ، حتى اشـتدت عليه علة السـل ، وأدركته منيته فى ٤ جمادى الأولى سنة ١٣١٤ هـ (١١ أكتوبر سنة ١٨٩٦) ، فشيعت جنـازته فى احتفال مهيب مشى فيه كثير من الكبراء والعلماء يتقدمهم السيد جمال الدين الأفغانى ، ودفن هناك بمقبرة يحيى أفندى فى بشكطاش .

بالأمس كان غـريبا فى ديارهم واليوم صار غـريب اللحد والكفن

---

(١) مجلة الاستاذ لعبدالله نديم عدد ١٣ يونيه سنة ١٨٩٣ .

(٢) عن ترجمته بقلم أحمد افندى سمير ـ سلافة النديم ص ١٧ .

قال أحمد تيمور باشا : « ومن تأمل بعين الاتعاظ فى تقلب الأحوال بالمترجم ، وما ذاقه من حلو الزمان ومره ، وما قاساه مدة الاختفاء ثم النفى حتى مات غريبا ، حق له العجب ، وعرف كيف يعبث الزمان بأهل الفضل من بنيه » .

وقال عن صفاته وشخصيته : « نشأ المترجم فقيراً وعاش فى قلة ، فان أصاب شيئا بدده بالاسراف ، وكان فى أول أمره يرتدى الملابس الافرنجية المعلومة ولما ظهر بعد الاختفاء لبس الجبة والقفطان واعتم بعمامة خضراء اشارة الى الشرف ، وكان شهى الحديث حلو الفكاهة ، اذا أوجز ود المحدث أنه لم يوجز ، لقيته مرة فى آخر اقامته بمصر ، فرأيت رجلا فى ذكاء اياس وفصاحة سحبان وقبح الجاحظ ، أما شعره فأقل من نثره ، ونثره أقل من لسانه ؛ ولسانه الغاية القصوى فى عصرنا هذا » .

وقال عنه جرجى بك زيدان : « أما أخلاقه فكان بارا بوالديه وذوى قرابته وقصاده ، ولو لم يكن يعرفهم ، فما أقرض أحداً شيئا وطالبه به ، ولا رد يوما سائلا ، ولا خضع لعظيم قط ، وانما كان يلين ويتواضع لصغار الناس وأواسطهم ، وكان ذكيا فطنا قوى الحافظة فصيحا جريئا شاعراً مطبوعا وكاتبا ناثراً [1] » .

نقول ، وهو الزعيم الوحيد بين العرابيين الذى استمر فى جهاده السياسى ونضاله عن مصر فى عهد الاحتلال ، وهى ميزة كبرى انفرد بها دون بقية الزعماء الذين أثرت فيهم الهزيمة ، فوهنت لها روحهم المعنوية وانطفأت فيهم شعلة الأمل والحماسة والجهاد ، أما هو فقد ظل على عهده واستمر يجاهد ويناضل حتى آخر نسمة من حياته ، وهذا وحده يدلك على علو نفسه ، وقوة شخصيته ، اذ لم تنل منه الشدائد ، ولم يضعف ازاء المحن والكوارث ، ولم يعرف اليأس الى قلبه سبيلا .

---

(١) مجلة الهلال السنة الخامسة ص ٤٧ .

الشيخ محمد عبده

١٨٤٩ ـ ١٩٠٥

لم يكن الشيخ محمد عبده «الأستاذ الامام» من زعماء الثورة العرابية فى دورها الأول ، ولكنه صار من زعمائها المعدودين فى مرحلتها الثانية ، فكان علما من أعلامها ، ونفى ضمن من نفى من أقطابها .

ولد فى « محلة نصر » وهى قرية صغيرة من بلاد مركز شبراخيت بمديرية البحيرة ، وكان ميلاده عام ١٢٦٥هـ[1] (سنة ١٨٤٩ م) من أبوين صالحين ، وكان والده يمارس الزراعة وله أولاد عدة جعلهم يشتغلون معه فى الفلاحة عدا الفقيد فقد توسم فيه الذكاء ، فأراد أن يعده من العلماء ، فأدخله كتاب القرية وحفظ فيه القرآن ، ثم أرسله الى الجامع الأحمدى بطنطا سنة ١٢٧٩ هـ (١٨٦٣ م) ليتلقى به العلم ، ولبث فيه ثلاث سنوات ثم انتقل الى الجامع الأزهر ، فقضى به عامين ، ولم يستفد خلال تلك المدة شيئا من الدروس التى كان يتلقاها ، وذلك راجع الى رداءة طريقة التعليم .

كان الفقيد على فطرة مستعدة للنبوغ والعبقرية ، وكانت مواهبه دفينة ، حتى قيض الله له حكيم الشرق السيد جمال الدين الأفغانى اذ جاء مصر سنة ١٢٨٦ هـ (سنة ١٨٧٠ م) وتولى تدريس المنطق والفلسفة ، فانضوى اليه المترجم ، وما أن اقتبس من فيض علمه حتى تفتحت له كنوز الحكمة والمعرفة ، وأخذ عنه علم الكلام والتصوف والأصول والفلسفة وعلوم الرياضة والأخلاق والسياسة ، وبدأت حياته الفكرية والعلمية ، اذ أخذ يتحرر من قيود الجمود والتقليد ، ويحلق فى سماء الحقيقة والحرية والاصلاح ، وشرع منذ سنة ١٨٧٦ ـ وكان بعد طالبا فى الأزهر ـ يكتب الفصول الممتعة فى المنطق والفلسفة والتربية والاجتماع والأدب ، وينشرها فى الصحف السائرة فى ذلك العصر كالأهرام ومصر والتجارة .

---

(١) عن ترجمته بقلمه ـ تاريخ الاستاذ الامام للسيد محمد رشيد رضا ج ١ ص ١٦ .



الشيخ محمد عبده (الأستاذ الامام)

وقد نال الشهادة العالمية من الأزهر سنة ١٢٩٤ هـ (١٨٧٧ م) ، وأخذ يلقى بالأزهر وفى بيته دروس التوحيد والمنطق والأخلاق بأسلوب جديد لفت اليه أنظار طلبة العلم ، وحببه الى النفوس المتطلعة الى الحكمة ، ولم ينقطع عن الدرس والتحصيل بعد أن صار « عالما » بل أخذ يدرس العلوم العصرية ثم بدأ يتعلم اللغة الفرنسية لكى تساعده على اقتباس المعارف والآراء الأوروبية .

وعين سنة ١٨٧٨ مدرسا للتاريخ فى مدرسة دار العلوم ، وللغة العربية فى مدرسة الألسن ، فكان يدرس فيهما مع استمراره فى التدريس بالأزهر ، ولما تولى رياض باشا رياسة الوزارة فى أوائل عهد الخديو توفيق عينه محررا بالوقائع المصرية ثم رئيسا لتحريرها لكى يصلح من شأنها كما تقدم بيانه (ص ٧٠) فظهر اتجاهه الفكرى الى الاصلاح والنهضة ، وبرز قلمه فى الجريدة الرسمية يحرر المقالات البليغة فى

مختلف الشئون العامة من علمية واقتصادية واجتماعية وتشريعيةوفلسفية وسياسية ، الى أن ظهرت بوادر الثورة العرابية •

لم يكن الشيخ محمد عبده من أنصار الثورة حين شبوبها ، بل كان مؤيدا لرياض باشا اذكان يتولى رياسة تحرير « الوقائع المصرية » الجريدة الرسمية للحكومة،ولم يكن يشاطر العرابيين رأيهم فى الحكم الدستورى، بل كان يجادلهم في ذلك ويميل الى نظام الحكم الفردى المقرون بالاصلاح، حتى يعم التعليم وتنضج الأمة للدستور ، وله فى هذا الصدد مناقشات وأحاديث عدة يبدو منها اختلافه وزعماء العرابيين فى فائدة الدستور •

ذكر السيد محمد رشيد رضا فى هذا الصدد حديثا له معهم فى أبان الثورة جادل فيه عرابى فى رأيه ، وكان مما احتج به عليه أن الأمة لو كانت مستعدة لمشاركة الحكومة فى ادارة شئونها لماكان لطلب ذلك بالقوة العسكرية معنى ، فما يطالب به رؤساء العسكرية غير مشروع ، لأنه ليس تصويرا لاستعداد الأمة ومطالبها وأنه « يخشى أن يجر هذا الشغب على البلاد احتلالا أجنبيا يسجل على مسببه اللعنة الى يوم القيامة » [1] •

ويبدو تأييده لرياض من قصيدته فى حوادث الثورة العرابية اذ يصف واقعة عابدين بقوله :

قامت عصابات جند فى مدينتنا ... لعزل خير رئيس كنت راجيه[2]
ذاك الذى أنعش الآمال غيرته ... وخلص القطر فارتاحت أهاليه
قاموا عليه لأمر كان سيدهم[3] ... يخفيه فى نفسه والله مبديه
كان الرئيس حليف العدل منقبة ... وسيد القوم يهوى الجور يأتيه[4]
جروا مدافعهم ، صفوا عساكرهم ... نادوا بأجمعهم سل ما ترجيه
فنال ما نال وانفضت جموعهم ... أما النظام فقد دكت مبانيه[5]

(١) تاريخ الأستاذ الامام ج ١ ص ١٤٧ و ٢١٧ •
(٢) رياض باشا •
(٣ ، ٤) يريد بالرئيس رياض باشا وسيد القوم الخديو توفيق •
(٥) تاريخ الاستاذ الامام ج ١ ص ١٥٢ •

ولما وقع الخلاف بين العرابيين وشريف باشا فى مسألة الميزانية والمواد المتعلقة بها فى الدستور كان من الناصحين لهم بالاعتدال والتريث ، ولكن لما تألفت وزارة البارودى انضم اليهم بكل قواه ، وقد أصبح من ذلك الحين من زعماء الثورة ، أى فى مرحلتهـا الثانية ، وكنا نرجو أن يكون من زعمائها فى مرحلتها الأولى دون الثانية، ويبدو لك مبلغ ثقة زعماء العرابيين به فى هذه المرحلة أنه لما اشتدت أزمة الخلاف بينهم وبين الخديو توفيق وجاء الأسطولان الانجليزى والفرنسى فى مايو سنة ١٨٨٢ ورفضت وزارة البارودى مطالب الدولتين ، اجتمع البارودى وكبار الضباط ، وأقسموا اليمين على أن يكونوا يدا واحدة ، فكان الشيخ محمد عبده هو الواضع لصيغة اليمين وتحليف كبار الضباط عليها كما تقدم بيانه (ص ٣١٢) ، ولما اعتدى الانجليز على كيان مصر وضربوا الاسكندرية ، بذل الفقيد كل اخلاصه لمناصرة الدفاع القومى ، وكان موقفه موقف الوطنى الذى يثور لكرامة البلاد واستقلالها ، فدافع عنها بكل ما لديه من حول واخلاص وقوة ، ودعا الى التطوع فى صفوف الجيش المدافع عن مصر وامداده بالاعانات والتبرعات ، وله فى هذا الصدد مقالات بليغة فى الوقائع المصرية، وحوكم ضمن من حوكموا من زعماء الثورة وأنصارها ، وحكم عليه بالنفى ثلاث سنوات خارج القطر ، فاختار الاقامة فى سوريا ، وفى خلال ذلك عاد السيد جمال الدين الأفغانى من منفاه بالهند الى أوروبا ، فاستدعاه واجتمعا بباريس،وهناك أنشآ جريدة العروة الوثقى لاثارة العالم الاسلامى ضد الانجليز على أثر احتلالهم مصر .

أنشئت جريدة العروة الوثقى بباريس وصدر أول عدد منها فى ٥ جمادى الأولى سنة ١٣٠١ (١٣ مارس سنة ١٨٨٤) ولم يمض على الاحتلال الانجليزى عام ونصف ، فكانت أول صحيفة قاومت الاحتلال مقاومة جمعت بين قوة الروح وبلاغة العبارة والسخط على السياسة الاستعمارية البريطانية ، وبعث روح الأمل والجهاد فى النفوس ، ودعوة الأمم الشرقية الى مناهضة الاستعمار والأخذ بأسباب الحياة والقوة .

وقد كان لها التأثير الكبير في مصر والعالم الاسلامى وفى تهييج الأفكار ضد السياسة البريطانية ، فمنعت دخولها الى مصر والسودان والهند ووضعت الحكومة المصرية غرامة قدرها خمسة جنيهات على كل من توجد عنده نسخة منها ، ثم توقفت عن الصدور ، وانفصل الحكيمان .

عاد الأستاذ الامام الى مصر سنة ١٣٠٦ هـ (سنة ١٨٨٩ م) ، وانقطع عن الكفاح السياسى ، واختلف فى ذلك وأستاذه جمال الدين ، وعين قاضيا بالمحاكم الأهلية فمستشارا لها ، وعرف فى قضائه بالقاضى العادل الذى ينشد العدالة والانصاف ولا يتقيد بالقانون والاجراءات .

وكانت نفسه تصبو الى الاصلاح الدينى والاجتماعى ، ويرى فى اصلاح التعليم بالأزهر السبيل الى تحقيق هذه الغاية السامية ، فما أن عين عضوا فى مجلس ادارة الأزهر فى ١٧ رجب سنة ١٣١٢ حتى أخذ يبذل جهوده لاصلاح حالة التعليم فيه وترقية برامجه وشئونه العلمية والأخلاقية والمادية والصحية .

وفى أوائل سنة ١٣١٧ هـ (سنة ١٨٩٩ م) تقلد منصب افتاء الديار المصرية ، فعظم شأن هذا المنصب بتقلد الأستاذ الامام اياه ، وبذل الفقيد مساعيه المشكورة فى اصلاح نظم التعليم فى الازهر حتى نهض على يده نهضته الحديثة ، وتولى بحكم منصبه عدة أعمال رسمية أخرى كعضوية مجلس الأوقاف الأعلى وعضوية مجلس شورى القوانين ، فظهرت فيها كفايته ومواهبه العظيمة فى الاصلاح وعلو المكانة ، ولم يثنه منصب الافتاء عن العمل فى المشاريع العامة ، فأسس سنة ١٣١٨ هـ جمعية احياء العلوم العربية لاحياء ما درس من المؤلفات القيمة لعلماء السلف ونشرها بين الناطقين بالضاد ، وساهم فى سنة ١٣١٠ فى تأسيس الجمعية الخيرية الاسلامية لنشر التعليم وتعميمه والبر بالمعوزين والمحتاجين، وتولى رياستها فى سنة ١٣١٨ هـ حتى وفاته ، فكان أكبر عامل فى نجاحها وتعميم فائدتها، وله الفضل العظيم فى حث الأغنياء على أن يقفوا لها ما تجود به نفوسهم

من الأطيان والعقار حتى رسخت دعائمها وصـــارت من أكبر مؤسسات التعليم ومعاهد البر والاحسان فى مصر ، وله الفضل الكبير فى اصـلاح المحاكم الشرعية ، وقد وضع فى ذلك تقريرا كان أساس الاصلاح فيها ، وهو صاحب الفكرة السديدة فى انشاء مدرسة القضاء الشرعى التى نهضت بالقضاء الشرعى والتعليم الفقهى نهضة طيبة مباركة •

ونقطة الضـعف فى شـــخصيته هى تخلفه عن الكفاح السياسى ، واختلافه فى هذه الناحية مع أســتاذه جمال الدين الأفغانى ، وقد بدأ انقطاعه عنه منذ عودته الى مصر سنة ١٨٨٩ ، فترك أستاذه يعانى متـاعب الكفاح السياسى وآلامه ومرارته ، وكان من قبل عضده وساعده الأيمن ، وانك لتلمح تراخى الصلات بينهما ــ حتى الصلات الشخصية ــ منذ أن عاد الى مصر حتى وفاة السيد جمال الدين من قراءة منتخبات الأستاذ الامام [1] فانك لا تجد فيها رسالة واحدة كتبها الى السيد فى محنته ومنفاه، بل ان جمال الدين توفى سنة ١٨٩٧ فلا تجد للأستاذ الامام كلمة فى رثاء أستاذه الروحى والفلسفى وزميل جهاده فى « العروة الوثقى » ، وهذه الناحية هى أثر من آثار الاختلال فى أخلاق الأمة ونفسيتها •

وأبرز الجوانب فى شـــخصية الأســتاذ الامام هو الجانب العلمى والأخلاقى ، وقد ظهرت مواهبه العلمية والأدبية والفلسفية فى (رسالة التوحيد) التى وضعها فى منفاه ، فكانت خير مؤلفاته كلها ، يليها رده على هانو تو وتفنيد مطاعنــه على الاســلام ، وكتاب (الاســلام والنصرانيــة مع العلم والمدنية) ثم تفسيره القرآن الكريم فى دروسه التى كان يلقيها بالرواق العباسى بالأزهر ، فكانت منبع النور والعلم والحكمة •

وقد كان له الفضل الكبير فى بعث روح النهضة الفكرية والأدبيــة بين الطبقة المثقفة من الأمة ، ســواء من خريجى الأزهر أو من خريجى المدارس النظامية ، وله المواقف المشهودة فى اظهار مبادىء الاســلام على

---

(١) تاريخ الأستاذ الامام • الجزء الثالث •

حقيقتها خالية من شوائب الجمود والبدع والتقاليد التى كانت سببا فى تأخر الاسلام والمسلمين ، ورد حملات الزندقة والالحاد عنها ، وتفنيد مزاعم الطاعنين عليها وابراز ما فى القرآن الكريم من المعانى السامية التى تكفل للمجتمع الانسانى أسباب الحرية والسعادة والتقدم .

أما الجانب الأخلاقى فهو أسمى مزايا الفقيد ، فقد كان رحمه الله على أخلاق كريمة عالية ، وفيا ، صادق الوعد ، شجاعا ، كبير النفس ، طيب القلب ، عالى الهمة ، عظيم المهابة ، مكبا على العمل ، لا يكل منه ولا يمل ، محبا للخير ، بارا بالفقراء والمساكين ، عفيف اليد واللسان ، قانعا ، لا يحفل بتأثل المال والعقار ، لم يترك لذريته (زوجته وبناته واخوته) ثروة ولا مالا . اذ كانت نفسه منصرفة الى الخير والصالح العام ، فكان فى أخلاقه أمة كاملة .

طلبه عصمت

من أخلص المخلصين لعرابى ، لم تكن نشأته حربية ، ولم يتعلم شيئا من فنون القتال ، فقد كان موظفا صغيرا (مفتش مزروعات) بالدائرة السنية حينما شبت الثورة العرابية ، ولما ظهرت الثورة صار من أنصارها وأخذ يداوم الاتصال بعرابى وعبد العال حلمى وأحمد عبد الغفار ، فلما رأى منه ذلك ناظر الدائرة السنية فصله من عمله ، مما زاده تعلقا بالثورة ، ويقول محمود باشا فهمى ان رفته كان قبيل واقعة عابدين وأنه كان من المحرضين لعرابى على القتال للمطالبة بحقوق الوطنيين [1] ولما تألفت وزارة شريف باشا ألحقه البارودى بصفوف ضباط الجيش العامل [2] ، ثم رقى الى رتبة لواء فى عهد وزارة البارودى ، ويؤخذ مما كتبه عنه محمود باشا فهمى أنه لم يكن على حظ ما من العلم بل لم تكن له دراية تامة بالقراءة والكتابة [3] ، وقد كان من الزعماء البارزين فى الحركة العرابية وتولى قيادة موقع الاسكندرية أثناء ضربها كما تقدم بيانه (ص ٣٦٧ وما بعدها).

(١) و (٣) محمود باشا فهمى ـ البحر الزاخر ج ١ ص ٢٠٩ و ٢٣٧ .
(٢) استجواب طلبه باشا ـ مصر للمصريين ج ٩ ص ٩٠٥ .



طلبة باشا عصمت

وقد عهد اليه عرابى بقيادة فرقة كفر الدوار ، فاضطلع بأعباء القيادة اذ صمد الجيش لقتال الانجليز وأحبط حملاتهم فى الميدان الغربى حتى انتهت الحرب ، ولما بلغه أنباء هزيمة التل الكبير بادر الى اللحاق بعرابى فى العاصمة فلقيه بها وكان من القائلين بالتسليم والكف عن المقاومة ، فكان هو وعرابى أول من سلموا للانجليز ، وقد حكم عليه بالنفى الى سيلان كما سبق القول ، وعاد الى مصر فى فبراير سنة ١٩٠٠ وتوفى بها فى تلك السنة .

على باشا الروبى

من بلدة (دفنو) بمركز اطسا من مديرية الفيوم ، تعلم القراءة والكتابة وحفظ القرآن بمكتب القرية ، ولما بلغ الخامسة عشرة أرسله والده الى الأزهر لطلب العلم ، وبعد أن قضى به عدة سنوات التحق بالجيش جنديا بسيطا على عهد سعيد باشا حين قرر تجنيد أبناء العمد والمشايخ



على باشا الروبى

والأعيان ، ولم تمض سنة على دخوله العسكرية حتى نال رتبة ملازم ثان لما بدا عليه من الثقافة اذكان من طلبة الأزهر الأذكياء ، وتدرج فى المراتب حتى صار بكباشيا فى عهد اسماعيل ، وانتظم فى سلك الحملة التى أنفذها اسماعيل لحرب الحبشة ونال رتبة قائمقام فأميرالاى مكافأة له على ما أبلى فيها ، ثم تنقل فى المناصب الحربية والملكية فصار كبير معاونى وزارة الداخلية [1] ، ثم عين رئيسا لمجلس (محكمة) المنصورة ثم نقل رئيسا لمحكمة مصر ، وانضم الى الحركة العرابية منذكان رئيسا لمحكمةالمنصورة، وعاد الى صفوف الجيش العامل وصار من أشد زعماء الثورة حماسة وأكثرهم ثقة فى مصيرها ، ونال رتبة لواء فى عهد وزارة البارودى كما تقدم بيانه (ص ٢٣٦) ولما أنشئت نظارة السودان عين وكيلا لها (ص ٢٣٩) ولما شبت الحرب كان يتولى قيادة موقع مريوط ، واستدعاه عرابى

(١) عن مذكرة فى تاريخ حياته بقلم نجله الفاضل حضرة سعيد بك فهمى الروبى ، ومحضر استجوابه فى (مصر للمصريين) ج ٧ ص ١٤١ .

بعد اصابة على باشا فهمي وراشد باشا حسنى فى واقعة القصاصين الثانية ، وعهد اليه بقيادة الجيش فى معركة التل الكبير (مقابل ص ٤٨٩) ، فكانت الهزيمة كما فصلنا ذلك فى موضعه (ص ٤٨٩ وما بعدها) ، على أنه وقف موقفا مشرفا فى المحاكمة ، اذ كان هو الزعيم الوحيد الذى أجاب بشجاعة وصراحة على ما وجه اليه من التهم واحتمل تبعة ما عمل أو اشترك فى عمله ، ولم يسع فى التنصل من المسئولية ، ولم يقبل أن يشارك زملاءه فى الاتفاق مع السلطات البريطانية على مصير المحاكمة وخطة الدفاع فيها[1]، ولذلك لم يشمله العفو الذى عومل به زعماء الثورة ، وحكم عليه بالنفى عشرين سنة فى مصوع تحت الملاحظة • فلم يمض عليه بها عامان حتى اعتلت صحته وضعف بصره ، ثم نقل الى سواكن منفيا تحت الملاحظة فيها ، وكانت حرارة الطقس قد أثرت فى صحته ، فأودت ببصره ، وتوفى فى سواكن يوم ١٦ صفر سنة ١٣٠٩ هـ (١٩ سبتمبر سنة ١٨٩١ م) ودفن بها ، ولا يزال قبره هناك •

يعقوب سامى باشا

من ضباط الجيش ، نال رتبة أميرالاى فى حرب الروسيا سنة ١٢٩٠ هـ على عهد الخديو اسماعيل ، وكان ياورا للأمير حسين باشا ثم عين ناظرا لقلم ادارة العسكرية ، ولما تولى عرابى وزارة الحربية عينه وكيلا لها ، وكان له من خاصة المخلصين ، ثم انقلب عليه أثناء المحاكمة ، ونفى ضمن الزعماء السبعة الى سيلان وتوفى بها فى أكتوبر سنة ١٩٠٠ ودفن بكندى •

القائمقام سليمان سامى داود

نخصه بالذكر على أنه لم يكن من قواد الثورة وزعمائها ، لكن له أثرا كبيرا فى مصيرها ، اذ كان على رأس الألاى السادس بالاسكندرية ، وكان من أشد غلاة الضباط العرابيين وأكثرهم تهورا وقلة نظر فى

(١) راجع محضر استجوابه فى مصر للمصريين ج ٧ ص ١٤٢ •



يعقوب سامى

العواقب ، فألب زملاءه الضباط فى الاسكندريةودعاهم حين استقالتوزارة البـــارودى الى ارســـال تلغراف الى المعية الخديوية بأن ضباط الجيش لا يرضون عن عرابى بديلا ، وظهر تهوره وطيشه اذكان هو المدبرلحصار سراى الخديو بالرمل عقب ضرب الاسكندرية كما تقدم بيانه ، وقد كانت هذه الحادثة من أخطر حوادث الثورة وأكثرها ضررا ، اذ كانت من أهم العوامل الى انضمام الخديو توفيق باشا الى الانجليز ، وكان له عمـــل اجرامى خطير ، وهو اضرام النار فى الاسكندرية قبل انسحاب العرابيين منها ، وكان هذا عملا عقيما لا مسوغ له ولا فائدة منه ، فقد كبد مصر خسائر كبيرة فى التعويضات التى اضطرت الى أدائها لأصحاب المتـــاجر والبيوت التى أحرقت ، وسليمان سامى هو الزعيم الوحيد الذى نفذ فيه حكم الاعدام .

محمد سلطان باشا

يعد سلطان باشا من زعماء الثورة العرابية ، ولو أنه انقلب عليهـــا وكان من أهم العوامل فى اخفاقها وخذلانها .

بل لم يكن فى بداية نشأته شيئا مذكورا ولا معـــدودا من بيوتات الصعيد العريقة ، بل كان هو منشأ الشـــهرة والجاه لبيته وأسرته ، ولد

حوالى سنة ١٨٢٥ وعلمه أبوه القــراءة والكتابة على يد معلم القرآن فى القرية ، وحفظ ما تيسر من القرآن ، ولما بلغ أشــده عين عمدة لبلدته (زاوية الأموات) بالجانب الشرقى من النيل تجاه المنيا ، وكانت لهصداقة بحسن باشا الشريعى كبير أعيان المنيا وناظر قسم (مأمور مركز) قلوصنا وقتئذ ، فقربه الى الوالى سعيد باشا اذ كانت له عنــده منزلة كبيرة وأثنى عليه ، فجعله سعيد باشا ناظرا لهذا القسم بدلا من حسن باشا الشريعى الذى جعله وكيلا لمديرية بنى سويف ، ومن ذلك الحين أخــذ المترجم يتدرج فى المناصب الادارية ، وعظمت منزلته لدى الخديو اسماعيل لما أداه له من الخدمات فى تفاتيشه الواسعة بمديرية المنيا ، فجعله مفتشا عاما للوجه القبلى ، وفى عهده استكثر من الأطيان والضياع ، حتى صار مالكا لنحو ثلاثة عشر ألف فدان [1] .

ولما ظهرت الحركة العرابيــة انضم اليها واعتمد عليــه عرابى فى مرحلتها الأولى ، ولم تكن مناصرته لها حبا فى الحرية والدســتور ، بل تطلعا الى الأبهة والجاه ، شأن كثير من الأعيان وغير الأعيان من أشياع كل حركة يتوسمون فيها النجاح .

وكان يعد بحكم ثرائه الواسع كبير الأعيان فى ذلك العصر ، والثروة هى من أقوى عناصر الجاه والمكانة الاجتماعية ، فلا غرو أن كانت معظم الاجتماعات الأولى للعرابيين تعقد فى داره بالقاهرة ، وقد استعان بهعرابى لجمع كلمة الأعيان على المطالبة بالمجلس النيابى ، وتعاهد واياه على ذلك فى عهد وزارة رياض باشا ، على أنه أفضى الى عرابى فى بدء الحركة أنه لا يرغب الظهور فىالميدان ولا يدعو الأعيان جهرة الى التوقيع علىعرائض انشاء مجلس النواب الا بعد أن يستوثق من استقالة وزارة رياض ، لكى يكون فى مأمن من بطشه ولا يحل به ما حل بالسيد حسن موسى العقاد من النفى الى السودان . وفى ذلك يقول الشيخ محمد عبده (الأســتاذ الامام) وقد عاصره وعرفه حق المعرفة .

---

(١) عن ترجمته بقلم المرحوم أحمد تيمور باشا ــ مجلة (الرسالة) عدد ٤ يونية سنة ١٩٣٤.

« سلطان باشا لم يكن من أغنياء الأغنياء فى هذه البلاد ، بل كان فيه شىء من الفطنة ، يزينه الغنى وتعلى قيمته مظاهر الثروة، كان يفهم ما يقال، ويرضى السامع اذا قال ، ولكن هيهات أن يكون له بصر بالعواقب أو علم بمصاير الانقلاب فى الحكومات وتغير الأشكال عليها وما يصيب الأمم فى مجارى الحوادث من تقدم وتقهقر ، أفادته مناصبه السابقة أيام اسماعيل باشا شهرة وعلو صيت ، حافظ على مكانته فى النفوس ببسطة فى الكرم امتاز بها على أمثاله .

« فكان ينتاب منزله الأعيان والعلماء وأرباب المناصب ، وكان يجد فى نفسه لهذا علوا على أقرانه ، كان مثله مثل الكثير من الأعيان فى استثقال يد رياض باشا فيما استأثر به من السلطة ، وفى استنكار تلك البدع التى جاء بها فى وزارته ، خصوصا ابطال السلطة الشخصية، والأخذ على يد الأقوياء أن تتطاول الى استخدام الضعفاء رغم ارادتهم ، ووضع حدود يلزم الأعيان وأهل الثروة بالوقوف عندها على علائقهم مع غيرهم ، فكان ممن يألم لهذه القيود ويعدها من الضربات التى أصيبت بها البلاد على يد رياض باشا وشركائه ، توسم الفرج والخروج من هذه المضايق والوصول الى مقام تعلو فيه كلمته على كلمة مثل رياض باشا ، ويتمكن فيه من أن يعيد نفوذه الشخصى فيمن دونه من عامة أهل بلاده ، عندما لاحت له بوارق الثورة ولمع فى عينه شرر الفتنة ، عندما أحس أن عرابى يتلمس المعين على انشاء مجلس النواب لوقاية روحه ومنصبه ، ظن وصدق ظنه أن عرابى لابد أن يصل الى ما يريد يوما ما ، فمن الحزم أن يتفق معه فى البداية ، ليكون له النصيب الأشرف من الفائدة فى النهاية ، فكان أول من مد يده اليه وواثقه على التعاون فى طلب مجلس الشورى ، وأخذ سلطان باشا يستنزل بعض أعيان الوجه القبلى والبحرى فى رأيه ويحثهم على الاجتماع لتأليف وفد يطلب الى رياض باشا ويلح عليه فى الطلب أن يستصدر من الجناب الخديوى أمرا باستدعاء مجلس النواب وتخويله حق النظر فى وضع قانون يضمن له البسطة فى حقوقه حتى يكون كمجالس

النيابات فى أوروبا ، ثم يكون ذلك دستورا للبلاد تمضى عليه حكومتها ، فانصاع له بعض وعارضه آخرون ، ولم يتم له تأليف ذلك الوفد ، ولم ير من الحزم أن يتولى الطلب بنفسه من رياض باشا خشية الخيبة، فانقلب الى عرابى وحالفه على أن يجمع له أعيـان القطر من الوجهين البحرى والقبلى وعلماءه على تعضيد طلبه متى انفصل رياض باشا ، ثم بارح سلطان باشا مدينة القاهرة وتوجه الى المنيا فى أواخر شهر رمضان سـنة ١٢٩٨ (أغسطس سنة ١٨٨١) وقت اشتداد الاضطراب وتلاطم القوى [1] » .

انتصرت الثورة وسقطت وزارة رياض باشا ، وتألف المجلس النيابى، وكوفىء سلطان باشا على انضمامه الى الحركة باسناد رياسة مجلس النواب اليه ، وظل يناصر الحركة الى أن وقع الخلاف بين الخديو والعرابيين ، فانضم الى الخديو ، وفى الحق ان معارضته العرابيين فى معـاداة الخديو وسعيهم فى عزله لا تلقى عليه غبارا من الشك ، بل كان فى موقفه هـذا حكيما سديد الرأى صادق النظر ، ولكن موقفه لا يحتمـل الدفاع حين اتصل بالانجليز عقب ضرب الاسكندرية واتخذوه أداة الرشوة لرؤسـاء القبائل البدوية الضاربة فى شرقى الدلتا ، وافساد طائفة من العمد والأعيان والضباط لينضموا الى الانجليز ويخذلوا قوة الدفاع ، فان هذا الموقف كان له أثر بالغ فى الهزائم التى حاقت بالجيش وفى تثبيت أقدام المحتلين فى البلاد حتى دخلوا العاصمة دون مقاومة ، فكانت صفحة محزنة من تاريخ مصر القومى ، وقد دخـل معهم العاصمة نائبا عن الخديو ، وأطلقت يده فى حبس الناس واعتقالهم ، فقبض على الكثيرين ممن اتهمهم بمشـايعة العرابيين ، وتسبب فى سجن كثير من الأبرياء ، وظهر فى هـذه الأيام بمظهر الجبروت والطغيان ، وعدم الوفاء أيضا ، فقد وشى بحسن باشـا الشريعى لخلاف وقع بينهما فى ابان الثورة فسجن ولم يذكر له سـابق

---

(١) تاريخ الأستاذ الامام ج ١ ص ٢١٦ .

فضله عليه [1] اذ كان هو الذى قربه الى سعيد باشا وفتح له باب النعمة والجاه .

وقد أنعم الانجليز على سلطان باشا بوسام سان جورج وسان ميشيل جزاء اخلاصه لهم مدة الحرب ، فصار يحمل لقب سير ، وكافأه الخديو بعشرة آلاف جنيه كما تقدم بيانه ، ولما أنشىء مجلس شورى القوانين بعد الغاء مجلس النواب عين رئيسا له فى سنة ١٨٨٣ ، على أن صحته كانت قد اعتلت وتولى هذا المنصب وهو عليل ، وقيل انه ندم على موقفه فى الحرب العرابية وانضمامه الى الانجليز ومساعدته لهم على التغلغل فى البـــلاد ، وشعر بنقمة الناس عليه ، فنزل به مرض ألح عليه ، وذهب للاستشفاء منه فى جراتس بالنمسا ، فوافاه أجله هنـــاك فى أغسطس سنة ١٨٨٤ (٢٦ شوال سنة ١٣٠١ هـ) .

---

(١) ذكر هذه الواقعة المرحوم احمد تيمور باشا فى ترجمته لسلطان باشا ــ مجلة (الرسالة) عدد ٤ يونيه سنة ١٩٣٤ .

الفصل التاسع عشر

لماذا أخفقت الثورة العرابية

الآن وقد أتممنا الكلام عن حوادث الثورة العرابية ، وتابعناها من مبدئها الى منتهاها ، أرى أن أختم الكتاب ببحث خاص عن أسباب اخفاق الثورة ، لأن تعرف هذه الأسباب وتفهمها يجعل من حوادث الثورةصورة حية من تاريخها القومى يصل حاضرنا بماضينا •

ان لاخفاق الثورة العرابيـــة عوامل عـدة ، بعضها داخلى وبعضها خارجى •

العوامل الداخلية ـ الانقسام

وأول العوامل الداخليـــة هو الانقسام الذى وقع فى الصفوف بين العرابيين والخديو توفيق باشا ، فان هذا الانقسام جعل من البلدمعسكرين متحاربين ، معسكر الثورة ، ومعسكر الخديو ، فوقع الاصـطدام بينهما ، وتفاقم أمره ، وانتهز الانجليز الفرصة فى وجوده ، وما أدى اليـــه من ضعف وتخاذل ، فحققوا أغراضهم الاستعمارية بالتدخل فى شئون البلاد ثم احتـــلالها ، ولو عولجت أسباب الفرقة والانقســام بالحكمة وحسن السياسة لسارت الثورة على صراطها المستقيم ونجت البلاد من الاحتلال •

صحيح ان الثورة فى ذاتها بدأت بالتصادم مع الخديو ، فما واقعة

قصر النيل ، ثم واقعة عابدين ، الا من مظاهر هذا التصادم وذلك الانقسام، فكيف يمكن اذن تعليل اخفاق الثورة بالانقسام وهو هو منشأ الثورة ؟ نقول نعم ، ان الثورة ظهرت أول ما ظهرت بالتصادم مع الخديو ، وهى وليدة هذا التصادم أو هذا الانقسام ، ولكن الحكمة كانت تقتضى بعد اجابة مطالب العرابيين فى واقعة عابدين ونزول الخديو على ارادتهم أن يعالجوا الشئون العامة بالأناة والتريث ، ويعملوا على رأب الصدع ، وتوحيد الكلمة ، وازالة أسباب الفرقة والخلاف بينهم وبين الخديو ، ولكنهم على العكس لم يأبهوا لهذه الناحية ، وداخلهم الشىء الكثير من الغرور ، وعدم النظر فى العواقب ، فأخذ الخلاف يتسع ويتفاقم ، حتى كان من أمره أن اعتزم العرابيون خلع الخديو، وتحدثوا فى ذلك علنا ، وهذا أقصى مظاهر التنازع والشقاق بين أبناء البلد الواحد .

كان لهذا الانقسام من العواقب الوخيمة ما لا يغيب عن البال ، فقد أدى الى التخاذل فى ساعة الخطر ، وتضعضع قوة المقاومة ، بل هو السبب المباشر للاحتلال البريطانى ، اذ أن الانجليز تذرعوا الى هذا الاحتلال بدعوى تأييد سلطة الخديو ، وحماية العرش ، فجاسوا خلال الديار ، وحاربوا العرابيين ، وفى صفهم معسكر الخديو والحكومة ، وكان يجدر بزعماء الثورة أن يتداركوا هذه الحالة ، ويتلافوا أسباب الانقسام ، تفاديا من التدخل الأجنبى ، ولم يكن لهم عذر فى أن يجهلوا المطامع الاستعمارية التى تكتنف مصر ، فان حوادث ذلك العصر ، والعصر الذى سبقه ، كانت تكشف عن نيات انجلترا ، فى تطلعها الى احتلال « وادى النيل » ، ولقد تجلت هذه النيات منذ أن حاربت نابليون فى مصر ، سنة ١٧٩٨ ، وحين أسس محمد على الدولة المصرية الحديثة ، فجردت سنة ١٨٠٧ تلك الحملة التى باءت بالخيبة والخذلان ، وما فتئت تعمل على تحقيق أغراضها الاستعمارية فى عهد محمد على وخلفائه ، وكان شراؤها أسهم مصر فى «قناة السويس» سنة ١٨٧٥ الخطوة الأولى نحو الاحتلال ، فهذه الحوادث ، وغيرها ، كان من شأنها أن تبصر العرابيين بالخطر الذى

يتهدد البلاد ، وتدعوهم الى تلافى أسباب الانقسام ، الذى لا شك فى أنه يوهن قواها فى ساعة الخطر ، وكان لهم من احتلال فرنسا « تونس » ، سنة ١٨٨١ ، نذير بما تستهدف له مصر من مطامع الاستعمار الأوروبى عامة ، ولكنهم لم يتبصروا فى العواقب ، فمهدوا بقصر نظرهم السبيل الى اخفاق الثورة ، ووقوع الاحتلال .

تأثير الزعامة

فالانقسام هو أول العوامل فى اخفاق الثورة ، يليه تأثير الزعماء فى تطور الحوادث ، وانه ليتبين لنا من تحليل شخصيات الزعماء ، الذين كان لهم الأثر البالغ فى توجيه الثورة ، أن قيادتها السياسية كان يعوزها الاخلاص والكفاءة ، وبعد النظر ، وهذا النقص وحده يكفى لاخفاق أية ثورة فى مختلف البلدان .

وقد حرمت الثورة أيضا الكفاءة الحربية ، مما بدا أثره فى المعارك التى نشبت بين الانجليز والمصريين ، ولو كان على رأس الثورة قائد كفء ، لتغير مصير الوقائع الحربية فيها ، ولكنها مع الأسف لم توفق الى قواد أكفاء ، فزعماؤها معظمهم ضباط ، لم يتلقوا الفنون الحربية ، ولا التعليم العسكرى ، بل تخرجوا فى صفوف الجند ، وبعضهم كانت نشأتهم ملكية ، ثم انتظموا فى صفوف الجيش ، دون أن تكون لهم دراية حربية ، ولا مران على القتال . فأمثال هؤلاء وأولئك لا يمكن أن يركن اليهم فى تدبير الخطط الحربية ، واقتياد الجيش نحو النصر ، وقد تجلى عدم الكفاءة الحربية فى احجام عرابى ، وصحبه عن سد « قناة السويس » عند ابتداء القتال ، وهذا المثل وحده يدلك على جهل تام بفنون الحرب ، لأن سد القنال كان أول ما يجب عمله بلا تردد ، لكى يضمن الدفاع عن مصر كما تقدم بيانه ، ولو سدت القناة فى الوقت المناسب ، لطال أجل الحرب ، ووجدت مصر الوقت الكافى لتنظيم وسائل الدفاع ، لأن الأمة كانت

مستعدة لبـــذل كل تضحية للدفاع عن كيانها ، ولكن الخطأ يرجـع الى زعمائها السياسيين والحربيين •

وثمة عامل آخر كان له أثره الكبير في اخفاق الثـــورة ، وهو قلة البطولة والتضحية فى معظم زعمائها ، فعرابى ذاته لم يشـترك فى واقعة واحدة ، من وقائع الحرب ، وقد رأيت كيف كان موقفه فى واقعة « التل الكبير » ، وكيف لاذ بالفرار دون جهاد أو نضال ، ثم رأيت كيف سـلم نفسه للانجليز ، وكيف كان موقفه معيبا أثناء المحاكمة وبعدها •

كان هذا التسليم والخضوع من أكبر العوامل فى اخفاق الثـــورة وانحـلالها لأن الأمم تتأثر حتما بنفسية زعمـــائها ومواقفهم ، فمواقف التضـحية والبطولة تبعث فى الأمة روح التضـــحية والبطولة ، ومواقف التسليم والخضوع تقضى على هـــذه الروح حتى فى النفوس التى كانت مشربة بها ، أو مستعدة لها ، فالزعامة : تطبع الأمة بطابعها،ان خيرا فخير، وان شرا فشر ، ولذلك لا تعجب من ضعف المقاومة التى لقيها الانجليز حين احتلالهم مصر ، فان زعماء الثورة كانوا أول من استسلم فى سـاعة الخطر ، وكانوا القدوة السيئة للأمة فى الخضوع والاستسلام ، وقد ظهر ضعفهم النفسى فى المحاكمة ، اذ أخذ كل منهم يتنصل من تبعة الثورة ، وتبين من موقفهم أنهم كانت تنقصهم العقيدة والايمان،وهما أساس النجاح لكل دعوة وكل عمل ، ولو أنهم ضربوا للأمة المثل العليا فى التضحيـــة والشجاعة والاقدام ، لكانت الثورة العرابية فى دورها الثانى صفحة مشرفة من تاريخ مصر القومى،ولكن أية مقاومة تنتظر بعد أن ترى الأمة زعماءها يفرون من ميدان القتال ويلقون أسلحتهم خاضعين مستسلمين ؟ لا شـك أن هذا الموقف وحده من أهم الأسباب ، فى اخفاق الثورة العرابية ، ولو أن عرابى وصحبه قاوموا وقاتلوا فى « التل الكبير » لكانت لهذه الواقعة ، ولو انتهت بالهزيمة ، صبغة أخرى غير الصبغة المخجلة التى طبعت بها ، ولو أنهم أدوا الواجب لاستمرت المقاومة عهدا طويلا ، ولبعثوا فى البلاد من أقصاها الى أقصاها روح البذل والتضحية •

قارن بين معركة « التل الكبير » بسنة ١٨٨٢ ، ومعركة الأهرام سنة ١٧٩٨ ، فى أول عهد الحملة الفرنسية ، تجد الفرق بينهما كبيرا ، كلتاهما انتهت بالهزيمة ، وفاز فيهما الغزاة المحتلون ، ولكن المقاومة التى بذلها المصريون فى معركة الأهرام تعد آية فى البطولة ، على حين كانت معركة « التل الكبير » وصمة فى تاريخ مصر ، وقارن أيضا بين سلسلة المعارك والثورات التى هبت فى وجه الفرنسيين ، رغم انتصارهم فى معركة الأهرام ، وبين الانحلال الذى أطبق على البلاد بعد معركة « التل الكبير » تجد الفرق بين العهدين عظيما ، فالقاهرة قد ثارت فى وجه الفرنسيين مرتين ، تحملت فى خلالهما ما تحملت من الضحايا والأهوال ، وشبت المعارك مدى سنتين فى الوجه البحرى ، والوجه القبلى ، ولم يستطع الفرنسيون ارساخ أقدامهم طوال عهد احتلالهم ، على حين كانت واقعة « التل الكبير » خاتمة المقاومة فى سنة ١٨٨٢ .

قد يختلف الباحثون فى أسباب هذا التباين الكبير بين موقف الأمة سنة ١٨٨٢ ، وموقفها من الحملة الفرنسية سنة ١٧٩٨ ، ولكن لا شك أن أهم سبب لانحلال المقاومة فى أوائل عهد الاحتلال الانجليزى هو روح الخضوع والاستسلام الذى بدا من زعماء الثورة ، فان هذه الروح قد تسربت من نفوس الزعماء الى صفوف الأمة بتأثير الزعامة ، فركنت الأمة الى الخضوع والاستسلام ، وظلت هذه الروح غالبة على الأمة سنين عديدة ، فهزيمة التل الكبير ، وما ظهر فيها من الجبن والاستسلام ، لم تكن هزيمة عسكرية فحسب ، بل كانت كارثة قومية وهزيمة معنوية للأخلاق والوطنية ، ولم تقتصر نتائجها على احتلال الانجليز العاصمة ، دون أية مقاومة ، بل كان من آثارها سريان روح الخضوع واليأس فى نفوس المصريين ، والقضاء على روح البذل والتضحية ، التى كانت الأمة مستعدة لها ، ومن هنا جاء الانحلال الوطنى العام الذى أصاب البلاد عقب اخماد الثورة العرابية ،

وبقي مخيما عليها نيفا وعشر سنوات ، حتى أيقظتها صيحة زعيم الوطنية الأول مصطفى كامل رحمه الله •

قد تقوم في بعض البلاد ثورات تنتهي بالهزيمة ، رغم ما يبذل فيها من جهود وتضحيات ، ذلك حين تتغلب عليها القوة وتقمعها ، فأمثال هذه الهزيمة لا تعد اخفاقا ، بل هي صفحة مشرقة من كفاح الأمة في سبيل حريتها واستقلالها ، وهي بما يتخللها ويزينها من البطولة والشجاعة والتضحية ، تبعث في الأمة دما جديدا ، يجدد من حيويتها ، ويزيدها قوة ومرانا على الكفاح والمقاومة ، وتظل صفحة جهادها مثلا عاليا تحتذيه الأجيال المتعاقبة في افتداء الوطن بالنفس والمال ، ولنضرب هنا مثلا واحدا ، نذكره على سبيل التذكرة والمقارنة ، وهو جهاد البولونيين الطويل في سبيل حريتهم واستقلالهم •

ان مأساة بولونيا جديرة بأن تدون في صحائف التاريخ كمثل أعلى لثبات الأمم في جهادها القومي ، وتذليلها العقبات في سبيل تحقيق آمالها الوطنية ، بدأت تلك المأساة سنة ١٧٧١ ، اذ ائتمرت بها الروسيا وبروسيا والنمسا ، فاقتسمت ثلث أقطارها ، فما وهن البولونيون ، وما ضعفوا وما استكانوا ، وأخذوا يعدون العدة للدفاع عن كيانهم ، واسترداد ما سلبته القوة الغشوم ، فخشيت الدول الثلاث عاقبة هذه النهضة ، وعملت من جديد على تمزيق وحدة بولونيا قبل أن تلم شعثها وتصلح من شئونها ، فهاجمتها الروسيا وبروسيا سنة ١٧٩٣ ، واستولتا على جزء جديد من أملاكها ، فهب البولونيون من جديد يدافعون عن بلادهم دفاع الأبطال ، وأعلنوا الجهاد الوطني في مارس سنة ١٧٩٤ برياسة القائد العظيم (كوشيسكو) ، واستبسلوا في الدفاع ، ولكن كثرة أعدائهم غلبت شجاعتهم ، ولا سيما بعد أن اشتركت النمسا مع الروسيا وبروسيا في قتالهم ، وانتهت الحرب باقتسام الدول الثلاث البقية الباقية من المملكة البولونية سنة ١٧٩٥ ، وجاء مؤتمر فينا الذي انعقد سنة ١٨١٤ – ١٨١٥ بعد انتهاء حروب نابليون ، فأقر الدول الثلاث على اغتصابها ووزع أملاك

الدولة البــولونية بينها ، فكان فى ذلك القضــاء على تلك المملكة العظيمة ذات التاريخ المجيد ، ومحوها من خريطة أوروبا ، على أن الأمة البولونية غالبت عوامل اليأس والانحلال ، واحتفظت بشجاعتها وحيويتها ، فشبت الثورة فى بولونيا الروسية سنة ١٨٣٠، وظل البولونيون يحاربون الروس تحت لواء الثورة سنة كاملة ، ولكن جيوش القيصر وتآمر النمسا وبروسيا على منع كل مد يصل الى البولونيين ، عجل باخماد الثورة ، فاســتعادت الحكومة الروسية سلطتها ، ونشرت الارهاب فى ارجاء البلاد ، وأسرفت فى الاضطهاد والتعذيب ، فمن اعدام ، الى سـجن ، الى نفى الى أقاصى سيبريا ، الى مصادرة للأملاك ، وتشتيت آلاف الأسر ، الى غير ذلك من الفظائع ، وهاجر فى ذلك العهد ألوف من خيرة أبناء بولونيا ونخبة علمائها وشعرائها وكتابها ومؤرخيها ونبلائها،واستوطنوا عواصم أوروبا وأمريكا ، اباء للظلم واستصراخا للانسانية ، وبقيت بولونيا ترزح تحت نير الاضطهاد السنين الطوال ، ولكن الروح البولونية لم تتزعزع أمام الشدائد ، ولم تضعف أمام المصائب ، بل بقيت الأمة ثابتة العقيدة ، قوية الايمان ، هبت الثورة ثانية ســنة ١٨٦٣ ، وظلت نارها متأججة ستة عشر شـهراً ، ثم أخمدتها القوة الغشــوم ، وأمعنت الحكومة الروســية فى ضروب الانتقام والاضطهاد ، فنفت الى سيبريا ثمانية عشر ألف بولونى من صفوة أبنــاء البــلاد ، وصــادرت من أملاك البــولونيين ثلاثين ألف كيلومتر مربع ، وأحرقت كثيراً من القرى والقصور ، وفرضت الغـرامات على البــلاد ، وأقطعت الضباط والجنود أملاك الأهلين ، ولمـا خرجت الروسيا منتصرة من الحرب التركية سنة ١٨٧٧ ، تمادت فى اضطهاد البولونيين والعمــل على محــو قوميتهم ، فكانت الســجون تملأ بالنـاس كل ســنة من جميع الطبقات ، يساقون اليها بلا تحقيق ولا محاكمة •

لم تمت الروح البولونية، وتجددت الثورة سنة ١٩٠٥ وسنة١٩٠٦، ورغم ما لقيتــه من الاضطهاد قد خطت الأمة خطوات واســعة فى سبيل التقدم السياسى والاجتماعى بفضل اعتصامها بروح المقاومة •

لم يخفت صوت بولونيا خلال المائة والخمسين سنة التى تعاقبت عليها ، وهى هدف لاعتداء الدول الثلاث الغاصبة ، بل كان صوتها يرتفع جهيراً ، فيهز قلب الانسانية ، فيخفق اعجابا بتلك الأمة التى قاومت عوامل الفناء ، وحافظت على شخصيتها ، وسمت الى أعلى درجات الرقى فى العلوم والآداب والأخلاق والحضارة ، واحتفظت بميراثها الوطنى وآمالها القومية ، رغم الاضطهاد الدائم والعقبات التى تنوء بها الأمم ، فلا جرم أن حققت استقلالها عقب انتهاء الحرب العالمية (الأولى) سنة ١٩١٨[١] .

أردنا بهذا الاستطراد أن نضرب المثل على أن هزيمة الثورة لاتضير الأمة اذا أدى الوطنيون فيها واجبهم ، بل تظل صفحة مشرفة من التاريخ القومى ، وأن الزعماء والمجاهدين الذين يتنكر الحظ لهم ويسقطون فى ميدان الجهاد حاملين لواء الواجب ، هم مبعث الحياة لشعوبهم ، ومصدر القوة المعنوية التى تستمدها الأمم من ذكرياتهم .

لكننا مع الأسف لا نستطيع أن نقرن الثورة العرابية الى هذه المثل ، لأن قادتها لم يؤدوا الواجب عليهم فى ساعة الخطر ، وآثروا الخضوع والاستسلام على المقاومة والكفاح ، فكانت هزيمتهم المعنوية أشد أثراً وأبلغ ضرراً من الهزيمة الحربية فى ميدان القتال .

والآن فلنتم الكلام عن بقية العوامل الداخلية فى اخفاق الثورة .

سياسة الخديو

فمن هذه العوامل سياسة الخديو توفيق ، لم يكن توفيق باشا مؤمنا بالشورى ولا موقنا بحق الأمة فى الدستور ، وعلى ما كان عليه من الضعف والتردد ، فانه كان يميل الى الحكومة المطلقة يستأثر فيها بالسلطة هو وحاشيته والمقربون اليه ، ولم يكن يعترف لغير هؤلاء بالنفوذ والسلطان ، اللهم الا لممثلى الدول الأجنبية ، فانه كان يحرص على كسب ودهم وثقتهم ،

---

(١) مقتبس من كتابنا (الجمعيات الوطنية ــ صحيفة من تاريخ النهضات القومية) .

ومن هنا جاء خضوعه لرغبات معتمدى انجلترا وفرنسا ، ولو كان صادق الرغبة فى احترام حقوق الأمة لما اتخذت منه الدولتان تكأة لمحاربة الثورة ، فقد استغلتا ميوله الخاصة وكراهية للثورة ففاجأتا البلاد بمذكرة ٧ يناير سنة **١٨٨٢** التى تقدم بيانها ، ولما اشتد الخلاف بينه وبين وزارة البارودى فى حادثة مؤامرة الضباط الشراكسة بدأ انحيازه الى التدخل الانجليزى الفرنسى بشكل واضح ، ولما انسحبت فرنسا من الميدان استمر انحيازه الى جانب التدخل الانجليزى ، فموقف الخديو توفيق باشا وسياسته كانا من العوامل الهامة فى اخفاق الثورة ، وقد أوضحنا فيما سلف من القول أن زعماء الثورة والخديو توفيق باشا كلاهما يتحمل تبعات تكاد تكون متساوية فيما شجر بينهما من خلاف وانقسام حتى ضرب الاسكندرية ، ثم كان انحيازه الى الانجليز ، فرجحت بذلك كفة مسئوليته فى اخفاق الثورة وفى وقوع الاحتلال ، اذ والاهم وأيدهم ، ودعا الأمة الى الاذعان لهم ، ونهى عن مقاومتهم ، وأعلن عزل عرابى من وزارة الحربية لاستمراره فى قتالهم .

الخيانة

كان لهذه التصرفات أثر بالغ فى الموقف الحربى والسياسى ، وبخاصة فى موقف الجيش ، اذ تأثر فريق من الضباط بأوامر الخديو وتزعزعت ميولهم نحو الثورة ، وجاءت على أثر ذلك خيانة طائفة منهم وطائفة أخرى من الأعيان والبدو مما هيأ للانجليز التغلب على الجيش المصرى فى معركة القصاصين وواقعة التل الكبير ، فالخيانة أيضا كانت من أسباب اخفاق الثورة ولولاها لاستمرت المقاومة طويلا ولتغير الموقف تغيراً كبيراً .

العوامل الخارجية

وكان للعوامل الخارجية أثر كبير فى اخفاق الثورة العرابية ، وأهمها المطامع الاستعمارية الأوروبية ، وبخاصة الانجليزية ، ففرنسا وانجلترا كانتا تطمعان فى توسيع نفوذهما فى مصر ، ومن هنا جاء

سخطهما على الثورة وكراهيتهما قيام حكومة دستورية فى البلاد ، ولقد رأيت كيف ائتمرتا بالحركة الوطنية ، ووضعتا العقبات والعراقيل فى سبيلها ، وكيف بدت نياتهما السيئة نحوها بمذكرة ٧ يناير سنة **١٨٨٢** ، تلك المذكرة التى تنطوى على اغراء العداوة والبغضاء بين الخديو والأمة ، وكيف أعقبتا تقديمها بالمعارضة فى تخويل مجلس النواب حق تقرير الميزانية ، مما أدى الى سقوط وزارة شريف باشا ، ثم انتهازهما فرصة الانقسام الذى وقع بين الخديو والعرابيين ، وارسالهما أساطيلهما الى مياه الاسكندرية ، ثم تدخلهما بالفعل وتقديمهما بلاغهما النهائى باقالة وزارة البارودى ، وابعاد زعماء الثورة ، ورفض العرابيين هذه المطالب ، وقبول الخديو اياها ، مما أدى الى استقالة وزارة البارودى وانفجار بركان السخط على الخديو ، فالسياسة الاستعمارية الانجليزية والفرنسية كانتا من أكبر العوامل فى اثارة الانقسام بين الأمة والخديو ، وأعقب هذا الانقسام انسحاب فرنسا من الميدان وانفراد انجلترا بالتدخل لتحقيق مطامعها الاستعمارية فى مصر ، وقد رأيت كيف نفذت برنامجها الاستعمارى بضرب الاسكندرية وانزال جنودها الى البر ، فكان ذلك بدء الحملة التى قضت على الثورة وعلى الاستقلال .

أضف الى ذلك جمود أوروبا حيال الاعتداء البريطانى ، وسوء نية تركيا نحو مصر منذ قيام الثورة ، وسعيها الأخرق فى استرداد الاستقلال الذى نالته مصر ، وما ظهر منها من التذبذب والنفاق ، والتظاهر تارة بمناصرة العرابيين وطورا بتأييد الخديو ، وانضمامها أخيرا الى جانب الانجليز باعلانها عصيان عرابى والحرب قائمة ، فكان هذا الاعلان ضربة شديدة للثورة ، وعضداً كبيراً للحملة البريطانية .

كل هذه العوامل التى اجتمعت على مصر كان لها الأثر البالغ فى اخفاق الثورة ، وكان لضعف السياسة الفرنسية وترددها حيال المسألة المصرية وترك الانجليز يتدخلون وحدهم فى شئون البلاد أثر كبير فى

تطور الحوادث ، اذ انتهزت انجلترا هذه الفرصة وانفردت باحتلال مصر واخماد الثورة وارساخ قدمها فى البلاد •

وليس من السهل على أمة تثور للحرية أن تتغلب على كل هذه العوامل مجتمعة ، مالم تؤت قوة الجبابرة ، أو عقول العباقرة ، وانك لترى أن أكثر الأمم التى ثارت من أجل حريتها واستقلالها كان لها على العكس من العوامل الخارجية ماساعدها على تحقيق آمالها ، فالثورة الأمريكية لم تدرك ما نالته من النجاح ولم تحقق استقلال الولايات المتحدة الا بعد أن عاونتها فرنسا بجيشها وأسطولها ، وايطاليا لم تحقق وحدتها وتتحرر من النير النمسوى الا بمعاونة فرنسا العسكرية ، واليونان لم تتحرر من النير التركى الا بمعاونة الروسيا وفرنسا وانجلترا ، وكذلك الأمم البلقانية عامة لم تنفصل عن تركيا وتحقق استقلالها الا بمساعدة أوروبا •

أما مصر فانها لم تحرم المعاونة من الخارج فحسب ، بل تألبت عليها العوامل الخارجية وعاونت انجلترا على تحقيق أطماعها الاستعمارية •

فالعوامل الداخلية ، والعوامل الخارجية ، قد اشتركت اذن فيما آل اليه مصير الثورة العرابية من الاخفاق ، وما انتهت اليه من الاحتلال ، ولا تصرفنا هذه الملابسات عن أن نتعرف الحقيقة المؤلمة التى تبرز من خلال الحوادث ، فنأخذ على أسلافنا فى الثورة أنهم فى الجملة لم يضطلعوا بأعبائها ولم يبذلوا لها وللوطن كل ما يجب من اخلاص وكفاءة وتضحية وايثار للمصالح القومية على العوامل الشخصية ، ولو أنهم بذلوا كل ذلك لتغير مصير الثورة الى خير مما كان ، فليكن لنا فى هذه الناحية والنواحى الأخرى من تاريخ الثورة عبر وعظات ، وحقائق وبينات ، تطالعنا بما يجب أن يكون عليه الجهاد الخالص لله والوطن •

مراجع البحث

ـ نذكر هنا أهم المراجع التي اعتمدنا عليها فى مباحث الكتاب

ـ « الوقائع المصرية » الجريدة الرسمية للحكومة

ـ المونيتوراجبسيان Le Moniteur Egyptien ،الجريدة الرسمية الفرنسية للحكومة

ـ مجموعة الدكريتات والأوامر العالية

ـ مجموعة القوانين والقرارات

ـ مذكرات عرابى المطبوعة (كشف الستار عن سر الأسرار فى النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية)

ـ مذكرات عرابى المخطوطة ، لم تطبع بعد وهى كمالة المذكرات المطبوعة ، موجودة فى دار الكتب المصرية

ـ مصر للمصريين • لسليم خليل النقاش • طبع سنة ١٨٨٤ فى تسعة أجزاء

ـ البحر الزاخر فى تاريخ العالم وأخبار الأوائل والأواخر لمحمود باشا فهمى الجزء الأول

ـ تاريخ الأستاذ الامام الشيخ محمد عبده • للسيد محمد رشيد رضا ، وفيه مذكرات الأستاذ الامام عن الثورة العرابية وما كتبه عن تاريخها

ـ صحيفة « الوطن » لميخائيل بك عبد السيد

ـ صحيفة « الأهرام » لسليم وبشاره باشا تقلا

ـ صحيفة « التنكيت والتبكيت » للسيد عبد الله نديم

ـ صحيفة « الطائف » للسيد عبد الله نديم

ـ مجلة « الأستاذ » للسيد عبد الله نديم

ـ سلافة النديم فى منتخبات السيد عبد الله نديم

ـ ديوان البارودى

ـ صحيفة « المحروسة » لسليم خليل النقاش

ـ صحيفة « مصر » لأديب اسحق

ـ صحيفة « التجارة » لأديب اسحق

ـ صحيفة (أبو نضارة) للشيخ يعقوب صنوع

ـ صحيفة « الجوائب » لأحمد فارس الشدياق وكانت تصدر بالاستانة باللغة العربية

ـ مجلة « الجرافيك » Graphic الانجليزية وعنها نقلنا معظم صور المعارك

ـ مجلة « القرن التاسع عشر » Ninteenth Century عدد ديسمبر سنة ١٨٨٢ وفيه تعليمات عرابى لمحاميه أثناء المحاكمة

ـ مجلة العالمين Revue des deux Mondes وعلى الأخص الأعداد الآتية : Un essai de Gouvernement europien en Egypte

تجربة حكومة أوروبية فى مصر للمسيو جابرييل شارم Gabriel Charmes (عدد ١٥ أغسطس وأول سبتمبر و ١٥ سبتمبر سنة ٨٧٩

الثورة العسكرية فى مصر L'insurrection Militaire en Egypte للمسيو جابرييل شارم (عدد ١٥ أغسطس و ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨٣)

مصر والاحتلال الانجليزى L'Egypte et l'occupation anglaise للمسيو ادمون بلوشوت Edmond Plauchut (عدد ١٥ ديسمبر سنة ١٨٨٨)

المسألة المصرية La Question d'Egypte للكونت بنديتى Benedètti (عدد أول و ١٥ نوفمبر سنة ١٨٩١)

ـ خمسة أشهر فى القاهرة Cinq mois au Caire للمسيو جابر بيل شارم

ـ الكتاب الأصفر ـ شؤون مصر سنة ١٨٨١ و ١٨٨٢ و ١٨٨٣ (مجموعة الوثائق الدبلوماسية الفرنسية عن مصر)
Livre Jaune, Documents diplomatiques. Affairs d'Egypte

ـ الكتاب الأزرق عن شؤون مصر Blue Book

(مجموعة الوثائق الدبلوماسية الانجليزية عن شؤون مصر)

ـ صحيفة « ليجبت » L'Egypte

ـ صحيفة الكورييه اجبسيان Le Courrier Egyptien

- صحيفة الفار دالكسندرى Le Phare d'Alexandrie
- صحيفة احبسيان جازيت Egyptian Gazette
- صحيفة الريفورم La Reforme
- صحيفة البروجريه اجبسيان Le Progress Egyptien
- التوفيقات الالهامية فى مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الافرنجية والقبطية ، للواء المصرى محمد مختار باشا ، طبع سنة ١٣١١ هـ (١٨٩٣ م)
- مذكرات أحمد شفيق باشا رئيس الديوان الخديوى سابقا
- التاريخ السرى لاحتلال انجلترا مصر Secret history of the English occupation للمستر ولفريد بلنت Blunt طبع سنة ١٩٠٧ تعريب جريدة البلاغ لصاحبها الأستاذ عبد القادر حمزة
- المسألة المصرية La Question d'Egypte للمسيو دى فريسينيه De Freycinet (رئيس الوزارة الفرنسية سنة ١٨٨٢) ، طبع سنة ١٩٠٥
- المركز الدولى لمصر والسودان Situation internationale d'Egypte et du Soudan للمسيو كوشرى Cocheris طبع سنة ١٩٠٣
- الفرنسيون والانجليز في مصر Francais et Anglais en Egypte للمسيو أشيل بيوفيس Achille Bloves
- أوروبا ومصر للمسيو نوتوفتش Notovitch
- انجلترا فى مصر Angleterre en Egypte لمدام جوليت آدم Juliette Adam تعريب على بك فهمى كامل
- ١١ يوليه سنة ١٨٨٢ ، لصاحب السمو الأمير عمر طوسون
- مؤتمر الاستانة والمسألة المصرية سنة ١٨٨٢ للدكتور سيد كامل ، طبع سنة ١٩١٣
Le Conference de Contanstinople en 1882
- حقائق الأخبار عن دول البحار لاسماعيل باشا سرهنك
- الكافى لميخائيل بك شاروبيم الجزء الرابع
- تقرير اللورد دفرين عن مصر سنة ١٨٨٣

- انجلترا في مصر England in Egypt للورد الفريد ملنر Alfred Milner طبع سنة ١٨٩٣

- خديويون وباشوات Khedives and Pachas للمستر موبرلى بل Moberli Bell طبع سنة ١٨٨٤

- شريف باشا للمسيو سانتر دى بوف Santerre De Beuve

- مصر الحديثة Modern Egypt للورد كرمر طبع سنة ١٩٠٨

- وزارة جامبتا للمسيو ريناك Reinach

- مصر وأوروبا للقاضى المختلط فان بملن Van Beemmelen طبع سنة ١٨٨٢

- عرابى باشا · للمسيو جون نينيه John Ninet طبع سنة ١٨٨٤ ، وهو رواية شـــاهد عيان لحوادث الثورة العربية حتى ضرب الاسكندرية وهزيمة العرابيين

(وله) - فى بلاد الخديويين - طبع سنة ١٨٩٠

- الحركات البحرية والحربية البريطانية فى مصر
The British naval and military operations in Egypt
للكومندان جودريش Goodrich من ضباط البحرية الأمريكية

- الانجليز فى الهند ومصر Les Anglais aux Jndes et en Egypte للمسيو أوجين أوبان Eugéne Aubin

- مجلة المدفعية الفرنسية سنة ١٨٨٢
Revue De Partillerie Francaise 1882

- الدفاع عن السواحل La Defense Des cotes للمسيو البيرجراسيه Albert Grasset

- المجلة الحربية للخارج Revue Militaire de l'etranger عدد أغسطس سنة ١٨٨٢

- كيف دافعنا عن عرابى How we defended Arabi للمستر برودلى Brodly

- مصر والسودان للمستر هنرى بنسا Henri Pensa طبع سنة ١٨٩٥

- الأنبياء الثلاثة - المهدى · غردون · · عرا Les trois Prophetes للكولونل شايى لونج بك Chaillé Long bey

ـ الحرب فى مصر سنة ١٨٨٢ The Egyptian War of 1882 للكابتن هرمان فوخت Hermann Vogt , بالجيش الألمانى (وعنه نقلنا خريطة ضرب الاسكندرية)

ـ التاريخ الحربى لحملة سنة ١٨٨٢ فى مصر Military history of the Campaign of 1882 in Egypt للكونل موريس Maurice

ـ الحملة المصرية سنة ١٨٨٢ ـ ١٨٨٥ The Egyptian Campaigns 1882—1885 للمسيو شارل رويل Charles Royle طبع سنة ١٨٨٥

ـ مصر بعد الحرب Egypt after The War طبع سنة ١٨٨٣ للمستر فيليه ستوارت Villiers Stuart

ـ الحملات الانجليزية فى أفريقية Les expeditions Anglaiscs en Afrique للكولونيل سبتان Colonel Septans

ـ حياة شلدرس (وزير الحربية البريطانية سنة ١٨٨٢) Life of Childers للمستر شلدرس Spencer Childers

(وفية مراسلات المترجم مع الجنرال ولسلى عن الحرب العرابية)

ـ دراسة حربية عن مصر • حملة الانجليز سنة ١٨٨٢
Etùdes militaires sur l'Egypte, Campaigne des Anglais en

ـ الفرقة الثانية فى التل الكبير The Second Division at Tell el Kbir للسير ادوار هاملى Sir Edward Hamley مجلة القرن التاسع عشر Ninteenth Century عدد ديسمبر سنة ١٨٨٢

ـ حياة الجنرال هاملى Life of General Hamley للمستر الكسندر انس شاند Alexander innes Shand طبع سنة ١٨٩٥

ـ المعارك الانجليزية الحديثة Recent British battles للمستر جيمس جرانت James Grant

ـ الجنرال اللورد ولسلى راثبون لو Rathbone Low

ـ جروح مصر • الانجليز فى وادى النيل Plaies d'Egypte. Les Anglais dans la Vallée du Nil للمسيو أوجن شيسنل Eugene Ghesnel

ـ كيف فقدنا مصر Comment nous avons perdu l'Egypte جول دلافوس Jules Delafosse طبع سنة ١٨٩٨

ـ انجلترا ومصر England and Egypte طبع سنة ١٨٨١
للمستر ادوارد ديشي Edward Dicey « وله » تاريخ الخديويين
The Story of khedives طبع سنة ١٩٠٢

ـ جون بول على النيل John Bull sur le Nil للمسيو فريدولن
Fredolin طبع سنة ١٨٨٦

ـ الفرنسيون فى مصر سنة ١٨٨٣ Les Francais en Egypte
للمسيو بيرجيفار Pierre Giffard

ـ ذكريات عن حملة في الشرق مصر سنة ١٨٨٢
Souvenirs d'une Campagne dans le Levant للمسيو جيرار Girard

ـ الانجليز فى مصر Les Anglais en Egypte للكولونيل هنبرت
Leiutnnant Colonol Hennebert

ـ مصر الحديثة وعرابى باشا L'Egypte contemporaine et Arabi pacha للمسيو سكوتيدس Scotidis نائب قنصل اليونان فى مصر أثناء الحوادث العرابية

ـ مذكرات عن مصر وتاريخها الاقتصادى منذ ثلاثين سنة
Notes sur l'Egypte et son histore economique depuis 30 ans
للمسيو جورج سكوليس Socolis طبع سنة ١٩٠٣

ـ برزخ وقناة السويس L Jsthme et le Canal de Suez
للمسيو شارل رو Charles Roux طبع سنة ١٩٠١

ـ تاريخ المسألة المصرية من سنة ١٨٧٥ الى ١٩١٠ تأليف ثيودور زودشتين Rothetein تعريب الأستاذين عبد الحميد العبادى ومحمد بدران عن الأصل الانجليزى Egypt's Ruin طبع سنة ١٩١٠

ـ اغتصاب المصريين Spoiling the Egyptians
للمستر سيمور كاى Seymor Keay طبع سنة ١٨٨٢

ـ شؤون سياسة عن مصر Choses Politiques d'Egypte للمسيو بورلى بك Borelli طبع سنة ١٩٠٥

ـ تقسيم أفريقية Le partage de l'Afrique للمستر دفيل Deville طبع سنة ١٨٩٨ مجموعة صور ضرب الاسكندرية ذكريات عن

الاسكندرية Album, Souvenirs d'Alexandrie-Ruines للمسيو
فيورلو Fiorillo « موجود فى مكتبة الاسكندرية »

ـ كارثة الاسكندرية Le Catastrophe d'Alexandrie للمسيو
ارجينوس Orginos موجود فى مكتبة الاسكندرية

ـ مصر والمسألة المصرية Egypt and Egyptian Question للمستر
ما كنزى ولاس Mackenzie Wallace طبع سنة ١٨٨٣

وثائق تاريخية

دستور سنة ١٨٨٢ (١)

راجع هذا الكتاب

الأستاذ حلمى السباعى شاهين
المستشار بادارة قضايا الحكومة

(١) نشرناه فى كتابنا « عصر اسماعيل » ج ٢ ص ٢٣٧ وما بعدها من الطبعة الأولى .
وص ٢٠٠ من الطبعة الثانية .

للمؤلف

حقوق الشعب

يتضمن شرح المبادىء والنظريات والقواعد الدستورية وحقوق الانسان ، طبع سنة ١٩١٢ .

نقابات التعاون الزراعية

يتضمن تاريخ التعاون الزراعى ومنشآته فى أوروبا ، ونشأة التعاون فى مصر وتاريخه ونظامه وعلاقته بالنهضة الاقتصادية والاجتماعية ، طبع سنة ١٩١٤ .

الجمعيات الوطنية

صحيفة من تاريخ النهضات القومية ، يتضمن تاريخ الانقلابات السياسية والنهضات القومية فى طائفة من البلدان مع شرح أصول الدساتير والنظم البرلمانية فيها ، والمقارنة بينها ، طبع سنة ١٩٢٢ .

تاريخ الحركة القومية

الجزء الأول : يتضمن ظهور الحركة القومية فى تاريخ مصر الحديث ،وبيان الدور الأول من أدوارها ، وهو عصر المقاومة الأهلية التى اعترضت الحملة الفرنسية فى مصر ، وتاريخ مصر القومى فى هذا العهد .

الجزء الثانى : عن اعادة الديوان فى عهد نابليون الى ولاية محمد على

عصر محمد على

يتناول تاريخ مصر القومى فى عهد محمد على

عصر اسماعيل

الجزء الأول : يشتمل على عهد عباس وسعيد وأوائل عهد اسماعيل .

الجزء الثانى : وفيه ختام الكلام عن عهد اسماعيل .

الثورة العرابية

والاحتلال الانجليزى

مصر والسودان

فى أوائل عهد الاحتلال

تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٨٢ الى سنة ١٨٩٢

مصطفى كامل

باعث الحركة الوطنية

تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٩٢ الى سنة ١٩٠٨

محمد فريد

رمز الاخلاص والتضحية

تاريخ مصر القومى من سنة ١٩٠٨ الى سنة ١٩١٩

ثورة سنة ١٩١٩

تاريخ مصر القومى من سنة ١٩١٤ الى سنة ١٩٢١

الجزء الأول : يشتمل على شرح حالة مصر وحوادثها التاريخية أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨) وبيان الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للثورة ، وتطور الحوادث من بعد انتهاء الحرب الى شبوب الثورة فى مارس سنة ١٩١٩ ، ثم وقائع الثورة فى القاهرة والأقاليم .

الجزء الثانى : وفيه الكلام عن مهادنة الثورة ، واستمرارها ، ومحاكمات الثورة . ولجنة ملنر والحوادث التى لا بستها . ومفاوضات ملنر

واستشارة الأمة فى مشروع ملنر ، والتبليغ البريطانى بأن الحماية علاقة غير مرضية ، ونتائج الثورة فى حيـــاة مصر القومية .

فى أعقاب الثورة المصرية

الجزء الأول : تاريخ مصر القومى من أبريل سنة ١٩٢١ الى وفاة المغفور له « سعد زغلول » فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧

الجزء الثانى : تاريخ مصر القومى من وفاةسعد زغلول سنة ١٩٢٧ الى وفاة الملك فؤاد سنة ١٩٣٦

الجزء الثالث : تاريخ مصر القومى من ولاية فاروق عرش مصر فى ٦ مايو سنة ١٩٣٦ الى سنة ١٩٥١

مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢

الكفاح فى القنال ـ حريق القاهرة ـ وزارات الموظفين ـ أســـباب الثورة ـ فاروق يمهد للثورة

ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢

تاريخنا القومى فى سبع سنوات ١٩٥٢ ـ ١٩٥٩

تاريخ الحركة القومية

فى مصر القديمة من فجر التاريخ الى الفتح العربى

مذكراتى

١٨٨٩ ـ ١٩٥١

خواطرى ومشاهداتى فى الحياة

شعراء الوطنية فى مصر

تراجمهم . وشعرهم الوطنى والمناسبات التى نظموا فيها قصائدهم

اربعة عشر عاما في البرلمان

مجموعة أعمالى وأقوالى فى البرلمان

فى مجلس النواب سنة ١٩٢٤ ـ ١٩٢٥

وفى مجلس الشيوخ من سنة ١٩٣٩ ـ الى سنة ١٩٥١

كتب مختصرة

مصطفى كامل باعث النهضة الوطنية

بطل الكفاح الشهيد محمد فريد

الزعيم أحمد عرابى

بحث وتحليل معاهدة سنة ١٩٣٦ ـ استقلال أم حماية

كتب لطلبة المدارس الثانوية

مصر المجاهدة في العصر الحديث فى ست حلقات تشتمل على كفاح الشعب فى عهد الحملة الفرنسية ثم كفاحه فى العهود التالية الى بداية ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢

فهرس

الموضوع **الصفحة**

مقدمة الطبعة الثالثة ٣
مقدمة الطبعة الثانية ٥
مقدمة الطبعة الأولى ٩
اهداء الكتاب ١٧
سلسلة تاريخ مصر القومى ١٩

الفصل الأول ــ حالة مصر فى أوائل حكم الخديو توفيق ٢٣

نظــرة عامة ٢٣
نشأة الخديو توفيق باشا ٢٤
تأليف وزارة شريف باشا (الثانية) ٢٧
فرمان ٧ أغسطس سنة ١٨٧٩ وما فيه من قيود ٣٣
انقاص المخصصات الخديوية ٣٥
استقالة وزارة شريف باشا ٣٦
تأليف وزارة يرأسها الخديو ٣٨
الغاء مجلس النظارة ٣٨
اعادة الرقابة الثنائية ٣٩
نفى جمال الدين الأفغانى ٤٠
وزارة رياض باشا ٤١
شخصية رياض باشــا ٤٥
المســألة المالية ٤٨
نظام الرقابة الثنائيــة ٤٩
التنازل عن أرباح مصر فى قناة السويس ٥٠
ميزانية سنة ١٨٨٠ .. .. ٥١

الموضوع **الصفحة**

رحلة الخديو توفيـق فى الأقاليم ٥٩
لجنة التصفية ٥٩
أعضاء لجنة التصفية ٦٠
قانون التصـفية ٦١
الغـاء قانون المقابلة ٦٣
الغاء السخرة وتخفيض الضرائب ٦٥
امتلاك الحكومة قصور اسماعيل ٦٦
ميزانية سنة ١٨٨١ .. .. ٦٧
اصـلاح التعليم ٦٧
اصلاح الوقائع المصرية ٧٠
الاصـــلاح القضائى ٧٠
احصـاء النفوس ٧٠

الفصل الثانى ـ مقدمات الثورة العرابية وأسبابها ٧١

الأسباب الخاصة ٧١
الأسـباب العامة ٧٥
الأسباب السياسـية ٧٥
اضطهاد المعارضة ٧٧
تأسيس الحـزب الوطنى ٨٠
الأسباب الاقتصادية ٨٢
الأسباب الاجتماعيـة ٨٥
ظهور عرابى ـ نشـأته وماضيه ٨٧

الفصل الثالث ـ بدء الثورة : واقعة قصر النيل ٩٥

مقدمات الواقعـة ٩٥
تصرفات عثمان باشـا رفقى ٩٥
اجتماع الضباط ومطالبهم ٩٧

الموضوع	الصفحة
قرار مجلس الوزراء ومحاكمة الضباط الثلاثة	١٠٢
الهجوم على قصر النيل واطلاق سراح الضباط الثلاثة	١٠٤
اجتماع الجند بميدان عابدين	١٠٦
عزل عثمان رفقى باشا وتعيين البارودى وزيرا للحربية ..	١٠٧
موقف الألاى الرابع	١٠٨
عرابى والقناصل	١٠٩
خطبة الخديو فى الضباط	١١١
مطالب العرابيين بعد واقعة قصر النيل	١١٣
اجابة معظم هذه المطالب	١١٤
زيادة رواتب الضباط والجنود	١١٦
تأليف لجنة لاصلاح القوانين العسكرية	١١٧
احتفال وزير الحربية بزيادة رواتب الضباط	١١٨
خطبة محمود باشا سامى البارودى	١١٨
خطبة رياض باشا	١١٩
خطبة عرابى بك	١٢٠
مظاهر الخلاف وبوادر الشقاق بين الحكومة والضباط	١٢١
حادثة ألاى طره	١٢٢
حادثة فرج بك الزينى	١٢٣
حادثة التسعة عشر ضابطا	١٢٤
ابعاد الضباط غير الموالين للحركة من الجيش	١٢٥
طلب زيادة عدد الجيش وانشاء مجلس النواب	١٢٦
الامتناع عن الذهاب الى السودان	١٢٦
الامتناع عن العمل فى حفر الرياح	١٢٧
حادثة مقتل الجندى بالاسكندرية	١٢٧
استقالة البارودى وتعيين داود باشا يكن وزيرا للحربية ..	١٢٨

الموضوع	الصفحة

الفصل الرابع ـ أوج الثورة ١٣٣

واقعـــة عابدين ١٣٣

مقدمات الواقعـة ١٣٣

المظاهرة العسكرية فى ميدان عابدين ١٣٦

محاولة الخديو منـع المظاهرة ١٣٧

احتشاد الجيش فى ميدان عابدين ١٤٠

نزول الخديوى الى الميدان ١٤١

مطالب عرابى ١٤٢

قبول مطالب عرابى ـ سقوط وزارة رياض باشا ١٤٤

البيان الرسمى عن الواقعة ١٤٥

الفصل الخامس ـ وزارة شريف باشـــا ١٤٧

تردد شريف باشا فى قبول الوزارة ١٤٧

تأليف وزارة شريف باشا ١٥١

ابتهاج الأمة بوزارة شريف باشا ١٥٥

سياسة شريف باشا ١٥٧

مقابلة وفد الضباط لشريف باشا ١٥٧

خطبة شريف باشا فى الضباط ١٥٨

مقابلة وفد الأعيان ١٦٠

برنامج الحـــزب الوطنى ١٦٢

أعمال وزارة شريف باشا ١٦٦

العلاقات الخارجية ١٦٦

الاصلاح الادارى ١٦٧

رفـع المظالم ١٦٧

الحـــكومة والجيش ١٦٨

القوانين العســكرية الجديدة ١٦٨

نقل ألاى عبد لعال حلمى الى دمياط وألاى عرابى إلى الشرقية ١٦٩

الموضوع	الصفحة

سفر ألاى عرابى	١٧٢
تعيين عرابى وكيلا لوزارة الحربية	١٧٥
تتمة أعمال وزارة شريف باشا	
تشريع الموظفين الملكيين	١٧٦
الاصلاح القضائى ، انشاء المحاكم الأهلية	١٧٧
الصحافة وقانون المطبوعات	١٧٩
الغاء جريدة الحجـاز	١٧٩
الغاء جريدة ليجيبت	١٧٩
صدور قانون المطبوعات	١٨٠
حفظ الآثار العربية	١٨١
مدرسة الآثار القديمة	١٨٢
احصــاء عدد السكان	١٨٢
التعــليم	١٨٢
مشيخة الجامع الأزهر	١٨٣
ميزانية سنة ١٨٨٢	١٨٤
موقف تركيا حيال مصر	١٨٥
الوفد العثمانى الأول برياسة على نظامى باشا	١٨٦
زيارة على نظامى باشا لوزارة الحربية	١٨٧
زيارته للعلماء	١٨٨
تأثير حضور الوفد من الوجهــة الدولية	١٨٨
عودته الى الاســتانة	١٨٩
الفصل السادس ـ انشــاء مكتب النواب	١٩١
تقرير الأعيان وعريضتهم بطلب مجلس النواب	١٩١
تقرير شريف باشا فى وجوب انشاء مجلس النواب	١٩٢
خلاصة نظام مجلس شورى النواب القديم	١٩٣
الانتخابات	١٩٤

الموضوع	الصفحة

أعضاء مجلس النواب سنة ١٨٨١	١٩٥
رئيس المجلس ومكتب المجلس	١٩٩
افتتاح مجلس النواب	١٩٩
خطبة العرش	٢٠١
خطبة رئيس مجلس النواب	٢٠٢
خطبة سليمان باشا أباظه	٢٠٤
الجواب على خطبة العرش	٢٠٥
لجان المجلس	٢٠٧
تحقيق صحة نيابة الأعضاء	٢٠٧
اللجنة الدستورية	٢٠٨
اللائحة الأساسية الجديدة (الدستور)	٢٠٩
تقديم الدستور الى مجلس النواب	٢٠٩
خطبة شريف باشا	٢١٠
الفصل السابع ـ أزمة يناير سنة ١٨٨٢	**٢١٣**
مذكرة فرنسا وانجلترا الى الحكومة المصرية	٢١٣
مذكرة ٧ يناير سنة ١٨٨٢	٢١٤
مصدر الفكرة فى ارسال هذه المذكرة	٢١٥
سياسة جامبتا	٢١٥
تدخل آخر فى وضع الدستور	٢١٧
موقف شريف باشا	٢١٩
كتاب شريف باشا الى مجلس النواب	٢٢٠
تقرير اللجنة الدستورية فى كتاب شريف باشا	٢٢٣
اجتماع مجلس النواب والبحث فى كتاب شريف باشا	٢٢٣
تقرير اللجنة الدستورية	٢٢٤
قرار مجلس النواب	٢٢٥
استقالة شريف باشا	٢٢٧

الموضوع	الصفحة

الفصل الثامن ـ وزارة البارودى ٢٢٩

تأليف وزارة البارودى ٢٢٩

الابتهاج بتأليف وزارة البارودى ٢٣٢

منشور البارودى الى المديرين والمحافظين ٢٣٣

المناصب الكبيرة ٢٣٣

عرابى باشا فى وزارة الحربية ٢٣٣

الشروع فى قتل عبد العال حلمى ٢٣٤

الترقيات العسكرية ٢٣٦

وزارة البارودى والسودان ٢٣٧

انشاء وزارة للسودان ٢٣٨

التقسيم الادارى للسودان ٢٣٩

الفصل التاسع ـ دستور سنة ١٨٨٢ .. .. ٢٤١

مناقشة مجلس النواب فى المشروع النهائى للدستور ٢٤١

صدور المرسوم الخديوى بالدستور ٢٤٤

خطبة البارودى ٢٤٤

مقابلة النواب للخديو ٢٤٦

المراسيم الملحقة بالدستور ٢٤٧

موقف انجلترا وفرنسا من الدستور ٢٤٨

الابتهاج العام باعلان الدستور ٢٥١

حفلة جمعية المقاصد الخيرية ٢٥٢

حفلة النائبين أحمد محمود وابراهيم الوكيل ٢٥٤

تعاقب الخطباء ٢٥٦

حفلة أحمد بك أباظه ٢٥٨

حفلات أخرى ٢٥٩

الموضوع	الصفحة
الفصل العاشر ـ أعمال مجلس النواب	٢٦١
النظام الداخلى للمجلس	٢٦١
النواب الزائدون عن اللائحة	٢٦٢
رئاسة اللجنة الدستورية	٢٦٢
الاجازات	٢٦٣
انتخاب الوكيلين ـ الأغلبية المطلقة والأغلبية النسبية	٢٦٣
انتخاب الوكيل الثـانى	٢٦٤
مقترحات النواب	٢٦٥
لجنة العرائض	٢٦٦
معالجة غلاء الأسـعار	٢٦٦
بقيـة مقترحات النواب	٢٦٧
مشروع تعميم التعليم	٢٦٩
تضخم المعاشات	٢٧٠
مشروعات القـوانين	٢٧٣
مشروع خزان أسوان	٢٧٥
بقية مقترحات النواب	٢٧٥
مناقشة المجلس فى مشروع تعميم التعليم	٢٧٧
أجوبة وزارة الأشغال	٢٧٩
قوانين المحاكم الأهلية	٢٧٩
اختصاص المجلس فى مادة العرائض	٢٨٠
قانون الانتخاب وخلاصة قواعده	٢٨١
آخر جلسات المجلس	٢٨٣
ردود الحكومة على مقترحات النواب	٢٨٣
انتهاء الدورة البرلمانية وانفضـاض المجلس	٢٨٦
خطبة البارودى	٢٨٦
جواب سلطان باشا	٢٨٧
نظرة عامة فى مجلس النواب	٢٨٧
تقارير النيابة	٢٩١

الموضوع	الصفحة
الفصل الحادى عشر ــ ظهور الفتن بعد انفضاض مجلس النواب ..	٢٩٣
مؤامرة الضباط الشراكسة والحكم عليهم	٢٩٣
تفاقم الخلاف بين الخديو والوزراء	٢٩٩
موقف النــواب	٣٠١
تعديل الحكم	٣٠٤
مجىء الاسطولين الانجليزى ثم الفرنسى	٣٠٥
مطالب انجلترا وفرنسا ــ مذكرة ٢٥ مايو ١٨٨٢	٣٠٨
نص مذكرة الدولتين	٣٠٩
رد الوزارة عــلى مذكرة الدولتين	٣١٠
قبول الخديو مطالب الدولتين	٣١٢
استقالة وزارة البارودى	٣١٢
قبول الاستقالة	٣١٣
اشتداد الأزمة	٣١٣
منشور الخديو الى المديرين	٣١٤
اجتماع برئاسة الخديو فى سراى الاسماعيلية	٣١٥
اجتماع آخر برئاسة الخديو	٣١٦
الاجتماع الخطير فى دار رئيس مجلس النواب	٣١٨
رواية عرابى عن الاجتمــاع	٣١٩
اعادة عرابى الى وزارة الحربية	٣٢١
موقف الدول	٣٢٢
وصول الوفد العثمانى الثانى	٣٢٣
الفصل الثانى عشر ــ مذبحة الاسكندرية	٣٢٩
الموقف السياسى بعد اســتقالة البارودى	٣٢٩
رواية المذبحة	٣٣١
احصاء القتلى والجرحى	٣٣٤
اجتماع القناصل بالاســكندرية	٣٣٥

الموضوع	الصفحة
وقع النبأ فى العاصمة	٣٣٥
اجتماع فى سراى عابدين	٣٣٦
لجنة التحقيق والقناصل	٣٣٧
انفراط عقد اللجنة	٣٤٠
نزوح الأجانب عن البلاد	٣٤٠
سفر الخديو الى الاسكندرية	٣٤١
من المسئول عن مذبحة الاسكندرية	٣٤٣
تأليف وزارة راغب باشا	٣٤٧
أعضاء الوزارة	٣٥٠
برنامج الوزارة	٣٥١
تأليف لجنة مختلطة لتحقيق حوادث الاسكندرية	٣٥٢
الفصل الثالث عشر ـ مؤتمر الاستانة	٣٥٧
نظرة عامة	٣٥٧
اجتماع المؤتمر	٣٥٨
ميثاق النزاهة	٣٥٩
خطبة اللورد دفرين	٣٦١
قرار التدخل	٣٦٣
الحالة فى مصر أثناء انعقاد المؤتمر	٣٦٤
الفصل الرابع عشر ـ ضرب الاسكندرية	٣٦٧
مقدمات الضرب	٣٦٧
مكاشفة انجلترا فرنسا بعزمها على ضرب الاسكندرية	٣٦٩
سبق الاصرار	٣٧٢
التحفز للضرب	٣٧٤
الانذار النهائى	٣٧٧
قطع العلائق	٣٧٨

الموضوع | الصفحة

موقف الخديو ٣٧٨
الرد على الانذار النهائى ـ اجتماع المجلس العام ٣٧٩
انتقال الخديو الى سراى الرمل ٣٨٣
الموازنة بين القوتين المتحاربتين ٣٨٥
الحصون ٣٨٥
الأسطول البريطانى ٣٨٩
الاستعداد للضرب ٣٩٠
حالة الميناء ليلة الضرب ٣٩١
مأساة الضرب ٣٩٢
رواية عرابى عن الضرب ٣٩٤
وصف الضرب كما رواه شاهد عيان ٣٩٥
تطوع الأهلين ٤٠٢
الخسائر من الجانبين ٤٠٣
موقف عرابى والخديو أثناء الضرب ٤٠٤
استئناف الضرب ٤٠٦
الحالة فى العاصمة أثناء الضرب ٤٠٨
اعلان الأحكام العرفية ٤٠٩
حصار العرابيين سراى الخديو ٤٠٩
حريق الاسكندرية ٤١٢
انسحاب العرابيين واحتلال الاسكندرية ٤١٣
عودة الخديو الى سراى رأس التين ٤١٤
هجرة الأهلين من المدينة ٤١٥
فجائع الهجرة ٤١٥
رحيل درويش باشا ٤١٧
الفتن فى طنطا والمحلة ٤١٨
استقالة الوزير البريطانى برايت ٤١٩
تأثير ضرب الاسكندرية فى أوربا ٤٢٠

الموضوع الصفحة

مؤتمر الاستانة وقناة السويس ٤٢٢
اخفاق المؤتمر ٤٢٤
اعلان العداء بين الخديو وعرابى باشا ٤٢٤
رسالة الخديو الى عرابى ٤٢٦
جواب عرابى على رسالة الخديو ٤٢٧
كتاب عرابى الى يعقوب سامى باشا ٤٢٩
مجلس ادارة الحكومة (المجلس العرفى) ٤٣٠
الجمعية العمومية وقراراتها ٤٣١
وفد الجمعية العمومية ٤٣٣
المجلس العرفى وقراراته ٤٣٤
عزل عرابى من وزارة الحربية ٤٣٦
مساعى على باشا مبارك فى التوفيق وحبوطها ٤٣٨
قرار الجمعية العمومية بقاء عرابى فى منصبه ٤٣٩
انضمام الأمة الى عرابى ٤٤٥
الانجليز فى الاسكندرية ٤٤٦
الحالة فى المدينة ٤٤٦

الفصل الخامس عشر ـ القتال والمعارك فى الحرب العرابية ٤٤٩

خطة الانجليز فى القتال ٤٥٠
خطة العرابيين فى القتـــال ٤٥٣
حركات الانجليز فى قناة الســـويس ٤٥٤
احتلال السويس ٤٥٥
وقائع الميدان الغربى ٤٥٦
معسكر كفر الدوار ٤٥٦
واقعة الرمل ٤٥٧
واقعة عزبة خورشـيد ٤٥٨
منشور الخديو الى المصريين ٤٥٩

الموضوع	الصفحة
تهنئة الخديو للانجليز	٤٥٩
وصول المدد الى الانجليز	٤٥٩
قـوة الجيش المصرى	٤٦٠
توزيع القيـادة	٤٦٢
منشور عرابى بتجنيد ٢٥ ألفا من الخفراء	٤٦٢
التطوع وجمع الاموال والاعانات	٤٦٣
دعاية الخديو لنفسه	٤٦٤
خطب العرابيين ومنشوراتهم	٤٦٥
حضور الجنرال ولسـلى	٤٦٥
منشور الجنرال ولسـلى	٤٦٦
تجدد القتال بين الاسكندرية وكفر الدوار	٤٦٧
معركة ١٩ أغسطس سنة ١٨٨٢	٤٦٨
مناوشات كفر الدوار	٤٦٨
منشور جديد من الخديو الى المصريين	٤٦٨
المعارك فى الميدان الشرقى	٤٦٩
احجام عرابى عن سد القناة	٤٦٩
الرشوة والخيانة	٤٧٢
احتلال بور سعيد والاسماعيلية	٤٧٤
ضرب معسكر العرابيين فى نفيشه	٤٧٥
احتلال نفيشـة	٤٧٧
معركة المجفر	٤٧٧
واقعة المسخوطة وأسر محمود فهمى	٤٧٧
استيلاء الانجليز على المحسمة والقصاصين	٤٧٧
انتقال عرابى الى الميدان الشرقى	٤٧٨
واقعة القصاصين الأولى	٤٧٩
موقف تركيا واعلان السلطان عصـيان عرابى	٤٨٠
واقعة القصاصين الثانية	٤٨٣

الموضوع الصفحة

الموقف الحربى بعد واقعة القصاصين ٤٨٦
معركة التـل الكبير ٤٨٧
رواية عرابى عن معركة التل الـكبير ٤٩١
نظرة الى معركة التل الـكبير ٤٩٥

الفصل السادس عشر ـ التسليم ٤٩٧

خضوع عرابى ـ عريضته الى الخديو ٤٩٨
الزحف على العاصمة واحتلالها ٤٩٩
احتلال مواقع الدفاع الأخرى ٥٠٢
فى كفر الدوار ٥٠٢
فى الصالحية ٥٠٣
فى رشيد وأبو قير ٥٠٤
فى دمياط ٥٠٤
تأليف وزارة شريف باشا (الرابعة) ٥٠٤
تعيينات وتغييرات بين الحكام الاداريين ٥٠٨
مشيخة الجامع الأزهر ٥٠٨
عودة الخديو الى العاصمة ٥٠٩
مظاهر غير وطنية ٥١١
تقديم هدايا للقـواد البريطانيين ٥١٢
استعراض الخديو للجيش الانجليزى ٥١٣
مأدبة الخديو للضباط الانجليز ٥١٤
مأدبة رياض باشـا ٥١٥
مكافأة سلطان باشـا ٥١٥
عودة الجنرال ولسلى ٥١٦

الفصل السـابع عشر ـ محاكمة العرابيين ٥١٧

اعتقال الزعمـاء ٥١٧
لجنة التحقيق بالعاصمة ٥١٩
المحكمة العسـكرية بالقاهرة ٥١٩

الموضوع	الصفحة
لجنتان للتحقيق بالاسكندرية وطنطا	٥٢٠
محكمة عسكرية أخرى بالاسكندرية	٥٢١
الانجليـز والمحاكمة	٥٢٢
محاكمة عـرابى	٥٢٢
الأحكام الصادرة على زعماء العرابيين	٥٢٦
استقالة رياض باشا	٥٢٨
تنفيذ الأحكام فى الزعماء السبعة	٥٢٨
الأحكام الأخرى	٥٢٩
محاكمة سليمان سامى داود	٥٤٩
محاكمة الملازم الشهيد يوسف أبو دية	٥٤٩
العفو عمن عدا المحكوم عليهم	٥٥٠
الزعماء السبعة فى منفاهم	٥٥٠
مصير الزعماء	٥٥٢
الفصل الثامن عشر ــ شخصيات زعماء الثورة	٥٥٥
عـرابى	٥٥٦
البارودى	٥٦٢
محمود فهمى	٥٦٧
على فهمى وعبد العال حلمى	٥٦٩
البطل محمد عبيد	٥٧٠
عبد الله نديم	٥٧٢
الشيخ محمد عبده	٥٨٠
طلبه عصمت	٥٨٦
على باشا الروبى	٥٨٧
يعقوب سامى باشا	٥٨٩
القائمقام سليمان سامى داود	٥٩٠
محمد سلطان باشا	٥٩٠

الموضوع — الصفحة

الفصل التاسع عشر ـ لماذا أخفقت الثورة العرابية ٥٩٥
مراجع البحث ـ وثائق تاريخية ٦٠٧
للمؤلف ٦١٥
فهرست الكتاب ٦١٩
فهرست الصوز والخرائط ٦٣٤

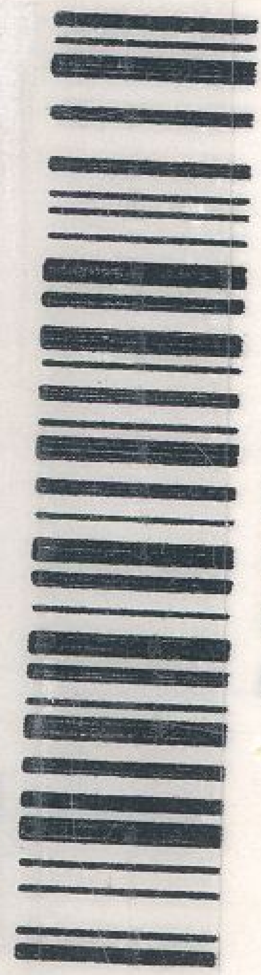
فهرست الصور والخرائط

الخديو محمد توفيق باشا ٢٦
محمد شريف باشا ٣٢
مصطفى رياض باشا ٤٣
أحمد عرابى باشا ٨٩
الضباط الثلاثة (عرابى ـ على فهمى ـ عبد العال حلمى) .. ١٠١
عثمان باشا رفقى ١٠٥
محمود باشا سامى البارودى ١٠٨
داود باشا يكن ١٢٩
اسماعيل راغب باشا ٣٤٩
السير ادوار مالت ٣٥٤
مؤتمر الاستانة سنة ١٨٨٢ .. .. ٣٦٠
الاميرال بوشتان سيمور ٣٦٨
بعض بوارج الأسطول البريطانى الذى ضرب الاسكندرية .. ٣٧٠
خريطة الاسكندرية وحصونها وموقع الأسطول البريطانى أثناء الضرب ٣٨٤
ضباط من المدفعية وجنودها فى احدى قلاع الاسكندرية سنة ١٨٨٢ .. .. ٣٨٦
قلاع أبو قير سنة ١٨٨٢ .. .. ٣٨٧
ضرب الاسكندرية ـ آثار التدمير فى قلعة قايتباى ٣٩٤
آثار التدمير فى ميدان مسجد ابراهيم ٤٠٠

الموضوع	الصفحة
آثار التدمير فى شــارع سيزوسترِيس	٤٠٠
آثار التدمير فى ميدان محمد على	٤٠١
آثار التدمير فى ميدان محمد على	٤٠١
خريطة الميدان الغربى فى الحرب العرابية	٤٥٠
خريطة الميــدان الشرقى	٤٥٢
واقعة الرمل	٤٥٨
الجنرال ولسلى	٤٦٧
اقتحام السفن الانجليزية قناة السويس	٤٧٥
واقعة المسخوطة	٤٧٨
استيلاء الانجليز على المحسمة	٤٧٩
واقعة القصاصين الأولى	٤٨٠
واقعة القصاصين الثانية	٤٨٤
خريطة معركة التل الكبير .. .. مقابل	٤٨٩
عرابى باشا فى سجنه بالقاهرة	٥٠٣
دخول الخديو توفيق باشا العاصــمة	٥١٠
اســتعراض الجيش البريطانى	٥١٣
عرابى باشا ذاهبا من سجنه بالدائرة الســنية الى المحــكمة العســكرية	٥٢٣
تلاوة حكم المحكمة العسكرية على عرابى	٥٢٧
محمود باشــا فهمى	٥٦٧
على باشا فهمى الديب	٥٦٩
عبد العال باشا حلمى	٥٦٩
الميرالاى محمد بك عبيد	٥٧١
عبد الله نديم	٥٧٢
الشيخ محمد عبده	٥٨١
طلبه باشا عصمت	٥٨٧
على باشــا الروبى	٥٨٨
يعقوب سامى باشا	٥٩٠

خطأ وصواب

صفحة	سطر	خطأ	صواب
٣٨	الأخير	الادارة	الارادة
٤٥	آخر الهامش	كبير	كبير كتبة
٧٢ وصفحات أخرى من الكتاب	٢٠	قائمقام	قائمقام
١٠٢	١٨	أركان	رئيس أركان
١٥٣	٤	فما هي	فها هي
١٥٨	الهـامش	١٧٨١	١٨٨١
١٨٧	١٥	السلطات	السلطان
٢٢٠	١١	الأمة	الأزمة
٢٢٣	الهـامش	١٤	٤
٢٢٥	»	١٤	٤
٢٥٣	»	١٨٨٣	١٨٨٢
٢٨٠	الأول	هذه	هذه المدة
٣٣٨	١٠	الأميرال	الى الأميرال
٣٦٩	١٦	وفرنسا	فرنسا
٤١٦	١٦	المهاجرون	المهاجرين
٤١٩	١٠	اليوم	الفيوم
٤٥٩	أول سطر	دوام	ودام القتال
٥٠٢	الهـامش	ص ٤٣٧	ص ٤٩٣
٥٠٥	الهـامش	بيانه ض ٢١٢	بيانه ـ مصر للمصريين ج ٥
٥٤٢	وسط السطر السادس عنوان		من محافظة رشيد
٥٥٩	٨	الى العامل	العامل
٦١١	١٦	en	en 1882
٦٢٣	٢٣	مكتب	مجلس





الثمن ١٠٠ ص